

سكان العالم العربي

الواقع والمستقبل

دراسة ديموغرافية

القسم الآسيوي

الجزء الأول

المشرف العام ورئيس التحرير المسؤول
أ.د. محمد أحمد الرويثي (رحمه الله)

راجعته

أ.د. مصطفى محمد خوجلي

مكتبة العبيكان

③ مكتبة العبيكان، ١٤٢٣هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الرويثي، محمد أحمد

سكان العالم العربي: الواقع والمستقبل - محمد أحمد الرويثي

- ط١ - الرياض، ١٤٢٣هـ.

٢ مج، ١١٧٠ ص، ١٦، ٥، ٢٤٨ سم

ردمك: ١-٢٤٠-٤٠-٩٩٦٠ (مجموعة)

X-٢٤١-٤٠-٩٩٦٠ (ج١)

١- العالم العربي - سكان أ- العنوان

١٤٢٣ / ٥٣٩٣

ديوي ٣٠١، ٣٢٩٥٦

ردمك: ١-٢٤٠-٤٠-٩٩٦٠ (مجموعة) رقم الإيداع: ١٤٢٣ / ٥٣٩٣

X-٢٤١-٤٠-٩٩٦٠ (ج١)

الطبعة الأولى

١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م

حقوق الطباعة محفوظة للناشر

الناشر

مكتبة العبيكان

الرياض - العليا - تقاطع طريق الملك فهد مع العروبة.

ص.ب: ٦٢٨٠٧ الرياض ١١٥٩٥

هاتف: ٤٦٥٤٤٢٤، فاكس: ٤٦٥٠١٢٩

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

obeikandi.com

إهداء

إلى من جمع وكتب
إلى من خطط وحلم
إلى من أراد أن تكون هناك وحدة عربية علمية
لأهم موضوع من مواضيع القرن
إلى راعي هذا المشروع، ومبدع فكرته
إلى روح أبي عالم الجغرافيا الجليل أ.د. / محمد أحمد الرويثي .
نهدي لك يا والدنا عملك الذي لم يمهلك القدر في إتمامه
هاهو يا أبي قد اكتمل وظهر إلى النور، نرجو من الله أن يرزقك أجره
وأن يظل اسمك العلمي مصباحاً يضيء منه النور أعوام وأعوام عديدة
بإذن الله تعالى .
فتم يا أبي وقر عيناً، سنسهر ونجتهد حتى نحافظ على تاريخك واسمك العلمي
المشرف لنا ولكل باحث علمي يفتخر بك ويحبك .

ابنتك

إيمان محمد أحمد الرويثي

المشاركون في الدراسة:

أ - سكان العالم العربي - القسم الآسيوي:

م	الاسم (المقترح)	الموضوع : سكان دولة :
١	أ. د. موسى سمحة	الأردن
٢	أ. د. محمد محمد زهرة	الإمارات
٣	أ. د. محمود توفيق	البحرين
٤	أ. د. محمد الرويثي	السعودية
٥	أ. د. رجاء دويدري	سوريا
٦	أ. د. عباس فاضل السعدي	العراق
٧	أ. د. محمد محمد زهرة	عُمان
٨	أ. د. محمد محمود السرياني	فلسطين
٩	أ. د. ناصر عبدالرحمن فخرو	قطر
١٠	أ. د. أمل العذبي الصباح	الكويت
١١	أ. د. محمد عبدالحميد الحمادي	لبنان
١٢	أ. د. أحمد شجاع الدين	اليمن

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين
نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.. وبعد:

أشكر الله أولاً وآخراً على نعمته وفضله أن أعاننا على إتمام هذا الكتاب ونشره بعد وفاة راعيه والدي الغالي أ. د. محمد بن أحمد الرويثي الذي وافته منيته ومشروع الكتاب هذا في مراحلهِ الأخيرة. فكان لزاماً علينا تنويع جهده بنشره والاستفادة منه كعلم ينتفع به، ونسأل الله العليّ القدير الأجر لجميع من ساهم وشارك في إنجازهِ، وبخاصة الأساتذة الذين شاركوا بأعمالهم في هذا الكتاب فلهم الشكر والتقدير على صبرهم وثقتهم بنا لإتمام هذا العمل. والشكر موصول لكل من شارك في مراجعته وإخراجه، على الوجه المطلوب، وأخص بالشكر سعادة الدكتور عبدالله بن علي سير المباركي الذي لم يدخر من وقته وجهده في متابعة الكتاب ومراجعته وإخراجه فهو كان بمثابة الابن للمؤلف قبل أن يكون صهراً، فجزاه الله عنا خير الجزاء. كما نود أن نشكر الدكتورة ماجدة شكري على جهدها الرائع في رسم خرائط الكتاب، وكل الشكر والتقدير لمكتبة العبيكان على تبنيها طباعة ونشر الكتاب.

وكلي امتنان وتقدير لأفراد عائلتي لدعمهم المادي والمعنوي وفي مقدمتهم أُمي الغالية التي ما بخلت بدعائها ودعمها كي يتم إخراج هذا الكتاب. والشكر موصول لأختي أزهار الرويثي وزوجها الأستاذ يوسف الميمني عضو مجلس الشورى، اللذين بذلا ما في وسعهما في سبيل دعم هذا المشروع وإنجازه. ثم أشكر أختي أمل وإخواني الدكتور معتز بالله ومهند وأحمد لدعمهم المتواصل وحرصهم على إكمال مسيرة أبي العلمية.

إيمان بنت محمد الرويثي

obeikandi.com

فهرس الموضوعات

obeikandi.com

المحتويات

الموضوع	الصفحة
إهداء	٥
المشاركون في الدراسة	٧
مقدمة	١٣
سكان المملكة الأردنية الهاشمية	١٩
سكان دولة الإمارات العربية المتحدة	٥٣
سكان مملكة البحرين	١٢١
سكان المملكة العربية السعودية	١٦٥
سكان الجمهورية العربية السورية	٢١٣
سكان جمهورية العراق	٢٩١
سكان سلطنة عُمان	٣٤٧
سكان دولة فلسطين	٤١٥
سكان دولة قطر	٤٧٩
سكان دولة الكويت	٥٢٩
سكان الجمهورية اللبنانية	٥٧٣
سكان جمهورية اليمن	٥٨٩

obeikandi.com

مقدمة

كانت الدراسات السكانية في العالم العربي -حتى وقت قريب- قليلة بل تكاد تكون معدومة؛ وكان لذلك سببان:

أولاً؛

لم تكن الصورة واضحة تماماً بين السكان من جانب وبين النمو الاقتصادي والاجتماعي من جانب آخر، ولما كان في نظر كثير من السكان -ومنهم المثقفون- أنه كلما كان حجم السكان في الدولة كبيراً زادت قوة وهيبة الدولة.

ثانياً؛

لم يكن هناك بيانات سكانية يعتمد عليها في الدراسة؛ فالإحصاءات السكانية في العالم العربي مستحدثة نسبياً، صحيح أنه في بعض الدول مثل مصر وسوريا أجريت إحصاءات في نهاية القرن التاسع عشر إلا أن معظم الدول العربية بدأت تجري إحصاءاتها منذ النصف الثاني من القرن العشرين. ورغم ذلك فقد كانت هناك تقديرات لحجم السكان في مختلف الدول العربية، والتقديرات -مهما كانت دقتها- فهي تتضمن بعض العوامل الذاتية. وربما كان من المقبول أن نقول إن معظم الإحصاءات التي أجريت قبل عام ١٩٧٠م عليها ملاحظات: إما أنها لم تكن شاملة أو بها أخطاء، كما أنها لم تجر على فترات منتظمة حتى تسهل المقارنة بين معدلات المواليد والوفيات والنمو الطبيعي. وعلى الرغم من الاتجاه الحديث

في إجراء الإحصاءات السكانية فإن تلك الإحصاءات ما تزال تعاني من عدم الدقة "مثل معظم دول أمريكا اللاتينية وبعض دول الشرق الأوسط مثل: مصر والكويت وبعض دول شمال إفريقيا مثل تونس" (فتحي محمد أبو عيانة جغرافية السكان ص ٣٢).

والوضع بالنسبة للإحصاءات الحيوية ليس بأحسن حال من الإحصاءات العامة . فقد كان هناك تسجيلاً للمواليد والوفيات، ولكن لم تكن توجد قوانين تلزم السكان بتسجيل الحوادث الهامة -إلا حديثاً-. وحتى بعد سن القوانين الداعية لتسجيل المواليد والوفيات فإن تلك القوانين -وخاصة في الدول ذات المساحات الشاسعة- ظلت محدودة التأثير، خاصة في الأرياف، حيث إنها لا تطبق التطبيق الكافي، وبعض الدول تشجع سكانها وتعطي بعض الحوافز ، فمثلاً الإمارات العربية المتحدة تلزم تسجيل المواليد للحصول على وثائق الرعاية الصحية، كما أنه يتوجب على زيادة المواليد زيادة رواتب الآباء. وعلى الرغم من التحسن في موقف تسجيل المواليد فإن تسجيل الوفيات يعتبر ناقصاً على الرغم أنه في معظم الدول الحصول على شهادة الوفاة شرط لدفن المتوفى، ففي الأردن وهي دولة متوسطة المساحة يقدر أنه بين ٤٠-٥٠ في المائة من الوفيات لم تسجل .

وعلى الرغم مما ذكر فإنه من الملاحظ أن فترة العشرين سنة الماضية قد شهدت تحسناً ملحوظاً في إجراء الإحصاءات العامة وفي تسجيل الإحصاءات الحيوية، وفوق ذلك بدأت معظم الدول العربية في إنشاء مجالس ومراكز للدراسات السكانية والتخطيط .

ومحاولة إصدار كتاب عن سكان العالم العربي التي قام بها المرحوم الأخ الأستاذ الدكتور محمد الرويثي هي محاولة رائدة وجادة وستسد فراغاً هاماً في موضوع دراسة سكان العالم العربي. وقد قصد من هذه الدراسات التي يتضمنها الكتاب الآتي:

أ / تسليط الضوء على الصورة الحالية لسكان العالم العربي من الجوانب الديموجرافية.

ب/ الإشارة إلى الارتباط المتبادل بين السكان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ج/ الإشارة إلى واقع البيانات السكانية وما بها من قصور.

د / تلمس الطريق لمستقبل سكان العالم العربي من حيث النمو في الحجم والاقتصاد.

وقد قسم الكتاب إلى قسمين؛ يشمل القسم الأول سكان العالم العربي في قارة آسيا، والقسم الثاني سكان العالم العربي في إفريقيا.

وقد قابلت محاولة الدكتور الرويثي الكثير من الصعاب؛ نذكر منها صعوبة جمع هذا العدد الكبير من الأساتذة الإجلاء من أقطار عربية مختلفة للكتابة عن اثنين وعشرين قطراً عربياً ليسهموا في إصدار كتاب واحد عن السكان. وربما تمثل هذه المحاولة تحقيق قدر من الوحدة العربية للعالم العربي، وهي وحدة ليست سياسية ولكنها مبنية على التشابه والاختلافات في النواحي الحضارية والاجتماعية.

وقد كانت المحاولة صعبة جداً وخاصة أن الأخ الدكتور الرويثي كان يعاني من المرض وعلى الرغم من ذلك فقد قبل التحدي، وقد كنا نرجو أن يرى الرويثي ثمرة جهده بنشر هذا الكتاب، ولكن شاء الله أن ينتقل الرويثي إلى جوار ربه بعد أن تجمعت الأبحاث ولكن قبل طباعة الكتاب. ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعل هذا المجهود في حسنات الرويثي وأن يتغمده بواسع رحمته.

ثم بعد ذلك نتقدم بوافر الشكر لجميع من ساهم في أبحاث هذا الكتاب أو في إنتاجه أو في طباعته، وكلنا أمل أن يتبع هذا الكتاب كتب أخرى تشمل دراسات عن العالم العربي وتشرك عدداً كبيراً من العلماء العرب.

الجزء الأول

(القسم الآسيوي)

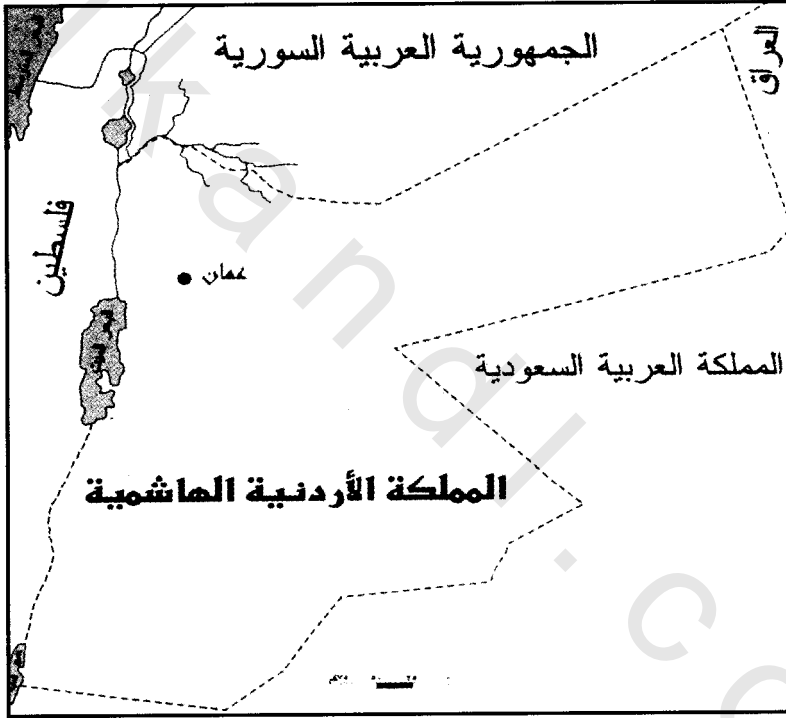
وفيه اثنا عشر فصلاً:

- الفصل الأول: الأردن.
- الفصل الثاني: الإمارات.
- الفصل الثالث: البحرين.
- الفصل الرابع: المملكة العربية السعودية.
- الفصل الخامس: سوريا.
- الفصل السادس: العراق.
- الفصل السابع: عُمان.
- الفصل الثامن: فلسطين.
- الفصل التاسع: قطر.
- الفصل العاشر: الكويت.
- الفصل الحادي عشر: لبنان.
- الفصل الثاني عشر: اليمن.

obeikandi.com

الفصل الأول

سكان المملكة الأردنية الهاشمية



إعداد

أ.د. موسى عبودة سمحه

قسم الجغرافيا - كلية العلوم الاجتماعية

الجامعة الأردنية - عمان - الأردن

obeikandi.com

المقدمة و مصادر البيانات

المقدمة :

الأردن دولة نشأت في ظل ظروف جغرافية، اقتصادية، وسياسية صعبة، وكان تأثير تلك الظروف على الأردن أبلغ من تأثيرها على أي دولة أخرى في المنطقة؛ فمن الناحية الجغرافية يقع الأردن في منطقة انتقالية بين الصحراء شرقاً والمناطق الرطبة غرباً، ومن الناحية الاقتصادية فإن الأراضي الزراعية تنحصر في وادي الأردن وبعض القطاعات الزراعية في شمال البلاد وفي الأغوار الجنوبية، كما أن المستثمر اقتصادياً من موارد الدولة المعدنية يتمثل في الفوسفات والبوتاس والإسمت. أما من الناحية السياسية فقد تعرض الأردن لصدمات عنيفة منذ الانتداب البريطاني مروراً بمأساة فلسطين عام ١٩٤٨ وباحتلال الضفة الغربية عام ١٩٦٧، وانتهاء بالظروف التي تعرض لها الأردن إثر حرب الخليج عام ١٩٩١.

ولقد تأثرت الخصائص العامة للسكان في الأردن بالظروف السابقة إلى حد كبير: فتوزيع السكان له ارتباط وثيق بالظروف الجغرافية وبالذات المناخية، أما التركيز السكاني في العاصمة والمدن الكبرى فقد تأثر بالظروف الاقتصادية، بينما ارتبط النمو السكاني بالعامل السياسي. ونتيجة للظروف السياسية التي تعرضت لها المنطقة شهد الأردن تغيرات سكانية لم تشهدها أي من الدول العربية المجاورة.

كان الأردن حتى عام ١٩٢٠ يتبع ولاية دمشق، إحدى ولايات الدولة العثمانية، وبعد ذلك التاريخ نصبت بريطانيا نفسها وصياً على الأردن وفلسطين، وبقي الأردن تحت الانتداب البريطاني حتى عام ١٩٤٦ إلى أن حقق استقلاله على يد المغفور له الملك عبدالله بن الحسين، وفي عام ١٩٤٨ تم

انسحاب القوات البريطانية من فلسطين، وفي الوقت نفسه أعلنت الوكالة الصهيونية العالمية قيام دولة صهيونية في فلسطين. وإثر أحداث فلسطين عام ١٩٤٨ تم توحيد الجزء المتبقي من فلسطين (الضفة الغربية) مع الضفة الشرقية ليشكلاً معاً المملكة الأردنية الهاشمية، وفي عام ١٩٦٧ تعرض الأردن إلى صدمة ثانية نجم عنها احتلال الضفة الغربية، وفي عام ١٩٨٨ تم فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية تنفيذاً لقرارات القمة العربية. وأثناء وبعد حرب الخليج عام ١٩٩١ تعرض الأردن لضغوط اقتصادية وسياسية صعبة تمخضت في موجة هجرة قسرية ثالثة ولكن هذه المرة من الكويت إلى الأردن.

إن الأحداث السياسية المشار إليها والتي تعرض لها الأردن كانت الضابط الرئيس للتغيرات السكانية التي شهدتها منذ منتصف هذا القرن. كما شهدت بعض الدول العربية المجاورة لفلسطين بعض التحركات السكانية وتم احتلال أجزاء من أراضيها، إلا أن حدة تلك التحركات لم تكن بالقدر الذي أصاب الأردن من حيث عدد السكان المنتقلين أو من حيث المساحة الأرضية التي تم احتلالها، مما حمل الدولة أعباء جسيمة في رعاية واحتواء اللاجئين والنازحين الذين يشكلون نسبة لا تقل عن نصف سكان الدولة.

وفي ظل تلك الأحداث التي تعرض لها الأردن وما رافقها من تغيرات في توزيع السكان، لم يكن بالمستطاع متابعة تلك التغيرات نتيجة لعدم توفر المعلومات من جهة، والتأخر في إجراء المسوحات والتعدادات السكانية من جهة أخرى، وبسبب احتلال أجزاء من الدولة من جهة ثالثة، وبسبب موجة الهجرة القسرية الجديدة من جهة رابعة.

مصادر البيانات السكانية

١ - تعدادات السكان :

جرى أول عد للسكان في الأردن على هامش تعداد المساكن الذي تم في ١٩٥٢، وبعد هذا التاريخ أجريت ثلاثة تعدادات عامة للسكان في ١٩٦١ و١٩٧٩ و١٩٩٤. ومع أن التعدادات السكانية يتم إجراؤها عادة على فترات زمنية متساوية (كل عشر سنوات)، إلا أن الظروف التي مرَّ بها الأردن لم تمكنه من ذلك، فجاءت التعدادات على فترات غير منتظمة؛ مما يعيق الإفادة من بياناتها بشكل عام لأغراض المقارنة والتقديرات والتوقعات.

وقد جرى تعداد المساكن في أيلول عام ١٩٥٢ ليشمل المنشآت والمباني. ولسوء الحظ لم يبين هذا التعداد سوى عدد السكان الذكور والإناث، أما التعداد الأول للسكان والمساكن فقد جرى في ١٨ تشرين الثاني عام ١٩٦١، ويمكننا القول أن درجة الشمول كانت مقبولة في هذا التعداد، باستثناء الأردنيين في الخارج وبدو الجنوب، وكذلك كان معدل الزيادة السنوية ٣٪ استناداً إلى نتائج التعدادين ١٩٥٢ و ١٩٦١ مقبولاً ومنطقياً^(١).

وأجري التعداد الثاني للسكان والمساكن في ١٠ تشرين الثاني ١٩٧٩، واشتمل على السكان في الضفة الشرقية فقط، بينما لم يتم إجراء أي تعداد للسكان للضفة الغربية من قبل الحكومة الأردنية بسبب الاحتلال الإسرائيلي، وأجري التعداد الثالث للسكان والمساكن في ١٥ كانون الأول ١٩٩٤.

٢ - التسجيل الحيوي:

بدأ التسجيل الحيوي للمواليد والوفيات مبكراً في الأردن منذ إنشاء إمارة شرقي الأردن، وبدأ تطبيق نظام تسجيل النفوس، أي الوقائع الحيوية

الأساسية الممثلة بالمواليد والوفيات عام ١٩٢٦. ويوفر التسجيل الحيوي معلومات حيوية حديثة، حيث يجب على السكان تسجيل المواليد والوفيات في مكاتب السجل المدني التابعة لدائرة الأحوال المدنية. وتبين لنا دراسة كل من فاندر ١٩٦٦^(٢) وثافراجا^(٣) ١٩٧٠ للفترة ١٩٥٩-١٩٦٣ أنه فيما كان تسجيل المواليد يكاد يكون تاماً فإن التبليغ عن الوفيات أدنى بكثير من الوفيات التي تحدث فعلاً، فقد أظهرت التقديرات أن ٤-٥% من المواليد و ٤٠-٥٠ من الوفيات لم تسجل في تلك الفترة، ويضاف إلى ذلك أنه لم يكن مؤكداً ما إذا كان تسجيل الوفيات في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين يتم بصورة كاملة.

لقد كانت المسؤولية الرئيسة في تسجيل الواقعات الحيوية تقع على عاتق المختير والهيئات الاختيارية في المدن والقرى والبادية، وأيضاً على مكاتب وزارة الصحة، ونظراً لممارسة دائرة الأحوال المدنية مهماتها الرسمية في عام ١٩٧٧ فقد انتقلت مسؤولية نظام التسجيل الحيوي من وزارة الصحة إلى هذه الدائرة. وأصبحت المسؤولية الرئيسة في تسجيل الواقعات الحيوية على عاتق السكان أنفسهم، وقد لعبت القوانين التي أصدرتها الحكومة بهذا الشأن دوراً هاماً في رفع درجة اكتمال ودقة البيانات المسجلة، فقد تحسنت عملية تسجيل الأحداث الحيوية: المواليد، الوفيات، الزواج والطلاق بشكل كبير منذ مطلع الثمانينيات. حيث بلغت نسبة اكتمال تسجيل المواليد في نهاية التسعينيات إلى ٩٩% حسبما تشير التقارير الرسمية للأحوال المدنية.

ويعتقد الباحث أن ارتفاع نسبة اكتمال تسجيل المواليد في نهاية التسعينيات يعود بشكل أساسي إلى تفعيل القوانين المتعلقة بالتسجيل وتنفيذها، وإلى حوافز للتسجيل مثل: شهادة الميلاد التي يحتاجها السكان لتسجيل أبنائهم في المدارس، وشهادات التطعيم للأطفال في السنة الأولى من

عمرهم، والعلاوات العائلية التي يتلقاها السكان. وفيما يتعلق بالوفيات فقد طرأ تحسن على تسجيل وقوعات الوفاة نظراً لاشتراط الحصول على تصريح الدفن قبل دفن الجثة كما هو معمول به لدى أمانة عمان الكبرى وبعض البلديات، كما أن كثيراً من الوفيات أصبحت تتم في المستشفيات مما أدى بالتالي إلى رفع نسبة تسجيل الوفيات بصورة عامة والتي قدرتها تقارير دائرة الأحوال المدنية بنحو ٨٥٪ من مجموع حالات الوفاة التي حدثت.

٣ - المسوح الديموغرافية بالعينة :

علاوة على البيانات السكانية المتوافرة من التعدادات ونظام التسجيل الحيوي فقد أجرت دائرة الإحصاءات العامة الأردنية عدداً من المسوحات بالعينة وذلك من أجل التعويض عن البيانات غير المكتملة في نظام التسجيل الحيوي وفي حالات غياب التعدادات المنتظمة، وأهم تلك المسوح:

- الهجرة الداخلية والعد الشامل لعدد من المدن ١٩٦٧ (غير مكتمل بسبب حرب ١٩٦٧).
- مسوحات الخصوبة والصحة الإنجابية للسنوات: ١٩٧٢ - ١٩٧٦ - ١٩٨١ - ١٩٨٣ - ١٩٨٥ - ١٩٩٠ - ١٩٩٧.
- مسوح القوى العاملة ١٩٨٢ و ١٩٨٣.
- مسح الهجرة الداخلية والعائدة ١٩٨٦.
- مسح الفقر والبطالة ١٩٨٧.

وقد اشتملت هذه المسوح على بيانات ديموغرافية جيدة وتفصيلية لم تتوفر في المصادر التقليدية (التعداد والسجل الحيوي) وعوضت نقص البيانات في تلك المصادر.

٤ - مشكلات البيانات السكانية

يمكن تلخيص المشكلات التي تواجه دقة واكتمال وانتظام البيانات السكانية في الأردن بما يلي :

١ - عدم انتظام إجراء التعدادات السكانية (كل عشر سنوات) بسبب الظروف السياسية التي تعرض لها الأردن: احتلال فلسطين ١٩٤٨، احتلال الضفة الغربية ١٩٦٧، فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية ١٩٨٨، حرب الخليج ١٩٩١.

٢ - تدفق اللاجئين ١٩٤٨، ١٩٦٧، ١٩٩١ والتحركات المستمرة لسكان البادية خاصة عند المناطق الحدودية.

٣ - التغير في التقسيمات والحدود الإدارية بين المحافظات، وإنشاء مناطق إدارية ومحافظات جديدة.

٤ - عدم توفر تعريف واضح، محدد وثابت للحضر؛ فالتعريف مختلف في التعدادات الثلاث ١٩٦١ و ١٩٧٩، ١٩٩٤.

٥ - عدم دقة واكتمال تسجيل الأحداث الحيوية قبل ١٩٩٧.

نمو السكان

١ - اتجاهات النمو السكاني

إن أهم حقيقة تتعلق بنمو السكان في الأردن وفي الضفة الشرقية بشكل خاص منذ منتصف القرن الحالي هي تضاعف عدد السكان ثلاث مرات نتيجة تدفق اللاجئين الفلسطينيين عام ١٩٤٨ وتوحيد الضفتين عام ١٩٥٠؛ مما زاد عدد السكان من ٤٠٠ ألف نسمة إلى مليون وربع مليون نسمة في سنة

واحدة (٤٠٠ ألف نسمة من سكان الضفة الغربية، ٤٠٠ ألف نسمة سكان الضفة الشرقية و٤٥٠ ألف نسمة من اللاجئين الفلسطينيين). وتبعاً لتعداد المساكن عام ١٩٥٢^(٤) بلغ عدد السكان ١٣٢٩١٧٤ نسمة، وخلال تسع سنوات ١٩٥٢-١٩٦١ حقق السكان معدلاً للنمو وصل إلى ٤,٢٨٪ حيث بلغ عددهم ١٧٠٦٢٢٦ نسمة في أول تعداد للسكان والمساكن عام ١٩٦١^(٤).

إن هذه الأرقام لا تمثل نمواً للسكان عن طريق الزيادة الطبيعية بقدر ما تمثل تدفقاً للاجئين من المخيمات للاستقرار في مناطق أخرى من الدولة خاصة في عمان، فالهجرة تولد الهجرة، وعندما يطرد السكان من أراضيهم بالقوة والتهديد يبقون في حركة دائمة. ولم يقف الأمر عند ذلك الحد بل تكررت المأساة مرة ثانية عام ١٩٦٧ عندما نزح ٣٨٩٠٠٠ نازح ولاجئ من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الضفة الشرقية، كما أضافت حرب الخليج عبئاً على الأردن تمثل في موجة ثالثة للهجرة القسرية ضمت في ثناياها نحو ربع مليون عائد أردني من الكويت.

ومنذ توحيد الضفتين عام ١٩٥٠ كانت هناك حركة عامة للسكان تجاه الضفة الشرقية، كما توضح بيانات تعداد ١٩٥٢ و١٩٦١ فإن الحركة وتغير أنماط التوزيع السكاني يعتبران من أهم خصائص السكان في الأردن. فقد بدأت الضفتان في عام ١٩٤٨ بأعداد سكانية متكافئة تقريباً، وبعد ذلك بدأ عدم التوازن السكاني بينهما، ففي عام ١٩٥٢ ضمت الضفة الغربية الجزء الأكبر من السكان نتيجة استقرار اللاجئين فيها قرب ديارهم المغتصبة، وبعد ذلك التاريخ بدأت عملية حركة طبيعية للسكان من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية، فالضغط السكاني في الأولى والاستثمارات الاقتصادية في الثانية كانا وراء هذه الحركة السكانية.

واستناداً إلى ذلك فإننا في عام ١٩٦١ نجد أن الضفة الشرقية قد حققت تفوقاً سكانياً على الضفة الغربية، واستمر هذا الاتجاه بعد ذلك عندما امتصت الضفة الشرقية آثار الصدمة الثانية في عام ١٩٦٧. ولو تفحصنا معدلات النمو السكاني لوجدنا أن الضفة الشرقية قد نمت بمعدل ٥٣٪ للفترة ١٩٥٢-١٩٦١، بينما حققت الضفة الغربية نمواً بلغ ٩٪ خلال الفترة نفسها. ومن هنا يمكن القول إن هناك عدم توازن بالنسبة لنمو السكان في الضفتين مشتملاً على ثبات نسبي في الضفة الغربية، بينما اتسمت الضفة الشرقية بزيادة سكانية سريعة.

إن الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة أجبرت السكان على الانتقال إلى المرتفعات شرقاً واكتظت بهم المدن خاصة في محافظتي عمان وإربد.

وجاء تعداد عام ١٩٧٩^(٤) ليكشف النقاب عن أن سكان الضفة الشرقية قد بلغ عددهم ٢١٣٢٩٩٧ نسمة، وبذلك شهدت الضفة الشرقية معدلات نمو سكاني مرتفعة خلال الفترة ١٩٦١-١٩٧٩، فقد بلغ معدل النمو السكاني السنوي فيها للفترة المذكورة نحو ٨٤.٤٪، بينما حققت معدل نمو سكاني مقداره ٤٧.٦٪ للفترة ١٩٥٢-١٩٦١. إضافة إلى ذلك عاد ما يقرب من ربع مليون أردني من الكويت عام ١٩٩١ وتركز معظمهم في مدن محافظات الزرقاء، عمان وإربد وتبعاً لتعداد ١٩٩٤^(٤) فقد بلغ عدد سكان الأردن ٤١٣٩٤٥٨ نسمة منهم ٩٢.٥٪ من الأردنيين، وبلغ معدل النمو السكاني ٣.٦٪ للفترة ١٩٧٩-١٩٩٤. (انظر الجدول رقم ١).

الجدول رقم (١)

تطور عدد السكان في الأردن ومعدل النمو السنوي للفترة ١٩٥٢-١٩٩٤

السنوات*	عدد السكان (بالألف)	معدل النمو السنوي الكلي	معدل النمو السنوي الطبيعي	معدل النمو السنوي صافي الهجرة
١٩٥٢	٥٨٦,١	-	-	-
١٩٦١	٩٠٠,٨	٤,٧٦	٢,٨	٢,٠
١٩٧٩	٢١٣٣,٠	٤,٨٤	٣,٣	١,٥
١٩٩٤	٤١٣٩,٤	٣,٦	٢,٦	١,٠

*المصدر رقم (٤)

٢ - عوامل النمو السكاني :

يمكن أن تعزى هذه الزيادة الكبرى في أعداد السكان في الأردن خلال الفترة ١٩٥٢-١٩٩٤ إلى عاملين أساسيين هما :

الأول : الزيادة الطبيعية (الولادات - الوفيات)، وصافي الهجرة حيث شهدت الفترة ١٩٥٢-١٩٩٤ ثبات خصوبة على مستويات مرتفعة مع انخفاض مستمر في مستويات الوفيات وخاصة وفيات الأطفال والرضع بسبب التقدم والتطور في مستوى الخدمات الصحية بشكلها العلاجي والوقائي^(٥).

الثاني : الهجرة الدولية القسرية والتي جاءت على شكل موجات متلاحقة من اللاجئين الفلسطينيين نتيجة الحروب العربية الإسرائيلية عامي ١٩٤٨-١٩٦٧، وعودة الأردنيين إثر حرب الخليج ١٩٩١، وتدفق

العمالة العربية والأجنبية منذ مطلع الثمانينيات وحتى نهاية التسعينيات^(١).

٣ - مستقبل النمو السكاني :

تشير بيانات تعداد ١٩٩٤ إلى أن الخصوبة قد انخفضت بشكل حاد في الأردن، حيث انخفض معدل الخصوبة الكلي من ٨ أطفال عام ١٩٧٩ إلى ٤ أطفال في عام ١٩٩٤ مما أدى إلى انخفاض حجم الأسرة إلى ٦ أفراد، وإلى انخفاض نسبة السكان تحت ١٥ سنة إلى ٣٩٪ من مجموع السكان. كما تشير بيانات تعداد ١٩٩٤ إلى أن الأردن قد شهد انخفاضاً ملموساً في مستوى الوفيات، حيث انخفض معدل الوفيات الخام إلى ٥ بالألف، وانخفض معدل وفيات الأطفال والرضع إلى ٣٢ لكل ١٠٠٠، كما ارتفع العمر المتوقع عند الولادة إلى ٦٨ عاماً^(٤).

وتشير تقديرات مكتب مرجع السكان الأمريكي PRB إلى أن عدد السكان في الأردن قد بلغ ٤,٦ مليون نسمة (منهم ٤,٢٥ مليون من الأردنيين) وأن المدة اللازمة لتضاعف عدد السكان في الأردن في ضوء معدلات الخصوبة والوفيات السائدة في التسعينيات من القرن العشرين ستبلغ ٢٨ عاماً، أي أن عدد سكان الأردنيين سيصبح ٨,٥ مليون نسمة تقريباً بحلول عام ٢٠٢٥^(٧).

ومن جهة أخرى يعتقد الباحث أن اتجاهات النمو السكاني في الأردن تسير نحو الانخفاض بسبب الظروف والعوامل التالية:

١ - الانخفاض في معدلات الوفيات (التقدم الصحي وارتفاع مستوى الخدمات الصحية التي تقدمها الدولة للسكان، وانخفاض معدلات الخصوبة بسبب التقدم الصحي، ونتيجة للسياسة السكانية التي نفذتها

الدولة، ولانتشار برامج تنظيم الأسرة بين السكان، علاوة على الظروف الاقتصادية الصعبة الممثلة في الفقر والبطالة).

٢ - انخفاض وتيرة الهجرة الدولية بسبب استقرار الوضع السياسي والتحركات السلمية التي شهدتها المنطقة مما أدى إلى وقف تدفق اللاجئين، يضاف إلى ذلك التراجع الاقتصادي العالمي واعتماد كثير من الدول النفطية العربية على استخدام العمالة من جنوب شرقي آسيا مما أدى إلى تخفيض الطلب على العمالة الأردنية في تلك الدول، وبالتالي خفض الهجرة إلى الخارج، علاوة على سياسة الحكومة الأردنية الحد من استقبال العمالة الوافدة مما خفض من معدلات صافي الهجرة.

وفي ضوء ما سبق من تقديرات ومعدلات، وسبب الظروف المشار إليها أعلاه في معدلات النمو السنوي للسكان في الأردن سوف تستقر عند حد لا يزيد عن ٢٪ خلال الثلاثين سنة القادمة.

توزيع السكان

١ - أنماط التوزيع وكثافة السكان:

تبلغ مساحة الأردن (الضفة الشرقية) نحو ٨٨٠٠٠ كم^٢ (باستثناء المساحة المائية للبحر الميت)، وتقدر مساحة الأراضي القابلة للزراعة منها بنحو ١٠٪ من إجمالي مساحة الدولة، وتقدر مساحة الأراضي المزروعة فعلاً بنحو ٤٪ فقط من إجمالي مساحة الدولة، أما بقية الدولة فهي مناطق صحراوية جافة، وقد أثرت العوامل المناخية والطبوغرافية إلى حد كبير في نمط التوزيع السكاني في الأردن من خلال النمط الزراعي السائد والذي تفرضه تلك العوامل، فمن الناحية الطبوغرافية يمكن تقسيم الضفة الشرقية إلى الأقاليم

التالية : غور الأردن الشرقي، البحر الميت، الأغوار الجنوبية، وادي عربة، المرتفعات الجبلية الشرقية، المناطق الصحراوية.

وتقطن الغالبية العظمى من السكان في المرتفعات الجبلية الشمالية وفي وادي الأردن، بينما يقطن القليل من السكان في المناطق الصحراوية ووادي عربة، ويتركز ما يقرب من ٩٠٪ من مجموع السكان في المحافظات الشمالية التي تشغل نحو ١٥٪ فقط من مساحة الدولة، وهي المسماة بـ "المعمور الأردني". وعليه فإن توزيع السكان يرتبط إلى حد كبير بالظروف المناخية وبشكل خاص بتوزيع الأمطار، فكلما اتجهنا شمالاً بغرب تزداد كمية الأمطار الساقطة والعكس صحيح (باستثناء بعض المرتفعات الجنوبية)؛ لذا يتركز السكان في الركن الشمالي الغربي من البلاد، حيث بلغت الكثافة العامة ٤٨ نسمة للكم^٢ (انظر الشكل رقم ١). غير أن هذا الرقم يعتبر مضللاً؛ لأنه يأخذ في الاعتبار عدد السكان إلى المساحة الكلية للدولة، أما إذا أخذنا في الاعتبار الكثافة بالنسبة للمنطقة المعمورة فهي تبلغ ١٤٥ نسمة للكم^٢، وبالنسبة للمناطق الزراعية تبلغ الكثافة ١٨٥ نسمة للكم^٢.

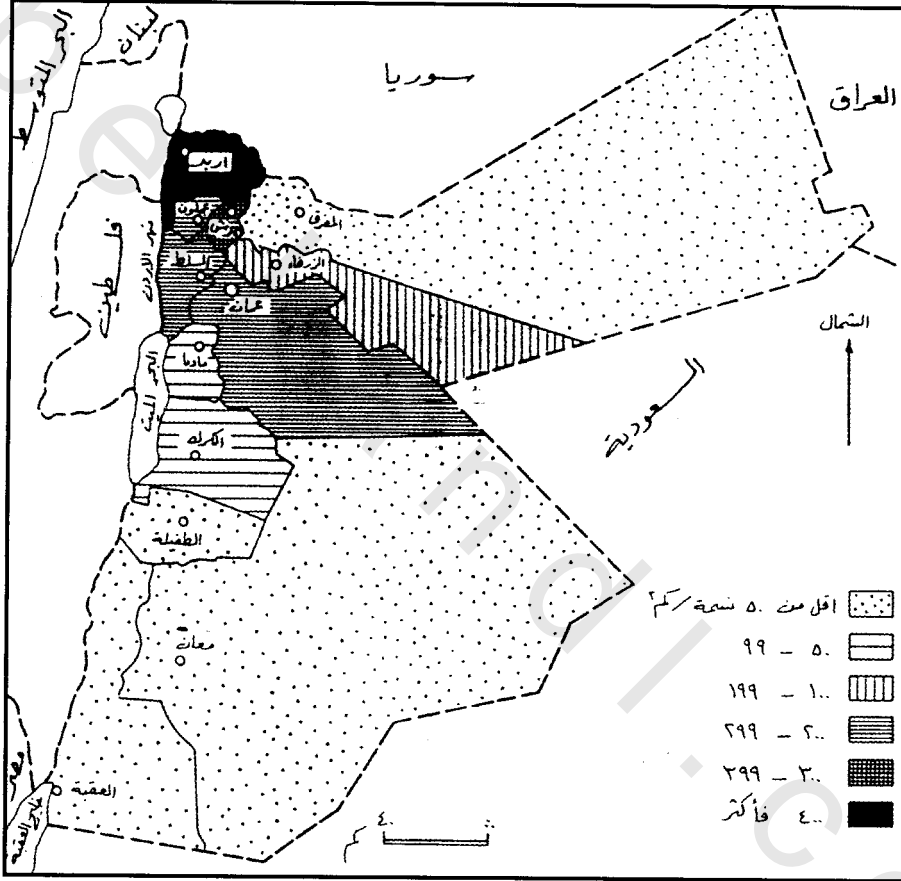
وإذا أمعنا النظر في التوزيع السكاني الحالي في الأردن وعلى مستوى المحافظات لوجدنا أن الصورة تختلف تماماً، وأن العوامل الطبيعية وحدها قد لا تكفي لتفسير التوزيع السكاني الحالي في الأردن بشكل واضح، فمن بين المناطق التي تتمتع بكثافات سكانية عالية إقليم عمان - الزرقاء والذي تزيد الكثافة السكانية فيه عن ١٠٠٠ نسمة/كم^٢ رغم أنه يقع على حافة الصحراء، وتنخفض فيه معدلات سقوط الأمطار، كما أن مساحة الأراضي الزراعية في ذلك الإقليم محدودة جداً. ومعنى ذلك أن هناك عوامل أخرى لها تأثير على هذه الكثافة السكانية العالية، فالتدفق المفاجئ لما يقرب من مليون لاجئ ونازح

من فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ ومن الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧، وأخيراً عودة نحو ربع مليون أردني من الكويت قسراً إثر حرب الخليج عام ١٩٩١، ويضاف إلى ذلك النمو الطفيلي المستمر لمجموعة عمان الزرقاء الحضرية نتيجة للتطورات الاقتصادية، وتركز الخدمات والإدارة في تلك المنطقة، كل هذه العوامل أدت إلى ارتفاع الكثافة السكانية في تلك المنطقة. وليس غريباً أن نذكر أن هذه المجموعة الحضرية (التي تشتمل على مدن عمان، الزرقاء، الرصيفة، صويلح، وادي السير) تضم في ثناياها ما يقرب من مليون ونصف مليون نسمة تبعاً للنتائج الأولية لتعداد ١٩٩٤.

أما في المناطق الصحراوية فإن التوزيع السكاني رهن بتوافر المياه، وفي وادي الأردن والأغوار الجنوبية فإن مشروع قناة الغور الشرقية وتطوير الأغوار الجنوبية كان له دور فعال في تركيز السكان في هاتين المنطقتين، كما أن استثمار الفوسفات والبوتاس والإسمنت قد أدى إلى تركيز السكان في بعض المناطق الصحراوية والجنوبية.

شكل رقم (١)

الكثافة السكانية للمحافظات في الأردن ١٩٩٤



الشكل رقم (١) الكثافة السكانية للمحافظات في الأردن ١٩٩٤

٢ - التوزيع السكاني غير المتكافئ :

إذا أخذنا في الاعتبار نمو وتوزيع السكان في محافظات الضفة الشرقية فإننا نجد أنهما غير متكافئين. ففي عام ١٩٥٢ كان هناك ٨٥٪ من السكان

يقطنون في محافظات عمان، إربد والبلقاء، وارتفعت تلك النسبة إلى ٨٧٪ في عام ١٩٦١، وإلى ٩٠٪ في عام ١٩٧٩، ارتفعت إلى ٩٠,٥٪ عام ١٩٩٤. وبالمقابل ضمت الكرك ومعان معاً ١٥٪ من السكان في عام ١٩٥٢. وقد انخفضت تلك النسبة إلى ١٣٪ في عام ١٩٦١ وإلى نحو ١٠٪ في عام ١٩٧٩ وإلى ٩,٥٪ عام ١٩٩٤. وتبرز تلك الأرقام حقيقة التركيز السكاني في الركن الشمالي الغربي من الضفة الشرقية الذي جاء نتيجة تضافر العوامل الطبيعية والهجرة الاجبارية التي اتجهت إلى المدن الرئيسية الكبرى لتوفر فرص العمل فيها للوافدين.

وتكشف معدلات النمو السكاني السنوي للفترتين ١٩٥٢-١٩٦١ و ١٩٦١-١٩٧٩ عن عدم التوازن في نمو وتوزيع السكان في محافظات الضفة الشرقية. ففي الفترة الأولى ١٩٥٢-١٩٦١ حققت محافظة عمان أعلى معدل للنمو السكاني (٧,٦٢٪)، بينما حققت جميع المحافظات الأخرى معدلات تتراوح بين ٢,١٩٪ و ٢,٧٥٪، أي أقل من المعدل الكلي للضفة الشرقية. ويمكن التثبت من هذه الحقيقة من صافي معدل النمو السنوي بفعل الهجرة والذي جاء سالباً لجميع محافظات الضفة الشرقية باستثناء عمان التي بلغ فيها المعدل ٤,٤٢٪ بفعل الهجرة. وتؤكد الاتجاه نفسه في الفترة الثانية ١٩٦١-١٩٧٩ حيث حققت محافظة عمان أعلى معدل للنمو السنوي (٥,٦٪)، وجاءت محافظة إربد في المرتبة الثانية (٤,٤٦٪)، وحققت محافظات البلقاء، الكرك ومعان معدلات نمو سنوي بلغت ٣,٦١٪ و ٣,٤٩٪ و ٢,٦٤٪ على التوالي، وكانت معدلات جميع المحافظات باستثناء عمان أقل من المعدل الكلي للضفة الشرقية، واستمرت محافظة عمان في جذب المهاجرين إليها من باقي المحافظات حيث بلغ معدل النمو فيها بفعل الهجرة ١,٨٪، وبدأت محافظة إربد تجذب المهاجرين إليها بمعدل نمو بفعل الهجرة بلغ ٠,٦٦٪ وبالمقابل استمرت باقي المحافظات بدفع المهاجرين منها إلى عمان وإربد وبشكل خاص إلى عمان^(٨).

ولم يتوقف أمر التركيز والجذب السكاني عند ذلك الحد بل نجد أن

الاتجاه نفسه كان سائداً للفترة ١٩٧٩ حتى ١٩٩٤ حيث بينت نتائج التعداد أن التوزيع النسبي للسكان في المحافظات (رغم إنشاء محافظات جديدة بقي على ما كان عليه عام ١٩٧٩، بل نجد أن محافظات معان والكرك والطفيلة قد انخفضت نسبتها جميعاً في عام ١٩٩٤ عما كانت عليه في عام ١٩٧٩ بمقدار ١,٥ ٪، وارتفعت بالمقابل نسبة محافظتي عمان والزرقاء بمقدار ١,٥ ٪، وبقيت محافظات البلقاء وإربد والمفرق تحتفظ بالتمثيل نفسه الذي كان عام ١٩٧٩. وقد أكدت النشرة الإحصائية السنوية ١٩٩٧ هذا الاتجاه (انظر الجدول رقم ٢).

ويبدو مقدار الخلل واضحاً إذا علمنا أن محافظات الجنوب تشكل أكثر من نصف مساحة الأردن علاوة على أنها تحتوي الثروات الرئيسة للدولة من الفوسفات والبوتاس والإسمنت، وإلى أن الميناء الوحيد للأردن يقع فيها.

الجدول رقم (٢)

توزيع السكان في الأردن حسب المحافظة والمساحة والكثافة السكانية ١٩٩٧

المحافظة	عدد السكان	٪	المساحة ٪	الكثافة السكانية نسمة/كم ^٢
العاصمة	١٧٥١٦٨٠	٣٨,١	٩,٢	٢١٣
البلقاء	٣٠٦٨٢٠	٦,٦٧	١,٢	٢٨٥
الزرقاء	٧١١٠٧٠٠	١٥,٤٥	٤,٦	١٧٤
مأدبا	١١٩١٤٠	٢,٥٩	٢,٢	٥٩
إربد	٨٣٥٣٦٠	١٨,١٦	١,٨	٥١٥
المفرق	١٩٨٧٢٠	٤,٣٢	٢٩,٣	٧,٥
جرش	١٣٧٠٨٠	٢,٩٨	٠,٤	٣٤١
عجلون	١٠٤٨٨٠	٢,٢٨	٠,٥	٢٥٥
الكرك	١٨٨٦٠٠	٤,١	٣,٦	٥٩
الطفيلة	٦٩٩٢٠	١,٥٢	٢,٤	٢٣
معان	٨٨٣٢٠	١,٩٢	٣٧,١	٣
العقبة	٨٨٧٨٠	١,٩٣	٧,٤	١٤
المجموع	٤٦٠٠٠٠	١٠٠	١٠٠	٥٢

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة النشرة الإحصائية السنوية (٩) الجدول رقم ٦٢ ص ١٧.

ولقد ألقت الهجرة الداخلية بظلالها على التوزيع السكاني غير المتكافئ في الضفة الشرقية؛ فظهر النمو المتزايد لسكان المراكز الحضرية كأحد أهم المتغيرات السكانية في الأردن، ففي عام ١٩٥٢ كان سكان الحضر يشكلون ٣٦٪ من مجموع سكان الضفة الشرقية، وارتفعت تلك النسبة إلى ٥٠٪ في عام ١٩٦١، وإلى ٦٠٪ في عام ١٩٧٩، وإلى ٦٨٪ في عام ١٩٨٥، وإلى ٧٩٪ في عام ١٩٩٤.

٣ - سكان المدن في الأردن :

تعاني كثير من الدول العربية ومن بينها الأردن نمواً حضرياً سريعاً بسبب تدفق المهاجرين السريع وغير المنظم باتجاه المدن التي رغم توسعها العمراني المذهل إلا أنها لم تعد قادرة على تقديم الخدمات لمزيد من المهاجرين الوافدين إليها، وقد تفاقمَت مشكلات هذه المدن بتدفق موجات الهجرة القسرية الكبيرة والمفاجئة.

وقبل أن نخوض في نمو السكان والعوامل التي أثَّرت في ذلك يجب أن نشير إلى أن تعريفات الحضر في تعداد ١٩٦١ و ١٩٧٩ و ١٩٩٤ تختلف فيما بينها بشكل واضح : ففي تعداد ١٩٦١ تم تعريف الحضر بـ التجمعات التي يزيد عدد سكانها عن ١٠٠٠٠ نسمة، وتلك التي يزيد عدد سكانها عن ٥٠٠٠ نسمة شريطة أن يعمل ثلثا العاملين فيها في أنشطة غير زراعية، بالإضافة إلى مراكز الألوية بغض النظر عن عدد سكانها. وفي تعداد ١٩٧٩ فقد اعتبرت حضراً كل مراكز المحافظات والألوية والأقضية بغض النظر عن عدد سكانها، إضافة إلى مدينتي صويلح والرصيفة. وفي تعداد ١٩٩٤ فيصنف التجمع حضراً إذا بلغ عدد السكان ٥٠٠٠ نسمة فأكثر.

لقد شهد الأردن خلال العقود الأربعة الأخيرة نمواً سكانياً سريعاً ألقى بظلاله على المدن والتي فاقت معدلات النمو السكاني فيها معدلات النمو السكاني للدولة. وقد اختلفت تلك المعدلات من مدينة إلى أخرى تبعاً للاختلافات الإقليمية لتوزيع السكان وإلى الهجرة القسرية والاختيارية، كما لعبت الهجرة العائدة من الدول العربية النفطية دورها في ذلك.

ويمكن اعتبار تزايد السكان في المناطق الحضرية أحد أهم المتغيرات الديموغرافية في الأردن. فقد تضافرت الزيادة الطبيعية المرتفعة في المدن مع التدفق المستمر للمهاجرين مما أدى إلى زيادة سريعة في النمو السكاني للمدن الأردنية، والواقع أن الخصوبة في الريف والمدن كانت متماثلة حتى نهاية السبعينيات، كما أشارت نتائج مسوحات ١٩٧٢ و ١٩٧٦ للخصوبة وبيانات تعداد ١٩٧٩. أما في عام ١٩٩٠ فقد كانت الخصوبة في الريف أعلى منها في المناطق الحضرية.

ويعزى ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية في المدن إلى^(١٠) :

أ - انخفاض الوفيات في المدن نتيجة لتركز الخدمات الصحية فيها وارتفاع المستوى الصحي فيها عن مثيله في الريف مما يؤدي إلى خفض الوفيات وأيضاً إلى زيادة المواليد.

ب - ارتفاع معدلات الخصوبة نتيجة لتدفق اللاجئين والمهاجرين طوعاً إلى المدن في عام ١٩٤٨ و ١٩٧٦. فقد أشارت بيانات الـ UNRWA إلى أن ٨٢٪ من اللاجئين في الأردن يقطنون في المدن، وبما أن هؤلاء يتصفون بمعدلات خصوبة عالية، فقد أدى ذلك إلى ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية في المدن. ويعزز ذلك ما جاء في مسح ١٩٧٢ و ١٩٧٦ و ١٩٩٠

الخاصة بالخصوبة والتي بينت ارتفاع الخصوبة في مخيمات اللاجئين عن مثيلاتها في الريف والحضر.

ولقد اتخذت الهجرة الداخلية في الأردن اتجاهاً ذا خطوة واحدة من المناطق الريفية إلى المدن الرئيسية وبشكل خاص إلى العاصمة، ولم تحدث الهجرة على شكل خطوات، كذلك فإن النمط السائد للهجرة يتمثل في هجرة الأسر أكثر من هجرة الأفراد، وعليه فإن الانتقال المباشر ذا الخطوة الواحدة لأفراد الأسرة من الريف إلى المدينة الأولى لا يؤثر على تغيير نمط الخصوبة لدى المهاجرين، كذلك فإن الانتقال بخطوة واحدة أعاق عملية التكيف الاجتماعي للمهاجرين واندماجهم في الحياة الحضرية، وعليه حافظت كثير من الأسر على عاداتها وتقاليدها التي أحضرتها معها من الريف إلى المدينة؛ لذا بقيت معدلات الخصوبة لهؤلاء المهاجرين مرتفعة^(١١).

ورغم ما سبق فإن المناطق الحضرية لم يكن بمقدورها أن تصل إلى أحجامها السكانية الحالية اعتماداً على الزيادة الطبيعية فقط، بل إن موجات الهجرة إلى المدن ما زالت ترفع من النمو السكاني للمدن الأردنية. ورغم أن أحداث ١٩٤٨ و ١٩٦٧ قد أدت إلى موجات من الهجرة القسرية إلى المدن إلا أن توزيع المهاجرين في المدن لم يكن متكافئاً، فقد امتصت عمان ٦٨٪ والزرقاء ١٧٪ والسلط ٧٪ وإربد ٦٪ ومادبا ٢٪ من هؤلاء اللاجئين^(١١).

إن التدفق المفاجئ للاجئين في ١٩٤٨ و ١٩٦٧ قد مهد الطريق إلى موجات أخرى من الهجرة الداخلية الطوعية من الريف إلى المناطق الحضرية، وكلا النمطين من الهجرة القسرية والطوعية توجهها إلى المدن الرئيسية. ففي الفترة ٥٢-٦١ استقبلت عمان والزرقاء ٩٠٪ من مجموع المهاجرين الذين انتقلوا إلى المدن، وهذا يمثل تقريباً أربعة أضعاف معدل الزيادة الطبيعية في

المدينتين. وفي الفترة نفسها زاد سكان إربد بنحو ٦٠٪ وسكان العقبة بنحو ١٨٠٪ نتيجة للهجرة. واستمر الاتجاه نفسه في الفترة ١٩٦٦-١٩٦١ حيث امتصت عمان ٦٣٪ من المهاجرين، والزرقاء ٢٨٪، والرصيفة ٤٪، والعقبة ٤٪ من المهاجرين. كما اشتد التدفق للمهاجرين في السبعينيات والثمانينيات بالاتجاه نفسه للمدن الرئيسية. ونتيجة لتدفق العمالة الوافدة فقد تركزت ٧٠٪ من العمالة الوافدة في عمان، وأكثر من ٥٨٪ من العائدين الأردنيين نتيجة حرب الخليج استقروا في عمان أيضاً حسب تقارير وزارة العمل.

إن الأرقام المذكورة أعلاه تشير إلى مدى تأثير الهجرة على النمو السكاني في المناطق الحضرية الأردنية، كما تبين الهيمنة الحضرية لمدينة عمان على باقي المدن الأردنية، حيث تطورت هذه المدينة من منطقة مهجورة عام ١٨٩٠ إلى مدينة مليونين عام ١٩٩٤م.

إن أهم العوامل التي أدت إلى تركيز واضح للسكان في المدن الأردنية وبشكل خاص في محافظات الوسط والشمال هي تركيز معاهد التعليم العالي وفرص العمل والخدمات الأفضل في المدن الرئيسية، علاوة على تركيز معظم المهاجرين الوافدين من الدول العربية والمهاجرين الأردنيين العائدين من دول الخليج في تلك المدن.

تركيب السكان

١ - التركيب العمري والنوعي للسكان:

يُعد التركيب العمري والنوعي من أهم الخصائص الأساسية المميزة للسكان، كما يعد انعكاساً لمستويات الخصوبة والوفاة والهجرة. إضافة إلى مجمل الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمجموعات السكانية. كما أن

بيانات العمر والنوع تشكل الأساس في كثير من عمليات التحليل الديموغرافي. ويؤثر التركيب النوعي على الخصوبة والوفاة والهجرة والتركيب المهني، وتؤثر إلى حد كبير بالهجرة الوافدة والمغادرة لكلا الجنسين. كذلك فإن التركيب النوعي يعد محددًا أساسيًا لحاجة وطبيعة النشاط الاقتصادي لكل من الجنسين، ولا تخضع بيانات النوع مثلما تخضع بيانات العمر إلى الأخطاء.

ويعتبر المجتمع الأردني مجتمعاً فتيًا، حيث تشير بيانات الجدول رقم (٣) إلى أن ٣٩,٤٪ من السكان تقل أعمارهم عن ١٥ سنة، في حين نجد أن ٢,٦٪ من السكان فقط تزيد أعمارهم عن ٦٥ سنة، وبالتالي فإن ٥٨٪ من السكان يجتمعون في الفئة (١٥-٦٤)، وهذه الأرقام تمثل مجموع السكان في الأردن. أما بالنسبة للسكان الأردنيين فإن النسبة تبلغ ٤٣٪ دون سن ١٥ سنة و ٢,٦٪ فوق ٦٥٪ و ٥٤,٤٪ بين سن ١٥-٦٤ سنة. إن هذه النسب تشير إلى انخفاض في مستويات الخصوبة والوفيات. كما أنها تشير إلى أن الهجرة تلعب هي الأخرى دوراً مهماً في تحديد التوزيع السكاني حسب العمر والجنس، حيث ارتفع عدد السكان غير الأردنيين من ٨٩٠٠٠ عام ١٩٧٩ (٣٠٪ منهم أقل من ١٥ سنة، و ١٪ أكثر من ٦٥ سنة) إلى ٣١٥٠٠٠ عام ١٩٩٤ (منهم ٢٥٪ تحت ١٥ سنة و ١,٦٪ فوق ٦٥ سنة). ويعزى هذا الاختلاف في التوزيع العمري بين السكان الأردنيين وغير الأردنيين إلى أن غالبية السكان غير الأردنيين في الأردن هم من العمال الذين تقع أعمارهم ضمن فئة السكان في سن العمل وخاصة الفئة ١٥-٦٤.

الجدول رقم (٣)

التركيب العمري النوعي للسكان في الأردن بالنسبة المئوية ١٩٩٤.

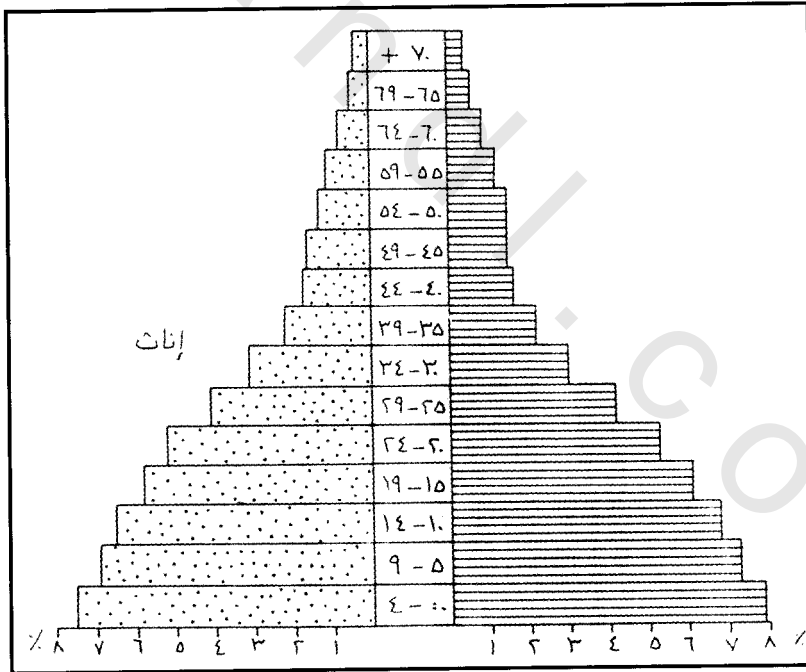
الفئات	الذكور	الإناث	المجموع	نسبة الجنس
٠ - ٤	٧,٩	٧,٥	١٥,٤	١٠٥,٢
٥ - ٩	٧,٣	٦,٩	١٤,٢	١٠٤,٨
١٠ - ١٤	٦,٨	٦,٥	١٣,٣	١٠٥,٦
١٥ - ١٩	٦,١	٥,٨	١١,٩	١٠٤,٥
٢٠ - ٢٤	٥,٣	٥,٢	١٠,٥	١٠٢,٤
٢٥ - ٢٩	٤,٢	٤,١	٨,٣	١٠١,٠
٣٠ - ٣٤	٣,٠	٣,١	٦,١	٩٧,٩
٣٥ - ٣٩	٢,٢	٢,٢	٤,٤	٩٨,١
٤٠ - ٤٤	١,٦	١,٧	٣,٣	٩٨,٢
٤٥ - ٤٩	١,٥	١,٦	٣,١	٩٢,٥
٥٠ - ٥٤	١,٥	١,٣	٢,٨	١١١,١
٥٥ - ٥٩	١,٢	١,١	٢,٣	١٠٩,٤
٦٠ - ٦٤	٠,٩	٠,٨	١,٧	١٠٧,١
٦٥ - ٦٩	٠,٦	٠,٥	١,١	١١٧,٨
٧٠ - ٧٤	٠,٤	٠,٤	٠,٨	٨٥,٦
+٧٥	٠,٤	٠,٤	٠,٨	٩٧,٥
المجموع	٤٩,٢	٥٠,٨	١٠٠	١٠٣,١

المصدر : دائرة الإحصاءات العامة، تعداد ١٩٩٤ (١٢).

أما من حيث الجنس فإن نسبة الجنس مرتفعة نسبياً حيث بلغت ١٠٩,٢ في تعداد ١٩٩٤م، وتصل نسبة الجنس أعلى قيمة لها في الفئة ٢٥-٢٩ سنة (١٢٤٪)، تليها الفئة العمرية ٢٠-٢٤ سنة (١١٦٪)، ثم الفئة ٣٠-٣٤ سنة (١١٥٪)، وتعزى هذه النسب إلى أن غير الأردنيين هم بصفة أساسية من العاملين في هذه الفئات العمرية ٥٥-٥٩ كذلك فإن نسبة الجنس مرتفعة

للفئات ٦٩-٦٥ و ٥٤-٥٠ و ٥٩-٥٥ حيث بلغت ١١٨٪ و ١١٥٪ و ١١٢٪ على التوالي، ويعود السبب في ذلك إلى عودة الأردنيين العاملين في الخارج بعد قضاء فترة العمل خارج الأردن. وتصل نسبة الجنس لغير الأردنيين ١٩٧٪ وتصل إلى أعلى قيمة لها في الفئة ٢٩-٢٥ (٢٨٦٪)، وكان لهذه النسب تأثير كبير على التركيب العمري للسكان في الأردن. (انظر الشكل رقم ٢).

وإذا أخذنا في الاعتبار نسبة الجنس للأردنيين فقط بلغت ١٠٣٪ في عام ١٩٩٤، وقد تركت هجرة القوى العاملة الأردنية للعمل في الخارج أثراً واضحاً على الفئات العمرية ٢٠-٤٩ حيث وصلت نسبة الجنس إلى أدنى قيمة لها في الفئة ٤٥-٤٩ (٩٣٪) وتركزت الهجرة العائدة آثارها على الأعمال الكبيرة فوصلت أعلى قيمة لها في الفئة ٦٩-٦٥ (١١٨٪).



شكل رقم (٢) الهرم السكاني للأردن ١٩٩٤

٢ - حجم الأسرة والحالة الزوجية :

يتأثر حجم الأسرة إلى حد كبير بالتغيرات التي شهدتها مستويات الخصوبة في الأردن، فقد بينت دراسة سرور^(١٣) ١٩٩٨ أن انخفاضاً ملحوظاً طرأ على مستويات الخصوبة وبالتالي انخفض حجم الأسرة الخاصة حيث بلغ المتوسط ٦ أفراد. وكما أشار عاروري في دراسته ١٩٩٧ فإن أكبر متوسط لحجم الأسرة في الأردن كان في محافظة المفرق ٦,٨، وأصغر متوسط في محافظة العقبة (٥,٦) و ٦,٥ في الريف و ٦ في الحضر، ويعود ذلك إلى الاختلافات في مستويات الخصوبة بين الريف والحضر.

ويتضح من بيانات تعداد ١٩٩٤ ارتفاع نسبة العزاب من ٣٢٪ عام ١٩٧٩ إلى ٣٩٪ عام ١٩٩٤، ويعكس هذا الارتفاع تغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية، والتحاق المرأة بسوق العمل، وارتفاع متوسط العمر عند الزواج الأول، ويعد التحاق المرأة بالتعليم أهم عامل يقف وراء ارتفاع هذه النسبة.

٣ - التركيب التعليمي للسكان :

يتضح من الجدول (٤) أن نسبة الأمية لدى الأردنيين عام ١٩٩٤ بلغت ١٤,١٪، ٧,٧٪ للذكور و ٢٠,٧٪ للإناث في حين بلغت نسبة ممن هم في مستوى البكالوريوس فأعلى ٨٪. إن البيانات المشار إليها في الجدول أعلاه تدل على أن التوسع الكبير الذي حققته مؤسسات التعليم المختلفة الحكومية والأهلية قد انعكس بشكل واضح في تخفيض مستوى الأمية وارتفاع المستويات التعليمية، وفي هذه الحال يعتبر الأردن في مصاف الدول من حيث ارتفاع نسبة الملتحقين بالتعليم والذين بلغت نسبتهم ٣٨,٥٪ من مجموع السكان على مقاعد الدراسة^(١٤).

الجدول رقم (٤)
التوزيع النسبي للسكان الأردنيين ١٥ سنة فأكثر
حسب المستوى التعليمي والجنس ١٩٩٤

المجموع	إناث	ذكور	المستوى التعليمي
١٤,١	٢٠,٧	٧,٧	أمي
٦,٩	٦,١	٧,٧	ملم
١٦,٠	١٤,٤	١٧,٥	ابتدائي
٢٨,٢	٢٦,٠	٣٠,٣	إعدادي
١٧,٥	١٧,٠	١٨,٠	ثانوي
٩,٣	١٠,٤	٨,٢	دبلوم متوسط
٦,١	٤,٠	٨,٢	بكالوريوس
٠,٣	٠,١	٠,٤	دبلوم عالي
٠,٥	٠,٢	٠,٨	ماجستير
٠,٢	٠,٥	٠,٤	دكتوراه
٠,٩	٠,٩	٠,٨	غير مبين
١٠٠	١٠٠	١٠٠	المجموع

المصدر : عن العاروري : دائرة الإحصاءات ١٩٩٤ .

٤ - التركيب الاقتصادي للسكان :

أ - معدل الإعالة :

انخفض معدل الإعالة من ٢,١٥ في ١٩٧٩ إلى ١,٧٣ في عام ١٩٩٤ وهو الرقم نفسه لكل السكان وللسكان الأردنيين، ومرد ذلك تغير توزيع السكان حسب فئات العمر المختلفة خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين.

ب - معدلات المساهمة في القوى العاملة :

بلغ معدل المساهمة الكلي في القوى العاملة في الأردن ٢٥٪ (٤٠٪ للذكور و ٨٪ للإناث) ومع ذلك فإن هذا المعدل ما زال منخفضاً مقارنة بالدول المتقدمة، ومتواضعاً مقارنة بالدول النامية، ويعود ذلك إلى انخفاض معدل مساهمة الإناث في القوى العاملة رغم ارتفاع المستوى التعليمي للإناث خلال فترة التسعينيات.

ج - البطالة :

ارتفعت معدلات البطالة بشكل حاد في مطلع التسعينيات نتيجة للظروف الاقتصادية الصعبة التي مرَّ به الأردن في أعقاب حرب الخليج، وانعكس ذلك بشكل واضح على معدلات البطالة (في تعداد ١٩٩٤) والتي بلغت ٢٣٪ (١٩٪ للذكور و ٤٪ للإناث). وقد وصل أعلى معدل للبطالة إلى ٤٥٪ للفئة العمرية ١٥-١٩.

د - المشتغلون حسب قطاع العمل والنشاط الاقتصادي :

بلغت نسبة استيعاب القطاع الحكومي من مجموع المشتغلين الأردنيين ٤١٪ بينما بلغت نسبة استيعاب القطاع الخاص ٥٧٪ (حسب بيانات ١٩٩٤)، والباقي يعملون في قطاعات أخرى (غير مبنية)، ومن الملاحظ أن القطاع الحكومي يقوم بتشغيل نسبة كبيرة من العمالة الوطنية وهي من بين أعلى النسب في العالم، ويلاحظ أن أعلى فئة تعليمية بين هؤلاء مرتبة تنازلياً حسب كبر نسبتها: ٢٤٪ خريجو الإعدادية، ١٧٪ دبلوم متوسط ١٧٪ ثانوية، ١٦٪ الجامعية الأولى، أما درجة الماجستير والدكتوراه فيشكلون نحو ٢٪ فقط.

وتشكل الإناث ١٨٪ من مجموع العاملين في القطاع الحكومي وبينما تنخفض نسبتهن إلى ٨٪ في القطاع الخاص، أما الذكور فيشكلون ٨٢٪ من العاملين في القطاع الحكومي و ٩٢٪ في القطاع الخاص؛ ولهذا الوضع ما يبرره منطقياً حيث إن القطاع الخاص يقوم على الربحية، وبالتالي يتطلب الذكور أكثر من الإناث من حيث الجهد والإنتاجية^(١٥).

أما فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي فتشير بيانات ١٩٩٤ (انظر الجدول رقم ٥) إلى أن أكثر القطاعات استيعاباً للمشتغلين الأردنيين ذكوراً وإناثاً هو الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري ٢٣٪. ثم يلي ذلك تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية ١٥٪ التعليم ١١٪، والصناعة التحويلية ١١٪، والإنشاءات ٦٪، ويعمل الذكور في كل الأنشطة الاقتصادية سائلة الذكر، بينما نجد أن الأنشطة الأكبر أهمية لاستقطاب عمالة النساء هي :

التعليم ٤٦٪، الصحة والعمل الاجتماعي ١٤٪، الإدارة والدفاع والضمان ١٠٪، الصناعة التحويلية ٧٪، وتشير الأرقام إلى أن التعليم يستوعب نحو نصف الإناث العاملات، ويعود ذلك لطبيعة عمل المرأة وظروفها الاجتماعية والأسرية.

الجدول رقم (٥)

توزيع الأردنيين النشيطين اقتصادياً ١٥ سنة فأكثر حسب المهنة والجنس

المهنة	المجموع	الذكور	الإناث
المشروعون والإدارة العليا	١,٦	١,٧	١,١
المتخصصون	١٢,٥	١٠,٦	٢٥,٦
الفنيون والمساعدون	٩,٩	٤,٥	٣٤,٦
الخدمات المكتبية	٧,٦	٦,٣	١٦,٦
الخدمات والباعة في المحلات التجارية والأسواق	١٢,٣	١٣,٣	٥,٤
العمال الزراعيين - صيد الأسماك	٥,٤	٥,٨	٢,٥
الحرف	١٦,٠	١٨,٨	٤,٧
الآلات	١٢,٢	١٣,٨	٠,٩
المهن الأولية	٢١,٣	٢٣,١	٨,٥
غير مبين	٠,١	٠,١	٠,١
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

(عن حسين الخطيب) : دائرة الإحصاءات العامة، ١٩٩٤ (١٦)

وبما أن الذكور يشكلون ٨٧٪ من مجموع الأردنيين النشيطين اقتصادياً فغالباً ما تنطبق عليهم سمات جميع النشيطين، ولكن الاختلاف في حالة الإناث حيث تتركز النشيطات اقتصادياً في مهن: الفنيين والمتخصصين حيث يشكلن ٣٤,٦٪، يليهن العاملات في مهن المتخصصة ٥٢,٦٪، ثم العاملات في المهن المكتبية ١٦,٦٪، ثم العاملات في المهن الأولية ٨,٥٪.

إن الاختلاف في مهن الإناث عن الذكور يعود إلى أن أهم سبب وراء انخراط النسبة العالية في المهن الفنية والتخصصية أن أكبر نسبة من الإناث اللواتي يدخلن سوق العمل هن الإناث الأعلى تعليماً.

المراجع

- ١ - الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (١٩٨٠)،
الوضع السكاني في منطقة غربي آسيا : المملكة الأردنية الهاشمية،
بيروت.
- 2 - Wander, H. (1966), Analysis of the Population of Jordan, Department
of Statistics, Amman.
- 3 - Thavarajah, A., (1970) Mid-Decade Demographic Pharameters of
Jordan and Population Growth", in Demographic Measures and
Population Growth Arab Countries", Research Monograph Series No.
1. Cairo Demographic Center, Cairo, pp. 55-81.
- ٤ - دائرة الإحصاءات العامة: تعداد المساكن لعام ١٩٥٢، عمان.
: التعداد العام للسكان والمساكن لعام ١٩٦١، عمان.
: التعداد العام للسكان والمساكن لعام ١٩٧٩، عمان.
: التعداد العام للسكان والمساكن لعام ١٩٩٤، عمان.
- ٥ - فتحي عاروري (١٩٩٧) "التعداد العام للسكان والمساكن في الأردن ١٩٩٤،
تحليل أولي لنتائج التعداد النهائية"، النشرة السكانية، اللجنة الاقتصادية
والاجتماعية لغربي آسيا الأمم المتحدة - العدد ٤٥، ص ص ٨٩-١١٣.
- 6 - Samha, M., (1999), "Migration in Jordan : Patterns and Impact on
Population Changes", Conference on : Migration and Culture
Contact, The Royal Institute for Inter-Faith Studies, Amman (11-14
Oct. 1999).

7 - Population Reference Bureau, (1998), World Population Data Sheet, Demographic Data and Estimates for the Countries and Regions of the World, Washington D.C.

٨ - موسى سمحة، (١٩٩٤)، "التوزيع السكاني في الأردن ١٩٥٠-١٩٩٠"، مجلة السكان والتنمية، اللجنة الوطنية الأردنية للسكان، عمان، المجلد ١، العدد الأول، ص ص ٧٣-٨٤.

٩ - دائرة الإحصاءات العامة (١٩٩٨)، النشرة الإحصائية السنوية لعام ١٩٩٧، عمان.

١٠ - موسى سمحة، (١٩٩٥)، "أنماط الهجرة الداخلية في الأردن"، مجلة السكان والتنمية، اللجنة الوطنية الأردنية للسكان، عمان، المجلد ٢، العدد الثاني، ص ص ١١٥-١٢٩.

١١ - موسى سمحة، (١٩٨٤)، "تطور الأوزان السكانية للمدن الأردنية ١٩٥٢-١٩٧٩" النشرة السكانية، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، العدد ١٩، ص ص ٤٧-٦٧.

١٢ - دائرة الإحصاءات العامة، (١٩٩٧)، نتائج التعداد العام للسكان والمساكن، ١٩٩٤، المجلد رقم ٢، خصائص السكان، عمان.

١٣ - حنان سرور، (١٩٩٨)، مراحل الانتقال الديموغرافي في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

١٤ - مصطفى الشيخ، (١٩٩٧)، "الخصائص التعليمية للسكان في الأردن ١٩٩٤"، ندوة السكان في الأردن ٦-٧/١٠/١٩٩٧، دائرة الإحصاءات العامة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، عمان.

- ١٥- حسن الخطيب، (١٩٩٧)، "الخصائص الاقتصادية للسكان في الأردن ١٩٩٤"، ندوة السكان في الأردن ٦-٧/١٠/١٩٩٧، دائرة الإحصاءات العامة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، عمان.
- ١٦- دائرة الإحصاءات العامة، (١٩٩٧)، المسح المصاحب لتعداد السكان والمساكن لعام ١٩٩٤، عمان، الجدول رقم ٨/٣، ص ٤٤٦.

obeikandi.com

الفصل الثاني

سكان الإمارات العربية المتحدة



إعداد

أ. د. محمد محمد زهرة

قسم الجغرافيا - كلية الآداب

جامعة العين - الإمارات العربية

obeikandi.com

سكان دولة الإمارات العربية المتحدة

مقدمة :

قدمت دراسات كثيرة عن سكان شبه الجزيرة العربية عامة، ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بصفة خاصة، وقد كان أساس هذه الدراسات رصد وتحليل أهم ظاهرة سكانية في النصف الثاني من القرن العشرين وهي ظاهرة الوفود إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وتحتل الإمارات مرتبة متقدمة في هذا المجال بين دول المجلس، ويقدر إجمالي الذين وفدوا إلى المنطقة بنحو ما يزيد على ١٥ مليون وافد من بداية السبعينيات وحتى نهاية القرن العشرين، ومنذ منتصف السبعينيات وحتى يوجد في دول مجلس التعاون نحو ٦ ملايين وافد على الأقل في أي سنة من السنوات، وهذا يعني أن ما يتراوح ما بين ٣٠ إلى ٤٠٪ من إجمالي سكان دول المجلس في بعض سنوات الفترة المذكورة (١٩٧٥-١٩٩٩) كانوا من غير المواطنين.

ومن هنا ركزت الدراسات المذكورة على الوفود: من حيث حجم الهجرة الوافدة، ومصادرها، وعواملها وآثارها على التنمية بصفة عامة والتنمية الاقتصادية بصفة خاصة، ثم النتائج الاجتماعية التي ترتبت على هذه الهجرة، وقد اهتمت بالقوى العاملة المواطنة بعض الدراسات، إلا أن معظم الدراسات ربطت بين التنمية المترتبة على دخول البترول وعدد الوافدين، مع إبراز الاختلاف الكمي بين دولة وأخرى، أو أحياناً اعتبار كل دولة من الدول جزءاً من كل هو دول مجلس التعاون أو دول شبه الجزيرة العربية أو دول الخليج المنتجة للبترول - مثل تكوين مجلس التعاون في ١٩٨١.

ولقد كانت دراسات بيركس وسنكلير ضمن مشروع جامعة درم ومنظمة العمل الدولية ILO لدراسة الهجرة الدولية في الشرق من أهم هذه المشروعات،

حيث قدموا مجموعة دراسات بين ١٩٧٦ وحتى ١٩٨٢ للمنطقة ككل ثم دراسات عن كل دولة على حدة^(١). (يراجع ما هو موجود في مراجع حسن الخياط ص ٣٩١-٣٩٢)^(٢)

وهناك دراسات منظمات الجامعة العربية المتخصصة والتي نشر بعضها في مجلة منظمة العمل العربية، ومجلس الوحدة الاقتصادية، ولم ينشر البعض الآخر، وكذلك هناك دراسات المجالات المتخصصة كمجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، وكذلك الرسائل الجامعية ودراسات المتخصصين (رسالة أبو ناصر^(٣)، دراسة الرويثي^(٤)) والدراسات الخاصة بجائزة العويس، والدراسات الأخرى التي قدمها الباحثون في مجالات متنوعة.

ويلاحظ أن معظم هذه الدراسات قديمة نسبياً يعود أحدثها إلى نحو عقد من الزمان، وذلك لأسباب إحصائية وأسباب تتعلق بأهمية الظاهرة، وثباتها النسبي أو انحسارها، وتبني الدول سياسات خاصة بقوة العمل الوافدة، وتركيز دارسي الاجتماع والسياسة على الآثار السلبية للقوى العاملة.

وسوف تركز هذه الدراسة على تفاوت الحجم والنمو السكاني وتفاوت التوزيع السكاني، والهجرة الوافدة وقوة العمل الوافدة، وترشيد قوة العمل الوافدة بما يتناسب وحاجات المجتمع. والعلاقة بين التنمية والطلب على قوة العمل والتوازن، بين كل من قوة العمل المحلية وقوة العمل الوافدة. وفي الوقت نفسه محاولة إيجاد التفاوتات المكانية بين الإمارات المختلفة، وكذلك سندرس العناصر السكانية للدراسات الديموجرافية والحالة التعليمية والأنشطة الاقتصادية مع مؤشرات أخرى عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وذلك في إطار محاور الدراسة المحددة لدراسة هذا المشروع ما أمكن ذلك.

تمهيد: المصادر الإحصائية؛

تعد المصادر الإحصائية مصدر البيانات والمادة الرقمية التي تعتمد عليها الدراسة، فلا توجد دراسة سكانية جغرافية أو اقتصادية أو اجتماعية دون بيانات أو مصادر إحصائية. والمصادر الإحصائية اللازمة للدراسات السكانية متعددة، ولكن يهم هذه الدراسة التعدادات السكانية والإحصاءات الحيوية والتقديرات السكانية.

التعدادات السكانية لدولة الإمارات العربية المتحدة؛

أجرت دولة الإمارات العربية المتحدة مجموعة من تعدادات السكان قدمت مادة إحصائية هامة لدراسة سكان الدولة ككل أو أبعاد ومظاهر ديموغرافية وسكانية تخص سكان الدولة.

وقد أجري التعداد الأول في دولة الإمارات ١٥ مارس - ١٦ أبريل ١٩٦٨ ولم يكن الاتحاد قد تكون بعد، ويرى البعض أن هذا التعداد لم يكن سوى تصنيف سريع للسكان حسب النوع والعمر والديانة والمهنة والمستوى التعليمي، ونشرت نتائج هذا التعداد في نحو ٣٥ صفحة فقط^(٥)؛ لذلك يعتبر هذا التعداد - كتجربة تعدادية أولى - اعترته نواقص وعيوب أساسية لطبيعة وضع الإمارات يومذاك، ولطبيعة كونه أول تعداد يجري في البلاد؛ لذلك جاءت بعض أرقامه أقرب إلى التقديرات أكثر من كونها أرقاماً قائمة على الحصر الشامل الدقيق^(٦)؛ ولذلك اعتبره بعض الباحثين كتقدير وليس كتعداد^(٧). وذلك بسبب عيوب متعددة بينها عيوب تتعلق بالإطار الجغرافي الذي أجري فيه التعداد^(٨). ورغم ذلك كان هذا التعداد هو الأساس الإحصائي لأية دراسة سكانية حديثة عن دولة الإمارات العربية المتحدة في الفترات السابقة على

التعدادات التالية التي أجريت خلال عصر الاتحاد وكان أولها ١٩٧٥^(٩). وفي عام ١٩٧١ أجري حصر سكاني لسكان إمارة أبو ظبي فقط^(١٠).

وقد أجرى التعداد الثاني لدولة الإمارات في ظل الاتحاد عام ١٩٧٥، وصدرت نتائجه في ٣ مجلدات، ثم أجري التعداد الثالث عام ١٩٨٠، والتعداد الرابع ١٩٨٥، ثم أجري التعداد الخامس والأخير عام ١٩٩٥.

وفيما يختص بالتوقيت الزمني Timing للتعدادات، فقد التزمت الإمارات بإجراء التعدادات بعد الاتحاد مرة كل خمس سنوات، ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥، ثم بعد عشر سنوات ١٩٩٥، ولعل الظروف السياسية في الخليج ١٩٩٠ (في شهر ديسمبر) قد حالت دون إجراء التعداد في ذلك التاريخ، ولعل الظروف الاقتصادية والديموغرافية والجغرافية وحجم السكان وتركيب المجتمع والمعمور في الإمارات مما يساعد على إجراء التعداد مرة كل ٥ سنوات.

أما فيما يتعلق بصدق ومصداقية Validity المادة الإحصائية للتعدادات، فإن مصداقية أرقام تعداد ١٩٦٨ أقل مما يجب أن تعتمد عليه الدراسات العلمية دون الإشارة إلى ما به من مشكلات وعيوب. وبإستثناء تعداد ١٩٧١ الذي أجري لإمارة أبو ظبي فقط فلم تسجل ملاحظات على التعدادات الأخرى.

وفيما يختص بالثبات Reliability أو إمكانية تتبع ظاهرة سكانية على مستويات الأقسام الإدارية على فترة التعدادات المختلفة، فرغم اشتغال استمارة التعداد لدولة الإمارات على البيانات والأسئلة المطلوبة طبقاً للتعدادات العالمية فإن متابعة التعدادات الأخرى وإجراء دراسة مقارنة حول تطور الظواهر السكانية تتطلب الحصول على بيانات كل تعداد بشكل منفصل كما سبق، وإن كانت هناك بيانات عامة على مستوى الإمارة لبعض

الخصائص السكانية ستضطر الدراسة إلى الاعتماد عليها. إلا أن البيانات التفصيلية للوافدين أو قوة العمل الوافدة لم تعد تفصيلية أو لم تتشر بعد تعداد ١٩٧٥، وليس فقط في دولة الإمارات العربية المتحدة بل في كل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية - ما عدا عمان في تعدادها ١٩٩٣- ولعل ذلك القرار في المجلس، وستعرض لذلك تفصيلاً فيما بعد.

الإحصاءات الحيوية:

أما الإحصاءات الحيوية فهناك إشارات إلى أن تسجيل المواليد والوفيات غير مكتمل في دولة الإمارات وغير شامل بل وغير دقيق^(١١). وهذه المراجع تشير إلى أن التسجيل لبعض الإمارات تشمل بعض حالات المواليد والوفيات وكذلك الحالات التي تتم في المستشفيات.

ولكن هناك دراسة تؤكد أن تطبيق نظام الأحوال المدنية في دولة الإمارات العربية المتحدة بدأ عام ١٩٧٦^(١٢). وبصفة عامة فقبل ذلك التاريخ كان هناك تسجيل لحالات المواليد والوفيات التي تتم في المستشفيات وأيضاً في المدن، وكذلك حالات الميلاد والوفاة الخاصة بالوافدين في جهات الدولة المختلفة.

أما بعد ١٩٧٦ فإن تسجيل المواليد والوفيات كان في طريقه للاكتمال، ويمكن القول بأن تسجيل المواليد والوفيات حالياً مكتمل إلى حد بعيد، وفيما يتعلق بالمواليد فإن أسباب اكتمال تسجيلها فيرجع إلى:

١ - التغير الاجتماعي والذي يعطي للتعليم قيمة عالية في المجتمع والأسرة، وللالتحاق بالتعليم لا بد من الحصول على وثائق من بينها شهادة الميلاد؛ لذلك تحرص الأسر على استخراج شهادات ميلاد لأبنائها، يضاف إلى ذلك عوامل أخرى في التغير الاجتماعي تساعد على تسجيل الأبناء.

٢ - نتيجة للرعاية الصحية التي تقدمها الدولة، وانتشار مراكز الرعاية التي تقدم خدمات صحية، والتي يتردد عليها النساء في فترة الحمل، والحرص على إتمام الولادات بهذه المستشفيات في أغلب الأحيان، أو متابعة الرعاية بعد الولادة، وهذا من شأنه أن يجعل التسجيل مكتملاً إلى حد بعيد بما يساعد على رصد وتحليل تلك الظاهرة الحيوية في مجتمع الإمارات.

٣ - ساعد نظام التسجيل المدني والمطبق في دولة الإمارات العربية المتحدة والمعروف باسم "خلاصة القيد" على إضافة المواليد الجدد لارتباط ذلك بنظم وقوانين الدولة.

٤ - يرتبط بتسجيل المواليد زيادة مرتب الوالد، وهذا عامل اقتصادي.

٥ - يحرص الوافدون على تسجيل مواليدهم - وأيضاً حالات الوفيات عندهم- لأسباب تتعلق بالإقامة وإجراءات قانونية أخرى لدى الإمارات ولدى دولهم.

٦ - في العصر الحديث ومع التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي والإداري، تعتبر وثائق الأفراد من الأمور الهامة في النواحي القانونية والاجتماعية، ومن بين أهم تلك الوثائق شهادات الميلاد- أو ما يحل محلها بالنسبة لمن لا يملكون ذلك مثل: كبار السن الذين لم يكن هناك نظم تسجيل عند ولادتهم.

أما بالنسبة للتسجيل للوفيات، فيشار دائماً إلى أن تسجيلها أكثر اكتمالاً من تسجيل المواليد لارتباطها بأمور شرعية وقانونية وكذلك أمنية- حيث يجب أن يوقع شهادة الوفاة طبيب لتحديد سبب الوفاة وإثباته بالشهادة لاستبعاد

الأسباب الجنائية^(١٣). كما يترتب على شهادة الوفاة إعادته الزواج بالنسبة للأرملة، وكذلك توزيع الميراث الشرعي.

تقديرات السكان؛

التقديرات السكانية نوعان، إما تقديرات سابقة على فترة التعدادات أو تقديرات بين التعدادات أو بعد التعداد الأخير، وهي تقديرات قائمة على أساس إحصائي بعكس النوع الأول الذي لا يدعمه أساس إحصائي الأمر الذي يجعل التفاوت في هذا النوع كبيراً والأخطاء كثيرة، وما يهمنا هنا هو تقديرات ما قبل التعدادات، لأن التقديرات الأخرى يسهل الحصول عليها وحسابها.

ولعل أقدم هذه التقديرات هو تقدير لوريمر لمنطقة الخليج كلها وبينها دولة الإمارات عام ١٩٠٦^(١٤). وكذلك هناك تقديرات أخرى في أعوام مختلفة مثل تقدير عام ١٩٥٠^(١٥). وتقديرات الأمم المتحدة، وتقدير ١٩٦٢^(١٦). وكل هذه التقديرات تساعد على تصور تطور السكان وغيرهم، على الجانب الأساسي من هذه الدراسة ستعتمد على الفترات التعدادية فقط.

أولاً: نمو السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة؛

١- اتجاهات النمو السكاني ومعدلاته:

تطور الحجم السكاني لدولة الإمارات تطوراً سريعاً نتيجة لمعدلات النمو المرتفعة الناتجة عن الهجرة، وقد قدر عدد السكان في بداية القرن الحالي بنحو ٧٠ ألف نسمة، ثم ارتفع العدد إلى ما يزيد عن ١٠٠ ألف نسمة في منتصف القرن^(١٧). ومعنى ذلك أن معدل النمو السكاني كان في البداية بطيئاً

للفتية لا يزيد على ١٪ في تلك الفترة الطويلة، ولكن تستثنى من ذلك إمارة دبي ذات النشاط التجاري في تلك الفترة، حيث قدر عدد سكانها في عام ١٩٥٥م بنحو نصف عدد السكان بالدولة^(١٨). وعند إجراء تعداد للإمارات سنة ١٩٦٨م بلغ عدد السكان ١٨٠ ألف نسمة تقريباً، أي أن حجم السكان لم يتزايد كثيراً خلال عقد من الزمان، ويرجع ذلك بالطبع إلى أن اقتصاد الدولة كان يعتمد على الاقتصاد البحري التقليدي كالصيد والغوص والأنشطة التقليدية الأولية كالزراعة، إلا أن الوضع قد تغير بعد ذلك فقدر عدد سكان الإمارات في عام ١٩٧٠م بحوالي ٦٥٦ ألف نسمة. وقد تم بناء على تقدير السكان بعد تعداد أجري في أبو ظبي، وبافتراض صدق هذا التقدير وهو ما يميل إليه الباحث فإن التقدير الخاص لسنة ١٩٦٨م يعتبر تقديراً أقل من الواقع بكثير؛ لأنه أجري في ظروف غير طبيعية، وكأي أول تعداد للدولة تشوبه كثير من الأخطاء خاصة أنه نفذ على مدى شهر^(١٩). وفي عام ١٩٧٥م أجري تعداد شامل لكل الدولة.

وقد تخطى سكان الدولة المليون نسمة في سنة ١٩٨٠م، وبالطبع فإن ذلك يرجع إلى تبني الدولة لمشروعات تنموية واسعة وشاملة اقتصادية واجتماعية وعمرانية، الأمر الذي استقطب أعداداً كبيرة من القوى العاملة الأجنبية، وقد شهد عقد السبعينيات هذه الوفود الهائلة حتى إن معدل النمو السكاني بالدولة بلغ ما يقرب من ١٤٪ سنوياً وهو من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم، واستمر هذا الاتجاه بالزيادة بشكل كبير حتى بلغ عدد السكان في عام ١٩٩٥م ما يزيد على المليون نسمة، أي أن السكان تضاعفوا خلال ١٥ سنة، وأن معدل النمو السكاني في تلك الفترة زاد على ٥٪ سنوياً وهو أيضاً معدل مرتفع ورغم حدوث الركود الاقتصادي النسبي بعد طفرة نهاية السبعينيات

وبداية الثمانينيات، إلا أن معدل استقبال الوفود استمرت بمعدلات تفوق بقية دول مجلس التعاون، وذلك لأن دولة الإمارات من الدول التي تتعدد فيها الأنشطة الاقتصادية، فدبي مثلاً تنمو نمواً مستمراً بفعل وظيفتها التجارية والاقتصادية بصفة عامة، بالإضافة إلى أن قطاعات الزراعة والصناعة مستقرة في بقية أجزاء الدولة^(٢٠).

جدول رقم (١)

النسبة المئوية للنمو السكاني للذكور والإناث بالدولة مواطنين ووافدين

الجنسية	١٩٧٥-١٩٨٠ م			١٩٨٥-١٩٩٠ م			١٩٩٠-٩٥		
	ذكور %	إناث %	جملة %	ذكور %	إناث %	جملة %	ذكور %	إناث %	جملة %
مواطنون	٧,٥	٧,٠	٧,٦	٦,١	٦,٧	٦,٤	٦,١	٦,٧	٦,٤
غير مواطنين	١٥,١	١٩,٥	١٦,١	٤,٠	٩,٧	٥,٥	٤,٠	٩,٧	٥,٨
الجملة	١٣,٢	١٣,٥	١٣,٣	٤,٥	٨,٥	٥,٨	٤,٥	٨,٦	٦,٢

ويرجع ارتفاع معدلات نمو المواطنين إلى الزيادة الطبيعية التي أثر فيها انخفاض معدلات الوفيات بصفة عامة ووفيات الأطفال بصفة خاصة حتى أصبحت هذه المعدلات من أقل المعدلات على مستوى دول العالم. بالإضافة إلى منح الجنسية للمواطنين العرب الذين استقروا أكثر من سبع سنوات في دولة الإمارات خلال فترة الستينيات.

أما معدلات نمو غير المواطنين فيرجع إلى زيادة الوفود بفعل عوامل اقتصادية واجتماعية تتزايد مع الفارق بين دولتي الإرسال والاستقبال في إطار نظرية الانحدار الهجري migration gradient.

التوزيع المكاني لنمو السكان داخل مناطق دولة الإمارات؛

تتفاوت معدلات النمو بين إمارات الدولة في التواريخ المختلفة وظروف متعددة:

ومن دراسة الجدول المرفق رقم (٢) الذي يوضح معدلات النمو السنوي في الإمارات المختلفة للفترة ٦٨-١٩٩٥ يتضح ما يلي:

- رغم ارتفاع معدل النمو السنوي للفترة ٦٨/ ١٩٧٥ لدرجة كبيرة إلا أن قلة الحصر في ١٩٦٨ قد تكون مسؤولة بدرجة ما عن هذا المعدل، إلا أن الوفود في تلك الفترة كانت هائلة. لدعم مؤسسات الدولة الناشئة، وللوفاء باحتياجات التنمية، سواء في جوانبها الاجتماعية أو الاقتصادية أو العمرانية.
- استمر معدل النمو مرتفعاً للفترة التالية ٧٥/ ١٩٨٠ وهي فترة الطفرة الاقتصادية المعروفة حيث ارتفعت أسعار البترول لأعلى مستوياتها وبدأت الدولة والقطاع الخاص الباقي بقوة في استيعاب قوة العمل من الخارج.
- بعد ذلك استقرت معدلات النمو السكاني نسبياً مع استقرار الظروف الاقتصادية الاجتماعية.

جدول رقم (٢)

معدلات النمو السنوي بكل إمارة في الفترة (٦٨-١٩٩٥)

الإمارة	معدل النمو السنوي % ٧٥/٦٨	معدل النمو السنوي % ٨٠/٧٥	معدل النمو السنوي % ٨٥/٨٠	معدل النمو السنوي % ١٩٩٥/٨٥
أبو ظبي	٢٤,٢	١٦,٤	٥	٥
دبي	١٧,٥	٩	٦	٦
الشارقة	١٣,٨	١٥,١	٨	٦
عجمان	٢١,٦	١٦,١	٩	٨
أم القيوين	٩	١٢,٥	٩	٦
رأس الخيمة	٣	١١,٠	٥	٤
الفجيرة	١٧,٥	١٣,٣	٦	٦

وتنوع خطط التنمية رغم تسجيل معدل نمو سكاني هو الأعلى على مستوى الدول العربية، وربما من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم.

- سجلت إمارة أبو ظبي أعلى معدلات للنمو السكاني في الفترتين التعداديتين ٧٥/٦٨، ١٩٨٥/٧٥ لأسباب تتعلق بالمساحة الكبيرة التي تتطلب عناصر تنمية عمرانية تتناسب مع هذه المساحة، وكذلك كانت - قبل الاتحاد ١٩٧١- أول الإمارات إنتاجاً للبترول ودخلاً وبالتالي من أوائل الإمارات التي شهدت معدلات إنفاق كبيرة على التنمية، ثم استقرت في الفترة ٨٥/٨٠ ، ٥٪، و١٩٩٥/٨٥ (٥٪ أيضاً) وأصبحت من أقل الإمارات من حيث نمو السكان. بعد أن استكملت مظاهر التنمية العمرانية والاقتصادية والاجتماعية بدرجة كبيرة.

● حافظت دبي على مركز متقدم بين الإمارات من حيث النمو السكاني ٥، ١٧٪، ٩٪، ٦٪، ٦٪ في الفترات التعدادية ٧٥/٦٨، ٨٠/٧٥، ٨٥/٨٠، ٩٥/٨٥، لأسباب تتعلق بأهميتها التجارية والاقتصادية في الخليج العربي منذ بداية القرن العشرين. وقد أفادت أيضاً من الطفرة الاقتصادية التي واكبت زيادة صادرات البترول وعائداته، وتطورت أنشطتها الاقتصادية. وببداية الثمانينيات اعتدلت معدلات النمو السكاني، لكنها ظلت أعلى من المعدل العام للدولة. إلا في الفترة ٨٠/٧٥ حيث كانت إمكانية النمو العمراني محدودة.

● سجلت الشارقة معدلات نمو سكاني مرتفعة في الفترات التعدادية المختلفة ٨، ١٣٪، ١، ١٥٪، ٨٪، ٦٪ في الفترات التعدادية المذكورة، وتتشابه ظروفها مع ظروف دبي فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية والعمرانية وإن سجلت معدلات نمو سنوي أعلى من دبي في الفترات التعدادية الثلاث الأخيرة.

● سجلت إمارة عجمان معدلات مرتفعة للنمو السنوي، ٦، ٢١٪، ١، ١٦٪، ٩٪، ٨٪، وهي من أعلى معدلات النمو السنوي للسكان في الإمارات في الفترات التعدادية المختلفة وذلك للتنمية الاقتصادية والعمرانية والاجتماعية بها في إطار الاتحاد، كما أنها متنفس عمراني وسكني للمجمع العمراني المتصل (دبي - الشارقة - عجمان) وبها وحدات سكنية أرخص من المدينتين المجاورتين (دبي - الشارقة).

● سجلت الإمارات الشمالية والساحل الشرقي معدلات نمو منخفضة نسبياً في فترات التعدادات الأولى مقارنة بالإمارات الأخرى، فسجلت أم القيوين ٩٪ سنوياً والفجيرة ٨٪ سنوياً ورأس الخيمة ٣٪ سنوياً للفترة ٦٨/١٩٧٥، إلا أن الإمارات الثلاثة استفادت من فترة الطفرة الاقتصادية ٧٥/١٩٨٠.

- سجلت معدلات نمو سكاني مرتفعة نتيجة للتوسع في برامج وخطط التنمية بها مما أدى إلى زيادة الوفود، بالإضافة إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي أدى إلى انخفاض معدلات الوفيات مع بقاء معدلات المواليد على ارتفاعها مما أدى إلى تضاعف الزيادة السكانية السنوية. فسجلت الفجيرة ١٤٪، وأم القيوين ١١,٧٪ ورأس الخيمة ١١٪.
- شهدت الإمارات الثلاث المذكورة استقراراً في النمو السكاني السنوي، وسجلت معدلات متساوية مع معدلات النمو السكاني العام في الدولة، وإن سجلت رأس الخيمة معدلات نمو أقل من الدولة في الفترة الأخيرة ٤٪ سنوياً كأقل معدل نمو سنوي بين الإمارات، ولعل للظروف الجغرافية والبيئية التي تؤثر في إمكانيات التنمية دوراً في انخفاض معدلات النمو نسبياً في بعض الإمارات.

٢- مكونات النمو السكاني:

أ- الإنجاب (المواليد) :

تعتبر معدلات المواليد من العوامل المؤثرة في النمو السكاني بصفة أساسية، والفارق بينها وبين الوفيات يشكل الزيادة الطبيعية التي تعتبر أساس النمو السكاني في المجتمعات المستقرة (التي تقل فيها الهجرة)، ولكن الوضع في دولة الإمارات ومعظم دول المجلس يختلف كما هو مألوف، حيث يشكل الوفود العامل الأساس والرئيس في النمو السكاني، وتتضاءل الزيادة الطبيعية ودورها إلى جانب الوفود كعامل من عوامل الزيادة السكانية، بل إن انتقائية الهجرة (الهجرة الذكورية) أثرت على معدلات المواليد بالانخفاض.

يوضح الجدول المرفق رقم (٣) معدلات المواليد والوفيات بين ١٩٨٦ و١٩٩٨ ومن دراسته يتضح ما يلي:

جدول رقم (٣)

الإحصاءات الحيوية في الدولة ١٩٨٦-١٩٩٨

السنة	معدل المواليد	معدل الوفيات	معدل الزيادة الطبيعية
١٩٨٦	٣١,٧	٢,١	٢٩,٦
١٩٨٧	٣١,٦	٢,١	٢٩,٦
١٩٨٨	٣٢,٣	٢,٢	٣٠,٢
١٩٨٩	٣١,٧	٢,٣	٢٩,٤
١٩٩٠	٢٨,٢	٢,١	٢٦,١
١٩٩١	٢٦	٢,١	٢٣,٩
١٩٩٢	٢٦,٤	٢,١	٢٣,٣
١٩٩٣	٢٤,٠٨	٢,٠٧	٢,٢
١٩٩٤	٢٣,٦	٢,٠٦	٢١,٥
١٩٩٥	٢٠,٦	٢,٠٣	١٨,٦
١٩٩٨	١٨	٢	١٦

١ - شهد معدل المواليد في دولة الإمارات انخفاضاً مطرداً بين ٨٦ و ٩٩ باستثناء عام ٨٨، وقد بلغ هذا المعدل ٣١,٧ في الألف عام ٨٦، وظل ينخفض حتى عام ٩٩ عندما بلغ ١٨ في الألف، ويرجع هذا الانخفاض إلى:

(أ) انخفاض معدلات الزواج في الدولة من ناحية لأسباب اجتماعية واقتصادية مركبة.

(ب) ارتفاع معدلات الطلاق نسبياً لأسباب اجتماعية واقتصادية.

(ج) انخفاض الخصوبة مع تعليم النساء ودخول المرأة ميدان العمل.
(د) ارتفاع نسبة الوافدين الذكور دون أسر، الأمر الذي يؤثر على معدلات المواليد (يحسب معدل المواليد بإجمالي عدد المواليد إلى إجمالي عدد السكان، وهؤلاء فيهم وافدون بلا مواليد).

وإذا استثنينا الوفود ونسبنا مواليد المواطنين إلى إجمالي سكان المواطنين لارتفعت معدلات المواليد إلى أكثر من ٣٠ في الألف.

٢- ترتفع معدلات المواليد في الإمارات التي يغلب عليها الطابع الريفي والاستقرار النسبي والمجتمعات التقليدية كرأس الخيمة والفجيرة، وتقل في الإمارات التي ترتفع فيها نسب الوفود كما في دبي.

ب- الوفيات:

١- سجلت معدلات الوفيات انخفاضاً تدريجياً بين ٨٦ و ٩٩ حيث سجلت عام ٨٦ / ٢٠١ في الألف وفي عام (١٩٩٣) ٢٠٠٧ في الألف، وانخفضت إلى ٢ في الألف عام ١٩٩٨، وهذه المعدلات من أدنى معدلات الوفيات في العالم، ويشاركه في ذلك دولة الكويت كما جاء في إحصاءات مكتب التعدادات الأمريكي ١٩٩٨، ويرجع انخفاض معدلات الوفيات الشديد في دولة الإمارات إلى:

(أ) انتشار الخدمات الصحية وكفاءتها في دولة الإمارات.
(ب) الاهتمام بصحة الأم والطفل الذي أدى إلى انخفاض معدلات وفيات الأطفال إلى أدنى حد ممكن.
(ج) تركيب السكان الناجم عن زيادة الوفود في فئة العمر الوسطى

(١٥-٥٩ سنة) وهي الفئة العمرية التي تسجل أدنى معدلات الوفيات، أي أن الوفود هنا أثر تأثيراً واضحاً على معدلات الوفيات كما سبق وأثر على معدلات المواليد .

٢ - تتفاوت معدلات الوفيات بين الإمارات، حيث ترتفع في الإمارات التي يقل فيها الوفود وتتسم مجتمعاتها بالتقليدية أكثر كرأس الخيمة وأم القوين والفجيرة، وتخفض في الإمارات التي ترتفع فيها نسب الوافدين والتي تزيد فيها كفاءة الخدمات الصحية كأبو ظبي ودبي .

الزيادة الطبيعية:

انخفضت معدلات الزيادة تدريجياً في دولة الإمارات بين عامي ٨٦ و ٩٩ لانخفاض كل من المواليد والوفيات، ولكن الانخفاض المطرد بمعدلات أسرع من انخفاض الوفيات كان له الأثر وانخفاض الزيادة الطبيعية بوضوح، حيث انخفضت من ٩٦، ٢ في الألف عام ٨٦ إلى ٣٣، ٢ في الألف عام ٩٢، ثم إلى ٦، ١ في الألف عام ٩٩ .

ج- الهجرة الدولية والوفود في دولة الإمارات العربية المتحدة:

تعتبر الهجرة أو الوفود من أهم المظاهر السكانية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد شكل الوفود إلى دولة الإمارات العربية المتحدة ملمحاً من ملامح الشخصية البشرية عامة والسكانية خاصة، بل إن هذه الظاهرة واحدة من الملامح الأساسية للشخصية البشرية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

ويعتبر الوفود في دول المجلس أحد أهم الظواهرات السكانية - خاصة في

مجال الهجرة الدولية - في العالم في النصف الثاني من القرن العشرين إن لم تكن أهمها، وقد شهدت دول المجلس وفوداً سكانية immigration مكثفة منذ منتصف السبعينيات وحتى أوائل التسعينيات يزيد على ١٥ مليون شخص، ويقدر عدد الوافدين في دول المجلس حالياً (نهاية خريف ١٩٩٩) حسب تقرير الأمين العام لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنحو ٥ ملايين شخص، أي نحو ٣٠-٤٠٪ من إجمالي سكان المنطقة حسب تقديره. إلا أنه من المقدر أن عدد سكان دول المجلس أكثر من ٢٥ مليون نسمة^(٢١)، وحسب تقدير مكتب التعداد الأمريكي فإن عدد سكان دول المجلس ١٩٩٧ بنحو ٢٧,٥ مليون نسمة^(٢٢). كما أن الوافدين يزيدون قليلاً على ستة ملايين نسمة.

ولا يمكن التعرف على أبعاد ظاهرة الوفود تفصيلاً بعد عام ١٩٨٠ وذلك في دول مجلس التعاون وباستثناء عمان فقط حيث تضمنت نتائج تعدادها ١٩٩٣ بيانات تفصيلية عن الوفود من حيث الجنسيات وقوة العمل والتوزيع الجغرافي وبعض خصائص السكان.

وفي دولة الإمارات فإن التعداد الوحيد الذي يمكن أن يمد الباحثين بهذه البيانات التفصيلية هو تعداد ١٩٧٥ فقط، وما يتوافر بعد ذلك فبيانات عامة^(٢٣). وهذا أمر ضروري وحيوي في دول المجلس عامة، ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر بصفة خاصة، وعدم نشر هذه البيانات تفصيلاً هنا مما يتعلق بالأمن القومي، ولذلك يحرص المسؤولون على البيانات وعدم نشرها نشرًا تفصيلياً، ورغم أن مثل هذه البيانات هامة للباحثين لتحليل الظواهر السكانية عامة، وظاهرة الوفود خاصة، إلا أن متخذي القرار والمخططين يدركون طبيعة المادة العلمية والإحصائية المتوافرة، ويتخذون القرارات على أساسها. ومن هنا يمكن السماح باستخدام ونشر بعض البيانات العامة التي لا تضر بالأمن القومي.

وتعتمد دراسات البنك الدولي لظاهرة الهجرة الدولية من الوفود في دول مجلس التعاون على تقديرات^(٢٤)، كما أن ما يتوافر لدى الباحثين في جهات إقليمية أو عالمية بحثية وأكاديمية وتخطيطية لا يتعدى أرقاماً وبيانات حول العاملين في قطاعات اقتصادية معينة^(٢٥). وفي ضوء كل ما سبق ستم دراسة الوفود من حيث حجمه، ومصادره، وعوامله، ونتائجه في ضوء علاقة ذلك بالتمية في دولة الإمارات العربية المتحدة. وتتفاوت تقديرات الوفود إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، ولكن الجدول التالي رقم (٤) يوضح تطور أحجام الوافدين ونسبتهم إلى جملة السكان.

جدول رقم (٤)

نسبة وعدد المواطنين والوافدين

الجنسية	%١٩٧٠	%١٩٧٥	%١٩٨٠	%١٩٨٥	%١٩٩٠	%١٩٩٥
مواطنون	٤٦	٣٦,١	٢٥	٢٨,٧	٢٩,٣	٢٤,٤
غير مواطنين	٥٤	٦٣,٩	٧٥	٧١,٣	٧٠,٧	٧٥,٦
الجملة	٢٢٠٠٠٠٠	٥٥٧٨٠٣	١٠٤٣٢٢٥	١٣٨٢٤٦٤	١٨٤٤	٢٤١١٠٤١

الأرقام ٧٠ و ٧٥ أخذت من المرجع :

- 1- Birks. J.S. and Sinclair, International Migration in the Middle East. with special refernce to the four Arab Gulf States of kuwait, Bahrain, Qatar and the U.A.E. The Center for Arab Gulf states, Basra 1970.
- 2- Birks, J.S. and Sinclair, Migration for Employment; nature and process of Labour importing. The Arabian Gulf States of Qatar, Kuwait, Bahrain and U.A.E. I.L.O. Document, Aug, 1970.

ومن دراسة الجدول يتضح أن حجم الوافدين ونسبهم إلى جملة السكان تتزايد باستمرار في أعوام ١٩٧٠-١٩٧٥-١٩٨٠. في عام ١٩٧٠ بلغ عدد الوافدين ١١٨ ألف وافد تقريباً بنسبة ٤٠٪ من إجمالي السكان، ثم تضاعف الرقم ثلاث مرات تقريباً عام ١٩٧٥ ليصل حجم الوافدين إلى ٣٥٦ ألف وافد، بنسبة ٦٤٪ من إجمالي السكان، وقد بلغت نسب الوافدين ٧٤٪ من إجمالي سكان أبو ظبي و٧٢٪ من إجمالي سكان دبي^(٢٦). ثم تضاعف حجم الوفود مرة أخرى بعد خمس سنوات ليصل إلى ٧٨٠٠٠٠ ألف وافد عام ١٩٨٠، وقدر هذا الحجم بنحو ٧٥٪ من إجمالي السكان، وهناك من يقدر هذا الرقم بـ ٧٠٪ من إجمالي السكان^(٢٧)، في حين يقدرها آخرون بـ ٧٥٪ من إجمالي السكان^(٢٨). وفي الوقت نفسه قاربت النسبة ٨٠٪ من سكان إمارتي أبو ظبي ودبي^(٢٩). وفي الأعوام ١٩٨٥ و ١٩٩٠ و ١٩٩٥ شهدت الأعداد الإجمالية للوافدين زيادة لتصبح ٩٨٣ ألف عام ١٩٨٥، و ١٢٠٠٠٠٠ عام ١٩٩٠^(٣٠). وأكثر من ١٣٠٠٠٠٠ وافد عام ١٩٩٥، وتراوحت النسب بين ٦٧٪ عام ١٩٩٥ و ٧١,٣٪ عام ١٩٨٥. وفي عام ١٩٩٠ سجل الوافدون نسبة قريبة من عام ١٩٨٠، أما في عام ١٩٩٥ بلغت نسبة الوافدين أكثر من ٧٥٪ من السكان.

نلاحظ من الجدول (٤) الارتفاع المستمر لأحجام ونسب الوافدين إلى جملة سكان الدولة، فبينما كانت نسب الوافدين ٥٤٪ من إجمالي السكان عام ١٩٧٠م فإذا بهذه النسبة تقفز لتصل إلى نحو ٦٤٪ من جملة السكان عام ١٩٧٥م، ثم إلى نحو ٧٥٪ من إجمالي السكان عام ١٩٨٠م. وهناك تقديرات تنخفض بنسبة الوافدين عام ١٩٨٠م إلى ٧٢٪ وهي نسبة قريبة، ثم ٧١٪ عام ١٩٨٥م و ٧١٪ تقريباً عام ١٩٩٠م و ٧٥٪ عام ١٩٩٥ بصفة عامة فإن هذه النسب مؤشر لعدم التوازن في التركيبة السكانية لسببين:

السبب الأول: هو الارتفاع الهائل نسبياً لغير المواطنين إلى جملة المواطنين فالنسبة ١-٣ تقريباً.

السبب الثاني: هو الاطراد أو الزيادة المستمرة للوافدين إلى جملة السكان، فالنسب إلى ٧٠-٧٥-٨٠ في زيادة وبمعدلات مرتفعة في حين أنها ثابتة تقريباً في السنوات الأخيرة.

أي أن الاعتماد على الوفود لا يزال مستمراً ورغم جهود الدولة في التنمية والتعليم وتكوين الكوادر فإنها لم تستطع أن تجاري الاجتماعات والتي تتطلبها خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع المجالات، الأمر الذي جعل الاعتماد على الوفود لا يزال كبيراً، ويمكن القول إن بعض الباحثين يتوقعون أن نسبة الارتفاع المعلنة غير الواقع لصالح نسب الوفود، وهذا مما يزيد المشكلة صعوبة.

الجدول رقم (٥)

نسبة الجنسيات في دولة الإمارات إلى جملة الوافدين

الدولة السنة	الأردن وفلسطين	لبنان و سوريا	مصر	عمان	اليمن	العراق	الهند	باكستان	إيران	إنجلترا	أمريكا	كوريا و فلبين
٦٨							٣٤		٤٢			
٧٥	٧,٨	٣,٨	٥,٠	٦,٥	٢,٨	٠,٤	٢٣,٢	٣٠,٥	١٠,٧	١,٦	٠,٦	٠,٨
٨٠	عرب وافدون ٢٩,٢											
٨٤	عرب وافدون ٢٤,٠											

١- التعداد العام للسكان عام ١٩٧٠.

٢- أرقام ١٩٦٨ من كتاب دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة مسحية شاملة ص ٢٦٢.

٣ - أرقام ١٩٧٥م من وزارة التخطيط/ الإدارة المركزية للإحصاء/ التعداد العام للسكان عام ١٩٧٥م الجزء الثاني ص ٨٨ - ٩١.

٤ - أرقام ١٩٨٠م من وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء، التعداد العام للسكان عام ١٩٨٠م الجدولين ١-٦.

5 - Henry T. Azzam, Population and Employment Research Adviser the Middle East and Mediterranean Region International Labour Organization, Arab Planning Institute, Kuwait 1992.

تنقسم دول مجلس التعاون من حيث جنسيات الوافدين إلى قسمين:

قسم يعتمد على الوفود من الدول العربية كمصادر أساسية للهجرة كما في الكويت قبل الغزو والسعودية. والقسم الآخر: يعتمد على غير العرب وهؤلاء يشملون بقية دول مجلس التعاون حتى عمان تشترك في ذلك الإمارات وقطر والبحرين وعمان.

وقد بلغت نسبة الوافدين غير العرب في دولة الإمارات ٦٧٪ من جملة الوافدين، وفي عام ١٩٨٠م بلغت ٧٠,٨٪ أي نحو ٧١٪.

أما النسب الباقية من الوافدين (٢٩٪) فهي للجنسيات العربية، أي أنه على وجه التقريب من بين كل ٤ وافدين ثلاثة من غير العرب تقريباً.

يعطي تعداد سنة ١٩٧٠م أرقاماً عامة للوفود، حيث بلغت نسبة الجنسية الإيرانية في ذلك الوقت ٤٢٪ من جملة الوافدين والجنسية الهندية الباكستانية (لم تكن بنجلاديش قد تكونت بعد وكانت هناك باكستان الشرقية وباكستان الغربية لذلك كانت تسمى باكستان) بلغت ٣٤٪.

و في تعداد ١٩٧٥م هناك تفصيلات أكثر للوفود فقد بلغت نسبة

الباكستانيون والبنجلاديشيين ٣٠,٥ ٪ من إجمالي الوافدين كأكبر نسبة بين الجنسيات، يليها الوافدون الهنود ٢٣ ٪، أما الإيرانيون فقد بلغت نسبتهم ١٠,٧ ٪ (يلاحظ أن هذه الجنسية كانت أعلى الجنسيات قبل ١٠ سنوات)، أما نسبة الأردنيين والفلسطينيين فكانت ٨,٠ ٪ والعمانيون ٦,٥ ٪ والمصريون ٥ ٪ أما البقية فكانت اللبنانيين والسوريين ٤ ٪ واليمنيين ٢,٠ ٪ أما النسب الباقية فكانت بأعداد قليلة.

في تعداد ١٩٨٠ وهو آخر مصدر يعطي بيانات تفصيلية عن الجنسيات بلغت نسبة الهنود نحو ٣٣ ٪ والباكستانيون والبنجلاديش ٢٥ ٪ والإيرانيون ٣,٥ ٪ والإنجليز والأمريكان ٤ ٪ أما الجنسيات العربية مجتمعة ٢٩,٢ ٪ أي أن غير العرب نحو ١,٧٠ ٪.

ويعمل العرب الوافدون في بعض الخدمات خاصة التعليم والإدارة والخدمات الصحية، حيث يتطلب الأمر في التعليم المقررات والمناهج العربية، وفي بقية مجالات الخدمات يتم التعامل مع مواطني الدولة الذين يتكلمون اللغة العربية.

أما الجنسية العمانية فلها الوضع الخاص قبل اكتشاف البترول واستغلال مواد التنمية الاقتصادية في عمان، ويلاحظ أن العمانيين كانوا ينتشرون في دول المجلس قبل البحرين وكانوا يشكلون في عام ١٩٦٥ م (ثلث) الوافدين.

أما في الإمارات فكانت هناك العديد من الظروف المواتية التي جعلت العمانيين يشكلون نسبة كبيرة، حيث الجوار الجغرافي والثروة البترولية الهائلة التي أتاحت وظائف عمل كثيرة للذين يعملون في العديد من المجالات، وإذا توافرت مجالات العمل في الدول الأخرى لكنها في الإمارات أفضل من حيث أنها أقرب جواراً.

أما بالنسبة للجالية الإيرانية فإن أعدادهم لم تتناقص بالإمارات بل إن أعدادهم تزايدت بين سنة ٧٠-٧٥ من ٢٥ ألف إلى ٣٨ ألف ولكن انخفاض النسبة يعود إلى تزايد حجم الوافدين كالهنود والباكستانيين وبنجلاديش.

وبصفة عامة ويتحدد حجم الوافدين في دولة الإمارات، وبالتالي نسبهم إلى إجمالي السكان وعلاقة ذلك بالتنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي بالعوامل التالية:

١ - حجم خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الطموحة التي تبنتها دولة الإمارات العربية المتحدة لبناء دولة حديثة عصرية من حيث البنية الأساسية والوحدات الإنتاجية لبناء الاقتصاد وتدعيمه، وكذلك المنشآت الخدمية المتعددة، ولبناء الإنسان ورفاهيته ورخائه، وقد كانت هذه الخطط طموحة للغاية، ومتعددة المشروعات والجوانب، ومتتالية التنفيذ وشملت كل مناطق دولة الإمارات العربية على اتساعها. وقد تطلب تنفيذ ذلك أعداداً كبيرة من الوافدين والكوادر.

٢ - القاعدة السكانية الأساسية لدولة الإمارات، أي السكان المواطنون. كانت قاعدة قليلة السكان للظروف الاقتصادية والبيئية السائدة قبل الاستغلال الاقتصادي للبترول وارتفاع أسعاره وزيادة دخول الدولة؛ لذلك تطلب الأمر هذه الأعداد من الوافدين للمشاركة في تنفيذ خطط التنمية.

٣ - قلة الكوادر الوطنية المؤهلة للقيام بالعديد من الأعمال في ذلك الوقت في الحرف والمهن والوظائف التي تحتاج مؤهلات جامعية وأحياناً فوق الجامعية، والعمالة الفنية الماهرة، ونصف الماهرة، بل وغير الماهرة -لأسباب اجتماعية-؛ ولذلك كان لابد من الاستعانة بالكوادر الوطنية الوافدة لإنجاز خطط التنمية، وإعداد الكوادر -ضمن أعمال الوافدين في

البداية- لتتولى مستقبلاً القيام بمهامها في إنجاز خطط التنمية التي تسير بخطى سريعة.

٤ - في ظل نظام الاقتصاد الحر الذي تأخذ به دولة الإمارات العربية المتحدة، والذي يشكل القطاع الخاص فيه جانباً كبيراً، ويتمتع بإمكانات وصلاحيات إدارية وإنتاجية واسعة، ويسهم كذلك بنسبة كبيرة من استخدام الأيدي العاملة في الأنشطة الإنتاجية أو القطاعات الخدمية، يفضل القطاع الخاص استقدام وتشغيل قوة العمل الوافدة، وذلك لأسباب تتعلق بالمرتبات والأجور، وكذلك - لما يراه - من سهولة تشغيل الوافدين، وصعوبة ذلك نسبياً مع المواطنين. وفي الوقت نفسه لعدم استعداد مواطن حاصل على شهادة جامعية أو حتى ثانوية للعمل لدى مواطنه لأسباب عديدة.

٥ - لأسباب اجتماعية معاصرة تتعلق بالرفاهية الناتجة عن الدخول المرتفعة، يشكل العاملون في الخدمات الاجتماعية والشخصية نسبة كبيرة من الوافدين - راجع النشاط الاقتصادي فيما بعد - وقوة العمل الوافدة، وتستطيع الكثير من الأسر الحصول على خادمة أو أكثر أو سائق، فهؤلاء يشكلون أعداداً كبيرة من الوافدين، والطلب عليهم مستمر باستمرار تكوين الأسر الجديدة، أو زيادة عدد أفراد الأسرة. وفي دراسة عن مدينة الدوحة رأت الرسالة أن هذا القطاع قد يتسبب في عدم خفض حجم ونسبة الوافدين إلى جملة السكان، وكذلك قوة العمل الوافدة ونسبتها إلى جملة قوة العمل بصفة خاصة^(٢١) للأسباب السابق ذكرها من حرص الأسر على الحصول على الخدمات أو السائقين، وتزايد ذلك مع تكوين أسر جديدة أو زيادة عدد سكان الأسرة.

٦ - هناك العديد من المهن والأنشطة التي لا يعمل بها المواطنون، ولن يتوقع أن يعملوا بها في القريب العاجل أو المنظور؛ لذلك ستظل سوق العمل تحتاج إليهم، في الوقت الذين يمثلون فيه نسبة كبيرة من سوق العمل، وبين هؤلاء العاملين في البناء والتشييد ما يقرب من ٢٠٪ من إجمالي العاملين في الأنشطة الاقتصادية. كما أن بعض الأنشطة الخاصة بالصناعة وغيرها ستظل تستخدم أعداداً قليلة للغاية من المواطنين، يضاف إلى ذلك حرف أخرى كالنظافة لا بد من استقدام العاملين فيها.

وعلى ذلك فإن حاجة المجتمع إلى الوفود ستظل قائمة لفترة ليست بالقصيرة لإسهامهم في جوانب من التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ ولذلك من الضروري تضافر الجهود لوضع خطة استراتيجية طويلة الأمد لتشغيل قوة العمل المواطنة بعد تدريبها للعمل في معظم القطاعات.

وفي هذا الإطار فإن نسب الوافدين لا بد وأن تظل مرتفعة نسبياً للعوامل السابق ذكرها طالما ظلت الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ما هي عليه، أو تتقدم ببطء، ويرتبط الوفود بقوة العمل الوافدة، فالعاملون هم من الوافدين وكذلك أسرهم والمصاحبين لهم، وذلك فإن أعداد الوافدين عادة أكبر من أعداد قوة العمل الوافدة.

٣- مستقبل النمو السكاني في دولة الإمارات؛

تستخدم إسقاطات السكان في تقدير السكان مستقبلاً - مستفيدة من أنماط ونماذج جداول الحياة للمجتمعات بمتغيراتها المختلفة، التي ينتظر أن تؤثر في معدلات الوفيات، وتستخدم تصورات (سيناريوهات) واحتمالات لنمو السكان المستقبلي أيضاً من خلال ما يمكن أن يطرأ من تغير على الخصوبة،

وهذا أمر أصبح له معدلاته ومعاملاته وحساباته في المجتمعات المستقرة التي تقل فيها حركة السكان بالوفود والنزوح أو تتعدهم، ولكن في دولة الإمارات العربية المتحدة فإن تقدير السكان في المستقبل يحكمه عدة عوامل منها:

١ - سياسات الحكومة تجاه الوفود أو تقييده في إطار السياسات العامة للدولة (اقتصادية واجتماعية) أو عدم التدخل في القوانين السارية الخاصة بالوفود؛ ولذلك أثره الكبير على النمو السكاني، فالوفود يشكل نحو ٧٠٪ من إجمالي النمو السكاني. وقد بدأت حكومة الإمارات (نهاية ١٩٩٩) في اتخاذ إجراءات من شأنها أن تحد نسبياً من الوفود.

٢ - في ظل انخفاض معدلات الزواج والخصوبة يتوقع أن ينخفض معدل النمو السكاني بين المواطنين كاتجاه ملحوظ، ولكن تدخل الحكومة من خلال مبادرات تشجيع الزواج من المواطنات وتقديم العون المالي اللازم، من الممكن أن يؤثر إيجاباً على نمو سكان المواطنين.

٣ - مدى نجاح برنامج الحكومة في تشجيع الزواج سيؤثر على نسبة الخصوبة مستقبلاً، ولكن في الوقت نفسه فإن دخول المرأة ميدان العمل في ميدان الخدمات أساساً سيؤثر على الخصوبة من جانب آخر. ولكن ارتفاع معدلات الزواج يمكن أن توازن انخفاض الخصوبة والمحافظة على معدل نمو معتدل.

٤ - انخفضت الوفيات إلى أدنى حد ممكن؛ لذلك سيظل معدل المواليد من أهم العوامل المؤثرة في نمو السكان المواطنين.

٥ - صافي ما تستقبله الإمارات حالياً يزيد على ١٠٠ ألف عامل سنوياً (النصف الثاني من التسعينيات).

٦- يتوقع أن يسجل سكان الإمارات ٣ ملايين نسمة عام ٢٠٠١، و ٣,٥ مليون نسمة عام ٢٠٠٧، ذلك أن إمكانيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والخدمية العامة بلغت درجة كبيرة، ويتوقع في ظل سياسة الدولة بتوطين الوظائف أن يتخلى القطاع الحكومي تدريجياً عن بعض الوافدين ليحل محلهم المواطنون المؤهلون جامعياً وفنياً. ومن هنا يتوقع أن يبدأ انخفاض نسب الوافدين في هذا القطاع وهو قطاع يستأثر بنسبة كبيرة من الوافدين.

٧- في حالة سن قوانين تؤثر على استقدام الوافدين في القطاع الخاص أو بعض قطاعاته -كالقطاع المصرفي - يتوقع أيضاً أن تتخفض نسبة الوافدين في هذه القطاعات.

٨- في المنظور القريب - خلال ثلاثة أو أربع سنوات - لا يتوقع حدوث تغيير جذري في استقدام الوافدين في القطاع الخاص وبعض القطاعات الحكومية، من هنا تم تقدير عدد السكان بـ ٣,٥ مليون نسمة عام ٢٠٠٧.

٩- أية محاولات لتقدير السكان بعد ذلك التاريخ تكون غير مجدية علمياً لارتباطها بمتغيرات اقتصادية وسياسية واجتماعية وقانونية مركبة وبينها الإنفاق الحكومي والاتجاه نحو فرض رسوم على القطاع الخاص.

ثانياً: توزيع السكان وكثافتهم في دولة الإمارات العربية المتحدة:

يعتبر توزيع السكان وكثافتهم من موضوعات جغرافية السكان الهامة والتقليدية؛ لما لذلك من علاقة بالمكان من ناحية، وتفاعلات عوامل وظروف متشابهة في توزيع السكان وكثافتهم، خاصة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية وغيرها، وهناك موضوعات كثيرة تتعلق بتوزيع السكان

وكثافتهم، كدراسة الصورة التوزيعية العامة، والتوزيع النسبي للسكان على الوحدات الإدارية والكثافة العامة وغيرها من أنواع الكثافات والعوامل المؤثرة في ذلك كله، وستحاول هذه الدراسة في حدود ما رسم لها من حجم وموضوعات في إطار المشروع العام أن تتناول هذا الموضوع.

١- الصورة التوزيعية العامة :

تشكل الصحارى والجزر غير المأهولة والسواحل الرملية والسبخات والمناطق الجبلية الوعرة والمناطق شديدة الجفاف ما يزيد على ٧٥٪ من مساحة دولة الإمارات، وهذه المناطق تشكل مناطق الالمعمور في الدولة، وتقع هذه المناطق في إمارتي أبو ظبي ورأس الخيمة، وبعض جهات إمارة الشارقة في المنطقة الشرقية. في شرق دولة الإمارات امتداد السهل الحصوي الرملي الذي يعتبر في بعض أجزائه امتدادا لصحراء الربع الخالي، كما أن السهول الساحلية القاحلة حيث التكوين الرملي والسبخات والأخوار والخلجان الضحلة حيث المستنقعات في إمارة أبو ظبي لا تساعد على تركيز السكان، بالإضافة إلى الجزر الملحية أو المرجانية أو الرملية التي يقل فيها السكان أو ينعدم في معظم الجزر، أما المرتفعات الجبلية الوعرة فتوجد في المنطقة الشرقية للدولة في إمارتي الشارقة والفجيرة، بالإضافة إلى إمارة رأس الخيمة.

أما المعمور في دولة الإمارات فيتمثل في بعض أجزاء السواحل خاصة الشريط الممتد بين دبي جنوباً وعجمان شمالاً مروراً بالشارقة حيث يتركز السكان في تجمع حضري متصل، وكذلك في بعض المناطق الأخرى كراس الخيمة وأم القوين، وعلى الساحل الشرقي في الفجيرة وكلباء وخورفكان ودبي، بالإضافة إلى بعض الجزر حيث مدينة أبو ظبي، وفي جزر داس ٣٨٧٨

نسمة (١٩٨٥) والسعديات ٢٥١٧ نسمة، وزركوة ٢٣٢٩ نسمة، ودلم ١١٦٣ نسمة، وأبو موسى ٧١٥ نسمة، وبني ياس ٢٥٦ نسمة، وأرزنة ٢٢٩، وأبو الأبيض ١٦ نسمة أي أن مجموع سكان هذه الجزر ١١٥٦٤ نسمة، على الرغم من أن عدد جزر دولة الإمارات نحو ٢٠٠ جزيرة.

يضاف إلى ذلك بعض الوحدات والمنخفضات التي تتوافر فيها موارد المياه الجوفية مثل: مدينة العين (رابعة المدن في الدولة من حيث عدد السكان حسب تعداد ١٩٩٥)، يضاف إلى ذلك مناطق أخرى في مناطق التكوينات الرملية أو وسط وجنوب إمارة أبو ظبي مثل: الوحن وغيرها، وواحة ليوا ومنطقة الظفرة في إمارة أبو ظبي أيضاً.

أ- التوزيع النسبي لسكان الإمارات في كل إمارة:

إن الاتحاد الذي يضم الإمارات في دولة واحدة ذات سيادة يؤكد أن لكل إمارة حدودها الخاصة بها، ولما كانت الحدود الإدارية لكل إمارة مجزأة إلى قطاعات باستثناء إمارة أبو ظبي؛ لذلك فإن دراسة توزيع السكان في الإمارات ككل لا يعطينا صورة صحيحة عن التوزيع الجغرافي لسكان الدولة لتداخل قطاعات ومواقع الإمارات مع بعضها البعض؛ لذلك لا بد من دراستها في كل إمارة على حدة.

الجدول رقم (٦)

التوزيع النسبي للسكان في الإمارات الدولة في تعدادي ١٩٩٥-١٩٨٥

الإمارة	المساحة كم ^٢	توزيع نسبي لمساحة كل إمارة	١٩٨٥			١٩٩٥		
			عدد السكان	النسبة %	الكثافة	عدد السكان	النسبة %	الكثافة
أبو ظبي	٦٧٣٤٠	٨٦,٧	٥٦٦٠٣٦	٤١	٨,٤	٩٤٢٤٦٣	٣٩	١٤
دبي	٣٨٨٥	٥	٣٧٠٧٨٨	٢٦,٩	٩٥,٤	٦٨٩٤٢٠	٢٨,٦	١٧٧,٥
الشارقة	٢٥٩٠	٣,٣	٢٢٨٣١٧	١٦,٥	٨٧,٨	٤٠٣٧٩٢	١٦,٨	١٥٥,٩
عجمان	٢٥٩	٠,٣	٥٤٥٤٦	٤	٢١٠,٦	١٢١٤٩١	٥	٤٦٩
أم القوين	٧٧٧	١	١٩٣٨٥	١,٥	٢٤,٨	٣٥٣٦١	١,٥	٤٥,٥
رأس الخيمة	١٦٨٣,٥	٢,٢	٩٦٥٧٨	٧,٠	٤٧,٤	١٤٣٣٣٤	٦,٠	٨٥,١
الفجيرة	١١٦٥,٥	١,٥	٤٣٧٥٣	٣,٢	٣٧,٥	٧٥١٨٠	٣,١	٦٤,٥
المجموع	٧٧٧٠٠	١٠٠	١٣٩٧٤٠٣	١٠٠	١٧,٨	٢٤١١٠٤١	١٠٠	٣١

من الجدول رقم (٦) يتضح ما يلي:

• تباين توزيع السكان على مختلف الإمارات فإمارة أبو ظبي والتي تبلغ مساحتها ٨٦,٧٪ من مساحة الدولة ضمت ٤١٪ من سكان الدولة عام ١٩٨٥م، وأصبحت تضم ٣٩٪ من السكان حسب تعداد ١٩٩٥، وتضم أبو ظبي معظم غير المعمور في الدولة.

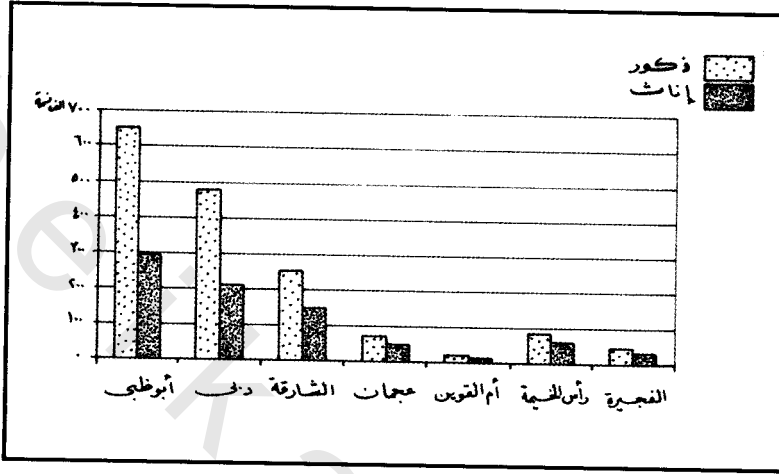
• وقد سبب انخفاض نسبة سكان أبو ظبي لسكان الإمارات بين التعدادين ارتفاع نسبة عدد السكان بين التعدادين في كل من إمارات دبي والشارقة وعجمان وأم القوين، وهذا راجع للدور الاقتصادي الكبير الذي تلعبه إمارة

دبي، والتي جعلها مركزاً لتجمع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية فأصبحت منطقة جذب للعمالة الوافدة ولكثير من المواطنين من الإمارات الأخرى، وقد ساعدت أيضاً على ارتفاع نسبة السكان الإمارات المجاورة لها (الشارقة، عجمان، أم القوين)، والأخيرة اتخذها بعض الوافدين العاملين في إمارة دبي مكاناً للإقامة لرخص أسعار مساكنها ولبعدها عن الضوضاء والاهتزازات التي تنتج عن حركة المطارات وحركة مرور السيارات وازدحامها بالشوارع الرئيسية. بالإضافة إلى أبو ظبي انخفضت نسبة سكان إمارتي (رأس الخيمة، الفجيرة). للاستقرار النسبي لمشروعات التنمية وقلة الوفود نسبياً وقد بلغت نسبة سكان دبي ٢٥,٦٪ - كما سبق - لإجمالي السكان عام ١٩٩٥ بعد أن كان ٢٦,٩٪ من إجمالي السكان عام ١٩٨٥، وتسهم أمارتا أبو ظبي وحيوي معاً بـ ٦٧,٦٪ من إجمالي سكان الإمارات أي أكثر من ثلثي السكان. ويبلغ نصيب الإمارات الخمس الأخرى نحو ثلث سكان الدولة.

● وقد أسهمت إمارة الشارقة بـ ١٦,٥٪ من إجمالي السكان عام ١٩٨٥ ارتفعت إلى ١٦,٨٪ من إجمالي السكان عام ١٩٩٥ أي أن إجمالي سكان (أبو ظبي ودبي والشارقة) نحو ٨٤,٥٪ من إجمالي سكان الدولة البالغ ٢,٤ مليون نسمة في ذلك التعداد.

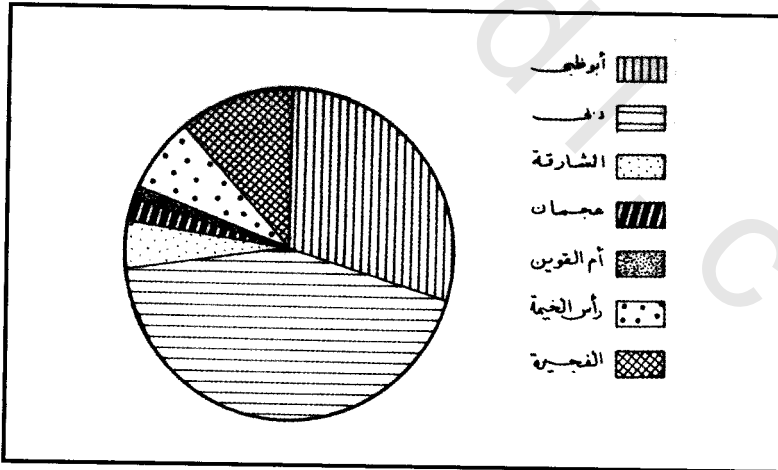
● ارتفعت نسبة عجمان من ٤٪ إلى ٥٪ بين التعدادين، وأم القوين من ٤,١٪ إلى ١,٥٪.

● أما الإمارات التي انخفضت نسبها فهي رأس الخيمة من ٧٪ إلى ٦٪، والفجيرة من ٣,٢٪ إلى ٣,١٪ من إجمالي السكان.



توزيع السكان في دولة الإمارات

شكل (١)



النسبة المئوية لسكان دولة الإمارات العربية المتحدة سنة ١٩٩٥م

شكل (٢)

كثافة السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة :

يوضح الجدول رقم (٦) التوزيع النسبي والكثافة لسكان الإمارات في كل إمارة في تعدادي ٨٥-١٩٩٥م ومن دراستهما يتضح ما يأتي:

- تباين الكثافة السكانية بين الإمارات المختلفة إلى جانب تباينها بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية في الإمارة الواحدة، فقد بلغت الكثافة الإجمالية في المناطق الحضرية ٣٦٣٩ نسمة في الكيلو متر المربع، بينما تنخفض حتى تصل إلى سبعة أفراد في المناطق الريفية، وسنوضح ذلك على مستوى كل إمارة:

(أ) بلغت الكثافة السكانية في إمارة أبو ظبي ٨,٤ نسمة / كم^٢ عام ١٩٨٥م، ثم ارتفعت إلى ١٤ نسمة في الكيلو متر الواحد عام ١٩٩٥م وهي أقل كثافة بين الإمارات، لاتساع مناطق اللامعمور بها، وترتفع هذه الكثافة في المناطق الحضرية من الإمارة، ففي مدينتي أبو ظبي والعين تبلغ الكثافة ٢٨١٤ نسمة في الكيلو متر المربع، وتنخفض في باقي الإمارة لتصل إلى ٤,٧ نسمة في الكيلو متر المربع، وهي بذلك تقل عن الكثافة الإجمالية للدولة وعن كثافة المناطق الحضرية والمناطق الريفية.

(ب) ترتفع الكثافة الإجمالية في إمارة عجمان حيث بلغت ٢١٠,٦ نسمة عام ١٩٨٥م، ارتفعت إلى ٤٦٩ نسمة في الكيلو متر المربع عام ١٩٩٥م، وهي أعلى كثافة إجمالية بين الإمارات مع أن سكانها لا يمثلون إلا ٥% من مجمل سكان الدولة في تعداد ١٩٩٥م، وهذا راجع لطبيعة استخدام الأرض بها، حيث يغلب عليها الاستخدامات العمرانية والاقتصادية.

وترتفع هذه الكثافة داخل مدينة عجمان لتصل إلى ٤٠٦٩ نسمة لقربها من مدينتي الشارقة ودبي، وتنخفض في المناطق الريفية لتصل إلى ٣٠,٧ نسمة. وسبق توضيح أهميتها كمنتفس عامي للشارقة ودبي.

(ج) تأتي إمارة دبي في المرتبة الثانية من حيث عدد السكان، وبلغت كثافتها السكانية ٩٥,٤ نسمة في الكيلو متر المربع عام ١٩٨٥م، ثم ارتفعت إلى ١٧٧,٥ عام ١٩٩٥م، وقد وصلت في مدينة دبي إلى ٦٠٨٣ نسمة / كم^٢ وهي أعلى كثافة سكانية بالنسبة لمدن الدولة، وتنخفض في المناطق الريفية لتصل إلى ٥ أفراد فقط في الكيلو متر المربع. وقد أثر استخدام الأرض في كثافات المدن.

(د) أما بالنسبة لإمارة الشارقة فقد بلغت الكثافة الإجمالية للإمارة ١٥٥,٩ نسمة في الكيلو متر المربع، وهي ترتفع في المناطق الحضرية لتصل إلى ٤٣١٣ نسمة في الكيلو متر المربع، وبذلك تحتل مدينة الشارقة المرتبة الثانية بعد مدينة دبي من حيث الكثافة، ولكن الكثافة تنخفض لتصل إلى ٢٤ نسمة في ريف الإمارة، وهي بذلك أعلى من الكثافة الإجمالية للمناطق الريفية في الدولة.

(هـ) أما بالنسبة لإمارة رأس الخيمة فترتفع الكثافة في المناطق الحضرية لتصل إلى ٢٣٨٦ نسمة، وتنخفض في المناطق الريفية لتصل إلى ٤٠ نسمة في الكيلو متر المربع، وهي أعلى كثافة سكانية سجلت في المناطق الريفية، ويرجع ذلك لتقارب قرى إمارة رأس الخيمة وكثرتها نسبياً واعتمادها على الزراعة لتوفر موارد المياه الباطنية في أراضيها، وكذلك تتميز بالتربة المنقولة بواسطة الأودية المنحدرة من الجبال غرباً، ولذلك يكثر في تكويناتها الطمي والحصى، كما يخزن هذا

الإقليم كميات من المياه الجوفية تسربت إلى داخل التربة في موسم نزول المطر. فأعداد سكانها كبيرة نوعاً ما عند المقارنة بالقرى الأخرى مثل: (شمل تحت، الحيل، الفحلين).

(و) وبالنسبة لإمارة الفجيرة فإن الكثافة ترتفع في مناطقها الحضرية فتصل إلى ١٢٥٢ نسمة / كم^٢ وتنخفض في مناطقها الريفية فتبلغ ٢٧ نسمة في الكيلو متر المربع، وهي بذلك تحتل المرتبة الثانية بعد إمارة رأس الخيمة؛ وذلك لأن قراها من القرى الزراعية، وذلك لتوفر المياه والأراضي الخصبة بها إذ هي من القرى الواقعة ضمن الإقليم الجبلي والإقليم الحصى مثل: (مسافى، السيجى، دبا).

(ز) وبالنسبة لإمارة أم القيوين فإن الكثافة الإجمالية بها بلغت ٤٥,٥ نسمة في الكيلو متر المربع، وهي بذلك تحتل المرتبة السادسة، ويليه إمارة أبو ظبي، ولكن هذه الكثافة ترتفع في المناطق الحضرية لتصل إلى ١٢٥٢ نسمة في الكيلو متر المربع، وتنخفض في المناطق الريفية لتصل إلى ١٤ نسمة فقط في الكيلو متر المربع.

وبدراسة الكثافة السكانية في الأقاليم الطبيعية فإن الجدول (٧) يوضح ذلك.

جدول رقم (٧)

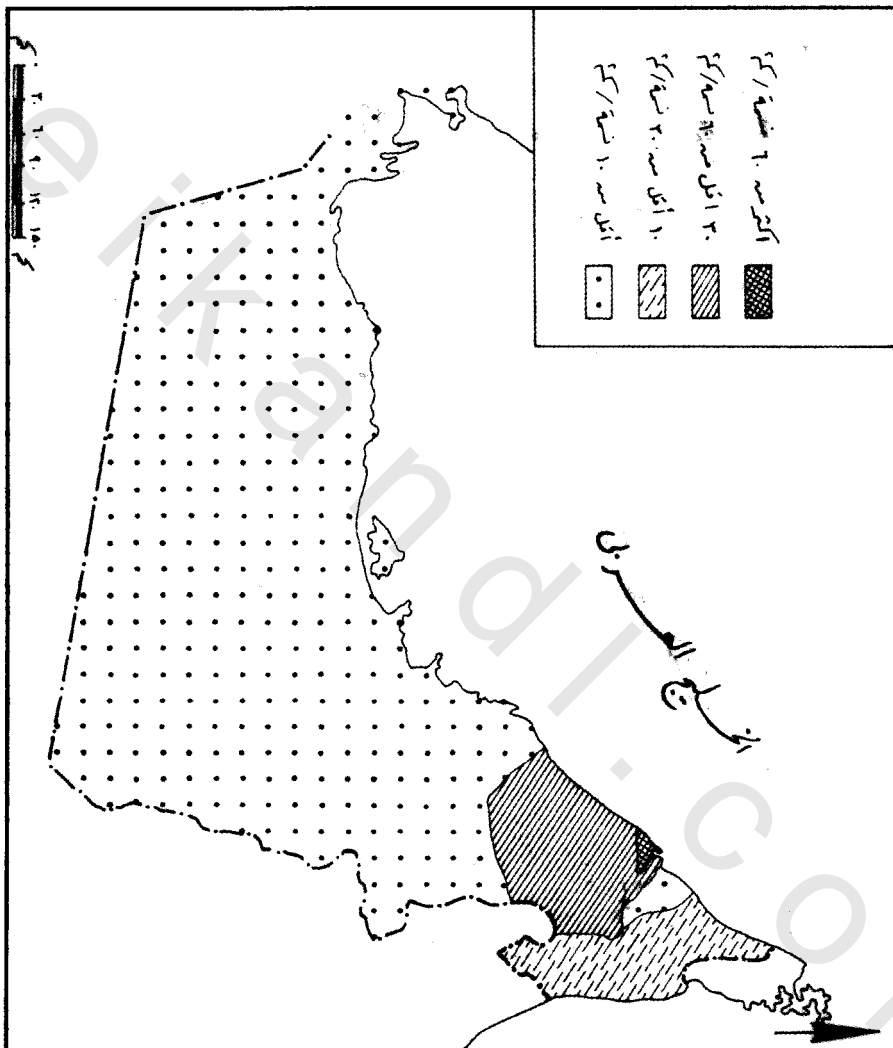
الكثافة السكانية في الأقاليم الطبيعية في دولة الإمارات العربية المتحدة حسب
تعداد ١٩٨٥م

المنطقة الطبيعية	عدد المراكز العمرانية	المساحة كم ^٢	نسبة المساحة للدولة %	عدد السكان	نسبة السكان للدولة %	الكثافة السكانية
السهل الساحلي الشرقي	٣١	١٢٤٣,٢	١,٦	٧١٣٦٨	٥,٣	٥٧
القرى الجبلية	٥٢	٢٠٢٠,٢	٢,٦	٢٤٢١٠	١,٨	١٢
قرى السهول الحصوية	٨٧	٢١٧٥,٦	٢,٨	١١١٩٣٩	٨,٣	٥٢
قرى الكثبان الرملية	٧٦	٥٧٣٤٢,٦	٧٣,٨	٥١٨٠٧	٣,٨	٠,٩
السهل الساحلي الغربي	٤٧	١٤٦٠٧,٦	١٨,٨	١٠٨١٠٥٦	٨٠	٧٤
الجزر المأهولة	٩	٣١٠,٨	٠,٤	١١٥٦٤	٠,٨	٣٧
المجموع	٣٠٢	٧٧٧٠٠	١٠٠	١٣٥١٩٤٤	١٠٠	١٧

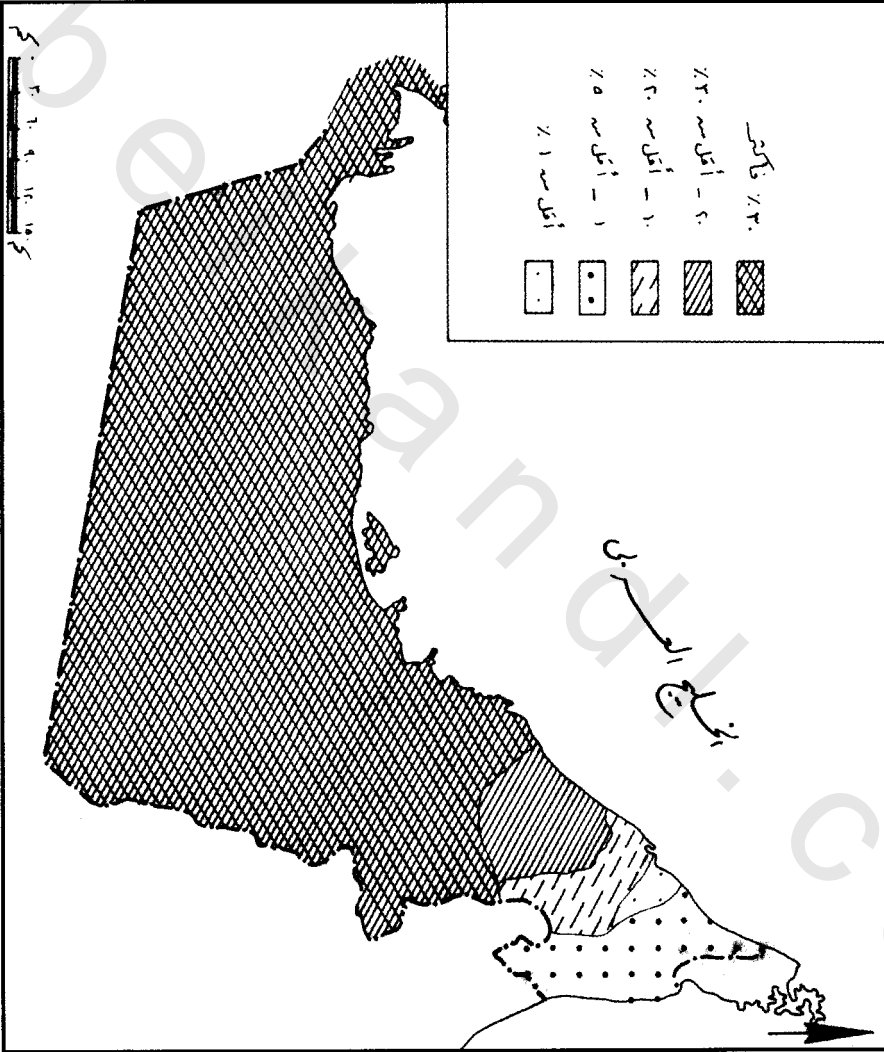
من الجدول رقم (٧) يتضح أنه قد بلغت الكثافة أعلاها في منطقة السهل الساحلي الغربي؛ وذلك لوجود ست من مدن الدولة على هذا الساحل. وأدناها في منطقة الكثبان الرملية.

أما العلاقة بين توزيع السكان والمساحة في دولة الإمارات عام ١٩٨٥م تبعاً لمنحنى لورنز فيوضحها الجدول رقم (٨).

كثافة السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة



شكل (١)



نسبية تركز السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة

شكل (٢)

جدول رقم (٨)

نسبة التركيز في الأقاليم الطبيعية في دولة الإمارات العربية المتحدة
حسب تعداد ١٩٨٥ م

المنطقة الطبيعية	الكثافة السكانية	س. % من المساحة	التجمع المساعد للمساحة	ص. % من السكان	التجمع المساعد للسكان	نسبة التركيز س-ص الفرق الموجب
السهل الغربي	٧٤	١٨,٨	١٨,٨	٨٠	٨٠	٦١,٢
السهل الشرقي	٥٧	١,٦	٢٠,٤	٥,٣	٨٥,٣	٣,٧
القرى الحصوية	٥٢	٢,٨	٢٣,٢	٨,٣	٩٣,٦	٥,٥
الجزر المأهولة	٣٧	٠,٤	٢٣,٦	٠,٨	٩٤,٤	٠,٤
القرى الجبلية	١٢	٢,٦	٢٦,٢	١,٨	٩٦,٢	٠,٨
الكتبان الرملية	٠,٩	٧٣,٨	١٠٠	٣,٨	١٠٠	٦٨

من الجدول رقم (٨) يتضح أن ٨٥,٣٪ من السكان يعيشون على ٢٠,٤٪ من المساحة، وأن ٩٦,٢٪ من السكان يعيشون على ٢٦,٢٪ من المساحة. وهذا يوضح ارتفاع نسبة غير المعمور في الدولة. كما أن نسبة التركيز تقترب من ٧٠٪ من يدل اتجاه نحو تركيز السكان.

ب- توزيع السكان إلى حضروريف:

إن القرية في دولة الإمارات بمفهومها على أساس الحرفة الأولية التي يعيش عليها الإنسان كالزراعة والرعي والصيد لم يعد لها وجود، إذ فقدت وظيفتها التقليدية وارتبطت بالأنشطة الحديثة، ساعدها على ذلك سهولة اتصالها ببقية المراكز العمرانية بشبكة الطرق الحديثة^(٣٢). ورغم ذلك تتسم بقلة عدد سكانها، وتبعثرها ووجود خدمات من الدرجة الأولى بها وعدم وجود

خدمات إدارية متقدمة، والحضر في دولة الإمارات يشمل عواصم الإمارات السبع - أبو ظبي، دبي، الشارقة، عجمان، أم القوين، رأس الخيمة، الفجيرة بالإضافة إلى العين في إمارة أبو ظبي كلياً، وخورفكان في إمارة الشارقة.

ويوضح الجدول المرفق رقم (٩) توزيع السكان حسب الريف والحضر ١٩٩٥ .

جدول رقم (٩)

توزيع السكان المواطنين والوافدين بالحضر والريف حسب تعداد (١٩٩٥م)

الإمارة	التعداد	سكان الحضر			سكان الريف			جملة السكان	
		مواطنون	وافدون	جملة	مواطنون	وافدون	جملة	مواطنون	جملة
أبو ظبي	العدد	١٢١٤٥٠	٥٠٣٢١٥	٦٢٤٦٦٥	١٠١١٧٨	٢١٦٦٢٠	٣١٧٧٩٨	٢٢٢٦٢٨	٧١٨٨٣٥
	نسبة %	٥٤,٦	٧٠	٦٦,٣	٤٥,٤	٣٠	٣٣,٧	٢٧,٩	٣٩,٤
دبي	العدد	١٠٣٣٩٠	٥٦٦٧٩١	٦٦٩١٨١	٥٣٥٢	١٤٨٨٧	٢٠٣٣٩	١٠٧٧٤٢	٥٨١٦٧٨
	نسبة %	٩٧,٤	٩٧	٩٧,٤	٥	٢,٦	٣	١٨,٣	٣١,٩
الشارقة	العدد	٧٥٥٧٥	٢٦٧١١٤	٣٤٣٦٨٩	٣١٣٤٦	٢٨٧٥٧	٦٠١٠٣	١٠٦٩٣١	٢٩٥٨٧١
	نسبة %	٧٠,٧	٩٠,٣	٨٥,١	٢٩,٣	٩,٧	١٤,٩	١٨,٢	١٦,٢
عجمان	العدد	٢٥١٨٢	٨٩٢١٣	١١٤٣٩٥	٣٦٥٠	٣٤٤٦	٧٠٩٦	٢٨٨٣٢	٩٢٦٥٩
	نسبة %	٨٧,٣	٩٦,٣	٩٤,٢	١٢,٧	٣,٧	٥,٨	٤,٩	٥,١
أم القوين	العدد	٨١٤٣	١٦٩٠٩	٢٥٠٥٢	٤٨٨٩	٥٤٢٠	١٠٣٠٩	١٣٠٣٢	٢٣٣٢٩
	نسبة %	٦٢,٥	٧٥,٧	٧٠,٨	٣٧,٥	٢٤,٣	٢٩,٢	٢,٢	١,٢
رأس الخيمة	العدد	٢٥٧٣٠	٥١٨٢٠	٧٧٥٥٠	٤١٦٤٦	٢٤١٣٨	٦٥٧٨٤	٦٧٣٧٦	٧٥٩٥٨
	نسبة %	٣٨,٢	٦٨,٢	٥٤,١	٦١,٨	٣١,٨	٤٥,٩	١١,٥	٤,٢
الفجيرة	العدد	٩٩٢٩	٢٣٤٧	٢٣١٧٦	٣٠٨٧٢	١٢١٣٢	٤٣٠٠٤	٤٠٨٠١	٣٥٣٧٩
	نسبة %	٢٤,٣	٩٥,٧	٤٣,٥	٧٥,٧	٣٤,٣	٥٦,٥	٧	٢
الجملة	العدد	٣٦٨٣٩٩	١٥١٨٣٠٩	١٨٨٦٧٠٨	٢١٨٩٣٣	٣٠٥٤٠٠	٥٢٤٣٣٣	٥٨٧٣٢٢	١٨٢٣٧٠٩
	نسبة %	٦٢,٧	٨٣,٣	٧٨,٣	٣٧,٣	١٦,٧	٢١,٧	١٠٠	١٠٠

نتائج تعداد ١٩٩٥ :

ويتضح من دراسة الجدول رقم (٩) أن معظم سكان دولة الإمارات يقيمون في المناطق الحضرية، حيث بلغت نسبة سكان الحضر ٧٨,٣٪ حسب تعداد ١٩٩٥م، وقد شكل المواطنون الحضر نسبة ٦٢,٧٪ بالنسبة لإجمالي المواطنين، وسكان الريف المواطنون ٣٧,٣٪، بينما بلغت نسبة الوافدين من سكان الحضر ٨٣,٣٪ بالنسبة لإجمالي الوافدين وهي نسبة مرتفعة مقارنة بنسبة المواطنين، بينما بلغت نسبة الوافدين من سكان الريف ١٦,٧٪ بالنسبة لإجمالي الوافدين عام ١٩٩٥. وقد أثرت الظروف البيئية وتوافر الخدمات، وكذلك نسبة الوفود على تفاوت نسب سكان الريف الحضر.

١ - انخفضت نسبة السكان في المناطق الحضرية من ٨٢,٧٪ عام ١٩٨٥ إلى ٧٨,٣٪ عام ١٩٩٥م، وهذا يدل على اهتمام الدولة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية للقرى، والعمل على توفير الخدمات بها مما شجع الكثيرين من أبنائها على البقاء فيها، كما شجع غيرهم للاتجاه نحوها سواء من المواطنين أم من الوافدين، مثال ذلك قرى (جبل علي، داس، الظنة، الرويس، الظفرة) بل إن بعضها بدأ ينافس المدن في توفر الخدمات بها.

تتفاوت نسب الحضر العامة بين الإمارات المختلفة، إذ تبلغ نسبة الحضر في دبي ٩٧٪ من إجمالي السكان لتركز الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية عليها، وفي عجمان تصل النسبة إلى ٩٤,٢٪ من جملة السكان ومعظم سكان إمارة عجمان يسكنون مدينة عجمان، وتبلغ نسبة الحضر في الشارقة ٨٥٪ من جملة السكان (٣ مدن في إمارة الشارقة). وتبلغ النسبة في هذه الإمارات أعلى من المعدل العام للدولة. أما الإمارات التي تقل فيها نسبة الحضر عن النسبة العامة للدولة فهي أم القيوين ٧٠,٨٪، وفي

أبو ظبي ٦٦,٣٪ من جملة السكان (غنى المواضع الزراعية ذكره عدد القرى وسكانها نسبياً).

وتتخفّض نسبة الحضر في الإمارات الأخرى التي يغلب عليها الزراعة مثل رأس الخيمة ٥٤,١٪ وفي الفجيرة ٤٣,٥٪ من إجمالي السكان. وبصفة عامة فإن سكنى الريف والحضر هو نتيجة للتنمية وللظروف البيئية والاقتصادية والاجتماعية وأيضاً لمفهوم الريف والحضر في الدولة المختلفة.

د- العوامل المؤثرة في توزيع السكان وكثافتهم

لاشك أن هناك عوامل متعددة تؤثر في توزيع السكان وكثافتهم، بعض هذه العوامل طبيعية أو بيئية مركبة وبعضها عوامل اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو ديموغرافية، وفي الجزء السابق تناولت الدراسة المعمور وغير المعمور في دولة الإمارات من خلال دراسة الصورة التوزيعية العامة، وأيضاً تم تناول التوزيع النسبي للسكان على الإمارات، والتوزيع الكثافي حسب الإمارات والأقاليم، وفي هذه الموضوعات درست العوامل، ومع ذلك ستوجز هنا أهم هذه العوامل:

١- العوامل الطبيعية: (موارد المياه)

تعتبر موارد المياه أهم عوامل توزيع السكان وكثافتهم في المناطق الجافة وشبه الجافة، فالعمران القديم ومناطق التركيز التقليدية التي تشغل مساحات واسعة تمارس أنشطة أولية خاصة الزراعة والرعي لا بد أن توجد بها موارد مياه كافية، وكانت موارد المياه في العوير أساس استمرارية دبي قبل عصر البترول. وموارد المياه في ظهير الشارقة ورأس الخيمة وأم القوين وعجمان وغيرها من المدن الرئيسية كانت أساس تركيز السكان، مع ضمان استمرارية

هذا المورد، كما كانت المياه تنقل إلى أبو ظبي من مناطق مختلفة، ولكن مع عصر البترول والتنمية والحياة العصرية ذات الاستخدام المكثف والهائل للمياه يومياً توافرت موارد المياه من محطات التحلية، وأصبحت الإمارات ثانياً الدول العربية من حيث كميات المياه المحلاة - المزال ملوحتها - في الوطن العربي بعد المملكة العربية السعودية، ومن أوائل دول العالم في هذا المجال، وساعد ذلك على النمو العمراني والسكاني في دولة الإمارات، حيث إن الموارد الطبيعية المتاحة في ظل الظروف المناخية والجيولوجية لا تكفي لهذه الأعداد المتزايدة.

كما ساعدت موارد المياه الباطنية في قيام مراكز عمرانية هامة كالعين -الجزء الغربي من منخفض البوريمي الطبيعي- وقراها ومناطقها الزراعية، حيث يستخدم نظام الري الإفلاج^(٣٣). في هذه المناطق وغيرها. وتوجد مساحات زراعية أخرى تعتمد على موارد المياه المتاحة في رأس الخيمة وأم القوين والمنطقة الشرقية في دولة الإمارات.

وكذلك في بعض أجزاء السهل الحصوي الممتد من الجنوب إلى الشمال موازياً لسلسلة الجبال، كسهل الزيد وسهل الدام وسهل جيري.

وإذا كانت موارد المياه عاملاً إيجابياً لتوزيع السكان وكثافتهم فإن الجفاف الذي يطبق على أجزاء كبيرة في الإمارات عامل سلبي في توزيع السكان وكثافتهم، حيث يؤدي إلى تكوين غير المعمور، فيما عدا المناطق التي توجد بها آبار البترول.

الأخوار:

الأخوار عبارة عن أسنة من الخليج تتوغل في اليابس لبضعة كيلو مترات، وتتعمق في الأرض اليابسة وهي من خصائص سواحل الخليج العربي، وقامت

عليها على طول إلى سواحل الخليج الغربية أكثر من ١٥ مدينة، بينها في دولة الإمارات دبي والشارقة وأم القوين ورأس الخيمة و (خور) فكان وغيرها، وساعدت ضحولة المياه على ممارسة الأنشطة البحرية، سواء التجارة أو الصيد أو الغوص - بأمان، وأعطت نويات العمران التي أصبحت العمود الفقري للمعمور والسكان في المنطقة بين دبي ورأس الخيمة تقريباً، وكان توافر المياه الجوفية بالقرب من هذه الأخوار، ووجود مناطق زراعية قريبة في الظهير أكبر الأثر في تركيز السكان في تلك المناطق.

٢- العوامل الاقتصادية (التربة):

كان لتوافر التربة الصالحة للزراعة في الواحات وبعض المناطق الأخرى مع موارد المياه دور هام في تركيز السكان.

الموارد المعدنية (البترو):

أثر البترول إيجاباً على توزيع السكان في مناطق الحدود ٥ وبأعداد ليست كبيرة في مناطق استخراجه وتصديره كما في مناطق زاكوم وداس وأبو النجوش وغيرها.

النقل والمواصلات:

ربطت مناطق السكان بمناطق الخدمات الرئيسة من خلال شبكة طرق جيدة تربط أجزاء الدولة بعضها ببعض، خاصة مناطق النشاط والإنتاج ومراكز العمران الرئيسة، وبالتالي قامت وتطورت مناطق تركيز السكان الثانوية على طول الطريق.

وكان للأوضاع الاقتصادية التي تمثلت في دخول وعوائد البترول

واستخدامها في التنمية العمرانية والاقتصادية، ودخول الأفراد أثر في التوسع العمراني وتهيئة مناطق كثيرة للسكنى تحتاج لإنفاق كبير ما كان ليتحقق دون عوائد البترول.

يضاف إلى ذلك الوفود كعامل ديموغرافي أثر في اتساع مساحة المعمار، وكثافة السكان في مناطق أخرى أثر تركيز غير عادى للسكان الوافدين في تلك المناطق كما يحدث في المدن بصفة عامة، ووسط تلك المدن بصفة خاصة، فهناك (شعبيات) مناطق سكنية داخل المدن يسكنها الوافدون من ذوي الدخل المنخفضة بكثافات سكان هائلة، حتى إن التزاحم يبلغ نحو ٣ أو ٤ أشخاص للغرفة.

ثالثاً: التركيب السكاني في دولة الإمارات؛

تشمل دراسة تركيب السكان كثيراً من الخصائص بينها التركيب النوعي والعمرى:

أ- التركيب النوعى للسكان:

يؤثر التركيب النوعى في الأحوال الاقتصادية والاجتماعية، فزيادة الذكور تؤدي إلى زيادة في القوى العاملة، إلى جانب أن ارتفاع النسبة النوعية تدل على زيادة في أعداد الذكور بالنسبة إلى أعداد الإناث والعكس، ومن المعروف أن الكثير من العلاقات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية العامة تتوقف على وجود توازن بين أعداد النوعين أو عدم وجوده.

وإذا النسبة النوعية كانت أقل من ٩٠ أو أكثر من ١١٥ تكون غير متوازنة.

والجدول رقم (١٠) يوضح النسبة النوعية على مستوى الإمارة حسب تعداد ١٩٩٥ م.

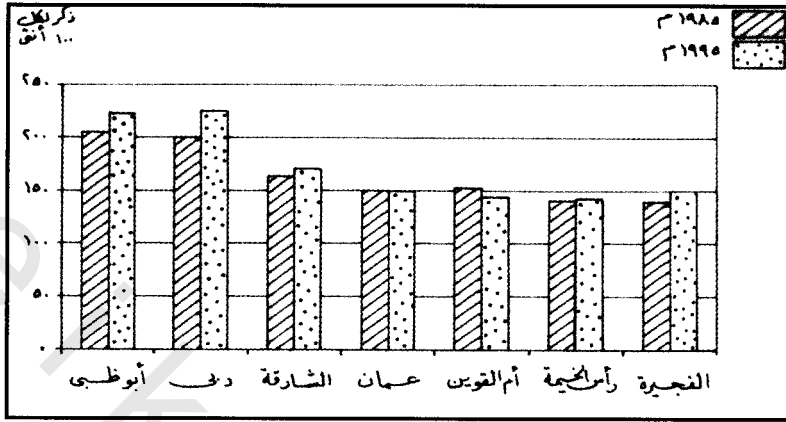
جدول رقم (١٠)

النسبة النوعية للسكان في دولة الإمارات على مستوى الإمارة حسب تعداد ١٩٩٥ م

الإمارة	عدد الذكور	عدد الإناث	نسبة النوعية	الإمارة	عدد الذكور	عدد الإناث	نسبة النوعية
أبو ظبي	٦٥٠٧٤٤	٢٩٢٧١٦	٢٢٣	أم القوين	٢٠٩٤٧	١٤٤١٤	١٤٥
دبي	٤٧٧٢٠٩	٢١١٢١١	٢٢٦	رأس الخيمة	٨٣٩٩٢	٥٩٣٤٢	١٤٢
الشارقة	٢٥٤٣١٤	١٤٨٤٧٨	١٧١	الفجيرة	٤٥٧٦٦	٣٠٤١٤	١٥١
عجمان	٧٢٨٣٢	٤٨٦٥٩	١٥٠	المجموع	١٦٠٦٨٠٤	٨٠٤٢٣٧	٢٠٠

من الجدول رقم (١٠) نستنتج ما يلي:

- بلغت النسبة النوعية لسكان دولة الإمارات حسب تعداد ١٩٩٥ م ٢٠٠٪ وهي بذلك تعتبر خارج النسبة المتوازنة، ونلاحظ أن هذه النسبة الكبرى للذكور على مستوى جميع الإمارات تبلغ أقصى ارتفاع لها في إمارة دبي، حيث بلغت ٢٢٦٪، وهذا ليس بالغريب على هذه الإمارة التي جذبت وتجذب العديد من الهجرة الوافدة الانتقائية "ذكور" بما توفره من فرص عمل مختلفة، ثم يليها بفارق ضئيل إمارة أبو ظبي حيث بلغت النسبة النوعية فيها ٢٢٣ ذكراً لكل ١٠٠ من الإناث، وتضم هذه المساحة الكبيرة لأبو ظبي العديد من التجمعات العمالية الخاصة بالذكور مثل التجمع العمالي في جزيرة داس (منشآت بترولية)، والتجمع العمالي في بعض الحقول البرية مثل: عصب وحباشان وغيرها من التجمعات التي ترتبط خصوصاً بالمناطق البترولية أو بالمناطق الصناعية البترولية.



نسبة النوع لسكان دولة الإمارات العربية المتحدة سنة ١٩٩٥
شكل (٥)

أما أقل نسبة فكانت من نصيب إمارة رأس الخيمة حيث بلغت ١٤٢٪ وهي كذلك خارج النسبة المتوازنة؛ وذلك لمجتمعها المستقر التقليدي، وقلة الوفود نسبياً إليها.

وقد كانت النسبة النوعية في دولة الإمارات حسب تعداد ١٩٦٨ م ١٦٤٪ ارتفعت إلى ٢٢٥٪ عام ١٩٧٥ م، ثم انخفضت بمعدل بسيط حيث بلغت ٢٢٣٪ وذلك عام ١٩٨٠ م ثم انخفضت إلى ١٨٥٪ عام ١٩٨٥ م، ثم بلغت ١٥٣٪ حسب تقدير ١٩٩٠ م ثم ارتفعت حسب تعداد ١٩٩٥ م حيث بلغت ٢٠٠٪، وتعكس هذه النسبة المرتفعة الهجرة الكبيرة للذكور غير المصطحبين لأسرهم، ووردت الإشارة لذلك في أكثر من موقع من هذه الدراسة، وبمقارنة نسبة الذكور بين السكان المواطنين والوافدين خلال تعدادات السكان يتبين أن النسبة النوعية بين السكان المواطنين عام ١٩٦٨ بلغت (١١٣٪) انخفضت إلى ١٠٩٪ عام ١٩٧٥ م؛ ثم انخفضت إلى ١٠٧٪ حسب تعداد ١٩٨٠ م، ووصلت إلى ١٠٥٪ عام ١٩٨٥ م، ثم إلى ١٠١٪ حسب تقدير ١٩٩٠ م، وأخيراً بلغت ١٠٢٪ عام ١٩٩٥ م،

وبهذا فإن النسبة النوعية بين المواطنين تتدرج تحت إطار النسبة المتوازنة التي لا تعاني من ارتفاع نسبة الذكور بالنسبة للإناث. ولعل هذا التعداد في النسبة النوعية للمواطنين يعود للحصر الشامل والدقيق للسكان حسب النوع.

تختلف النسبة النوعية للسكان الوافدين، إذ بلغت عام ١٩٦٨ م ٣٤٦٪، وارتفعت عام ١٩٧٥ فبلغت ٣٧٥٪، وسجلت عام ١٩٨٠ (٣١٣٪)، وانخفضت إلى ٢٣٧ عام ١٩٨٥ م، واستمر الانخفاض حيث بلغ ١٨٣٪ حسب تقدير ١٩٩٠ م وبلغت ٢٥٥٪ عام ١٩٩٥ م، وهذا الانخفاض (٢٥٥٪ : ٣٤٦٪) لم يتم عن طريق زيادة الزوجات، ولكن يرجع جزئياً إلى استقدام عدد كبير من الإناث الآسيويات اللاتي يعملن بالخدمة في المنازل.

ب- التركيب العمري للسكان:

يعتبر التركيب العمري للسكان من أهم خصائص السكان لانعكاسه على الكثير من الخصائص الديموغرافية، وسيدرس تركيب السكان في تعداد ١٩٩٥، ثم يدرس تطور فئات الأعمار الرئيسة.

من دراسة الجدول المرفق الذي يوضح التوزيع النسبي لسكان دولة الإمارات حسب النوع وفئات السن طبقاً لتعداد ١٩٩٥ يتضح لانخفاض:

١ - يرتكز الهرم الثاني على قاعدة ضئيلة من الأطفال أقل من ١٥ سنة لا تزيد كثيراً على مربع السكان (٢٧,٣٪)، وفيما يتعلق بنسب الذكور والإناث في الفئات العمرية الثلاثة صفر- ٤، ٥-٩، ١٠-١٤، يتضح أن هناك تباين واضح في تسجيل الذكور والإناث، الأمر الذي يبعث على الاعتقاد بعدم الدقة في تسجيل السنوات.

٢ - أما فئات العمر الوسطى فمن الطبيعي أن تزيد نسب الذكور على الإناث بسبب الوفود (الهجرة الانتقائية النوعية) وتزيد نسب الذكور على الإناث في ظل الفئات ماعدا ١٥-١٩، ٢٠-٢٤؛ لأن هذه لاتزال فئات معولة أحياناً في سن التعليم وكذلك في فئة العمر ٥٠-٥٤.

٣ - وفي فئات السن الكبيرة تزيد نسب الإناث على الذكور لارتفاع متوسط العمر لدى الإناث.

ويوضح الجدول التالي رقم (١١) تطوير التوزيع النسبي لسكان الإمارات حسب النوع وفئات السن ١٩٩٥.

الجدول رقم (١١)

العمر	ذكور %	إناث %	المجموع %
٠ - ٤	٦,٨	١٢,٩	٨,٨
٥ - ٩	٧,٠	٣,٢	٩,١
١٠ - ١٤	٦,٥	١٢,١	٨,٤
١٥ - ١٩	٥,٢	٩,٤	٦,٦
٢٠ - ٢٤	٨,٧	٩,٧	٩,٠
٢٥ - ٢٩	١٤,٨	١١,٠	١٣,٥
٣٠ - ٣٤	١٤,٣	١٠,٠	١٢,٨
٣٥ - ٣٩	١٣,٧	٨,٥	١٢,٠
٤٠ - ٤٤	١٠,١	٥,٢	٨,٤
٤٥ - ٤٩	٦,٦	٣,٢	٥,٥
٥٠ - ٥٤	٣,٢	١,٧	٢,٧
٥٥ - ٥٩	١,٦	١,٠	١,٤
٦٠ - ٦٤	٠,٦	٠,٧	٠,٧
٦٥ - ٦٩	٠,٤	٠,٦	٠,٥
٧٠ - ٧٤	٠,٢	٠,٤	٠,٣
٧٥ - ٧٩	٠,١	٠,٢	٠,١
٨٠ +	٠,١	٠,٢	٠,٢
المجموع	٦٦,٦	٣٣,٤	١٠٠,٠

المصدر : وزارة التخطيط

٤- ويوضح الجدول المرفق رقم (١٢) تطور التوزيع النسبي للسكان لفئات الأعمار الرئيسية في دول الإمارات (١٩٨٠ - ١٩٩٥).

جدول رقم (١٢)

التوزيع النسبي لسكان دولة الإمارات حسب فئات السن والنوع في الفترة من (١٩٨٠-١٩٩٥م)

الجنسية	١٩٨٠			١٩٨٥			١٩٩٥		
	ذكور %	إناث %	جملة %	ذكور %	إناث %	جملة %	ذكور %	إناث %	جملة %
أقل من ١٥	٢١,٤	٤٤,٦	٢٨,٦	٢٣,٥	٤٧,٥	٣١,١	٢٠,٣	٣٨,١	٢٦,٣
١٥ - ٦٤	٧٧,٦	٥٣,٦	٧٠,١	٧٥,٤	٥٠,٣	٦٧,٤	٧٨,٧	٦٠,٥	٧٢,٧
٦٥ فأكثر	١	١,٨	١,٣	١,١	٢,٢	١,٤	١	١,٤	١,٠
الجملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ومن دراسة الجدول رقم (١٢) يتضح ما يلي:

- يتميز التركيب العمري للسكان بتركز في الفئات العمرية المنتجة، وهي من ١٥ سنة إلى ٦٤ سنة، حيث بلغت في عام ١٩٨٠م ٧٠,١ % انخفضت إلى ٦٧,٤ % في عام ١٩٨٥م، ثم بلغت ٧٢,٧ % في عام ١٩٩٥م. وارتفاع نسبة فئة الأعمار (١٥-٦٤) يرجع للوفود أساساً.

- تقل نسبة فئات السن في الأعمار الصغيرة أقل من ١٥ سنة وبصورة أكبر في الأعمار الكبيرة ٦٥ سنة فأكثر، حيث إن الفئة من ٠ - ١٤ سنة تمثل نسبة ٢٨,٦ % في عام ١٩٨٥م، ارتفعت إلى ٣١,١ % في عام ١٩٨٥م؛ ثم انخفضت إلى ٢٦,٣ % في عام ١٩٩٥م، ولكن الفئة ٦٥ فأكثر فإنها

تنخفض إلى ما دون ٢٪ في جميع السنوات. والانخفاض التدريجي لفئة الأعمار (٠-١٤) يرجع لارتفاع فئة الأعمار (١٥-٦٤) ولانخفاض الخصوبة نسبياً.

٢- التركيب الاقتصادي

قوة العمل:

تعتبر بيانات وإحصاءات قوة العمل من أهم مؤشرات التنمية، فقوة العمل الفعلية (ذوو الأنشطة الاقتصادية) هم أساس التنمية، وقوة العمل النظرية "السكان في سن العمل" هم الرصيد البشري للتنمية، تنمية اقتصادية أو اجتماعية أو حتى سياسية دون أفراد عاملين.

ويعتبر معدل النشاط الخام هو بداية حساب ورصد قوة العمل، وينسب حجم قوة العمل الفعلية في كل دولة إلى إجمالي سكان هذه الدولة؛ ولذلك فهو يعد من المقاييس المقارنة لمعرفة مدى إسهام السكان في النشاط الاقتصادي في المجتمع، وهناك أيضاً معدل النشاط النوعي Specific والتي تنسب فيه قوة العمل في فئة أو فئات عمرية معينة إلى سكان تلك الفئة أو الفئات^(٣٤).

ويؤثر في معدلات النشاط الخام:

- ١ - ارتفاع نسب فئات السن الصغيرة أو انخفاض تلك النسب.
 - ٢ - مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي وأثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية وجمع البيانات الخاصة بالنشاط الاقتصادي^(٣٥).
 - ٣ - درجة التنمية؛ لأن النشاط الخام هو سبب ونتيجة للتنمية^(٣٦) وترتفع معدلات النشاط الخام بصفة عامة في دول مجلس التعاون.
- وفيما يتعلق بمعدلات النشاط الخام، فإن معدل النشاط الخام لدولة الإمارات العربية المتحدة يبلغ حسب تعداد ١٩٩٥ - ٤,٥٥٪، وهذا المعدل أقل من معدلات النشاط النوعي.

ويوضح الجدول التالي رقم (١٣) معدلات النشاط الاقتصادي حسب الإمارة في تعداد ١٩٩٥ :-

جدول رقم (١٣)

نسبة مساهمة السكان في قوة العمل على مستوى الإمارات
حسب النتائج النهائية لتعداد ١٩٩٥

الإمارة	ذكور	إناث	جملة
أبو ظبي	٧٤,٤	١٦,٧	٥٦,٥
دبي	٧٩,٨	٢٣,٥	٦٢,٦
الشارقة	٦٩,٥	٢٠,٠	٥١,٢
عمان	٦٥,٦	٢٢,٢	٤٨,٣
أم القوين	٦٢,٣	٢٠,٠	٤٥,١
رأس الخيمة	٥٩,٩	١٦,٧	٤٢,٠
الفجيرة	٥٧,٩	١٥,٦	٤٠,٢
الدولة	٧٣,٤	١٩,٤	٥٥,٤

ومن دراسة الجدول يتضح ما يلي:

- تدل هذه المعدلات على أداء مرتفع للنشاط الاقتصادي من حيث القوى العاملة ومعدلاتها، وهو أمر طبيعي في مجتمع مستقبلي للقوة العاملة، من الخارج، بأعداد ونسب مرتفعة تفي باحتياجات السوق المتزايد في الوقت الذي تقتصر فيه الإمكانيات المحلية المتاحة عن الوفاء باحتياجات تلك السوق.

السكان ذوو النشاط الاقتصادي:

تتفاوت نسبة السكان ذوي النشاط الاقتصادي بين الإمارات وذلك بحسب تفاوت القاعدة الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى الطلب على قوة العمل، والمتوافر من فرص العمل (عرض قوة العمل) وهذا أمر ملاحظ على المساحات الجغرافية المختلفة على خريطة العالم، حيث إن التفاوت أو عدم التساوي Inequality هو الذي يدعو إلى التخطيط والتنمية سواء في الإنتاج أو الموارد البشرية أو الخدمات.

ويوضح الجدول المرفق رقم (١٤) توزيع السكان ذوي النشاط الاقتصادي (١٥ سنة فأكثر) على مستوى الإمارات، ومن دراسة الجدول يتضح ما يلي:

جدول رقم (١٤)

السكان ذوو النشاط الاقتصادي (١٥ سنة فأكثر) على مستوى الإمارات
ونسبة إسهام كل إمارة إلى جملة دولة الإمارات العربية

الإمارة	ذكور	إناث	جملة	% إلى جملة الدولة
أبو ظبي	٤٨٤٠٩٨	٤٨٧٨٣	٥٣٢٨٨١	٣٩,٨
دبي	٣٨١٦٩٨	٤٩٥٨٣	٤٣١٢٦١	٣٢,٢
الشارقة	١٧٦٦٥٦	٢٩٦٧٧	٢٠٦٣٣٣	١٥,٤
عجمان	١٧٨٠٩	١٠٨٢١	٥٨٦٣٠	٤,٤
أم القوين	١٣٠٥٨	٢٨٨٠	١٥٩٣٨	١,٢
رأس الخيمة	٥٠٣٠٣	٩٩١٨	٦٠٢٢١	٤,٥
الفجيرة	٢٦٤٨٢	٤١٢٨	٣٠٦١٠	٢,٣
الجملة	١١٨٠١٠٤	١٥٥٧٩٠	١٣٣٥٨٩٤	١٠٠
	% ٨٨,٣	% ١١,٧		

• تبلغ إجمالي قوة العمل الفعلية في الدولة ١,٣٣٦ ألف عامل، بينهم ٥٣٣ ألفاً في أبو ظبي، ٤٣١ ألفاً في دبي، ونحو ٢٠٠ ألف في الشارقة، و٦٠ ألفاً في رأس الخيمة، ٥٩ ألفاً في عجمان، ٣١ ألفاً في الفجيرة، ثم ١٦ ألفاً في أم القوين.

• ويتضح هنا أن الأحجام تتناسب طردياً مع حجم السكان، وكذلك مع قواعد البنية الاقتصادية والاجتماعية، أما النسب التي تسهم بها الإمارات المختلفة فهي نحو ٤٠٪ في أبو ظبي، ٣٢٪ في دبي، ١٥,٤٢٪ في الشارقة، ٤,٥٪ في رأس الخيمة، ٤,٤٪ في عجمان، ٢,٣٪ في الفجيرة، ١,٣٪ في أم القوين.

• وتبلغ إجمالي الإناث في قوة العمل الفعلية ١٥٥٧٩٠ ألف عنصر نسائي عامل، بنسبة ١١,٧٪ من إجمالي قوة العمل في الدولة، وقد سبق مناقشة ذلك بالتفصيل.

النشاط الاقتصادي؛

يعتبر النشاط الاقتصادي محصلة لمجموعة من العوامل الجغرافية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية، وهي في النهاية تفاعل الإنسان مع بيئته في ظل مستوى تكنولوجي معين وتنظيم سياسي ونظام اقتصادي متميز.

وفى النشاط الاقتصادي هناك التصنيف العشري المعروف، وهناك دراسات الأنشطة الاقتصادية في ثلاث مجموعات كبرى هي: الزراعة، والصناعة والخدمات، وهذا التقسيم يصلح للمقارنة.

ويرى الباحثون في ميدان التنمية الاقتصادية والتخطيط أنه من الظواهر الاقتصادية الإيجابية الاقتراب من التوزيع المثالي للعاملين في هذه الأنشطة

الثلاثة وهي: الزراعة ٧٪ من إجمالي القوة العاملة في الأنشطة الاقتصادية، ٢٨٪ من القوى العاملة أو الصناعات التحويلية، ٦٥٪ للخدمات.

وعلى أية حال فهذه نسب مثالية توضح تطوراً متقدماً جداً للظروف الاقتصادية والاجتماعية في الدول. ويوضح الجدول المرفق رقم (١٥) توزيع السكان حسب الأنشطة الاقتصادية والنوع.

جدول رقم (١٥)

توزيع حسب الأنشطة الاقتصادية والنوع ونسبة كل نشاط إلى إجمالي الأنشطة في دولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٩٥

زراعة والصيد والحراجه وصيد الأسماك	ذكور	إناث	%	جملة	%
١٠٤٧٧١	٩٥			١٠٤٨٦٦	٨
٢٩٤٤٤	٨٩٨			٣٠٣٤٢	٢,٣
١٢٥٢١٩	١٨٣٩٩	١,٤		١٤٣٦١٨	١٠,٥
١٣٠٠٥	٨٦			١٣٠٩٥	١,٠
٢٥٢٢٢٢	١٥٧٢			٢٥٣٧٩٤	١٩,٣
٢١٥٣١٦	١٣٥٩٢			٢٢٨٩٠٨	١٧,٣
٨٩٥٦٧	٤٢٣٩			٩٣٨٠٦	٧,٢
٤٤٣٢٨	٥٩٠٨			٥٠٢٣٦	٣,٨
٢٨٥٠٤٦	١٠٧٢٣١	٨,١		٣٩٢٢٧٧	٣٠
٧٦٨	١٠٦			٨٦٤	
١١٥٩٦٩٠	١٥٢١٢٦	١١,٦		١٣١١٨١٦	١٠٠

ومن دراسة الجدول المرفق رقم (١٥) يتضح ما يأتي:

- تبلغ جملة قوة العمل في ميدان الزراعة والصيد ١٠٥ آلاف عامل من الذكور بنسبة ٨٪ من إجمالي قوة العمل، ويتركز معظم هؤلاء في أبو ظبي ورأس الخيمة والفجيرة.
- أما التعدين واستغلال المحاجر فيعمل بها نحو ٣٠ ألفاً بنسبة ٢,٣٪ من إجمالي قوة العمل، ويدخل ضمن هؤلاء العاملون في ميدان استخراج البترول، بل هم أساس هذا العدد، وهؤلاء يتركزون في أبو ظبي ودبي.
- يعمل بالصناعة التحويلية نحو ١٤٤ ألف عامل بنسبة ١٠,٥٪ من إجمالي العاملين في الأنشطة الاقتصادية.
- وقد تطورت الصناعات التحويلية في الدولة بشكل مطرد، ولا تخلو إمارة أو مدينة من وجود مجموعة من الصناعات الغذائية أو الملابس، أو الميكانيكية، بالإضافة إلى الصناعات الأخرى المتقدمة في أبو ظبي ودبي والشارقة مع زيادة مستمرة مع تبني الصناعة كطريق للتنمية في إطار تنويع مصادر الدخل. ويعمل في هذا القطاع الاقتصادي ١٨ ألف عامل بنسبة ٢,٤٪ من العاملين في الأنشطة الاقتصادية في صناعة الملابس الجاهزة والمشاغل وبعض الصناعات الغذائية. وإذا أضفنا البناء والتشييد لارتفعت نسب العاملين في الحرف الثانية إلى نحو ٣٠٪ من إجمالي السكان (حيث تصنف بعض الدراسات البناء والتشييد والصناعات التحويلية ضمن مجموعة واحدة. وتدور نسبة العاملين في البناء والتشييد حول ٢٠٪ من إجمالي العاملين منذ منتصف السبعينيات في دولة الإمارات وفي دول مجلس التعاون.

- وتبلغ نسبة العاملين بخدمات المجتمع نحو ٢٩٢ ألف عامل، أي نحو ٣٠٪ من إجمالي العاملين، وهؤلاء يشكلون أكبر نسبة للعاملين في قطاع واحد، وهؤلاء يندرج بينهم الأطباء والمحامون والمدرسون وأساتذة الجامعات والقضاة، أما الخدمات الشخصية فتدخل ضمن هذه المجموعة، ويعمل بها نسبة كبيرة من المواطنين والوافدات، وتبلغ نسبة العاملات في هذا القطاع ١٠٥ آلاف بنسبة ٨,١٪ من إجمالي العاملات في الأنشطة الاقتصادية (١٥٢ ألف - ١١,٦٪ من إجمالي قوة العمل) ولعل النسبة الكبيرة من هذا القطاع ترجع لعمل نسبة كبيرة من الوافدات في الخدمات المنزلية، ويعمل المواطنون في هذا القطاع الاقتصادي أيضاً.
- ويعمل بالتجارة وخدمات المطاعم والفنادق نحو ٢٣٠ ألف عامل، بنسبة تزيد على ١٧٪ من إجمالي العاملين في الأنشطة الاقتصادية، ولا شك أن هذه القطاعات هامة جداً، وتنتشر في كل أنحاء الدولة، مع تركيز في المدن الكبرى كدبي وأبو ظبي والشارقة.
- ويعمل بالنقل والمواصلات نحو ٩٤ ألف عامل، بنسبة ٧,٢٪ من إجمالي العاملين، وهذا القطاع تام وهام.
- تتوزع النسبة القليلة الباقية على بقية الأنشطة.

التركيب التعليمي في دولة الإمارات يعتبر التعليم من أهم خصائص السكان ذات العلاقة الوثيقة بالتنمية والتقدم، فالتعليم وتنوعه كيفاً وكماً يمد المجتمع بالعمالة والكوادر الفنية الماهرة والمؤهلة والتي يمكنها تحمل عبء التنمية في المجالات المختلفة، وبلا شك فإن ارتفاع نسبة التعليم تساعد على التنمية، فالشخص المتعلم - وخاصة التعليم فوق المتوسط والعالي - لديه مرونة عالية في التعلم وفي استيعاب متطلبات الأعمال المختلفة، بعكس الشخص

الأمي الذي قد لا يجيد سوى العمل اليدوي أو العمل الذي لا يتطلب مهارات عالية أو عمل تدرب عليه.

وتشتمل جداول التعدادات في دول الإمارات على جدول الحالة التعليمية، ومنه تتم دراسة التعليم. والمظهر الأول من مظاهر الحالة التعليمية ومعرفتها هو نسبة الأمية، فمتابعة تطورها وانخفاضها بين تعداد وآخر بين السكان عامة، وبين الناس خاصة تدل على تحقيق خطة التنمية لأهدافها.

جدول (١٦)

الحالة التعليمية للسكان بدولة الإمارات العربية المتحدة تعداد ١٩٩٥

الحالة التعليمية	ذكور	إناث	(نسب مئوية) جملة
أمي	١٤,٩	٤,٩	١٩,٨
يقرأ ويكتب	١١,٩	٥,٢	١٧,١
ابتدائية	١٢,٥	٤,٩	١٧,٤
إعدادية	١١,٣	٤,٧	١٦,٠
ثانوية	١٠,٢	٥,٨	١٦,٠
فوق الثانوية ودون الجامعة	٢,٠	١,٣	٣,٣
جامعي	٦,٤	٣,١	٩,٦
فوق الجامعي	٠,٦	٠,٢	٠,٨
جملة	٧٠	٣٠	١٠٠

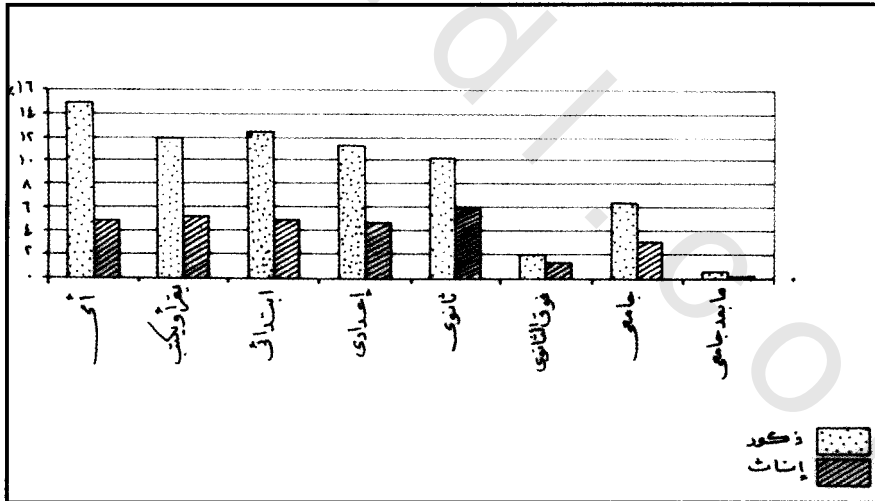
ومن دراسة الجدول السابق رقم (١٦) يتضح ما يلي:

- ١ - بلغت إجمالي نسبة الأمية ١٩,٨٪، وتبلغ نسبة الإناث الأميات ٤,٩٪ من إجمالي الأميين، أما نسبة الذكور الأميين فتبلغ ١٤,٩٪ من إجمالي الأمية

في المجتمع (للسكان أكثر من ١٠ سنوات). ويعود ارتفاع نسبة الذكور الأميين لارتفاع نسبتهم إلى جملة السكان في المجتمع - فنسبة النوع عام ١٩٩٥ تبلغ ٢٠٠ ذكر/ ١٠٠ أنثى. أي أن ثلثي المجتمع من الذكور والثلث الآخر من الإناث، وهى في نسب الأمية نفسها، ولكن نظراً للوفود - وأن معظم الوافدين أكثر من ١٥ سنة من الذكور- فإن نسبة الأمية بين الإناث أعلى من الذكور.

٢ - تتساوى نسب الحاصلين على الشهادات الابتدائية والإعدادية والثانوية ومن يقرأ ويكتب تقريباً، وتتراوح بين ١٦٪ و ١٧,٤٪، ويدل ذلك على الارتفاع التدريجي لأعداد ونسب المتعلمين والمؤهلين للتنمية في المجتمع.

٣ - تشكل نسبة الحاصلين على شهادات جامعية وفوق الجامعية أكثر من ١٠٪ من إجمالي السكان (فوق ١٠ سنوات).



الحالة التعليمية حسب النوع سنة ١٩٩٥م

شكل (٦)

وسبق توضيح ذلك، ومما سبق يتضح أن الوضع التعليمي للسكان في دولة الإمارات العربية المتحدة تمكن من الوفاء باحتياجات التنمية في ظل المرحلة الحالية، وسوف ترتفع أعداد ونسبة المتعلمين باطراد مستقبلاً. ويمكن التخطيط المستقبلي للتنمية على أساس أنه يمكن أن تلبي الحالة التعليمية احتياجات التنمية من التعليم والتدريب والمهارات، بل إن المؤهلين تعليمياً من المواطنين يتزايد أعدادهم باستمرار سواء بين الذكور والإناث. ويوضح الجدول المرفق رقم (١٦) توزيع السكان حسب الحالة التعليمية في دولة الإمارات حسب نتائج تعداد ١٩٩٥.

التفاوت المكاني للأمية في دولة الإمارات

• ومما سبق يتضح أن:

نسبة التعليم وتنوعه على أعداد للتنمية في اتجاه صحيح، ويمكن في المستقبل من الوفاء باحتياجات - جانب مناسب من - التنمية من الموارد البشرية المؤهلة.

تعتبر نسبة الأمية في دولة الإمارات من أقل النسب في البلاد العربية، سجلت النسبة في الأردن ٣٧٪ (١٩٨٥) والبحرين ٢٧,٣٪ (١٩٨٥)، وكانت النسبة في الإمارات في العام نفسه ٢٦,٤٪، والسعودية ٤٩٪ (١٩٨٥)، وفي قطر ٤٨,٩٪ في السنة نفسها، وفي الكويت ٣٠٪ (١٩٨٥) وفي ليبيا ٣٣٪ (١٩٩٥)، وفي مصر ٤٩٪ (١٩٨٦).

بصفة عامة فإذا كانت نسبة الأمية في الإمارات أقل النسب في البلاد العربية في التواريخ الجارية فإن نسبة الأمية ترتفع بصفة عامة في البلاد العربية إذا ما قورنت ببعض البلاد التي تشترك معها في خصائص اقتصادية واجتماعية.

الخاتمة:

يعتبر الوفود بلا كثافة سكانية، مفتاح الشخصية السكانية لدولة الإمارات العربية المتحدة، فالوافدون يشكلون نحو ٧٥٪ من إجمالي السكان، وبكثافة عامة للسكان لا تزيد على ٤ أشخاص في الكيلو متر المربع، ومعدل النمو السنوي -بفعل الوفود- يزيد على ٥٪ سنوياً، مع معدل مواليد منخفض بالمقارنة بالوطن العربي عامة وبدول مجلس التعاون الخليجي خاصة، وانخفاض كبير في الوفيات.

وقد انعكس الوفود على كل خصائص السكان، فقلت الإعالة (النظرية) الديموغرافية، والإعالة الاقتصادية (الفعلية) وتركزت أكبر فئة عريضة للأعمار في سن العمل (١٥-٦٤)، وتأثر التركيب التعليمي، بل وكثافات السكان في المدن من خلال تكدس بعض الوافدين الذين يعملون في حرف بسيطة بشكل مكثف في المدن وفي بعض الأحياء بصفة خاصة، وتأثر حساب المواليد والوفيات بالوفود، وكان التركيب الاقتصادي من أهم المجالات والخصائص التي تأثرت بالوفود، وقوة العمل الوافدة أساساً، بل إن خريطة توزيع السكان تأثرت من خلال استقدام عمالة زراعية تزرع في أراضي أوسع مما يمكن للمواطنين إدارته، بل إن التركيب الديني قد تغير من خلال استقدام وافدين من جهات العالم المختلفة خاصة مواطني شبه القارة الهندية التي تتعدد الملل والنحل من إسلام ومسيحية بل و معتقدات أرضية غير سماوية كالبودية والهندوسية وغيرها؛ لذلك تكرر مقولة أن الشخصية السكانية لدولة الإمارات هي وفود بلا كثافة سكانية.

الهوامش

1 - A) Birks, J.S. and Sinclair, C.A. International Migration and Development in the Arab Region Geneva, ILO, 1980.

B) Birks, J.S. and Sinclair, Nature and Process of labour Importing; The Arabian Gulf States of Kuwait, Bahrain, Qatar, and the U.A.E, Geneva, ILO, 1978.

C) Birks, J.S. and Sinclair, Country, Case Study United Arab Emirates, International Migration Project Working Papers, Durham, 1978.

٢ - أ) حسن الخياط، الرصيد السكاني لدول الخليج العربية - الكويت - البحرين - قطر - الإمارات - عمان - الدوحة، جامعة قطر، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، ١٩٨٢.

ب) فتحي محمد أبو عيانة، "سكان دولة الإمارات العربية المتحدة" في كتاب دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة مسحية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨.

٣ - ناصر عبد الرحمن فخرو، سكان الساحل الغربي للخليج العربي رسالة ماجستير قدمت لقسم الجغرافيا - كلية الآداب - جامعة القاهرة، ١٩٨٦.

٤ - محمد أحمد الرويثي، الاتجاهات السكانية في شبه الجزيرة العربية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٨، وسلسلة الدراسات الخاصة.

٥ - الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا. دولة الإمارات العربية المتحدة، الوضع السكاني في منطقة غربي آسيا، ١٩٨٠، ص٢.

٦ - شاكر خصباك، دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة في الجغرافية الاجتماعية، بغداد، ١٩٧٧. ص١١٧.

٧ - فتحي أبو عيانة، "سكان دولة الإمارات العربية المتحدة" في دراسات في السكان وال عمران في الوطن العربي"، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٨٣، ص ١٠٧.

٨ - المرجع السابق، ص ١٠٨.

٩ - الصفحة نفسها.

10- Fenlon, K.G. The United Arab Emirates: An Economic and Social Survey, London, Longman, 1976.

١١- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، مرجع سبق ذكره، ص ٤.

١٢- محمد نبيل الخرزاتي، "التقديرات غير المباشرة لوفيات الأطفال دون الخامسة في ستة أقطار عربية" النشرة السكانية، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، العدد ٤٣، ١٩٩٤، ص ٤٣.

١٣- محمد محمد زهرة، "الموقف السكاني في الوطن العربي" في كتاب انتقال القوى العاملة في البلاد العربية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٤، ص ٣٩.

١٤- ج.ج. لوريمر. دليل الخليج العربي، القسم الجغرافي، الجزء الخامس، ص ١٨٠٩.

١٥- سيد نوفل، الخليج العربي أو الحدود الشرقية للوطن العربي. بيروت ١٩٦٩، ص ١٤٧.

١٦- عبدالقادر زلوم. عمان والإمارات السبع. دراسة جغرافية إنسانية، بيروت، ١٩٦٣، ص ٩٦.

١٧. المرجع نفسه ص ٣٠.

18 - United Arab Emirates. An Economic and Social Survey. London. 1975.

١٩- أمل العذبي الصباح. التعدادات السكانية الحديثة، الكويت نشرة الجمعية الجغرافية، ١٩٨٤، ص ٣٦.

20 - a) Birks. J. S. and Sinclair. Migration for employment- nature and process of labour importing. The Arabian Gulf States of Qatar. Kuwait. Bahrain and U.A.E. I.L.O. document, Aug. 1978.

b) Birks, J.S. and Sinclair. International migration in the middle east with special reference to the four Arab Gulf states of Kuwait. Bahrain. Qatar. UAE the center for Arab Gulf States. Basra. 1979.

٢١- روبرت لوني "العوامل المؤثرة على العمالة في منطقة الخليج العربي" ١٩٧٥-١٩٨٥، النشرة السكانية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (أسكوا) العدد ٣٨، يونيو، ١٩٩١، العدد ٣٩ يناير ١٩٩١، ص ٥٩.

22-BCR. Population Sheet, 1997.

٢٢- محمد محمد زهرة، هجرة الآسيويين إلى دول الخليج العربي في كتاب "انتقال القوى العاملة في البلاد العربية"، سبق ذكره.

24- Serag Eldin, Ismail et al, Manpower and International Migration in the Middle East and North Africa, Washington, World Bank, 1981.

٢٥- محمد العوضي جلال الدين، بعض سمات الهجرة الوافدة والاستخدام في البلدان العربية الخليجية، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٥.

٢٦- حسن الخياط، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٥.

٢٧- محمد أحمد الرويثي، مرجع سبق ذكره، ص ٤٦.

٢٨- حسن الخياط - مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٥.

- ٢٩- المرجع السابق، ص ٢٠٥.
- ٣٠- ميثاء الشمسي، الهجرة الوافدة وتنمية القوى العاملة. دراسة لقطاع الخدمات في مجتمع الإمارات، ١٩٩٦.
- ٣١- نورا يوسف الكواري، مدينة الدوحة، دراسة في جغرافية المدن، رسالة دكتوراة مقدمة لقسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة القاهرة ١٩٩٤، راجع فصل السكان.
- ٣٢- عبد الحميد غنيم، ص ١٠٩-١١٠.
- ٣٣- الفلج عبارة عن نفق باطني يمتد أفقياً في الطبقات الحاملة للمياه يميل بشكل طفيف يساعد على انحدار المياه فيه.
- ٣٤- هنري عزام "تحليل تفاعلات الخصوبة والقوى العاملة في العالم العربي"، النشرة السكانية، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، العدد ٢١٦ يونيو ١٩٧٩ ص ٤٩.
- ٣٥- محمد زهرة، مرجع سبق ذكره، ص ٨٦.
- ٣٦- المرجع السابق، ص ٨٢.

obeikandi.com

الفصل الثالث

سكان مملكة البحرين



إعداد

أ.د. محمود توفيق

مركز البحوث - جامعة الإمام محمد بن سعود

الرياض - المملكة العربية السعودية

obeikandi.com

سكان مملكة البحرين

تمهيد:

تعد مملكة البحرين الرابعة بين الدول العربية في إجراء التعدادات السكانية، إذ لم يسبقها في هذا المجال سوى مصر (١٨٨٢م)، وسورية (١٨٨٥م)، والعراق (١٩٢٧م).

ويعود تاريخ أول تعداد سكاني تجريه البحرين إلى عام ١٩٤١م. وبعد ذلك التعداد، نفذت البحرين حتى وقت إجراء هذه الدراسة ستة تعدادات في أعوام (١٩٥٠م، ١٩٥٩م، ١٩٧١م، ١٩٨١م، ١٩٩١م). وربما يعود هذا السبق النسبي في إجراء التعدادات إلى البداية المبكرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البحرين، والتي بدأت منذ أن اتخذ البترول مكاناً بارزاً في الحياة الاقتصادية، حيث يعود تاريخ حفر أول بئر للبترول إلى ١٦ أكتوبر عام ١٩٣١م^(١).

وقد ظلت البحرين طوال الفترة ١٩٤١-١٩٧١م لا تلتزم بفترة دورية منتظمة للتعداد، ولكنها ابتداء من التعداد الخامس الذي أجري عام ١٩٧١م، التزمت بفترة تعدادية منتظمة، مقدارها عشر سنوات، مثلها في ذلك مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ومصر وغيرها.

كما اختلفت طريقة العد أو الحصر المستخدمة في إجراء التعدادات المختلفة، فقد استخدمت طريقة العد الفعلي de facto في التعدادات: الأول (١٩٤١م) والثاني (١٩٥٠م) والخامس (١٩٧١م) والسادس (١٩٨١م) والسابع (١٩٩١م). وتعتمد هذه الطريقة على عد جميع الأفراد حسب أماكن تواجدهم يوم التعداد، بصرف النظر عن كونهم من سكان هذا المكان الذي يقيمون فيه

بصفة دائمة أو زائرين بصفة مؤقتة. كما استخدمت طريقة العد النظري de jure في التعدادين الثالث (١٩٥٩م) والرابع (١٩٦٥م). وتعتمد هذه الطريقة على عد جميع الأفراد حسب مكان الإقامة المعتاد، بغض النظر عما إذا كانوا متواجدين وقت العد أو غائبين عنه بصفة مؤقتة. وقد يشمل العد كل الأفراد الذين أقاموا في المنزل لمدة ستة أشهر قبل إجراء التعداد وكل غائب ينوي العود للمنزل بصورة دائمة خلال الستة أشهر التي تلي موعد التعداد (٢).

أما عن درجة الشمول والدقة في البيانات فإن تعدادي ١٩٨١م، ١٩٩١م يعدان من أكثر التعدادات شمولاً وتفصيلاً للبيانات السكانية. فقد اشتمل التعدادان على مزيد من البيانات عن الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للسكان، بالإضافة إلى المزيد من البيانات عن الظروف السكنية والمباني والمنشآت التي يعتمد عليها مخططو البرامج الإسكانية في معرفة حجم الوحدات المتوافرة، وما يتم إنجازه خلال الفترات التعدادية المختلفة، وما يجب أن يكون عليه معدل البناء لسد العجز المطلوب تغطيته.

وفي مجال الإحصاءات الحيوية vital statistics التي تعد ثاني أهم مصدر للبيانات السكانية بعد التعدادات، أخذت وزارة الصحة منذ أول يونيو عام ١٩٧٠م بنظام التسجيل الإجمالي للمواليد والوفيات، وإن كان ما زال هناك بعض القصور في تنفيذ التعليمات واللوائح الخاصة بالحصول على تصاريح دفن الموتى؛ ولذلك يلاحظ أن السجل الحيوي للمواليد أكثر دقة من سجل الوفيات. ومن ناحية أخرى فإن تسجيل حالات الزواج والطلاق يتسم بالشمولية التامة للمسلمين فقط، أما غير المسلمين فإن التسجيل يشمل حالات الزواج فقط (٣).

وبالنسبة لسجلات الهجرة أخذت وزارة الداخلية منذ عام ١٩٧٠م على

عائقها مهمة ضبط تسجيل بيانات الهجرة الدولية من البحرين وإليها، وذلك في نقط الجمارك والجوازات والجنسية بالمواني والمطارات وغيرها من المعابر الحدودية. وتشتمل سجلات الهجرة على معظم خصائص المجموعات المهاجرة، كالحالة المدنية والنشاط الاقتصادي والمستوى التعليمي.

وتتصدى الدراسات السكانية عادة إلى الإجابة على ثلاثة استفسارات، أولها يتعلق بحجم السكان والتغيرات التي تطرأ على هذا الحجم وتؤثر فيه بالزيادة أو النقصان. ويتمحور الاستفسار الثاني، حول الكيفية التي يتوزع بها السكان على أنحاء الإقليم والعوامل المختلفة التي تكمن وراء هذا التوزيع وخصائصه. أما الاستفسار الثالث فهو يتعلق بنوع الخصائص التي يتميزون بها عن غيرهم من المجموعات السكانية والتي يمكن قياسها كمياً.

أولاً: النمو السكاني؛

يشير هذا المصطلح إلى ظاهرة تزايد حجم السكان خلال فترة زمنية معينة؛ وذلك بفعل عدد من العوامل الديموغرافية، بعضها طبيعي يتمثل في الإنجاب والوفاة، وبعضها الآخر غير طبيعي يتمثل في الهجرة من المجتمع وإليه.

١ - اتجاهات النمو السكاني: يستفاد من بيانات الجدول رقم (١) والشكل رقم (١) أن إجمالي عدد سكان البحرين لم يتجاوز ٩٠ ألف نسمة وفقاً للتعداد الأول الذي أجري عام ١٩٤١، بينما تشير بيانات آخر تعداد أجري عام ١٩٩١م إلى أن هذا العدد قد بلغ أكثر من نصف مليون نسمة، كما تشير هذه البيانات إلى أن عدد البحرينيين قد ارتفع خلال هذه الفترة من ٧٤ ألف نسمة تقريباً إلى نحو ٢٢٣ ألف نسمة. أما السكان الوافدين،

فقد زاد عددهم من ١٦ ألف نسمة إلى ١٨٥ ألف نسمة تقريباً، كما يلاحظ من هذه البيانات ما يأتي:

١-١- إن العدد الإجمالي لسكان البحرين قد تضاعف خمس مرات تقريباً خلال خمسين عاماً، وأن أكثر من نصف هذه الزيادة قد طرأت خلال العقدين الأخيرين (١٩٧١-١٩٩١م) من القرن العشرين.

٢-١- إن نسبة البحرينيين إلى إجمالي عدد السكان قد انخفضت من ٨٢ في المائة في تعداد عام ١٩٤١م إلى ٦٤ في المائة في تعداد عام ١٩٤١م. وفي المقابل، فإن نسبة البحرينيين إلى إجمالي السكان قد زادت من ١٨ في المائة عام ١٩٤١م إلى ٣٧ في المائة عام ١٩٩١م.

٣-١- إن عدد البحرينيين قد تضاعف ثلاث مرات خلال تلك الفترة (١٩٤١-١٩٩١م)، في حين تضاعف عدد غير البحرينيين عشر مرات خلال الفترة نفسها.

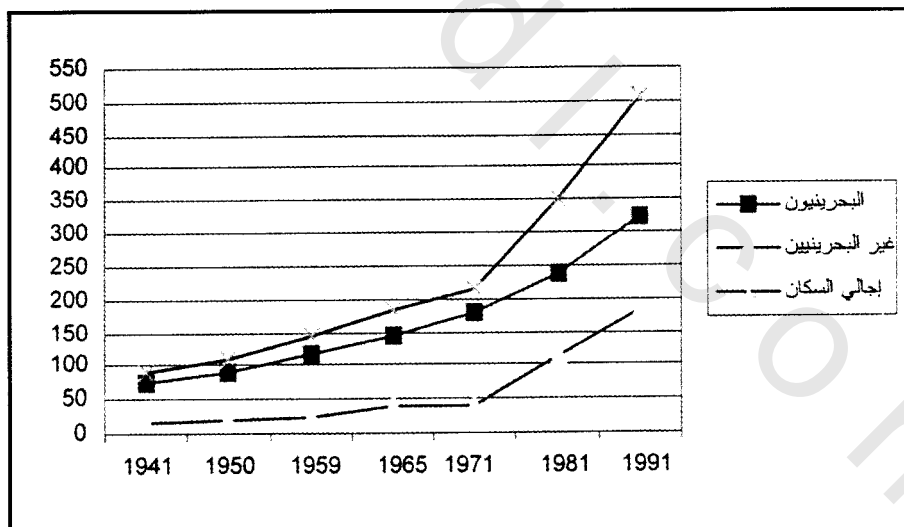
ويستفاد من بيانات الجدول رقم (٢)، والشكل رقم (٢)، أن معدل النمو السنوي لسكان البحرين يعد من معدلات النمو السريع، حيث تراوح على مدى الفترات التعدادية المختلفة بين ٢,٣ - ٥ في المائة، وإن اختلف صعوداً وهبوطاً على مدار الخمسين عاماً. ويؤكد هذا التذبذب مدى تأثير النمو السكاني في البحرين بحركة السكان الوافدين، والتي تتأثر بدورها بالمتغيرات الاقتصادية؛ وعلى رأسها مستوى أسعار البترول. ولعل أفضل دليل على هذا الارتباط تلك التغيرات التي طرأت على معدل النمو السنوي خلال الفترتين (١٩٦٥-١٩٧١م)، (١٩٧١-١٩٨١م).

جدول (١)

تطور عدد السكان خلال الفترة ١٩٤١ - ١٩٩١ م

التعداد (عام)	البحرينيون (نسمة)	غير البحرينيين (نسمة)	إجمالي السكان (نسمة)
١٩٤١ م	٧٤٠٤٠	١٥٩٣٠	٨٩٩٧٠
١٩٥٠ م	٩١١٧٩	١٨٤٧٠	١٠٩٦٥٠
١٩٥٩ م	١١٨٧٣٤	٢٤٤٠١	١٤٣١٣٥
١٩٦٥ م	١٤٣٨١٤	٣٨٣٨٩	١٨٢٢٠٣
١٩٧١ م	١٧٨١٩٣	٣٧٨٨٥	٢١٦٠٧٨
١٩٨١ م	٢٣٨٢٠	١١٢٣٧٨	٣٥٠٧٩٨
١٩٩١ م	٣٢٣٣٠٥	١٨٤٧٣٢	٥٠٨٠٣٧

المصدر : المجموعة الإحصائية لدولة البحرين عام ١٩٩٧ م ، جدول (١-٢)



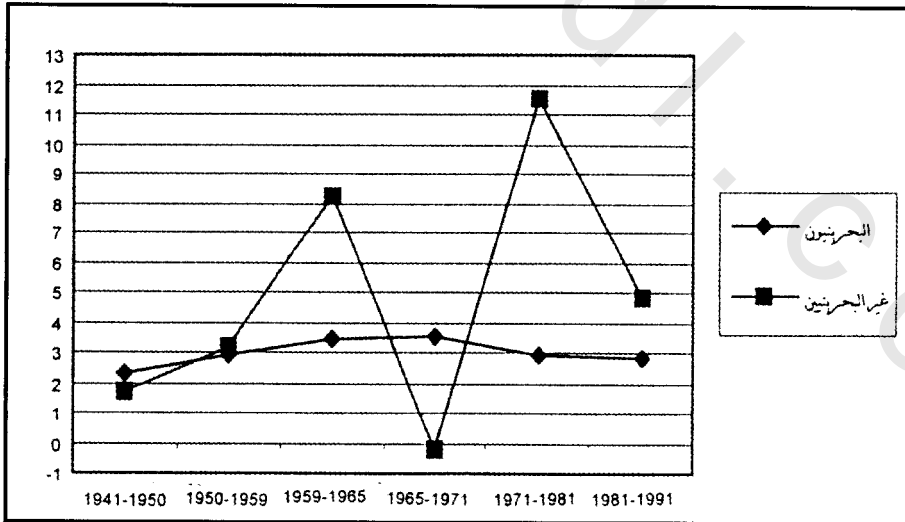
شكل (١) : تطور عدد سكان البحرين خلال الفترة (١٩٤١-١٩٩١ م).

جدول (٢)

معدل النمو السنوي للسكان بالنسبة المئوية خلال الفترات التعدادية
(١٩٤١-١٩٩١م)

الفترات التعدادية	البحريون	غير البحريين	الإجمالي
١٩٥٠ - ١٩٤١	٢,٣	١,٧	٢,٣
١٩٥٩ - ١٩٥٠	٢,٩	٣,٢	٣,٠
١٩٦٥ - ١٩٥٩	٣,٤	٨,٢	٤,٣
١٩٧١ - ١٩٦٥	٣,٥	(٠,٢)	٢,٩
١٩٨١ - ١٩٧١	٢,٩	١١,٥	٥,٠
١٩٩١ - ١٩٨١	٢,٨	٤,٨	٣,٦

المصدر : تم حساب بيانات هذا الجدول بالمتواليّة الهندسيّة بناءً على الأرقام المطلقة الواردة في المجموعة الإحصائية لدولة البحرين عام ١٩٩٧م، جدول رقم (٢-١).



شكل (٢) : معدل النمو السنوي لسكان البحرين بالنسبة المئوية (١٩٤١-١٩٩١م).

ففي خلال الفترة الأولى هبط معدل النمو السنوي بمقدار ١ر٥ في المائة عن الفترة السابقة عليها، وذلك نتيجة لنزوح عدد كبير نسبياً من السكان غير البحرينيين، حتى إن معدل نموهم السنوي خلال تلك الفترة سجل قيمة سلبية قدرها -٠,٢. وعكس ذلك هو ما حدث خلال الفترة التالية. ففي خلال هذه الفترة (١٩٧١-١٩٨١م)، بلغ معدل النمو السنوي لسكان البحرين ٥ في المائة تقريباً. وقد ارتبط هذا النمو السريع بالطفرة الاقتصادية التي شهدتها البلاد على إثر ارتفاع أسعار البترول إلى مستويات قياسية خلال السبعينيات.

ونتيجة للتوسع في الاستعانة بالعمالة غير البحرينية، ارتفع عدد السكان غير البحرينيين من ٣٨ ألف نسمة في تعداد ١٩٧١م إلى ١١٢ ألف نسمة في تعداد ١٩٨١م، أي بمعدل سنوي قدره ١١,٥ في المائة. ويلاحظ أن هذا المعدل قد تراجع بشكل واضح خلال الثمانينيات حيث بلغ ٤,٨ في المائة، وذلك نتيجة لتراجع أسعار البترول منذ منتصف الثمانينيات.

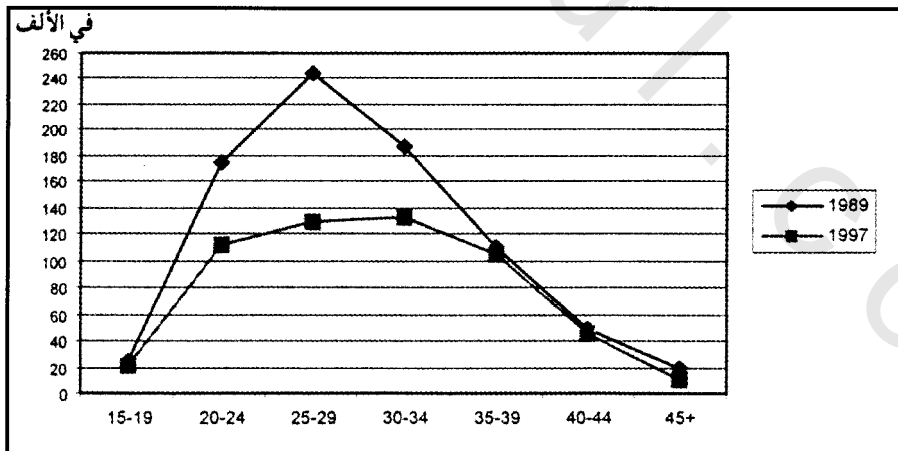
٢ - عوامل النمو السكاني: على مدى الفترة ١٩٤١-١٩٩١م، تضافرت مجموعة من العوامل التي أدت إلى تزايد سكان البحرين بمعدلات مرتفعة. ولا شك أن الطفرة الاقتصادية التي شهدتها هذه البلاد في أعقاب اكتشاف البترول عام ١٩٣١م، كانت نقطة تحول في النمو السكاني، خصوصاً بعد ارتفاع أسعار البترول إلى مستويات قياسية في منتصف سبعينيات القرن العشرين. وعلى ذلك، يمكن القول بأن هذا التحول الاقتصادي كان بمثابة العامل الرئيس الذي تمحورت حوله عوامل النمو الأخرى، والتي يمكن بيانها على النحو الآتي:

٢-١- عامل الإنجاب: يستخدم تعبير الخصوبة fertility عادة للدلالة على ظاهرة الإنجاب في المجتمعات السكانية، التي يعبر عنها بعدد المواليد الأحياء.

جدول (٣)
معدل المواليد الخام لكل ألف من السكان (١٩٨٧ - ١٩٩٧)

السنة	البحريون	غير البحرينيين	الإجمالي
١٩٨٧	٣٢,١	١٩,٢	٢٧,٧
١٩٨٨	٣٠,٣	١٩,١	٢٦,٥
١٩٨٩	٣١,٢	٢١,٣	٢٧,٨
١٩٩٠	٢٩,٥	٢٠,٨	٢٦,٦
١٩٩١	٣٢,٣	١٥,٨	٢٦,٣
١٩٩٢	٣١,٧	١٨,٣	٢٦,٧
١٩٩٣	٣١,٢	١٨,٢	٢٦,٤
١٩٩٤	٢٩,٨	١٦,١	٢٤,٦٩
١٩٩٥	٢٨,٩	١٤,٢	٢٣,٣
١٩٩٦	٢٧,٩	١٢,٢	٢١,٩
١٩٩٧	٢٨,٤	١٠,٧	٢١,٥

المصدر : المجموعة الإحصائية لدولة البحرين عام ١٩٩٧م، جدول (٢-٣).



شكل (٣) منحنى الخصوبة العمرية - النوعية عامي ١٩٨٩، ١٩٩٧م.

المصدر : من عمل الباحث اعتماداً على المجموعة الإحصائية لدولة البحرين عام ١٩٩٧م، جدول (٥-٣)

وتعد الخصوبة من أبرز العوامل الديموغرافية المؤثرة في نمو السكان، فهي غالباً ما تفوق الوفيات والهجرة. وبالرغم من أهمية الخصوبة كعامل رئيس للنمو السكاني، إلا أن دراستها أو التنبؤ بحركتها من الأمور الصعبة، ويرجع ذلك إلى أن الخصوبة أو الإنجاب ظاهرة شديدة التأثير بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية.

أما عن مجتمع البحرين، فهو يعد من المجتمعات السكانية التي تمتاز بارتفاع نسبة الخصوبة بشكل عام. وهناك أكثر من مقياس للاستدلال به على مستوى الخصوبة، لعل من أبسطها جميعاً، معرفة النسبة بين عدد المواليد الأحياء المسجلين في السنة الأولى وإجمالي عدد السكان في منتصف هذه السنة، وهو ما يعرف بمعدل المواليد الخام $Crude\ birth\ rate$ (٤).

ويستفاد من بيانات الجدول رقم (٣) أن معدلات المواليد الخام في البحرين وإن كانت من المعدلات المرتفعة نسبياً، إلا أنها أخذت في الانخفاض الملموس، حيث هبطت بثبات من ٢٨ في الألف عام ١٩٨٧م إلى ٢٢ في الألف عام ١٩٩٧م. وإذا قارنا هذه المعدلات بمثيلاتها التي كانت سائدة قبل السبعينيات، فسيتضح مدى الانخفاض الذي طرأ على هذه المعدلات. فمنذ عام ١٩٤١م وحتى بداية السبعينيات، كان معدل المواليد الخام يتعدى ٤٥ في الألف (٥)، أي بنسبة انخفاض قدرها ١٠٨ في المائة. واتجاه معدلات المواليد نحو الهبوط الملموس، يرتبط بتزايد معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وارتفاع مستوى التعليم وتزايد نسبة سكان المدن وغيرها.

ومن الملاحظ أن معدلات المواليد الخام بين السكان البحرينيين أكثر ارتفاعاً من مثيلاتها بين السكان غير البحرينيين، وهذا أمر يتفق مع اختلاف الميراث الحضاري والأفكار والقيم ومستويات التعليم والتحضر والدخل بين السكان الأصليين والسكان الوافدين.

ولأن الإناث هن المصدر الرئيس للخصوبة وليس المجتمع كله، كما يوحي بذلك معدل المواليد الخام؛ لذا فإن استخدام معدل الخصوبة العمرية - النوعية age specific fertility rate^(١)، سيكون أكثر تعبيراً عن الخصوبة.

ويستفاد من الشكل رقم (٣)، أن منحنى الخصوبة العمري - النوعي الذي يظهر كالمعتاد على شكل ناقوس bell-shaped curve، يوضح أن متوسط عدد المواليد لكل ألف امرأة في البحرين طوال المدى العمري (١٥-١٩)، قد انخفض عموماً وبشكل واضح على مدى الفترة ما بين عامي (١٩٨٩-١٩٩٧م)، وانخفاض معدل الخصوبة يأتي نتيجة لعدة عوامل، من أبرزها ارتفاع متوسط السن عند الزواج للأنثى، والتوسع في ممارسة وسائل تنظيم الإنجاب. ويظهر تأثير هذه العوامل بوضوح في اختلاف موقع قمة الخصوبة العمرية بين منحنى عام ١٩٨٩م ومثيله عام ١٩٩٧م. فالخصوبة تصل أقصاها في الفئة العمرية (٢٥-٢٩) في حالة المنحنى الأول، والفئة (٣٠-٣٤) في حالة المنحنى الثاني. ولكن يلاحظ أن درجة تركيز الخصوبة أكثر وضوحاً في المنحنى الأول عنها في المنحنى الثاني، الذي يبدو بقمة عريضة نسبياً، حيث تصل معدلات المواليد أقصاها في الفئتين (٢٥-٢٩)، (٣٠-٣٤). وتميز منحنى الخصوبة العمري لعام ١٩٩٧م بالقمة المتأخرة العريضة، لدليل على اتجاه الخصوبة في مجتمع البحرين نحو الانخفاض.

٢-٢- عامل الوفاة: هو العامل الطبيعي الآخر الذي يؤثر في نمو السكان، فهم يزدون طبيعياً بالمواليد وينقصون طبيعياً بالوفيات.

ويتميز عامل الوفاة عن عامل الإنجاب بأنه أكثر ثباتاً واستقراراً؛ وذلك لأنه أقل تأثراً بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية؛ ولذا، ليس من الصعب التنبؤ بحركة الوفيات في المجتمعات السكانية.

وبالنسبة للبحرين، فإن ثمة قصور في بيانات الوفيات نتيجة لعدم تقييد أهالي الموتى بالحصول على تصريح الدفن وتسجيل بيانات المتوفى؛ ولذلك فإن أكثر الحالات مبلغ عنها وليست مسجلة.

ويستفاد من بيانات الجدول رقم (٤) أن معدل الوفيات الخام crude death rate^(٧)، قد انخفض بشكل واضح خلال الفترة بين عامي ١٩٨٧، ١٩٩٧م، حيث هبط هذا المعدل من ٣,٥ في الألف إلى ٢,٩ في الألف خلال هذه الفترة. ومن الواضح أن معدل الوفيات قد بدأ في الانخفاض التدريجي منذ منتصف القرن العشرين، حيث قدر معدل الوفيات الخام بحوالي ١٦,٤ في الألف خلال الفترة (١٩٥٠-١٩٥٥)^(٨). ومنذ الطفرة الاقتصادية والاجتماعية التي بدأت من منتصف السبعينيات وما صاحبها من ارتفاع في مستوى الخدمات الصحية، بدأ معدل الوفيات الخام في الانخفاض السريع، إذ بلغ ٧,٥ في الألف في أوائل السبعينيات، ثم واصل انخفاضه حتى بلغ أقل من ٣ في الألف في أواخر التسعينيات، وهو يعد من المعدلات المنخفضة بالنسبة للدول النامية.

ويلاحظ أن معدلات الوفيات الخام بين البحرينيين تفوق بكثير المعدلات السائدة بين السكان غير البحرينيين. ففي عام ١٩٩٧م، بلغ المعدل ٣,٩ في الألف بين السكان الأصليين، بينما بلغ ١,٤ في الألف بين السكان الوافدين. وربما يعود هذا التفاوت أساساً إلى ارتفاع نسبة الأطفال والشيوخ بين السكان الأصليين عنها بين السكان الوافدين^(٩)، الذين حملتهم إلى البلاد هجرة من النوع المؤقت phythmic migration، التي تقوم أساساً على انتقاء الأعمار المتوسطة، القدرة على العمل. والمعروف أن فترتي الرضاعة والشيوخوخة من أكثر الفترات العمرية تأثراً بالوفاة، وبالتالي فإنهما يشكلان معاً جزءاً كبيراً من مجموع الوفيات.

وتشير البيانات الإحصائية إلى أن معدل وفيات الأطفال الرضع قد انخفض بشكل ملموس خلال الفترة (١٩٨٧-١٩٩٧م). فقد هبط المعدل من ٢٠,٤ في الألف عام ١٩٨٧م إلى ٨,١ في الألف عام ١٩٩٧م^(١٠)، وهو معدل منخفض يقترب من مستوى المجتمعات المتقدمة، ويعكس مدى التحسن الذي طرأ على الحالة الاقتصادية والاجتماعية في البحرين، والذي أدى بدوره إلى توافر أسباب الرعاية الصحية والتغذية السليمة على مستوى الأمومة والطفولة.

جدول (٤)

معدل الوفيات الخام لكل ألف من السكان (١٩٨٧ - ١٩٩٧)

السنة	البحرينيون	غير البحرينيين	الإجمالي
١٩٨٧	٤,٥	١,٤	٣,٤٦
١٩٨٨	٤,١	١,٥	٣,٢٢
١٩٨٩	٤,٠	١,٥	٣,١٧
١٩٩٠	٣,٨	١,٧	٣,٠٩
١٩٩١	٤,٦٥	١,٤٠	٣,٤٦
١٩٩٢	٤,٤١	١,٦٢	٣,٣٩
١٩٩٣	٤,٠٩	١,٦٥	٣,١٩
١٩٩٤	٣,٩٤	١,٥٤	٣,٠٤
١٩٩٥	٤,٤٠	١,٥١	٣,٣١
١٩٩٦	٣,٩٦	١,٣٩	٢,٩٧
١٩٩٧	٣,٩١	١,٤٠	٢,٩٤

المصدر : المجموعة الإحصائية لدولة البحرين عام ١٩٩٧م، جدول (٣-٢)

٢-٢-١- أمد الحياة: وانخفاض معدلات الوفيات عموماً ووفيات الأطفال الرضع خصوصاً، كان له أثره الواضح في ارتفاع متوسط طول عمر الفرد البحريني أو ما يعرف بأمد الحياة المتوقع expectation of life عند الميلاد. وتشير التقديرات إلى أن أمد الحياة المتوقع قد ارتفع من ٥١ سنة خلال الفترة (١٩٥٠-١٩٥٥م) إلى ٧١,٦ سنة في الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠م) ^(١١). ويفيد هذا التوقع كثيراً في معرفة متوسط فترة العمل والإنتاج للفرد البحريني، إذ كلما ارتفع متوسط أمد الحياة كلما زادت فترة العطاء.

٢-٢-٢- الزيادة الطبيعية: وتناقص معدلات الوفاة بسرعة تفوق سرعة تناقص معدلات الإنجاب، أدى إلى ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية.

ويستفاد من بيانات الجدول رقم (٥) والشكل رقم (٤)، أن معدل الزيادة الطبيعية قد انخفض بصفة عامة من ٢٤,٣ في الألف عام ١٩٨٧م إلى ١٨,٧ في الألف عام ١٩٩٧م، وعلى الرغم من هذا الانخفاض الملموس الذي طرأ على معدل الزيادة، إلا أنه ما زال مرتفعاً بالنسبة للمجتمعات السكانية المتقدمة. ومن ناحية أخرى فإن من الملاحظ أن معدلات الزيادة الطبيعية بين البحرينيين تزيد كثيراً على معدلات الزيادة بين السكان الوافدين، وهو أمر متوقع، نظراً لتباين الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي انعكست آثارها على مستوى الإنجاب والوفاة، وبالتالي على معدلات الزيادة الطبيعية.

٢-٣- عامل الهجرة: وهو ثالث العوامل التي تؤثر في النمو السكاني، بالإضافة لكونه العامل الوحيد غير الطبيعي: ويعد مجتمع البحرين من المجتمعات التي تأثر نموها تأثراً واضحاً بعامل الهجرة، والذي كان من أبرز نتائجه، تزايد السكان بمعدلات سريعة من ناحية، وتذبذب معدلات النمو السكاني بشكل واضح من ناحية أخرى.

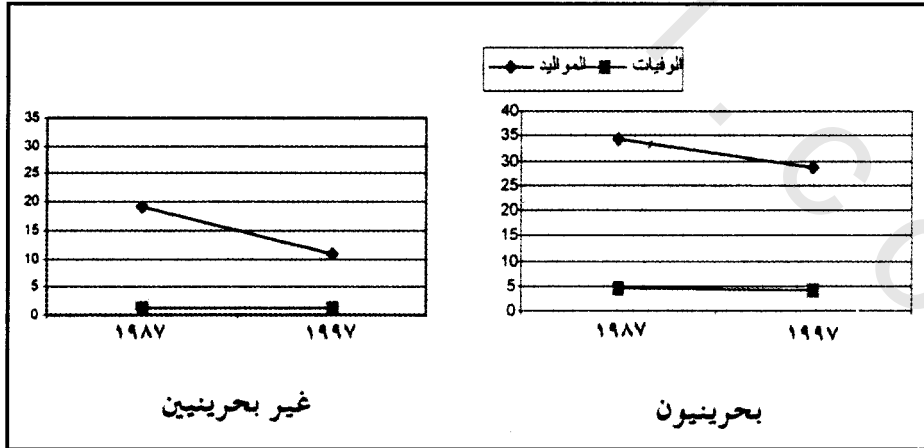
ومثل هذه النتائج تتفق مع طبيعة الهجرة الوافدة immigration إلى البحرين، التي تصنف عموماً كهجرة دورية مؤقتة.. تحمل بشكل أساسي القوى العاملة الأجنبية اللازمة، لسد حاجة سوق العمل الوطني. وتشير بيانات تعداد عام ١٩٩١م، إلى أن نسبة من يقيمون من الأجانب بغرض العمل أو كمرافقين لهم تبلغ ٩٣ في المائة من إجمالي عدد الأجانب (١٢).

جدول (٥)

معدل الزيادة الطبيعية لكل ألف نسمة (١٩٨٧ - ١٩٩٧م)

عوامل النمو	١٩٨٧			١٩٩٧		
	البحرينيون	غير البحرينيين	الإجمالي	البحرينيون	غير البحرينيين	الإجمالي
الإنجاب	٣٤,١	١٩,٢	٢٧,٨	٢٨,٤	١٠,٧	٢١,٦
الوفاة	٤,٥	١,٤	٣,٥	٣,٩	١,٤	٢,٩
الزيادة الطبيعية	٢٧,٦	١٧,١	٢٤,٣	٢٤,٥	٩,٣	١٨,٧

المصدر : المجموعة الإحصائية لدولة البحرين عام ١٩٩٧م، جدول (٢-٣).



شكل (٤) معدل الزيادة الطبيعية حسب الجنسية لكل ألف نسمة (١٩٨٧ - ١٩٩٧م)

ويستفاد من بيانات الجدول رقم (٦) أن الهجرة قد أسهمت بنسبة تتراوح بين ١٣-٦٣ في المائة في الزيادة السكانية، وذلك طوال الفترة (١٩٤١-١٩٦٥م)، أما في النصف الأخير من الستينيات، فقد انخفض نصيب الهجرة في الزيادة السكانية، حيث زاد عدد المغادرين على عدد الوافدين، مما انعكس على تناقص أعداد السكان الأجانب، وهبوط عددهم بنسبة ١,٥ ٪ في المائة عام ١٩٧١م عما كانوا عليه عام ١٩٦٥، ومع بداية السبعينيات التي شهدت طفرة كبيرة في أسعار البترول وتحسناً ملموساً في الوضع الاقتصادي، زاد عدد الوافدين على عدد المغادرين، مما انعكس على زيادة أعداد السكان الأجانب، الذين وصلت نسبتهم إلى ٥٥ في المائة خلال الفترة (١٩٧١-١٩٨١م)، هبطت إلى ٤٦ في المائة خلال الفترة (١٩٨١-١٩٩١م)، نتيجة لهبوط أسعار البترول في أواخر الثمانينيات.

وتذبذب نصيب الهجرة الدولية في الزيادة السكانية بهذا القدر الواضح يؤكد أن الهجرة التي تتميز بها البحرين هجرة مؤقتة، وأن معظم الوافدين لا يقيمون في البحرين إقامة دائمة. ومن المنتظر أن يستقر نصيب الهجرة الدولية في الزيادة السكانية ويصبح أقل تذبذباً، نتيجة لاتجاه البحرين منذ منتصف الثمانينيات إلى تنويع الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على اقتصاد البترول، وتشير تقديرات عام ١٩٩٨م، إلى أن معدل الهجرة الصافية إلى البحرين يبلغ ١,٧٣ في الألف (١٣).

جدول (٦)

نصيب الهجرة في الزيادة السكانية بالنسبة المئوية (١٩٤١-١٩٩١م)

الفترة التعدادية	نصيب الهجرة (%)
١٩٥٠ - ١٩٤١	١٢,٩
١٩٥٩ - ١٩٥٠	١٧,٧
١٩٦٥ - ١٩٥٩	٣٥,٨
١٩٧١ - ١٩٦٥	(١,٥)
١٩٨١ - ١٩٧١	٥٥,٣
١٩٩١ - ١٩٨١	٤٦,٠

المصدر : من حساب الباحث اعتماداً على الأرقام المطلقة الواردة في المجموعة الإحصائية عام ١٩٩٧م،
جدول (١-٢)

وطبقاً لتعداد عام ١٩٩١^(١٤)، تعد قارة آسيا هي المصدر الرئيس للأجانب المقيمين في البحرين، إذ إن أكثر من ٨٣ في المائة من الأجانب ينتمون لهذه القارة، سواء بحكم انتماء البحرين الجغرافي لها، أو لتوافر العمالة الرخيصة بها. كما يأتي العالم العربي في المرتبة الثانية كمصدر للهجرة الوافدة إلى البحرين، بنسبة تصل إلى أكثر من ١٢ في المائة، وهو أمر يتفق مع عروبة البحرين. وتحتل قارة أوروبا المرتبة الثالثة كمصدر للهجرة الوافدة إلى البحرين، حيث أسهمت بنسبة ٣,٢٪ في المائة من مجموع الوافدين، واحتلال أوروبا لهذا المركز المتقدم رغم بعدها النسبي، إنما يرجع إلى إنها تمثل المصدر الرئيس للخبرات الفنية الرفيعة المستوى.

٣ - مستقبل النمو السكاني: لا شك أن تأثير النمو السكاني في البحرين بعامل الهجرة، يجعل من أية إسقاطات تتعلق بتقدير عدد السكان في المستقبل تبدو محفوفة بالمحاذير، خصوصاً على المدى الزمني البعيد. ولكن في ظل سياسة تنويع الاقتصاد الوطني، التي مكنت البحرين خلال السنوات الأخيرة، من تخفيف حجم التأثير السلبي لتقلبات أسعار البترول على اقتصادها، فإن من المنتظر أن تستقر نسبة الأجانب عند مستويات تدور حول ٣٦ في المائة، وهي النسبة التي سادت خلال الفترة (١٩٨١-١٩٩١م).

وبافتراض أن معدل النمو السنوي الذي بلغ ٣,٦ في المائة خلال الفترة (١٩٨١-١٩٩١م) سيواصل انخفاضه نتيجة لانخفاض معدلات الزيادة الطبيعية، فإن التقديرات المتوسطة والمبينة في الجدول رقم (٧) تشير إلى أن عدد السكان الذي لم يكن يتجاوز ٧٠ ألف نسمة في منتصف القرن العشرين وحوالي ٦٥٠ ألف نسمة في نهايته، من المتوقع أن يتجاوز المليون نسمة في عام ٢٠٣٠م.

ثانياً: توزيع السكان:

تتكون البحرين من مجموعة جزر صغيرة، يبلغ عددها ٣٦ جزيرة، وتتفاوت هذه الجزر في مساحتها وفي عدد سكانها، حيث إن بعضها صغير للغاية وغير مأهول السكان. وتعد جزيرة البحرين من أكبر هذه الجزر مساحة وأكثرها سكاناً. فمساحتها التي تقدر بنحو ٥٨٩ كيلو متراً مربعاً، تشكل حوالي ٨٣ في المائة من المساحة الكلية (٧٠٦ كم^٢)، أما عدد سكانها البالغ ٤٢٥ ألف نسمة، فيمثل ٨٤ في المائة من إجمالي عدد السكان، الذي يقدر بنحو ٥٠٨ ألف نسمة (١٩٩١م).

جدول رقم (٧)

تقديرات وإسقاطات لمعدل النمو السنوي وإجمالي عدد سكان البحرين
خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٣٠م)

عدد السكان (بالألف)		معدل النمو السنوي (%)	
العدد	السنة	المعدل	الفترة
٥٠٣	١٩٩٠	٢,٥٩	١٩٩٥ - ١٩٩٠
٥٧٢	١٩٩٥	٢,١٩	٢٠٠٠ - ١٩٩٥
٦٣٩	٢٠٠٠	١,٩٤	٢٠٠٥ - ٢٠٠٠
٧٠٤	٢٠٠٥	١,٨٤	٢٠١٠ - ٢٠٠٥
٧٧١	٢٠١٠	١,٦٩	٢٠١٥ - ٢٠١٠
٨٤٠	٢٠١٥	١,٤٥	٢٠٢٠ - ٢٠١٥
٩٠٣	٢٠٢٠	١,١٥	٢٠٢٥ - ٢٠٢٠
٩٥٦	٢٠٢٥	١,٩٨	٢٠٣٠ - ٢٠٢٥
١,٠٠٣	٢٠٣٠		

Source : Bos, E. & Others (1994-59); World Population Projections, Baltimore : The Johns Hopkins Univ. Press, Table 7-P. 20, Table 8-P.24.

ويمكن دراسة أنماط توزيع السكان في البحرين ومقاييس كثافتهم طبقاً لبيانات تعداد عام ١٩٩١م، وذلك على النحو الآتي:

١ - توزيع السكان حسب المناطق الإدارية: على الرغم من أن الحدود الإدارية تعد من أسوأ أنواع الحدود في دراسة السكان، إلا أن بيانات السكان لا تتوافر إلا على مستوى هذه الوحدات.

ويستفاد من بيانات تعداد عام ١٩٩١م، أن تعديلاً قد طرأ على خريطة التقسيم الإداري لدولة البحرين. وقد تمثل هذا التعديل في استحداث منطقة

جديدة في جزيرة البحرين هي منطقة مدينة حمد، التي تم استقطاعها من المنطقة الغربية.

ويستفاد من بيانات الجدول رقم (٨)، والشكل رقم (٥)، أن ثمة تفاوتاً كبيراً في توزيع السكان على سطح البحرين. وليس أدل على هذا التفاوت من أن حوالي ٨٥٪ من إجمالي السكان يتركون في القسم الشمالي من البلاد، الذي يمثل ٢٨ في المائة من إجمالي مساحة البلاد (٦٩٥ كم^٢) ويضم القسم الشمالي إدارياً كل من: الحد، المحرق، المنامة، جد حفص، الشمالية، سترة، الوسطى، مدينة عيسى ومدينة حمد. مع تركيز غالبية السكان في هذه المساحة المحدودة من البلاد، كان من الطبيعي أن يرتفع فيها معدل الكثافة الحسائية ليصل إلى ١٩٨,٢ نسمة في الكيلو متر المربع.

ويمكن تفسير ظاهرة تركيز غالبية السكان في شمالي البلاد بعدة أسباب، أهمها على الإطلاق، توافر مصادر المياه العذبة وملاءمة التربة للزراعة، فضلاً عن توافر المرافق الطبيعية على السواحل الشمالية المتعرجة نسبياً، مما أتاح الفرصة لإقامة مواني صناعية، يتركز بالقرب منها النشاط التجاري والصناعي في البحرين.

وتعد منطقة المنامة والمحرق من أكثر مناطق القسم الشمالي جذباً للسكان، إذ يستأثران وحدهما بنحو ٤١ في المائة من إجمالي عدد السكان، ورغم أن مساحتهما لا تمثل سوى ٠,٠٦ في المائة من إجمالي مساحة البلاد، ولذا نلاحظ ارتفاع معدل الكثافة في هذه المنطقة بشكل واضح، حيث بلغ أكثر من ٥٠٠٠ نسمة في الكيلو متر المربع. ولا شك أن هذا التركيز السكاني الشديد في هاتين المنطقتين، إنما يرجع إلى تركيز نشاط الدولة الإداري والتجاري والصناعي في منطقة المنامة، والتي تضم العاصمة والميناء الرئيس. أما المحرق، فإن قريها الشديد من المنامة واتصالها البري الكامل بها، قد

جعلها جزءاً لا يتجزأ من منطقة المنامة، بمثل ما جعل مدينة المحرق وكأنها ضاحية سكنية لمدينة المنامة.

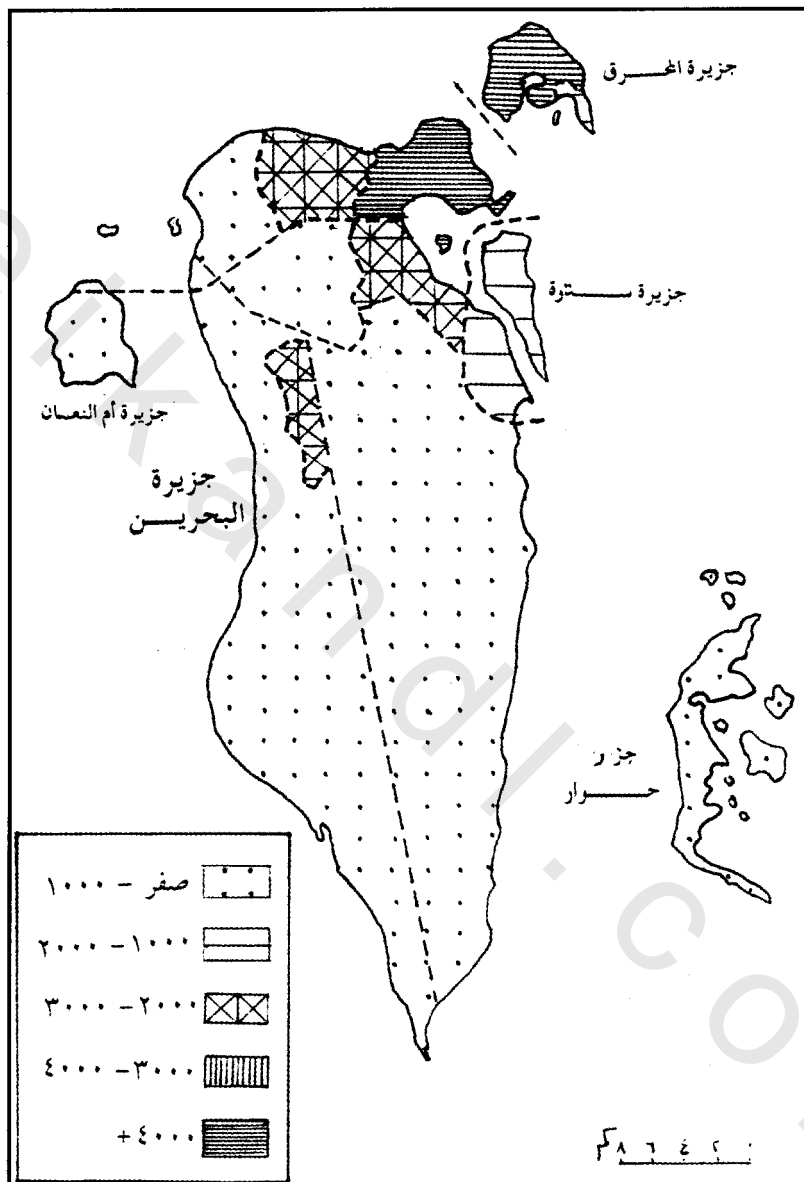
والجدير بالملاحظة وأنه بالرغم من شدة تركيز السكان في المحرق والمنامة، والذي بلغ ٤١ في المائة من إجمالي السكان، إلا أن هذا التركيز يعد أقل مما كان عليه في الماضي، حيث كان يتركز بهما معاً ٦٣ في المائة عام ١٩٧١م، ٥٣ في المائة عام ١٩٨١م. وربما يرجع انخفاض مستوى هذا التركيز، إلى ظهور مراكز جديدة لجذب السكان، مثل منطقة مدينة عيسى التي تستأثر بنحو ٧ في المائة من السكان، ومنطقة مدينة حمد التي تضم ٦ في المائة من السكان وفقاً لتعداد عام ١٩٩١م.

جدول (٨)

توزيع السكان والكثافة حسب المناطق الإدارية (١٩٩١م)

السنة	المساحة (كم ^٢)	عدد السكان (نسمة)	الكثافة الحسابية (في كل كم ^٢)
الحد	٦,٢٤	٨,٦١٠	١,٣٣٠
المحرق	١٦,٤٠	٧٤,٢٤٥	٤,٥٢٧
المنامة	٢٥,٨٣	١٣٦,٩٩٩	٥,٣٠٤
جد حفص	٢١,٨١	٤٤,٧٦٩	٢,٠٥٣
الشمالية	٣٦,٩٧	٣٣,٧٦٣	٩١٣
سترة	٢٨,٨٣	٣٦,٧٥٥	١,٢٧٥
الوسطى	٣٥,٣٤	٣٤,٣٠٤	٩٧١
مدينة عيسى	١٢,٣٦	٣٤,٥٠٩	٢,٧٩٢
الرفاع	٢٥٢,٩٥	٤٩,٧٥٢	١٩٧
الغربية	١٥٦,١١	٢٢,٠٣٤	١٤١
الشرقية	٨٩,٣٠	٣,٢٤٢	٣٦
مدينة حمد	١٣,١٢	٢٩,٠٥٥	٢,٢١٥
الإجمالي	٦٩٥,٢٦	٥٠٨,٠٣٧	٧٣١

المصدر : المجموعة الإحصائية لدولة البحرين ١٩٩٧م، جدول (٢-٩)



شكل (٥) توزيع الكثافة الحسائية حسب المناطق الإدارية (تعداد ١٩٩١م).

وإذا كان القسم الشمالي من البلاد يعاني من شدة التكدس فإن قسمها الجنوبي، الذي يضم جنوبي جزيرة البحرين وجزر حوار، يعاني من شدة التخلخل. طبقاً لبيانات عام ١٩٩١م، فإن مناطق: الرفاع والغربية والشرقية (حوار) والتي تمثل ٧٢ في المائة من مساحة البلاد، لا تضم سوى ٣,١ في المائة من إجمالي عدد سكان هذه البلاد؛ ولذا، فإن معدل الكثافة الحسابية في هذه المناطق مجتمعة لا يزيد على ٣١ نسمة في الكيلو متر المربع.

وإذا كان توافر المياه العذبة والتربة الملائمة للزراعة والموانئ البحرية هي العوامل الأساسية في شدة تركيز السكان في القسم الشمالي وجذبهم إليه، فإن عدم توافر هذه العوامل كان سبباً رئيساً في قلة عدد السكان الذين يعيشون في القسم الجنوبي وانخفاض كثافتهم.

٢ - توزيع السكان حسب الحضر والريف؛ يستفاد من بيانات تعداد عام ١٩٩١م^(١٥)، أن ما يزيد على ٨٨ في المائة من سكان البحرين يقطنون مناطق حضرية. وبمقارنة هذه النسبة بمثلثتها في التعدادين السابقين، نلاحظ أن نسبة سكان الحضر عام ١٩٩١م قد زادت بمقدار ١٠ في المائة عن تعداد عام ١٩٧١م، ٨ في المائة عن تعداد عام ١٩٨١م، وهذا مؤشر على النمو الحضري المضطرد بين سكان البحرين.

وتقف وراء ظاهرة النمو الحضري في البحرين عوامل عديدة، نذكر منها على وجه التحديد، انخفاض منسوب المياه الجوفية وزيادة درجة ملوحتها، الأمر الذي يؤدي إلى إجبار السكان على التجمع في مواضع محددة، تتوافر فيها المياه العذبة، وبالطبع فإن مياه البحر المحلاة لا بد وأن تكون هي المصدر الأساس للمياه في مثل هذه المواضع، والتي غالباً ما تتركز بالقرب من مياه البحر.

كما ترتبط ظاهرة النمو الحضري بعامل آخر مهم وهو ازدهار كل من

النشاط الصناعي والتجاري في البحرين، وهما من الأنشطة التي تتركز بطبيعتها في المدن والمناطق الحضرية.

وطبقاً لبيانات تعداد عام ١٩٩١م، فإن مدينة المنامة (العاصمة) تضم ٢٨,٤ في المائة من إجمالي سكان الحضر، البالغ عددهم ٤٤٩,٣٣٦ نسمة. وبالرغم من ارتفاع هذه النسبة، إلا أنها تقل كثيراً عن مثيلتها في تعداد عام ١٩٨١م، حين بلغت ٤١ في المائة من إجمالي سكان الحضر، وهذا يعود بالطبع إلى ظهور مراكز جذب حضارية جديدة خلال هذه الفترة.

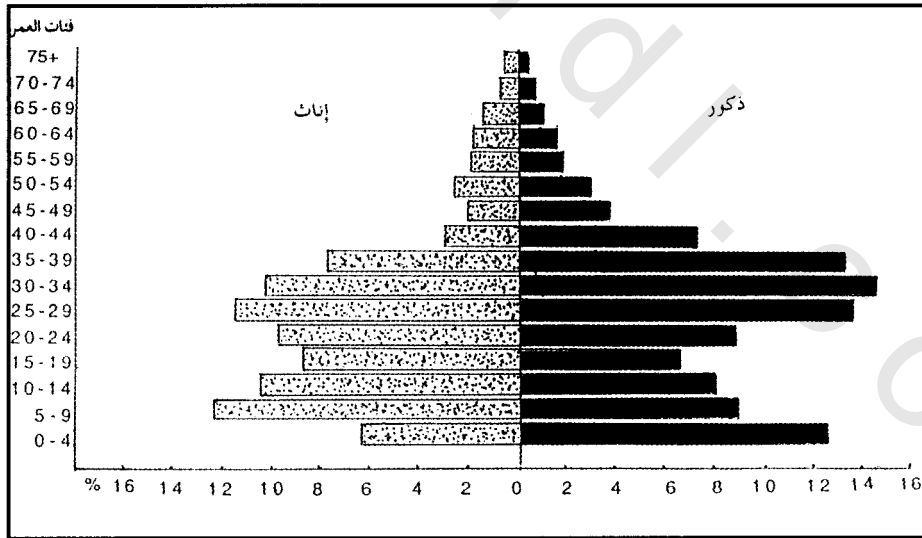
وبعد المنامة، تأتي مدينة المحرق لتضم ١٦,٤ في المائة من إجمالي سكان الحضر عام ١٩٩١م، وهذه النسبة أيضاً أقل من مثيلتها في عام ١٩٨١م، والتي بلغت ٢٠,٣ في المائة. وإذا نظرنا إلى المحرق على أنها امتداد عمراني للمنامة فإن هذا التجمع العمراني يضم ٤٥ في المائة من إجمالي سكان الحضر في عام ١٩٩١م؛ ولأن مدينة الحد أيضاً تمثل امتداداً عمرانياً للمحرق، بمثل ما أن مدينة جد حفص تشكل امتداداً عمرانياً للمنامة، فإنه يمكن القول بأن هذه الكتلة الحضارية التي تتركز في أقصى الشمال، تضم نحو ٥٤ في المائة من إجمالي سكان الحضر وحوالي ٤٧ في المائة من إجمالي سكان البحرين عام ١٩٩١م.

وخارج هذا التجمع الحضري القابع في الشمال والشمال الشرقي، تظهر مراكز حضرية أخرى، لعل أبرزها على الإطلاق مدينتي الرفاع وعيسى، حيث تضم كل منهما على التوالي ١١,٧ في المائة من إجمالي سكان الحضر عام ١٩٩١م.

أما سكان الريف في البحرين، فيقدر عددهم عام ١٩٩١م بنحو ٥٨,٧٠١ نسمة، أي أقل من ١٢ في المائة من مجموع سكان البلاد، وكانت هذه النسبة

قد بلغت ٢٠ في المائة عام ١٩٨١م. وانخفاض نسبة سكان الريف وإن كانت ظاهرة عالمية إلا أنها في البحرين ترتبط بالتدهور الذي أصاب قطاع الزراعة منذ ستينيات القرن العشرين، نتيجة للانخفاض الحاد في منسوب المياه الجوفية وتزايد درجة ملوحتها. وتشير التقديرات إلى مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي لم تزد على واحد في المائة عام ١٩٩٦م^(٦).

ويتركز معظم سكان الريف في القسم الشمالي من البحرين، مثلهم في ذلك مثل سكان الحضر، حيث يلعب عامل المياه العذبة الدور الرئيس في تركيز سكان الحضر والريف في هذا الجزء من البلاد. وتستأثر قرى مناطق جد حفص وسترة والمنامة بنحو ٦٠ في المائة من إجمالي سكان الريف وحوالي ٧ في المائة من إجمالي السكان عام ١٩٩١م.



شكل رقم (٦) الهرم العمري - النوعي لسكان البحرين (تعداد ١٩٩١م).

ثالثاً: تركيب السكان:

يعد تركيب السكان من أهم المتغيرات في الدراسة السكانية؛ لأنه يغطي كل الخصائص التي يمكن قياسها بالنسبة لأفراد المجتمع السكاني. وتتعلق بعض هذه الخصائص بصفات بيولوجية، كالنوع والعمر والسلالة، بينما يتعلق البعض الآخر بصفات مكتسبة، كالدين واللغة والتعليم والمهنة. وفي ضوء البيانات الكمية المتاحة في تعداد عام ١٩٩١م يمكن دراسة تركيب مجتمع سكان البحرين من خلال الأنماط الآتية:

١ - التركيب العمري - النوعي: يستفاد من الشكل رقم (٦) أن الهرم العمري - النوعي age sex pyramid لسكان البحرين يتميز بقاعدة متوسطة تنبئ بانخفاض متوقع في معدل النمو السكاني السريع، نتيجة لارتفاع المستوى الاقتصادي والصحي. كما يتميز الهرم بقمة ضيقة، تميل إلى التفلطح قليلاً، وهو ما يؤكد أن المجتمع السكاني قد بدأ حديثاً في الاتجاه نحو التعمّر ageing نتيجة لانخفاض ما يضاف إلى فئة الصغار. وأهم ما يسترعي الانتباه في هذا الهرم السكاني ذلك الانبعاج الكبير الذي يكتنف فئات العمر الوسطى، خصوصاً بين الذكور. ويرتبط هذا الانبعاج بتأثير الهجرة الوافدة، التي أضافت عناصر سكانية جديدة إلى هذه الفئات، خصوصاً من الذكور.

نخلص من ذلك، أن مجتمع البحرين يمر بمرحلة انتقالية، من المتوقع أن يتحول خلالها من نمط المجتمع الفتى المتزايد progressive، الذي ينمو بمعدلات سريعة، إلى نمط وسط بين المجتمعات الفتية والمجتمعات المسنة. وهذا النمط يتأثر بمجموعة من العوامل الديموغرافية، من أهمها التحكم في معدلات المواليد وفي أعداد الوافدين أيضاً.

ويستفاد من توزيع السكان على الفئات العمرية العريضة، أن ٦٦ في المائة من السكان عام ١٩٩١م يتركّون في سن العمل working age (١٥-٦٤)، وهي

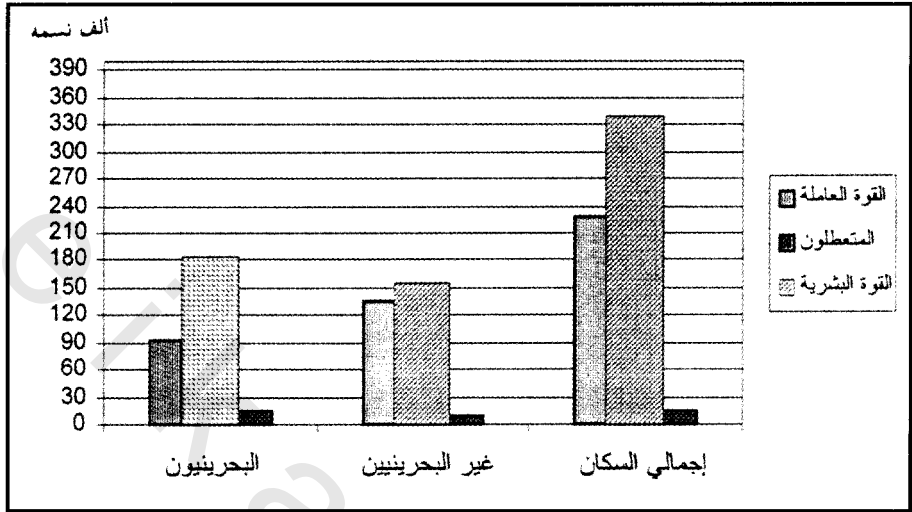
الفئة العمرية التي تتحمل مسؤولية العمل والإنجاب وإعالة الفئتان الأخريان، فئة الأعمار الصغيرة (١٤-٠) أو ما يعرف بالسكان الصغار Youth Population والتي تمثل ٢١,٧ في المائة من مجموع السكان، وفئة السكان المسنين Eldery Population (٦٥+)، والتي تمثل ٢,٢ في المائة من مجموع السكان، وبحساب نسبة الإعالة الكلية total dependency ratio، أي عدد الأشخاص المعالين لكل مائة شخص غير معال، يتبين أنها بلغت ٥١,٣ في المائة في عام ١٩٩١م^(١٧)، وبمقارنة هذه النسبة بمثيلتها في تعدادي ١٩٧١م، ١٩٨١م، نجد أنها قد تحسنت كثيراً نتيجة لانخفاض العبء الواقع على السكان الذين هم في سن العمل، حيث بلغت هذه النسبة ٨٨,٧ في المائة عام ١٩٧١م، ٥٤,١ في المائة عام ١٩٨١، ويعكس هذا الانخفاض مدى التطور الذي طرأ على المستوى الاقتصادي والاجتماعي للسكان على مدى تلك الفترة.

جدول (٩)

القوة العاملة ومعدل النشاط الاقتصادي الخام بين سكان البحرين (١٥ سنة فأكثر)
(تعداد ١٩٩١م)

البيان	البحرينيون			غير البحرينيين			الإجمالي		
	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي
المشتغلون	٦٤,٠٨٣	١٣,١٨٥	٧٧,٢٦٨	١١٣,٠٧١	٢١,٧٣١	١٣٤,٨٠٢	١٧٧,١٥٤	٣٤,٩١٦	٢١٢,٠٧٠
المتعطّلون	٩,٠٣٥	٤,٣٥٩	١٣,٣٩٤	٦٦٨	٣١٦	٩٨٠	٩,٧٠٣	٤,٦٥٧	١٤,٣٦٨
القوة العاملة	٧٣,١١٨	١٧,٥٤٤	٩٠,٦٦٢	١١٣,٧٣٩	٢٢,٠٤٧	١٣٥,٧٨٦	١٨٦,٨٥٧	٣٩,٥٧١	٢٢٦,٤٤٧
القوة البشرية	٩٠,٣٨٢	٩٣,٨٩٥	١٨٤,٢٧٧	١١٥,٧٣٤	٢٩,٨٤١	١٥٥,٥٧٥	٢٠٦,١١٦	١٣٣,٧٢٦	٣٣٩,٨٥٢
معدل النشاط الاقتصادي الخام	٤٤,٧	١١,٠	٢٨,١	٨٦,٩	٤٠,٩	٧٣,٥	٦٣,٥	١٨,٥	٤٤,٦

المصدر : المجموعة الإحصائية لدولة البحرين ١٩٩٧م، الجداول (١-١١) ، (٢-١١) ، (٣-١١) ومعدل النشاط الاقتصادي الخام من حساب الباحث.



شكل (٧) القوة البشرية والقوة العاملة والمتعطلون بين سكان البحرين (تعداد ١٩٩١م)

ويستفاد من بيانات تعداد عام ١٩٩١م^(١٨)، أن ثمة ارتفاع في نسبة النوع Sex-Ratio - أي عدد الذكور لكل مائة أنثى - في مجتمع سكان البحرين، حيث بلغت هذه النسبة ١٣٨ ذكراً. وعلى الرغم من ارتفاع هذه النسبة، إلا أنها أقل من نظيرتها في تعداد عام ١٩٨١، التي بلغت فيه ١٤٠ ذكراً.

ومما يسترعي الانتباه أن نسبة النوع تحتفظ بارتفاعها على مستوى المجتمعات المفتوحة أمام الهجرة الوافدة، خصوصاً التي تصنف كهجرة دورية مؤقتة، والمعروف أن الهجرة ظاهرة نوعية انتخابية Selective. ويبرز تأثير الهجرة بشكل واضح على نسبة النوع في فئة الأعمار الوسطى (١٥-٦٤)، حيث بلغت هذه النسبة ١٥٨ ذكراً لكل مائة من الإناث، في مقابل ١٠٥ في فئة صغار السن، ١١٥ في فئة كبار السن. وارتفاع نسبة النوع في فئة الأعمار الوسطى، خصوصاً في فئة البالغين الصغار Young Adults (١٥-٤٤)، يؤكد مدى تأثير

الهجرة الوافدة على المجتمع السكاني في البحرين، والذي يتمثل بوضوح في ارتفاع نسبة الأعمار الوسطى وزيادة نسبة النوع.

٢ - التركيب الاقتصادي: يشير هذا المصطلح إلى تصنيف السكان حسب مدى إسهامهم في تقديم العمل اللازم لإنتاج السلع والخدمات أو ما يعرف بالنشاط الاقتصادي Economic Activity ومن خلال هذا التصنيف يمكن التعرف على ملامح النشاط الاقتصادي السائد وحجم القوة العاملة وخصائصها ومستوى البطالة بينها.

وتعتبر التعدادات السكانية هي المصدر الرئيس للبيانات المتعلقة بالقوة العاملة أو ما يعرف بالسكان الناشطين اقتصادياً Economically. ويشمل هذا التعريف جميع العاملين والباحثين عن عمل وقت إجراء التعداد. وعلى ذلك، فإن القوة العاملة Labour Force تشمل الأفراد المشتغلين وكذلك المتعطلين، وهم الذين يرغبون في العمل ويقدررون عليه ولكن لا يجدون فرصة للحصول عليه. أما السكان الذين لا يدخلون في عداد القوة العاملة فهم جميع الأفراد الذين لم يبلغوا سن العمل والمتقاعدون والعاجزون وأصحاب الدخل والطلاب المتفرغون للدراسة، فضلاً عن النساء المتفرغات للعمل المنزلي. ومن هنا، يمكن القول بأن القوة البشرية في أي مجتمع سكاني تنقسم إلى فئتين، فئة الأفراد الذين يسهمون مباشرة في النشاط الاقتصادي، بما فيهم المتعطلين عن هذا الإسهام، وتشكل هذه الفئة القوة العاملة في المجتمع، أما الفئة الأخرى، فهي تضم الأفراد الذين لا يسهمون مباشرة في النشاط الاقتصادي، وبالتالي لا يدخلون في تشكيل القوة العاملة.

٢-١ القوة العاملة: يستفاد من بيانات الجدول رقم (٩) والشكل رقم (٧)،

أن عدد السكان الذين يشكلون القوة العاملة في البحرين يمثلون ٦٧ في المائة

تقريباً من إجمالي القوة البشرية عام ١٩٩١م والبالغ عددها ٨٥٢ و ٣٣٩ نسمة. ومن الواضح أن نسبة مساهمة السكان في البحرين في القوة العاملة تزداد باضطراد، حيث بلغت ٥٢ في المائة في تعداد ١٩٧١م، ٦٣ في المائة في تعداد ١٩٨١م.

والمعتاد، فإن نسبة مساهمة الذكور في القوة العاملة تفوق كثيراً مثيلتها بين الإناث، حيث بلغت هذه النسبة ٨٥,٥ في المائة من إجمالي القوة العاملة. وعلى الرغم من تدني نسبة مساهمة الإناث في القوة العاملة، إلا إنها تزداد بمعدل سريع، حيث بلغت ٥,٤ في المائة في تعداد ١٩٨١م، ١٧,٥ عام ١٩٩١م.

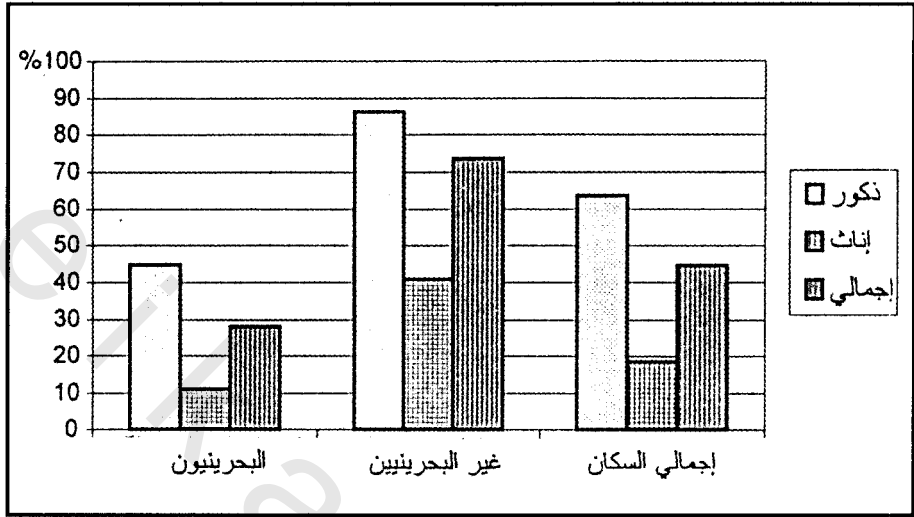
كما يلاحظ أن نسبة مشاركة السكان الوافدين في القوة العاملة قد بلغت ٦٠ في المائة عام ١٩٩١م، في مقابل ٤٠ في المائة للسكان الأصليين، الذين يقل مستوى مشاركتهم في القوة العاملة بشكل واضح، حيث بلغت نسبة مشاركتهم ٦٣ في المائة عام ١٩٧١م، ٤٣ في المائة عام ١٩٨١م.

كما يستفاد من هذه البيانات أن نسبة مساهمة القوة البشرية في القوة العاملة قد بلغت ٦٦,٦ في المائة عام ١٩٩١م. ويلاحظ أن هذه النسبة تزيد مع مضي الوقت، فهي قد بلغت ٥٢ في المائة في تعداد ١٩٧١م، ٦٣ في المائة في تعداد ١٩٨١م. كما يستفاد من هذه البيانات كذلك، أن مساهمة القوة البشرية للسكان غير البحرينيين تفوق كثيراً مساهمة السكان البحرينيين، وهو أمر يتفق مع طبيعة السكان الوافدين، الذين يدخل معظمهم في عداد القوة العاملة. وتشير البيانات إلى أن نسبة القوة العاملة إلى إجمالي القوة البشرية المتاحة بلغت ٨٧ في المائة بين السكان الوافدين، ٤٩ في المائة بين السكان الأصليين.

كما يستفاد أيضاً من هذه البيانات، أن نسبة المتعطلين تمثل ٦,٣ في المائة من إجمالي القوة العاملة في البحرين، ويمثل الذكور ٦٧ في المائة من إجمالي المتعطلين، كما ترتفع نسبة المتعطلين بين البحرينيين لتمثل ١٥ في المائة من إجمالي قوتهم العاملة. وفي المقابل فإن هذه النسبة بين الوافدين تبلغ ٠,٧ في المائة فقط من إجمالي قوتهم العاملة، وهذا أمر بدهي، يتفق مع خصائص هؤلاء السكان الوافدين والغرض من إقامتهم في البحرين.

٢-٢- معدل النشاط الاقتصادي الخام: ولعرفة مدى إسهام سكان البحرين في النشاط الاقتصادي يمكن استخدام مقياس معدل النشاط الاقتصادي الخام crude activity rate، وذلك بإيجاد النسبة المئوية للسكان النشطين اقتصادياً إلى إجمالي السكان في جميع الأعمار، ويستفاد من بيانات الجدول رقم (٩)، ومن الشكل رقم (٨)، أن نسبة السكان النشطين اقتصادياً إلى إجمالي السكان في البحرين تصل إلى نحو ٤٥ في المائة عام ١٩٩١م، وهذا يعني أنه من بين كل مائة نسمة في هذا البلد، هناك ٥٥ فرداً يعتمدون على عمل ونشاط ٤٥ فرداً. ورغم ثقل العبء الاقتصادي الذي يمثله هذا المعدل بصفة عامة إلا أنه لا يعد ثقيلًا بمقياس مجتمع سكاني كمجتمع البحرين، الذي يتميز بالحيوية والقدرة على التجديد rejuvenation .

وارتفاع نسبة السكان النشطين اقتصادياً في البحرين، إنما يعود إلى أن العناصر السكانية التي تحملها الهجرة الوافدة إليها هي أساساً عناصر فاعلة اقتصادياً، ومما يؤكد هذه الفعالية ارتفاع معدل النشاط الاقتصادي الخام بين السكان غير الوافدين، إذ بلغ ٧٣,٥ في المائة، مقابل ٢٨ في المائة بين السكان الأصليين.



شكل (٨): معدل النشاط الاقتصادي الخام حسب النوع والجنسية (تعداد ١٩٩١)

ويستفاد أيضاً من هذه البيانات، أن نسبة مساهمة الإناث في النشاط الاقتصادي بالبحرين لم تزد على ١٨,٥ في المائة، وهي مع ذلك تعد مرتفعة بالنسبة لمجتمع تقليدي كمجتمع البحرين، ما زالت تتأثر فيه مكانة المرأة بعوامل اجتماعية وثقافية تحد من دخولها لسوق العمل. ولا شك أن هذا الارتفاع النسبي في معدل النشاط الاقتصادي الخام للمرأة البحرينية يرجع أساساً إلى ارتفاع هذا المعدل بين الإناث اللاتي حملتهن الهجرة الوافدة. فبينما يصل هذا المعدل إلى ٤١ في المائة بين غير البحرينيات، نجده لا يزيد على ١١ في المائة بين البحرينيات، ومع ذلك فإن المؤشرات تدل على أن معدل النشاط الاقتصادي للبحرينيات في ارتفاع مضطرد، حيث بلغ هذا المعدل في تعداد عام ١٩٧١ أقل من ٥ في المائة.

٣-٢- أنماط النشاط الاقتصادي: يشتمل التصنيف الدولي الموحد الذي

اتبعته البحرين على تسعة أقسام رئيسة للنشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى قسم عاشر يضم النشاطات الأخرى غير المصنفة. ويستفاد من بيانات الجدول رقم (١٠) أن قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية يأتي في مقدمة قطاعات النشاط الاقتصادي من حيث عدد العاملين به، والذي يمثل نحو ٤٠ في المائة من إجمالي المشتغلين في الدولة عام ١٩٩١م، وهي نسبة عالية، تعكس مقدار التحسن الذي طرأ خلال السنوات الأخيرة على معدل الإنفاق العام، وهذا ما يؤكد كذلك ارتفاع نسبة المشتغلين بهذا القطاع من تعداد لآخر؛ حيث كانت قد بلغت ٣٤ في المائة في تعداد ١٩٨١م. ومن الملاحظ أن ثمة تقارب بين عدد العاملين البحرينيين والأجانب في هذا القطاع الذي يشمل العاملين في الأجهزة الحكومية والقوات المسلحة والتعليم.

ويأتي قطاع التجارة والفنادق ليحتل المرتبة الثانية عام ١٩٩١م، بنسبة قدرها ١٤ في المائة تقريباً من إجمالي عدد المشتغلين. ويلاحظ أن هذا القطاع قد جاء في المرتبة الثالثة في تعداد ١٩٨١م بعد قطاع التشييد والبناء، وربما يعود ذلك إلى أن فترة السبعينيات التي قفزت خلالها أسعار البترول قد شهدت حركة تشييد وبناء واسعة، وخصوصاً في مجال إنشاء المناطق الصناعية والمدن الجديدة، وكما أن لتطور قطاع التجارة والفنادق في تعداد ١٩٩١م يأتي متفهماً مع الاهتمام بتتبع الاقتصاد الوطني وهي السياسة التي بدأ تطبيقها منذ منتصف الثمانينيات، وذلك في أعقاب تدهور أسعار البترول ونقص المخزون منه. وفي ظل هذه الظروف احتل قطاع التشييد والبناء المرتبة الثالثة في تعداد ١٩٩١م، وذلك بنسبة ١٣ في المائة تقريباً من إجمالي عدد المشتغلين. ويلاحظ أن نسبة الأجانب العاملين في هذا القطاع تصل إلى ٩٢ في المائة.

ومن ناحية أخرى يعد قطاع المناجم والمحاجر من أقل القطاعات جذباً للقوى العاملة، إذ بلغت نسبة المشتغلين فيه ١,٧ في المائة عام ١٩٩١م، بينما كانت تبلغ ٤,٥ في المائة عام ١٩٨١م. وانخفاض نسبة العاملين في هذا القطاع

وتراجعها أمر يتفق مع تدهور إنتاج البحرين من البترول الذي يمثل عماد النشاط التعدين. وتشير البيانات، إلى أن إنتاج البحرين من البترول الخام قد تراجع من ٧٦,٦٣٩ برميلاً/ يومياً عام ١٩٧٠م إلى ٣٩,٦٣٨ برميلاً/ يومياً عام ١٩٩٦م^(١٩)، ويأتي هذا التراجع نتيجة لتدهور إنتاج حقل (عوالي)، الذي كان يأتي منه معظم إنتاج البحرين من البترول. ويأتي معظم عائدات البترول في الوقت الحاضر من حقل (أبو سعة) البحري، الذي تستفيد منه البحرين بالاشتراك مع السعودية منذ عام ١٩٦٦م^(٢٠)، وقد تنازلت السعودية للبحرين منذ عام ١٩٩٦م عن نصيبها من عائدات هذا الحقل^(٢١).

جدول (١٠)

السكان العاملون (١٥ سنة فأكثر) حسب النشاط الاقتصادي
(تعداد ١٩٨١، ١٩٩١م)

النشاط الاقتصادي	١٩٩١م			١٩٨١ •
	البحرينيون	غير البحرينيين	الإجمالي	الإجمالي
الزراعة والصيد	١٩٩٠	٣١١٨	٥١٠٨	٣٦٨١
المناجم والمحاجر	٢٧٧٦	٨٦٢	٣٦٣٨	٤٧٧٢
الصناعة التحويلية	٦٤٠١	٢٠٢١٧	٢٦٦١٨	١١٤٦٤
الكهرباء والمياه والغاز	٩٨٣	١٩١٥	٢٨٩٨	٢٨٤٥
التشييد والبناء	٢١٤٨	٢٤٥٩٢	٢٦٧٣٨	٢٩٢٠٨
التجارة والمطاعم والفنادق	٧٧٨	٦١٥١	٦٩٢٩	١٨٤٩٣
النقل والتخزين والاتصالات	٨١٣٠	٥٦٥٩	١٣٧٨٩	١٣١٦٧
التمويل والتأمين والعقارات	٥٨٥٠	١١٤٠٦	١٢٢٥٦	٤٦١٤
الخدمات الاجتماعية والشخصية	٤٠٨٢٩	٤٣١١٥	٨٣٩٤٤	٤٧٥١٥
نشاطات أخرى غير مبيته	١٤٧	٨٤٣	٩٩٠	٣٦٧
لا ينطبق**	١١٣٠	٠٠٠	١١٣٠	١٨٨٦
الإجمالي	٧٧٢٦٨	١٣٤٨٠٢	٢١٢٠٧٠	١٣٧٨٩٢

المصدر: المجموعة الإحصائية لدولة البحرين ١٩٩٧م، جداول (١١-١٢).

* ملف الخليج الإحصائي ١٩٩٩م، جدول (٥-١٠).

** يشمل البحرينيين العاملين في الخارج.

وإذا حاولنا وضع تصنيف عام لمجالات النشاط الاقتصادي في البحرين فإنه يمكن القول بأن النشاط الاقتصادي لسكان البحرين نشاط خدمات بالدرجة الأولى، إذ بلغت نسبة العاملين في القطاعات ذات العلاقة بالخدمات أكثر من ٨٠ في المائة من مجموع العاملين. أما النشاط الإنتاجي فهو يأتي في المرتبة الثانية من حيث عدد العاملين، الذي يمثل أقل من ٢٠ في المائة من إجمالي هذا العدد، ويشمل النشاط الإنتاجي قطاعات الزراعة والصناعة والمناجم والكهرباء.

٢-٤- أنماط أخرى من تركيب السكان: بالإضافة إلى التركيب العمري - النوعي والتركيب الاقتصادي، ثمة أنماط أخرى عديدة، سنكتفي منها بالتركيب الديني والتعليمي للسكان.

٢-٤-١- التركيب الديني: يستفاد من بيانات الجدول رقم (١١) أن الغالبية العظمى من السكان تدين بالإسلام، حيث بلغت نسبة المسلمين نحو ٨٢ في المائة من إجمالي السكان عام ١٩٩١م. وتشير التقديرات، إلى أن ما يقرب من ٧٥ في المائة من مسلمي البحرين يعتقدون المذهب الشيعي^(٢٢). وارتفاع نسبة الشيعة في البحرين أمر يستقيم مع وقوعها في حوض الخليج، الذي يضم أكبر تجمع للمسلمين الشيعة في العالم. وارتفاع نسبة المسلمين بين سكان البحرين، يعود إلى أن الإسلام هو ديانة الغالبية العظمى من السكان الأصليين، الذين يشكلون بدورهم ما يقرب من ٦٥ في المائة من إجمالي السكان عام ١٩٩١م.

جدول (١١)

التوزيع النسبي لسكان الديانة والنوع (١٩٩١م)

الديانة	ذكور	إناث	إجمالي
مسلم	٧٨,٢	٨٦,٧	٨١,٨
نصراني	٨,٠	٩,٢	٨,٥
ديانات أخرى	١٣,٨	٤,١	٩,٧
الإجمالي	٢٩٤,٣٤٦	٢١٣,٦٩١	٥٠٨,٠٣٧

المصدر : المجموعة الإحصائية لدولة البحرين ١٩٩٧م، جدول (٢-٤)

ويأتي أتباع الديانة النصرانية في المركز الثاني من حيث العدد الإجمالي، حيث يمثل النصارى أكثر من ٨ في المائة من إجمالي السكان. ويلاحظ، أن النصارى لا يمثلون نسبة تذكر بين السكان الأصليين، على حين تصل نسبتهم إلى ما يقرب من ٢٥ في المائة من السكان الوافدين، خصوصاً القادمين منهم من أوروبا وأمريكا الشمالية، الذين يمثلون ٤ في المائة من إجمالي السكان الوافدين. وبخلاف الإسلام والنصرانية، لا توجد ديانات أخرى تحظى ببيانات متميزة في التعدادات السكانية لمملكة البحرين، حيث تمثل الديانات والمعتقدات الأخرى مجتمعه نسبة تصل إلى ١٠ في المائة من مجموع السكان. ومن المنتظر أن ينتمي معظم هؤلاء السكان للديانتين الهندوكية والبوذية، اللتين تدين بهما نسبة كبيرة من العناصر الآسيوية الوافدة، والتي تمثل نحو ٨٥ في المائة من إجمالي السكان الوافدين.

ويلاحظ بصفة عامة أن نسبة المسلمين بين سكان البحرين تتناقص بانتظام، فهي قد بلغت ٩٨,١ في المائة عام ١٩٤١م، ثم أخذت في التراجع

حتى وصلت ٨٢ في المائة عام ١٩٩١م. وبالطبع، فإن الهجرة الوافدة كان لها تأثير كبير في هذا التراجع، فكلما زاد حجم الهجرة الوافدة كلما نقصت نسبة المسلمين، وهذا التأثير بدا واضحاً بين تعدادي ١٩٧١م، ١٩٨١م. فخلال هذه الفترة التي شهدت تدفق أعداد كبيرة من الوافدين، تراجعت نسبة المسلمين من ٩٥,٧ في المائة عام ١٩٧١م إلى ٨٥ في المائة عام ١٩٨١م.

٢-٤-٢- التركيب التعليمي: يستفاد من بيانات الجدول رقم (١٢)، أن نسبة الأمية (illetteracy) في البحرين قد بلغت ١٤,١ في المائة من إجمالي عدد السكان الذين بلغوا سن العاشرة فأكثر. وبمقارنة هذه النسبة التي وردت في تعداد ١٩٩١م بمثيلاتها في التعدادات السابقة، يتبين أنها قد انخفضت انخفاضاً ملموساً وسريعاً عن ذي قبل. ففي تعدادات : ١٩٤١م، ١٩٥٠م، ١٩٥٩م، ١٩٦٥م، ١٩٧١م، ١٩٨١م، بلغت نسبة الأمية ٨٩,٤، ٨٧,٢، ٧٤,٤، ٧١,٤، ٥٢,٩، ٢٧,٢ في المائة على التوالي.

وانخفاض نسبة الأمية بهذه السرعة، يعكس مدى التطور الذي طرأ على مستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسكان البحرين على مدى تلك الفترة. ومن الواضح أن الانخفاض الذي اعترى مستوى الأمية قد اختلفت سرعته من فترة لأخرى، فقد جرى ببطء طوال الفترة ١٩٤١-١٩٧١م، ثم زادت سرعته بدءاً من السبعينيات فصاعداً، نتيجة للطفرة الاقتصادية التي شهدتها البحرين مع ارتفاع أسعار البترول، والتي انعكست بشكل إيجابي على المستوى الاجتماعي والثقافي للمجتمع.

ويستفاد من البيانات أن نسبة الأمية بين السكان الأصليين تفوق مثيلتها لدى السكان الوافدين، وهو أمر يتسق مع حقيقة تكوين مجتمعهم، الذي يقوم على اختيار عناصره من بين العناصر المتميزة في خصائصها.

جدول (١٢)

نسبة الأمية بين السكان (١٠ سنوات فأكثر) حسب فئات العمر والنوع والجنسية
(تعداد ١٩٩١م)

عوامل النمو	البحريين			غير البحرينيين			الإجمالي		
	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي
١٠ - ١٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٦	١,٢	٠,٩	-٠,٤	٠,٥	٠,٨
١٥ - ١٩	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٢,٥	٤,٧	٣,٦	٠,٨	١,١	٠,٩
٢٠ - ٢٤	١,١	٣,٧	٢,٤	٨,٨	٩,٦	٩,١	٤,٢	٥,٤	٤,٨
٢٥ - ٢٩	٢,٤	٩,٩	٦,٢	٩,٧	٨,٦	٩,٤	٦,٩	٩,٤	٧,٩
٣٠ - ٣٤	٤,٠	١٨,٤	١١,٥	٩,٨	٧,٦	٩,٣	٨,١	١٣,٩	١٠,١
٣٥ - ٣٩	٥,٣	٢٨,٨	١٦,٧	٩,٦	٨,٦	٩,٤	٨,٣	٢٠,٦	١٢,٢
٤٠ - ٤٤	٨,٧	٤٤,٥	٢٥,٠	٩,٢	٨,٩	٩,٢	٩,١	٣١,٣	١٥,٩
٤٥ - ٤٩	١٩,٠	٦٥,٢	٤٣,٥	٩,٨	١٠,٥	٩,٩	١٣,٣	٥١,٨	٢٧,٣
+٥٠	٥٧,٠	٨٦,٢	٧١,٥	١٧,٧	٢٥,٤	١٩,٤	٤٦,٠	٨٠,٣	٦١,٢
الإجمالي	١١,٠	٢٣,٩	١٧,٤	٩,٦	٨,٦	٩,٤	١٠,٣	١٩,٧	١٤,١

المصدر : المجموعة الإحصائية لدولة البحرين ١٩٩٧م، جدول (٢-١٦)

ولأن عامل الهجرة يقتصر تأثيره على السكان الوافدين لذا نلاحظ أن نسبة الأمية بين السكان الأصليين تقل بشكل واضح في فئات العمر الصغيرة التي واكبت النهضة التعليمية، وتزداد بين فئات العمر الكبيرة التي لم تلحق بهذه النهضة. وتبدو هذه الظاهرة بين الإناث أكثر وضوحاً منها بين الذكور.

ويترك عامل الهجرة بصمة واضحة على السكان الوافدين، من حيث توزيع نسبة الأمية حسب فئات العمر. ويتجلى هذا التأثير في عدم وجود فروق تذكر في مستويات الأمية بين الفئات العمرية المختلفة، خصوصاً بين فئات العمر (٢٠-٤٩)، التي تراوحت فيها نسبة الأمية بين ٩,١-٩,٩ في

المائة. وارتفاع مستوى الأمية نسبياً في فئات الأعمار المتوسطة للسكان الوافدين، أمر لا يتفق مع خاصية الانتقاء والاختيار التي تميز الهجرة الوافدة. ولا نجد تفسيراً لذلك سوى الاعتقاد بأن أغلب الوافدين يلتحقون بأعمال لا تتطلب مستويات تعليمية مرتفعة، كالخدمات المنزلية وأعمال البناء. ومما يؤيد هذا التفسير ارتفاع نسبة الوافدين من آسيا بمستوياتهم التعليمية المنخفضة من ٧٧ في المائة عام ١٩٨١م إلى ٨٤ في المائة عام ١٩٩١م. وفي المقابل تراجعت نسبة الوافدين من أوروبا وأمريكا الشمالية بمستوياتهم التعليمية المرتفعة من ٩ في المائة عام ١٩٨١م إلى ٤ في المائة عام ١٩٩١م.

ولا شك أن هبوط مستوى الأمية في البحرين بهذا المعدل السريع يعكس مدى التطور الذي أصابته في مجال التعليم ومدى الإقبال المتزايد عليه. فقد بدأ الاهتمام بالتعليم النظامي في وقت مبكر نسبياً، حيث أنشئت أول مدرسة للبنين عام ١٩١٩م، وأول مدرسة للبنات عام ١٩٢٩م. كما أصبح التعليم يخضع للإشراف المباشر للدولة منذ عام ١٩٢٩م^(٢٣).

ويستفاد من بيانات وزارة التربية والتعليم لعام ١٩٩٤/١٩٩٥م^(٢٤)، أن المرحلة الابتدائية (٦-١١ سنة) قد استوعبت ٩٥ في المائة من الذكور، ٩٩,٩ في المائة من الإناث، أي بنسبة استيعاب إجمالي قدرها ٩٧,٤ في المائة. أما المرحلة الإعدادية (١٢-١٤)، فقد استوعبت ١٠٠,٥ في المائة من الذكور، ١٠٠,١ في المائة من الإناث، أي بنسبة استيعاب إجمالي قدرها ١٠٠,٨ في المائة. كما استوعبت المرحلة الثانوية (١٥-١٧ سنة) ٩٩,٤ في المائة من الذكور، ١٠٧,٨ في المائة من الإناث، بحيث بلغت نسبة الاستيعاب الإجمالي ١٠٣,٥٪ في المائة. وتعكس هذه المؤشرات مستوى عالياً جداً لانتشار التعليم في البحرين، وأن هذا المستوى في تقديم مضطرد، وهذا ما تؤكد نسب الاستيعاب في المراحل الثلاث خلال عام ١٩٩٠/١٩٩١م، حيث بلغت ٩٥,٤ في المائة بالمرحلة الابتدائية، ١٠٧,٣ في المائة بالمرحلة الإعدادية، ٨٣,٦ في المائة بالمرحلة الثانوية.

المصادر والمراجع

١ - دولة البحرين، الجهاز المركزي للإحصاء (١٩٩١م): تعدادات البحرين ومسيرة نصف قرن، ص: ١١ .

٢ - المصدر نفسه، ص: ٣٥

٣ - دولة البحرين، الجهاز المركزي للإحصاء (١٩٩٥م): المجموعة الإحصائية ١٩٩٤م، ص: ٩٣

٤ - يحسب المعدل الخام وفقاً للمعادلة الآتية:

$$100 \times \frac{\text{عدد المواليد الأحياء في سنة}}{\text{عدد السكان الكلي في منتصف السنة}}$$

٥ - دولة البحرين، الجهاز المركزي للإحصاء (١٩٩١م)، المصدر السابق، ص: ١٢ .

٦ - يحسب معدل الخصوبة العمرية- النوعية وفقاً للمعادلة الآتية:

$$100 \times \frac{\text{عدد المواليد خلال السنة للإناث (الوالدات في فئة عمرية معينة)}}{\text{عدد الإناث في الفئة العمرية نفسها في منتصف السنة}}$$

٧ - يحسب معدل الوفيات الخام وفقاً للمعادلة الآتية:

$$100 \times \frac{\text{عدد الوفيات المسجلة خلال سنة ميلادية}}{\text{عدد السكان الكلي في منتصف السنة}}$$

٨ - منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (١٩٩٩م): ملف الخليج الإحصائي، الدوحة، جدول (٥-٣)، ص: ٢٠٠ .

٩ - وفقاً لبيانات عام ١٩٩١م، بلغت نسبة صغار السن ١١,٨ في المائة بين البحرينيين ٥,٣ في المائة بين غير البحرينيين. كما بلغت نسبة كبار السن (٦٥ في المائة فأكثر) ٣,٣ في المائة بالنسبة للبحرنيين، ٠,٤ في المائة بالنسبة لغير البحرينيين يمكن مراجعة:

١٠ - المصدر نفسه، جدول (٣-٢).

١١ - منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (١٩٩٩م): المصدر السابق، جدول (٥-٥).

١٢ - دولة البحرين، الجهاز المركزي للإحصاء (١٩٩٨م): المصدر السابق، جدول (٣٩-٢).

13 - Central Intelligence Agency (1999)' The World Factbook 1998, Wash. Dc., P. 37.

١٤ - دولة البحرين، الجهاز المركزي للإحصاء (١٩٩٨م): المصدر السابق، جدول (٣٩-٢).

١٥ - المصدر نفسه، جدول (٢-٢).

16 - Europa Publication Limited (1999)' The Middle East and north Africa, London, P. 337.

١٧ - تم حساب هذه النسبة وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الإعاقة العمرية} = \frac{\text{عدد المواليد الأحياء في سنة}}{\text{عدد السكان الكلي في منتصف السنة}} \times 100 = 51,3 \text{ في المائة}$$

يمكن مراجعة:

- Clark, J. (1972)' Population Geography' Oxford Pergamon Press., P. 69.

١٨- دولة البحرين، الجهاز المركزي للإحصاء (١٩٩٨م): المصدر نفسه، جدول (٢-٣).

19- Europa Publication Limited (1999)' Op Cit., P343.

٢٠- توفيق، محمود (١٩٩٠م): جغرافية النشاط الاقتصادي في البحرين، الكويت: الجمعية الجغرافية، رسائل جغرافية، ١٣٧، ص: ٥٣.

21 - Europa Publication Limited (1999)' op cit., P343.

22 - Central Intelligence Agency (1999)' op cit., P. 37.

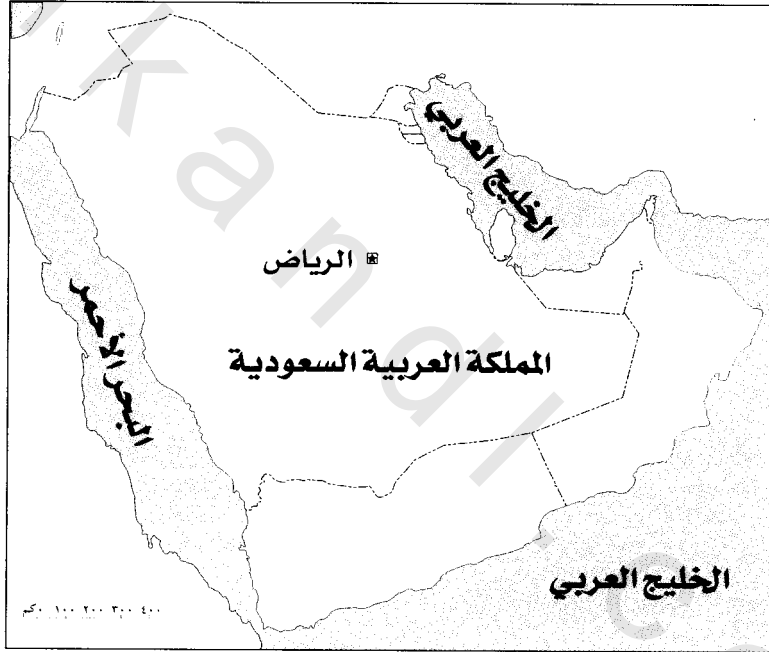
٢٣- أبو العطا، محمد (١٩٩٧م): النمو السكاني لدولة البحرين حتى عام ٢٠١٠م وانعكاساته الاجتماعية والاقتصادية، في: النشرة السكانية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، العدد: ٤٥، ص ص: ٢٧-٣.

٢٤ - المصدر نفسه، ص: ١٣.

obeikandi.com

الفصل الرابع

سكان المملكة العربية السعودية



إعداد

أ.د. محمد أحمد الرويثي (غفر الله له)

قسم الجغرافيا - جامعة الملك عبدالعزيز

المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية

obeikandi.com

المقدمة و مصادر البيانات

تمهيد : تقويم المصادر والبيانات السكانية :

بقيت السعودية خلال النصف الأول من القرن العشرين تفتقر إلى وجود الإحصاءات السكانية، وكان يعتمد على ما يصدر عن الأفراد والمؤسسات المحلية والدولية من تقديرات.. وتقف وراء هذا التخلف الإحصائي عدة أسباب من أهمها:

- ١ - الافتقار إلى البرامج والخطط التنموية عند توحيد الدولة ١٩٣٢ والتي تعتمد على توفر قاعدة معلومات سكانية.
- ٢ - انعدام الخبرات العلمية في مجال السكان في تلك الفترة.
- ٣ - مساحة المملكة الواسعة (٢,٢٥٠ مليون كم^٢)، وتباعد مراكزها العمرانية، في ظل انعدام شبكة الطرق البرية المرصوفة بنسبة ٩٩ ٪ من الشبكة المطلوبة.
- ٤ - أمية الأفراد في ذلك الوقت بالثقافة الإحصائية السكانية.
- ٥ - الخوف المسيطر على السكان من الإدلاء بأي معلومات أسرية خاصة بالنسبة للخصائص السكانية.

ونتيجة لذلك أصبحت السعودية في هذه الفترة من الدول التي تفتقر إلى الأرقام والبيانات السكانية، حتى أوائل الستينيات الميلادية، حيث أصبحت الحاجة الملحة التي دعت لها روح التقدم والأخذ بأسباب التحسين في مجالات الانتفاع بالأرض والموارد المتاحة، أو في مجالات إتاحة الخدمات، ومواجهه الاحتياجات التي تتطلبها جوانب الحياة الأخرى، من مواصلات وصناعة، ألزمت الجهات ذات الاختصاص الاهتمام بالإحصاء والتسجيلات الحيوية،

مما تطلب توفر قاعدة معلومات سكانية، لتحقيقها خلال الواحد والثلاثين عاماً المنصرمة (١٩٦٢-١٩٩٣) تم إجراء ثلاث تعدادات، كان أولها حصر للسكان في المملكة عام ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م^(١)، وتبين منه أن عدد سكان المملكة يزيد على ٣,٢ مليون نسمة، منهم أكثر من ٧٩٪ مستقرون في المدن والقرى، و٢١٪ بدو رحل^(٢)، إلا أنه ألغي رسمياً لعيوب ظهرت فيه. وأجري بعد ذلك تعداد رسمي عام ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م^(٣)، واتضح منه أن عدد السكان يزيد على سبعة ملايين نسمة وبعد تسعة عشر عاماً من التعداد السابق، أجري التعداد الرسمي الثاني عام ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، والذي أوضحت بياناته الأولية أن عدد السكان أقل من سبعة عشر مليون نسمة (١٦,٩٢٩,٢٩٤) نسمة^(٤).

واعتمد في إجراء هذه التعدادات على أسلوب العد الفعلي، الذي يقوم على حصر السكان في أماكن تواجدهم، دون النظر لكونهم من سكان المكان الأصليين أو متواجدين فيه بصفة مؤقتة، إلى جانب اعتبار الشخص المتغيب عن الأسرة ضمن أفراد الأسرة، إضافة إلى اعتبار الأفراد المسافرين والمتبقين خارج الحدود محسوبين داخل التعداد.

ووُجد أن التعدادات السعودية متنوعة الأغراض والأهداف، ومحقة بذلك احتياجات الدولة للتخطيط ومحقة لأغراض المستفيدين من المخططين وغيرهم. ويقف وراء هذا التطور الذي نلمسه في التعدادات السكانية السعودية، وخاصة تعداد عام ١٤١٣-١٩٩٣م عدة أسباب من أهمها:

- ١ - الخبرة المكتسبة عن طريق الاتصال والدورات الخاصة، وذلك محلياً وخارجياً.
- ٢ - الزيادة الكبيرة في دخل الدولة عن طريق إيرادات البترول أدى إلى توفر الوسائل المساعدة لإجراء التعدادات من أموال، وأجهزة، ودورات تدريبية.

٣ - تغطية معظم أجزاء المملكة الوعرة والسهلة بشبكة من الطرق البرية تزيد على ١٤٠ ألف كم، الأمر الذي سهل حركة العاملين في إجراء التعداد بين أجزاء البلاد المختلفة.

٤ - انتشار الوعي المعرفي للإحصاءات السكانية لدى غالبية سكان المملكة، مما سهل عملية الإدلاء ببيانات سكانية أقرب إلى الدقة والصحة.

وعلى الرغم من هذا التطور الملاحظ على التعدادات السعودية، إلا أنها مثل غيرها من سائر تعدادات العالم، يشوبها بعض الأخطاء، وعلى سبيل المثال لا الحصر:- ناقصة الشمول- تكرارها العد ومحتوى البيانات يحدث ذلك على الرغم من الدعاية والتوجيه الذي رافق إجراء التعداد إلى جانب تدريب العاملين فيه.

٢- سجلات المواليد والوفيات والهجرة :

الإحصاءات الحيوية في المملكة لا زالت تعاني من نقص في عملية التسجيل، وعدم تفهم المواطنين لأهمية ذلك بالنسبة للتنمية الوطنية، والخطورة تكمن في أنه حتى أوائل السبعينيات الميلادية لا يعتبر التسجيل الحيوي إجبارياً، الأمر الذي أوجد القصور حتى الوقت الحاضر في التسجيلات الحيوية، إلا أنه حدث تغير في هذا الموقف، وبدأ الاهتمام بها من منتصف التسعينيات الميلادية، وأخذت المكاتب الصحية في المدن تهتم بالتسجيلات للمواليد والوفيات، إلا أنها ما زالت محدودة الفائدة في البيانات، حيث يعتقد أن أعداد الولادات المسجلة هي بحدود ٧٥ ٪ من أعداد المواليد الأحياء للسكان المستقرين، كما أن عدد الوفيات المسجلة هي أدنى بكثير من هذه النسبة، إلا أن اهتمام السلطات الصحية في السعودية بالتسجيلات الحيوية خلال عصر التسعينيات الميلادية جعلها تصدر نظاماً صارماً للتسجيل تمثل أن المولود لا يسجل في بطاقة والده الشخصية إلا بعد إصدار شهادة

ميلاد مرتبطة بإكمال جميع التطعيمات المطلوبة خلال عام الذي خدم العملية، وجعل هناك نوعاً من الاطمئنان حول ارتفاع النسبة في التسجيل إلى أكثر من ٧٥٪^(٥).

أولاً: نمو السكان

١- اتجاهات النمو ومعدلاته:

قبل قيام المملكة تعرضت مناطقها بل وبقية الجزيرة العربية لتغيرات ديموغرافية مختلفة كان من أهمها الحروب القبلية التي سادت البلاد حتى أواخر الثلث الأول من القرن العشرين، ونجم عنها تذبذب أعداد السكان بين الزيادة والنقصان، ولكن حل الأمن والسلام بعد تأسيس المملكة في ١٣٥١هـ- ١٩٣٢م، فأخذ السكان يزدون وأخذ العمران ينتشر^(٦).

وقد ارتبط نمو السكان المتسارع في المملكة بعد ذلك بالتغير الاقتصادي الذي تمثل في تحول البلاد من الاعتماد على الاقتصاد التقليدي (التجارة- الزراعة- الصيد) إلى الاقتصاد الحديث، الذي يقوم بالدرجة الأولى على البترول منذ اكتشافه سنة ١٣٥٧هـ- ١٩٣٨م، ودخوله الأسواق العالمية منذ ١٣٦٥هـ- ١٩٤٥ م. في عصر البترول هذا حدث ما يعرف بالانقلاب الديمو- اقتصادي، الذي تمثل في تدفق البترول وفي نشاط الهجرة في أنحاء المملكة خاصة من الريف والبادية إلى المدن.

وقد سمحت الثروة المتنامية من البترول بوضع خطط شاملة للتنمية، كانت سبباً في الاستقرار والتطور ونمو السكان في مناطق المملكة المختلفة، وتعتبر المناطق الشرقية والغربية والوسطى من أبرز الأمثلة على مواكبة التغير الديموغرافي للنمو الاقتصادي القائم على استخراج البترول والصناعات المعتمدة عليه.

وقد بلغ عدد سكان المملكة وفق تعداد ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م أكثر من سبعة ملايين نسمة (٧,٠١٢,٦٤٣ مقابل ٤,٦٤٩,١٠٠ نسمة) في تقدير عام ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م، بنسبة تغير قدرها ٥,٩ ٪، أي بمعدل ٣,١ سنوياً، وهو معدل يتناسب مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تعيشها البلاد، ولكن مع ملاحظة أنه اختلف من منطقة إلى أخرى، بل ومن مدينة إلى أخرى. (جدول ١)، (شكل ١).

وقدر عدد سكان المملكة عام ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ (على أساس معدل نمو كلي سنوي قدره ٥,٩ ٪ خلال الفترة ١٣٩٤ - ١٤٠٥ هـ / ١٩٧٤ - ١٩٨٥ م بحوالي ١١,١٥٢ مليون نسمة قفز هذا الرقم عام ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م إلى ١٤,٨٧ مليون نسمة، وعند مقارنة نتائج تعداد عام ١٩٩٣ بتعداد السكان الأول عام ١٩٧٤ الذي قدر عدد السكان ١٦,٩٢٩٢٩٤ مليون نسمة لا تضح أن سكان السعودية قد زادوا على مدى ١٩ عاماً بمقدار ٩,٩١٩٩٥١ مليون نسمة، أي بنسبة تغير قدرها خلال الفترة (١٩٧٤ - ١٩٩٣) + ١٤١,٤ ٪ وهذا يعني أن متوسط الزيادة السنوية كان خلال تلك الفترة بمعدل ٥٢٢١٠٣ نسمة، أي ما يوازي ٧,٤ ٪ سنوياً، فإذا كان معدل النمو السنوي في المملكة خلال هذه الفترة كان حوالي ٧,٤ ٪ - وهو معدل مرتفع للغاية، يعكس مدى حجم الهجرة الوافدة إلى هذه البلاد.

وإذا افترضنا أن معدل النمو الطبيعي السنوي في المملكة هو ٤,١ ٪ خلال الفترة (١٩٩٥ - ١٩٩٩) فإن معدل الهجرة يكون حينئذ ٣,٣ ٪ لجملة سكان المملكة، فعليه يكون أعداد السكان غير السعوديين المتواجدين على أراضي المملكة خلال التسعة عشر عاماً الماضية وما زالوا أكثر من ٦,٢١٩٨١٠ مليون نسمة، وهو الرقم المقارب للرقم الرسمي وهو ٦,٠٥٢٩٧٤ وهو ما يوازي أقل من ٣٧ ٪ من إجمالي سكان ١٩٩٣، وأقل من ٣٠ ٪ من إجمالي سكان عام ١٩٩٨^(٧).

ونتيجة لهذا النمو السريع، وعلى أساس المعدل ٤,١ ٪ بلغ عدد سكان السعودية عام ٢٠٠٠، ٢٢,٧ مليون نسمة وأقل من ٢٧ مليون نسمة عام ٢٠٠٥ (جدول ١)، و(شكل ١).

جدول (١)

تطور أعداد ونمو سكان السعودية خلال الفترة ١٩٥٨ - ٢٠٢٥ م

السنة	عدد السكان	الزيادة	
		الزيادة العددية	متوسط نسبة الزيادة
١٩٨٥	٤٦٤٨١٠٠	-	-
(١) ١٩٧٤	(١) ٧٠١٢٦٤٣	٢٣٦٣٥٤٣	٥٠,٨
١٩٨٥	١١١٥٢٠٠٠	٤١٣٩٣٥٧	٥,٩
١٩٩٠	(٢) ١٤٨٧٠٠٠٠	٣٧١٨٠٠٠	٣٥,٣
١٩٩٣	١٦٩٢٩٢٩٤	٩٩١٩٩٥١	١٤١,٤ (١٩٩٣/٧٤)
١٩٩٥	١٨٥٦٤٠٠٠		
١٩٩٦	(٣) ١٩٤٠٠٠٠٠		
١٩٩٧	٢٠٢٠٠٠٠٠	٥٧٧٠٧٠٦	٢٨,٩ ٢٠٠٠-١٩٩٣
١٩٩٨	٢١٠٠٠٠٠٠		
١٩٩٩	٢١٩٠٠٠٠٠		
٢٠٠٠	٢٢٧٠٠٠٠٠		
٢٠٠٥	٢٦٨٠٠٠٠٠		
٢٠١٠	(٣) ٣١١٠٠٠٠٠	٢٧٦٠٠٠٠٠	١٢١,٥ ٢٠٠٠-٢٠٢٥
٢٠٢٥	٥٠٣٠٠٠٠٠		
٢٠٢٥	٤,٨		

الجدول من إعداد وحساب الباحث معتمداً:

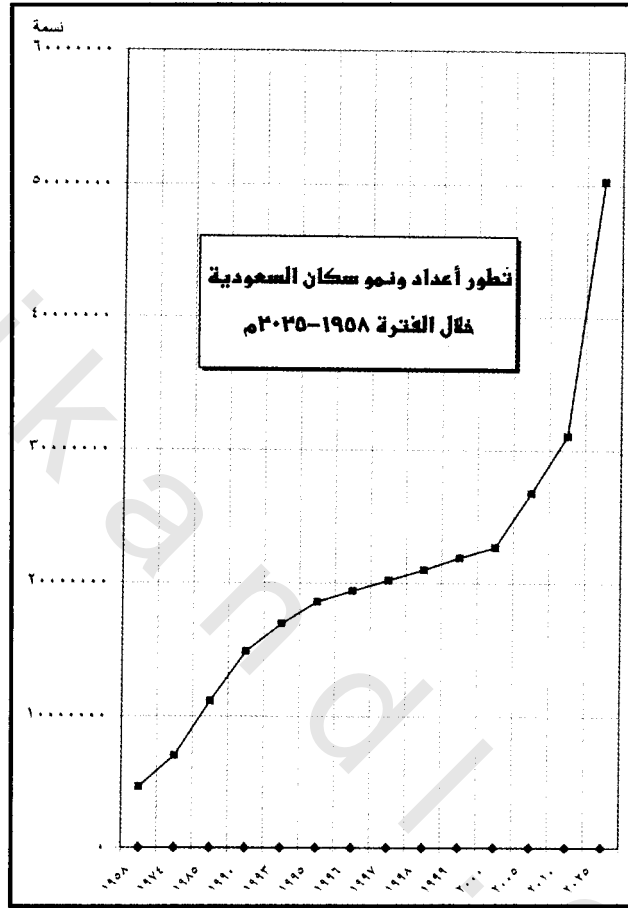
(١) وزارة المالية والاقتصاد الوطني، مصلحة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان ١٩٧٤، ١٣٩٤ - الرياض ١٩٧٥.

(٢) وزارة المالية والاقتصاد الوطني، مصلحة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان ١٩٩٣، ١٤١٣ - الرياض البيانات الأولية.

(٣) حالة سكان العالم ١٩٩٧ م - صندوق الأمم المتحدة للسكان.

(٤) بقية السنوات من تقديرات الباحث اعتماداً: United Nation , Department of Economic and

Social Development , Statical Office. Statisal YEAR Book 1995.



شكل (١)

٢ - عوامل النمو وخصائصها:

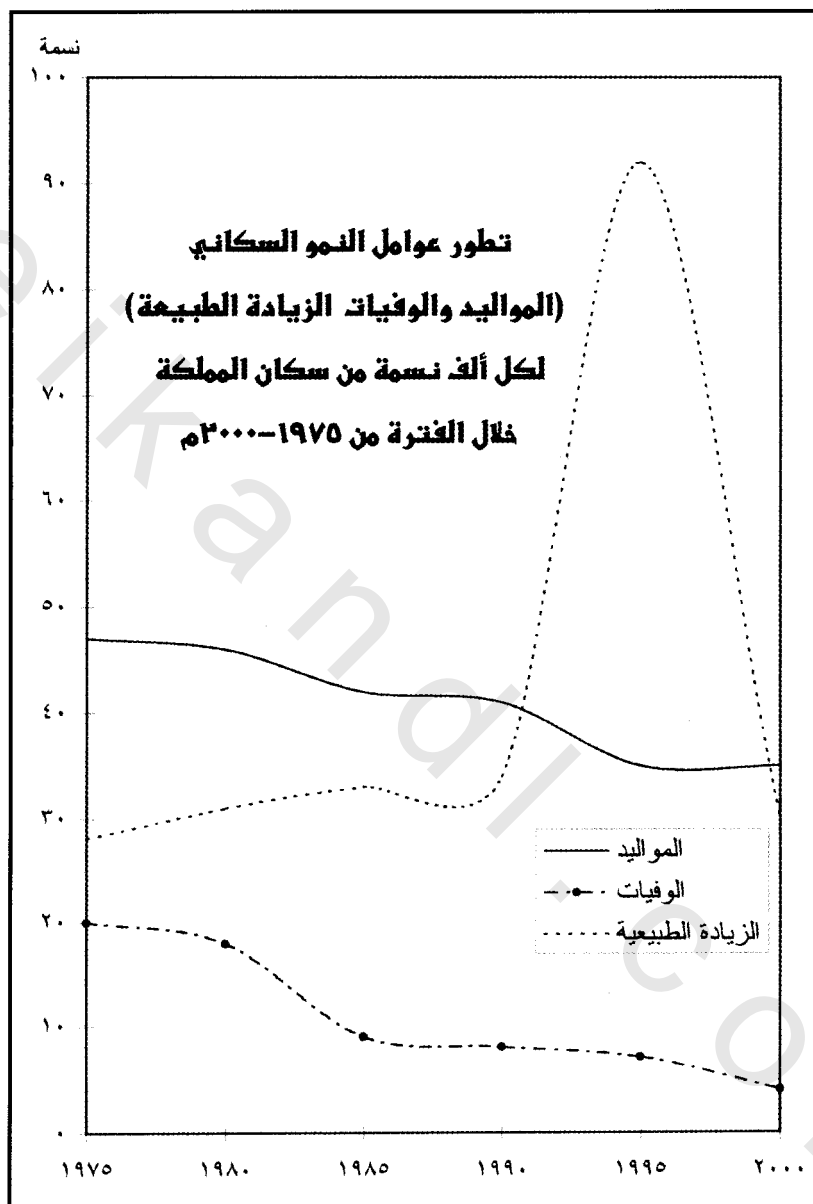
من خلال الظروف الطبيعية والاقتصادية التي مرت بها السعودية يمكن القول إن للهجرة دوراً كبيراً في نمو سكانها، إلا أن هذا لا يقلل من الدور الذي تلعبه الزيادة الطبيعية في هذا النمو، وأرقام الجدول (٢) وشكل (٢) تشير إلى أن متوسط الزيادة الطبيعية لجملة سكان المملكة ٣٠ في الألف من السكان

جدول (٢)

تطور عوامل النمو السكاني (المواليد والوفيات - الزيادة الطبيعية ١٩٧٥/٢٠٠٠)^(٨)

الموضوع	دولة المنطقة	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
المواليد	السعودية	٤٧	٤٦	٤٢	٤١	٣٥	٣٥
	الدول المتقدمة	١٦	-	-	-	-	١٤
	الدول النامية	-	-	-	-	-	-
	العالم	٢٩	٢٨	٢٩	٢٨	٢٠,٥	٢٤
للمرأة الواحدة الخصوبة	السعودية	-	-	٧,٢	-	٦,٤	٦,٨
	الدول المتقدمة	-	-	٢	-	١,٧	١,٥
	الدول النامية	-	-	٤,٤	-	٥,٨	٥,٥
	العالم	-	-	٣,٨	-	٣,١	٣,١
حجم الأسرة	السعودية	٥,٧	-	-	-	-	٦,٢
	الدول المتقدمة	-	-	-	-	-	-
	الدول النامية	-	-	-	-	-	-
	العالم	-	-	-	-	-	-
الوفيات	السعودية	٢٠	١٨	٩	٨	٧	٤
	الدول المتقدمة	١٠	٩	٩	٩	٩	٩
	الدول النامية	-	-	-	-	-	-
	العالم	١٢	١١	١٠	١٠	٩	٩
معدل وفيات الأطفال	السعودية	-	١٥٠	١١٢	٧١	٦٥	٢٩
	الدول المتقدمة	-	٢٨	١٩	١٦	١٤	١٠
	الدول النامية	-	-	-	-	-	-
	العالم	-	٩٥	٨٤	٧٥	٧٠	٦٤
الزيادة الطبيعية	السعودية	٢٨	٣١	٣٣	٣٤	٩٢	٣٠
	الدول المتقدمة	٨	٧	٦	٦	٤	٨
	الدول النامية	-	-	-	-	-	-
	العالم	١٨	١٧	١٧	١٨	١٦	١٤

عام ٢٠٠٠، وهذا يعد من المعدلات المرتفعة على المستوى العالمي، حيث سجلت عند المقارنة ١٤ في الألف وفي الدول المتقدمة ٨ في الألف، ولمعرفة الأسباب التي تقف وراء الاتجاه نحو الزيادة والنقصان في معدل الزيادة الطبيعية تكون الإجابة واضحة بعد استعراض مكونات الزيادة الطبيعية (المواليد - الوفيات) وغير الطبيعية (الهجرة الوافدة).



شكل (٢)

المواليد:

تسجل المملكة معدلاً للمواليد يعد من أعلى المعدلات في العالم، حيث بلغ عام ١٩٧٥ (٤٧) لكل ألف من السكان، انخفض عام ٢٠٠٠ إلى ٣٥ في الألف، وعند مقارنته بالمعدل العالمي الذي بلغ ١٦,٢٩ في الألف للدول المتقدمة والذي انخفض إلى ١٤,٢٤ على التوالي في الألف عام ٢٠٠٠.

ويقف وراء ارتفاع معدلات المواليد في المملكة مجموعة من العوامل أهمها طبيعة المجتمع السعودي، حيث يعتمد الآباء الكبار على أبنائهم الشباب لضمان الاستقرار عند الكبر، إضافة إلى كونه مجتمع له عاداته وتقاليده الإسلامية تؤدي إلى الحرص على زيادة حجم الأسرة.

وبالنسبة للخصوبة:

يدل معدل الخصوبة الكلي أنه ما زال من أعلى معدلات المنطقة، فنجد أنه يسجل أكثر من ٧ مولود لكل أفراده، وهذا يزيد عن المعدل العالمي مرتين، والدول المتقدمة ثلاث مرات وأقل من الضعف في الدول النامية وطوال هذه السنوات ١٩٨٥-٢٠٠٠ لم ينخفض المعدل إلا بنسبة بسيطة، إن سجل ٦,٨ مولود للسكان عام ٢٠٠٠م.

وارتفاع الخصوبة في السعودية يقف وراءه عدة عوامل اجتماعية واقتصادية لا مجال لتفسيرها هنا.

ويؤدي ارتفاع الخصوبة إلى ارتفاع حجم الأسرة السعودية والتي يسجل حجمها حالياً ٥,٧، وهذا المتوسط يختلف من منطقة إلى أخرى، ففي بعض المناطق يزيد حجم الأسرة على ٦ أشخاص، ففي الحدود الشمالية ٦,٦ أشخاص وأقلها في الشرقية ٦,٢.

ويقترَب من حجم المملكة ٥,٧ شخص (تبوك- نجران- حائل) وبقيّة المناطق تسجّل أقل من حجم الأسرة في المملكة.

٣- الوفيات

ومن دراسة البيانات المتاحة لمعدلات الوفيات في المملكة تتضح لنا مجموعة من الحقائق:

حدوث انخفاض في معدلات الوفيات خلال الفترة ١٩٧٥-٢٠٠٠م، وبلغ هذا الانخفاض ذروته عام ٢٠٠٠م حيث سجّل ٤/الألف في حين كان يسجّل في الألف أي ما يعادل خمس مرات عما كان عليه، مقابل أنه كان يسجّل المعدل العالمي ضعف المملكة ٩/الألف. وكذلك الدول المتقدمة ويقف وراء هذا الانخفاض في معدل الوفيات بالمملكة خلال الخمس والعشرين سنة الماضية عدة أسباب من أهمها:

- ١ - التطور الكبير في الخدمات الصحية.
- ٢ - القضاء على الكثير من الأمراض.
- ٣ - ارتفاع الدخل الفردي الذي ساهم بتطور أساليب العلاج والغذاء.
- ٤ - التطور الثقافي لدى الأفراد والذي ساهم في القضاء على الأمية الثقافية لدى ربّات الأسر، والجدول (٢) يوضح معدل وفيات الأطفال أقل من سنة واحدة من العمر بالنسبة لكل ألف من المواليد الأحياء التي تحدث في العام نفسه. ويعد هذا المعدل معياراً جيداً للحياة في أي مجموعة سكانية، حيث كلما انخفض زاد أمد الحياة، والمعدل العالمي لوفيات الأطفال رقم الأمم المتحدة خلال هذه الفترة ما بين (٩٥-٦٤) في الألف - بينما في المملكة نجده يسجّل في أول الفترة ١٩٧٥-١٥٠ في الألف - انخفض عام ٢٠٠٠-٢٩/الألف.

في حين لم يسجل عالمياً سوى ٦٤/الألف وفي الدول المتقدمة ١٠/الألف، ويقف وراء هذا الانخفاض التحسن الكبير في الخدمات الصحية والاجتماعية والثقافية - الذي حصلت عليه الأسرة السعودية.

وكانت معدلات الوفيات المرتفعة تعكس آثارها على أمد الحياة (متوسط عمر كل فرد) الذي سجل في أوائل الفترة ٥٥ سنة والذي يسجل حالياً ٦٧ سنة.

الهجرة الدولية:

والهجرة: منذ أكثر من نصف قرن كانت ومازالت تمثل عاملاً من عوامل التغيرات السكانية والديموغرافية في المملكة، حيث كانت الهجرة الخارجية بأنواعها تسهم في زيادة جملة سكان السعودية بصفة دائمة ومؤقتة مع تباين تأثرها بالنسبة لمناطق السعودية المختلفة.

والهجرة الوافدة للمملكة سواء كانت فردية أو منظمة فهي في معظمها هجرة مقننة تتم بناء على حاجة هذه الأقطار ومتطلباتها، وهي مرهونة بزمان محدد، وهي ليست هجرة دائمة بل هي هجرة مؤقتة.

والواقع أن عدد السكان السعوديين يفوق بمراحل عدد الوافدين في كافة المناطق، حيث لا يمثل الوافدون إليها سوى مجموعة من الموظفين والعاملين في الخدمات. ويمكن القول إنه ابتداء من تطبيق خطط التنمية الاقتصادية عام ١٩٧٠ أخذت الهجرة الوافدة بالزيادة كمياً ونوعاً، وفي ظل غياب الأرقام الدقيقة لحجم الهجرة يمكن استخلاص المؤشرات الإحصائية التالية: من الجدول (٣) وشكل (٣).

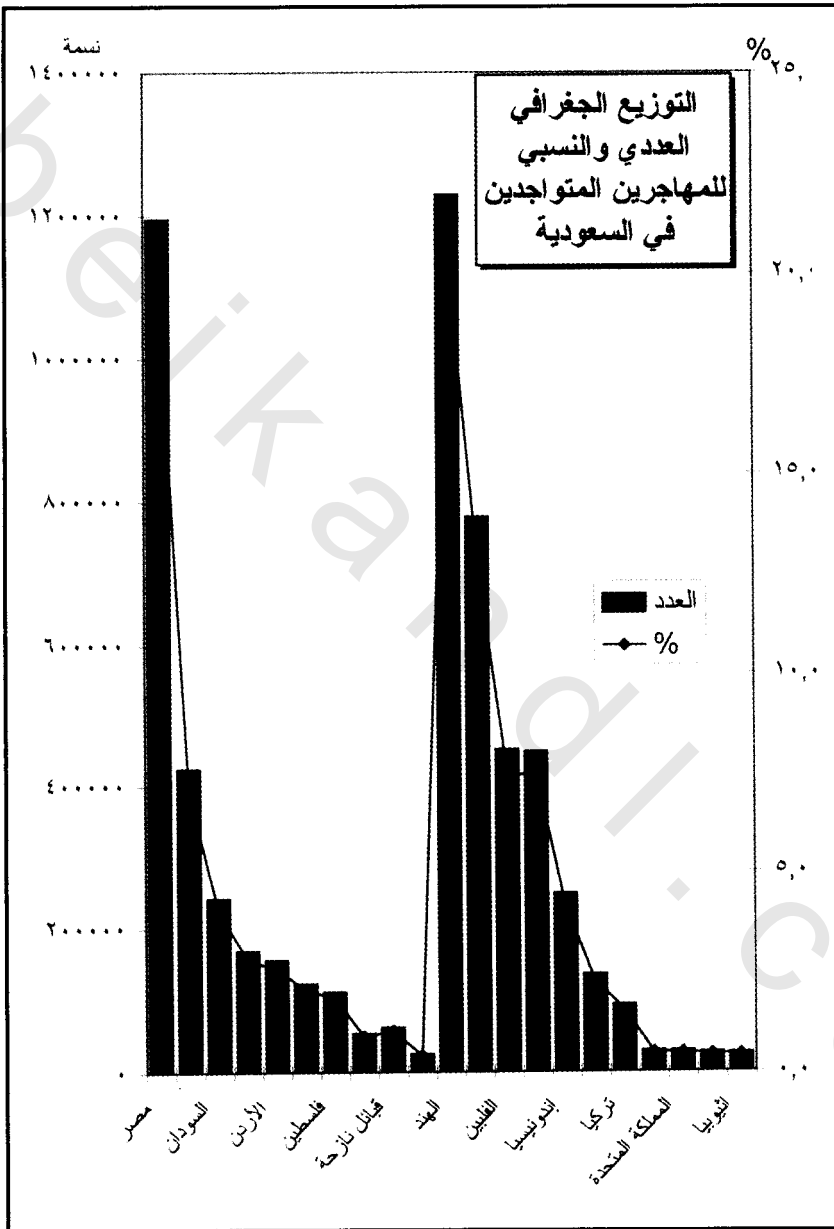
جدول (٣)

التوزيع الجغرافي العددي والنسبي للمهاجرين المتواجدين في السعودية^(٩)
١٩٩٦-٢٠٠٠م

الدول المصدرة	العدد	%	الدول المصدرة	العدد	%
مصر	١١٩٥١٨٩	١٩,١	الهند	١٢٢٨٦٥٢	١٩,٦
اليمن	٤٢٤٢٩٨	٦,٨	باكستان	٧٧٨٦٦٨	١٤,٢
السودان	٢٤٢٥٠٨	٣,٩	الفلبين	٤٥٠٩٦٧	٧,٢
سوريا	١٦٨٢٥٤	٢,٧	بنغلادش	٤٤٨٢٨٢	٧,١
الأردن	١٥٥٤١٠	٢,٥	إندونيسيا	٢٤٩٤٥٨	٤,٠
الكويت	١٢٢٥١٩	١,٨	سيرلنكا	١٣٥٢٤٦	٢,٢
فلسطين	١١٠٦١١	١,٨	تركيا	٩٢٢٥٨	١,٥
لبنان	٥٢٥٦٠	٠,٨	الأقطار الآسيوية	٣٣٨١٥٣١	٥٦
قبائل نازحة	٦١٢٤٦	١,٥	الولايات المتحدة	٢٨٨٦٨	٠,٥
الصومال	٢٤٥٨٥	٠,٤	المملكة المتحدة	٢٨٨٦٨	٠,٥
إجمالي الدول العربية	٢٥٥٧٣٨٠		أريتريا	٢٦٦٦٧	٠,٤
			أثيوبيا	٢٥٨١٨	٠,٤
			إجمالي USA,UK وإفريقيا	١١٤٠٦٣	١,٨
إجمالي المهاجرين في المملكة			عام ١٩٦٩	٦٠٥٢٩٧٤	١٠٠
إجمالي المهاجرين في المملكة			عام ١٩٧٠	٤٠٠٠٠٠	+
إجمالي المهاجرين في المملكة			عام ١٩٨٠	١٨٠٠٠٠٠	٤٥٠
إجمالي المهاجرين في المملكة			فترة ١٩٩٦ - ٢٠٠٠	٦٠٥٢٩٩٤	٣٣٩

الجدول من إعداد الباحث والأرقام مصدرها :

- وزارة الداخلية، العمالة الواردة وقضايا الإحلال (السعودية) رجب ١٤١٦-١٩٩٦م.
- خطط التنمية الخمسة ١-٦.



شكل (٣)

أخذت الهجرة الوافدة بالزيادة كمّاً ونوعاً، وفي ظل غياب الأرقام الدقيقة لحجم الهجرة يمكن استخلاص المؤشرات الإحصائية التالية : من الجدول (٣) وشكل (٣).

- بلغ عدد الوافدين للمملكة عام ١٩٧٠ أكثر من ٤٠٠ ألف نسمة، وهو ما يوازي ٦,٥ ٪ من إجمالي السكان في ذلك العام. قفز هذا الرقم خلال عشر سنوات وسجل عام ١٩٨٠ أكثر من ٨,٨ مليون نسمة وهو ما يعادل ٢٢,٥ ٪ من إجمالي سكان المملكة، ونتيجة لضخامة المشاريع التنموية، وتوفر الأمن والاستقرار، ومستوى المعيشة المعتدل، تضاعف أعدادهم أكثر من ثلاثة مرات عما كانوا عليه ١٩٨٠، فوصل عددهم خلال الفترة ١٩٩٦ - ٢٠٠٠ إلى أكثر من ٦,٠٥ مليون نسمة.

- وهذا مؤشر لضخامة الهجرة الوافدة التي زادت أكثر من ثلاث مرات ٣,٣ عما كانت عليه عام ١٩٨٠، ويقف وراء هذه الزيادة ضخامة مشاريع التنمية العمرانية والاقتصادية- والخدمية التي كانت تطبق في المملكة، حيث زاد معدلهم ووصل إلى أقل من ٢٧ ٪ (٢٦,٦) من إجمالي سكان المملكة عام ٢٠٠٠.

- وعلى أساس جنسية الوافدين نجد أن الهجرة الوافدة العربية المصدر الرئيس إلى السعودية منذ بدء تدفقها في الخمسينيات الميلادية وحتى الآن. حيث تتراوح مساهمتها في أول النصف الثاني من القرن العشرين ما بين ٤٠ - ٥٥ ٪ من جملة المهاجرين، إلا أنه في أواخر التسعينيات الميلادية أصبحت تسجل أقل من ٤٣ ٪ حيث تستحوذ مصر وحدها على أكثر من ١٩ ٪ وتحتل الهجرات الآسيوية ٥٦ ٪ من تجمع الوافدين، يليهم الأقطار الأوروبية والأمريكية والإفريقية التي تدنى نسبتهم إلى ١,٨ ٪ من إجمالي الوافدين (جدول ٣ شكل ٣).

٣- مستقبل النمو السكاني

من خلال دراسة وتحليل معدلات النمو السكاني خلال القرن العشرين ظهر أنه كان بطيئاً في أوائل هذا القرن، حيث كان يسجل معدل ١,٣ ٪، ويقف وراء هذا البطء صعوبة الحياة في أقاليم المملكة من جفاف طبيعي، وتدني دخول الأفراد حيث كانت العوامل المتوفرة في البلاد، هي عوامل طاردة للسكان، وفي الثلث الأخير من القرن الماضي أخذت معدلات النمو السكاني بالزيادة السريعة، حيث سجلت التسعينيات الميلادية، حوالي ٢٧,٨، ويقف وراء هذه الزيادة التحولات الكبيرة التي أصابت الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد نتيجة لاكتشاف البترول ١٩٣٨- ودخول الأسواق العالمية ١٩٤٥- والذي نتج عنه أن أصبح دخله يشكل ما يزيد على ٨٠ ٪ من القاعدة الاقتصادية للمملكة، وبواسطة عائداته نفذت خطط التنمية الست في جميع مجالات الحياة.

ونتج عن ذلك تحول حركة السكان من الهجرة النازحة إلى الهجرة الوافدة والتي تظهر آثارها في زيادة أعداد السكان، والتي سجلت زيادة نموهم السنوي حوالي ٧,٨ ٪ ساهمت الزيادة الطبيعية بحوالي ٣,٥ ٪، الأمر الذي يجعل معدل الهجرة الواحدة يسجل ٤,٥٠ مما يجعل لها دوراً كبيراً في نمو سكان المملكة في المستقبل القادم.

ثانياً: توزيع السكان

أنماط التوزيع والكثافة:

يختلف توزيع سكان المملكة من منطقة إلى أخرى، فهناك مناطق تتركز فيها أعداد كبيرة من السكان بينما يقل هذا التركيز في مناطق أخرى، في حين يكاد ينعدم في مناطق ثالثة^(١٠). وهذا يعني أن سكان المملكة غير موزعين توزيعاً متوازناً بين مناطقها المختلفة. ويرجع ذلك إلى عدد من العوامل التي تضبط هذا التوزيع وتفسر التباين بين منطقة وأخرى.

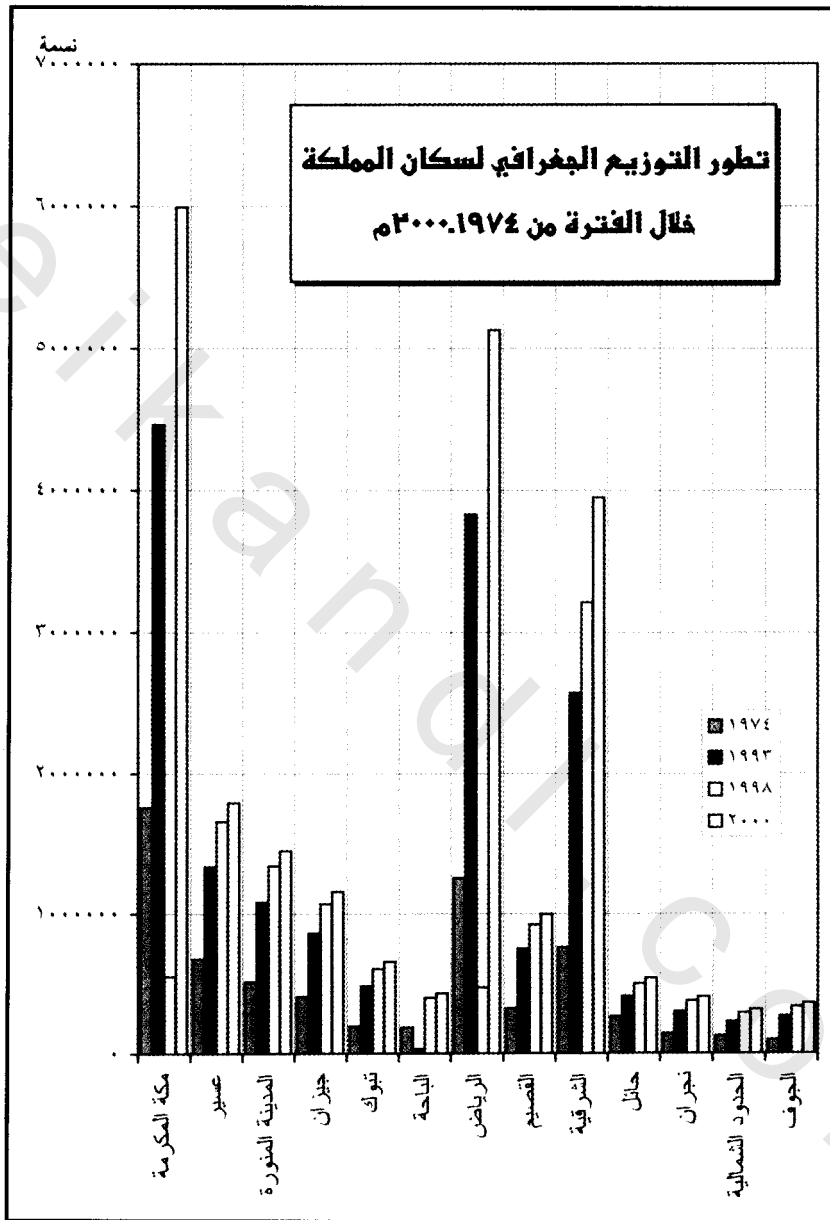
وقد أظهر تعداد عام ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م أن عدد سكان المملكة بلغ أكثر من سبعة ملايين نسمة، منهم أكثر من ٣,٧ مليون نسمة أي ٥٥ ٪ من جملة السكان تركزوا في المنطقة الغربية الممتدة على طول سواحل البحر الأحمر من الحدود الأردنية شمالاً إلى اليمن جنوباً. وقد زاد عدد هؤلاء السكان عددياً خلال السنوات التالية ليلعب أكثر من ٨,٥ مليون نسمة أي ٥٠,٦ ٪ من جملة السكان عام ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، ويقدر أن حالياً ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م بأكثر من ١١,٦ مليون نسمة. وترجع شدة التركيز السكاني فيها إلى أنها تضم عدداً من المدن السعودية ذات الشأن على المستوى المحلي والإقليمي، أهمها جدة ومكة المكرمة والمدينة المنورة، بالإضافة إلى الأهمية الزراعية التي يمتاز بها القسم الجنوبي من المنطقة (عسير - جيزان - الباحة) والتي تضم ما يزيد على ٣,٧ مليون نسمة، أي ما يعادل ١٦,٢ ٪ من إجمالي سكان المملكة. هذا فضلاً عن أهمية مدينة جدة في التجارة والنقل البحري والجوي، فقد تركز فيها ما يزيد على ١٤ ٪ من جملة سكان المملكة عام ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م وهو ما يعادل ٣,٢ مليون نسمة. (جدول ٤ - شكل ٤).

جدول (٤)
التوزيع الجغرافي لسكان المملكة العربية السعودية^(٩)
١٣٩٤ - ١٤٢٠ هـ / ١٩٧٤ - ٢٠٠٠ م

الترتيب	%	٢٠٠٠/١٤٢٠	١٩٩٨/١٤١٨	١٩٩٣/١٤١٣	١٩٧٤/١٣٩٤	المنطقة
١	٢٦,٤	٥٩٩٢٨٠٠	٥٥٤٤٠٠	٤٤٦٤١٣٤	١٧٦٠٢١٦	مكة المكرمة
٤	٧,٩	١٧٩٣٣٠٠	١٦٥٩٠٠٠	١٣٣٩٣١١	٦٧٨٦٧٩	عسير
٥	٦,٤	١٤٥٢٨٠٠	١٣٤٤٠٠٠	١٠٨٣٣٢٧	٥١٦٦٣٦	المدينة المنورة
٦	٥,١	١١٥٧٧٠٠	١٠٧١٠٠٠	٨٦٥٤٢٤	٤٠٨٣٣٤	جيزان
٨	٢,٩	٦٥٨٣٠٠	٠٦٠٩٠٠٠	٤٨٤٧٦٧	١٩٤٥٣٩	تبوك
١٠	١,٩	٤٣١٣٠٠	٠٣٩٩٠٠٠	٣٣٢٠٥	١٨٥٨٥١	الباحة
	٥٠,٦	١١٤٨٦٣٠٠	١٠٦٢٦٠٠٠	٨٥٦٨٩٦٨	٣٧٤٤٢٥٥	النطاق الأول
٢	٢٢,٦	٥١٣٠٢٠٠	٤٧٦٠٠٠	٣٨٣٠٩٢٢	١٢٥٩١٤٥	الرياض
٧	٤,٤	٩٩٨٨٠٠	٠٩٢٤٠٠٠	٧٥١٦٤٢	٣٢٤٥٤٣	القصيم
	٢٧	٦١٢٩٠٠٠	٥٦٧٧٠٠٠	٤٥٨٢٥٦٤	١٥٨٣٦٨٨	النطاق الثاني
٣	١٥,٢	٣٩٥٠٤٠٠	٣٢١٣٠٠٠	٢٥٦٨٥٥٦	٧٦٢٠٣٧	الشرقية
	١٥,٢	٣٩٥٠٤٠٠	٣٢١٣٠٠٠	٢٥٦٨٥٥٦	٧٦٢٠٣٧	النطاق الثالث
٩	٢,٤	٥٤٤٨٠٠	٠٥٠٤٠٠٠	٤١٠٤١٤	٢٦٥٢١٦	حائل
١١	١,٨	٤٠٨٦٠٠	٠٣٧٨٠٠٠	٣٠٢٧١٢	١٤٤٠٤٧	نجران
١٣	١,٤	٣١٦٨٠٠	٠٢٩٤٠٠٠	٢٢٨٥٩٦	١٢٧٥٨٢	الحدود الشمالية
١٢	١,٦	٣٦٣٢٠٠	٠٣٣٦٠٠٠	٢٦٨٨١٥	٩٩٥٩١	الجوف
	٧,٨	١٧٧٠٦٠٠	١٥١٢٠٠٠	١٢١٠٥٣٧	٦٣٤٣٦	النطاق الرابع
	١٠٠	٢٢٧٠٠٠٠٠	٢١٠٠٠٠٠٠	١٦٩٣٠٦٢٥	٦٧٢٦٤١٦	إجمالي المملكة

المصدر :

- ١ - التعداد العام للسكان ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.
- ٢ - التعداد العام للسكان ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- ٣ - من تقديرات الباحث على إسقاط اعتمد عام ١٩٩٣ م سنة أساس.
- ٤ - دمجت القرى فأصبحت محافظة ضمن الجوف.



شكل (٤)

وتأتي منطقتا الرياض والقصيم في المرتبة الثانية من حيث نسبة التركيز السكاني، ففيهما حوالي ٢٧٪ من العدد الإجمالي لسكان البلاد، وهو ما قدر بحوالي ١,٦ مليون نسمة عام ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م، وبنحو ٤,٥ مليون نسمة عام ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، ويقدرّون في عام ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م ما يزيد على ٦,٠٩ مليون نسمة منهم أقل من ٢٣٪ ٥,١ مليون نسمة يعيشون في منطقة الرياض، وحوالي ٤,٤٪ في منطقة القصيم، ٩٩٨ ألف نسمة.

واحتلت المنطقة الشرقية المرتبة الثالثة وضمت حوالي ٠,٨ مليون نسمة، أي ١١,٢٪ من إجمالي السكان عام ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م، ارتفع هذا الرقم عام ١٩٩٣م إلى ٢,٥ مليون نسمة مما أدى إلى ارتفاع نسبتها إلى أقل من ١٥٪ من جملة سكان المملكة. ولقد تضاعفت سكان هذه المنطقة عما كانوا عليه عند قيام المملكة إثر الهجرة المحلية الواسعة إليها، إضافة إلى وصول أعداد كبيرة من الأيدي العاملة العربية والأجنبية في أعقاب ظهور البترول، وقيام الصناعات البترولية فيها، حيث يصل عددهم في عام ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠ إلى أكثر من ٣,٩ ملايين نسمة.

واحتلت المرتبة الرابعة مناطق الحدود الشمالية والجوف وحائل ونجران وقد تميزت بالتخلخل السكاني، وقد عاش فيها حوالي ٩,٤٪ من جملة سكان المملكة، أي ما يعادل ٠,٦ مليون نسمة عام ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م، ثم قفز هذا الرقم إلى ١,٢ مليون نسمة عام ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، ويقدرّون عام ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م بأكثر من ١,٧ مليون نسمة، ويعزى تخلخل السكان فيها إلى أن معظمها تشغله مناطق الرمال الواسعة، وإلى أن واحاتها ومناطقها الرعوية تتعرض للجفاف في فترات زمنية متباعدة.

الكثافة:

وتعكس الاختلافات الكبيرة في توزيع السكان اختلافات عظيمة في أنماط الكثافة العامة التي لم تزد على ٣ نسمة/ كم ٢ عام ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م، مقابل ١,٤٦ نسمة / كم ٢ عام ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢ م. وهذا يعني أن الكثافة العامة للسكان في المملكة قد تضاعفت عما كانت عليه قبل الاثني عشرة سنة الماضية. ثم قفزت هذه النسبة لتبلغ خمسة أشخاص/كم ٢ عام ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م (ثم إلى أكثر من سبعة أشخاص / كم ٢ عام ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م) وذلك بسبب الزيادة الكلية في أعداد السكان وهى زيادة بنسبة ١٤٢٪ عما كانت عليه عام ١٤١٣هـ / ١٩٧٤م (جدول ٥) (شكل ٥).

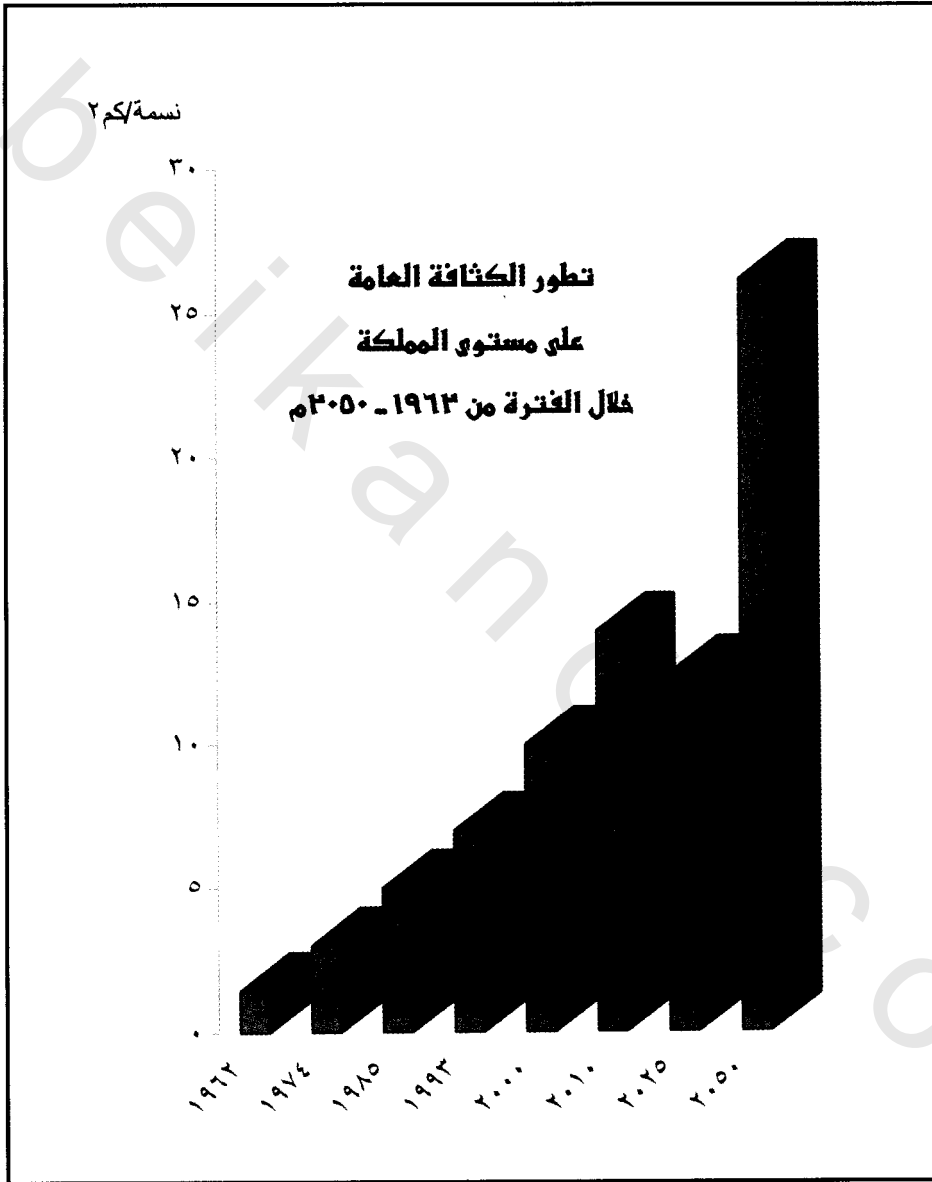
جدول (٥)

تطور الكثافة العامة على مستوى المملكة

١٩٦٢ - ٢٠٥٠

السنة	السكان	المساحة	الكثافة (نسمة/كم ٢)
١٩٦٢		٢,٢٥٠٠٠	١,٤٧
١٩٧٤	٧٠١٢٦٤٢	=====	٣
١٩٨٥	١١١٥٢٠٠٠	=====	٥
١٩٩٣	١٦٩٢٩٢٩٤	=====	٧
٢٠٠٠	٢٢٧٠٠٠٠٠	=====	١٠
٢٠١٠	٣١١٠٠٠٠٠	=====	١٤
٢٠٢٥	٥٠٣٠٠٠٠٠	=====	١٢,٥

- الجدول من إعداد : الباحث - والأرقام مصدرها التعدادات والجدول السابقة.



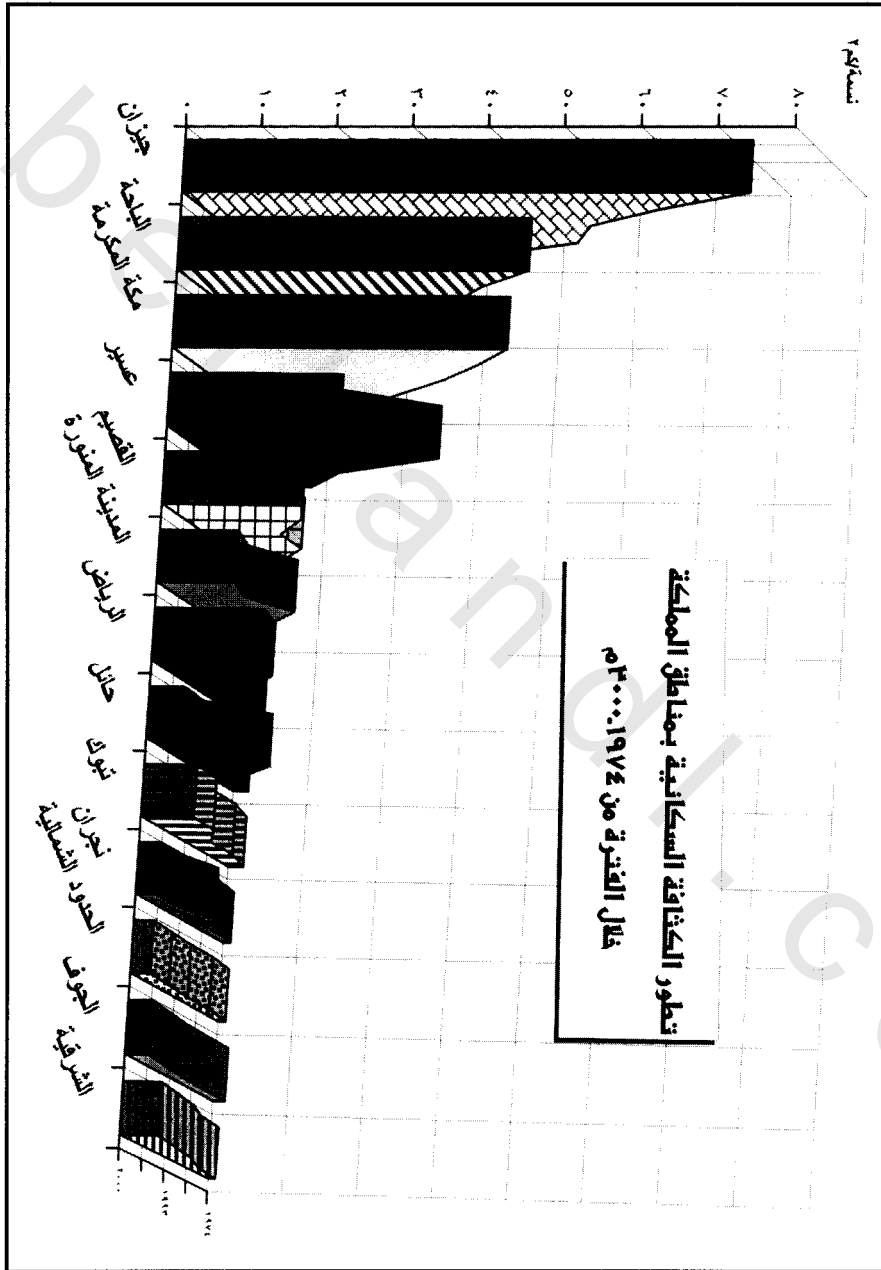
شكل (٥)

الجدول رقم (٦) : تطور الكثافة السكانية بمناطق المملكة ١٣٩٤-١٤١٨ هـ / ١٩٧٤-١٩٩٨ م

الكثافة السكانية الزراعية / هـ نسبة	الكثافة السكانية العامة نسبة/كم ^٢						المنطقة الإدارية	
	١٩٩٨/١٤١٨ نسبة/هـ	١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م	١٤١٨م ١٩٩٨م	١٤١٣م ١٩٩٢م	١٤٠٥هـ ١٩٨٥م	١٣٩٤هـ ١٩٧٤م		
١١,٢	٤,٢	٧٤,٦	٦٠,٣	٤٨,٧	٤٤,٥	٣٦,٣	١٥٥١٧	جيزان
٣٢,٧	٤٦,٢	٤٦,٣	٣٧,٥	٣١,١	٢٦,٠	١٧,٤	١٠٦٩٠	الباحة
٧١,٦	٥٦,٥	٤٤,١	٣٧,٧	٣٠,٤	٢١,٤	١٣,٠	١٣٥٧٠٨	مكة المكرمة
١٩,٤	٥٣,٣	٢٢,٨	١٩,٧	٣٠,٤	١٤,٥	٨,٠	٧٨٤٣٧	عسير
٢,٢	٣,١	١٨,٥	١٥,٥	١٠,٠	١٠,٠	٤,٠	٥٣,٩٢٢	التصميم
٣٦,٦	٧١,٨	١٠,٣	٨,٧	١٢,٥	٦,٠	٣,٧	١٤٠٨٦٨	المدنية المنورة
٥,٥	٧,٩	١٤,٤	١٣,٠	٧,٠	٦,٠	٣,٥	٣٥٤٤٤٤	الرياض
٤,٨	٣,٨	٤,٦	٤,٢	١٠,٥	٣,٦	٢,٠	١١٨٣٢٢	حائل
-	٨,٦	٦,٩	٦,٦	٣,٤	٣,٤	٢,٠	٩٥٣٠٢	تبوك
٢٥,٣	٣٢,٠	٢,٩	٢,٧	٤,٦	١,٧	١,٠	١٣٩٨٥٨	نجران
٢,٠	٦٦,٧	٢,٦	٢,١	١,٧	١,٧	١,٠	١٢٠٧٤٤	الحدود الشمالية
٢,٠	١٠	٣,١	٢,٥	١,٩	١,٧	١,٦	١١٤٥٥٢	الجوف
٢٨,٢	٣٤,٤	٥,٠	٤,٣	٣,٤	١,٦	١,٠	٧٧٨٦١١	المنطقة الشرقية
١١,٣	١٢,٨	١٠,٠	٩,٤	٧,٥	٥,٠	٣,٠	٢,٢٥٠,٠١٠	المملكة العربية السعودية

المصدر : - تم حساب هذه الأرقام اعتماداً على تعداد ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م، وتقديرات ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م، وتعداد ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م، وتقديرات ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م.
- أضيفت لها منطقة القريات بعد دمجها مع كل من منطقتي تبوك والجوف ومساحتها (القريات) ٤٩٧٩٤ كم^٢.

شكل (٦)



وتقدر حالياً ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م ما يزيد على عشرة^(١) أشخاص/ كم^٢، وحسب التقديرات السكانية المتاحة سوف تسجل عام ٢٠١٠ إلى ٦٤ نسمة/ كم^٢ و ستضاعف إلى ٢٨ نسمة/ كم^٢ عام ٢٠٥٠ م (جدول ٥) (شكل ٥).

المملكة قطر يحتل مساحة كبيرة ويتميز بانخفاض الكثافة السكانية في معظمه، بل إن المساحات الصحراوية والرملية كالنفود الكبير والدهناء والربع الخالي تكاد تكون خالية من السكان؛ لهذا فالكثافات كانت تتراوح في مناطق المملكة ما بين واحد نسمة/ كم^٢ وأكثر من ٢٦ نسمة/ كم^٢ عام ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م، فأصبحت تتراوح ما بين أكثر من واحد نسمة/ كم^٢ إلى أقل من ٤٩ نسمة/ كم^٢ ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م، وتقدر في عام ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م ما بين أكثر من ٢ نسمة/ كم^٢ إلى أقل من ٧٥ نسمة/ كم^٢، ويعزى ارتفاع الكثافة في معظم المناطق إلى توافر عوامل الجذب الطبيعية والبشرية للسكان، أما انخفاضها في مناطق أخرى فيرجع إلى الظروف الطبيعية القاسية، وأهمها وجود مساحات كبيرة من الأراضي الصحراوية الضحلة.

ويمكن تقسيم المملكة من حيث الكثافة السكانية العامة عام ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م إلى المجموعات التالية: جدول (٦)، شكل (٦)،

- مجموعة الكثافات المرتفعة جداً: وتزيد فيها الكثافة على ٢٠ نسمة/ كم^٢، وتضم كلاً من: جيزان (٦، ٧٤ نسمة/ كم^٢) والباحة (٨، ٢٢ نسمة/ كم^٢)، مكة المكرمة (١، ٤٤).

- مجموعة الكثافات المرتفعة نسبياً: وتتراوح الكثافة فيها بين ١٥-٢٥ نسمة/ كم^٢، وتمثلها منطقتي عسير (٨، ٢٢ نسمة/ كم^٢) والقصيم (٥، ١٨ نسمة/ كم^٢).

- مجموعة الكثافات المرتفعة: وتتراوح فيها الكثافة ما بين ١٠-١٥ نسمة/ كم^٢ ولا يمثلها إلا منطقة الرياض (٤، ١٤ نسمة/ كم^٢) ومنطقة المدينة المنورة ٣، ١٠ نسمة/ كم^٢.

- مجموعة الكثافات المتوسطة: وتتراوح فيها الكثافات ما بين ١٠/٥ نسمة/ كم^٢ وتضم منطقة تبوك (٦,٩ نسمة/ كم^٢).

- مجموعة الكثافات المنخفضة: وتكون الكثافة فيها (أقل من خمسة أشخاص/ كم^٢ وتمثلها مناطق المنطقة الشرقية (٥ أفراد/ كم^٢) والجوف (٣,١ نسمة/ كم^٢)، والحدود الشمالية (٢,٩ نسمة/ كم^٢).

أما بالنسبة للكثافة الفسيولوجية^(١١) (جدول رقم ٦) سجلت على مستوى المملكة أقل من ١٣ نسمة/ هـ، وهذا يعني أنه على كل هكتار أن ينتج ما يفي بحاجة ١٣ شخصاً، وهو رقم مرتفع إذا ما قورن بدول أخرى متقدمة، إلا أنه يفي بحاجة البلاد من الحاصلات الزراعية بنسبة تزيد على ٥٠ ٪ والباقي يتم استيراده.

وتجدها تتفاوت بين المناطق حيث تتراوح ما بين (٣,١ نسمة/ هـ) في القصيم، و٣٣٧ نسمة / هـ في منطقة الحدود الشمالية، وبقيّة المناطق تقع بين هاتين النهايتين، حيث تقف التربة والموارد المائية وراء تباين الكثافة من منطقة إلى أخرى.

ومتوسط الكثافة الزراعية^(١٢) على مستوى المملكة تسجل أكثر من (١١ نسمة/ عامل/ هـ) وهذا يزيد عن المعدل العالمي أقل من (٥ نسمة عامل/ هـ) وعلى مستوى المناطق تتفاوت هذه الكثافة ما بين ٢-١٧ نسمة عامل يعملون في الهكتار الواحد، وهذا التفاوت يمكن إرجاعه إلى اختلاف ظروف ومقومات الزراعة بين مناطق السعودية (جدول ٦).

توزيع السكان حسب نمط الحياة

طوال عقود القرن (٢٠) الماضي، كان سكان المملكة ينقسمون حسب نمط الحياة إلى ثلاث مجموعات:

- ١- البدو الرحل
- ٢- الريف
- ٣- الحضر (المدن)

وكانت البداوة الطابع المميز لمعظم سكانها، إلا أن هذا النمط من الحياة أخذ يتراجع وينكمش نتيجة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي أخذت تشهدها المملكة بعد تصدير البترول إلى الأسواق العالمية عام ١٩٤٥م.

وجداول (٧) يوضح لنا التراجع في نسبة البداوة خلال القرن الماضي، فقد كانوا يحتلون عند توحيد المملكة ١٩٣٢م ما يزيد على ٥٨٪ من إجمالي السكان المقدر بخمسة ملايين نسمة، انخفضت هذه النسبة عام ١٩٧٤ إلى ٢٧٪ من إجمالي السكان المقدر بسبعة ملايين نسمة.

ونتيجة للظروف الطبيعية- وعوامل التطوير والتحديث التي سادت مناطق المملكة، دفعت السكان الرحل إلى الهجرة من ديارهم الأمر الذي أدى إلى تناقص أعدادهم سنوياً بنسب تراوحت ما بين ٢-٤٪^(١٢) بحيث سجلوا عام ١٩٩٠م ٩٪، ويحتمل انخفاض النسبة حالياً إلى أقل من ٥٪ من إجمالي السكان عام ٢٠٠٠م المقدرين ٢٢,٧ مليون نسمة.

وكان من آثار هذا الانخفاض في عدد السكان البدو الرحل الزيادة في أعداد السكان المستقرين وخاصة سكان المدن، ويمكن إرجاع الزيادة في السكان المستقرين إلى عدة أسباب منها: شكل (٧)

١- اكتشاف البترول في المنطقة الشرقية، مما ساعد على قيام مراكز حضرية جديدة جذبت الكثير من السكان الرحل إلى هذه المنطقة.

٢- الهجرة المستمرة من المناطق الصحراوية إلى المدن.

٣- التطور الاقتصادي والعمراني الذي تشهده المدن السعودية.

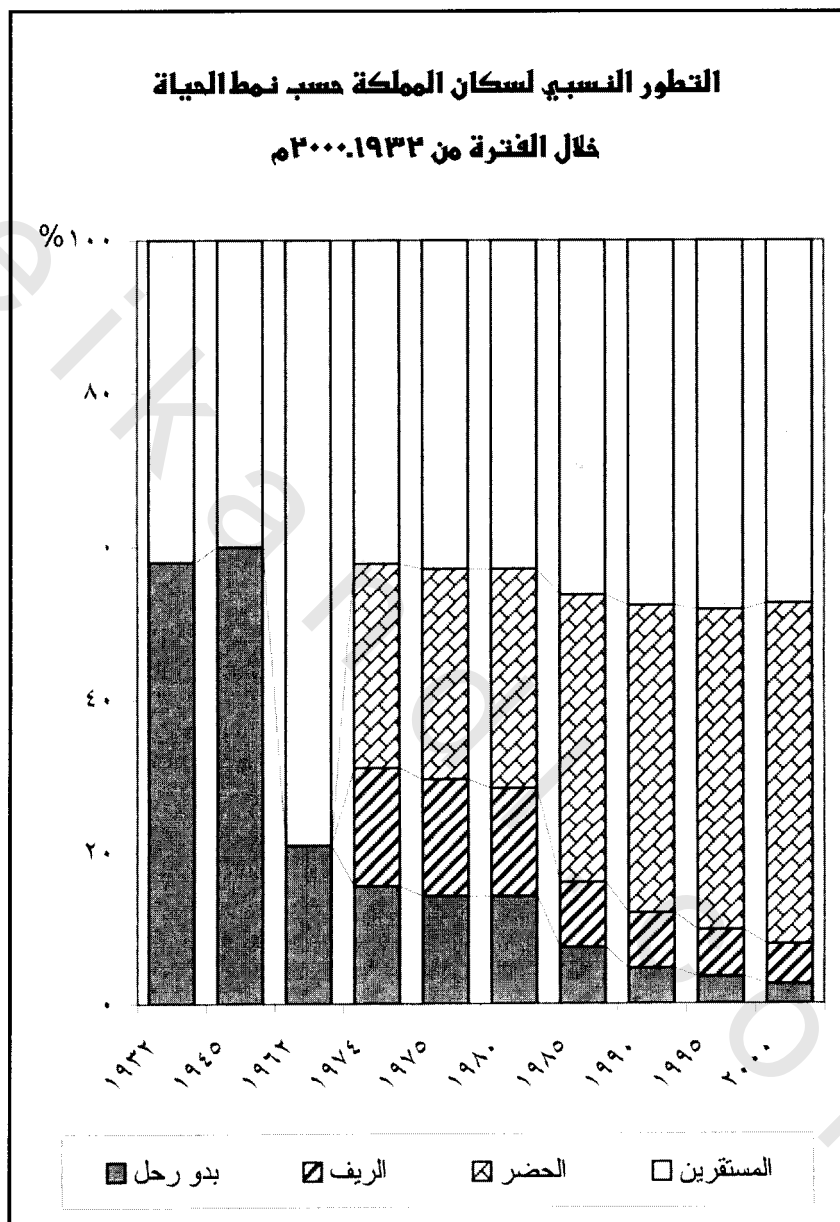
٤- الظروف الطبيعية غير المواتية التي تسود معظم أجزاء المملكة ما عدا المنطقة الجنوبية الغربية. والتي تتمثل في تعرض البلاد إلى فترات من الجفاف تحدث كل ٧ أو ٩ سنوات، يضاف إلى ذلك تدهور المراعي مع إغراءات الحياة في مناطق البترول والخدمات الأخرى^(١٤).

جدول (٧)
التطور النسبي لسكان المملكة حسب نمط الحياة
١٩٣٢م - ٢٠٠٠م

السنة	البو الرحل	الريف	الحضر (المدن)	إجمالي المستقرين	إجمالي المملكة
١٩٣٢	٥٨ %	-	-	٤٢ %	١٠٠ %
١٩٤٥	٦٠	-	-	٤٠	١٠٠
١٩٦٢	٢١	-	-	٧٩	١٠٠
١٩٧٤	٢٧	٢٧	٤٦	٧٣	١٠٠
١٩٧٥	٢٥	٢٧	٤٨	٧٥	١٠٠
١٩٨٠	٢٥	٢٥	٥٠	٧٥	١٠٠
١٩٨٥	١٤	١٦	٧٠	٨٦	١٠٠
١٩٩٠	٩	١٤	٧٧	٩١	١٠٠
١٩٩٥	٧	١٢	٨١	٩٣	١٠٠
٢٠٠٠	٥	١٠	٨٥	٩٠	١٠٠

الجدول من إعداد الباحث معتمداً على أرقام التقديرات والتعدادات السعودية للفترة ١٩٣٢ - ٢٠٠٠م.

وأرقام الجدول (٧) توضح أن السكان المستقرين استحوذوا على ٧٣٪ من إجمالي سكان المملكة عام ١٩٧٤ م- مقابل ٤٢٪ من جملة سكان عام ١٩٣٢م، وأخذت نسبتهم بالارتفاع في كل منطقة وعلى مستوى المملكة، حيث نجدها تقدر حالياً عام ٢٠٠٠ بحوالي ٩٠٪ من إجمالي السكان هذا العام، وإذا كانت نسبة السكان المستقرين قدرت عام ١٩٧٤ بنحو ٧٣٪ استحوذ سكان الريف منها على ٢٧٪ من جملة السكان المستقرين، إلا أنه للظروف الطبيعية والبشرية التي ذكرت سابقاً أخذت نسبتهم بالانخفاض. جدول (٧) حتى سجلوا عام ٢٠٠٠ م حوالي ١٠٪ من جملة سكان المملكة.



شكل (٧)

- وفي مقابل انخفاض أعداد سكان البدو الرحل والريف نجد زيادة مضطردة وسريعة في أعداد سكان المدن السعودية، وإذا عدنا إلى الماضي القريب نجد أنه عند اكتشاف البترول لم يكن هناك سوى مدينة واحدة هي مكة المكرمة، يصل عدد سكانها إلى ١٠٠ ألف نسمة، أما الرياض وجدة فلم يتجاوز سكان كل منهما الثمانين ألف نسمة. وكان للتطورات الاقتصادية والعمرانية التي حدثت في المملكة منذ أواخر القرن الرابع عشر للهجرة (الستينيات الميلادية)، أثره في نمو جميع المدن السعودية بسرعة تفوق سرعة نمو الريف والبادية، بل إن البادية شهدت تناقصاً مستمراً في عدد سكانها^(١٥). فقد أخذت نسبة سكان المدن تزيد تدريجياً نتيجة للهجرة المستمرة إليها من الريف، وهذه ظاهرة سكانية عالمية لا تقتصر على المملكة وحدها. ففي حين كانت نسبة عدد سكان المدن السعودية تتراوح بين ٥- ١٠٪^(١٦) من مجموع السكان في المراحل الأولى من إنشاء المملكة، ارتفعت نسبتهم إلى أكثر من ٢٥٪^(١٧) في أواخر القرن الرابع عشر للهجرة (الستينيات الميلادية)، ٣٥ ٪ عام ١٣٩٠- ١٩٧٠م^(١)، وبلغت حوالي ٤٦٪ في عام ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م^(١٨).

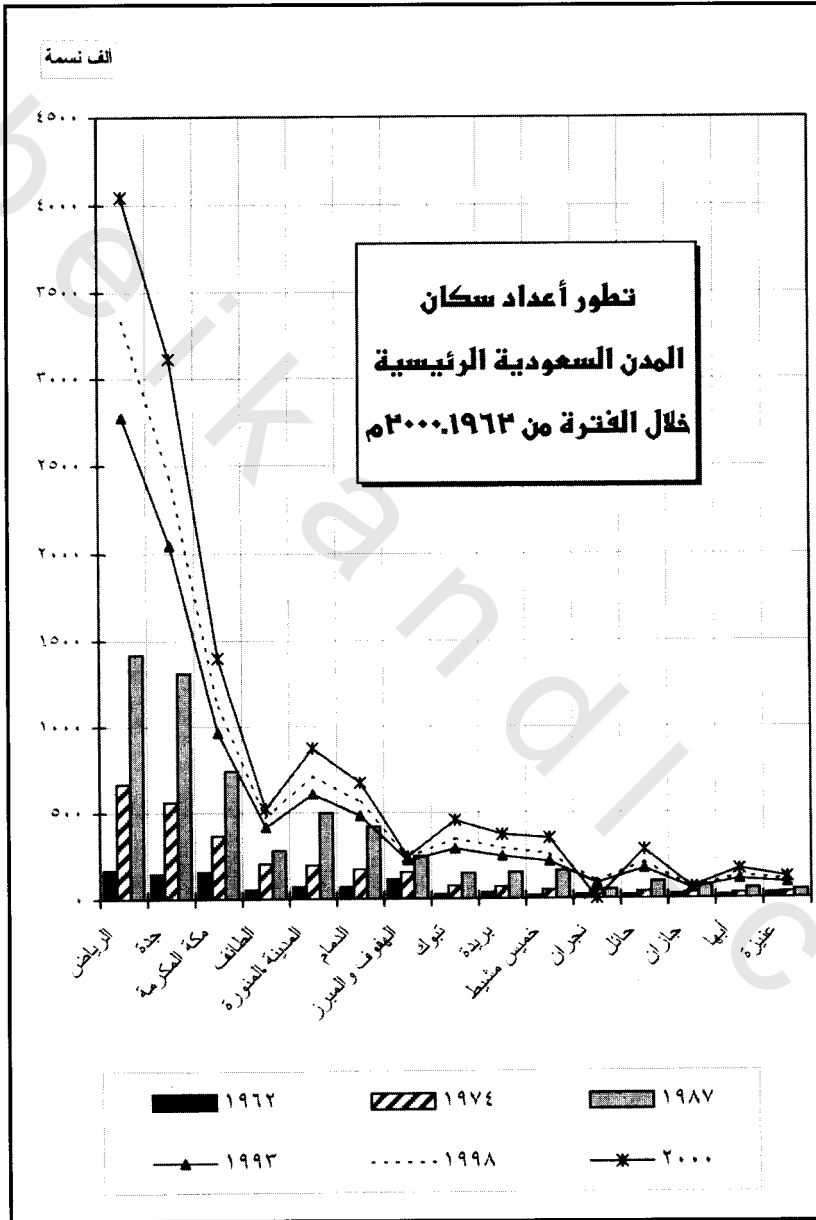
وإذا اعتبرنا أن المدينة السعودية هي التي يبلغ عدد سكانها ٥٠,٠٠٠ نسمة فأكثر، فإن المملكة ضمت ٥٩ مدينة، بلغ مجموع عدد سكانها ٣,١ مليون نسمة، أو ما يعادل ٤٦٪ من جملة سكان المملكة عام ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م (شكل ٨)، وقد تضاعف هذا الرقم مرة ونصف المرة ليسجل عام ١٩٨٧م حوالي ٧,٧١١ مليون نسمة، وهو يعادل ٦٥,٨٪ من جملة سكان المملكة، الذين قدر عددهم إذ ذاك بنحو ١١,٧٨٩ مليون نسمة قطنوا حوالي ١٠٢ مدينة. وارتفعت نسبة سكان الحضر في تعداد عام ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م لتبلغ ٧٧٪، وتزيد على ٨٥٪ خلال الفترة ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م - ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠ م.

جدول (٨)
تطور أعداد سكان المدن السعودية الرئيسية في الفترة
١٣٨٢ - ١٤١٨ هـ / ١٩٦٢ - ٢٠٠٠ م

المدينة	١٣٨٢ ١٩٦٢ بالآلاف نسمة	١٣٩٤ ٢١٩٧٤ بالآلاف نسمة	١٤٠٧ ٢١٩٨٧ بالآلاف نسمة	١٤١٣ ٤١٩٩٣ بالآلاف نسمة	١٤١٨ ٥١٩٩٨ بالآلاف نسمة	نسبة التغير ١٩٧٤ ١٩٩٣	% السنتوية	١٤٢٠ ٢٠٠٠ بالآلاف نسمة
الرياض	١٦٩,١	٦٦٦,٨	١٤١٧	٢٧٧٦	٣٣٣٢	٣١٧	١٦,٧	٤٤٤,٤
جدة	١٤٧,٥	٥٦١	١٣١٢	٢٠٤٦	٢٤٣٦	٢٦٥	١٣,٩	٣١١٣
مكة المكرمة	١٥٨,٩٣	٣٦٧	٧٤٢	٩٦٥	١١٢٢	١٦٣	٨,٦	١٤٠٠
الطائف	٥٣,٩	٢٠٤,٨	٢٨٣	٤١٦	٤٧٢	١٤٠	٥,٥	٥٢٤
المدينة المنورة	٧١,٩	١٩٨	٥٠٠	٦٠٨	٧١٦	٢٠٧	١٠,٩	٨٧٤
الدمام	٧٠	١٧٤,٦	٤١٩	٤٨٢	٥٦٣	١٧٥	٩,٢	٦٧٦
الهفوف والمبرز	١١٥,٠	١٥٥,٥	٢٥٠	٢٢٥	٢٤٣	٤٤	١,٣	٢٤٥
تبوك	٢٥	٧٤,٨	١٥٠	٢٩٢	٣٤٩	٢٨٩	١٥,٢	٤٥٥
بريدة	٣٥	٦٩,٩	١٥٤	٢٤٨	٢٩٥	٢٥٤	١٣,٣	٣٧٤
خميس مشيط	١٨	٤٩,٥	١٦٤	٢١٧	٢٦١	٣٣٤	١٧,٦	٣٥٣
نجران	٢٢	٤٨,٥	٥٣	٠٩٠	١٠٠	٨٤	٤,٤	١٩٠
حائل	٢٠	٤٠,٥	١٠١	١٧٦	٢١٢	٣٢٩	١٧,٣	٢٨٦
حيزان	٢٥	٣٢,٨	٧٩	٠٥٩	٦٢	٧٠	٣,٦	٦٧
أبها	١٧,٥	٣٠,١	٦٠	١١٢	١٣٤	٢٧٣	١٤,٣	١٧٣
عنيزة	٣٠	٣٣,٨	٥٠	٠٩١	١٠٦	١٦٨	٨,٨	١٢٥

المصدر :

- ١ - وزارة المالية والاقتصاد الوطني - حصر السكان والمؤسسات، النشرة الأولى ١٣٨٢ هـ إبريل ١٩٦٣ م ص ١٣.
- ٢ - وزارة المالية والاقتصاد الوطني - مصلحة الإحصاءات العامة، التعداد العام ١٣٩٤ هـ ١٩٧٤ م البيانات الأولية ص ٤.
- ٣ - من تقديرات الباحث على أساس تعداد ١٣٩٤ - ١٩٧٤ م.
- ٤ - التعداد العام للسكان الثاني ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- ٥ - من تقديرات الباحث على أساس تعداد ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.



شكل (٨)

وتختلف نسبة نمو سكان المدن السعودية حسب أهمية ومكانة المدينة بالنسبة للمملكة، فتسجل تبوك والرياض وحائل وخميس ومشيط خلال الفترة ١٩٧٤م-١٩٩٣ أعلى نسبة نمو حيث كانت الزيادة السنوية في كل منها تتراوح ما بين ١٥,٢٪، ١٧,٣٪، ١٧,٦٪ على التوالي وتخفض بنسبة أقل في أبها ١٤,٣٪، وجدة ١٣,٩٪، وبريده ١٣,٣٪، والمدينة المنورة ١٠,٩٪ وتتنى إلى أقل من ١٠٪ في بقية المدن السعودية (جدول ٨) و (شكل ٨).

وتوضح تقديرات أعداد سكان المدن (جدول ٨) أن هناك مدينتين في المملكة تجاوز عدد سكان كل منهما الثلاثة ملايين نسمة عام ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م وهما الرياض (٤,٤٤٤ مليون نسمة) وجدة (٣,١١٣ مليون نسمة)، تقع الأولى- وهي العاصمة السياسية للدولة- في المنطقة الوسطى، بينما تقع الثانية- وهي الميناء البحري الأول في المملكة- في المنطقة الغربية- وفي العام نفسه كانت هناك مدن يتراوح عدد سكانها بين ٥٠٠ ألف وأقل من مليون نسمة، وتمثل هذه الفئة مكة المكرمة (١,٤٠٠ مليون نسمة) والمدينة المنورة أقل من (٩٠٠ ألف نسمة)، ونجد أيضاً أن ثمة مدناً بلغ عدد سكان كل منها أكثر من ١٠٠ ألف نسمة وأقل من ٥٠٠ ألف نسمة، مثلتها تبوك (٤٥٠ ألف نسمة) وبريده (٣٧٤ ألف نسمة) والخميس (٣٥٣ ألف نسمة) وحائل (٢٨٥ ألف نسمة)، والدمام (٦٧٦ ألف نسمة)، والطائف (٥٢٤ ألف نسمة)، وأبها (١٧٣ ألف نسمة)، وعنيزة (١٢٥ ألف نسمة)، ونجران (١٠٩ ألف نسمة)، هذا فضلاً عن مدن زاد عدد سكانها على ٥٠ ألف نسمة مثل مدينة جيزان التي سجلت (٦٧ ألف نسمة).

ثالثاً: التركيب السكاني

٣-١ التركيب النوعي والعمرى :

تعتبر المملكة إحدى الدول العربية التي تتميز بارتفاع نسبة أعداد الذكور على الإناث، والأرقام المتاحة و في جدول (٩) ، توضح لنا التوزيع النسبي للسكان في المملكة حسب النوع خلال الفترة (١٩٧٤ - ٢٠٠٠)، ومنه يتضح لنا أن عدد الذكور في المملكة كان يسجل ٦,٣ مليون نسمة، هو ما يعادل ٥٣٪ من إجمالي السكان ، يقابله ٤٧٪ إناث، الأمر الذي يجعل النسبة النوعية عام ١٩٧٤ في المملكة تسجل ١١٤ ذكر لكل ١٠٠ أنثى وهذا يزيد عن المعدل العالمي ١٠٦ لكل ١٠٠ أنثى.

وحالياً عام ٢٠٠٠ تشير الأرقام إلى زيادة نسبة الذكور على الإناث في معظم المناطق والمدن السعودية ، حيث تضاعف الذكور على مستوى المملكة أكثر من ثلاث مرات ونصف خلال ست وعشرين عاماً ليسجل ١٢,٧ أي أقل من ٦,٥٪ من إجمالي السكان مقابل ١٠ مليون نسمة وهو ما يعادل ٤٤٪ إناث من إجمالي السكان .

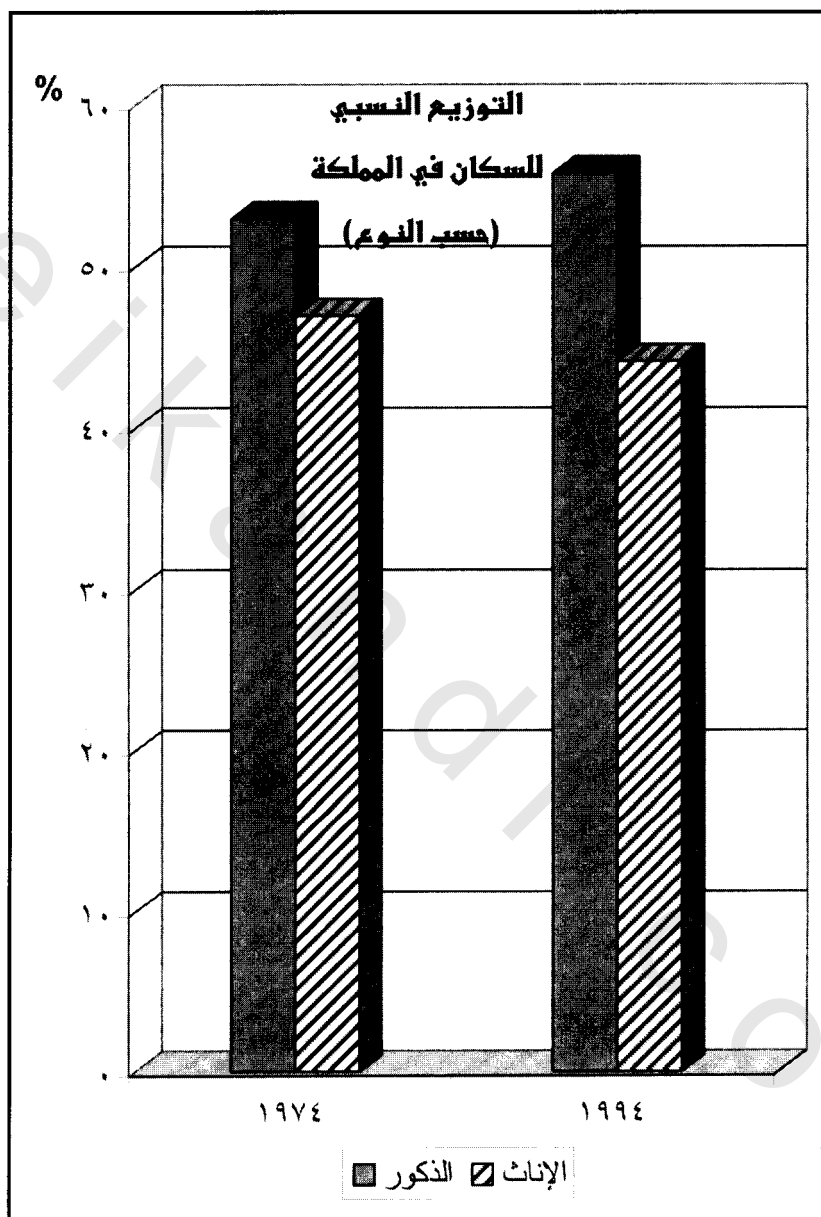
جدول (٩)

تطور التوزيع النسبي للسكان في المملكة حسب النوع خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٩٤م

الجنسية	السنة	الذكور		الإناث		الجملة	%
		العدد	%	العدد	%		
الجملة	١٩٧٤ ^(١)	٣٦٠٠٠٠	٥٣	٣٢٠٠٠٠٠	٤٧	٦٨٠٠٠٠٠	١٠٠
الجملة	١٩٩٤ ^(٢)	١٠١٥٣٤١٩	٥٥,٨	٨٠٢٧٢٧٦	٤٤,٢	١٨١٨٠٤٩٥	١٠٠
سعوديين		٦٥٩٠٢٢٠	٥٠,٥	٦٤٦٣١٢١	٤٩,٥	١٣٠٥٣٤١	١٠٠
غير سعوديين		٣٥٦٣١٩٩	٦٩,٥	١٥٦٣٩٦٦	٣٠,٥	٥١٢٧١٥٤	١٠٠
الجملة		١٢,٧	٥٦	١٠,٠٠٠٠٠	٤٤	٢٢,٧	١٠٠

(١) التعداد العام للسكان الأول ١٩٧٤م.

(٢) United Nations Economic and Social Commission For Western Asia : NO 8-1995.P.P 104-116 من تقديرات الباحث.



شكل (٩)

ونجد هذه النسبة حسب الجنسية تتخفّض عند السعوديين إلى أقل من ٥١٪ للذكور، ٤٩٪ للإناث وترتفع عند الوافدين إلى أكثر من ٧٠٪ وأقل من ٣٠٪ للإناث .

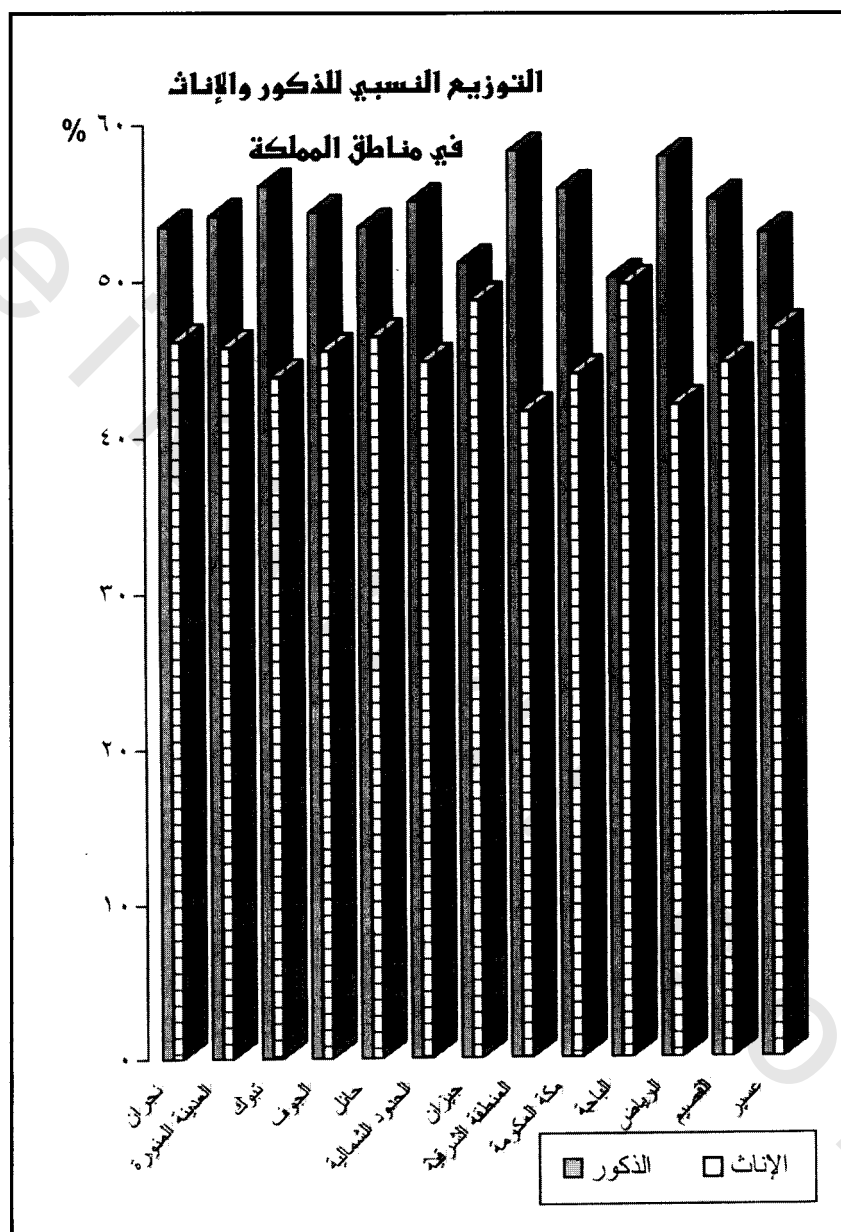
وعلى مستوى المناطق السعودية تلاحظ زيادة نسبة الذكور، فهناك مناطق تكون بنسبة الذكور فيها تفوق المعدل العام (أقل من ٥٦٪ الشرقية، تبوك، الرياض، ومناطق في حدود المعدل العام -مكة المكرمة- الحدود الشمالية وأخرى تقل عن المعدل العام ٥٦٪ - جيزان - الباحة - حائل - القصيم - نجران - المدينة - الجوف . ويرجع هذا إلى تدفق المهاجرين على هذه المناطق والمدن المختلفة (زراعية - صناعية - عمرانية) سواء من داخل المملكة أو من خارجها بقصد العمل جدول (١٠).

جدول (١٠)

التوزيع النسبي للذكور والإناث في مناطق المملكة

المنطقة	% الذكور	% الإناث	المنطقة	% الذكور	% الإناث
جيزان	٥١,٢	٤٨,٨	نجران	٥٣,٥	٤٦,٢
المنطقة الشرقية	٥٨,٣	٤١,٧			
مكة المكرمة	٥٥,٩	٤٤,١	المدينة المنورة	٥٤,٢	٤٥,٨
الباحة	٥٠,٢	٤٩,٨	تبوك	٥٦,١	٤٣,٩
الرياض	٥٧,٩	٤٢,١	الجوف	٥٤,٤	٤٥,٦
القصيم	٥٥,٢	٤٤,٨	حائل	٥٣,٣	٤٦,٥
عسير	٥٣,١	٤٦,٩	الحدود الشمالية	٥٥,١	٤٤,٩
المملكة				٥٥,٩	٤٤,١

الجدول من إعداد وحساب الباحث معتمداً على أرقام الجدول السابق.



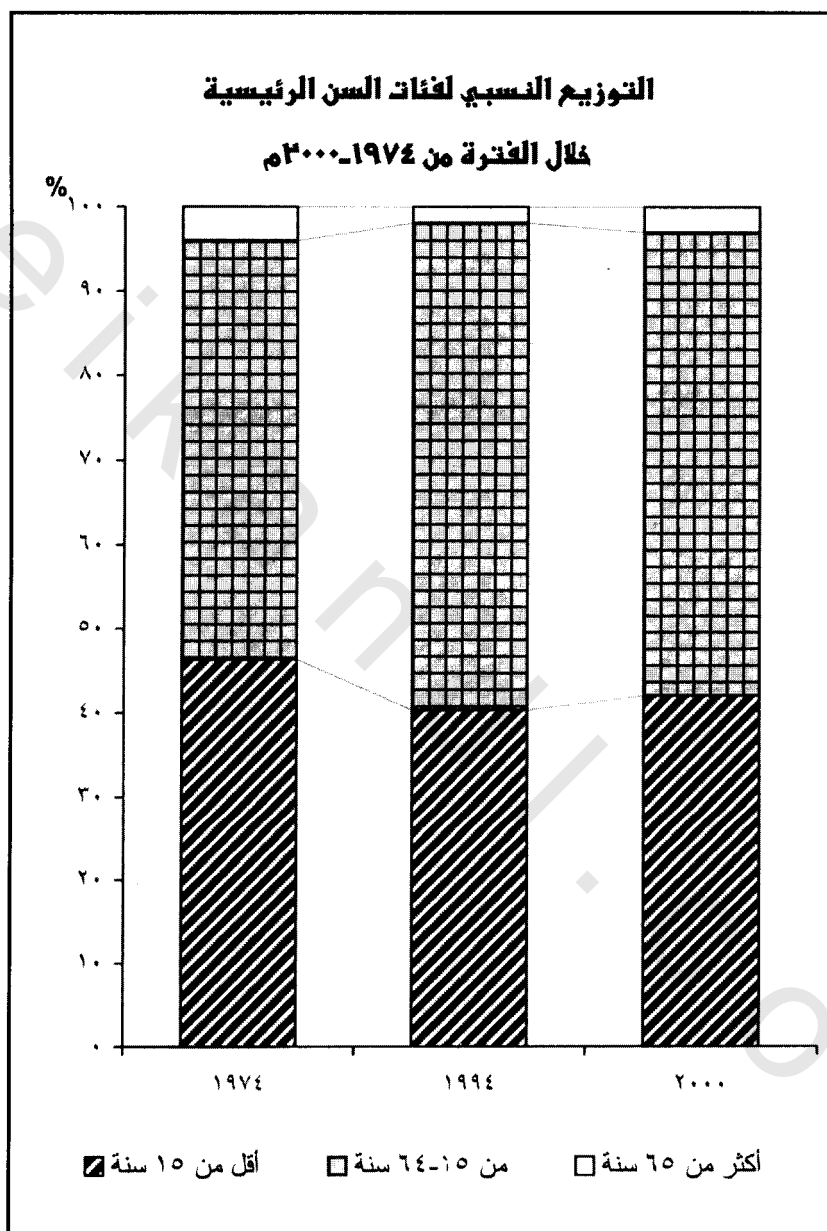
شكل (١٠)

والإحصائيات المتاحة (جدول ١١) أن النسبة النوعية على مستوى المعدل العام تسجل عام ١٩٩٣ أقل من ١٢٧ تكون على مستوى المناطق الإدارية في حدود المعدل العام في مناطق مكة المكرمة وتبوك و أعلى من المعدل في منطقة الرياض - والشرقية وأقل من المعدل في بقية مناطق المملكة.

جدول رقم (١١)
التوزيع الجغرافي للنسبة النوعية على المناطق الإدارية

المنطقة الإدارية	سعوديون		مقدار التغير	غير سعوديين		مقدار التغير	إجمالي السكان		مقدار التغير
	١٤١٣هـ	١٣٩٤هـ		١٤١٣هـ	١٣٩٤هـ		١٤١٣هـ	١٣٩٤هـ	
الرياض	١١٢,٠٤	١٠٥,٤٤	٦,٦١-	٣٢٢,٥٥	٢٦٠,٠٣	٦٢,٦٨-	١٢٤,٨٤	١٣٧,٩٨	١٣,١٢
مكة المكرمة	١٠٧,٤٥	١٠١,٥٠	٥,٩٥-	١٧٠,١٧	١٨٥,٩٧	١٥,٧١	١١٧,٩٥	١٢٦,٧٩	٨,٨٢
جازان	٩٦,١١	٩٥,٩٨	٠,١٣-	١١٢,٩٢	١٧٦,٧٧	٦٣,٨٢	٩٨,٥٢	١٠٥,١١	٦,٥٩
الشرقية	١١٦,٠٤	١٠٧,٩٢	٨,١٣-	٣٠٤,٠٨	٣٢٧,٥١	٢٢,٩٣	١٢٨,٤٠	١٤٠,١٩	١١,٧١
عسير	٩٣,٣٨	٩٦,٨٧	٣,٤٩	٢٥٥,٨٤	٣٣٦,٩٦	٨١,١٠	٩٧,٥٨	١١٣,٥١	١٥,٩٣
القصيم	١٠١,٩٠	٩٨,٧٠	٣,١٨-	٢٨٨,٦٧	٣٩١,٥٠	١٠٠,١٨	١٠٥,٩٧	١٢٣,٦١	١٧,٦٤
حائل	٩٥,٣٥	٩٧,٨٠	٠,٧٩	٢٧٨,٣٦	٣٢٤,١٧	٦٨,٠٣	٩٧,١٨	١١٦,٤٦	١٨,٠٧
المدينة المنورة	١٠٣,٣٣	٩٨,٩٧	٤,٣٤-	١٦٧,٠٢	٢٢٧,٥٢	٥٧,٧٢	١٠٧,٣١	١١٨,٥٢	١١,٢٣
الباحة	٨٧,٠١	٨٨,٠٩	١,٠٧	٢٢٦,٣٢	٣١٦,٧٨	٩٠,١٣	٨٩,٢٠	١٠٢,١٩	١٢,٩٨
الحدود الشمالية	١١٢,٥٠	١٠٦,٦٩	٥,٧٢-	١٧٤,٠٨	٣٠٧,٥٨	٣٠,٦٩	١١٤,٥٩	١٢٢,٧٩	٨,١٩
تبوك	١٢٤,٧٩	١١٠,٠٥	١٤,٧٣-	٣١٦,١٥	٢٨٨,٨٧	٣٢,٧٣-	١٢٩,٧٩	١٢٨,٢٤	١,٧٥-
نجران	١٠٦,٠٨	٩٩,٤٩	٦,٤٧-	١٤٣,٥٢	٢٢٧,١٠	٨١,٤٦	١٠٩,٥٢	١١٦,٤٤	٧,٢٠
الجوف	١٠٧,١٥	١٠١,٣٦	٥,٨٩-	٢١٠,٥٠	٣٠٢,٩٨	٩٢,٤٧	١١٠,٩٨	١١٩,٦٣	٨,٦٥
المملكة	١٠٥,٥٦	١٠١,٩٩	٣,٥٧-	١٧٤,٢١	٢٣٧,٥٤	٣٦,٣٢	١١٢,٠٧	١٢٦,٣٩	١٣,٣٩

الجدول من إعداد الباحث - والأرقام مصدرها بيانات التعداد ١٩٧٤ / ١٩٩٣هـ



شكل (١١)

٣-٢ التركيب العمري:

من دراسة البيانات المتاحة جدول (١٢) يتضح لنا السمات العامة للتركيب العمري للسكان في المملكة ومناطقها الإدارية المختلفة، ومدى اختلافها عن المناطق العالمية الأخرى حيث نستخلص الحقائق التالية:

تتميز السعودية بارتفاع نسبة الفئة الصغيرة السن (أقل من ١٥ سنة) مثل سائر مناطق العالم النامي حيث تتراوح هذه النسبة بين (٤٨٪ - ٣٣٪) من إجمالي السكان وفي الوقت الذي يتخذ نسبتهم في الدول المتقدمة لا تزيد عن ٢٠ - ٣٣ ٪. وحسب التقديرات المتاحة لعام ٢٠٠٠م بلغت نسبة الأطفال أقل من ١٥ سنة في المملكة عامة ٤٢٪ من إجمالي السكان أو ما يعادل ٦,٩ مليون نسمة من جميع الأعمار التي تبلغ حوالي ٧,٢٢ مليون نسمة، وهذه النسبة تكاد تشابه مع نسبة العالم الإسلامي ٤٤٪، إلا أنها تزيد من نسبة الأطفال في العالم كله بحوالي ٤,٧٪ وتزيد عن الدول النامية بنحو ٢٪ بينما تفوق نسبتهم في الدول المتقدمة بنحو ١٤٪ وهذا إلى:

١- الزيادة في المواليد.

٢- التناقص المستمر في الوفيات.

٣- ارتفاع نسبة صغار السن.

وهذا يعد مؤشراً لضخامة الالتزامات، التي تقع على الجهات ذات الاختصاص من توفير الخدمات المختلفة والمواد الغذائية وما يتبعها من سلع استهلاكية متنوعة.

وتختلف نسبة الفئة الصغيرة السن (أقل من ١٥ سنة) من منطقة إلى أخرى في المملكة بحيث تتميز المجموعة بين مناطق:

- مناطق تزيد فيها نسبة الأطفال عن المعدل العام للمملكة .
- مناطق يقل فيها نسبة الأطفال عن المعدل العام للمملكة .

جدول (١٢)

التوزيع النسبي لفئات السن الرئيسية مقارنة بالمتوسط العالمي - ومتوسط الدول المتقدمة
١٣٩٤ - ٢٠٠٠ - ٠٧ - ٢٥ / ١٩٧٤ - ٢٠٠٠

المنطقة / الفئة	أقل من ١٥ سنة	١٥ - ٦٤ سنة	٦٥ سنة فأكثر
المملكة	١٩٧٤	٤٦,٣	٤٩,٧
	١٩٩٤	٤٠,٣	٥٧,٨
	٢٠٠٠	٤٢	٥٥
المتوسط العالمي	٣١	٦٢	٧
لدول المتقدمة	١٩	٦٧	١٤
الدول النامية	٣٤	٥٩	٥

الجدول من إعداد وحساب الباحث والأرقام مصدرها :

- التعداد العام للسكان ١٩٧٤م.
- الأمم المتحدة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ١٩٩٤) بيروت ١٩٩٥م.

وأظهرت الأرقام لعام ٢٠٠٠ انخفاضاً نسبة الفئة العمرية أقل من ١٥ سنة، إلى أكثر من ٤٢٪، والفئة الوسطى (١٥-٦٤) إلى أقل من ٥٥٪ وهي مؤشر على زيادة أعداد الوافدين الذين يشاركون السعوديين في هذه الفئة، على حساب انخفاض نسبة الفئة الصغيرة، أقل من ١٠ سنوات.

وقد أظهرت الأرقام عام ١٩٧٤ أن عدد الأسر في المملكة بلغ حوالي ٩١٥,٢١٠ أسرة، وبلغ حجم الأسرة في المتوسط حوالي ٥,٧٩ فرداً، وهذا يعني أن الأسرة السعودية كانت ولا تزال من الأسر الكبيرة الحجم بالمقياس

العالمي. وعلى أساس هذا المتوسط تضاعف عدد الأسر ١,٦٥ مرة في المملكة عام ١٩٩٤م، حيث قدر بحوالي ١٣٩٩٨٢,٣ أسرة. ويقدر حاليًا عام ٢٠٠٠م بأكثر من ٣,٩ مليون أسرة.

وإذا نظرنا إلى السكان من خلال الحالة التعليمية عام ٢٠٠٠ ظهر لنا أن أكثر من ١٨٪ من إجمالي السكان ١٠ سنوات فأكثرهم من الأميين، ٢,٢٠٪ يقرؤون ويكتبون، وبلغت نسبة من يحمل الثانوية ٨,٤٩، في حين بلغت نسبة من يحملون مؤهلاً عالياً ١١,٧٪.

وعند مقارنة ذلك بالحالة التعليمية عام ١٩٩٢ كانت الأمية تسجل ٢٨,٤٪ خص الذكور ١٦,٩ من إجمالي السعوديين - والإناث ٤٠,٢٪ وهذا يدل على انخفاض الأمية على مدى فعالية البرامج والجهود المبذولة في القضاء على الأمية والتقدم الذي أحرز في هذا المجال.

أما عن توزيع السكان حسب النشاط الاقتصادي (جدول ١٣) فقد وجد أن للعوامل الجغرافية دوراً رئيساً في توجيه أنشطة السكان الاقتصادية وتنوعها في أجزاء المملكة المختلفة. وتوضح الأرقام المتاحة وفقاً لتعداد ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م أن حجم القوة العاملة في المملكة بلغ حوالي ١,٧ مليون نسمة، أي ما يعادل ٤١٪ من جملة العاملين في النشاط الاقتصادي وهو ما يعادل ٧٠٠,٠٠ نسمة، لكن هذه النسبة تباينت من منطقة لأخرى، فنجدها تزيد على ٦٠٪ من العاملين في مناطق حائل وعسير والحدود الشمالية والباحة ونجران وجيزان والجوف (شكل ٦٥). واحتل قطاع الخدمات المرتبة (٢٤٪) وتلاه قطاع التجارة (١٥٪)، كما كان هناك حوالي ١٤٪ يعملون في أنشطة أخرى، وتدنّت النسبة إلى ٦٪ للعاملين في الصناعات التحويلية، إلا أن هذه النسبة كانت أعلى في المنطقة الشرقية، إذ سجلت نحواً من ١٩٪.

وتراوحت في بقية المناطق بين أقل من ٧٪ وأكثر من ١٠٪. وتفاوتت أيضاً نسبة العاملين في التجارة بين ٦,٥٪ في حائل و ٢٢٪ في مكة المكرمة وتراوحت بين هاتين النسبتين في بقية المناطق.

جدول (١٣)

التوزيع النسبي (١٢ سنة فأكثر) على أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة

المنطقة	٪ للنشاط الاقتصادي				
	الزراعة والصيد	الصناعات التحويلية	التجارة	الخدمات	أنشطة أخرى
مكة المكرمة	٢٧,٥	٦,٨	٢٢,٠	٢٨,١	١٥,٦
الرياض	٢٧,٦	٤,٨	١٤,٦	٣٨,١	١٤,٩
الشرقية	٢١,٠	١٨,٨	١٩,٣	٢٢,٠	١٨,٩
عسير	٧١,٩	١,٤	٦,١	١٢,١	٨,٥
المدينة المنورة	٥١,٨	٢,٧	١٦,٠	١٧,٦	١١,٩
جيزان	٦٤,٧	٣,٥	١٢,٧	١١,٦	٧,٥
القصيم	٥٣,٥	٢,٥	١٢,٦	٢٦,٠	١٠,٩
حائل	٧٧,٧	١,٦	٥,٦	٩,٩	٥,٢
تبوك	٥٤,٠	١,٢	١١,٤	٢٤,١	٩,٣
الباحة	٦٥,٢	١,٧	٧,٦	١٧,٦	٧,٩
نجران	٦٤,٧	١,٨	١٠,٠	١٨,٩	٤,٦
الحدود الشمالية	٦٦,٦	١,٥	١٠,٩	١٠,٩	١٠,١
الجوف	٦٠,١	٢,٠	٨,٦	١٨,١	١١,٢
القريات	٣٨,٧	١,٥	١٠,٢	٣٣,٤	١٦,٢
الإجمالي	٧١١٩٧٩	١٠١٨٦٩	٢٦٥٢٦٥	٤١٤,٠٨٤	٢٤٢٨٤٨
٪	٤١	٥,٩	١٥,٣	٢٣,٩	١٣,٩

وفي الختام يمكن القول بأنه على الرغم من عدم توافر إحصاءات سكانية تفصيلية منشورة فإن الصورة الديموغرافية للمملكة قد تطورت كثيراً بفضل الخطط التنموية التي نفذت منذ ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م ولا تزال. فمن آثار هذه الخطط ارتفاع المستوى المعيشي والصحي للسكان، وبالتالي انخفاض معدل الوفيات خاصة وفيات الأطفال، وزيادة عدد السكان وتغير تركيبهم وأحوالهم ونشاط الهجرة الوافدة والمحلية.

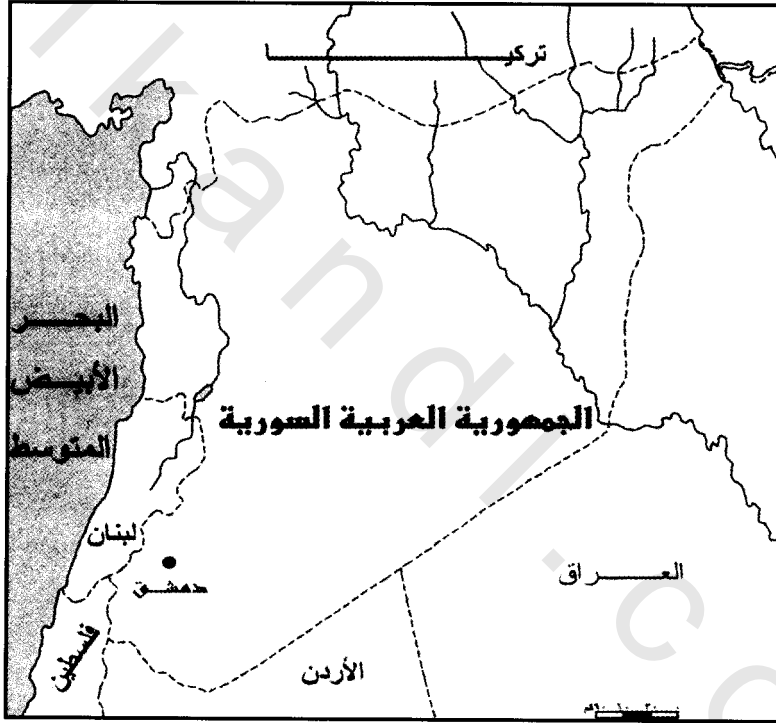
هوامش - ومراجع الدراسة :

- ١ - محمد أحمد الرويثي: سكان المملكة العربية السعودية، دراسة جغرافية وديموجرافية، دار اللواء، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م، ص ٣٢ .
- ٢ - المملكة العربية السعودية، وزارة التخطيط، خطة التنمية الثانية، ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م / ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، ص ٦١٢ .
- ٣ - محمد أحمد الرويثي، سكان المملكة، مرجع سابق، ص ٩٦ .
- ٤ - المملكة العربية السعودية، وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان سنة ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- ٥ - محمد أحمد الرويثي، الشخصية الجغرافية للمملكة العربية السعودية، دراسة في الجغرافية الإقليمية، الطبعة الرابعة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ٦ - عبد الرحمن صادق الشريف، جغرافية المملكة العربية السعودية، الرياض، دار المريخ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، ص ٤٢٠ .
- ٧ - وزارة الداخلية، العمالة الواردة وقضايا الإحلال في السعودية، شهر رجب ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- ٨ - الجدول من إعداد الباحث والأرقام مصدرها التعدادات والتقديرات السعودية وتقديرات الأمم المتحدة.
- ٩ - الجدول من إعداد الباحث والأرقام مصدرها وزارة الداخلية، العاملة الواردة وقضايا الإحلال في السعودية ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- ١٠ - محمد أحمد الرويثي، الشخصية الجغرافية للمملكة، مرجع سابق . ١٤٢

- ١١- الكثافة الفسيولوجية.
- ١٢- الكثافة الزراعية.
- ١٣- محمد أحمد الرويثي، سكان المملكة ، مرجع سابق ص٩٩ .
- ١٤- محمد أحمد الرويثي، الشخصية الجغرافية للمملكة، ص١٥٨، مرجع سابق.
- ١٥- التعداد العام للسكان لعام ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- ١٦- التقرير السنوي للمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ١٧- الهيئة المركزية للتخطيط، تقرير منشور، الرياض ١٣٩٤هـ - ١٩٧١م ، ص ١٨٢ .
- ١٨- الهيئة المركزية للتخطيط، تقرير رقم ١، مرجع سابق، ص ١٨٢ .

الفصل الخامس

سكان الجمهورية العربية السورية



إعداد

أ.د. رجاء دويدري

قسم الجغرافيا - كلية العلوم الاجتماعية

جامعة دمشق - سوريا

obeikandi.com

سكان الجمهورية العربية السورية

تمهيد

تقع الجمهورية العربية السورية في القسم الآسيوي من الوطن العربي مشكلة بوابة رئيسة لغربي قارة آسية، ممتدة بين درجتي العرض (١٩-٣٢، ٥٠، ٢٢، ٣٧) وخطي الطول (٤٧، ٣٥-٤٢، ٢٥) شاغلة مساحة قدرها (١٨٠، ١٨٥) كم^٢، مساحة البحر المتوسط على امتداد (١٨٣) كم، ومجاورة لخمس دول أربع منها عربية، على طول حدود تبلغ (٢٢٣٠) كم^(١).

ومن الوجهة الجغرافية الطبيعية تشكل سورية جزءاً من وحدة تضاريسية متميزة بتضاريس هادئة منبسطة، ووحدة مناخية متميزة بصيف حار جاف وشتاء بارد ماطر على العموم، وتبدو آثار هذه الوحدة في أنماط الحياة البشرية والاقتصادية، والتي تميزت بنمطين رئيسين: نمط بدوي وآخر حضري، وفي نقاط تلاقيهما نشأت مدن امتازت بظاهرة الاستمرار خلال العصور المختلفة، رغم تعرضها لأخطار بشرية (الغزوات) وأخرى طبيعية (الزلازل).

ولا شك أن التناوب في الأوضاع العامة، كان له أثره المباشر في الأوضاع السكانية من مختلف جوانبها، مما سنأتي عليه في دراستنا هذه وفق الحيز المتاح، مشيرين إلى أنه رغم صدور دراسات جغرافية عامة وإقليمية عن الجمهورية العربية السورية، فإن المكتبة الجغرافية تقتصر لدراسة ديموجرافية حديثة تعطي فكرة واضحة وشاملة.

لقد فرضت الدراسة التعامل مع عدد من المصادر المكتبية منها والإحصائية: التعدادات والتقديرات والمسوح، والاستقصاءات الصادرة منها محلياً، أو عن المنظمات الدولية، كما ارتكزت الدراسة على جانب من جوانب البنية المكانية التي يحددها نظام العلاقات بين العناصر التي يتكون منها،

آخذين بالاعتبار وبشكل رئيس الزمن والعوامل التي تولد الحركة وتؤدي إلى التغير والتبدل في العلاقات، مستنديين في أصولها إلى خلفية تاريخية من جهة والواقع الحالي من جهة أخرى، هادفين إلى بيان مسار التطور بمنهج موضوعي، فرضت عليه طبيعة الدراسة العودة إلى وصف الماضي وتحليل الحاضر، وتوقع المستقبل.

١. مصادر البيانات السكانية:

أ - الإحصاءات والتعدادات السكانية:

تعتبر الجمهورية العربية السورية من الدول العربية التي حظيت بعدد من التعدادات السكانية، إلا أن ما نظم منها تنظيمًا علميًا صحيحًا، وجرى وفق طرائق وأسس حديثة، يعتبر حديثًا نسبيًا، فحتى الخمسينيات من القرن العشرين لم تكن سورية أوفر حظاً ولا أوسع شمولاً ولا أكثر دقة من غيرها من الدول العربية في مجال الإحصاءات؛ لهذا يعتبر التعداد الذي جرى في ٢١ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٠ أول تعداد رسمي جرى في سورية وفق أسس علمية، وبدءاً من هذا التعداد توافرت بيانات عن الإحصاءات الحيوية، وأخذت نسبياً سمة الدقة والشمول.

صدر بتاريخ ١٧/١٢/١٩٦٩ المرسوم التشريعي رقم (٣٢٣) قضى بإجراء التعداد العام للمساكن والسكان في سورية في عام ١٩٧٠ وكل عشر سنوات، وكان أن نفذ المكتب المركزي للإحصاء عملية إحصائية في (٢٢) أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠، وفرت قاعدة عريضة من البيانات الإحصائية، وتم هذا التعداد وما تلاه بأسلوب التعداد الفعلي، وليس بأسلوب التعداد القانوني.

أما التعداد الثالث فقد تم في (٨) أيلول ١٩٨١، وجرى التعداد الرابع في

منتصف ليلة ٣/٢ أيلول ١٩٩٤، وأتى تنفيذه على درجة من الدقة والشمول، فقد شمل كثيراً من البيانات المتعارف عليها دولياً، ويعتبر هذا التعداد بداية منطقية لإقامة نظام قاعدة بيانات متطورة، يلبي احتياجات مستخدميها.

ب. المسح بالعيّنة:

أصبح يستخدم في سورية في مختلف جوانب الحياة، بدأت بحوثه بمنهج علمي في عام ١٩٦١، وهو العام الذي تلا تعداد عام ١٩٦٠، واعتبرت الأسرة المعيشة وحدة البحث ورغم استخدام القوانين الإحصائية لحساب حجم العينة في السبعينيات، فإن استخدام عينة ثابتة الحجم إضافة إلى قدم الإطار، كان سبباً من أسباب تخلخل نتائج البحوث، بحيث تم بعد إجراء تعداد ١٩٧٠ مسح بالعيّنة في عام ١٩٧٦، وقد صممت العينة على أساس حضر وريف، وليس على أساس إداري (المحافظات).

تم إلى جانب عينة التعداد، تنفيذ بحوث العينة السكانية بين عامين ١٩٧٧-١٩٧٩، وبحوث العينة السكانية بين عامي ١٩٧٦ - ١٩٨٤، وفي عام ١٩٧٨، طبق أسلوب العينة المساحية في بحثي عام ١٩٧٧ - ١٩٧٨، بخاصة عملية المسح الشامل للأسر في التجمعات المختارة، واستيفاء البيانات من الأسر التي اختيرت بطريقة السحب المنظمة.

بين عامي ١٩٨٢ - ١٩٨٤ تمت بحوث العينة السكانية حول الخصوبة والحمول المستمر، وفي عام ١٩٩٨، تم وضع تقرير نهائي حول بحث بالعيّنة، حددت مواقعه الجغرافية بالطريقة العشوائية المنتظمة، ونتائجه تعتبر أحدث نتائج مسح حول تنظيم الأسرة في سورية، وقد شمل المسح جميع المحافظات السورية، واعتمد أسلوب العينة العنقودية متساوية الاحتمالات في إطار الأسر في تعداد عام ١٩٩٤^(٢).

٢ - الإحصاءات الحيوية:

ليست أكثر دقة وشمولاً من التعدادات الأولية خلال العصور الماضية، لظروف تاريخية ما زال آثار بعضها ساري المفعول حتى الآن، بخاصة فيما يتعلق بكتمان المواليد والوفيات، ولا يخلو أمر الزيجات من ذلك حتى الآن.

٣ - أما بيانات الهجرة فهي ليست أسعد حظاً من البيانات الحيوية، وهو أمر لا يتوفر بدقة وشمول في سورية بخاصة الهجرة الخارجية.

نخلص إلى القول: إن البيانات الشاملة والدقيقة لم تتوفر عن سكان سورية قبل إجراء التعداد السكاني الأول الذي تم في عام ١٩٦٠، وإن النقص ما زال قائماً حتى الآن، بخاصة في التسجيل الحيوي، وعدم توافر بيانات كافية ودقيقة عن الهجرة الخارجية بخاصة، يجعل دراستنا التحليلية تمتد إلى بعد زمني مداه أربع وثلاثون سنة، وهي المدة التي تغطيها التعدادات السكانية الأربعة آنفة الذكر، مما يتيح لنا تتبع منحني النمو السكاني، والوقوف على تطور الخصائص الديموغرافية للسكان، مستعينين أيضاً بما يصدره المكتب المركزي للإحصاء من بيانات حديثة تشمل السنوات بعد تعداد عام ١٩٩٤ حتى الآن، وما صدر عن المنظمات الدولية والمحلية المتخصصة في الدراسات السكانية مما سيرد ذكره في موضعه.

المبحث الأول

نمو السكان

١ - تطور عدد السكان:

الجمهورية العربية السورية جزء من بلاد الشام أو سورية الطبيعية، وهي ضمن حدودها الحالية ترجع إلى عام ١٩٣٩؛ لهذا فإن التقديرات

السابقة لهذا التاريخ إضافة إلى عدم انتظامها ودقتها، بيانات لا يمكن الركون إليها.

لقد جرى تعداد لسكان سورية في عام ١٨٥٤ شمل الرجال الذين هم في سن الجندية، تلاه إحصاء ثان في عام ١٨٨٥، وثالث في عام ١٩٠٥، ووفقاً لإحصاء عام ١٩٢٢ كان عدد سكان سورية (١,٣٢٤,٠٢٦) نسمة، وهو رقم تقريبي شمل الحضر والريفيين والبدو، وقد تم اعتماده بعد تنقيحه أساساً لجمع التقديرات السكانية حتى عام ١٩٤٧، حيث تم إحصاء شامل للبلاد بلغ عدد السكان بموجبه (٣,٠٤٣,٣١٠) نسمة، وفي عام ١٩٥٢ بلغ عدد السكان (٣,٤٢٣,٦٢٦)^(٣).

جرى أول تعداد رسمي للبلاد في عام ١٩٦٠، بلغ عدد السكان بموجبه (٤,٥٦٥,٥٣٩) نسمة، تلاه إحصاء عام ١٩٧٠ حيث بلغ عدد السكان (٦,٣٠٥,٠٠٠) نسمة، ثم إحصاء عام ١٩٨١ ارتفع عدد السكان إلى (٩,٠٤٦,٠٠٠) نسمة، وأخيراً تعداد عام ١٩٩٤ حيث بلغ عدد السكان (١٣,٨١٢,٠٠٠)^(٤) نسمة، وقد اعتمدت التعدادات الأربعة أسلوب العد الفعلي، أما عدد السكان في منتصف عام ١٩٩٩ فقد بلغ (١٦,١١٠,٠٠٠)^(٥) نسمة، جدير بالذكر أن عدد السكان وفق التعدادات يختلف عن عدد السكان وفق سجلات الأحوال المدنية، بينما يشمل التعداد جميع الأفراد المتواجدين بتاريخ التعداد، داخل حدود الدولة فقط، يشمل عدد السكان وفق سجلات الأحوال المدنية المواطنين المتمتعين بالجنسية العربية السورية، داخل حدود الدولة وخارجها^(٦)، فقد بلغ عدد المواطنين المسجلين في سجلات الأحوال المدنية أول أيلول عام ١٩٩٤ (١٥,٦٠٤,٤٥٧) وفي التعداد للعام

المذكور (٢٨٤, ٨١٢, ١٣) وسوف نأخذ بدراستنا ببيانات السكان المتواجدين في القطر.

التقديرات (الإسقاطات) لعدد سكان سورية وفقاً لـ:

١ - العلاقة الأسية^(٧): المقدّر لعدد سكان سورية بموجب هذه المعادلة وفق شكل انتشار السكان وليس كل عوامله على النحو الآتي لأعوام: ٢٠٠٥ (١٩, ٩٤١) مليون نسمة، ٢٠١٠ (٢٣, ٥١١) مليون، ٢٠١٥ (٢٧, ٧٢٠) مليون^(٨).

٢ - أما إذا تمت الإسقاطات وفقاً لفروض الخصوبة فهي على النحو الآتي:

الجدول رقم (١)

إسقاطات السكان وفقاً لفروض الخصوبة

المرجع الزمني	المرتفع	المتوسط	المنخفض
٢٠٠٠	١٨٧١٤	١٨٣٨٣	١٨١٢٢
٢٠٠٥	٢٢٥٢٣	٢١٩٢٦	٢١٤٧١
٢٠١٠	٢٦٨٣٦	٢٥٨٢٢	٢٤٩١٧ ^(٩)

ويعني هذا أن عدد السكان في سورية سيزيد بما يعادل تقريباً (٢٥٠٪) من حجم السكان لعام ١٩٨٥.

٣ - وإذا بقي معدل النمو السكاني بين عامي ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ (٢,٥٪) وبين عامي ٢٠٠٥ - ٢٠١٠ (٢,٣٪) فإن عدد السكان في عام ٢٠٢٥ سيكون (٢٦, ٢٩٢) ولعام ٢٠٥٠ (٣٤, ٤٩)^(١٠).

ولقد أوردت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التقديرات الآتية (بالمليون نسمة) ١٩٩٥ (١٤, ٢٠٣)، ٢٠٠٠ (١٦, ١٢٦)، ٢٠٠٥ (١٨, ٢٣٧)، ٢٠١٠ (٢٠, ٤٦٧) و ٢٠١٥ (٢٢, ٦٥١).

١.١ الاتجاه العام لتطور عدد السكان:

استخدمت لهذا الغرض معادلة منحني من الدرجة الثانية^(١) (قطع مكافئ) على بيانات تعداد عام ١٩٧٠، ١٩٨١، وباستخراج معادلة الاتجاه العام المطلوبة وعلى أساسها تم تقدير عدد السكان وفق الجدول الآتي:

الجدول رقم (٢)

تقدير عدد السكان في الجمهورية العربية السورية بين عامي ١٩٧٠ - ١٩٩٨

المرجع الزمني									
١٩٧٠	٦,٢٥٨	١٩٧٦	٤٦٤١	١٩٨٢	٩٢٨٥	١٩٨٨	١١١٨٩	١٩٩٤	١٣٨١٢
١٩٧١	٦,٤٧٠	١٩٧٧	٧٨٩٧	١٩٨٣	٩٥٨٤	١٩٨٩	١١٥٣٢	١٩٩٥	١٤١٨٦
١٩٧٢	٦٦٩٠	١٩٧٨	٨١٦٠	١٩٨٤	٩٨٩١	١٩٩٠	١٢١١٦	١٩٩٦	١٤٦١٩
١٩٧٣	٦٩١٧	١٩٧٩	٨٤٣١	١٩٨٥	١٠٢٠٥	١٩٩١	١٢٥٢٩	١٩٩٧	١٥١٠٠
١٩٧٤	٧١٥١	١٩٨٠	٨٧٠٨	١٩٨٦	١٠٥٢٥	١٩٩٢	١٢٩٥٨	١٩٩٨	١٥٣٣٨ ^(٢)
١٩٧٥	٧٣٩٧	١٩٨١	٨٩٩٣	١٩٨٧	١٠٨٥٤	١٩٩٣	١٣٣٩٣		

نستخلص من تطور أعداد السكان:

١.٢ اتجاهات النمو السكاني ومعدلاته:

إن الاعتماد على بيانات تعدادات سكانية موثوق بها يجعل حساب معدل النمو السكاني السنوي أكثر دقة، أما الاعتماد على تقديرات فيؤدي إلى نتائج غير دقيقة لاستخراج هذا المعدل، وقد بدأ الإحساس بالقلق حول النمو السكاني في سورية بعد تحليل بيانات تعداد عام ١٩٧٠، وبالتعاون مع بعض منظمات الأمم المتحدة كمنظمة اليونسيف وصندوق النشاطات السكانية، عملت الدولة على إيجاد نوع من التوازن بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي،

بخاصة بعد مؤتمر القاهرة (١٩٩٤) وأصبح مشروع صياغة سياسة سكانية سورية، أحد الدعائم الأساسية لمشاريع وبرامج التعاون الفني مع صندوق النشاطات السكانية التابعة للأمم المتحدة، وكان لتأثير العوامل المختلفة دورها في حدوث تحولات إيجابية هامة في العديد من المتغيرات السكانية في سورية.

إن معدل النمو السكاني هو المعدل السنوي أو المعدل ذو الفائدة المركبة^(١٣)، ويلاحظ أن استخدام معدل النمو يشوبه بعض العيوب؛ لأن عدد السكان قد يكون في منتصف العام، كما أن معدلات المواليد والوفيات تعتبر أقل قليلاً مما لو حسبت على أساس النسبة للسكان في بداية كل عام، وإن نمو الحضر بمعدلات مرتفعة ينتج عنه فرق كبير بين طريقتي قياس المعدل المرتفع للنمو^(١٤).

وقد تم حساب معادلة الفائدة المركبة لمعدل النمو السكاني، كما تم الاعتماد على نتائج البيانات التي وفرتها التعدادات منذ عام ١٩٦٠ وحتى الآن، وتشير هذه البيانات إلى أن حجم السكان في سورية تضاعف ثلاث مرات نتيجة معدل النمو السكاني المرتفع خلال تلك الفترة، والذي يعتبر من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم^(١٥)، ولقد حافظ هذا المعدل على مستواه تقريباً خلال الفترة المدروسة، بحيث بلغ بين عامي ١٩٦٠ - ١٩٧٠ (٣,٣٪) وبين عامي ١٩٧٠ - ١٩٨٠ (٣,٤٪) وبين عامي ١٩٨٠ - ١٩٩٠ (٣,١٪)، وأنه كان في عام ١٩٩٠ (٣,٨٪) وهو أعلى معدل في العالم قاطبة، وقد أدى التزايد السريع إلى مضاعفة عدد السكان في حوالي عقدين من الزمن^(١٦).

ووفقاً لتعداد عام ١٩٩٤ بلغ معدل النمو السكاني (٣,٣٪)، وقدر بين عامي ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ ب (٢,٥٪)^(١٧) وهذا تراجع ملموس في نسبة النمو، ويعود ذلك

إلى أثر معدل الولادات والوفيات والهجرة، فقد طرأ على هذه العوامل تغيرات جوهرية، انخفض فيها معدل المواليد، كما انخفض معدل الخصوبة، وكان الانخفاض أشد في فترة الثمانينيات وبداية التسعينيات، كما انخفض معدل الوفيات انخفاضاً كبيراً، أما الهجرة فلا تتوافر مصادر شاملة لرصد ظاهرتها بخاصة الخارجة منها، إضافة إلى تضارب الآراء حول زيادتها أو نقصانها.

نشير أخيراً إلى أن معدل النمو السكاني في المستقبل سوف يشهد انخفاضاً خلال الفترة المقبلة، نتيجة العوامل المؤثرة التي ذكرناها، إلا أن تخفيض هذه المعدلات إلى حدود أدنى من التي سبقت الإشارة إليها أعلاه يحتاج إلى جهد وزمن مديدين، وقناعة تامة لدى السكان أنفسهم، ورغم ذلك فمن المتوقع أن بداية القرن القادم ستشهد انخفاضاً ملموساً، رغم ذلك سيبقى معدل النمو السكاني في سورية مرتفعاً، وسوف يستمر تضاعف عدد السكان في أقل من ربع قرن إلى فترة طويلة في المستقبل^(١٨).

ولا ريب أن لهذا النمو منعكسات أدت إلى ارتفاع معدل الإعالة الذي بلغ في سورية أكثر من (١٠٢٪)، وبلغ في إحدى الهيئات الريفية (١٦٠٪)^(١٩) ويرتفع أكثر عند حسابه استناداً إلى المشتغلين فعلاً بحيث بلغ (٢٤، ٤)^(٢٠)، وسوى ذلك يبدو أثر النمو في التدفقات المتعاضمة من الأطفال إلى مرحلة التعليم الابتدائي، وفي الدخل الفردي، وفي الموارد الطبية، ومستوى الادخار....

٢. عوامل النمو وخصائصها:

٢-١ الإنجاب:

تسمى نسبة الإنجاب مجازاً الخصوبة Fertility، وهو التعبير شائع الاستخدام، وقياسه أمر لا بد منه في مسائل الإسقاطات السكانية، تتأثر

نسبته في سورية كما هو الحال في باقي أرجاء الوطن العربي بعوامل اقتصادية وأخرى اجتماعية، وتتلخص هذه العوامل بالعامل الديني الذي يحث على الإنجاب، وبمتغيرات ثلاثة متداخلة: المهنة، الدخل، ودرجة الثقافة، ونمط الحياة (الريف، الحضر)، هذا وإن انخفاض الإنجاب ظاهرة حديثة في سورية، بدت نتيجة التطور الاقتصادي والاجتماعي والعلمي، وظهر أثر هذه العوامل في النصف الثاني من القرن العشرين.

وفُرت التعدادات السكانية معطيات أمكن استخدامها في تقدير خصب المرأة السورية، ويعتبر بحث الخصوبة في سورية الذي نفذ في عام ١٩٧٨، في إطار مسح الخصوبة العالمي من أهم تلك الدراسات ويوثق بنتائجه وتدل الدراسات التحليلية على عدم انخفاض الخصوبة بشكل ملموس حتى الثمانينيات، وأنه كان شبه ثابت خلال السنوات الماضية، ومن ثم ومنذ الثمانينيات بدأ في الانخفاض بشكل حاد كما توضحه البيانات الآتية:

كان متوسط الخصوبة بين عامي ١٩٤٧ - ١٩٥٣ (٣,٧) وصل في حده الأدنى إلى (٢,٩) في عام ١٩٥٠، (ويُشك في هذا الرقم)، وبلغ في عام ١٩٤٨ (٤,٤)، ارتفع إلى (٧,٨) في عام ١٩٦٠، و(٧,٥) في عام ١٩٧٠، انخفض إلى (٦,٨) في عام ١٩٨١، وإلى (٤,٣) في عام ١٩٩٣^(٢١)، بصورة تجاوزت كل التوقعات، ويعود التراجع إلى انخفاض نسبة الأمية وارتفاع سن الزواج، وانتشار وسائل تنظيم الحمل^(٢٢).

وبالمقابل ووفق نتائج التعدادات تبين أنه إذا قيس معدل خصب المرأة السورية بمعدل المواليد الأولي، أو بمعدل الخصب التجميعي (الخصوبة الكلية T.F.R) لم يظهر أي ميل للانخفاض إن لم يكن العكس، فقد بلغ معدل الخصوبة الكلية (٨,٤) مواليد للمرأة الواحدة، وذلك ما بين عام ١٩٦٠

ومنتصف الثمانينيات، وهذا المؤشر في سورية يساوي أكثر من ثلاثة أضعاف ونصف مستواه في البلدان المتقدمة، ويؤكد أيضاً الارتفاع النسبي لخصب المرأة السورية، ويفسر التزايد السريع للسكان، الذي شهدته سورية خلال العقود الزمنية القليلة الماضية^(٢٣).

ورغم الاهتمام بالسياسة الإنجابية، فإن الأزمة الاقتصادية في الثمانينيات تجلت آثارها السكانية وبشكل واضح في منتصف الثمانينيات بحيث فقد مؤشر الخصوبة نصف قيمته تقريباً، وقد تم إثبات هذا الانخفاض الحاد بوساطة معطيات عديدة، كالولادات المسجلة في السجل المدني، وبيانات المسح الديموغرافي المتكامل الذي تم في عام ١٩٩٣، وبين انخفاض الخصوبة من (٧,٥) مواليد خلال عامي ١٩٧٨ - ١٩٨٢ إلى (٦,٨) مواليد خلال عامي ١٩٨٣ - ١٩٨٧، ثم إلى (٤,٢) مواليد خلال ١٩٨٨ - ١٩٩٢، وهذا يوضح لنا انخفاض حاد في مستوى الخصوبة خلال السنوات السبع الأخيرة.

يدل تقرير بابشايلد في عام ١٩٩٣ وتعداد السكان في عام ١٩٩٤^(٢٤)، على أن تغير السلوك الخصوبي حسب مستوى التعليم قد تم في النصف الثاني من عقد الثمانينيات، وقدّر استقرائياً وجود تناقص ما بين عامي ١٩٨١ - ١٩٩١، وأن مؤشر الخصوبة في بداية التوقعات بلغ (٤,١٦) وهو أدنى من المؤشر الذي اعتمدته الأمم المتحدة (٤,٣٥)، إلا أن وتيرة الانخفاض تسير ببطء^(٢٥)، ويوضح لنا الجدول الآتي معدلات الخصوبة المتوقعة خلال فترات الإسقاط المختلفة:

الجدول رقم (٣)

معدلات الخصوبة المتوقعة خلال فترات الإسقاط المختلفة^(٢٦)

المرجع الزمني	الفرض الأول المرتفع	الفرض الثاني المتوسط	الفرض الثالث المنخفض
١٩٨٥ - ١٩٩٠	٧,٥	٧,٠	٧,٣
١٩٩٠ - ١٩٩٥	٧,٣٥	٧,٠	٦,٨
١٩٩٥ - ٢٠٠٠	٦,٩٠	٦,٦	٦,٣
٢٠٠٠ - ٢٠٠٥	٦,٥	٦,١	٥,٧
٢٠٠٥ - ٢٠١٠	٦,٠	٥,٥	٥,٥

ووفقاً لتقديرات أخرى بلغ معدل الخصوبة الكلية لكل امرأة بين عامي ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ (٤,٠) و ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥ (٣,٦)، و ٢٠٠٥ - ٢٠١٠ (٣,٢)^(٢٧)، وفي التقديرين نلاحظ تراجعاً في معدل الخصوبة الكلية، ولعل التقدير الثاني أقرب إلى الواقع الملموس حالياً في سورية.

هذا ومن خلال دراسة نتائج عينة المسح (١٩٩٨) تبين أن (٤٩,١٪) من أفراد العينة يرون أن عدد المواليد المثالي في الأسرة يجب أن يتراوح بين (٣-٤) أطفال، مقابل (٤٤,٧٪) يرون أن العدد المثالي للمواليد يجب أن لا يقل عن خمسة أطفال، وقابل (٦,٢٪) يرون أن العدد المثالي للمواليد يجب أن لا يزيد عن طفلين، وكان أفراد العينة في الريف أكثر ميلاً لإنجاب عدد أكبر من المواليد مقارنة بأفراد العينة في الحضر، في حين لم يكن هناك فرقٌ جوهري في ذلك بين أفراد العينة من الذكور والإناث^(٢٨).

ولا شك أن لارتفاع الخصوبة أثر في عدد السكان، إذ إن معدل الزيادة في سورية وفق تقديرات منظمة الأمم المتحدة سوف يتجاوز (٢٠٪) خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥، وستبقى أعلى بكثير مما هي عليه في كثير من البلدان

العربية، وسوف يترك هذا إمكانية تضاعف عدد السكان في المستقبل خلال القرن القادم، كما أن النمو العالي نسبياً يجعل نسبة من هم أعمارهم ٦٥ (٨.٥٪) وسوف تتناقص نسبة الشباب من (٤٢٪) إلى (٢٤٪)، أما الولادات فسوف تزداد ما بين عامي (٢٠١٠ - ٢٠١٥) ثم ستتناقص، كما أن العدد السنوي للإمكانات الجديدة في سوق العمل سوف تزداد، وإن الارتفاع في أعداد الواصلين إلى سوق العمل لن يعوض عنه الخارجون منه إلا قليلاً، واستيعاب هؤلاء في سوق العمل سيكون إحدى المشكلات العويصة ذات الطابع السكاني التي ستواجه سورية حلها، إضافة إلى ما ذكرناه سابقاً حول ارتفاع معدل الإعالة.

٢-٢ الولادات:

تقاس خصوبة السكان بعدة مقاييس حسابية ومعدل المواليد الخام (C.B.R) هو مقياس أولي للخصوبة، ورغم أنه أسهل المقاييس وأكثرها استخداماً، لكن إحصائياته غير كاملة، ولا تعكس التقلبات الشهرية، ويفضل احتساب ما يسمى بمعدل المواليد الشهري Monthly birth rate لكن البيانات لا تتوفر عنه بدقة في سورية.

يرتبط معدل المواليد بظروف السكان الاقتصادية والاجتماعية: العامل الديني، الاعتبارات العشائرية، العامل الاقتصادي، العامل الاجتماعي... وبالتالي فإنه يختلف بين أنحاء البلاد وبين فئات السكان، وإذا قارنا معدل المواليد في سورية بمثيلاتها في العالم، نجد ارتفاعاً واضحاً لصالحها، وهذا يوضح لنا أن تأثير السياسات السكانية في معدلات المواليد لا يزال خفيفاً وغير كاف لإحداث خفض ضروري^(٢٩).

إن عملية استخراج المعدلات التقريبية للمواليد والوفيات نادراً ما تعطي تقديرات دقيقة حتى لو تم الاستعانة في عملها بجداول وأساليب تعديل غاية في الإتقان؛ لأننا لا نستطيع أن نحدد تماماً المدى الذي يتراوح فيه خطأ التقديرات حول القيمة الحقيقية للمعلمة المقدرة، لعدم الدقة في التبليغ عن العمر، أو رتبة المولود، أو البيانات الأخرى ذات الصلة، ويبدو ذلك واضحاً في معدلات المواليد لأعوام ١٩٣٥، ١٩٤٧، ١٩٥٢، بحيث تراوحت بين (٠.٥٣٪) و (٠.٢٥، ٧٥٪) وبين المحافظات (٠.٢٨، ٧٪) و (٠.٨، ٤٪) مما يؤكد ما أشرنا إليه حول عدم الدقة في البيانات.

ومما يلفت الانتباه أيضاً التذبذب الواضح في المنحنى البياني لمعدل المواليد في بعض السنوات، يتبعه أو يسبقه زيادة أو قفزات في عدد المسجلين، من مثال معدل المواليد الخام الذي تتراوح بين (٠.١٤، ٦٪) في عام ١٩٤٧ و (٠.٢٢، ٦٪) في عام ١٩٥٢، و (٠.٤٧٪) في عام ١٩٦٠، و (٠.٣٣٪) في عام ١٩٧٠، و (٠.٣٧٪) في عام ١٩٨٠، و (٠.٤٤٪) في عام ١٩٩٠^(٣٠) وهي نسبة مرتفعة في المقاييس الدولية، حيث تجاوز معدل المواليد (٠.٣٠٪)^(٣١) وبلغ (٠.٣٤، ٤٪) في عام ١٩٩٥^(٣٢). وبلغ المعدل (٠.٢٧، ٤٣٪) في عام ١٩٩٨ للمواليد الحديثة و (٠.٣١، ٣٤٪) للمواليد الحديثة والمكتومة، وقد بلغت نسبة المواليد المكتومة (٠.١٢، ٤٪) من مجموع المواليد المكتومة والحديثة، وتعادل (٠.١٤٪) من المواليد الحديثة^(٣٣).

ونشير إلى أن ظاهرة تسجيل المواليد المكتومة ما زالت قائمة، بحيث بدأت حينما صدر قانون العفو عن المكتومين في عام ١٩٣٧، فبلغت (٨٠١، ١٣٠) في عام ١٩٥٢، و (٦٢، ٩٩٦) في عام ١٩٩٨، والأرقام تغني عن الشرح^(٣٤)، هذا

ويقدر أن معدل المواليد الخام بين عامي ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ (٤, ٣٠٪) وبين عامي ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥ (٢, ٢٩٪) و ٢٠٠٥ - ٢٠١٠ (٣, ٢٧٪)^(٣٥)، رغم ذلك فإن النسبة أقرب إلى الارتفاع منها إلى الانخفاض.

٢-٣ الوفاة:

تعطي التقديرات المتوافرة لمعدل الوفيات الخام (C.D.R) صورة مقبولة حول تطور هذا المؤشر منذ فترة الستينيات حتى فترة التسعينيات من هذا القرن، أما باقي المقاييس الديمغرافية شائعة الاستخدام للوفيات، فإنها تكاد تنحصر بشكل دقيق نسبياً في العقدين الأخيرين.

لقد حصل هبوط في معدل الوفيات فيما بعد الحرب العالمية الثانية حتى وقتنا الحاضر، وتشير الدراسات إلى أن معدل الوفيات العام في سورية كان بين عامي ١٩٤٤ - ١٩٥٣ (١٨٪) على أضعف احتمال^(٣٦)، والنسبة ذاتها كانت في عام ١٩٦٠^(٣٧)، انخفضت إلى (١٤٪) في عام ١٩٧٠^(٣٨) وإلى (٨, ٢٪) بين عامي ١٩٧٣ - ١٩٧٨^(٣٩) وإلى (٨٪) في عام ١٩٨١^(٤٠)، واستمر المعدل بالانخفاض إلى أن بلغ (٣, ٣٪) في عام ١٩٩٨^(٤١)، وكانت نسبة المصابين منهم بأمراض القلب (٣٠, ٠٧٪).

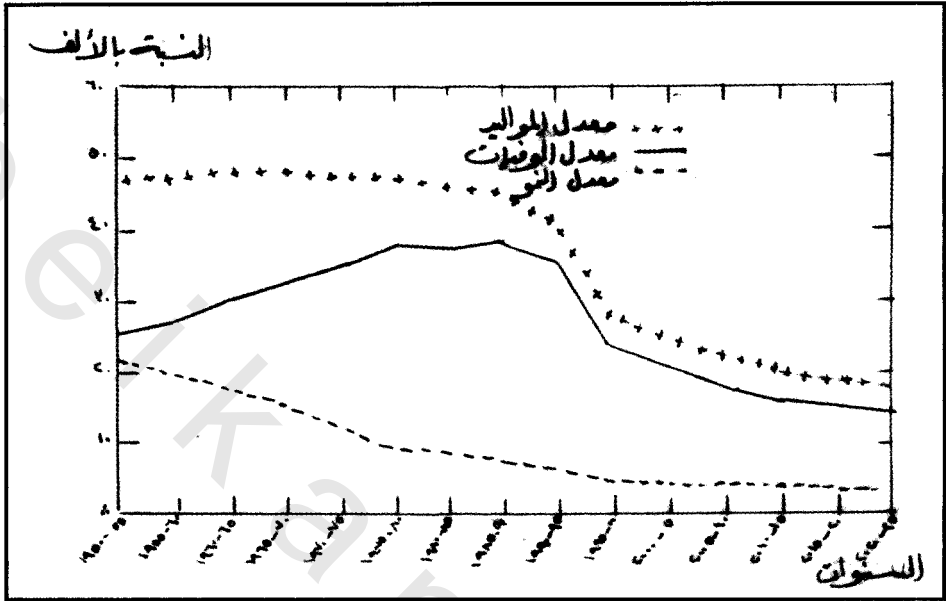
ولو أخذنا التقديرات وفق سلسلتها الزمنية المتتالية، لوجدنا تبايناً في النسب بسبب اختلاف مصدر البيانات، وطريقة التقدير المستخدمة، والفترة التي يعود التقدير إليها، كما نجد انخفاض معدل الوفيات من (١٨٪) في الستينيات إلى حوالي (١٥٪) في مطلع السبعينيات إلى (٨٪) في مطلع الثمانينيات إلى (٦, ٠٪) في التسعينيات وإلى (٣, ٣٪) في نهاية القرن العشرين، وتعتبر هذه النسبة من أدنى المعدلات في العالم^(٤٢).

وتشير الاسقاطات إلى أن معدل الوفيات الخام ستكون على النحو الآتي:

١٩٩٥ - ٢٠٠٠ (٠,٩ ٠,٤)٪، وهو تقدير قريب من تقدير اليونسيف (٠,٥)٪، وبين ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥ (٠,٥ ٠,٤)٪، و ٢٠٠٥ - ٢٠١٠ (٠,٣ ٠,٤)٪^(٤٣)، وهذا يؤكد ما ذكرناه أعلاه حول اختلاف مصدر البيانات، إذ لا يعقل أن نتوقع ارتفاع نسبة الوفيات، في حين أن مسيرة الأوضاع الصحية والاقتصادية سائرة نحو التقدم المستمر.

وكما هو حال الولادات المكتومة، كذلك أمر الوفيات المكتومة، فقد بلغت نسبتها في عام ١٩٦٠ (٥٧)٪ من نسبة الوفيات الحديثة، انخفضت تدريجياً بحيث بلغت (١٤)٪ في عام ١٩٩٨^(٤٤)، وتشير التقديرات المتوفرة حول الأطفال الرضع دون السنة من العمر، إلى أن معدلها بلغ (١٣٦)٪ في عام ١٩٦٠، انخفضت تدريجياً بحيث بلغت (٣٤,٦)٪ في عام ١٩٩٥^(٤٥)، وانخفضت إلى (٢٧)٪^(٤٦) في عام ١٩٩٧ وبلغت (٣٣)٪ في عام ١٩٩٨^(٤٧) كما تشير الإسقاطات إلى أن معدل وفيات الأطفال الرضع لكل ألف مولود ستكون على النحو الآتي:

١٩٩٥ - ٢٠٠٠ (٠,٣٣)٪، ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥ (٠,٢٨)٪، ٢٠٠٥ - ٢٠١٠ (٠,٢٤)٪^(٤٨)، هذا وقد بلغ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر (١٢٩)٪ في عام ١٩٧٠ انخفض إلى (٣٣)٪ في عام ١٩٩٧^(٤٩) (الشكل رقم ١).



الشكل رقم (١)
معدل المواليد والوفيات والنمو

تختلف الوفيات تبعاً للسن، وفي جميع مراحل العمر تكون وفيات النساء أقل من وفيات الرجال، ومن الممكن وضع جدول الحياة أو البقاء، وهو تطبيق لجدول نسب الوفيات حسب الأعمار على (١٠٠٠) مولود من بدء الحياة حتى نهايتها، إلا أن عدم توافر البيانات اللازمة لا يمكن من القيام بذلك.

أما أمل الحياة أو أمد الحياة Expedition of life، وهو متوسط عدد السنوات المتوقع أن يعيشها الفرد، فقد ارتفع في سورية بالنسبة للذكور من حوالي (٤٩) سنة في عام ١٩٦٥ إلى (٦٨) سنة في عام ١٩٩٥، وبلغ (٦٦,٧) في عام ١٩٩٨، أما بالنسبة للإناث فقد ارتفع هذا المؤشر من (٥١) سنة في عام ١٩٦٥^(٥٠)، متدرجاً خلال السنوات، حتى بلغ (٧١,٢) سنة في عام ١٩٩٨^(٥١) وتشير إسقاطات واقع الحياة إلى ما يلي: ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ (٦٨,٩)، ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥ (٧٠,٢)، ٢٠٠٥ - ٢٠١٠ (٧١,٤)^(٥٢) أي أن واقع الحياة تجاوز كل التوقعات.

أما توقع الحياة لكل من الذكور والإناث خلال فترات الإسقاطات فهو على النحو الآتي:

الجدول رقم (٤)

توقع الحياة عند الميلاد لكل من الذكور والإناث خلال فترات الاسقاط

المرجع الزمني	ذكور	إناث	المعدل
١٩٩٥ - ١٩٩٠	٦٥,٢٨	٦٩,٥٠	٦٧,٣٩
١٩٩٥ - ١٩٩٠	٦٦,٦٠	٧١,٠٠	٦٨,٨
٢٠٠٠ - ١٩٩٥	٦٧,٦٦	٧٣,٣	٧٠,٢٣
٢٠٠٥ - ٢٠٠٠	٦٨,٣٦	٧٣,٠٠	٧٠,٦٨
٢٠١٠ - ٢٠٠٥	٧٣,٧٣	٧٣,٠	(٥٣)٧٣,٣٦

ويعد فصل الشتاء من أكثر الأوقات فتكاً بالناس، بحيث يكثر فيه موت الطاعنين في السن، ويكثر في الصيف موت الأطفال، وسوى تأثير الظروف الطبيعية فإن الأمراض الناشئة عن عوامل جغرافية هي قبل كل شيء أمراض اجتماعية، ومن الممكن مكافحتها بنشر المعرفة والعناية الصحية العامة، ورفع السوية الغذائية، وهذا يدعو إلى الإشارة للظروف الصحية في سورية بخاصة الريف، لاستئثار المدن بالنصيب الأوفر من الرعاية الصحية.

تشير البيانات إلى أن نسبة السكان لكل طبيب كانت في محافظة دمشق (٢٠٢٨) وفي بعض المحافظات بلغت (٢٩٥٩٢)، وفي عام ١٩٩٧ كان متوسط عدد السكان لكل طبيب صحة في محافظة مدينة دمشق (٥٤٠)، وعلى مستوى القطر (٧٦٧) يرتفع العدد إلى (٢٤٨٩) في محافظة الحسكة، أما المشافي فقد تزايد عددها كما تناقص عدد المرضى بالنسبة للأسرة، بحيث بلغ (٨٣٢) في عام ١٩٩٨^(٥٤)، هذا ونشير إلى وجود المراكز الصحية والنقاط

الطبية والعيادات الشاملة، ووفقاً لإحصاءات عام ١٩٩٨ كان في القطر (٦٤) مشفى حكومي أكثرها عدداً في محافظة دمشق، و(٢٨٥) مشفى خاصاً أكثرها عدداً في محافظة حلب، كما يوجد مصحات ومراكز صحية وتخصصية ونقاط طبية وعيادات شاملة، وقد بدأ وجودها في عام ١٩٨٩.

ولعل الغذاء أبلغ العوامل أثراً في الصحة والمرض، وتشير معرفة كفاية التغذية إلى أن نصيب الفرد من إنتاج الغذاء في تزايد، حيث بلغ في عام ١٩٩٧ (١٣٣٪)، وكان (٨٠٪) في عام ١٩٨٨ وقد ارتفع الاستهلاك اليومي للسعرات الحرارية، وكذلك استهلاك البروتين والمواد الدسمة^(٥٥).

هذا ونشير إلى أن تفاوت الغذاء بين فئات السكان بحجم عن عدم التوازن الاجمالي، وهي ظاهرة لا تقتصر على الجمهورية العربية السورية فقط، ولا شك أن تأثير نقص التغذية مؤثر على رفع نسبة الوفيات وعلى خفض الأمد المتوسط للأعمار، وتزداد الحالة سوءاً في الأرياف عنها في المدن سوى الأحياء الفقيرة منها.

يتطلب الغذاء دخلاً معيناً، وقد بلغ دخل الفرد في سورية في عام ١٩٦٣ (٧٨٠) دولاراً أميركياً سنوياً، وهو في تصاعد حتى عام ١٩٩٨، ورغم أن دخل الفرد في تزايد لكنه يترافق مع ارتفاع تكاليف المعيشة، وقد بلغت قيمة دليل الفقر البشري (٢٠,٩٪) في عام ١٩٩٥^(٥٦).

رغم ذلك نرى أن عدم توافر العناية الصحية اللازمة الكافية للجميع، وأسعار الأدوية المرتفعة وكذلك العلاج، ونقص التغذية أمور ما زالت بحاجة إلى اهتمام أكبر، إلا أن التحصن ضد الأمراض وتدني نسبة المصابين بالأمراض المستوطنة، وتزايد نسبة الحاصلين على المياه المأمونة والصرف الصحي والخدمات الصحية أمور تبشر بالخير.

٢-٤ الهجرة الدولية:

بدأت الهجرة الخارجية من سورية في الربع الأخير من القرن الماضي (١٨٦٥م) ومنذ ذلك التاريخ وحتى الآن لم ينقطع تيارها من القطر، ولقد كانت في الماضي تعتري الريفيين الفقراء وأصبحت بعد ذلك تجتذب مئات الشبان، مما أدى إلى ظاهرة خطيرة هي هجرة الأدمغة Brain migration وبشكل دائم، وما ترتب على ذلك من آثار سلبية، وهناك هجرة التجار وأصحاب رؤوس الأموال والأيدي العاملة غير الخبيرة، ومهما اختلف توجه هؤلاء، فالهجرة الخارجية من سورية غالباً ما تكون دائمة نحو البلاد الأجنبية ومؤقتة نحو البلاد العربية بخاصة النفطية منها.

وإذا تعددت أسباب الهجرة الخارجية، فإن العوامل الاقتصادية هي سببها الرئيس، ويأتي في مقدمة آثارها استنزاف مخزون المهارات والعقول من الشباب المنتج، وندرة المعلومات عن الهجرة الخارجية وتطورها وعدم إمكانية الوثوق بها إن توفرت لا تساعد كثيراً على الخوض في تحديد حركتها ووصفها، وإن كانت صورة الهجرة يمكن الحكم عليها من واقع الأرقام التي كانت تنشرها الدول المستقبلية، فقد قدر أن متوسط الهجرة إلى الخارج بين عامي ١٩٠٠ - ١٩١٤ بلغ (١٥,٠٠٠) مهاجر سنوياً^(٥٧)، وقد أخذ العدد بالتأرجح زيادة أو نقصاناً حتى بلغ في عام ١٩٥٣ (٣٩٠٠) مهاجر سوري إلى الكويت و (٢٣٠٠٠) إلى إفريقيا^(٥٨).

خلال النصف الثاني من هذا القرن، ورغم تغير طبيعة المهاجرين إذ تميز بالطابع الانتقائي، فإن الهجرة أصبحت محور اهتمام الباحثين، إلا أن عدم وجود بيانات دقيقة عنها جعل دراستها دراسة وصفية، ورغم أن تعداد عام ١٩٦٠ قد أدرجت فيه أسئلة عن بيان واقع الهجرة الداخلية،

لكنه لم يضم أسئلة عن الهجرة الخارجية، كما أنه لم تتوفر بيانات عنها في تعدادي ١٩٧٠ و ١٩٨١، وفي تعداد عام ١٩٩٤ استخدمت منهجية غير مباشرة لجمع البيانات عن المواطنين المتواجدين في الخارج، لكنها لم تضمن الشمول والدقة.

ولعل ما انتهى إليه تعداد السكان بالعينة لعام ١٩٧٦، يفيد في معرفة حركة القادمين من خارج القطر، لكنه لم يستطع توفير بيانات عن حركة المغادرين إلى خارجه، كما أن بحوث العينة الديموغرافية المستمرة (١٩٧٦ - ١٩٧٩) شمل الهجرة الداخلية والخارجية، وبموجب نتائجها بلغ معدل القدوم من خارج القطر (٣، ١٠٪) ومعدل المهاجرة إلى خارجه (٨، ٢٤٪)، وبالتالي فإن صافي الهجرة (٥، ١٤٪) ومعدل كفاءة الهجرة الخارجية (٣٢٪) ولقد أظهرت نتائج العينة أن معظم المهاجرين إلى خارج القطر يتركزون في الفئة العمرية (١٥-١٩) سنة، ونسبة إسهامها (٢٣٪) من مجموع المغادرين، وأن أكبر عدد من القادمين إلى القطر يتركزون في الفئتين العمريتين الشابتين (٢٥-٢٩) و (٣٠-٣٤) حيث بلغت نسبة إسهامها (١٨٪) من مجموع القادمين، أما الفئة (٠-٩) فإن إسهامها (٢٥٪)، وأن العلاقة بين فئتي الأطفال والشباب (لدى المغادرين) هي أكبر من العلاقة بينهما لدى (القادمين) مما يعني أن قسماً كبيراً من فئة الشباب لا يعود، وهو من فئة العازبين، ومعظم العائدين هم من أرباب الأسر، يصطحبون معهم أطفالهم، وأن نسبة العازبين المهاجرين (٨٧٪) من مجموع المهاجرين إلى الخارج، ولقد كانت تقديرات الأمم المتحدة للهجرة من سورية على النحو الآتي (بالألف).

الجدول رقم (٥)

تقديرات الأمم المتحدة للهجرة من سورية وفق أمدّها

الأحد	السنة	العدد بالألف	السنة	العدد بالألف	السنة	العدد بالألف
الهجرة طويلة الأمد	١٩٧٧	٤١٧	١٩٨٠	٣٦٢	١٩٨١	٣٠١
الهجرة قصيرة الأمد	١٩٧٧	-	١٩٨٠	٤٧٠	١٩٨١	٤٦٢
المجموع		٤١٧		٨٣٢		٥٦٥

وإذا صحت هذه التقديرات للهجرة الخارجية، فإن ذلك يعني أنه في عام ١٩٨١ كان هناك أكثر من (٨٪) من المواطنين السوريين خارج سورية وهي دون شك نسبة عالية، وتقول بعض التقديرات أن عدد السوريين الأصل الموجودين الآن في المهاجر يقارب مليون ونصف المليون نسمة، جلهم في قارة أمريكا عامة والبرازيل والأرجنتين بخاصة، كما يوجد عدد في قارتي أستراليا وإفريقية يبلغون سبعة آلاف سوري^(٥٩).

أما المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٩، فقد ورد فيها بيانات عن السوريين المغادرين إلى البلاد العربية والبلاد الأجنبية، خلال أعوام ١٩٩٤ - ١٩٩٥، ١٩٩٦ - ١٩٩٧، لكنه لم يرد فيها ما يشير إلى القادمين، كما لم يرد فيها ما يشير إلى أن المغادرين مهاجرين أم لا، وهل هجرتهم مؤقتة أو تقتصر على مغادرة مؤقتة.

كان عدد المغادرين إلى البلاد العربية بين عامي ١٩٩٤ - ١٩٩٨ (٧,٨٧٨,٨٢٢) (عدا القطر اللبناني لعام ١٩٩٨)، فقد بلغت نسبة المغادرة إليه في عام ١٩٩٧ (٥٧,٣٨٪) من مجموع المغادرين، كما توجه (١٧٪) من المغادرين لعام ١٩٩٨ إلى المملكة العربية السورية، تلتها دولة الإمارات العربية بنسبة (٣,٦٨٪)، أما بالنسبة للدول الأجنبية، فقد كان مجموع المغادرين للأعوام

المذكورة (٦٧١٧١٨) أكبر نسبة منهم توجهت إلى تركيا (٢٣,٨٤٪) وأدنى نسبة توجهت إلى الأرجنتين (٠,٢٤٪) أي أن (١١,٣٩٪) من السكان مغادرون إلى البلاد العربية والأجنبية وهو بلا شك نسبة مرتفعة^(٦٠).

يشير صافي الهجرة إلى أن (٦٣٪) من المغادرين لا يعودون، وأن المشتغلين بمهنة الإنتاج هم أكثر ميلاً للاستقرار في الخارج (٦٧٪) منهم، وحسب الحالة التعليمية، فإن نسبة الأميين والملمين المهاجرين (٦٦٪) أكثرهم من النساء والقادمين منهم من خارج القطر (٢٥٪) وهذا يعني استمرارهم في المهجر.

ولقد تمت دراسة عينة مؤلفة من (٤٨٧٥) أسرة بينت أثر الهجرة على الأوضاع الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للأسر التي غادرها المهاجرون، وبينت أن الهجرة الخارجية هي هجرة ذكور غالباً، مما أدى إلى انخفاض نسبة الجنس إلى (٨٨,٢٪) مقارنة بما هي على المستوى الإجمالي للسكان البالغة (١٠٤,٧) عام ١٩٩٤ و (١٠١) عام ١٩٩٩ كما أدت الهجرة إلى تدني مستوى الخصوبة، سوى التأثيرات الأخرى^(٦١).

أما بالنسبة إلى القادمين إلى سورية، فإن أعدادهم آخذة بالتزايد، ونقدر أن أغلبهم سياح وليست هجرة بالمعنى الصحيح، ولقد كانت نسبة التزايد بين عامي ١٩٩٤ - ١٩٩٨ (٧,٧٤٪) كان أعلاهم نسبة من اللبنانيين، يليهم الأردنيون ثم السعوديون، أما الأجانب فقد كان الأتراك، ثم الإيرانيون ثم السوفيت^(٦٢).

تفيد بيانات الهجرة إلى سورية أن القطر تلقى هجرات فردية وجماعية محدودة النطاق نسبياً، حيث هاجر إليها التركمان والشركس والأرمن والآشوريون والكلدانيون، كما قدم لسورية مهاجرون من لواء اسكندرون بعد أن ألحقته فرنسا بتركيا في عام ١٩٣٩، وبين عامي ١٩٤٧ - ١٩٤٩ قدم إلى سورية هجرات من الفلسطينيين تجاوز عددهم (١٨٠,٠٠٠)، وبلغ عدد المتواجدين

منهم في سورية (٣٦٠٥٨٦) في عام ١٩٩٨، وأكبر تواجد لهم في محافظة دمشق (٦٧٪)^(٦٣)، ونضيف إلى ما ذكرناه أفراداً قلة من المغرب والجزائر، وقد استقر هؤلاء في دمشق وقرى حولها، وهناك قلة من السودانيين ومن جنسيات عربية أخرى.

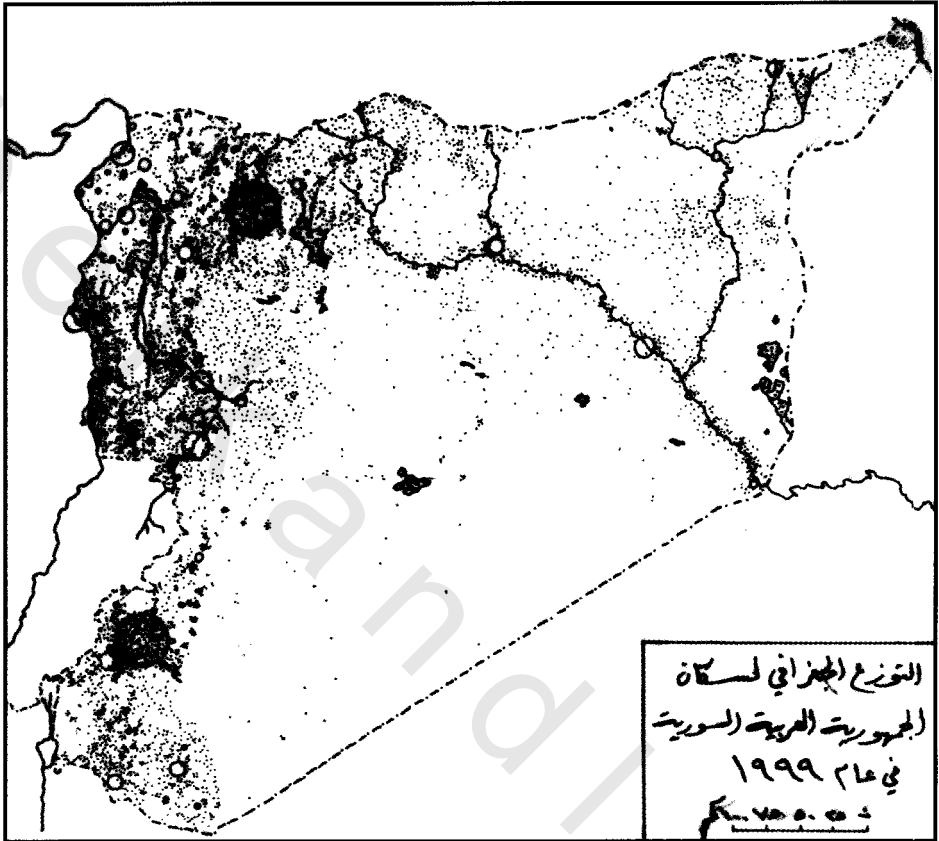
المبحث الثاني

توزيع السكان

٢-١ الكثافة السكانية:

بلغ عدد سكان الجمهورية العربية السورية (١٦,١١٠) مليون نسمة في منتصف عام ١٩٩٩، ولا يشمل هذا العدد السوريين في الخارج، ويخضع توزيعهم للواقع الطبيعي بشكل ملحوظ، كما تسهم العوامل البشرية والاقتصادية في ذلك، مما ينجم عنه تفاوت في توزيع السكان بين أنحاء البلاد، إذ يتركزون في مناطق بأعداد كبيرة، ويقل تركّزهم في مناطق أخرى، ويكاد ينعدم في مناطق ثالثة. (الشكل رقم ٢)

يرتفع عدد السكان في المناطق الغربية والشمالية الغربية والجنوبية الغربية من سورية، بحيث تضم هذه المناطق خمسة أسداس السكان، وهي مناطق الكثافة السكانية، تقع غرب خط المطر (٢٠٠) ملم وتعرف باسم المعمورة، بينما تضم المنطقة الشرقية سدسهم. تتقارب المنطقتان في الشمال وتفصل البادية بينهما في الجنوب، وقد أدى اكتشاف مصادر أخرى غير العمل الزراعي إلى ظهور بؤر استقرار في المناطق التي كانت خارج المعمورة، فولدت مراكز استقرار زراعي جديدة بين المعمورة والبادية، وانتشرت تجمعات سكانية لأنصاف المستقرين الذين يمارسون مهنة رعي الأغنام.



الشكل رقم (٢)

قدرت الكثافة الحسائية Crude density في عام ١٩٦٠ بـ (٢٦ نسمة/كم^٢) وأصبحت (٢٤ نسمة/كم^٢) في عام ١٩٧٠، ارتفعت إلى ٤٩ نسمة/كم^٢ في عام ١٩٨١ وإلى ٧٤ نسمة/كم^٢ في عام ١٩٩٤^(١) وذلك طبقاً لنتائج تعداد السنوات المذكورة، وبلغت (٨٦,٩٩ نسمة/كم^٢) في منتصف عام ١٩٩٩^(٢)

تتفاوت الكثافة الحسابية بين الوحدات الإدارية والأقاليم الجغرافية والأقاليم التخطيطية^(٣)، بحيث ترتفع إلى (٢٠٤٤٥)

في محافظة دمشق، وتنخفض إلى (١١٦ نسمة/كم^٢) في محافظة ريف دمشق، وتبلغ (٣٤٣ نسمة/كم^٢) في محافظة طرطوس، و (٢١٨ نسمة/كم^٢) في محافظة حلب، لتتخف إلى (٣٣ نسمة/كم^٢) في محافظة حمص^(٤) (الجدول رقم ٦).

أما الكثافة الفيزيولوجية Physiological density فتتفوق الكثافة الحسابية، فقد بلغت مساحة المناطق المثمرة القابلة للزراعة (٥٩٨١) ألف هكتار في عام ١٩٩٨، والكثافة ٢,٦٩ نسمة في الهكتار، وترتفع أكثر من ذلك إذا أخذنا بالاعتبار الأراضي المزروعة فعلاً (٤٨٦٨) ألف هكتار للعام المذكور، أي الكثافة الزراعية الريفية، وقد بلغت ٣,٣٠ نسمة/هكتار^(٥) إلا أن الأراضي غير الزراعية قد تكون مستغلة في أوجه نشاط اقتصادي أخرى، ومن ناحية أخرى فإن الأراضي تتباين في إنتاجيتها وإمكانية من يقوم باستغلالها، مما يصعب معه الوصول إلى صورة دقيقة للعلاقة بين توزيع السكان والأراضي الزراعية.

يرتبط بدراسة توزيع السكان معرفة التركيز السكاني Concentration ratio وقد بلغت نسبته (٤١,٣٢)^(٦)، مع الإشارة إلى أن السكان بدؤوا منذ مطلع هذا القرن يتوزعون على مساحات أوسع مما كانت عليه. أما التركيز على مستوى الوحدات الإدارية فقد أملت الظروف الجغرافية والاقتصادية، وجعلته غير مثالي وإن اقتربت بعض المحافظات من ذلك (الجدول رقم ٦).

يتفق انتشار التوزيعات السكانية وحجمها وعددها في سورية مع الكثافة السكانية ووفق تعداد عام ١٩٨١ كان (٥٢٪) من مجموع التجمعات السكانية في القطر يقل عدد سكانها عن (١٠٠٠) نسمة، و(٦٪) فقط منها يبلغ عدد

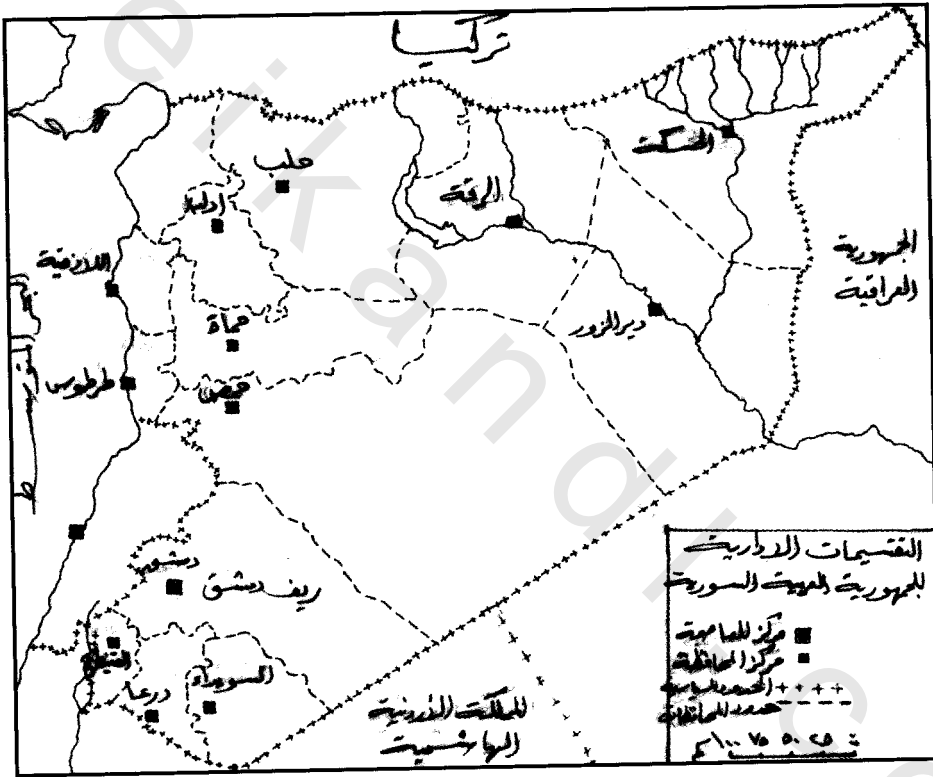
السكان في كل منها (١٠٠٠) نسمة فأكثر^(٧) ووفق تعداد ١٩٩٤ نجد (٤٧,٦٤٪) من القرى يتراوح عدد سكانها بين (٥٠٠ - ٥٠٠٠) نسمة، ويلاحظ أن أكبر كثافة للتجمعات السكانية في الغرب، وتتنخفض في الأجزاء الداخلية والبادية والجزيرة وحوارن، وأعلى متوسط لعدد السكان لكل تجمع نجده في محافظة مدينة دمشق، هذا وعدد التجمعات في تزايد بحيث كان (٦٤٠٩) تجمع في عام ١٩٤٥، ارتفع إلى (١٣١٩٩) تجمعاً في عام ١٩٩٨، وإذا وزعنا عدد التجمعات على مساحة القطر وجدنا تجمعاً لكل (١٤,٠٢) كم^(٨).

٢-٢ توزيع السكان حسب الوحدات الإدارية:

صدر السجل الأول للتقسيمات الإدارية في سورية بتاريخ ١٢/٣١/١٩٥٢، قسمت سورية بموجبه إلى مدينة ممتازة (مدينة دمشق) وتسع محافظات، ارتفع عددها إلى أربع عشرة محافظة، وهي أكبر وحدة إدارية، تقسم إلى مناطق يبلغ عددها (٦٠) منطقة تضم (٢٠٦) ناحية، وأصغر وحدة إدارية هي القرية وعددها (٦٤٣٢) قرية، ويتبع القرى مزارع يبلغ عددها (٦٤٦٥) مزرعة، أما المدن مفردها (٨٤) مدينة، والبلدان وعددها (٢١٨) بلدة^(٩)، هذا ونشير إلى عدم الانطباق بين الحدود الإدارية والحدود الجغرافية الإقليمية، كما أن تسمية مراكز المحافظات والمناطق والنواحي من العوامل الإدارية التي تسهم في توزيع السكان، حيث تجتذبهم إليها وتوجد فيها ثقلًا سكانيًا (الشكل رقم ٣).

تستحوذ المحافظات الشرقية: الرقة، دير الزور، الحسكة (٤٢,٣٥٪) من مساحة القطر وتضم (١٦,٩٪) من سكانه، وتشمل محافظتا اللاذقية وطرطوس (٢,٣٣٪) من مساحة القطر وتضم (٩,٢٪) من السكان، أما محافظات

الجنوب وهي: دمشق، ريف دمشق، درعا، السويداء فتشمل (١٥,٧٧٪) من المساحة وتضم (٢٨,٨٪) من السكان، وتشمل محافظتا الشمال حلب وإدلب (١١,٩٦٪) من المساحة وتضم (٢٨,٤٪) من السكان، وأخيراً فإن محافظتي حمص وحماه تشملان (٢٧,٥٧٪) من المساحة وتضم (١٦,٧٪) من السكان (١٠).



الشكل رقم (٢)

تشير إلى انخفاض معدل النمو السنوي لسكان محافظة مدينة دمشق بحيث بلغ (٢,٦٣٪) بين عامي ١٩٧٠ - ١٩٨١، انخفض إلى (١,٨٪) بين عامي ١٩٩١ - ١٩٩٤، بينما ارتفع معدل النمو في محافظة ريف دمشق من

(٦٢, ٣٪) بين عامي ١٩٧٠ - ١٩٨١، إلى (٥٩, ٤٪) بين عامي ١٩٨١ - ١٩٩٤، مما يشير بوضوح إلى حدوث هجرة معاكسة من مدينة دمشق إلى ريفها، لاسيما الضواحي المتاخمة لها، وهذا ما حدث أيضاً بالنسبة لبعض المحافظات بسبب الهجرة إليها من مثال محافظة دير الزور، حيث ارتفع معدل نمو السكان للفترات نفسها من (١٠, ٣٪) إلى (٣٦, ٤٪)، ومحافظة أخرى تمت الهجرة منها من مثال محافظة اللاذقية، حيث تناقصت نسبة النمو للفترات نفسها من (٢٧, ٣٪) إلى (٣٦, ٢٪) وكذلك محافظة طرطوس كانت النسبة (٥٦, ٣٪) وأصبحت (١٩, ٢٪)^(١١).

تصبح الصورة أكثر وضوحاً لدى دراسة كثافة السكان حسب المحافظات لعام ١٩٩٩ ففي محافظة مدينة دمشق ترتفع الكثافة إلى (٢٠٤٤٥ نسمة/كم^٢) وتنخفض إلى (١١٦ نسمة/كم^٢) في محافظة ريف دمشق، أما في محافظتي اللاذقية وطرطوس فالكثافة (٣٤١، ٣٤٣ نسمة/كم^٢) على التوالي وأدنى كثافة نجدها في محافظة دير الزور بحيث بلغت (٢٦ نسمة/كم^٢)، ترتفع إلى (٥١ نسمة/كم^٢) في محافظة الحسكة، لتتخفض إلى (٢٩) في محافظة الرقة، أما محافظة حلب فيلاحظ فيها ارتفاع الكثافة نسبياً بحيث تبلغ (٢٥٠ نسمة/كم^٢) تنخفض إلى (٣٧ نسمة/كم^٢) في محافظة حمص لشمولها مساحة واسعة من البادية السورية، حيث تتدنى الكثافة فيها إلى (٥ نسمة/كم^٢) وترتفع من ثم في محافظة حماه لتبلغ (١٧٣ نسمة/كم^٢) أما في محافظة إدلب فتبلغ الكثافة (١٤٨ نسمة/كم^٢)^(١٢) ويوضح لنا الجدول رقم (٦) مايلي:

اسم المحافظة	المساحة (كم ^٢)	عدد السكان (بالآلاف)	نسبة المساحة من المساحة العامة %	نسبة السكان في منتصف عام ١٩٩٩ %	التجمع الصاعد للمساحة	التجمع الصاعد للسكان	من مجموع سكان القطر ١٩٦٠ ١٩٧٠ ١٩٨٠ ١٩٩٤	نسبة التركيز السكاني	الكثافة السكانية ١٩٩٩
محافظة مدينة دمشق	٧٤٠	١٥١٣	٠,٣٩	٩,٤	٠,٣٩	٩,٤	١١,٦ ١٣,٣ ١٢,٣ ١٠,٥	٩,٠١	٢٠٤٤٥
محافظة ريف دمشق	١٧٥٤٧	٢٠٣٩	٩,٤٧	١٢,٧	٩,٨٦	٢٢,١	١٠,٤ ٩,٩٠ ١٠,١ ١٢,٢	٣,٢٣	١١٦
حلب	١٦١٤٢	٣٥١٩	٨,٧١	٢١,٨	١٨,٥٧	٤٣,٩	٢١ ٢٠,٩ ٢٠,٨ ٢١,٤	١٣,٠٩	٢١٨
حمص	٤٢٢٢٦	١٤١٠	٢٢,٨٠	٨,٨	٤١,٣٧	٥٢,٧	٨,٨ ٨,٧ ٩,٠ ٨,٨	١٤,٠	٣٣
حماء	٨٨٤٤	١٣٦٩	٤,٧٧	٧,٩	٤٦,١٤	٦٠,٦	٧,١ ٨,٨ ٨,١ ٧,٩	٣,١٣	١٤٣
اللاذقية	٢٤٣٧	٨٣٣	١,٣١	٥,٢	٤٧,٤٥	٦٥,٨	١١,٥ ٦,٢ ٦,١ ٥,٤	٣,٨٩	٣٤١
طرطوس	١٨٩٠	٦٥٠	١,٠٢	٤,٠	٤٨,٤٧	٦٩,٨	- ٤,٨ ٤,٩ ٤,٢	٢,٩٨	٣٤٣
دير الزور	٣٣٠٦٠	٨٧٠	١٧,٨٥	٥,٤	٦٦,٣٢	٧٥,٢	٤,٨ ٤,٦ ٤,٥ ٥,١	١٢,٤٥	٢٦
ادلب	٥٩٣٣	١٠٦٥	٣,٢٥	٦,٦	٦٩,٥٧	٨١,٨	٧,٣ ٦,١ ٦,٤ ٦,٥	٣,٣٥	١٧٩
الحسكة	٢٣٣٧١	١١٩٤	١٢,٦٢	٧,٤	٨٢,١٩	٨٩,٢	٧,٧ ٧,٤ ٧,٤ ٧,٤	٥,٢٢	٥١
الرقعة	٢٢٠٠٠	٦٥٤	١١,٨٨	٤,١	٩٤,٠٧	٩٣,٣	٣,٨ ٤,٠ ٤,٠ ٣,٨	٧,٧٨	٢٩
السويداء	٥٥٥٠	٢٩٩	٢,٩٥	١,٨	٩٧,٠٢	٩٥,١	٢,٢ ٢,٢ ٢,٢ ١,٩	١,١٥	٥٣
درعا	٣٧٣٠	٧٣٢	٢,٠٤	٤,٥	٩٩,٠٦	٩٩,٦	٣,٧ ٤,٠ ٤,٠ ٤,٤	٢,٤٦	١٩٦
القنيطرة	١٧١٠	٦١	٠,٩٤	٠,٤	١٠٠	١٠٠	- ٠,٣ ٠,٣ ٠,٣	٠,٩٠	٣٥ ^(١٣)

هذا وتشير المقارنة بين تعداد عام ١٩٩٤ وعدد السكان لعام ١٩٩٩ أن محافظات حلب والرقعة ودير الزور ودرعا والقنيطرة محافظات يهاجر إليها، وما تبقى من المحافظات كانت محافظات يهاجر منها في حين أن محافظة إدلب كانت في مرحلة استقرار^(١٤).

٢ - ٣ توزيع السكان بين الحضر والريف:

يتفق الاختصاصيون على ارتفاع نسبة التحضر السكاني في سورية، حيث

تنمو المدن على حساب الأرياف، إلا أنهم يختلفون في تقديرها بشكل دقيق، إذ تختلف أسس التصنيف المستخدمة في الدوائر المعنية المختلفة ما بين هيئات علمية تستخدم معايير مألوفة عديدة أو اقتصادية أو اجتماعية أو معايير أخرى، وبين الدوائر الحكومية التي تطبق في تصنيفها القرارات الإدارية والتشريعات الجارية.

ولقد شهدت سورية حركة سكانية كبيرة اتجهت من القرى إلى المدن، وكانت حركات عفوية ذات نفع اقتصادي، بخاصة بين عامي ١٩٦٠ - ١٩٧٠، كما حدثت حركة سكانية من المدن الصغرى إلى المدن الكبيرة، ونمواً كبيراً في عدد القرى، مكنها من الاتصال بالمدن القريبة والاندماج في حياتها اليومية، واتساعاً في عدد المراكز الإدارية الريفية، مما جعلها في مصاف المدن، وولادة مدن صغيرة جديدة لم تكن قائمة سابقاً.

إن الهجرة الداخلية في سورية وهي ظاهرة قديمة فيها، والتعديلات في التقسيمات الإدارية والزيادة الطبيعية عوامل ساعدت على نمو الحضر في سورية بخاصة الهجرة الداخلية، التي ترتب عليها وتائر سريعة للنمو الحضري إضافة إلى النمو الطبيعي، مما أثر على التوزيع الجغرافي للسكان وتركيبهم العمري والنوعي والتعليمي والمهني والاقتصادي، وتشير التعدادات إلى ارتفاع عدد القادمين (المهاجرين)، ويتوقع زيادة حجم الهجرة حتى عام ٢٠٠١ وإن اختلف اتجاهها، وقد تم مسح بالعينة في عام ١٩٨٧ وتبين من نتائجها أن (٦٠٪) من أسر العينة فيها ظاهرة الهجرة.

تشير البيانات إلى أن الهجرة من الريف إلى المدن كانت على أشدها بين عامي ١٩٦٠-١٩٧٠ ثم تراجعت خلال السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات^(١٥)، وتؤكد المؤشرات حدوث هجرة معاكسة إلى الريف^(١٦)، مما يشير إلى توزيع أفضل للسكان، إلا أنه دليل على انخفاض فرص العمل المتاحة

في الحضر وزيادة الاستثمارات في القطاع الزراعي، إلى جانب ارتفاع مستوى الخدمات في الريف^(١٧).

بلغ معدل دوران الهجرة (حركة الهجرة) (٠.٨٥٪) منه (٠.٤٨٪) في الحضر، ولدى قياس استقرار الهجرة تبين أن الريفيين هم أكثر ميلاً للاستقرار من الحضريين في مكان الهجرة، أما كمون الهجرة وسيولتها، فإن أقصى طاقة لها في مدينة حلب^(١٨)، ولقد فاق معدل نمو الحضر معدل نمو السكان مما يوضحه لنا الجدول الآتي:

الجدول رقم (٧)

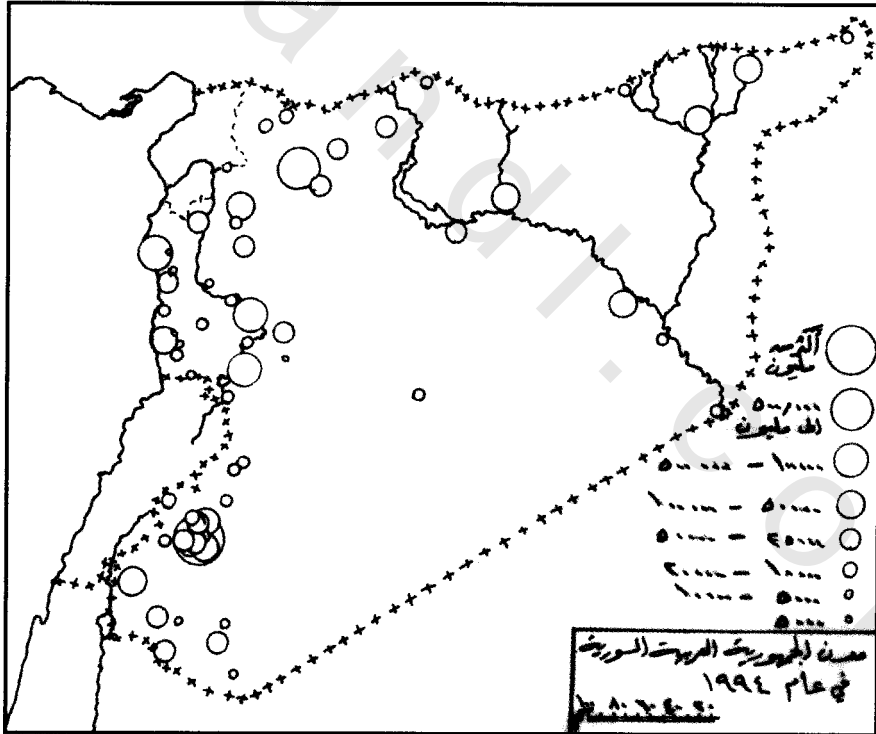
معدل نمو السكان ومعدل نمو الحضر في سورية بين عامي ١٩٦٠ - ٢٠٠٠

المرجع الزمني	معدل نمو السكان	معدل نمو الحضر
١٩٦٠ - ١٩٧٠	٠.٣٢,٨٪	٠.٤٢,٩٪
١٩٧٠ - ١٩٨٠	٠.٣٣,٦٪	٠.٤٧,٩٪
١٩٩٠ - ١٩٩٥	٠.٣٦٪	٠.٤٥,٥٪ ^(١٩)
١٩٩٥ - ٢٠٠٠	٠.٢٥٪	٠.٤٣٪ ^(٢٠)

هذا وإن محافظة معدلات الزيادة الطبيعية لسكان الحضر على مستواها المرتفع إضافة إلى استمرار الهجرة من الريف إلى المدن، خلال النصف الأول من الثمانينيات جعلت المعدلات السنوية لنمو السكان الحضر يفوق المعدل الإجمالي لنمو السكان في القطر^(٢١)، وبهدف التخفيف من الهجرة الداخلية وضعت إستراتيجية تناولت زيادة فرص العمل في الريف ورفع الدخل الفردية فيها، وحيداً لو طبقت السياسات والبرامج المباشرة أسوة بما تم في الصين وبولونيا، أو سياسات غير مباشرة كما في ماليزيا وأندونيسيا، ومن الوطن العربي طبقت الصومال هذه السياسة لكنها لم تتجح^(٢٢).

ورغم صعوبة التمييز بين الحضر والريف، إلا أنه يمكننا توزيع الخطوط المدنية، فهي رد فعل جغرافي لبعض الضوابط الأولية، التي تعين الخطوط الأساسية للتوزيع وإن كانت لا تكفي لتعليل أنماطه.

تتوزع المدن السورية ضمن المعمور بشكل غير منتظم، وبشكل عام ينتظم التوزيع الحضري على شكل إلى أشرطة تترايط فيها المدن ترابطاً وظيفياً وتاريخياً، يمتد الشريط الأول في الغرب ويضم أربع مدن (اللاذقية، طرطوس، جبلة، بانياس)، يليه شريط من الشرق يضم أربع عشرة مدينة تمثل العمود الفقري لشبكة المدن السورية أهمها: حلب، حمص، حماه، إدلب، دمشق، والشريط الثالث يمثله خط الفرات (الشكل رقم ٤).



الشكل رقم (٤)

هذا وعدد المدن في تزايد بحيث بلغت (٨٤) مدينة في عام ١٩٩٨، ويلاحظ وجود بعض الثغرات في الترتيب الحجمي (عدد السكان) للمدن السورية من حيث النسبة المئوية، بحيث يبدأ الترتيب التصاعدي للمدن بفئة الحجم (٥٠٠٠) نسمة ونسبتها (٩,٥٪) من مجموع المدن السورية، وهناك تركيز كبير للمدن حول الفئة التي يتراوح عدد سكانها بين (٢٠,٠٠٠) و (٥٠,٠٠٠) حيث تصل نسبتها إلى (٥٠٪) من مجموع المدن السورية، وينتهي الترتيب التصاعدي إلى (١٠) مدن من فئة (١٠٠,٠٠٠) فأكثر وتضم (٣٤,٥٩٪) من مجموع سكان القطر^(٢٣).

إن أكبر مدينة بعدد السكان هي مدينة حلب تليها مدينة دمشق وفق بيانات عام ١٩٩٩، وهما مدينتان متستوعبان النسبة العظمى من السكان الحضريين، والتطور الجاري يعمل على تخفيف حدة الهيمنة الحضرية للمدن، فقد هبطت الأهمية النسبية لمدينة دمشق بين عامي ١٩٦٠ - (٣٠,٢٪) إلى (٢٠,٣١٪) في عام ١٩٩٤^(٢٤)، وإلى الإجمالي (١٠,١٢٪) وخلال الثمانينيات والتسعينيات بدأ التركيز السكاني يتجه نحو المناطق المحيطة بها، بحيث أصبحت تضم مجموعة كبيرة من المدن مختلفة الأحجام ضمن دائرة أكثر سكانها خارج المدينة، بينما يشكل أهل الريف ثلثي ما تستقطبه مدينة حلب ضمن دائرتها، هذا وتتوسط هاتين المدينتين منطقة تدرج مديني غير منتظم، تحدد مثلثة مدن اللاذقية وحمص وحماء، كذلك أخذت بالاستقطاب مدن المحافظات الثلاث: دير الزور، الرقة، والحسكة، وذلك بعد تنفيذ مشروعات الري في حوض الفرات.

يشكل نمط انتظام المدن نوعاً عالياً من الهرم المفلطح، حيث التقارب كبير في الأحجام وذلك في عام ١٩٩٩، ودرجة المركزية في أدنى حدودها، مما يدل

على لا مركزية جغرافية، فقد بقيت مدينة حلب تنافس العاصمة دمشق حتى عام ١٩٩٥، حيث تقدمت مدينة دمشق، ثم تقدمت مدينة حلب وأصبحت الهيمنة ثنائية.

وإذا كان الحجم هو المظهر الكمي للتركيز، فإن نسبة سكان المدن الكبيرة أو المائة ألفية (المتروبوليتانية) تعتبر مقياساً دقيقاً لحضارة المدن الحقيقية، وحتى منتصف القرن الماضي كان في سورية مدينة ألفية واحدة هي مدينة دمشق (تعداد ١٩٧٠) وتزايد عددها حتى عام ١٩٩٩ حيث كان عددها عشرة مدن في عام ١٩٩٤ ارتفع إلى (١٣) مدينة في عام ١٩٩٩ إذا أخذنا بالاعتبار مراكز المحافظات، وهذا يؤكد رسوخ المدينة الكبيرة في سورية، فقد سجلت منذ الثلاثينيات نسبة عالية للمدن المتربوليتانية في الوطن العربي^(٢٥)، ولقد دخلت مدينة دمشق في عداد المدن المليونية في مطلع عام ١٩٧٦ فهي نموذج للنمو الحضري وكذلك مدينة حلب، وتشير الإسقاطات إلى بلوغ عدد سكان مدينة دمشق (٢٧٨٧) مليون نسمة في عام (٢٠٠٠). كان معدل نمو السكان في محافظة حلب بين عامي ١٩٩٤ - ١٩٩٨ (١١,٩١٪) وفي محافظة دمشق (١١,٣٥٪)، وأن معدل الهجرة كان سالباً بالنسبة لمدينة دمشق وموجباً بالنسبة لمدينة حلب خلال الفترة المذكورة^(٢٦).

أما بالنسبة إلى المعامر الريفية، فهناك انخفاض في عدد مراكزها، إلى جانب ظاهرة التجمع في قرى كبيرة وانتشار المزارع بالقرب من القرى، وقد تضاعف عدد سكان معظم هذه المعامر، في حين ارتفع عدد سكان البلدان والمدن إلى ثمانية أمثال ما كانوا عليه في بعض المحافظات، وما تزال طبيعة الحياة الريفية بادية في المراكز العمرانية الريفية في المناطق النائية الفقيرة في مواردها الاقتصادية، ونتائج التطور الإيجابي بقيت من نصيب الريف الغربي والشمالي الغربي.

هذا وتنتشر في المناطق قديمة الإعمار قرى يزيد عدد سكانها على ٢٠٠٠ نسمة، وفي المناطق الأحدث عمراناً في شرق مدن حلب، حمص، حماه تنتشر قرى صغيرة في عدد سكانها (٥٠٠ نسمة) أو أقل، وهناك مزارع صغيرة، إلا أن الاستغلال الجائر أدى إلى هجرها.

أما القرى الحديثة فهي قليلة السكان (٣٠٠ - ٦٠٠) نسمة، وقد انقلب كثير من المزارع إلى قرى بعد الإصلاح الزراعي، كما أنشئت قرى من قبل الدولة في منطقة الرقة ووادي الفرات حيث القرى النموذجية، وقد حول بعض القرى إلى مدينة كقرية الطبقة التي حولت إلى مدينة الثورة، وكانت نسبة الوافدين إليها سبعة أمثال النازحين منها، كما نشأت على طول طرق المواصلات الرئيسة، قرى متطاولة، ومراكز ترويحية، هذا وتنقل الريفيين بين القرى والمدن بخاصة التنقل الموسمي يجعل تحديد عدد السكان بدقة أمر صعب.

لا بد أخيراً من ذكر البدو ونسبتهم في تراجع (٦٥٨,٠٠٠) نسمة، ومنهم فئة حديثة الاستقرار مارست الزراعة، يقدر عددها بـ (١٠٠) ألف نسمة.

وهكذا فإن التطور الاقتصادي والاجتماعي قرب بين الحضر والريف، والتحرك بينهما ما زال قائماً، لكنه لا يتم وفق إطار تنظيمي، يرتبط بالتحويلات الاقتصادية والاجتماعية، ولا شك أن آثار ذلك تنعكس بصورة واضحة على توزيع السكان.

٢-٤ عوامل التوزيع السكاني:

١-٢-٤ العوامل الطبيعية:

يرتبط التوزيع العام للسكان في سورية ارتباطاً وثيقاً بالظروف المناخية، حيث تحدد الكثافة السكانية وتحتّم أنماط المعيشة الملائمة مع البيئات

المختلفة التي توجد بها وبخاصة مقدار التهطل، ويمكن القول إن مصور توزع السكان يطابق توزيع الأمطار، ففي المنطقتين الراطبة وشبه الراطبة حيث تتلقى (٥٠٠ - ١٤٠٠) ملم، وتشمل غربي البلاد وشمالها الشرقي ووادي الفرات والخابور، تتجاوز الكثافة في بعض محافظات (٣٠٠) نسمة من مثال اللاذقية وطرطوس، وتشكل هاتان المنطقتان (٩٪) من مساحة القطر. أما المنطقة التي تتلقى كمية الأمطار قدرها (٢٥٠ - ٥٠٠) ملم فتشكل (٣٥٪) من المساحة العامة، وفي المناطق الثلاث تنجح الزراعة وتقوم المدن والقرى، بينما تنخفض الكثافة السكانية في المناطق التي تتلقى كمية من الأمطار تبلغ (١٠٠ - ٢٥٠) ملم، حيث تشكل (٣٦٪) من المساحة العامة، وهنا يزرع من الأرض ما يمكن سقيه، وفيما عدا ذلك تمتد السهوب الواسعة. وأخيراً المنطقة التي تتلقى أقل من (١٠٠) ملم سنوياً تشكل (٢٠٪) من المساحة العامة والمراعي هنا هزيلة والكثافة السكانية فيها منخفضة.

يتخلل المناطق سابقة الذكر أودية الأنهار وهي: أودية نهر الفرات وروافده وبردى والأعوج والعاصي، وهي أغنى مناطق سورية، استقطبت السكان وأدت إلى وجود بعض المدن الرئيسية كمدينة دمشق، وجعلت التوزيع الواحي جلياً في سورية^(٢٧).

تؤثر التضاريس في توزيع السكان، فالمرتفات الجبلية (أكثر من ١٥٠٠م) لا تشكل في سورية سوى (١٪) من المساحة العامة وهي أهلة بالسكان لأسباب تاريخية أو لوجود ينابيع تجتذبهم وتشكل القرى القائمة في واحات معمورة وسط الصرود أو في حنايا الأودية، وهناك بقاع سكانية تحيط بأطراف جبال الساحل من الجنوب والشرق، ولا نجد في شرق هذه المناطق استقراراً أو تجمعاً سكانياً، إلا في حوض تدمر ووحداتها، وفي منطقة القلمون بمراكزها المتفرقة على شكل واحات جبلية هضبية، يليها نحو الشرق المراكز البشرية في وادي الفرات وشريطي البليخ والخابور والحدود السورية.

تلعب الظروف المناخية دوراً في توزيع القرى في المرتفعات الجبلية، ورغم أن درجة الحرارة تضع حداً عمودياً لتوزيع السكان، إلا أنه ما زالت المناطق التي يتجاوز ارتفاعها (١٢٥٠) م وتتألف (٢,٥٪) من مساحة سورية قليلة الكثافة السكانية، وقد أصبح بعضها يستغل للاصطياف من مثال بلودان (١٥٠٠م).

تلعب التربة أيضاً دوراً هاماً في توزيع السكان في سورية، ونجد أفضل الترب في منطقة الوهدة الانهدامية (الغاب والروج) والمناطق التي تصب فيها الأنهار الداخلية (سهل الفرات وأراضي الجزيرة العليا) وقد استقطبت هذه الأراضي السكان، لكنها أخذت تعاني من مشكلات الملوحة ونضوب المعين.. مما عجل على الحد من استقطابها، ومهما كان للعامل البيولوجي من أهمية في توزيع السكان، فإن أهميته ما تزال ثانوية أمام أثر عامل المطر.

٤-٢-٢ العوامل البشرية:

يؤثر العامل التاريخي في توزيع السكان في سورية، وعودة إلى التاريخ توضح لنا أسباب استقرار فئات من السكان في مناطق لا تستهوي استقرارهم، ونقصد بذلك المرتفعات الجبلية، ويعود ذلك إلى تأثير العوامل الدينية والمذهبية والعرقية والسياسية، من مثال استقرار السكان في جبل العرب وجبال الساحل وبعض الجزر المسيحية الصغيرة، وسكان جبل سنجار كذلك، كانت المرتفعات الجبلية ملاذاً للتجمعات العرقية اللغوية غير العربية، حيث يستقر الأكراد في جبل كردداغ وشمال شرقي سورية وفي حي الأكراد في مدينة دمشق، والتركمان في منطقة البايو والبسيط وشمال سورية وفي قلدون والجولان قبل حرب ١٩٦٧، والشراكسة في الجولان وفي شرقي حمص وحماه وخناسر ومنبج ورأس العين.

ويلاحظ أن أثر هذه العوامل أخذ بالاضمحلال بعد زوال أسبابه، ونتيجة للتطور الاقتصادي والاجتماعي الذي تعيشه سورية الآن، مما عمل على انتقال هؤلاء السكان وتوزع بعضهم في بعض المدن بخاصة الرئيسة منها، أو نحو السهول بهدف استغلال الأراضي بخاصة بعد صدور قانون الاصلاح الزراعي في عام ١٩٥٨ وتجفيف الأراضي المستقعية، بحيث ارتفعت الكثافة فيها أضعاف ما كانت عليه في الماضي، وقد أدت هذه التبدلات إلى توسع حدود المعمورة باتجاه البادية وامتزاج سكان الأقاليم وتقليل الفوارق بينهم من جهة أخرى.

ومن العوامل البشرية المؤثرة في توزيع السكان عامل الهجرة الداخلية، التي أدت إلى خلل في التوزيع السكاني، إضافة إلى آثارها العامة التي تبدو من خلال قياس التفاضلات بين مناطق الدفع ومناطق المقصد والاتجاه من الريف إلى الحضر، ومن ثم أخذت الاتجاه المعاكس من الحضر إلى الريف، ورغم محاولات الحد منها فإن ما تغير في الواقع هو شدة الهجرة نقصاناً أو زيادة، مما أدى إلى منعكسات في التوزيع السكاني، والذي تبدو آثاره واضحة في المنطقتين الشرقية والغربية والجنوبية من سورية، وقد أشرنا في موضع آخر إلى المناطق المهاجر منها والمناطق المهاجر إليها.

٤-٢-٣ العوامل الاقتصادية:

يدل توزع السكان على ارتباط الإنسان بمصادر الثروة، فإذا استعرضنا ما طرأ من تغيرات على خريطة توزع السكان، نجد أن هذه التغيرات كانت ذات نفع اقتصادي أدت إلى تبدل الخريطة السكانية، إذ إن الاهتمام بمراكز النمو الأكثر إنتاجاً والأكثر تقدماً أوجد نوعاً من الاستثمارات وبالتالي أوجد نوعاً من التركيز السكاني فيها، وترك المناطق الأخرى تلعب دور المستهلك دون الاستفادة من خطط التنمية الموضوعة.

كانت المنطقة الشرقية منطقة نابذة للسكان قبل تنفيذ المشاريع الإنمائية فيها بشكل جدي، فقد اتجه سكانها نحو مناطق أخرى ذات نفع اقتصادي لهم، إلا أن اكتشاف النفط في منطقة الحسكة في عام ١٩٥٧ وإنشاء سد الفرات في محافظة الرقة، جعل مدن الرقة والحسكة والثورة مدن تركز سكاني، وأصبحت مدينة الرقة في مقدمة العواصم الإقليمية من حيث معدل الزيادة الكلية، نضيف إلى ذلك الأهمية الزراعية التي تتمتع بها أرض الجزيرة السورية، والاستفادة منها بخاصة بعد تنفيذ المشروعات، كان عدد سكانها (٥٠٠,٠٠٠) نسمة في بداية الخمسينيات، وأصبح عدد سكان محافظات الرقة والحسكة ودير الزور (٢,٧٢٠,٠٠٠) نسمة في عام ١٩٩٩^(٢٨).

شهدت المنطقة الغربية أيضاً تطوراً في مختلف قطاعاتها الاقتصادية، وبالتالي أصبحت منطقة جاذبة للسكان، بخاصة بعد تجهيز موانئ: اللاذقية، طرطوس، بانياس وربطها بمناطق الإنتاج الداخلية، بينما أسهمت الأراضي المستصلحة في سهلي الروج والغاب في تخفيف تركيز السكان المشتغلين بالزراعة، بحيث كان نصيب الفرد من الأراضي المزروعة في محافظة اللاذقية (٥٠%) من نصيبه في الأراضي المزروعة في سورية^(٢٩)، كما أن توزيع الاستثمارات على مختلف مراكز المحافظات جذب السكان إليها، وأصبحت بعض العواصم الإقليمية تنافس العاصمة نفسها بنسبة المهاجرين إليها.

إن وضع خطط التنمية في سورية أثر في توزيع السكان منذ عام ١٩٦٠، كذلك تنمية القطاع الخاص إلى جانب القطاع العام وإقامة المنشآت وإنتقاء المشروعات المتعددة والمتنوعة، كلها عوامل أدت إلى استقطاب السكان نحو مواقعها.

نشير أخيراً إلى أثر طرق المواصلات، فهي عامل هام في تفاوت التوزيع بين أرجاء القطر، وكان تطور قطاعه وتزايد وسائطه من الأسباب بالغة

الأهمية في تفاوت التوزيع السكاني، نتيجة تسهيل النقل بين أرجاء البلاد بهدف التوطن، كما أن فتح طرق المواصلات يؤدي إلى نشوء تجمعات قروية حولها وإنشاء مراكز ترويحية صغيرة، وتزداد أهميتها في حال تقاطعها ونشوء مدينة من مثال مدينة حمص.

هذا وقد لعب إنشاء الإدارة المحلية في عام ١٩٧١، دوراً هاماً في سبيل الوصول إلى خريطة سكانية أكثر اعتدالاً في توزيعها مما سبق؛ وذلك بتحقيق تنمية متوازنة بين أرجاء القطر وإعادة التوزيع الطبيعي للأثقال البشرية على المحافظات السورية.

المبحث الثالث

تركيب السكان

٣-١ التركيب العمري والنوعي:

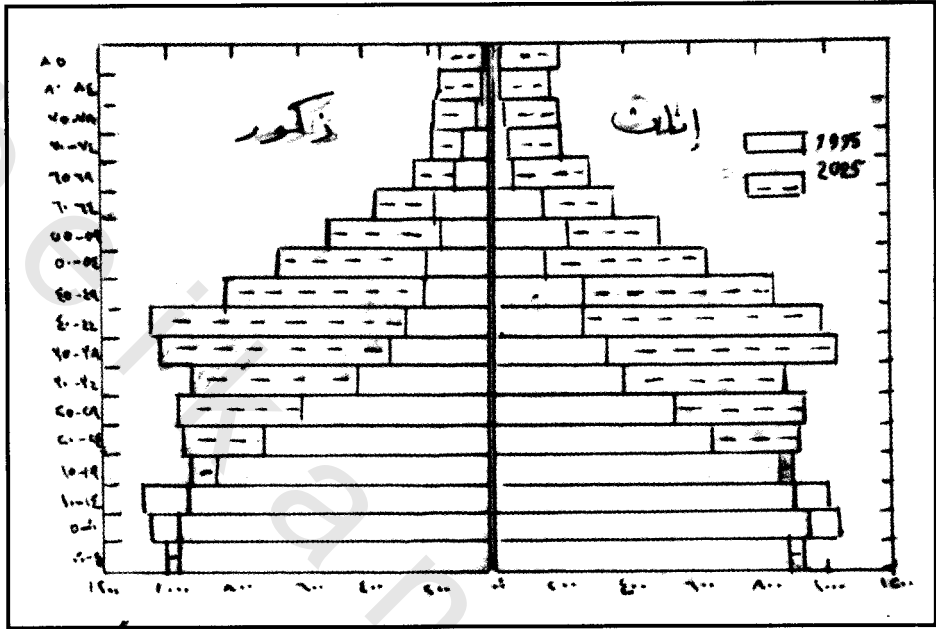
يوضح تحليل التركيب العمري لسكان سورية فتوة شعبها، وذلك من خلال قراءة هرم الأعمار وفق نتائج تعدادات ١٩٦٠، ٧٠، ٨١، ٩٤، فهو ذو قاعدة واسعة مما يشير إلى ارتفاع كبير في نسبة فئات صغار السن، ممن هم دون الـ ١٥ سنة، حيث قدرت نسبتهم (٣، ٤٩٪) و (٣، ٤٨٪) وفق تعداد عام ١٩٧٠، ١٩٨١، ١٩٩٤ على التوالي، وبلغت (٨، ٤٤٪) لعام ١٩٩٩^(١)، أما نسبة من تزيد أعمارهم عن (٦٥) سنة فهي محدودة، و قدرت بـ (٤، ٤٪) و (٤، ٣٪) و (٣٪) وفق تعداد عام ١٩٧٠، ١٩٨١، ١٩٩٤ على التوالي، وبلغت (٣٪) لعام ١٩٩٩، ويعني هذا ارتفاع نسبة المعالين.

أما متوسط السن (البالغون النشطون) ممن تتراوح أعمارهم بين (١٥-٦٤) وتعرف بسن القوة البشرية، فيمكن تقسيمهم إلى فئتين ثانويتين

هما: الشبان (أو البالغون الصغار) من سن (١٥-٤٤) سنة والبالغون الكبار من سن (٤٥-٦٤) وهذه الفئة هي التي تسهم في نمو السكان، كما أنها الفئة الأكثر قدرة على الحركة والهجرة، وتزداد هذه النسبة بصورة أكبر في المناطق التي تستقبل المهاجرين من ذوي الأعمار المتوسطة، وقد بلغ معدلها في تعداد ١٩٧٠ (٤٦,٣٪) و (٤٨,٣٪) و (٥٢,٢٪) وفق تعداد ١٩٧٠، ١٩٨١، ١٩٩٤ على التوالي، وبلغت (٥٢,٢٪) عام ١٩٩٩^(٢). ولو قارنا بين سورية وبقية أقطار دول آسيا العربية في توزيع فئات السن لوجدنا تقارباً في النسب^(٣).

يبدو أثر الهجرة واضحاً في تراجع نسبة الفئة العمرية (٣٠ - ٣٤) سنة للذكور عن منحنى التسلسل الطبيعي للفئات العمرية، بخاصة في هرم الأعمار لعام ١٩٦٠، وإلى حد ما في هرم الأعمار لعام ١٩٨١، الأمر الذي يعكس أثر الهجرة وعدم تراجعها في هرم عام ١٩٧٠، ونلاحظ انتفاخاً ثانياً في هرم الأعمار لعام ١٩٦٠ في فئة العمر (٧٥ - ٧٩) وذلك لعدم تسجيل تعداد ١٩٦٠ من تجاوز عمره ٧٥ سنة، بينما استمرت الفئات العمرية في تعداد عام ١٩٧٠ حتى سن ٨٥ سنة، وقد أدى ذلك إلى تدبب رأس الهرم العمري، أما هرم الأعمار وفق تعداد ١٩٨١ فإنه يبدو منتظماً في شكله.

ومن أهم الملاحظات التي توصل إليها المسح الديموغرافي المتكامل لعام ١٩٩٣، اختلاف شكل الهرم العمري للسكان بعض الشيء عما كان عليه في السابق من حيث القاعدة العريضة والرأس المدبب، حيث ضاقت قاعدة هذا الهرم بشكل واضح في الفئة العمرية (٠ - ٤)، ويمكن ملاحظة ذلك بمقارنة الهرم العمري للسكان في عام ١٩٩٣، والهرم العمري للسكان في عام ١٩٨١^(٤)، ويوضح الجدول الآتي توزيع فئات الأعمار (الفئات العمرية الكبرى) لأعوام ١٩٧٠، ١٩٨١، ١٩٩٤، ١٩٩٥، والإسقاطات لأعوام ٢٠٠٠، ٢٠٠٥، ٢٠١٠، ٢٠٢٥ (الشكل رقم ٥).



الشكل رقم (٥)
هرم الأعمار لسكان سورية ١٩٩٥ - ٢٠٢٥
احتمال الانخفاض السريع في الخصوبة (بالألف)

الجدول رقم (٨)
توزيع فئات الأعمار التعدادات والإسقاطات لأعوام ٢٠٠٠ - ٢٠٢٥

ب - عام					
٢٠٢٥	٢٠٢٠	٢٠١٥	٢٠١٠	٢٠٠٥	٢٠٠٠
٢٣,٦	٢٥,١	٢٧,٠	٢٩,٥	٣٢,١	٣٦,٧
٦٧,٩	٦٧,٥	٦٦,٤	٦٤,٢	٦٢,٣	٥٨,٨
٨,٥ ^(١)	٧,٤	٦,٦	٦,٣	٥,٥	٤,٥

أ - عام				فئة العمر
١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٨٠	١٩٧٠	
٤٢,٣	٤٤,٨	٤٨,٣	٤٩,٣	١٤ - ٠
٥٤,٣	٥٢,٢	٤٨,٣	٤٦,٣	٦٤ - ١٥
٣,٤	٣,٠ ^(٥)	٣,٤	٤,٤	٦٥+

نستنتج من الجدول أن توزيع فئات الأعمار يختلف في (أ) عنه في (ب). حيث ترتفع نسبة الإعاقة في فئات الأعمار (٠ - ١٤)، إلى ما يقرب من نصف السكان، رغم أنها آخذة بالتناقص منذ عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٩٩ بينما نجدها تتناقص بشكل ملحوظ بين عامي (٢٠٠٠ - ٢٠٢٥)، مما يخفف عبء الإعاقة الكلية (إعاقة الأطفال أقل من ١٥ سنة وإعاقة المسنين)^(٧)، بلغت (١٠٧) في عام ١٩٨٠ و (٨٦،٢) في عام ١٩٩٧ والمتوقع أن تصبح (٥٨) في عام ٢٠١٥^(٨)، مع الإشارة إلى أن النشاط البشري في سورية ارتفع من (٢٣،٨٪) في عام ١٩٨١ إلى (٢٨،٦٪) في عام ١٩٩٨، وبطرح نسبة العاطلين عن العمل ومتوسطها (١) تصبح النسبة أقل.

أما التركيب النوعي (الذكورة): فإن نسبة الذكورة تتخفّض في سنوات العمر الأولى بسبب وفاة الذكور، ثم ترتفع بسبب وفاة الأمهات، ومن خلال التعدادات السكانية لأعوام ١٩٧٠، ٨١، ٩٤، وبيانات عام ١٩٩٩، نستنتج التساوي تقريباً في عدد الجنسين، الذكور والإناث، في فئات العمر، مما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (٩)

نسبة الذكور والإناث في فئات الأعمار المختلفة لأعوام التعداد وعام ١٩٩٩

عام				حسب الجنس	فئة العمر
١٩٩٩	١٩٩٤	١٩٨١	١٩٧٠		
٤٥،٠	٤٥،٠	٤٨،٦	٥٠،٠	ذكور	١٤-١
٤٤،٥	٤٤،٨	٤٨،٣	٤٨،٥	إناث	
٥١،٩	٥١،٩	٤٨،١	٤٥،٧	ذكور	٦٤-١٥
٥٢،٧	٥٢،٢	٤٨،٥	٤٦،٩	إناث	
٣،١	٣،١	٣،١	٤،٣	ذكور	٦٥+
٢،٨	٣	٣،٥	٤،٦	إناث	

وبلغت نسبة الذكور لمختلف فئات الأعمار: ١٩٦٠ (١٠٢) ١٩٧٠ (١٠٥,٣) ١٩٨١ (١٠٤,٤) ١٩٩٤ (١٠٤,٧) و ١٩٩٩ (١٠١)^(٩).

نستنتج من الجدول تساوي نسبة الذكور والإناث تقريباً في جميع فئات الأعمار سوى فئة العمر (١ - ١٤) في تعداد عام ١٩٧٠ وتفاوتها في عام ١٩٩٤ بنسبة أكبر من عام ١٩٨١، مما يجعلنا نشكك في دقة البيانات المعطاة بخاصة لعام ١٩٨١، مع الإشارة إلى تفاوت نسبة الذكور بين أرجاء محافظات القطر، بحيث ترتفع إلى (١٠٨,٧) في حضر محافظة حلب وتتنخفض النسبة في ريف محافظة السويداء إلى (٩٤,٣)٪ وذلك وفق تعداد ١٩٩٤، أما في عام ١٩٩٩ فقد بلغت نسبة الذكورة أعلاها في محافظة حماه (١٠٢) وأدناها في محافظة الرقة (٩٧,٥) وبلغت على مستوى القطر (١٠١)^(١٠).

هذا وجدير بالذكر أن التقرير النهائي الذي وضع في عام ١٩٩٨ لنتائج دراسة العينة يشير إلى أن نسبة الذكور بلغت (٥٠,٤) مقابل (٤٩,٦) للإناث، ويشكل أفراد العينة الذين تقل أعمارهم عن (٢٠) سنة (٩,٣)٪ من المجموع مقابل (٥٢,٩) تراوحت أعمارهم بين (٢٠ - ٢٩) سنة و (٢٠)٪ تقل أعمارهم عن (٣٠ - ٣٩) سنة و (١٧,٨)٪ بلغت أعمارهم (٤٠ - ٤٩) سنة^(١١).

٣-٢ التركيب الاقتصادي:

احتلت مسألة القوة العاملة في سورية أهمية كبيرة، إذ بدأت المسوح لهذه الغاية منذ عام ١٩٦١ وما تزال، وأنشئت مديرية تخطيط القوى العاملة لدى هيئة تخطيط الدولة في عام ١٩٧٤، والخطة الخمسية الأولى لتخطيط القوة العاملة في سورية هي خطة ١٩٨١ - ١٩٨٥، وكان فيها العرض والطلب للقوى العاملة المحور الأول، ومن ثم بدأ الاهتمام بالعلاقة بين الجانبين البشري والمادي فيما تلا من خطط.

ينقسم السكان من ذوي النشاط الاقتصادي إلى قسمين: أفراد يشكلون القوة البشرية Man Power وهم سكان المجتمع في سن العمل القادرون على العمل فئة العمر (١٤ - ٦٥) وقوة العمل Labour force وهم الذين يمارسون نشاطاً اقتصادياً سواء كانوا مشغولين أم متعطلين. ولقد بلغت قوة العمل في عام ١٩٨٣ (٢٤٪) ارتفعت إلى (٢٧,٨٪) في عام ١٩٩٤^(١٢) وإلى (٢٨,٦٪) في عام ١٩٩٦، وكان معدل النمو السنوي المتوسط (٢,٩) بين عامي ١٩٨١ - ١٩٩٦، وحصة النساء من القوة العاملة البالغة ١٥ سنة فأكثر من مجموع القوة العاملة (١٠٪) في عام ١٩٦٠ و (١٦,٧٪) في عام ١٩٩٤ و (٢٦٪) في عام ١٩٩٦^(١٣).

ومن واقع التقرير النهائي لعام ١٩٩٨ لمسح العينة تبين أن قوة العمل تشكل (٥٥٪) من مجموع أفراد العينة، وكانت أعلى لدى الذكور قياساً بالإناث، ومن خلال معدلات المعايرة Standardized تبين توالي ارتفاع المعدل لدى الذكور مع زيادة فئة العمر، حيث بلغت قيمة (٩٨,٧٪) لفئة العمر (٣٥ - ٣٩) سنة، بينما بلغت القمة لدى الإناث (٢٥,١٪) في فئة السن (٢٥ - ٢٩) وعلى مستوى الذكور والإناث بلغت القمة (٦١,٥٪) في فئة السن (٣٥ - ٣٩).

نلاحظ مما ذكرناه ازدياد قوة العمل الناجمة عن ازدياد عدد السكان، وتزايد نسبتها بالنسبة للذكور والإناث، وقد أثرت الهجرة تأثيراً واضحاً في قوة العمل، وعلى الرغم من تناقص نسبة البطالة من (١٠,٥٪) في عام ١٩٦٠ إلى (٦٪) في عام ١٩٩٦، فإن أعداد الباحثين عن العمل قد تزايدت نتيجة تزايد معدلات النمو السكاني، بخاصة في الحضر، إذ ما تزال القطاعات الإنتاجية في المدن غير قادرة على استيعاب الزيادة في الطلب على سوق العمل، الناجم عن الزيادة السكانية والهجرة من الريف، مع الإشارة إلى أن الفروق في نسبة

قوة العمل أخذت بالتناقص منذ السبعينيات حتى التسعينيات، مما يشير إلى أن خطط التنمية أخذت تمتد إلى الريف أكثر فأكثر، وقد بلغ معدل الإحلال (٤٦١).

إسقاطات القوة العاملة حتى عام ٢٠١٠:

تعتمد إسقاطات القوة العاملة على إسقاطات السكان وإسقاطات معدلات الإسهام في النشاط الاقتصادي، لكل من الذكور والإناث في فئات العمر المختلفة، وقد اعتمد في الإسقاط الارتباط بين التغير في معدلات النشاط الاقتصادي وبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي طريقة منظمة العمل الدولية، ونبين فيما يلي معدلات الإسهام في النشاط الاقتصادي، ويلاحظ انخفاض المعدلات في الفئات العمرية الأولى والمتأخرة، وارتفاع معدلات الإسهام لدى الإناث.

الجدول رقم (١٠)

إسقاطات معدلات الإسهام في النشاط الاقتصادي لفئات العمر بين عامي ١٩٨٥ - ٢٠١٠

عام						حسب الجنس	فئة العمر
٢٠١٠	٢٠٠٥	٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٨٥		
١,٤٧	٢,٨٢	٢,٨٢	٣,٤٩	٤,٦٢	٥,٧٥	ذكور	١٠-١٤
٢,٠١	٢,٣٦	٢,٥١	٣,١٥	٣,٥٤	٣,٩٤	إناث	
٩١,٦٤	٩٢,٥٥	٩٣,١٧	٩٤,١٣	٩٣,٢٣	٨٦,٢٦	ذكور	١٥-٦٤
١٨,٤٨	١٧,٤٠	١٨,٠٣	١٥,٥١	١٢,٧٩	١١,٤٩	إناث	
٢٦,٤١	٢٩,٦٧	٣٢,٩٤	٣٦,٥٩	٤١,٢٢	٤٥,٨٥	ذكور	٦٥+
١١,٢٥ ^(١٤)	١,٣٧	١,٥٠	١,٧٩	١,٩٦	٢,١٣	إناث	

ويوضح لنا الجدول الآتي:

الجدول رقم (١١)

تقديرات القوة العاملة حسب الجنس لإسقاط السكان المرتفع (%)

بين عام ١٩٨٥ - ٢٠١٠

عام						حسب الجنس
٢٠١٠	٢٠٠٥	٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٨٥	
٨٠,٥٧	٨١,٤٨	٨٢,٦٣	٨٤,٤٩	٨٥,٤٠	٨٦,٢٨	ذكور
١٩,٤٣	١٨,٥٢	١٧,٣٧	١٥,٥١	١٤,٦٠	١٣,٧٢	إناث
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	المجموع

كما يوضح لنا الجدول الآتي:

الجدول رقم (١٢)

تقديرات القوة العاملة حسب الجنس لإسقاط السكان المتوسط (%)

بين عام ١٩٨٥ - ٢٠١٠

عام						حسب الجنس
٢٠١٠	٢٠٠٥	٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٨٥	
٨٠,٥٣	٨١,٤٩	٨٢,٦٤	٨٤,٤٩	٨٥,٤١	٨٦,٢٧	ذكور
١٩,٦٥	١٨,٥١	١٧,٣٦	١٥,٥١	١٤,٥٩	١٣,٧٣	إناث
١٠٠ (١٥)	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	المجموع

ويوضح لنا الجدول الآتي:

الجدول رقم (١٣)
تقديرات القوة العاملة حسب الجنس لإسقاط السكان المنخفض (%)
بين عام ١٩٨٥ - ٢٠١٠

حسب الجنس	عام					
	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠
ذكور	٨٨,٨٧	٨٥,٠٥	٨٤,٤٩	٨٢,٦٥	٨١,٥٢	٨٠,٤٥
إناث	١١,١٣	١٤,٩٥	١٥,٥١	١٧,٣٥	١٨,٤٨	١٩,٥٥
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠ (١٥)

أما أنماط التركيب الاقتصادي فهي:

النشاط الاقتصادي Economic activity والمهنة Occupation والحالة العملية Employment Status.

النشاط الاقتصادي هو المجال (القطاع) الذي يزاول فيه الفرد مهنة (عمله) في فترة الإسناد الزمني، بصرف النظر عن هذه المهنة، ويبدأ في سورية بين السادسة كحد أدنى، يتضح من بيانات توزيع العاملين على قطاعات النشاط الاقتصادي أن نسبة العاملين في الزراعة والغابات والصيد (٢٤,٦٪) بواقع (٤٥,٩٪ من الإناث العاملات و ٢٠,٢٪ من الذكور العاملين) وفي الصناعة الاستخراجية والتحويلية (١٤,٣٪) وفي التجارة الخارجية والداخلية (١٥,١٪) وفي الخدمات الجماعية والشخصية (٢٩,٣٪) بواقع (٣٨٪ للإناث و ٢١٪ للذكور) وما تبقى ونسبتهم (١٦,٧٪) يعملون في مجال النشاطات الاقتصادية الأخرى^(١٦).

أما بالنسبة للجنس والحالة العملية، ففي بحث القوة العاملة لعام ١٩٩٨ صنفت الحالة العملية إلى: من يعمل بأجر ونسبتهم (٥٦,١%) بواقع (٥٦,٣) للذكور و ٥٥% من الإناث العاملات) ومن يعمل لحسابه (٢٦,٢%) بواقع (٢٩,٥) للذكور و ١٠,١% للإناث العاملات) ومن يعمل بدون أجر (١٢,١%) بواقع (٣٤,٣) للإناث و ٧,٦% للذكور العاملين) وصاحب عمل (٥,٦%)^(١٧).

تشير بيانات قوة العمل حسب الجنس وأقسام المهنة إلى ما يلي:

بلغت نسبة عمال الإنتاج (٣٦,٤%) بواقع (٤٢,٢%) من الذكور العاملين و ٨,٤% من الإناث)، ثم عمال الزراعة (٢٤,٢%) بواقع (٤٥,٨%) من الإناث العاملات و ١٩,٧% للذكور) ثم المهنيون والفنيون (١٣,١%) بواقع (٣٠,٩%) من الإناث العاملات و ١٠,٠% للذكور) وعمال البيع (١٠,٨%) والأعمال المكتبية (٩,٤) وعمال الخدمات (٥,٦%)^(١٨). ويوضح لنا:

الجدول رقم (١٤)

معدلات النشاط الاقتصادي حسب فئات السن والجنس (حضر - ريف)

فئات الجنس	الجنس	مكان الإقامة		
		ريف	حضر	المجموع
١٠ - ١٤	٣,٢ - ٧,٥	٦,٠	٥,٠	٥,٥
٢٩ - ٣٥	٢٣,٥ - ٩٨,٧	٦٠,٦	٦٢,١	٦١,٢
٦٥ +	٢,٨ - ٤٨,١	٢٠,١	٣٤,٩	٢٦,٤
المجموع (١٥+)	١٨,٤ - ٨٠,٣	٤٨,٣	٥٣,١	٤٩,٩ ^(١٩)

أما التوزيع النسبي لقوة العمل حسب الحالة التعليمية فقد بلغت نسبة الأميين إلى العاملين في الدولة (٤٦, ٣٪) والملمين (١٩٪) وحاملي الشهادة الابتدائية (٨, ١٥٪) والثانوية العامة (٩, ٨٪) والثانوية الفنية والمهنية (٢, ٣٠٪) والإعدادية (٧, ٠٧٪) والمهنية فوق الإعدادية (٣, ٣٤٪) والمعاهد المتوسطة (٢٥, ١٩٪) والعلوم الأساسية (٤, ١٢٪) والعلوم الإنسانية (٤, ٦٪) والعلوم الهندسية (٥, ٠٤٪) والماجستير (٢٢, ٠٪) والدكتوراه (٦, ٠٪) ومنه نستنتج الاتجاهات التعليمية والتأهيلية، وأن أعلى نسبة هي لحاملي المعاهد المتوسطة، وقد بلغت نسبة خريجي: كلية الآداب والعلوم الإنسانية لعام ١٩٩٧ - ١٩٩٨ (٥, ٢٤٪) من نسبة المتخرجين، وكلية الهندسة بفروعها (٣٢, ٢٢٪) والعلوم الأساسية (٣٣, ٢٨٪) (٢٠).

وتشير البيانات إلى انخفاض نسبة الفنيين المتوسطين، وإذا نظرنا إلى الهرم التعليمي للقوة العاملة بشكل عام، فإننا نرى خللاً في تركيبة قوة العمل، لا سيما إذا تمت المقارنة مع دولة متقدمة بخاصة بالنسبة بين الاختصاصيين والفنيين، حيث إن كل اختصاصي في سورية لا يقابله سوى (٤, ٢) من الفنيين، بينما تبلغ لكل اختصاصي في الدول المتقدمة من مثال (إنكلترا) خمس فنيين و(١٥) فنياً متوسطاً و (٣٠) عاملاً (٢١).

يعمل (٢٨٪) من حاملي الشهادة الابتدائية فما دون والمدارس الإعدادية والمهنية والثانوية والمعاهد المتوسطة والجامعة فأكثر في القطاع غير المنظم، ويعمل (٥, ٤٪) من هؤلاء في القطاع الخاص المنظم، ويعمل (٩, ٦٠٪) منهم في القطاع الخاص غير المنظم و (٩, ٧٪) في القطاع التعاوني المشترك (٢٢).

أما بالنسبة للعاملين حسب الجنس والجهات في نهاية عام ١٩٩٧، فإننا نخص بالذكر منهم العاملين في وزارة التعليم العالي حيث بلغت نسبتهم

(٣,٠٣٪) من جملة العاملين في الدولة منهم (٤٤,١٠٪ إناث و ٥٥,٩٠٪ ذكور) ووزارة التربية حيث بلغت نسبتهم (٢٩,٠١٪) من العاملين في الدولة منهم (٥٣,٧٨٪ إناث و ٤٦,٢٢٪ ذكور)^(٢٣).

هذا وقد بلغت نسبة العمال المتعطلين عن العمل المسجلين (٠,٩٢٪) عام ١٩٩٨، وأعلى نسبة كانت في محافظة دمشق (٨٤,٤٥٪) من المتعطلين يليها محافظة حمص (٢,٧٦٪) ونسبة العمال المطلوبين (٠,٢٠٪) أعلى نسبة في مدينة دمشق، كما أن أعلى نسبة لما يتم استخدامه في محافظة القنيطرة^(٢٤)، أما حسب الرواتب فإن أعلى نسبة بين العاملين في الدولة تتقاضى ٤٠٠٠-٥٠٠٠ ل.س ونسبتهم (٢٨,٣٨٪)^(٢٥).

٣-٣ التركيب الديني:

سكان سورية مسلمون سوى أقلية من المسيحيين واليهود، بحيث يشكل المسلمون أكثر من (٩٥٪) من مجموع السكان البالغ عددهم (١٦,١١٠) مليون نسمة في منتصف عام ١٩٩٩، ولا يشمل هذا العدد السوريين خارج سورية، منهم (٧٥٪) من السنيين، (١١٪) من العلويين و (٣٪) من الدروز و (١٪) من الإسماعيليين.

ينتشر المسلمون السنيون في جميع مناطق سورية ويشكلون نسباً تتراوح بين (٨٠ - ٩٥٪) وأكثر من ذلك أحياناً، بينما نجد (٧٥٪) من العلويين يتركزون في سلسلة جبال الساحل والسهل الساحلي، وفي مدينتي حمص وحماء وضواحيهما، وبقيّة المدن السورية بخاصة مدينة دمشق.

أما أبناء المذهب الدرزي فيتركز معظمهم في محافظة السويداء، والباقي في قرى جبل الشيخ، وبعض التجمعات القروية الأخرى في غوطة دمشق ومنطقة حلب، كما يتواجدون في مدينة دمشق ومنطقة الجولان جنوب سورية.

يعيش الإسماعيليون في مدينة السلمية وقرى منطقتها وفي منطقة مصياف ومنطقة القدموس والخابي في جبال الساحل. ويعيش اليزيديون وهم قلة في جبل سنجار، ولقد تزايد عدد المسلمين في سورية لأكثر من الضعف في فترة ربع قرن، مما يشير إلى العوامل المؤثرة في زيادة النمو السكاني وبروزها لدى المسلمين أكثر من الديانات الأخرى، بخاصة العوامل الخاضعة لاعتبارات دينية، ويشكل المسلمون في المحافظات السورية النسب الآتية من مجموع السكان: دير الزور (٣, ٩٩٪) الرقة (٩, ٩٨٪) إدلب (٩٨٪) دمشق (٩٣٪) حماه (٩٠٪) حمص (٩, ٨٩٪) طرطوس (٤, ٨٧٪) حلب (٨١٪).

يشكل المسيحيون في سورية (٨٪) من مجموع سكان سورية، وهم أقلية دينية قديمة، يتبعون كنيستين كنيسة شرقية وتعرف بالرومية (الأرثوذكسية) وأخرى غربية لاتينية (كاثوليكية)، ويشكل أتباعها (١٢٪) وأهم الفرق من الناحية العددية هم من أتباع الكنيسة الشرقية الروم الأرثوذكس حيث يشكلون نسبة (٧٠٪)، من المسيحيين في سورية، تليهم طائفة الأرمن الأرثوذكس ثم طائفة الروم الكاثوليك فالسريان الأرثوذكس، فالأرمن الكاثوليك فالموارنة فالبروتستانت ثم النساطرة واللاتين.

والملاحظ بالنسبة لأرقام الطوائف المسيحية ظهور قفزات غير طبيعية، إضافة إلى أن أرقام فترة الاستعمار الفرنسي تظهر فيها فروق عن أرقام فترة الاستقلال، بحيث انخفض عددهم في التعداد الرسمي الذي جرى في سورية عام ١٩٦٠ بشكل ملموس، والفرق في الأعداد كان أمر غير طبيعي أو منطقي، بخاصة وأن نسبة الولادات لدى الطوائف المسيحية الشرقية مرتفعة، مما يشير إلى خطأ أرقام الفترة الفرنسية، ولقد بلغ تعدادهم عام ١٩٧٠ حوالي نصف مليون نسمة.

يتركز ٤٣ - ٤٥٪ من الأرمن في المدن الكبرى في سورية، بخاصة مدن حلب ودمشق وحمص واللاذقية، ويعيش الباقي في قرى كبيرة نسبياً، أو كمجموعات وجذر صغيرة في الريف السوري في أحياء خاصة بهم.

أما اليهود فيعرفون بالموسويين، يعيشون في ثلاث مدن سورية هي دمشق وحلب والقامشلي، وقد انخفض عددهم بعد عام ١٩٤٨ والسنوات التي تلت لهجرة معظمهم إلى فلسطين أو إلى الولايات المتحدة الأمريكية والأرجنتين وبعض الدول الأوروبية، ولا يتجاوز عددهم الآن (٣٠٠٠) نسمة يعيش ثلثهم في مدينة القامشلي ويعملون في المهن الحرة، ويعيشون في أحياء خاصة بهم تعرف باسم (حارة اليهود) وفي دمشق يهود أغراب وأجانب يدعون (السكناج) من الإيرانيين واللبنانيين والعراقيين والفرنسيين وغيرهم، ويشكل اليهود وأتباع المذاهب الأخرى نسباً قليلة الأهمية؛ لذلك لم نشر إلى نسب مئوية لها^(٢٦).

٣.٤ التركيب التعليمي:

بلد يملك أقدم أبجدية في التاريخ لا يدعو إلى التساؤل أن يكون التعليم فيه أبرز الأهداف، ولقد تبين في ضوء نتائج الخطط الخمسية أن البنية التعليمية قد تغيرت تغيرات إيجابية، وأن التعليم قد حقق في مختلف مراحله توسعاً وتطوراً كمياً ملحوظاً، وهي مؤشر للاتجاهات التعليمية المستقبلية، بحيث كانت نسبة معرفة القراءة والكتابة بين البالغين (٤٢٪) في عام ١٩٧٠، ارتفعت إلى (٧١,٦٪) في عام ١٩٩٧^(٢٧)، وتطورت نسبة المتعلمين من (١١,٤٪) من مجموع السكان في عام ١٩٦٠ إلى (٥٩٪) في عام ١٩٩٣، وتراجعت نسبة الأمية من مجموع السكان من (٦٦٪) في عام ١٩٦٠ إلى (٢٩٪) بين البالغين في عام ١٩٩٨، ممن تجاوزت أعمارهم ١٥ سنة فأكثر بواقع (١٤٪) للذكور

و(٤٤٪) للإناث^(٢٨)، وقد بلغت نسبة المنتسبين إلى صفوف مكافحة الأمية (٥٢,٠٪) من مجموع السكان في عام ١٩٩٨^(٢٩)، ونسبة الطلبة في مختلف مراحل التعليم (٢٤,٤١٪) من مجموع عدد السكان للعام نفسه.

يشير تحليل البنية التعليمية إلى ما يلي:

- أ - مراحل التعليم ما قبل الجامعي ويشمل: ١- رياض الأطفال، ٢- التعليم الابتدائي، ٣- التعليم في مرحلتي الإعدادية والثانوية.
- ب - مرحلة التعليم الجامعي والعالي.

أ - مراحل التعليم ما قبل الجامعي:

- ١ - رياض الأطفال: وهي ملحقة بوزارة التربية ومديرياتها في المحافظات، وقد بلغ عددها (١١٢٥) روضة في عام ١٩٩٨ ونسبة الخاصة منها (٣٩,١١٪).

- ٢ - التعليم الابتدائي : وقد أخذ بعده الكامل، حيث وصلت نسبة الاستيعاب فيه إلى (٩٤,٧٪)^(٣٠) ووافق الاستيعاب الكمي الإعداد النوعي، نخص بالذكر التوسع الأفقي والعمودي في تطبيقه في الريف، بحيث تساوى عدد المدارس الابتدائية بين الريف والحضر لمدارس الذكور، بينما تفوق عدد مدارس الإناث في الريف، وهو مؤشر على إقبال الفتاة الريفية على التعليم^(٣١).

بلغت نسبة التطور في عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية بين عامي ١٩٧٩-١٩٩٨ (٢٢,٠٢٪) كما بلغت نسبة المدرسين إلى الطلاب في هذه المرحلة (٤,٣٦٪) في عام ١٩٩٨^(٣٢) وتشكل المدارس الابتدائية الرسمية (٩٧,٦٧٪) للعام المذكور، مما يشير إلى تحمل الدولة أعباء التعليم

الابتدائي بشكل كلي، كما بلغت نسبة المدرسين في المدارس الابتدائية الرسمية (٩٧,٠٢٪) (٣٣).

٣ - التعليم في مرحلتي الإعدادية والثانوية: بلغت نسبة تطور عدد الطلاب في المرحلتين (١٦,١٠٪)، كما بلغت نسبة التطور في عدد المدارس الإعدادية والثانوية (٤٦,٤٦٪) بين عامي ١٩٧٩ - ١٩٩٨، وبلغت نسبة المدرسين إلى مجموع الطلاب (٦,١٨٪) وذلك في عام ١٩٩٨ (٣٤)، وبلغت نسبة المدارس الحكومية الرسمية لهاتين المرحلتين (٩٥,٣٧٪) (٣٥) ونسبة المدرسين فيها (٩٦,٩٥٪) (٣٦) من مجموع المدرسين فيهما ووفقاً لبعض الافتراضات الخاصة بخصب المرأة، فإن عدد التلاميذ المتوقع في مراحل التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي في سورية لعام ٢٠٠٦ سيكون على النحو الآتي:

الجدول رقم (١٥)

عدد التلاميذ المتوقع (بالألف) لعام ٢٠٠٦ لمراحل التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي

نمط الخصب المفترض	المرحلة الابتدائية	المرحلتان الإعدادية والثانوية
عدد التلاميذ والطلاب وفقاً ل : ثبات الخصب	٤٢٤٥	٣٤٠٢
الزيادة النسبية وفقاً ل : ثبات الخصب	١٢٤	١٠٤ (٣٧)

التعليم الفني والمهني والصناعي:

وهو ركن أساسي في العملية التربوية لتلبية احتياجات الخطط التنموية من الأطر الفنية المختصة، ولقد أحدث في سورية بموجب المرسوم رقم (١٣)

تاريخ ٢٨/٦/١٩٩٤ حيث افتتحت الثانويات الفنية والمهنية، وانتشرت المعاهد المتوسطة الفنية في جميع المحافظات، وطبق التعليم الفني بفروعه المختلفة، بدءاً من العام الدراسي ١٩٨٨-١٩٨٩، وتم استيعاب (٧٠٪) من خريجي المرحلة الإعدادية في هذا التعليم في عام ١٩٩٦، وهناك أفضلية للتعيين في القطاعات المختلفة لخريجي هذا التعليم، وقد بلغت نسبة طلبة التعليم الفني (١٤،٣٪) من المجموع العام، ونسبة طلبة التعليم المهني الصناعي (١٤،٠٪) وذلك في عام ١٩٩٨^(٣٨).

هذا وقد كانت نسبة المتخرجين من الطلبة في مراحل التعليم ما قبل الجامعي (٣٠،١٦٪) وتشكل نسبة المتخرجين منهم في المدارس الابتدائية (١١،٨٥٪) والثانوية (٢٢،١٤٪) والإعدادية (٢٢،١٤٪) والفنية (٤،٥٠٪) ودور المعلمين (٥٠،٠٪)^(٣٩).

نذكر مؤشراً هاماً وهو نسبة الإناث إلى مجموع الطلبة، بحيث ارتفعت من (٣٠٪) في عام ١٩٦٥ إلى (٤٧٪) في عام ١٩٩٨، وأعلى نسبة لهن في دور المعلمين (٧٠،٧٪) كما ازدادت الهيئة التعليمية بين عامي ١٩٨٩-١٩٩٨ بنسبة (١٣،٤٢٪) في مراحل التعليم ما قبل الجامعي، ويلاحظ أن الإناث يملن للانتساب إلى الهيئات التعليمية أكثر من الذكور مما أوضحته بيانات أعوام ١٩٦٧-١٩٩٨ بحيث كانت نسبة الارتفاع للإناث (٧٨،٢٢٪) وللذكور (٢٦،٨٩٪).

ب. التعليم الجامعي والعالي:

شهد التعليم الجامعي والعالي تطوراً كمياً ونوعياً، وقد أحدثت وزارته في عام ١٩٦٦، وأنيط بها الإشراف على التعليم المتوسط والعالي، وقد اقتصر خلال الفترة ١٩٦٣-١٩٧٠ على جامعتي دمشق وحلب مع إحداث ثلاثة معاهد

متوسطة، ومنذ عام ١٩٧٠ حدث تطور واسع عمودياً وأفقياً، كما اتخذت سياسة الاستيعاب منذ سنة ١٩٧١، مما أتاح فرص التكافؤ والتحصيل العلمي لجميع أبناء الدولة وبمجاناة كاملة، كما تم تأمين الكتاب الجامعي للطلبة، وإحداث مديرية الكتب والمطبوعات في جامعات القطر عام ١٩٦٣.

وقد صدر قانون تنظيم الجامعات في عام ١٩٧٥، ووضع نظاماً متكاملة للعمل فيها، كما صدر قانون التفرغ في العام نفسه، القاضي بتفرغ أعضاء الهيئة التعليمية للعمل الجامعي والبحث العلمي والتدريس وواجباته، وبالرغم من حركة التصنيع التي شهدها القطر فما زالت نسبة الفنيين العلميين^(٤٠) في البحث والتطور منخفضة والهجرة الخارجية عامل هام في تناقصها^(٤١).

تهدف خطط التنمية إلى تطوير التعليم العالي فيما يتعلق بالاختصاص والأقسام وتطوير البنية والمناهج، مع البدء بتقليص عدد المتخرجين في الاختصاصات الفائضة عن حاجة التنمية، وترشيد النسبة بين أعضاء الهيئة التدريسية وعدد الطلبة، ولقد كانت البعثات العلمية تتبع وزارة التربية حتى عام ١٩٧١ حيث تبعت وزارة التعليم العالي، هذا ويرتبط بوزارة التعليم العالي مجمع اللغة العربية، وقد أسس في عام ١٩١٩ باسم (المجمع العلمي العربي) وسمي بـ (مجمع اللغة العربية) في عام ١٩٦٠، وهو هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية.

أما مؤسسات التعليم العالي فهي:

جامعة دمشق: كانت نواتها معهد الطب الذي أنشئ في عام ١٩٠١ وافتتح في عام ١٩٠٣، ولها الريادة في الوطن العربي في استخدام اللغة العربية في التأليف والتدريس، تضم (١٦) كلية من مختلف الاختصاصات بالإضافة إلى معهد التنمية للشؤون الإدارية الذي بدأ بالتدريس في عام ١٩٩٠، ويتبع جامعة دمشق المنشآت التعليمية الآتية:

١- مركز تعليم اللغات، ٢- مركز الحاسب الإلكتروني، ٣- مدرسة التمريض، أما المعاهد فهي: الهندسي، الزراعي، الطبي، التجاري، الهندسة الصحية، السكرتارية، وهناك (٣٣) معهداً ثقافياً شعبياً.

جامعة حلب: أسست في عام ١٩٤٦، بإحداث كلية الهندسة المدنية التي ارتبطت بجامعة دمشق، وفي عام ١٩٥٨، أحدثت جامعة حلب، وتضم (١٣) كلية و (٧) معاهد متوسطة، ويتبع جامعة حلب وحدتان تعليميتان في مدينة دير الزور، الوحدة التعليمية للعلوم (١٩٨٠) والوحدة التعليمية للأدب (اللغة العربية) في العام نفسه.

جامعة تشرين: أحدثت جامعة اللاذقية في عام ١٩٧١ ثم سميت جامعة تشرين وتضم (١٢) كلية.

جامعة البعث: أحدثت في عام ١٩٧٩، مقرها مدينة حمص وتضم (١١) كلية.

هذا وقد بلغ عدد كليات الجامعات الأربع (٥٤) كلية وعدد الطلبة (١٣٥٩٠٢) في عام ١٩٩٨، وقد ازداد العدد بنسبة (١٠,٥٠٪) بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٨^(٤٢)، كما بلغ عدد أعضاء الهيئة التدريسية (٤٣٧٨) في عام ١٩٩٨، أعلاهم نسبة في كليات الهندسة بفروعها^(٤٣) (٣٩٪).

ويتبع وزارة التعليم العالي المعاهد العليا الآتية: معهد العلوم السياسية أسس في عام ١٩٧٦، والفنون المسرحية والموسيقا والمعاهد المتوسطة: وتتبع عدة وزارات، وهيئة تخطيط الدولة والمكتب المركزي للإحصاء والمديرية العامة للآثار والمتاحف، وعدد المعاهد المتوسطة^(٤٤) (١٤٤) معهداً عدد طلبتها (٥٤٠٥٦)، أما مراكز التدريب المختلفة فعددها (١٦٢) مركزاً تتبع عدة وزارات وعدد طلبتها^(٤٥) (٣٠٨٤٨) وذلك في عام ١٩٩٨، نذكر أيضاً المشافي التعليمية (١٠) مشافي والمزارع التدريبية (٥) مزارع.

نشير أخيراً إلى تطبيق مشروع إدخال المعلوماتية في التعليم الثانوي، كمادة دراسية في الصف الثاني بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة اليونسكو، ولقد بلغ عدد مراكزها في جميع المحافظات السورية (١١٨) مركزاً في عام ١٩٩٨، كما بدأت وزارة التعليم العالي ببرنامج يهدف إلى نشر المعلوماتية على نطاق واسع بين الطلبة الجامعيين والمؤسسات التعليمية الجامعية في عام ١٩٩٩.

ولقد كان من نتائج بحث عينة المسح للتركيب النسبي لأفراد العينة حسب المستوى التعليمي والجنسي ومكان الإقامة على النحو الذي يوضحه لنا الجدول الآتي:

الجدول رقم (١٦)

التركيب النسبي حسب المستوى التعليمي والجنسي ومكان الإقامة

المستوى التعليمي	مكان الإقامة		الجنس	
	حضر	ريف	ذكور	إناث
أمي	٨,٢	١٧,٨	٤,٢	٢١,٨
ملم	٧,٤	١٠,٥	٨,٠٠	٩,٩٠
ابتدائي	٣٤,٨	٤٢,٢	٤٣,٨	٣٣,١
إعدادي	٢٥,٧	١٤,٨	٢٠,٤	٢٠,٢
ثانوي	١٠,٩	٧,٥	١٠,٩	٧,٥
معهد متوسط	٨,٢	٥,١	٧,٤	٥,٩
جامعي	٤,٨	٢,١	٥,٣	١,٦
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠ (٤٦)

هذا وقد بلغت نسبة موازنة التعليم من الموازنة العامة للدولة (٧,١ ٪) منها (٤,٢ ٪) للتعليم ما قبل الجامعي، و (٢,٨ ٪) للتعليم العالي، وذلك في عام ١٩٩٨، مع الإشارة إلى أن نسبة الموازنة كانت في عام ١٩٩٠ (٩,١ ٪).

ثبت المصادر والمراجع

المبحث الأول:

- ١ - رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٩، دمشق ١٩٩٩، الجدول رقم ٣ ص (٣٨) عدا مساحة لواء إسكندرون البالغة (٤٨٠٩) كم^٢.
- ٢ - رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، مسح تقويم آثار تنفيذ نشاطات مشروع الإعلام للسكان والتنمية (دراسة ميدانية) التقرير النهائي عام ١٩٩٨.
- ٣ - عبد السلام، عادل. جغرافية سورية، ج. دمشق ١٩٧٣ ص (٤٠٢).
- ٤ - رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء. التعداد العام للسكان عام: ١٩٦٠، ١٩٧٠، ١٩٨١، ١٩٩٤.
- ٥ - المجموعة الإحصائية ١٩٩٨، مرجع سبق ذكره، الجدول رقم (٢/١) ص (٥٧)، يسجل الرقم عدد السكان المتواجدين في سورية. وليس في سجل الأحوال المدنية والذي بلغ العدد بموجبه (١٧,٤٦٠) مليون نسمة.
- ٦ - علي، إبراهيم. محاضرات ودراسات في البيئة والسكان والتنمية. إعداد مجموعة من المختصين، الكتاب الأول، مجلس الشعب بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونسكو، دمشق ١٩٩٦ ص (١٥).
- ٧ - طريقة تستخدم لتقدير عدد السكان في الماضي أو المستقبل خلال فترة زمنية محدودة وموقع جغرافي محدد، على شكل انتشار السكان أو على كل عوامله (معدلات الوفيات، الخصوبة، الهجرة، والجنس) وصيغتها $Po = RN + PT$ حيث إن PT عدد السكان في نسبة الهدف و Po

عدد السكان في سنة الأساس، R معدل النمو السكاني، N عدد السنوات للفترة المدروسة.

٨ - علي، إبراهيم وزملاؤه. الإحصاءات السكانية وتقنية التحليل. صندوق الأمم المتحدة للسكان، مركز الدراسات السكانية، دمشق ١٩٩٧.

٩ - أبو جمرة، حامد مصطفى. إسقاطات السكان والقوى العاملة في الجمهورية العربية السورية. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، قسم التنمية الاجتماعية والسكان ١٩٨٦ ص (١١).

١٠ - World Population Data Sheet 1998 أيضاً: صندوق الأمم المتحدة للسكان، حالة سكان العالم، ١٩٩٨ ص (٧١).

١١ - الصيغة العامة لهذه المعادلة ص $n = \text{آ} \text{س} ٢ + \text{ب} \text{س} + \text{ج}$ حيث إن: ص n عدد السكان في السنة n ، $\text{س} ١$ عدد السنوات آ ، ب ، ج ، ثوابت يلزم لتحديدها ثلاثة تعادلات.

١٢ - تم تقديرهم من قبل الجهاز المركزي للإحصاء في منتصف عام ١٩٩٨ بـ (١٥,٥٩٧) مليون نسمة أي بفارق بسيط عما قدر وفق المعادلة، مع الإشارة إلى أن هذا الرقم لا يشمل السوريين خارج القطر وكان عدد السكان المسجلين في سجلات الأحوال المدنية في عام ١٩٩٨ (١٧٠٠٨). المجموعة الإحصائية السورية لعام ١٩٩٩، مرجع سبق ذكره، الجدول رقم ٢/٨ ص (٦٤).

١٣ - صيفته $PT = Po (1+R) T$ ، حيث R الزيادة النسبية السنوية، T الفترة الزمنية المقاسة بالسنوات، PT حجم السكان في نهاية الفترة الزمنية، Po حجم السكان في بداية الفترة الزمنية.

١٤- الأمم المتحدة، قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، طرق الإسقاطات لسكان الحضر والريف، سلسلة ترجمات المركز الديموغرافي بالقاهرة، الدراسات السكانية رقم (٥٥) الكتيب رقم (٨) ١٩٩٤ ص ٧٤.

أيضاً: صندوق الأمم المتحدة للسكان، حالة السكان والتنمية المستدامة ١٩٩٨.

١٥- بوادقجي، عبد الرحيم، خوري، عصام. علم السكان نظريات ومفاهيم. الأمم المتحدة، مركز الدراسات السكانية في دمشق ١٩٩٧ ص (٤٣).

١٦- شقير، أحمد. محاضرات ودراسات في البيئة والسكان والتنمية. إعداد مجموعة من المختصين، الكتاب الأول، مرجع سبق ذكره ص (٥٦).

أيضاً: World Population Data Sheet op.cit.

١٧- صندوق الأمم المتحدة للسكان. حالة سكان العالم، مرجع سبق ذكره ص (٧١).

١٨- بوادقجي، عبد الرحيم، خوري، عصام. علم السكان نظريات ومفاهيم. مرجع سبق ذكره ص ٢١٤ - ٢١٨.

١٩- معلولي، ريمون، الإعلام وقضايا التنمية والسكان، مؤشرات ومقترحات، صندوق الأمم المتحدة للسكان. منظمة اليونسكو. دمشق ١٩٩٥ ص (٤٤).

٢٠- أي أن كل (١٠٠) شخص في كل (٤٢٤) يؤدون أعمالاً ذات قيمة اقتصادية.

٢١- بواقع (٣,٥٧) للحضر و (٥,٠٦) للريف، المجموعة الاحصائية ١٩٩٩ مرجع سبق ذكره الجدول رقم ٢/٦ ص (٦٢)، نتائج المسح الديموغرافي المتكامل ١٩٩٣.

- ٢٢- خوري، عصام. النمو الاقتصادي والتحويلات السكانية في سورية. ندوة الثلاثاء الاقتصادية دمشق ١٩٩٥، ص(٧).
- ٢٣- المكتب المركزي للإحصاء. تحقيق عربي سوري حول صحة الأم والولد، التقرير الأساس. دمشق ١٩٩٥ أيضاً: صندوق الأمم المتحدة للسكان في ميدان العمل. صور موجزة لخمس بلدان ١٩٩٨.
- ٢٤- كرياج، يوسف. التطور السكاني والمواقف السياسية منه في سورية، بيانكي، ماري، ديبات، محمد. السكان في سورية منعطف سكاني. مجلة البحر الأبيض المتوسط، العدد (١ - ٢) ١٩٩٥.
- ٢٥- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، قسم التنمية الاجتماعية والسكان، مرجع سبق ذكره ص (٣ - ٥).
- ٢٦- أبو جمره، حامد مصطفى. إسقاطات السكان والقوى حسب العمر والنوع للجمهورية العربية السورية مرجع سبق ذكره الجدول رقم (٣) ص(٨).
- ٢٧- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. تقديرات ١٩٩٧.
- ٢٨- المكتب المركزي للإحصاء، مسح تقويم آثار تنفيذ لنشاطات مشروع الإعلام للسكان والتنمية، (دراسة ميدانية) التقرير النهائي. دمشق، ١٩٩٨ ص(٤٠).
- ٢٩- الكفري، مصطفى عبد الله، شقير، أحمد. السياسات السكانية والاستراتيجيات. صندوق الأمم المتحدة للسكان. مركز الدراسات السكانية دمشق ١٩٩٧ ص(١٢٩).
- ٣٠- رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، التعداد العام للسكان لأعوام ١٩٦٠، ١٩٧٠، ١٩٨١، ١٩٩٤، والنسب من حساب الباحثة.

- ٣١- الأشقر، أحمد. محاضرات ودراسات في البيئة والسكان والتنمية. مرجع سبق ذكره ص(٥٤).
- ٣٢- جامعة الدول العربية، المجموعة الإحصائية للوطن العربي ١٩٩٧، الجدول رقم (٦/١) ووردت (٠.٤٠٪) في يونسيف، وضع الأطفال في العالم، ١٩٩٧ ص(٨٩).
- ٣٣- المجموعة الإحصائية ١٩٩٩، مرجع سبق ذكره، الجدول رقم (٢/١١) ص٦٧، والنسب من حساب الباحثة.
- ٣٤- رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء. المجموعات الإحصائية لأعوام ١٩٨٠، ١٩٩٨، ١٩٩٩.
- ٣٥- الأمم المتحدة، تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عام ١٩٩٧.
- ٣٦- نص، عزة. أحوال السكان في العالم العربي. جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العالية، القاهرة ١٩٥٤ - ص(٢٢٩).
- ٣٧- الأمم المتحدة، تقرير اليونسيف ١٩٩٧، عمان الجدول رقم (٥) ويشير التقدير إلى أن نسبة الوفاة لعام ١٩٩٥ كانت (٠.٥٪).
- ٣٨- بيانات التعداد العام للسكان لعامي ١٩٦٠ - ١٩٧٠.
- ٣٩- بحث الخصوبة السوري عام ١٩٧٨، وتقديرات البنك الدولي.
- ٤٠- التعداد العام للسكان لعام ١٩٨١.
- ٤١- المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٩، مرجع سبق ذكره، الجدول ٢/١٢ ص(٦٨) والنسبة من حساب الباحثة.

- ٤٢- الأشقر، أحمد، محاضرات ودراسات في البيئة والسكان والتنمية، مرجع سبق ذكره ص(٥٦).
- ٤٣- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. ١٩٩٧.
- ٤٤- المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٩ مرجع سبق ذكره، الجدول رقم ٢/١٢ ص(٦٨).
- ٤٥- جامعة الدول العربية. المجموعة الإحصائية لدول الوطن العربي. ١٩٩٧ مرجع سبق ذكره، الجدول رقم (٦/١).
- ٤٦- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، الجدول رقم (٨) ص(١٧٠).
- ٤٧- صندوق الأمم المتحدة للسكان، حالة سكان العالم، مرجع سبق ذكره، ص(٦٨).
- ٤٨- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ١٩٩٧.
- ٤٩- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، مرجع سبق ذكره ص(١٧٠).
- ٥٠- الأمم المتحدة، اليونسيف، مرجع سبق ذكره ص(٨١).
- ٥١- صندوق الأمم المتحدة للسكان. حالة سكان العالم، مرجع سبق ذكره ص(٦٨).
- ٥٢- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سبق ذكره ص(١٤٤).
- ٥٣- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، قسم التنمية الاجتماعية والسكان، مرجع سبق ذكره ص(٩)، والمعدلات من حساب الباحثة.

- ٥٤- المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٩، مرجع سبق ذكره، الجدول رقم ١١/٢ ص (٣٨٣).
- ٥٥- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، مرجع سبق ذكره، الجدول رقم (٢٠) ص (٢١٣).
- ٥٦- المرجع السابق. الجدول رقم (٧) ص (١٤٦).
- ٥٧- ندوة إحصاءات الهجرة العالمية العربية. دمشق ١٩٩٥.
- ٥٨- مصدر البيانات النشرات الإحصائية لعامي ١٩٥٤، ١٩٥٣.
- ٥٩- ضرير، موسى، زكريا، خضر. السكان والتنمية. صندوق الأمم المتحدة للسكان، مركز الدراسات السكانية. دمشق ١٩٩٧ ص (١٤٠).
- ٦٠- المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٩. مرجع سبق ذكره، الجدول رقم ١٣/٢٣ - ١٣/٢٤ ص (٤٣٤)، (٤٣٥) والنسب من حساب الباحثة، مع الإشارة إلى أن بعض بيانات أعوام ١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٧ تقديرية، وبيانات عام ١٩٩٨ تشمل خمسة أشهر فقط.
- ٦١- رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، التقرير الأولي حول آثار الهجرة الخارجية على الأسرة التي هاجر أحد أفرادها في الجمهورية العربية السورية. دمشق ١٩٩٦، أيضاً المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٩، الجدول رقم ٢/٥ ص (٦١).
- ٦٢- المجموعة لعام ١٩٩٩، مرجع سبق ذكره، الجدول رقم ١٣/١ ص (٤١٠) والجدول رقم ١٣/٢ ص (٤١١).
- ٦٣- المرجع السابق، الجدول رقم ٢/١٤ ص (٧٠).

المبحث الثاني :

١ - المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٩، مرجع سبق ذكره، الجدول رقم ٢/٥ ص (٦١).

٢ - المرجع السابق الجدول ٢/١٠ ص (٦٦)، النسبة من حساب الباحثة، لا تشمل السوريين في الخارج.

٣ - الأقاليم التخطيطية هي وحدات تخطيطية تختلف عن المحافظات الإدارية، بحيث تضم عشرة وحدات تشمل الحضر والريف، لكل من المنطقة الشرقية والغربية والجنوبية، إضافة إلى إقليم مدينة دمشق وإقليم مدينة حلب.

٤ - المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٩، مرجع سبق ذكره، الجدول رقم ٢/١٠ ص (٦٦) والنسب من حساب الباحثة.

٥ - المرجع السابق. الجدول رقم ٢/١٠ ص (٦٦)، والجدول رقم ٤/٧ ص (١٠٨) والنسب من حساب الباحثة.

٦ - المرجع السابق. الجدول رقم ٢/١٠ ص (٦٦) ونسب التركيز من حساب الباحثة.

٧ - الأخرس، عبدالمالك، مستقبل السكان في القطر العربي السوري. دمشق ١٩٨١ ص (٨).

٨ - بيانات عام ١٩٩٩ والنسبة من حساب الباحثة.

٩ - المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٩. مرجع سبق ذكره، الجدول رقم ١/١ ص (٣٢).

١٠- المكتب المركزي للإحصاء. بيان مساحة المحافظات، المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٩، الجدول رقم ١/١١ ص (٣٢) و ٢/١٠ ص (٦٦)، والنسب من حساب الباحثة.

١١- بيانات المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٩، والجدول رقم ٢/٤ ص (٦٠).

١٢- المرجع السابق، الجدول ٢/١٠ ص (٦٦) والنسب من حساب الباحثة.

١٣- التعدادات العامة للسكان ١٩٦٠، ١٩٧٠، ١٩٨١، ١٩٩٤، مراجع سبق ذكرها والمجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٩ مرجع سبق ذكره. الجدول رقم ٢/١ ص (٥٧) والجدول رقم ٢/٥ ص (٦١) والجدول رقم ٢/١٠ ص (٦٦) والجدول من أعداد الباحثة وحسابها.

١٤- المكتب المركزي للإحصاء. التعداد العام للسكان ١٩٩٤ مرجع سبق ذكره، والبيانات السكانية لعام ١٩٩٩.

١٥- ضرير، موسى، زكريا خضر. السكان والتنمية، مرجع سبق ذكره ص (١٤٠).

١٦- مثال ذلك تراجع نسبة سكان مدينة دمشق من (١٣,٢٪) في عام ١٩٧٠ إلى (١١,٤٪) عام ١٩٩١، مقابل ارتفاع نسبة سكان محافظة ريف دمشق من (٩,٩٠٪) إلى (١٠,٤٪) خلال الفترة المذكورة، مما يؤكد الهجرة المعاكسة.

١٧- أبو الشامات، مؤيد وزملاؤه. الاستراتيجية الوطنية المقترحة للهجرة الداخلية في سورية. هيئة تخطيط الدولة بالتعاون مع منظمة العمل الدولي. دمشق ١٩٩١ ص (٣٣٥).

١٨- مراد، محمد جلال. نمو السكان وإعادة التوزيع. المكتب المركزي للإحصاء بالتعاون مع مجلس السكان العالمي، دمشق ١٩٨٠ ص (٣٠) وما يليها.

- ١٩- نشرة التربية السكانية، العدد الرابع. الرباط ١٩٩٥ ص (٩).
- ٢٠- صندوق الأمم المتحدة للسكان. حالة سكان العالم ١٩٩٨، مرجع سبق ذكره ص (٧١) نقارن نسبة نمو الحضر في سورية بالنمو العالمي (٠.٢٥٪) وبدول غرب آسيا (٠.٣٤٪).
- ٢١- التربية السكانية، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية. عمان ١٩٩٠ ص (٢٨).
- ٢٢- أبو الشامات، مؤيد وزملاؤه. الإستراتيجية الوطنية المقترحة للهجرة الداخلية في الجمهورية العربية السورية، مرجع سبق ذكره ص (٣٣٦ - ٣٣٩).
- ٢٣- التعداد العام للسكان لعام ١٩٩٤، مرجع سبق ذكره. الجدول رقم (١) والنسب من حساب الباحثة.
- ٢٤- هيئة الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. مرجع سبق ذكره ١٩٩٧.
- ٢٥- كانت نسبة المدن المتروبوليتانية في سورية (٢٠٪) في الثلاثينيات في حين كانت النسبة في مصر (١٤٪). حمدان، جمال. المدينة العربية. معهد البحوث والدراسات العربية العليا. القاهرة ١٩٦٤ ص (٢٧).
- ٢٦- المكتب المركزي للإحصاء. بيانات أعداد السكان للأعوام المذكورة، والنسب من حساب الباحثة.
- ٢٧- دويدري، رجا ووحيد. جغرافية الوطن العربي ج ١ جامعة دمشق ١٩٨٢ ص (٢٦٢).
- ٢٨- المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٩. مرجع سبق ذكره الجدول ٢/١٠ ص (٦٦).

٢٩- الإقليم السوري واقتصادياته. دراسة مقتبسة من تقرير وضعه البنك الدولي للإنشاء والتعمير بدعوة من الحكومة السورية. مكتبة النهضة المصرية. د.ت ص (١٠٨ - ١١٤).

المبحث الثالث:

١ - المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٩، مرجع سبق ذكره، الجدول رقم ٣ / ٢ ص (٥٩). والجدول رقم ٩ / ٢ ص (٦٥) والنسب من حساب الباحثة.

٢ - دويدري، رجاء وحيد. جغرافية الوطن العربي ج٢. جامعة دمشق ١٩٨٣ ص (١٠٧).

٣ - التعداد العام للسكان لأعوام ١٩٧٠، ١٩٨١، ١٩٩٤ مراجع سبق ذكرها، والمجموعة الإحصائية ١٩٩٩ الجداول رقم ٢ / ٢ ص (٥٨) و ٢ / ٣ ص (٥٩) و ٩ / ٢ ص (٦٥) والنسب من حساب الباحثة، مع الإشارة إلى أن نسبة عام ١٩٩٩ لا تشمل السوريين في الخارج.

٤ - الكفري مصطفى عبد الله. الأشقر، أحمد. السياسات السكانية والاستراتيجيات. مرجع سبق ذكره. الشكل رقم (١) ص (١٣٦) أيضاً: المسح الديموغرافي لعام ١٩٩٧.

٥ - أعطى المكتب المركزي للإحصاء النسب الآتية: (٧، ٤٤٪)، (٣، ٥٢٪)، (٣٪) لفئات العمر (٠-١٤)، (١٥-٦٤)، (٦٥+) على التوالي.

٦ - بيانات (توقعات) الأمم المتحدة بين عامي ٢٠٠٠ - ٢٠٢٥.

٧ - نسبة الإعاقة الكلية (إعاقة الأطفال أقل من ١٥ سنة / عدد السكان من ١٥ - ٥٩ × ١٠٠ وإعاقة المسنين: عدد المسنين (٦٠) فأكثر / عدد السكان من ١٥ - ٥٩ × ١٠٠).

٨ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية البشرية ١٩٩٩ ص (١٩٩).

- ٩ - المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٩، مرجع سبق ذكره، الجدولان ٢/١ ص (٥٧)، و ٢/٥ ص (٦١) والنسب من حساب الباحثة.
- ١٠ - المرجع السابق، الجدول رقم ٢/١ ص (٥٧).
- ١١ - المكتب المركزي للإحصاء. مسح تقويم آثار نشاطات مشروع الإعلام للسكان والتنمية، التقرير النهائي دمشق ١٩٩٨. الجدول رقم (٢) ص (١٥).
- ١٢ - ضرير، موسى. زكريا، خضر. السكان والتنمية ، مرجع سبق ذكره، ص (٥٩).
- ١٣ - جامعة الدول العربية. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٩، ملحق ٢/٤ ص (٢٢٧).
- ١٤ - أبو جمرة. حامد مصطفى. إسقاطات السكان والقوى العاملة حسب العمر والنوع. مرجع سبق ذكره الجدول رقم (٨) ص (١٥) والنسب من حساب الباحثة.
- ١٥ - نسب معدلات الإسهام وتقديرات القوى العاملة من حساب الباحثة استناداً إلى إسقاطات فئات الأعمار بين عامي ١٩٨٥ - ٢٠٠٠ (إسكوا) الجدول رقم (٥) ص (١١)، وإسقاطات معدلات الإسهام في النشاط الاقتصادي الجدول رقم (٨) ص (١٥) والجدول رقم (٩) ص (١٦) والجدول رقم (١٠) ص (١٧) والجدول رقم (١١) ص (١٨).
- ١٦ - المجموعة الإحصائية ١٩٩٩. مرجع سبق ذكره، الجدول رقم ٢/٤ ص (٧٩)، وبحث القوة العاملة ١٩٩٨.
- ١٧ - المرجع السابق. الجدول رقم ٣/٥ ص (٨٠) والنسب من حساب الباحثة.
- ١٨ - المرجع السابق. الجدول رقم ٣/٣ ص (٧٨) والنسب من حساب الباحثة.

- ١٩- المرجع السابق. الجدول رقم ٣/٦ ص (٨١) والنسب من حساب الباحثة.
- ٢٠- المرجع السابق. الجدول رقم ٣/١٠ ص (٨٦) والنسب من حساب الباحثة.
- ٢١- ضرير، موسى، زكريا، خضر. السكان والتنمية. مرجع سبق ذكره. ص (٥٩).
- ٢٢- المجموعة الإحصائية ١٩٩٩. مرجع سبق ذكره الجدول رقم ٣/٧ ص (٨٢) - (٨٣) وبحث القوة العاملة عام ١٩٩٨، والنسب من حساب الباحثة.
- ٢٣- المرجع السابق، الجدول رقم ٣/٨ ص (٨٤) والنسب من حساب الباحثة.
- ٢٤- المرجع السابق، الجدول رقم ٣/١٣ ص (٩٢) والنسب من حساب الباحثة.
- ٢٥- المرجع السابق، الجدول رقم ٣/١١ ص (٨٨-٨٩) والنسب من حساب الباحثة.
- ٢٦- عادل عبد السلام. جغرافية سورية ج ١، مرجع سبق ذكره ص (٣٨٩-٣٩٨).
- ٢٧- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية البشرية. مرجع سبق ذكره، الجدول رقم (١٠) ص (١٧٨).
- ٢٨- صندوق الأمم المتحدة للسكان. حالة سكان العالم. مرجع سبق ذكره ص (٦٨) أيضاً تقرير التنمية البشرية ١٩٩٩ الجدول رقم (٤) ص (١٤٧).
- ٢٩- المجموعة الإحصائية ١٩٩٩، مرجع سبق ذكره. الجدول رقم ١٠/٣٧ ص (٣٧٨).
- ٣٠- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية البشرية. مرجع سبق ذكره الجدول رقم (١٠) ص (١٧٨).
- ٣١- المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٩ مرجع سبق ذكره الجدول رقم ١٠/٩ ص (٣٤٠ - ٣٤١) والنسب من حساب الباحثة.

٣٢- المرجع السابق، الجداول رقم ١٠/٤ ص (٣٣٥)، ١٠/٥ ص (٣٣٦)، ١٠/٩ ص (٣٤١).

٣٣- المرجع السابق، الجدول رقم ١٠/٤ ص (٣٣٥).

٣٤- المرجع السابق، الجدول رقم ١٠/١٠ ص (٣٤٢)، ١٠/٢٠ ص (٣٥٤ - ٣٥٥).

٥- المرجع السابق، الجدول رقم ١٠/١٢ ص (٣٤٤).

٣٦- المرجع السابق، الجدول رقم ١٠/١٣ ص (٣٤٥).

٣٧- بهدف الإيجاز لم نشر إلى انخفاض الخصب (البطيء، المتوسط، السريع) إذ إن الانخفاض البطيء يساوي (٥, ٠) سنوياً من معدل الخصب التجميعي، بحيث يصل متوسط ما تلده المرأة في عام ٢٠٠٦ حوالي (٥, ٦) مولوداً، والانخفاض المتوسط يساوي (١, ٠) سنوياً في معدل الخصب التجميعي، بحيث يصل متوسط ما تلده المرأة في عام ٢٠٠٦ حوالي (٦, ٥) مولوداً والانخفاض السريع يساوي (٥, ١) سنوياً في معدل الخصب التجميعي حيث يصل متوسط ما تلده المرأة في عام ٢٠٠٦ حوالي (٨, ٤) مولوداً.

٣٨- المجموعة الإحصائية ١٩٩٩، مرجع سبق ذكره، الجداول رقم ١٠/٢٤ ص (٣٦٠)، ١٠/٢٥ ص (٣٦٣)، ١٠/٣٠ ص (٣٧٠ - ٣٧١) والنسب من حساب الباحثة.

٣٩- المرجع السابق، الجدول رقم ١٠/٢٦ ص (٣٦٤) والنسب من حساب الباحثة.

٤٠- لم تتجاوز نسبة العلماء والفنيين في سورية (٦, ٣٪) بين عامي ١٩٨٧ - ١٩٩٠.

٤١- رجاء وحيد دويدري. جغرافية سورية والوطن العربي. جامعة دمشق ١٩٨٢ ص (١٠٩ - ١١٧).

- ٤٢- رجاء وحيد دويدري. القطر العربي السوري. سلسلة الوطن العربي (٢) دمشق ١٩٨٤ ص (١١٣ - ١١٤) أيضاً المجموعة الإحصائية ١٩٩٩، مرجع سبق ذكره الجدول رقم ١٠/٣٠ ص (٣٧٠ - ٣٧١) والجدول رقم ١٠/٣١ ص (٣٧٢).
- ٤٣- المجموعة الإحصائية ١٩٩٩، المرجع السابق الجدول رقم ١٠/٣٢ ص (٣٧٣).
- ٤٤- المرجع السابق، الجدول رقم ١٠/٢٧ ص (٣٦٦).
- ٤٥- المرجع السابق، الجدول رقم ١٠/٢٨ ص (٣٦٨).
- ٤٦- رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء. مسح تقويم آثار تنفيذ نشاطات مشروع الإعلام للسكان والتنمية (دراسة ميدانية) مرجع سبق ذكره، الجدول رقم (٤) ص (١٧).

obeikandi.com

الفصل السادس

سكان جمهورية العراق



إعداد

أ.د. عباس فاضل السعدي

قسم الجغرافيا - كلية الآداب

جامعة قار يونس - المرج - ليبيا

obeikandi.com

نهيد

تقويم مصادر البيانات السكانية:

يعد الجهاز المركزي للإحصاء بهيئة التخطيط الجهة المسؤولة عن إجراء التعدادات والمسوح بالعينة وجمع البيانات وكل ما يتعلق بالمعلومات الإحصائية في العراق. وتقوم مديرية الإحصاء الصحي والحياتي بوزارة الصحة بعملية تسجيل المواليد والوفيات، في حين يقع على عاتق المحاكم الشرعية مسؤولية تسجيل إجراءات الزواج والطلاق وكافة التغيرات في الأحوال الشخصية.

١. مصادر البيانات الثابتة: التعداد، العينة:

التعداد: census

عرف التعداد، بشكله البسيط، في العراق القديم. فقد أكدت عدة إشارات، من خلال الكتابات المسمارية، أنه كانت للسومريين فكرة عن عدد السكان في مناطق حكمهم، منها الإشارة التي وردت في إحدى كتابات الأمير (كوديا) بأنه أجرى ما يشبه التعداد في إمارته (لكش) قبل أكثر من ٤١٠٠ عام^(١).

وفي العهود الحديثة جرت أول محاولة لتسجيل السكان بعد تأسيس الدولة العراقية في شهر تشرين الأول (أكتوبر) من عام ١٩٢٧، إلا أن السلطات ألغت النتائج في نهاية عام ١٩٣١^(٢)، لفقدانها الكثير من المقومات الحديثة والأساليب العلمية في التعداد. وفي أواسط أيلول (سبتمبر) من عام ١٩٣٤ بوشر في تسجيل السكان من جديد، وهذا التسجيل وإن كان أفضل من سابقه إلا أنه يفتقر إلى الكثير من المعلومات.

غير أن السنوات اللاحقة شهدت قفزة نوعية في مجال التعدادات السكانية بمفهومها الحديث، وجميعها تمت في شهر تشرين الأول (أكتوبر). وعموماً يمكن القول بأن أول تجربة جادة في ميدان تعدادات السكان هي التي جرت في عام ١٩٤٧، حيث يعد هذا التعداد ناجحاً إلى حد ما. وخاصة في المدن حيث إن نجاحه في القرى والأرياف كان محدوداً؛ ولهذا أضيف إلى النتائج النهائية نحو ربع مليون شخص ليصبح عدد السكان نحو خمسة ملايين نسمة^(٣).

وفي عام ١٩٥٧ أجري تعداد جديد كان أنجح من سابقه وأكثر دقة منه، وعُدَّ أساساً لقيود العراقيين^(٤)، بالرغم من وجود بعض الجوانب السلبية.

وأجري تعداد آخر في عام ١٩٦٥ (قبل أوانه بعامين لأغراض انتخابية)، وبالرغم من الاستعدادات الضخمة التي أعدت لهذه العملية إلا أنها لم تخرج بالنتائج نفسها التي تم الحصول عليها في تعداد عام ١٩٥٧، بسبب الظروف المحيطة بالبلاد آنذاك، بالإضافة إلى الظروف الاستثنائية في الشمال^(٥).

وفي عام ١٩٧٧ أجري تعداد جديد، وعدت النتائج التي تمخضت عنه على مستوى عالٍ من الدقة. وبمثل هذا المستوى كانت بيانات تعداد عام ١٩٨٧. وقد تميز هذا التعداد بظهور نتائجه بعد مدة قصيرة من إجرائه.

ولقد وفرت بيانات تعدادي ١٩٧٧ و١٩٨٧ مؤشرات إحصائية دقيقة وشاملة عن المتغيرات السكانية والسكنية والاجتماعية والاقتصادية في العراق على مستوى المحافظة ولكل من الحضر والريف. وهي تفي بمتطلبات خطط التنمية القومية، وبما يضمن إجراء المقارنات الدولية على أسس علمية سليمة. وقد جاءت استمارة تعداد عام ١٩٧٧ بستين حقلاً وزعت بياناتها على ٩٥

جدولاً. في حين جاءت استمارة تعداد عام ١٩٨٧ بنحو ٧٥ حقلاً وزعت بياناتها على ١٢٦ جدولاً. بالإضافة إلى جداول أخرى لم تتشر ومخزونة في الحاسبة الإلكترونية ويمكن الاستفادة منها وقت الحاجة.

وآخر تعداد شهده القطر العراقي كان قد تم في عام ١٩٩٧ متضمناً ٧٥ حقلاً، وبسبب الظروف الاستثنائية المحيطة بالقطر استبعدت المحافظات الشمالية الثلاث من عملية التعداد وإن أضيفت تقديراتها إلى مجموع السكان. وتشير انطباعات الباحث عن هذا التعداد من خلال مجريات عملية التعداد ومستوى العدادين الفني إنه لم يكن بالمستوى ذاته للعدادين السابقين له. كما أن نتائجه لم تعلن لحد الآن سوى بيانات أولية محدودة، مما تعذر استخدامها في هذه الدراسة باستثناء القليل منها.

العينة:

المسح بالعينة Sample Survey هو استنتاج إحصائي يقوم على التعميم من الجزء إلى الكل، وعن طريقه يمكن الحصول على البيانات السكانية بسرعة وبكلفة قليلة من دون اختزال كبير في الدقة. وتجري هذه المسوحات إما لمجموع السكان أو لفئة منهم. وبسب أهمية دور المسوحات بالعينة في جمع أي من أنواع المعلومات الإحصائية، ديموغرافية كانت أم غيرها تولى الدول اهتماماً خاصاً بها.

وقد قام الجهاز المركزي للإحصاء في العراق بعملية مسح بالعينة لدراسة الظواهر الحياتية خلال عامي ١٩٧٣ / ٧٤ و ١٩٧٤ / ٧٥، وشمل المسح عينة تمثل ١٪ من السكان. وفي عام ١٩٧٤ أجري مسحاً خاصاً بخصوبة المرأة العراقية^(٦). وفي عام ١٩٨٠ قام الجهاز المركزي للإحصاء

بمسح جديد بالعينة للظواهر الحيوية في العراق^(٧). وفي عام ١٩٩٠ أتم مسحاً آخر مماثل بالعينة بلغت نسبتها ١,٧ ٪ من إجمالي السكان لغرض التعرف على خصائصهم الديموغرافية^(٨).

٢. مصادر البيانات غير الثابتة : سجلات المواليد والوفيات و الهجرة:

غالباً ما تكون الإحصاءات الحيوية غير كاملة لدرجة مقبولة في معظم البلدان النامية؛ ولذا فإن معظم البيانات والتفسيرات التي تخص المستويات والاتجاهات في معدلات المواليد والوفيات تكون غير سليمة بسبب الطبيعة الخاطئة للمعلومات الأساسية. كما أن المواليد لا تسجل في المناطق الصغيرة؛ ولذا فإنه يندر استخدام هذا المعدل لقياس السرعة التي يتكاثر بها السكان على مستوى مثل تلك المجتمعات^(٩).

وما تزال الإحصاءات الحيوية في العراق بعيدة عن الدقة لقلة التزام السكان بالتبليغ عن هذه الأحداث لاسيما في المناطق الريفية. فعلى الرغم من أن عملية تسجيل المواليد والوفيات قد بدأت في العراق منذ عام ١٩٤٩ إلا أن بياناتها لا تزال دون المستوى المطلوب. فالمسجل منها لدى الدوائر المختصة أقل بكثير من الواقع. فعلى سبيل المثال ارتفع معدل المواليد الخام المسجل من ١٧,٣ إلى ٣٦,٨ في الألف، ومعدل الوفيات الخام من ٤,٧ إلى ٥,٣ في الألف بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٩^(١٠)، إلا أن المعدل ما زال دون الرقم الحقيقي.

أما بيانات الهجرة الخارجية (الوافدة والمغادرة) فعلى الرغم من توفرها في الموانئ الجوية والبحرية ومراكز الحدود البرية ودوائر الإقامة والجوازات أو غيرها من الدوائر، إلا أنه لا تتوفر سجلات منظمة ببياناتها. والأهم من ذلك أنها غير متاحة للباحثين؛ ولذلك تعذر استخدامها لأغراض هذه الدراسة.

وبالإضافة إلى مصادر البيانات السابقة استفادت هذه الدراسة من بعض الإحصاءات والمطبوعات الصادرة عن وزارة التخطيط العراقية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، فضلاً عن مطبوعات الأمم المتحدة لاسيما الصادرة عن القسم السكاني في نيويورك (*).

أولاً : نمو السكان

١ . اتجاهات النمو ومعدلاته:

بغض النظر عن طبيعة البيانات الديموغرافية في العراق من حيث قصورها وعدم دقتها أحياناً فإن كافة المؤشرات تشير إلى استمرار نمو السكان بمعدلات مرتفعه وبمستوى يقرب من الثبات لاسيما خلال أربعة عقود سابقة.

وتبعاً لستة تعدادات للسكان جرت في العراق خلال السنوات من ١٩٤٧ إلى ١٩٩٧ يوضحها الجدول (١)، فإن عدد السكان كان في تزايد مستمر، من ٤,٨ مليون نسمة في أول تعداد إلى أكثر من ٢٢ مليون نسمة في آخر تعداد وبمعدلات نمو مرتفعة بلغت ٣,١ ٪ سنوياً خلال المرحلة ١٩٤٧ - ١٩٨٧، وإلى أكثر من ذلك في أواسط هذه المرحلة حيث ارتفع المعدل إلى ٣,٤ ٪ بين عامي ١٩٦٥ - ١٩٧٧. وهذا الارتفاع ناجم عن مستوى مرتفع للخصوبة اتصفت بها تلك المدة بسبب الزواج المبكر مع قلة (أو غياب) استعمال وسائل تنظيم الأسرة. أما المرحلة ١٩٨٧ - ١٩٩٧ فقد انخفض خلالها معدل النمو قليلاً قياساً بالفترة السابقة، فبلغ نحو ٣ ٪ وهو يعكس تناقص السكان ، بسبب الوفيات أو انهجرة إلى الخارج خلال الحرب العراقية الإيرانية وأحداث الخليج وما رافقها من حصار اقتصادي.

ويوضح الجدول (١) أن معدل نمو السكان الذكور ينحدر بشكل ظاهر بين عامي ١٩٨٧ و ١٩٩٧. هذا الانخفاض (في تعداد ١٩٨٧) يعكس التأثير السلبي

للحرب العراقية الإيرانية على الذكور ممن ساهموا في القتال ومات عدد كبير منهم، أما انخفاض المعدل في عام ١٩٩٧ فهو ناجم عن هجرة أعداد كبيرة من الذكور إلى خارج العراق طلباً للقمّة العيش تاركين عوائلهم داخل القطر، فأدى إلى انخفاض أعداد الذكور وانحدار معدل نموهم قياساً بمعدل نمو الإناث.

أما نمو السكان بحسب البيئة فإن المعدلات تشير إلى ارتفاع مستوياتها في المناطق الحضرية إلى ٥,٣ ٪ بين عامي ١٩٤٧ و ١٩٨٧ مقابل ٠,٩ ٪ لسكان الريف، وهو يعكس الهجرة المستمرة من الريف إلى الحضر. وانخفض المعدل المشار إليه خلال المدة ١٩٨٧ - ١٩٩٣ إلى ٣,٢ ٪ مقابل ارتفاع نظيره في المناطق الريفية إلى ٢,٤ ٪ سنوياً. وقد يكون للعامل الإداري دور في هذا التغير للمعدلات المذكورة من حيث تغيير رتبة مراكز الاستيطان الحضرية إلى ريفية. فضلاً عن تناقص الهجرة الريفية إلى الحضر، بل قد حصل العكس، حيث بدأ أبناء المدن يستثمرون الأراضي الزراعية في المناطق الريفية؛ لأن الزراعة أصبحت مجدية اقتصادياً وتعطي مردوداً مادياً جيداً لمن يستغل الأرض.

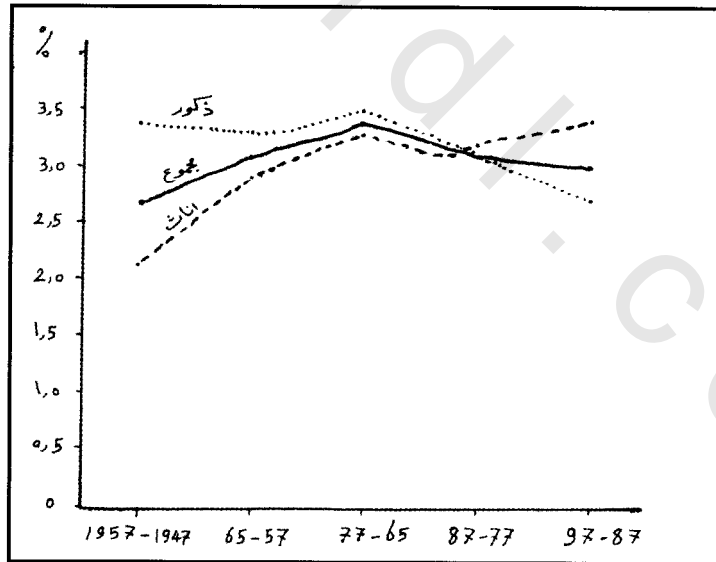
وبالرغم من انخفاض معدل النمو في المرحلة الثانية إلا أنه يُعد مرتفعاً بالمقاييس العالمية، فقد سجلت المدة ١٩٦٠ - ١٩٩٣ معدلاً للنمو يزيد على متوسط الوطن العربي والدول النامية. وإذا استثنينا دول مجلس التعاون الخليجي وكل من ليبيا وجيبوتي والأردن وسوريا فإن معدل العراق يفوق ما يناظره في بقية الأقطار العربية. وارتفاع المعدل يعكس تحسن الأحوال الاقتصادية والصحية في القطر العراقي ولا سيما خلال المدة التي سبقت عام ١٩٩١. ونجم عن تحسن الأحوال المشار إليها ارتفاع في معدل الزيادة الطبيعية ومعدل الهجرة الوافدة إلى القطر والذي تناقص كثيراً في سنوات ما بعد الحصار.

جدول (١)

معدلات نمو السكان في العراق بحسب النوع بين عامي ١٩٤٧ و ١٩٩٧.

التعداد	إجمالي عدد السكان	معدل النمو السنوي %		
		ذكور	إناث	مجموع
١٩٤٧	٤,٨٢٦,٠٠٠	-	-	-
١٩٥٧	٦,٢٩٩,٠٠٠	٣,٤	٢,١	٢,٧
١٩٦٥	٨,٠٤٧,٤١٥	٣,٣	٢,٩	٣,١
١٩٧٧	١٢,٠٠٠,٤٩٧	٣,٥	٣,٣	٣,٤
١٩٨٧	١٦,٣٣٥,١٩٩	٣,١	٣,٢	٣,١
١٩٩٧	٢٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٧	٣,٤	٣,٠

المصدر : حسب معدلات النمو اعتماداً على تعدادات السكان للسنوات من ١٩٤٧ إلى ١٩٨٧، جداول متعددة، والنتائج الأولية لتعداد ١٩٩٧.



شكل (١)

معدل نمو السكان في العراق خلال المدة ١٩٩٧ - ١٩٤٧ بحسب النوع (%)

وبقي معدل نمو السكان مرتفعاً في النصف الأول من عقد التسعينيات بسبب استمرار مستوى الخصوبة على ارتفاعه مقابل انخفاض في معدل الوفيات. بل إن هذا الانخفاض وصل إلى مستويات متدنية جداً في بلدان المشرق العربي الأخرى. مما أعطى فارقاً كبيراً بين الخصوبة والوفيات بلغ في بعض الأحيان ٤,٥ ٪^(١١).

غير أن الظروف الصعبة التي يمر بها العراق حالياً حتمت حدوث انخفاض تدريجي للخصوبة في النصف الثاني من عقد التسعينيات وحتى عام ٢٠٠٠. حيث إن الشواهد تشير إلى انخفاض معدل النمو خلال المدة ١٩٩٣ - ٢٠٠٠ إلى نحو ٢,٩ ٪ سنوياً. وهذا الانخفاض يشمل أيضاً أغلبية الأقطار العربية والبلدان النامية والصناعية^(١٢). وهو يعكس الاتجاه نحو تنظيم الأسرة وتصغير حجمها.

وأخيراً لا بد من تحقيق معدلات نمو سكانية مناسبة من خلال توفير متطلبات تطوير وتحسين خدمات تنظيم الأسرة وحمايتها ورعاية الأمومة والطفولة ووضع السياسات التي تسهم في توفير المناخ الملائم للزوجين لتقبل الأهداف والتفاعل معها وتوفير البيئة المناسبة لتحقيق معدلات إنجاب تتلاءم مع معدلات النمو السكاني المرغوبة.

٢. عوامل النمو وخصائصها:

أ. الإنجاب :

يعد الإنجاب من بين أبرز القضايا السكانية التي أخذت الدول تعيرها أهمية بالغة منذ منتصف القرن العشرين، وأصبح في نظر الحكومات ظاهرة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمشكلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ونظراً لتلك الأهمية فقد أخذ الإنجاب يحظى في العراق باهتمام رسمي،

فوضعت تشريعات بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٠ والسنوات اللاحقة لها ولغاية عام ١٩٩٠، تحفز الأفراد على زيادة معدلاته.

وتبعاً لسياسة الدول وما اتخذته من إجراءات خلال المرحلة المشار إليها واستناداً إلى ما تشير إليه المؤشرات الديموغرافية المتوفرة فإن معدل المواليد الخام يعد مرتفعاً إذا ما قورن ببقية دول العالم وبخاصة المتقدمة منها. ففي مدة الخمسينيات قدر المعدل بنحو ٤٩,٤ في الألف، انخفض إلى ٤٦,١ في الألف في تعداد عام ١٩٧٧، وهو في الحضر ٤٤ في الألف وفي الريف ٤٩ في الألف.

وفي عام ١٩٨٠ بلغ المعدل ٤٣,٧ في الألف، وتتباين معدلاته بين مناطق العراق الثلاث. ففي الوقت الذي سجلت المنطقة الشمالية معدلاً وصل إلى ٥٠,٥ في الألف، يلاحظ أن المنطقة الجنوبية قد انخفض معدلها إلى ٤٣ في الألف وبرقم قريب منه للمنطقة الوسطى^(١٣).

أما بيانات عام ١٩٨٧ فأشارت إلى انخفاض واضح سجله التعداد فبلغ المعدل ٣٠,٤ في الألف، وهو ينخفض في المناطق الحضرية إلى ٢٩,١ في الألف ويرتفع في المناطق الريفية إلى ٣٣,٦ في الألف^(١٤) وقد يكون للحرب العراقية الإيرانية دور واضح في انخفاض مستوى الخصوبة، حيث يبتعد الذكور عن منازلهم لأغلب الوقت بسبب وجودهم في ميادين القتال.

وبعد انتهاء الحرب المذكورة وعودة الظروف إلى طبيعتها ارتفع المعدل إلى ٣٤,٢ في الألف في عام ١٩٩٣. وبعد أن أصبح تأثير الحصار الاقتصادي واضحاً والذي تمخضت عنه هجرة أعداد كبيرة من الذكور إلى خارج العراق انخفضت مستويات الخصوبة مرة أخرى فقدرت الأسكوا معدل المواليد سنة ١٩٩٦ بنحو ٣١,٣ في الألف^(١٥).

ويظهر الانخفاض المذكور أيضاً من خلال ملاحظة معدلات الخصوبة العمرية للسنة ذاتها كما هو واضح في الجدول أدناه:

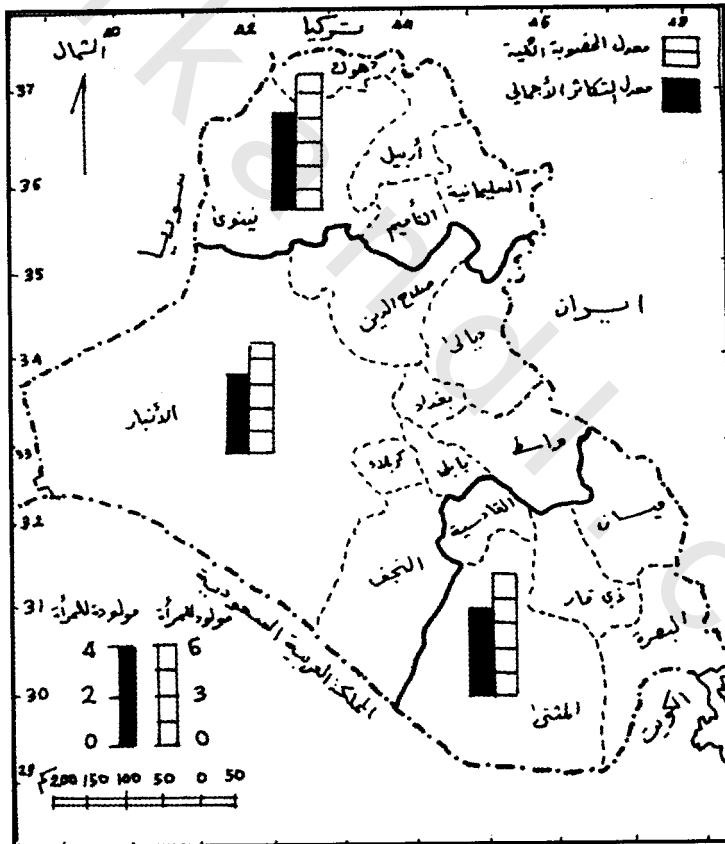
جدول (٢)

معدلات الخصوبة العمرية (مولود لكل ألف امرأة) في العراق عام ١٩٩٦ (المواطنون)

٤٩ - ٤٥	٤٤ - ٤٠	٣٩ - ٣٥	٣٤ - ٣٠	٢٩ - ٢٥	٢٤ - ٢٠	١٩ - ١٥
٤٥,٠	٩٠,٤	٢٤٢,٠	٢٨٤,٢	٩٦,٧	٢٣١,٤	١٩,٢

• يشك في دقة المعدل لفئة العمر ٢٥ - ٢٩ سنة

المصدر : ESCWA, Demographic & Related Socio - Economic Data, Sheets No 9, 1997, Table (3), p.28



شكل (٢)

التوزيع الإقليمي لمعدلي الخصوبة الكلية والتكاثر الإجمالي في العراق

تشير بيانات جدول (٢) إلى انخفاض معدلات الخصوبة العمرية في الأعمار الصغيرة والكبيرة وارتفاعها في الأعمار الوسطى. ومن خلال تلك البيانات بلغ معدل الخصوبة الكلية نحو ٥,٠٤ مولود لكل امرأة، بينما قدر المعدل عام ١٩٨٠ بنحو ٧,٣ مولود لكل امرأة، أي بنسبة تغير قدرها ٣١٪. وعلى الرغم من انخفاض معدلات الخصوبة في أواخر القرن العشرين، وهي نتيجة من نتائج الحصار الاقتصادي، إلا أن تلك المعدلات ما تزال تعد مرتفعة بالمقاييس العالمية. وأن لارتفاعها آثاراً ضارة على الأمهات والأطفال. بالإضافة إلى آثارها السلبية على نطاق وحدة الأسرة.

ب. الوفاة :

الوفيات من الظواهر الديموغرافية والجغرافية المهمة والمؤثرة في السكان، إذ يزداد السكان زيادة طبيعية بالمواليد وينقصون نقصاً طبيعياً بالوفيات وتفوق في أثرها عامل الهجرة وإن كانت الخصوبة تسبقها في ذلك. وهي أكثر ثباتاً في الخصوبة ويمكن التحكم في مستواها.

وفي العراق يتجه منحنى الوفاة نحو الانخفاض التدريجي، فقد انخفض معدل الوفيات الخام من ١٧,٨ في الألف في سنة ١٩٦٥ إلى ١٠,١ في الألف سنة ١٩٧٥^(١٦) وفي عام ١٩٨٦ انخفض المعدل إلى ٨,٦ في الألف^(١٧). وهو أقل من مستوى الوطن العربي، وكانت نسبة انخفاض ذلك المعدل تزيد على ٦٠٪ عن مدة الخمسينيات (١٩٥٠-١٩٥٥). كما ازداد توقع الحياة عند الميلاد من ٤٤ إلى ٦٢ سنة خلال المدة ذاتها، أي بما يزيد عن ١٨ سنة. وهو أكثر من مستوى تزايد مجموعة الدول النامية وإجمالي الوطن العربي، مما يشير إلى التقدم الاقتصادي وتوفير الخدمات الصحية للمواطنين، إذ بلغ عدد

السكان لكل طبيب نحو ألفي نسمة مقابل ٤٧٧١ نسمة لإجمالي الوطن العربي عام ١٩٨٥^(١٨).

أما معدل وفيات الأطفال دون سن الخمس سنوات فانخفض هو الآخر من ١٥٥ في الألف عام ١٩٦٠^(١٩) إلى ٦٣ في الألف عام ١٩٨٨^(٢٠)، ثم إلى ٥٢ في الألف عام ١٩٩٠^(٢١). كما انخفض معدل وفيات الرضع بحسب تقدير (الأسكوا) من ٨٥,٨ في الألف سنة ١٩٧٥ إلى ٦٣,٣ في الألف سنة ١٩٨٦^(٢٢) ثم إلى ٥٦ في الألف عام ١٩٩٠.

ومع انخفاض تلك المعدلات إلا أنها مازالت تعد مرتفعة قياساً بمستويات الدول المتقدمة. وعليه فإن الحاجة إلى الخدمات الصحية، لاسيما للمناطق الريفية في العراق تعد من الأمور الأساسية. وقد أكدت الحاجة إليها الخطة الخمسية للسنوات ١٩٦٥-١٩٦٩ و١٩٧٠-١٩٧٤^(٢٣).

وواصلت خطط التنمية القومية اللاحقة مسيرتها من أجل رفع مستويات السكان الصحية والاجتماعية والاقتصادية، وكانت للطفولة فيها نصيب واضح، وبهذا بلغ العراق في ميدان رعاية الطفولة مستويات تقترب من مستويات الدول المتقدمة وفق المقاييس الدولية. وكان عام ١٩٨٩ تنويعاً لإنجازات كثيرة تحققت وبلغت نسبة المتحقق في بعضها ١٠٠٪ خصوصاً ما يتعلق منها باللقاحات ورعاية الحوامل وأنشطة دور الرعاية^(٢٤).

وبعد أحداث الخليج، أي بعد الثاني من آب (أغسطس) من عام ١٩٩٠ حينما فرض الحصار الاقتصادي على العراق وشنت الحرب عليه تغيرت الأمور وانحدرت المستويات الاقتصادية والصحية، فارتفع معدل وفيات الرضع في عام ١٩٩٢ إلى نحو ٩٢ في الألف، ومعدل وفيات الأطفال دون خمس سنوات إلى ١٢٨,٥ في الألف بحسب دراسة فريق هارفارد^(٢٥)، وكان لنقص اللقاحات دورٌ في ذلك.

وأشارت بيانات منظمة (الأسكوا) إلى استمرار معدل وفيات الرضع بالمستوى الذي قدره فريق هارفارد إلى عام ١٩٩٦ تقريباً لاسيما الذكور الذين بلغ معدلهم ٩٤,١ في الألف^(٢٦).

أما معدل الوفيات الخام فقد ارتفع، كما أشارت بيانات (الأسكوا) عام ١٩٩٦، إلى ١٠,١ في الألف وعلى الأخص الإناث منهم، كما انخفض أمد الحياة إلى ٥٨,٨ سنة منهم ٦٠,٤ سنة للإناث و ٥٧,٣ سنة للذكور^(٢٧).

ج. الهجرة الدولية:

خلافًا لما هو قائم في معظم بلدان غربي آسيا، فالهجرة الدولية تركت آثاراً قليلة ومحدودة على الوضع الديموغرافي في العراق. ومع ذلك فإن نسبة المهاجرين إلى الخارج قد ازداد في فترتي الستينيات والسبعينيات بشكل مفاجئ. ففي سنة ١٩٦٥ مثلاً بلغت نسبة العراقيين المقيمين في الخارج ٠,٦٪ في حين زادت هذه النسبة إلى ١,٢٪ سنة ١٩٧٧. ومع أن عدد المهاجرين العراقيين لم يكن كبيراً إلا أن نسبة مرتفعة منهم كانت ممن حصلوا على درجة عالية من الثقافة والتدريب^(٢٨).

والهجرة الخارجية المغادرة ليست ذات مغزى نظراً لصغرها، وقد تركز اهتمام الدولة بالحد من تيارها وتحجيم حركتها، مقابل تشجيع عودة (هجرة العقول)^(٢٩). وما صدور قانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٧٤ (قانون عودة ذوي الكفاءات) إلا تجسيد لهذا الاتجاه. حيث قدمت بموجب هذا القانون تسهيلات وحوافز مادية للعائدين.

أما عدد الوافدين المقيمين في العراق فهو ضئيل نسبياً، ففي سنة ١٩٦٥ بلغ عدد المهاجرين الداخلين إلى القطر نحو ٧٨٢٢١ شخصاً وأكثر من نصفهم من الذكور. ولقد زاد عدد الوافدين إلى العراق بشكل ملحوظ خلال

السنوات الأخيرة إلا أن هذه الزيادة ما تزال تشكل نسبة ضئيلة جداً من مجموع السكان (٣٠).

ويتمتع الوافدون العرب بتسهيلات أكثر من الأجانب لاسيما فيما يتعلق بتأشيرة الدخول. ومع هذه التسهيلات فقد اشترط بأن لا يزيد عدد العمال الأجانب عن ١٠ ٪ من إجمالي عدد العمال في أي مشروع تنموي (٣١).

ومما يجدر ذكره أن العراق قد شهد وفود أعداد كبيرة من العمال العرب وأغلبهم من القطر المصري أثناء فترة الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) ولغاية عام ١٩٩٠ حيث حلوا محل العمالة العراقية التي كانت تتواجد في جبهات القتال. وبعد أحداث الخليج تغيرت الظروف وفرض الحصار الاقتصادي على العراق مما اضطر هؤلاء الوافدين إلى مغادرة القطر، إذ أصبحت فرص العمل محدودة وانعكست الحالة فغادرت أعداد كبيرة من العراقيين بلدهم إلى الخارج ولاسيما من أصحاب الشهادات العليا ومن ذوي التخصص الفني. ولكن لا تتوفر إحصاءات عن أعدادهم، ومن بين أكثر الأقطار التي يتواجدون فيها، ليبيا واليمن، بالإضافة إلى أعداد كبيرة أخرى تتواجد في دول العالم المختلفة.

وأشارت بيانات منظمة (الأسكوا) إلى أن الهجرة الصافية السنوية خلال المدة ١٩٨٧-١٩٩٧ حسب فئات العمر والجنس كانت سالبة لجميع الفئات العمرية، أي إن عدد المغادرين كان أكثر من الداخلين، كما أن معدلاتها عند الذكور أكثر مما هي عند الإناث (٣٢).

أما الهجرة الداخلية فقد كانت مساعي الدولة تهدف إلى الحد من حركتها ولاسيما تلك التي تتجه نحو مدينة بغداد، وذلك بتنسيق حركة النزوح من الريف إلى الحضر بحيث تتناسب وحاجات النمو الاقتصادي والاجتماعي لكل منطقة من مناطق القطر. وقد دخل إلى مدينة بغداد في عام ١٩٨٧ نحو

٧٩٧,٦٣٥ مهاجراً(*) يشكلون ٢١٪ من سكان المدينة دخلوا إليها من خارجها، سواء من محافظات أخرى أو من خارج العراق. ومن بين هؤلاء المهاجرين ٦٥٤,٠٠٠ شخص قدموا إليها من الريف، يشكلون نحو ٨٢٪ من إجمالي الهجرة الداخلة إليها في عام ١٩٨٧ (٣٣).

٣. مستقبل النمو السكاني:

تميزت فترة الثمانينيات وما بعدها بارتفاع مستويات الخصوبة، وكانت التوقعات تشير إلى أنها ستبقى كذلك حتى نهاية القرن العشرين بالرغم من الانخفاض النسبي الذي قد يحصل لها فيما بعد (٣٤).

ففي عام ١٩٨٠ قدر معدل المواليد الخام بنحو ٤٣,٧ في الألف بحسب نتائج مسح الظواهر الحيوية، للعام المذكور (٣٥)، انخفض إلى ٢٨ في الألف في عام ١٩٩٠ - ١٩٩٥ (٣٦). وتبعاً لذلك اتجه معدل الخصوبة الكلية بالمسار نفسه، فبعد أن بلغ ٧,٣ مولود / امرأة سنة ١٩٨٠ (٣٧) انخفض إلى ٥,٧ مولود امرأة سنة ١٩٩٠ - ١٩٩٥.

وفي ضوء تحليل معدلات الإنجاب المشار إليها، وهي مازالت مرتفعة، يمكن التنبؤ بأن معدلات نمو السكان السائدة والتي كانت تتميز بالارتفاع، ستستمر في عقد التسعينيات وما بعده لاسيما وأن التوقعات كانت تشير إلى انخفاض معدل الوفيات من ٨,٧ في الألف سنة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ إلى ٥,٨ في الألف سنة ١٩٩٥ - ٢٠٠٠. كما أن انخفاض الخصوبة لن يكون معنوياً في العراق، وأغلب الأقطار العربية لضعف فعالية برامج تنظيم الأسرة.

وبعد سنوات من أحداث الخليج وفرض الحصار الاقتصادي اتجهت السياسة السكانية في العراق إلى تنظيم الأسرة وتصغير حجمها بحيث تتناسب والظرف الاستثنائي الذي يمر فيه القطر. وتقود هذا الاتجاه جمعية

تنظيم الأسرة العراقية، حيث قامت بفتح ٣١ عيادة استشارية وشعبية وتطوعية حتى نهاية عام ١٩٩٤ (٣٨).

ويتوقع استمرار الاتجاه الأخير المؤيد لسياسة تنظيم الأسرة في المستقبل المنظور؛ وذلك لاستمرار التأثير السلبي للحصار الاقتصادي، حتى بعد رفعه لسنوات عديدة. وهذا يجعلنا نفترض استمرار هجرة الذكور بحثاً عن فرص العمل؛ مما سيؤدي إلى انخفاض مستويات الخصوبة. وقد أشارت التوقعات إلى انخفاض معدل المواليد الخام إلى ٣٦,١ في الألف عام ٢٠٠٠. ٢٠٠٥ وينسبة انخفاض قدرها ٥٪ عن عام ١٩٩٠. ١٩٩٥ (٣٩). وإذا ما رافق انخفاض الخصوبة ارتفاع معدلات الوفيات فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض معدل النمو عن ذي قبل، وبالتالي زيادة سكان العراق بأرقام معتدلة كما يظهرها الجدول (٣).

في عام ١٩٨٠ توقع القسم السكاني التابع للأمم المتحدة أن يصل عدد سكان العراق عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٢٤ مليون نسمة بمعدل نمو يتراوح ما بين ٢,٥ ٪ و ٣,١ ٪ سنوياً (٤٠). ويعد هذا الرقم معقولاً، فهو بموجب التقدير المعتمد على معدل النمو المنخفض للفترة عام ١٩٨٧. ١٩٩٧ والمتوقع أن يستمر لبعض السنوات والبالغ ٣,٠٢ ٪، والمتوقع أن يصل العدد إلى ٢٤٠٥٤٠٠٠ نسمة. بينما يرتفع العدد إلى ٢٤٢٣٠٠٠٠ نسمة إعتماًداً على معدل النمو المرتفع للفترة العادية من ١٩٥٧. ١٩٧٧ والبالغ ٣,٢٧ ٪.

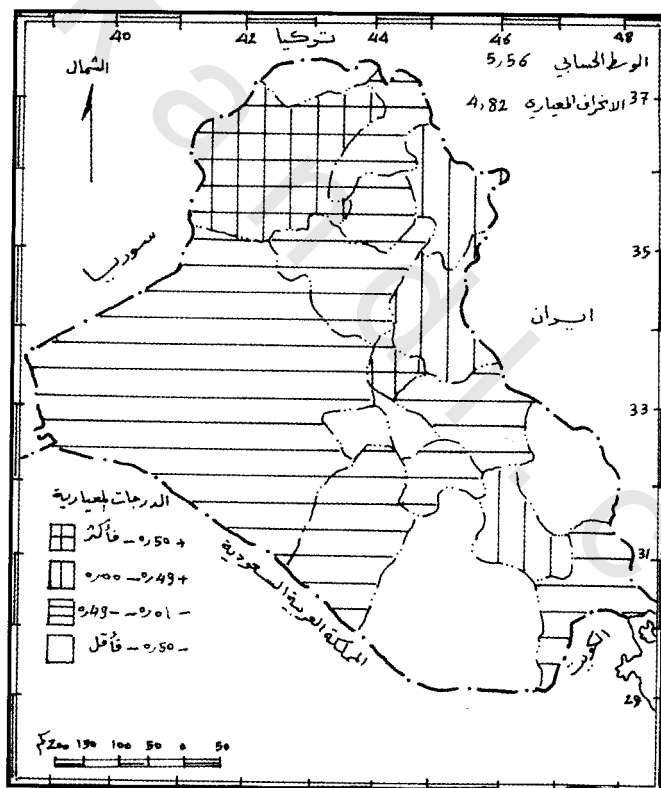
وعلى الرغم من صعوبة التنبؤ بمستوى الخصوبة في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين إلا أنه يمكن التوقع بعدد السكان في عامي ٢٠١٠ و ٢٠٢٠ على أساس استمرار معدل النمو المنخفض والمشار إليه إلى سنوات قادمة، كما يظهرها الجدول أدناه.

جدول (٣)

توقعات سكان العراق بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٢٠ على أساس معدل النمو المنخفض

السنة	السكان
٢٠٠٠	٢٤٠٥٤٠٠٠
٢٠١٠	٣٢٣٨٩٣٩٠
٢٠٢٠	٤٣٦١٣٢٢٩

المصدر : حسابات الباحث



شكل (٣)

التوزيع الجغرافي للسكان في العراق

ثانياً : توزيع السكان :

١. أنماط التوزيع والكثافة :

أ. التوزيع حسب الأقاليم الطبيعية والوحدات الإدارية

يتجمع أغلب سكان العراق في منطقة السهل الرسوبي (الفيضي) الذي يحتل رقعة تقرب من ٢٠ ٪ من مساحة القطر، إلا أنه يضم نحو ثلثي سكانه. وتكاد تنحصر السكنى في هذا السهل ضمن المساحة المزروعة، وكذلك المستثمر في السكن، وقدرها ٣٠٠٠٠ كم^٢(٤١). وهي تعادل نحو ثلث مساحة هذا السهل، وبذلك تصبح كثافة السكان في هذه الأجزاء من السهل الرسوبي تبعاً لبعض الإحصاءات القديمة نحو ١٣٠ نسمة / كم^٢(٤٢) وقد تصل إلى نحو ٣٠٠ نسمة / كم^٢ في الوقت الحاضر. وبذا فإن هذا السهل يضم أكثر المحافظات كثافة في السكان وأكثر المناطق الزراعية توطناً بالنسبة لنظيراتها في مناطق العراق الأخرى، وينحصر توطن السكان حول ضفاف الأنهار والجداول، وحيث تتوفر مشاريع الري.

وفي الجزء الجنوبي من السهل الفيضي تمتد بقايا الأهوار والمستنقعات بعد تجفيف مساحات شاسعة منها. ومعظم الأهوار تتوزع في ثلاث محافظات هي: ميسان وذي قار والبصرة ممتدة من الحدود الإيرانية شرقاً إلى حافة الهضبة الغربية غرباً.

ويتركز السكان بمنطقة مهمة تتكون من ست نواحي، ثلاث منها متصلة بهيئة نطاق في جنوب المنطقة، وناحيتين متصلتين في الوسط، والسادسة تمتد في الجنوب الغربي، وتشغل هذه المنطقة نحو ربع مساحة منطقة الأهوار ونصف سكانها، وتعد من أكثر مناطق الإقليم كثافة بالسكان، إذ تصل إلى نحو ٨٤ نسمة/كم^٢ عام ١٩٨٧(٤٣). بينما يظهر التوزيع على أقله في الجزء الشمالي بمنطقة الأهوار وفي الجنوب الغربي.

وتوضح دراسة هذه المناطق وتباينها وجود علاقة مباشرة بين الأشكال الأرضية والمياه والتربة والنشاط الاقتصادي المترتب عليها من جهة، وتوزيع السكان من جهة أخرى. فلابد من الالتجاء إلى الحافات المرتفعة، فجاء توزيع السكان، بسبب ذلك، خطياً على طول أكتاف الأنهار والمجاري المائية أو عند حافات الأهوار، بحيث تصل كثافة بعض أجزائها إلى ٦٠٠ نسمة / كم^٢. وفي الوقت الذي لا يزيد متوسط الكثافة السكانية لعموم منطقة الأهوار عن ٤٤ نسمة / كم^٢ عام ١٩٨٧. وقد يتوزع السكان في جزر متناثرة في الأهوار، ولا تتعدى كثافة السكان فيها عن ٥ نسمة/كم^٢(٤٤).

أما توزيع السكان في المنطقة الشمالية (المتوجة والجبلية) فإنه ينتشر في أنحاء المنطقة، ويعد الجزء الشمالي من المنطقة المتوجة والجزء الجنوبي من المنطقة الجبلية من أكثر الجهات ازدحاماً بالسكان وبخاصة المناطق المحصورة بين خطي المطر المتساوي ٤٠٠ - ٧٠٠ ملم^(٤٥). وتعد هذه الكمية من الأمطار كافية لقيام الزراعة.

ويأتي عامل التركيب الجيولوجي وعلاقته بالمياه الجوفية في الدرجة الثانية من حيث التأثير في تباين توزيع السكان بعد عامل المطر، فهو يتعلق بطبيعة صخور المنطقة وما يحدث فيها من تصدعات تساعد على تدفق مياه العيون وبالتالي على تجمع السكان في مواضع معينة. ويأتي العامل الطبوغرافي في المرتبة الثالثة من حيث التأثير، وهذا يتضح من قلة السكان في المناطق الوعرة، وكثرتهم في السهول والأحواض الجبلية مثل سهل السندي ورائية وشهرزور. أما دور العامل البشري فهو محدود، ويتمثل بمدى صلاحية المنطقة لقيام مراكز التسويق والتبادل التجاري.

وفي الوقت الذي تحتل المنطقة المتوجة حوالي ربع سكان العراق فإن ما

تشغله المنطقة الجبلية والهضبة الغربية يأتي في آخر مرتبة. فلا يزيد عدد سكانها على عُشر سكان العراق وذلك لوعورة المنطقة الجبلية، وجفاف الهضبة الغربية التي تخلو مساحات شاسعة منها من السكان باستثناء الواحات التي تمثل مراكز الجذب السكاني في مثل تلك المناطق؛ نظراً لتوفر موارد المياه الجوفية (العيون والآبار) فيها وبخاصة خط العيون الذي تقع فيه بعض الواحات مثل: كبيسة والرحالية وعين التمر، وكذلك النخيب والشبجة والسلمان والبصية والزبير وصفوان.

وفي ضوء الدرجات المعيارية(*) يمكن تقسيم مجاميع السكان إلى أربعة مستويات توزيعية (انظر شكل ٣) :

١ - المستوى الأول: وتبلغ الدرجة المعيارية لهذا المستوى (+ ٠,٥٠ فأكثر) ويزيد فيه عدد السكان عن المتوسط الحسابي لإجمالي السكان. ويتوزع هذا المستوى في محافظتين هما: بغداد في الوسط ونيوى في الشمال. ويستحوذ على ثلث سكان العراق، بينما لا يشغل سوى ٨,٤ ٪ من مساحته. وليس هناك من غرابة أن يضم هذا المستوى أغلبية السكان، حيث توجد فيه مدينتي بغداد عاصمة العراق والموصل عاصمة الشمال.

٢ - المستوى الثاني: تتراوح الدرجة المعيارية في هذا المستوى من (٠,٤٩ - ٠,٠٠) وتزيد قليلاً عن المتوسط الحسابي للقطر. ويضم هذا المستوى أربع محافظات تشغل أربعة مواقع: الأول ويمتد بهيأة نطاق في شرق العراق وشماله الشرقي متمثلاً بمحافظتي ديالى والسليمانية. والموقع الثاني في الوسط متمثلاً في محافظة بابل. والثالث ويقع في الجنوب متمثلاً بمحافظة ذي قار. ويشغل هذا المستوى رقعة جغرافية تقل نسبتها عن ١٣ ٪ بقليل من مساحة القطر وأقل بقليل من ربع سكانه.

٣ - المستوى الثالث: تتراوح الدرجة المعيارية لهذا المستوى من (- ٠,٠١ - ٠,٤٩) حيث يقل عن المتوسط الحسابي، ويتوزع في ثمان محافظات، سبع منها تشكل نطاق جغرافي متصل يمتد من شمال شرق العراق إلى حدوده الغربية وأجزاء من وسطه وشرقه حيث تحاذي حافته الحدود الدولية مع الأقطار المجاورة. أما المحافظة الثامنة فهي البصرة في أقصى جنوب العراق. وشغل هذا المستوى أكبر رقعة جغرافية تزيد على ٦٠ ٪ من مساحة القطر ونحو ثلث سكانه وأكبر عدد من محافظات.

٤ - المستوى الرابع: تبلغ الدرجة المعيارية لهذا المستوى (- ٠,٥٠ - فأقل) ويقل كثيراً عن المتوسط الحسابي لإجمالي السكان، ويمثل ما تبقى من محافظات وعددها أربع، تتوزع في مناطق متفرقة تمثلها ميسان في جنوب شرق العراق والمثنى في الجنوب وكربلاء في الوسط ودهوك في أقصى الشمال. ويشغل هذا المستوى رقعة تقل عن خمس مساحة العراق وأقل من عُشر سكانه. وتشغل المناطق الصحراوية مساحات كبيرة من هذا المستوى.

مما تقدم يتبين أن عدد السكان يزيد على المعدل العام في القطر في ست محافظات، بينما يقل عن هذا المعدل في اثني عشر محافظة نصفها تشغله الهضبة الغربية ذات المناخ الصحراوي. وتظهر المستويات الأربعة لتوزيع السكان في المنطقتين الشمالية والوسطى. في حين لا يظهر في المنطقة الجنوبية سوى ثلاثة مستويات ولا وجود للمستوى الأول فيها.

ب. التوزيع حسب الريف والحضر:

إن صورة التوزيع الجغرافي للسكان لم تبق على حالها في العراق خلال

النصف قرن الماضي، فقد حدثت تغيرات واسعة عليها. إذ إن التوزيع السكاني الذي كان يميل إلى الثبات تحول إلى ظاهرة ديناميكية تتميز بالتغير الدائم. ففي إطار العلاقات شبه الثابتة التي كانت قائمة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية كان هناك نوع من التوازن الإيكولوجي في توزيع السكان، إلا أن هذا التوازن أخذ يتعرض للخلل نتيجة التغير الذي حدث في عناصر العلاقات التي تشكل بنية هذا الإطار^(٤٦). فما يكسبه الريف العراقي من زيادات جديدة للسكان عن طريق الزيادة الطبيعية وغيرها، تُمتص على الدوام من قبل المناطق الحضرية وعلى شكل هجرات مستمرة من المناطق القروية والزراعية إلى المدن الرئيسية وخصوصاً بغداد التي تتوفر فيها فرص الاستثمار، وبالتالي اتساع فرص العمالة وما تبعها من نمو اقتصادي وجذب المزيد من الأيدي العاملة باتجاهها، حيث أدى إلى هجرة سكان الريف إليها.

وتبعاً لتعداد عام ١٩٨٧ يتوزع سكان الريف في العراق على عدد كبير من التجمعات والمواقع السكانية الصغيرة المبعثرة بلغ عددها (٩٩٠٠) قرية تضم من السكان نحو ٤,٨٦٦,٢٣٠ نسمة، تشكل ٣٠٪ من مجموع السكان وبمتوسط ٤٩٢ نسمة للقرية الواحدة.

أما سكان المناطق الحضرية فقد ارتفعت نسبتهم من إجمالي سكان العراق، من ٣٠٪ عام ١٩٤٧ إلى ٧١٪ عام ١٩٩٤. وتشير التوقعات إلى استمرار تزايد نسبة الحضر بحيث تصل إلى ٨٢,٦٪ سنة ٢٠١٠ م^(٤٧). وتزايد هذه النسب يعني أن معدل النمو السكاني في الحضر قد فاق نظيره في الريف بنحو ستة أضعاف.

وقد ارتبط نمو السكان الحضر في العراق بالتحويلات الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة بالفرص الجديدة للعمل في النشاطات غير الزراعية

المرتبطة بالمناطق الحضرية. بالإضافة إلى دخول المكثنة في القطاع الزراعي والذي أدى إلى استغناء عن عدد من العاملين في هذا القطاع فتحولوا إلى نشاطات حضرية غير زراعية.

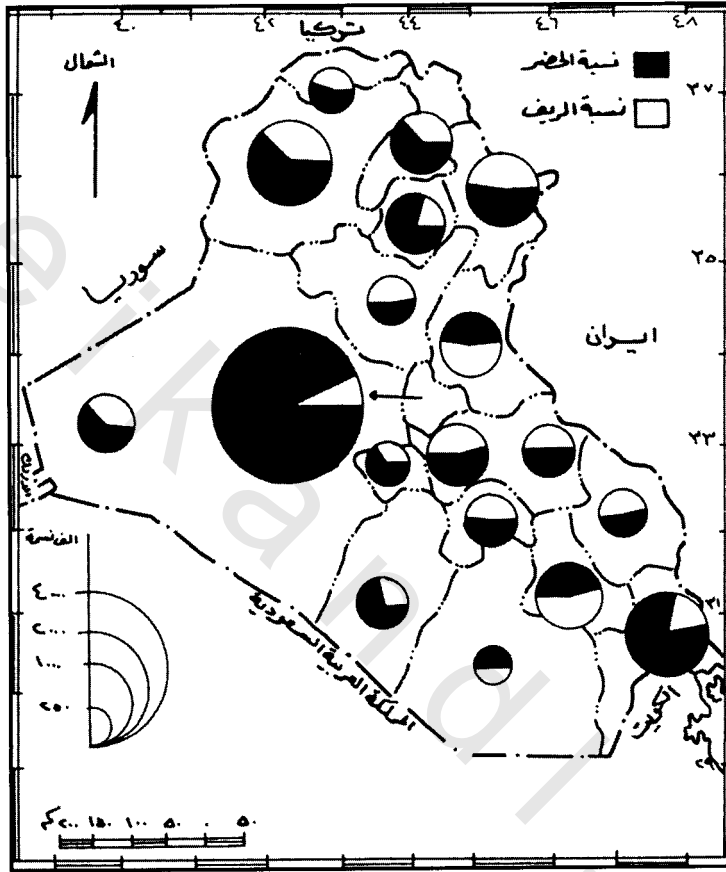
جدول (٤)

تطور سكان الريف والحضر في العراق خلال المدة ١٩٤٧ - ١٩٩٤

السنة	الحضر	الريف	المجموع	نسبة مئوية	
				للحضر	للريف
١٩٤٧	١,٤٥٦,١٥٥	٣,٣٦٩,٨٤٥	٤,٨٢٦,٠٠٠	٣٠,٢	٦٩,٨
١٩٥٧	٢,٤٤٥,٢٢٢	٣,٨٥٣,٧٥٤	٦,٢٩٨,٩٧٦	٣٨,٨	٦٢,٢
١٩٦٥	٤,١١١,٧٩٩	٣,٩٣٥,٦١٦	٨,٠٤٧,٤١٥	٥١,١	٤٨,٩
١٩٧٧	٧,٦٤٦,٠٥٤	٤,٣٥٤,٤٤٣	١٢,٠٠٠,٤٩٧	٦٣,٧	٣٦,٣
١٩٨٧	١١,٤٦٨,٩٦٩	٤,٨٦٦,٢٣٠	١٦,٣٣٥,١٩٩	٧٠,٢	٢٩,٨
١٩٩٤	١٤,٣٠٨,٠٠٠	٥,٨٦٦,٢٣٠	٢٠,١٧٤,٢٣٠	٧٠,٩	٢٩,١

المصدر: التعدادات السكانية من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٨٧، المجموعة الإحصائية السنوية لعام ١٩٩٤، جدول ٣/٢، ص ٣٧.

وتمتد المراكز الحضرية في العراق على شكل محاور رئيسة تسير في الغالب مع امتداد الأنهار مما يشير إلى أهمية هذه الأنهار في قيام المراكز الاستيطانية وتطورها من مراكز ريفية إلى أخرى حضرية. وأبرز تلك المحاور: محوري دجلة والفرات وامتدادهما إلى شط العرب. وكذلك محور نهر ديالى، كما يمتد محور غيره مع أقدام الجبال، من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي قاطعاً المنطقة شبه الجبلية، بالإضافة إلى محور يمتد في منطقة الجبال العالية.



شكل (٤)

توزيع السكان في العراق بين الريف والحضر

ويشير تعداد عام ١٩٨٧ إلى وجود ٢٤٨ مركزاً حضرياً تأخذ اتجاهات مختلفة من التوزيع والأحجام، وتتأثر بعوامل وضوابط كثيرة من حيث الموقع، وما يدخل في ذلك من اختلاف في التضاريس والصفات المناخية والعلاقات الخارجية^(٤٨).

ويوصف العراق بعدم التوازن بين مدنه إذ إن هناك سيطرة لمدينة كبرى هي بغداد، وهي المدينة المليونية الوحيدة في العراق (٣,٨ مليون نسمة سنة ١٩٨٧) بعد أن كانت لا تتجاوز النصف مليون نسمة عام ١٩٤٧^(٤٩)، والتي ارتفعت نسبة سكانها من إجمالي سكان القطر من ١٠ ٪ إلى ٢٣,٥ ٪ بين عامي ١٩٤٧ و ١٩٨٧، أو ٣٣,٥ ٪ من إجمالي سكان الحضر؛ في حين أن مراكز المحافظات جميعها باستثناء مدينة الموصل لا تشكل سوى ٣١,٥ ٪ من إجمالي الحضر في القطر. وارتفع عدد سكان مدينة بغداد بحسب النتائج الأولية لتعداد عام ١٩٩٧ إلى ٤,٧ مليون نسمة والمحافظة ٥,٢ مليون نسمة^(٥٠). في حين بلغ سكان المدينة بموجب البطاقة التموينية حتى نهاية شهر تموز (يوليو) من عام ١٩٩٦ نحو ٥,١ مليون نسمة^(٥١).

وبالإضافة إلى عدم التوازن بين مدن العراق فإن هناك عدم توازن حضري إقليمي، حيث ترتفع مستويات التحضر في بعض المحافظات وتخفض في غيرها بفارق كبير. فبينما ترتفع نسبة التحضر في بغداد إلى ١٠٠ ٪ في عام ١٩٨٧ نجدها تنخفض في محافظة صلاح الدين إلى ٤٠ ٪. وهناك عشر محافظات من مجموع المحافظات الثمان عشرة كان مستوى الحضر فيها أقل من مستوى القطر. في حين يرتفع المستوى في المحافظات الثمان الأخرى عن المستوى المذكور متمثلة في محافظات المنطقة الشمالية الخمس (نينوى، التأميم، دهوك، أربيل، السليمانية)، بالإضافة إلى بغداد وكرلاء والنجف.

وفي ضوء ما تقدم تتضح حقيقة وجود تباين شاسع في توزيع السكان بين المناطق الريفية والحضرية، وإن عدم تيسر البيانات الحديثة لمحافظات القطر حال دون رسم خارطة تعكس هذا التباين، باستثناء محافظتين تيسر عنهما البيانات الأولية لتعداد عام ١٩٩٧ وهما بغداد وبابل الأولى تمثل محافظة حضرية والثانية محافظة ريفية، ويوضح جدول (٥) توزيع السكان فيهما.

جدول رقم (٥)

توزيع سكان الريف والحضر في محافظتي بغداد وبابل بحسب البيئة عام ١٩٩٧

محافظتي بابل						محافظتي بغداد					
المجموع	%	الريف	%	الحضر	الأقضية	المجموع	%	الريف	%	الحضر	الأقضية
٤٨٨,٩٣٨	٤٢,٧	٢٠٨,٦٦٧	٥٧,٣	٢٨٠,٢٧١	الحلة	٦٥٧,٠٠٥	٣,٣	٢٢,٠٠١	٩٦,٧	٦٣٥,٠٠٤	الأعظمية
١٨٢,١٢٤	٧٧,٢	١٤٠,٦١٨	٢٢,٨	٤١,٥٠٦	المحاول	٦٠١,٠٧٨	١٧,٣	١٠٤,٠٤٣	٨٢,٧	٤٩٦,٩٨٥	الكاظمية
٢٧٢,٨٩٩	٥٨,٨	١٦٠,٤٢٧	٤١,٢	١١٢,٤٧٢	الهاشمية	١,٠٢٨,٢٤٨	—	—	١٠٠,٠	١,٠٢٨,٢٤٨	الرصافة
٢٤١,١٧٧	٤٥,٧	١١٠,١٨٥	٥٤,٣	١٣٠,٩٩٢	السييب	١,٠٤١,٤٨٧	—	—	١٠٠,٠	١,٠٤١,٤٨٧	صدام
						١,٣٦٣,٧٨٧	—	—	١٠٠,٠	١,٣٦٣,٧٨٧	الكرخ
						٢٢٦,٢٣١	٢٧,٢	٨٧,٧٨٦	٦٢,٨	١٤٨,٤٤٥	أبو غريب
						٢٣٣,٨١٤	٧٢,٤	٢٤١,٨٣٤	٢٧,٦	٩١,٩٨٠	المحمودية
						٢٣٣,٢٨٢	٥١,٦	١٢٠,٥١٨	٤٨,٤	١١٢,٨٦٤	المدائن
١,١٨٥,١٣٨	٥٢,٣	٦١٩,٨٩٧	٤٧,٧	٥٦٥,٢٤١	—	٥,٣٩٤,٩٨٢	١٠٠,٧	٥٧٦,١٨٢	٨٩,٣	٤,٨١٨,٨٠٠	المحافظنة

المصدر : مجلس الوزراء، هيئة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء،
النتائج الدولية للتعداد العام للسكان لعام ١٩٩٧ لمحافظتي بغداد وبابل.

ويتمثل التباين في توزيع السكان، المشار إليه سابقاً، بوجود تركيز للسكان في أماكن وتخلخل في توزيعهم في أماكن أخرى.

ولغرض إظهار تركيز السكان وعلاقته بزيادة النمو فإنه يمكن استخراج مؤشر لكل فترة زمنية. وقد بلغ المؤشر المذكور ٢٧,٦ ٪ و ٢٣,١ ٪ عامي ١٩٧٧ و ١٩٨٧ على التوالي. وهذا يعني وجود تركيز للسكان، وقد انخفض هذا التركيز في الفترة الثانية عما كان عليه خلال الفترة الأولى. مما يتطلب إعادة توزيع السكان، وذلك عن طريق (مؤشر إعادة التوزيع) Index Redistribution ، وهو عبارة عن النسبة المئوية لسكان القطر في نهاية الفترة المراد إعادة توزيع سكانها بين الوحدات الإقليمية للحصول على التوزيع الذي كان موجوداً في بداية الفترة.. وقد بلغ مؤشر إعادة التوزيع للفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٧ في العراق نحو ٥,٦ ٪، بينما بلغ المؤشر ذاته خلال الفترة ١٩٥٧ - ١٩٦٥ نحو ٥,٩ ٪ (٥٢). وعن طريق المؤشر المذكور أمكن التوصل إلى حجم السكان المطلوب إعادة توزيعه في نهاية الفترة، وذلك بضرب المؤشر في حجم السكان في نهاية تلك الفترة مقسوماً على مائة، كما هو واضح في أدناه :

حجم السكان المراد إعادة توزيعه = $16335199 \times 0.056 = 914770$ نسمة.

١٠

وهذا يعني أن حجم السكان المراد إعادة توزيعه لإحداث نوع من التجانس التوزيعي في العراق خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٨٧ بلغ نحو ٩١٥,٠٠٠ نسمة، وهذا يوضح وجود تركيز للسكان في مناطق على حساب مناطق أخرى، فقد بلغت نسبة التركيز عام ١٩٨٧ نحو ٤٢,٦ وهي أقل من النسبة ذاتها في عام ١٩٧٧ والبالغة ٤٣,٥^(٢). وهي تأكيد لتناقص مؤشر إعادة التوزيع بين التعدادين المذكورين. مما يعني أن السكان يميلون إلى التوزع في مساحات أوسع في تعداد ١٩٨٧ عن التعداد السابق له.

ويتضح تركيز السكان أيضاً من ابتعاد (منحني لورنز) عن خط التوزيع المثالي واتساع المساحة المحصورة بينهما، ويشير معامل (جيني) أن توزيع السكان بعيد عن المثالية بنسبة ٤, ٦٣٪، حيث ابتعد عن الصفر بتلك النسبة (**).

٢ - عوامل التوزيع وخصائصها:

التباين في التوزيع، تشتتاً كان أو تركزاً، ووجود أنماط توزيعيه مختلفة للسكان وما يحدث لها من تغيرات يرتبط بمتغيرات عديدة وعوامل معقدة تتفاعل فيما بينها وتختلف في تأثيراتها من مكان لآخر داخل القطر الواحد. وتتداخل هذه المتغيرات ببعضها أحياناً في شكل معقد حتى ليبدو وكأن سكان كل إقليم نتاج لتفاعل مجموعة من النظم البشرية متفاعلة مع ظروف البيئة الطبيعية في أشكال عديدة وطرق معقدة^(٥٢).

وعموماً يمكن تصنيف العوامل المرتبطة بتباين توزيع السكان إلى ما يأتي :

أ. العوامل الطبيعية، وتشمل :

١ - التضاريس:

يكشف التحليل لخريطة تضاريسية التأثير الكبير لأشكال سطح الأرض على توزيع السكان، حيث يعتمد التأثير المذكور على النمط العام للتضاريس وعلى العوامل البيئية والبشرية الأخرى. ويلاحظ أن أغلبية السكان يقطنون المناطق السهلية؛ لهذا كان السهل الفيضي أكثر مناطق العراق ازدحاماً بالسكان، وفي طرفه الجنوبي يتواجد السكان حول حافات الأهوار، كما يمتد نطاق توزيعي في حدوده الشرقية مع امتداد الدالات المروحية. وفي المنطقة

الشمالية يقطن أغلبية السكان في سهول المنطقة المتموجة والسهول الجبلية. كما أن الجبال تضمن الحماية والأمن لبعض الأقليات السكانية؛ لذا قطنها منذ أزمنة بعيدة وحتى الآن. أما الهضبة الغربية ذات الصفات الصحراوية فهي قليلة السكان ويتبعثر توزيعهم حول الواحات وفي مراكز الوحدات الإدارية التي نشأت أصلاً حول مصادر المياه الجوفية.

٢- المناخ :

للمناخ دور أساسي في تباين توزيع السكان، ليس فقط بصورة مباشرة على التنظيم البشري، ولكن أيضاً بصورة غير مباشرة من خلال تأثيره على التربة والحياة النباتية والزراعة، وتعد الحرارة والمطر أهم عنصرين مناخيين مؤثرين في تباين توزيع السكان، حيث يتركز وجود السكان عادة في المناطق ذات الحرارة المعتدلة التي يقل فيها التطرف الحراري، ويظهر هذا من خلال تركيز غالبية السكان في المنطقة المعتدلة وشبه المعتدلة بالقرب من الأنهار والجداول في المناطق شبه الجافة، لاسيما في الوسط والجنوب، ومعتمدين على الأمطار في الشمال والشمال الغربي.

٣- الموارد المائية :

نظراً لسيادة الجفاف في كثير من أراضي العراق تصبح للموارد المائية ولاسيما المتمثلة بمياه دجلة والفرات العامل البارز في جذب السكان؛ لهذا يلجأ غالبيتهم للعيش بالقرب من الأنهار والجداول المتفرعة منها. كما تصبح الأمطار المتغير المهم في شمال العراق، حيث ينتشر السكان في جميع المنطقة أو حيث توجد العيون والينابيع. كما تصبح الواحات في الهضبة الغربية مناطق الجذب البارزة للسكان حيث توجد المياه الجوفية، وعليه يصبح المورد المائي شريان للحياة حيث تقوم عليه الزراعة والنشاط البشري.

ب. العوامل الاقتصادية، وتشمل :

١ - الحرفة السائدة:

إن توزيع الحرفة في أية مجموعة سكانية يخضع إلى ما تقدمه البيئة الطبيعية من إمكانيات للإنسان من ناحية، وما يختاره الإنسان تبعاً لدرجة تقدمه العلمي ووعيه الاجتماعي من ناحية أخرى. ودراسة الحرفة تلقي ضوءاً على نمط توزيع السكان وكثافتهم في الماضي والحاضر.

فالحرف التي تحتم الاستقرار كالزراعة، غالباً ما تكون مزدهمة بالسكان كما هو ملاحظ في المناطق الممتدة على طول امتداد نهري دجلة والفرات. بينما تتخفض كثافة السكان في المناطق التي تغلب عليها صفة البداوة، كما في الصحاري الغربية وبادية الجزيرة. وترتفع الكثافة أيضاً في مناطق الزراعة المروية التي تبلغ مساحتها ٦,٧ مليون دونم^(٥١) (١,٧ مليون هكتار). في حين تتخفض الكثافة في مناطق الزراعة الدائمة (المطرية) التي تبلغ مساحتها ٦,١ مليون (١,٥ مليون هكتار)^(٥٢). أما المناطق الصناعية فإن الكثافة فيها تصل أقصاها، لأنها تمثل أقصى مراحل التقدم البشري والنمو الاقتصادي حيث تتجمع المدن الكبرى ويزدحم فيها السكان (مثل بغداد والموصل).

ولقطاع التجارة دور آخر في تباين توزيع السكان من مكان لآخر من بينها تجارة الغذاء، حيث صدر العراق ما قيمته ٣٠,٢ مليون دولار عام ١٩٩٤. في حين بلغت قيمة الواردات الغذائية نحو ٨٠٩,٤ مليون دولار^(٥٥). كما تتوفر طرق النقل من سيارات وسكك الحديد مما يساهم في تنشيط حركة التجارة.

٢- النقل:

يقصد بالنقل الطرق والوسائل التي يتم بها انتقال الإنسان ومنتجاته من مكان لآخر، وتتشأ الطرق حيث تتوفر سلع للنقل. وعندها يكون الطريق صانعاً ماهراً للمراكز الحضرية وزيادة عدد سكانها.

وطرق النقل تكون عادة وليدة النشاط الاقتصادي وتزايداته واتجاهه نحو التخصص في الإنتاج، فتمركز طرق النقل في مدينة بغداد كان بسبب وقوع هذه المدينة في وسط العراق، وفي منطقة منبسطة. وهي أهم مركز لتجمع السكان في القطر كله، وهي مركز إدارة البلاد وأهم مدنه الصناعية والتجارية والثقافية وتتوفر فيها كافة الخدمات.

وقد يحدث العكس فيصبح النشاط الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وليدة النقل وسهولة المواصلات في بعض المناطق التي دخلها العمران واستوطنتها العناصر المهاجرة. فوجود طريق بغداد - الموصل ساعد على انتقال مركز مدينة تكريت من موقعها على نهر دجلة إلى الطريق المذكور لكي تستفيد من حركة النقل السريعة. وأدى وجود الطريق المشار إليه إلى ظهور مدينة بيجي حيث أصبحت نقطة استراحة. بالإضافة إلى كونها نقطة عبور إلى طريق الفتحة - كركوك. ونشأت مدينة المحمودية على طريق بغداد - كربلاء باعتبارها خان استراحة لزوار المراقد المقدسة في كربلاء والنجف^(٥٦).

٣- عامل البترول:

لعب البترول دوراً كبيراً في تعديل آثار البيئة الطبيعية وجعلها ممكنة لاستيطان السكان في المناطق المنتجة له أو العمل في الخدمات المتصلة بهذه الصناعة أو المرتبطة بها، وأصبحت بذلك مراكز استقرار دائم.

والأهم من ذلك أن القوة المالية للبتروول قد ساعدت على قيام المشاريع الصناعية وشق الطرق وإقامة المدن وتوسيع الخدمات فيها، كل ذلك ساهم في إعادة توزيع السكان وجذب القوى العاملة من الخارج للمساهمة في مشاريع التنمية. كما حصل في مرحلة الثمانينيات حيث وفد إلى العراق أكثر من مليوني عامل مصري وسوداني ومن جنسيات أخرى للعمل في تلك المشاريع، إلا أن استمرار الحرب العراقية الإيرانية حال دون استمرار المشاريع المذكورة ، كما أن قيام أحداث الخليج أدت إلى توقفها تماماً.

ج. العوامل التاريخية والسياسية :

١. عمر الاستيطان البشري :

يتناسب عدد السكان مع قدم الاستيطان البشري طردياً، فكلما كان الاستيطان في المنطقة قديماً، زادت الكثافة السكانية. وعليه فإن عمر الاستيطان يفسر انخفاض أو ارتفاع الكثافات، بل ويفسر الأنماط التوزيعية للسكان ذاتها. فالسهل الفيضي العراقي استوطنته منذ القدم حضارات بشرية تمثلت بالسومريين والأكاديين والبابليين وغيرهم، فأنشؤوا مشاريع الري والسدود وأقاموا المدن وشقوا الطرق فأصبحت مناطقهم جاذبة للسكان من الجزيرة العربية أو من غيرها؛ مما أدى إلى زيادة أعدادهم على مر العصور.

٢- الحروب والعوامل السياسية :

تؤدي الحروب والسياسة السكانية التي تتبعها الدولة إلى تباين توزيع السكان؛ فقد تؤدي إلى الهجرة أو التهجير الإجباري، مما يؤثر في إعادة توزيع السكان بين مناطق القطر الواحد. فمن الأسباب التي أدت إلى قلة سكان

العراق هي كثرة الغزو الذي تعرضت له بلاد الرافدين في الماضي وما رافقه من تدمير وسائل الري، فتحوّلت تربة العراق إلى سبخات قليلة السكان. وكثيراً ما تعرضت مدينة بغداد ومدن أخرى إلى حصار عسكري أثناء الصراع بين الفرس والعثمانيين لاحتلال تلك المدن. كما أن قيام الحرب العراقية الإيرانية أدى إلى تهجير سكان المناطق الحدودية، وبعض النواحي هجر سكانها بالكامل. مما أدى إلى إعادة في توزيع السكان. وعلى سبيل المثال كانت محافظة البصرة تشغل المرتبة الثالثة من حيث حجم سكانها في تعداد ١٩٧٧، تراجعت إلى المرتبة السابعة في تعداد ١٩٨٧ بسبب استمرار الحرب المذكورة لمدة ثمان سنوات. كما أن محافظة بابل احتلت المرتبة الثالثة في تعداد ١٩٨٧ بعد أن كانت تشغل المرتبة السادسة في تعداد ١٩٧٧. بسبب عامل الحرب المشار إليه. بالإضافة إلى عامل إداري تمثل بإضافة قضاء المحمودية إليها بعد اقتطاعه من محافظة بغداد.

٣.. عوامل أخرى: أبرز تلك العوامل:

أ - عوامل إدارية: كأن تجرى تعديلات تؤدي إلى زيادة المرتبة الإدارية لمنطقة تساعد على زيادة عدد سكانها. فتحويل قضاء تكريت إلى محافظة (باسم صلاح الدين) أدى إلى زيادة أهميتها وقيام مشاريع تنمية كبيرة فيها أدى إلى جذب المزيد من السكان إليها. فضلاً عن مراجعة أبناء النواحي والأقضية التابعة لها لمركز القضاء، يساعد على تنشيط اقتصادها وزيادة حركة السكان فيها.

ب - عوامل دينية: حيث إن وجود الأماكن الدينية في النجف وكربلاء والكاظمية وسامراء ساعد على جذب أعداد كبيرة من السكان إليها

واستقرار عدد منهم فيها، مما أدى إلى زيادة النشاط التجاري وتوسع العمران وشق طرق النقل فيها.

ج - عوامل ديموغرافية : تتمثل هذه العوامل في حركة المواليد والوفيات والهجرة التي يترتب عليها اختلاف معدلات النمو السكاني وتباين اتجاهاته من منطقة إلى أخرى، وهذا الاختلاف يؤثر بمرور الوقت على تحديد صورة توزيع السكان وتباينهم. فحيثما ترتفع معدلات المواليد وتنخفض معدلات الوفيات، بسبب تحسن الظروف الصحية والغذائية والثقافية يؤدي إلى تغيرات جوهرية في توزيع السكان، كما أن الهجرة يتمخض عنها إعادة توزيع السكان، وسبق شرح تلك العوامل.

وخاتمة القول أوضحت الدراسة وجود تباين مكاني في توزيع عدد السكان، وأبرز مشكلة يواجهها التوزيع المذكور هي سوء توزيعهم، حيث يتجمعون في أماكن محددة صغيرة وقد تكون قليلة الموارد، فيمثلون عبئاً كبيراً على القطر. في حين يمتد فراغ سكاني في رقعة شاسعة، أو عدد محدود من السكان في مناطق ذات موارد كبيرة تنقصها الأيدي العاملة لاستثمار تلك الموارد، مما يتطلب التوصل إلى توزيع جغرافي أفضل للسكان حتى لا يتركزون في مناطق محددة تعمل على تفريغ المناطق الأخرى من السكان، مما يحرمها من قواها العاملة وأسواقها، وتعطيل مصادر دخلها وخلق صعوبات لاستغلال ثروتها، وقد يعرض أمنها إلى الخطر. فإعادة توزيع السكان على المستوطنات وربط أجزائها بطرق نقل ومواصلات ميسورة هدفاً عجزت عن تحقيقه أقطار عديدة ألا وهو القيام بالهجرة المعاكسة والتي تعد مشكلة المشاكل بالنسبة لها.

ينبغي أن يحقق إعادة التوزيع متطلبات التنمية عن طريق تكامل الموارد البشرية والطبيعية وبما يضمن تحقيق الأمن القومي؛ وذلك بالحد من النمو الحضري وبخاصة في أحزمة البيئات الأقل نمواً حول المدن. والحد من الهجرة (من الريف والمدن الصغيرة) إلى المراكز الحضرية الكبرى. والاهتمام بالتنمية الريفية المتكاملة بما يحقق الاستقرار السكاني والتوسع في تعمير مراكز سكانية جديدة في المناطق غير المأهولة، مخططة بعناية وتقوم على تكامل الأنشطة الإنتاجية والاجتماعية. كل ذلك يتطلب إيجاد سياسة مبرمجة زمنياً للحفاظ على موازنة مقبولة بين ثلاثة عناصر هي الأرض والسكان والموارد الاقتصادية.

ثالثاً: تركيب السكان؛

١ - التركيب العمري والنوعي:

للتكوين العمري تأثير بارز في المستويات الديموغرافية والذي هو في الأساس محصلة لها والدلالة الأساسية في قياسها وحساب مؤشراتها. وهو العامل الحاسم في تحديد حجم العرض من القوى البشرية وبضمنها قوة العمل، وبالتالي مستويات عبء الإعالة الاقتصادية، كما أنه أحد محددات أنماط الاستهلاك من السلع والخدمات.

وقد تحصل أخطاء في الإبلاغ عن العمر فتصبح بياناته غير دقيقة، مما يتطلب تعديلها قبل إجراء التحليلات، ومن المؤشرات المستخدمة في معرفة مدى التحسن في الإدلاء ببيانات العمر رقمي (وبيل) و(مايرز). وعند تطبيق هذين المؤشرين في العراق في ثلاثة تعدادات يظهر وجود تحسن في الإدلاء ببيانات العمر من تعداد لآخر (*).

ويتميز التركيب العمري للسكان في العراق بفتوة تزيد عما يلاحظها في الوطن العربي، إذ تبلغ نسبة صغار السن ممن تقل أعمارهم عن ١٥ سنة نحو ٤٩٪ من مجموع السكان في تعداد عام ١٩٧٧، انخفضت في تعداد ١٩٨٧ إلى ٤٥,٨ ٪. وهي نسب مرتفعة بسبب ارتفاع مستويات الخصوبة في القطر، ثم انخفضت إلى ٤٤٪ سنة ١٩٩٤. ويعود سبب انخفاض النسبة إلى هبوط الخصوبة نتيجة التحولات الاقتصادية والاجتماعية للسكان، وارتفاع نسبة الوفيات لاسيما الذكور منهم والناجمة من الحرب العراقية الإيرانية وكذلك الحصار الاقتصادي بعد عام ١٩٩١.

أما الفئة الوسطى فقد بلغت نسبتها ٤٦,٩ ٪ في عام ١٩٧٧، ارتفعت في عام ١٩٨٧ إلى ٥٠,٧ ٪ ثم إلى ٥٢٪ سنة ١٩٩٤. وهذا الارتفاع ناجم عن انخفاض نسبة الفئة العمرية أقل من ١٥ سنة خلال هذه المرحلة. في حين لم تزد نسبة كبار السن عن ٤,١ ٪ في عام ١٩٧٧ و ٣,٥ ٪ في عام ١٩٨٧ و ٣,٢ ٪ في عام ١٩٩٤. وتنخفض هذه النسبة بموجب تقديرات (الأسكوا) سنة ١٩٩٦ إلى ٢,٧ ٪.

والملاحظ أن نسبة الذكور تزيد قليلاً عن الإناث في الفئتين الأولى والثانية في حين تتفوق نسبة الإناث في الفئة الثالثة بسبب ارتفاع متوسط عمر الإناث.

أما التركيب النوعي فيقصد به نسبة الذكور لكل ١٠٠ من الإناث، وتعرف بنسبة النوع Sex Ratio، ويتم الحصول عليها بقسمة عدد الذكور على عدد الإناث وضرب الناتج في ١٠٠.

وللتركيب النوعي تأثير مباشر في المواليد والوفيات والزواج والهجرة والتوزيع المهني. ولها تأثير كبير في تكوين شكل الجماعة وسرعة حركتها.

وينبغي على من يقوم بتحليل الإحصاءات السكانية أن يصحح الآثار الناتجة عن التركيب النوعي للسكان قبل أن يشرع في قياس الصفات أو المتغيرات الديموغرافية الأخرى^(٥٧).

وقد تحصل أخطاء في الإبلاغ عن النوع كما حصل في تعداد عام ١٩٤٧ في العراق، حيث أبلغت بعض الأسر عن أبنائها الذكور على أنهم إناث؛ لهذا انخفضت نسبة النوع فأصبحت ٨٨ ذكر لكل ١٠٠ أنثى.

وقد أشارت التعدادات السكانية إلى أن نسبة النوع في العراق بلغت خلال السنوات ١٩٥٧، ١٩٦٥، ١٩٧٧، ١٩٨٧، نحو ١٠١، ٣، ١٠٤، ٣، ١٠٦، ٨، ١٠٥، لكل ١٠٠ أنثى على التوالي. ثم انخفضت إلى ١٠١، ٣ سنة ١٩٩٤. وإلى ١٠٠، ١ سنة ١٩٩٦ وإلى أقل من ١٠٠ بحسب النتائج الأولية لتعداد عام ١٩٩٧.

وهذه النسب تعكس تفوق عدد الذكور على عدد الإناث، وهي حالة طبيعية، وتعكس أيضاً دقة البيانات في التعدادات الأخيرة وأحياناً إهمال تسجيل الإناث الصغيرات وارتفاع معدلات الوفيات بينهن في المناطق الريفية أثناء الإنجاب. أما انخفاض نسبة النوع في مرحلتي الثمانينيات والتسعينيات فإن سببه يعود إلى فقدان الذكور الناجم عن الحرب العراقية الإيرانية وأحداث الخليج في عام ١٩٩١ وما ترتب عليها من نتائج فيما بعد.

ويشير التوزيع الجغرافي لنسبة النوع في العراق إلى ارتفاعها في المحافظات الشمالية سنة ١٩٧٧ حيث تراوحت بين ١١٤ في أربيل و ١٢٤ في دهوك وما بين النسبتين في كل من التأميم والسليمانية. وتقل النسبة عن تلك الأرقام في بقية المحافظات. وتقل عن ١٠٠ في كل من النجف والقادسية والمثنى وذي قار. أما في تعداد ١٩٨٧ فقد سجلت الأنبار أعلى نسبة نوع (١١٢، ٨) بينما سجلت ذي قار النسبة الدنيا (١٠١).

وفي عام ١٩٩٤ سجلت نسبة النوع أدنى النسب في المنطقة الشمالية بسبب الوضع الشاذ حيث يسهل خروج الذكور من المنطقة إلى خارج القطر.

أما نسبة النوع بحسب العمر فإن البيانات تشير إلى تفوق نسبة الذكور على الإناث عند الميلاد بسبب عوامل بيولوجية. وبزيادة العمر تبدأ العوامل البيئية تؤثر في تفاوت نسبة النوع. ففي العمر ١٥ - ١٩ سنة تبدأ نسبة الذكور في الارتفاع وتستمر حتى العمر ٤٥ - ٤٩ عاماً حيث تتراوح نسبة النوع بين الفئتين العمريتين المذكورتين من ١٠٩ إلى ١١٦,٥. ويعود سبب ذلك إلى الهجرة الوافدة إلى القطر وأغلبها من الذكور الشباب ومن الفئة ٥٠ - ٥٤ فما فوق تبدأ نسبة الذكور بالانخفاض^(٥٨). حيث ترتفع نسبة الوفيات بينهم، بينما يزداد متوسط العمر لدى الإناث في الفئات العمرية الكبيرة. بالإضافة إلى قلة المبالغة في أعمار الذكور في الفئات العمرية المذكورة وعدم التقليل من أعمار الإناث وخاصةً ممن تجاوزوا ٦٠ عاماً.

أما توزيع نسبة النوع بين الريف والحضر فإنه يمكن القول إن النسبة المذكورة في المناطق الحضرية تفوق مثيلاتها في المناطق الريفية في كافة الفئات العمرية (من ٢٠ - ٥٤ سنة) بسبب تركيز المهاجرين القادمين من خارج العراق في المناطق الحضرية. وقد تعبر النسبة كذلك عن حجم الخسائر التي تكبدها سكان الريف في الأرواح من جراء الحرب العراقية الإيرانية بسبب ارتفاع نسبهم في القوات المسلحة بالمقارنة مع سكان الحضر.

٢ - التركيب الاقتصادي :

تعد دراسة الخصائص الاقتصادية للسكان من المواضيع المهمة في جغرافية السكان؛ وذلك لارتباطها بالقوى العاملة وبحجم وإنتاج الموارد الاقتصادية ومقدار الدخل والخدمات التي يحصل عليها الفرد في المجتمع.

وتبعاً إلى عام ١٩٧٥ بلغت نسبة النشطين اقتصادياً في العراق ٢٥ ٪ من السكان الذين بلغوا الخامسة عشرة من العمر وما فوق. وتشمل هذه النسبة ٨٦ ٪ من الذكور و ٤ ٪ من الإناث. ولم يطرأ تغيير على هذه النسب خلال عقد من الزمن. إلا أن مجموع القوى العاملة ارتفع بنسبة الثلث تقريباً ، أي من ٢,١ مليون إلى ٢,٩ مليون شخص^(٥٩).

أما بالنسبة لتوزيع القوى العاملة حسب قطاع النشاط الاقتصادي فتبين أرقام عام ١٩٧٥ أن ٥٦,٢ ٪ كانوا يعملون في القطاع الزراعي و ٢٣,٥ ٪ في القطاع الثالث الذي يشمل خدمات المال والأعمال بالدرجة الأولى و ١٠,١ ٪ في قطاع الصناعة، منهم ٦,٣ ٪ يعملون في الصناعات التحويلية^(٦٠).

ولقد شكّل الرجال ٩٦,٤ ٪ من مجموع القوى العاملة، كما قدر عدد النساء العاملات بما يقرب من ١٠٤,٤٠٦ نساء، ٤٢,٧ ٪ منهن يعملن في قطاع الخدمات وخاصة في قطاعي الأعمال والمال و ٢٦,٨ ٪ منهن في قطاع الزراعة والذي بلغت نسبة الذكور العاملين فيه ٥٧,٤ ٪، وكما هي الحال في الكثير من البلدان النامية. ويبدو أن عدد الرجال العاملين جاء ناقصاً، إذ لا يعقل أن يبلغ عدد الرجال في هذا القطاع ١,٦ مليون شخص مقابل (٢٨٠٠٠) امرأة^(٦١).

وكان الدخل الفردي مرتفعاً في العراق بالقياس إلى بعض الأقطار العربية الأخرى غير النفطية. ففي عام ١٩٧٧ مثلاً قدر دخل الفرد في العراق ١٥٥٠ دولاراً أمريكياً مقابل ٧١٠ دولار في الأردن و ٩١٠ دولار في سوريا.

التركيب الصناعي :

يشير التصنيف الصناعي للسكان الفعالين إلى فروع النشاط الذي يعتمد على نوع المؤسسة والإنتاج المصنوع والخدمة المقدمة. ويعرف أيضاً بالمجال أو القطاع الذي يمارس فيه الفرد مهنته أو نوع العمل الذي تزاوله المنشأة التي يعمل فيها الفرد.

وفي العراق يلاحظ انخفاض نسبة النشاط الزراعي مقارنة بالدول النامية والمتوسط العالمي. وكذلك انخفاض النشاط الصناعي قياساً بالبلدان الصناعية مقابل ارتفاع قطاع الخدمات بشكل واضح، ويزيد حتى على البلدان الصناعية، فضلاً عن البلدان النامية بما يزيد عن مرتين ونصف كما يتضح من الجدول الآتي:

جدول (٦)

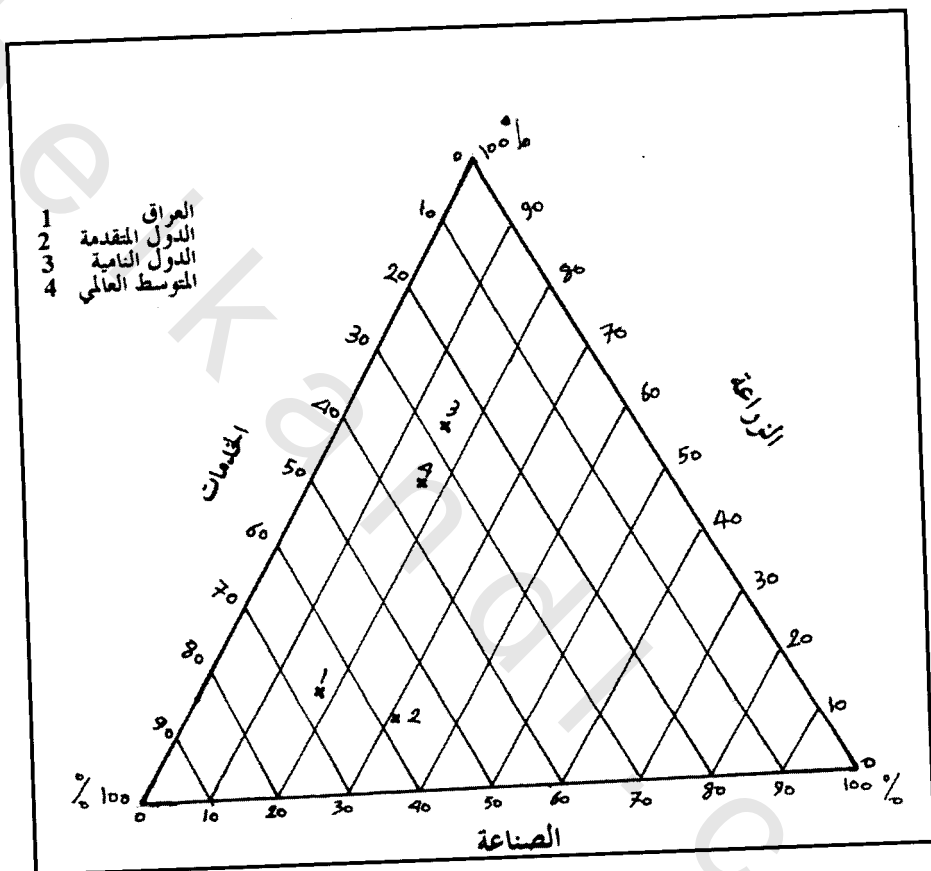
النسبة المئوية للقوى العاملة في النشاط الاقتصادي في العراق
وبعض المجاميع الدولية ١٩٩٠ - ١٩٩٢

المجموعة	الزراعة	الصناعة	الخدمات
العراق	١٤	١٩	٦٧
البلدان الصناعية	١٠	٣٢	٥٨
البلدان النامية	٥٨	١٥	٢٧
المتوسط العالمي	٤٨	١٨	٣٤

المصدر : تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥، جدول (١١)

(١٠) أضيف قطاع غير المصنفين اقتصادياً إلى قطاع الخدمات.

والعراق يعد مثلاً لعدد كبير من الدول التي يتحول فيها عدد من العاملين من قطاع لآخر ولاسيما من النشاط الزراعي إلى غيره من القطاعات. ويأتي



شكل (٦)

المثلث النسبي للقوى العاملة في النشاط الاقتصادي في العراق
وبعض المجاميع الدولية (١٩٩٠ - ١٩٩٢)

في مقدمة الذين يتركون الزراعة أولئك الذين لا يملكون أرضاً ولا يستطيعون ممارستها بسبب أوضاعهم التعليمية، بالإضافة إلى أفراد الأسر الزراعية الذين لا يتقاضون أجوراً مقابل عملهم.

البطالة:

أشار تعداد السكان لعام ١٩٥٧ إلى أن نسبة البطالة تصل إلى ٤٢ ٪ من مجموع القادرين على العمل، وانخفضت تلك النسبة إلى ٣٦ ٪ في عام ١٩٦٥، وكان للهجرة من الريف إلى المدن دور كبير في انخفاض البطالة الموسمية. وأشار تعداد ١٩٨٧ إلى وجود أكثر من ١٨٤٠٠٠ عاطل لم يسبق لهم العمل، وهو ما يعادل ٥ ٪ من عدد السكان النشيطين اقتصادياً ويعيش ٦٩ ٪ منهم في المناطق الحضرية و ٣١ ٪ في المناطق الريفية. وتشكل الإناث نحو ١٩ ٪ من ذلك العدد. وبالإضافة إلى ما تقدم هناك أكثر من (١٩٢٠٠٠) عاطلاً يبحث عن عمل يدخل هؤلاء ضمن السكان النشيطين اقتصادياً.

٣. أنماط التراكيب الأخرى:

أ. التركيب الديني: Composition Religious

للدين تأثير كبير في حياة الشعوب، ويتضح هذا التأثير من خلال العلاقات الاجتماعية للسكان وفعاليتهم الاقتصادية وأوضاعهم السياسية، كما يؤثر في سلوك الفرد اليومي. وله دور واضح في نمو السكان من حيث تثبيته لفلسفة أخلاقية واجتماعية معينة في نفوس الأتباع، كأن تؤكد هذه الفلسفة فضائل الإنجاب وتحريم وسائل تحديد النسل، مما يؤثر في الظواهر الديموغرافية^(٦٢).

وفي العراق تسود الديانة الإسلامية وإلى جانبها توجد أقليات دينية تنتشر في مناطق مختلفة من القطر العراقي كالمسيحيين واليهود والصابئة واليزيدية وغيرها، كما هي موضحة في الجدول أدناه:

جدول (٧)

تطور عدد السكان بحسب دياناتهم للمدة ١٩٤٧ - ١٩٩٣

السنة	المسلمون	النصارى	اليهود	الصابئة	اليزيدية	أخرى
١٩٤٧	٤,٢٧٤,٧٨٩	١٤٩,٣٧٧	١١٨,١٩٦	٦٥٩٧	٣٢,٤٣٣	٧٤
١٩٥٧	٦,٠١٩,٥٨٥	٢٠٤,٢٢٦	٤٣١٩	١١,٤٢٥	٥٥,٨٢٨	١٠٣٥
١٩٦٥	٧,٧١١,٧١٢	٢٣٢,٤٠٦	٣١٨٧	١٤,٢٦٢	٦٩,٦٥٣	١٣٠٠
١٩٩٣	١٨,٣٩٨,٥٠٨	٣٤١,٠٦٤	٥٦٨	١٨,٩٤٨	١٧٠,٥٣٢	١٨,٣٨٠

المصدر: تعدادات السكان للأعوام : ١٩٤٧، ١٩٥٧، ١٩٦٥، أما سنة ١٩٩٣ فمصدره : سعدون شلال ظاهر، دور السكان في الوزن السياسي الدولي للعراق، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) مقدمة إلى قسم الجغرافيا بكلية الآداب / جامعة بغداد، تشرين أول ١٩٩٦، جدول (٤١)، ص ٢١٧.

ومن خلال ملاحظة جدول (٧) يظهر تزايد تدريجي لنسبة المسلمين من إجمالي السكان، وتذبذب نسبة المسيحيين والصابئة وثبات نسبة اليزيدية. أما اليهود فإن نسبتهم في تناقص مستمر، وكان للهجرات إلى الخارج دور أساسي في تناقص وتذبذب النسب المذكورة. وتتضح هذه النسب في الجدول أدناه :

جدول (٨)

تطور نسب السكان بحسب دياناتهم في العراق للمدة ١٩٤٧ - ١٩٩٣

السنة	المسلمون	النصارى	اليهود	الصابئة	اليزيدية	أخرى
١٩٤٧	٩٣,١	٣,٢٥	٢,٦	٠,١٤	٠,٧	٠,٢
١٩٥٧	٩٥,٥٦	٣,٢٤	٠,١	٠,١٨	٠,٩	٠,٠٢
١٩٦٥	٩٥,٨	٢,٩	٠,٠٣	٠,٢	٠,٩	٠,١٧
١٩٩٣	٩٧,١	١,٨	٠,٠٠٣	٠,١	٠,٩	٠,١٠

المصدر : جدول (٧)

ب. التركيب التعليمي: التعليم نوع متخصص من التنشئة الاجتماعية وضرورة حتمية ومدخل من مدخلات التنمية، فله عائد اقتصادي واجتماعي؛ لهذا اهتمت به كافة المجتمعات وتطور كماً وكيفاً وانتشر انتشاراً واسعاً.

وبالرغم من الجهود المبذولة في التعليم فإن نسبة الأمية ما زالت مرتفعة خاصة بين الإناث. ولا شك إن لذلك نتائج السلبية المتعددة في الظواهر الديموغرافية كالخصوبة والوفيات، حيث إن هناك ارتباطاً عكسياً بين الحالة التعليمية للمرأة وعدد الأطفال الذين تتجبههم. وهي انعكاس مباشر للمستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسرة، كما يتضح في الجدول (٩) حيث إن أكثر من نصف إناث المنطقة الشمالية في العراق أميات (٥٣,٥ ٪)، في حين تنخفض النسبة في المنطقة الجنوبية إلى ٤٩,٦ ٪ وفي المنطقة الوسطى إلى ٤٧,٨ ٪. كما أن نسبة الإناث اللاتي يعرفن القراءة والكتابة أو من تحمل شهادة مدرسية أو جامعية في المنطقة الشمالية هو أقل من الوسط والجنوب. ويترتب على ذلك تباين نسبة مساهمة الإناث في العمل وبالتالي اختلاف مستويات الخصوبة في المناطق المشار إليها.

جدول (٩) التوزيع النسبي للإناث
(١٠ سنوات فأكثر) حسب الحالة التعليمية لسنة ١٩٨٠

الحالة التعليمية	أخرى	أخرى	أخرى	أخرى
أمية	٣٥,٥	٤٧,٨	٤٩,٦	٤٥,٩
يقرأ ويكتب	٣٥,٧	٣٧,٨	٣٨,٣	٣٧,٧
ابتدائية	٥,٨	٨,٣	٧,٣	٨,٩
متوسطة أو ثانوية	٣,٢	٤,٣	٣,٢	٥,٠
شهادة مهنية	٠,٧	٠,٥	٠,٣	٠,٦
أخرى	١,١	١,٦	١,٣	١,٩
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر : حسب النسب اعتماداً على الجهاز المركزي للإحصاء ، بعض المؤشرات الديموغرافية لسكان العراق من نتائج مسح الظواهر الحيوية لسنة ١٩٨٠ ، بغداد ، ١٩٨٥ ، جدول (١٦).

وبدأت نسبة الأمية في العراق تتخفّض تدريجياً كما تبين أرقام الجدول الآتي: جدول (١٠) تطور نسبة الأمية في العراق بحسب النوع (%) من جملة السكان ١٠ سنوات فأكثر) للمدة ١٩٦٥ - ١٩٨٧:

السنة	ذكور	إناث	جملة
١٩٦٥	٥٨,٤	٨٦,٦	٧٢,٢
١٩٧٣	٤٠,٩	٧٥,٥	٥٨,٢
١٩٧٧	٣٦,١	٧٠,٧	٣٥,٠
١٩٨٧	٢٠,٢	٣٤,٥	٢٧,٤

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج مسح الظواهر الحياتية في العراق لسنة ١٩٧٣ - ١٩٧٤، ص ١٣، المجموعة الإحصائية السنوية لعام ١٩٧٨، جدول ٢ / ٨، ص ٣٥، تعداد السكان لعام ١٩٨٧، جدول (٢٩)، ص ١١٥.

توضح أرقام الجدول مدى الانخفاض الذي حصل في نسبة الأمية خلال المراحل الزمنية الأربع، ويبدو واضحاً أن الانخفاض الذي حصل للذكور هو أكثر بكثير مما هو في الإناث، على الرغم من التطور الحاصل عند الإناث في السنوات الأخيرة.

ويبين الجدول الآتي (رقم ١١) عدد الأميين ونسبهم بين السكان في العراق للفئة العمرية ١٥ - ٤٥ سنة لثلاث مراحل زمنية:

التفاصيل	١٩٧٧	١٩٨٧	١٩٩٣
عدد السكان	٤,٤٠٤,٣٢٤	٦,٣٣٥,٨٨٤	٨,٨٩٠,٥٠٠
عدد الأميين	٢,١٣١,٨١٧	١,٢٥٨,٤٦١	١,٧٠٦,٩٧٦
نسبة الأمية إلى عدد السكان	%٤٨,٤	%١٩,٩	%١٩,٢

المصدر: IES, Human Development Report, Iraq, 1995, Table 18,P.47.

يوضح الجدول انخفاض نسبة الأمية بين السكان في الفئة العمرية ١٥-٤٥ سنة لثلاث مراحل زمنية. فقد انخفضت من ٤٨,٤ ٪ عام ١٩٧٧ إلى ١٩,٩ ٪ عام ١٩٨٧ ثم إلى ١٩,٢ ٪ عام ١٩٩٣ في الوقت الذي تزايدت الأرقام المطلقة لعدد الأميين في عام ١٩٩٣ قياساً بعام ١٩٨٧ بما يقرب من ٤٥٠,٠٠٠ شخص.

وتشير أعداد الملتحقين بالمدارس (ذكور وإناث) خلال (عقد من الزمن) إلى التحسينات الكبيرة التي طرأت على التعليم في العراق. فقد أصبح عدد الإناث الملتحقات بالمدارس يساوي نصف عدد الذكور في سنة ١٩٧٦/٧٧ بعد أن كان لا يساوي إلا ثلث عددهم في سنة ١٩٦٧ / ٦٨^(٦٤). وبلغت نسبة المقيدين في المدارس الابتدائية والثانوية للمدة ١٩٨٧-١٩٩٠ نحو ٧٥ ٪ في العراق مقابل ٧١ ٪ في الوطن العربي^(٦٥).

كما تضاعف عدد المدارس الابتدائية والثانوية خلال العقد المشار إليه وزاد عدد المعلمين في المرحلتين المذكورتين، حيث سجل العراق أكبر زيادة لعددهم لكل مدرسة ابتدائية خلال المدة ١٩٨٠ / ٨١ - ١٩٨٧ / ١٩٨٨ بلغت ٨١ ٪. كما زاد عدد الأساتذة في المرحلة الجامعية زيادة كبيرة. وارتفع معدل التلاميذ للمعلم الواحد من ٢١,٩ إلى ٢٧,٥ في المرحلة الابتدائية، وانخفض المعدل في المرحلة الثانوية من ٣٠,٦ إلى ٢٨,٤ والجامعية من ٣٤,٢ إلى ٢٤,٦^(٦٦).

الهوامش والمصادر:

- ١ - انظر النصوص الأصلية المسمارية لحاكم لكش (كوديا). راجع أيضاً: عباس فاضل السعدي، دراسات في جغرافية السكان، منشأة المعارف (سلسلة الكتب الجغرافية رقم ٤٦)، الإسكندرية، ١٩٨٠، ص ١٦ .
- ٢ - فاضل الأنصاري، سكان العراق: دراسة ديموغرافية - جغرافية مقارنة، مطابع ألف باء، دمشق، ١٩٧٠، ص ٣٨.
- 3 - Doris G. "Current Population Trends in Iraq," the Middle East Journal, vol.10, No. 2, spring, 1956, P. 153.
- ٤ - الجمهورية العراقية، وزارة الداخلية، مديرية النفوس العامة، المجموعة الإحصائية لتسجيل عام ١٩٥٧ (العراق - الجاليات العراقية)، دار التضامن للتجارة والطباعة والنشر، بغداد، ص : ب، ل.
- ٥ - الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٦٥، مطبعة الجهاز، بغداد ١٩٧٣، ص أ، ب.
- ٦ - الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج مسح الظواهر الحياتية في العراق لسنة ١٩٧٣ - ٧٤، أيلول، ١٩٧٥، ص ٢. انظر أيضاً : نتائج المسح لسنة ١٩٧٤ - ٧٥ تموز ١٩٧٦.
- ٧ - الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، بعض المؤشرات الديموغرافية لسكان العراق من نتائج مسح الظواهر الحيوية لسنة ١٩٨٠، إعداد فيحاء هاشم الألوسي، بغداد.
- ٨ - الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، اختلافات الوفاة بين حضر وريف العراق، دراسة رقم ٢٤ لسنة ١٩٩١ .
- ٩ - لين ت. سميث، علم السكان، ترجمة محمد السيد غلاب وفؤاد اسكندر، المكتب المصري الحديث، جامعة الأسكندرية، ١٩٧١، ص ٣٣٧ .

- ١٠- حسب تلك المعدلات اعتماداً على البيانات الواردة في المجموعة الإحصائية السنوية لعام ١٩٧٦ الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء، ص ٥٥ - ٥٨ والمجموعة الإحصائية السنوية لعام ١٩٩٢، ص ٢٨٢ - ٢٨٤.
- * أعدت هذه الدراسة بإيجاز شديد بحسب ما جاء في دعوة المشاركة في مشروع كتاب سكان العالم العربي وبحسب ما تيسر للباحث من بيانات.
- ١١- رياض طيارة، (تحديات الديموغرافيا)، النشرة السكانية، الأسكوا، بغداد، عدد ٤٣، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٨ ص ٦ - ٧.
- 12 - UNDP, Human Development Report, 1995, New York, 1996, Tables 21 & 47.
- ١٣- الجهاز المركزي للإحصاء، بعض المؤشرات الديموغرافية، ١٩٨٠، مصدر سابق، جدول (٢). انظر أيضاً: عباس فاضل السعدي، "مقاييس الخصوبة وتباينها الإقليمي في العراق"، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد ١٧، عدد ٣، خريف ١٩٨٩، ص ٢٦٩.
- ١٤- الجهاز المركزي للإحصاء، تعداد السكان لعام ١٩٨٧ لمجموع القطر، جدول ٤٥ ص ٢٨، والمجموعة الإحصائية السنوية لعامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧.
- 15- U.N., ESCWA, Demographic and Related Socio - Economic Data , sheets No 9 , Amman , 1997, table 3,P.28.
- 16- Ibid , 1978, No. 5. P.65
- 17- Ibid, P. 65.
- ١٨- مجلة المستقبل العربي، يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ١٠٨، شباط ١٩٨٨، ص ٢٠٢ - ٢٠٣.
- ١٩- عباس فاضل السعدي: (وفيات الرضع والحصار الاقتصادي في العراق)، مجلة النشرة السكانية (تصدرها الأسكوا)، العدد ٤٤، ١٩٩٦، ص ٥٢.
- ٢٠- جيمس ب. غرانت، وضع الأطفال في العالم ١٩٩٠، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف)، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، عمان، ١٩٩٠.

٢١. - عباس فاضل السعدي، وفيات الرضع، مصدر سابق، ص ٥٢ .
- 22- ESCWA , 1987 ,OP.Cit, P. 65 .
- ٢٣- وزارة التخطيط، أضواء على خطة التنمية القومية للسنوات ١٩٧٠ - ١٩٧٤، مطبعة راشد، بغداد، ١٩٧٠، ص ٨-١١.
- ٢٤- عباس فاضل السعدي، وفيات الرضع والحصار الاقتصادي، مصدر سابق، ص ٤٨.
- 25- The Study of the Team of Harvard University , October 1991 & April 1992.
- 26- ESCWA,1997,No . 9 , Op . Cit. , table 4 , P. 29.
- 27- Ibid, Table 4 , P.29.
- ٢٨- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، الوضع السكاني في منطقة غربي آسيا : الجمهورية العراقية، بيروت ، ١٩٨١، ص ١ - ١٤ .
- ٢٩- منصور الراوي، دراسات في السكان والعمالة والهجرة في الوطن العربي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / جامعة بغداد، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٩١ ص ١٣٩ .
- ٣٠- الأمم المتحدة، الجمهورية العراقية، ١٩٨١، مصدر سابق، ص ١ - ١٤ .
- 31- U.N. , Population Division , Dep. of International Economic and Social Affairs & the UN Fund for Population Activities , Pop.Policy Compendium , Iraq , 1980 , P. 5.
- 32- ESCWA, sheets No. 9, 1997, op cit. , table (6),P 32,
- (*) حُسب الرقم من مصفوفة الهجرة الداخلية اعتماداً على بيانات محل الميلاد جدول (٢٤) من كل محافظة من محافظات العراق (في تعداد عام ١٩٨٧) ولا تشمل غير المبين أو المقيمين في الخارج (الباحث).
- ٢٣ -- عباس فاضل السعدي، (النمو الحضري وخصائصه الجغرافية في العراق)، مجلة الآداب (جامعة بغداد)، العدد ٤٥، السنة ١٩٩٩، ص ٢١٣ .

- ٣٤- عباس فاضل السعدي، مقاييس الخصوبة، مصدر سابق، ص ٢٩٦.
- ٣٥- الجهاز المركزي للإحصاء، بعض المؤشرات الديموغرافية، مصدر سابق، جدول رقم (٢).
- 36- U. N., World Population Prospects Estimates and Projects as Assessed in 1988 , New york ,UN Publications , 1989 , PP. 410 - 411 , UNDP , 1996 , Op. Cit., Table (21) .
- ٣٧- حسب المعدل اعتماداً على نتائج مسح الظواهر الحيوية لسنة ١٩٨٠، مصدر سابق، جدول رقم (١)
- ٣٨- جمعية تنظيم الأسرة العراقية، التقرير السنوي لعام ١٩٩٤، جداول ١، ٢، ٣.
- 39- U.N. , World Population Prospects, 1988 , op .cit , pp. 410 - 411 , U NDP ,1996 ,op. cit. ,Table (21).
- 40- U.N. ,Population Policy ComPendum , Iraq,1980,op.cit , P.3.
- ٤١- فاضل الأنصاري، مصدر سابق، ص ٥٧.
- ٤٢- جاسم محمد الخلف، محاضرات في جغرافية العراق الطبيعية والاقتصادية والبشرية، ط ٢، جامعة الدول العربية / معهد الدراسات العربية العالية، مطبعة لجنة البيان العربي. القاهرة، ١٩٦١، ص ٤١٤ - ٤١٦.
- ٤٣- عباس فاضل السعدي، (تغير التوزيع الجغرافي لسكان منطقة الأهوار في العراق وحركاتهم المكانية بين عامي ١٩٧٧ و ١٩٨٧)، مجلة دراسات (العلوم الإنسانية) الجامعة الأردنية، المجلد ٢٢ (أ)، العدد ١، ١٩٩٥، ص ٢٠٣ .
- ٤٤- المصدر نفسه، ص ٢٠٤. راجع أيضاً: حسن الخياط، جغرافية أهوار ومستنقعات جنوبي العراق، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم / معهد البحوث والدراسات العربية، المطبعة العالمية، القاهرة، ١٩٧٥، ص ١٢٥ .

٤٥- شاكر خصبك، العراق الشمالي : دراسة لنواحيه الطبيعية والبشرية، ط١، مطبعة شفيق، بغداد، ١٩٧٣، ص ٢٨٥ .

* يتم إيجاد الدرجة المعيارية بالمعادلة الآتية :
$$\frac{د - س - س}{ع}$$

حيث تمثل د : الدرجة المعيارية، س : أي قيمة من قيم المتغير، س : الوسط الحسابي لقيم المتغير، ع : الانحراف المعياري.

٤٦- عبدالاله أبو عياش، التحضر في الوطن العربي : تقييم جغرافي للبعدين الاقتصادي والاجتماعي، في قراءات في الجغرافيا الاجتماعية التطبيقية، تحرير عبدالله علي الصنيع، مكتبة الطالب الجامعي (رقم ٦١)، مكة المكرمة، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م، ص ٢٢٥ - ٢٢٦.

47- Iraqi Economist Associaton & UNDP , Human Development Report 1995 in Iraq, Baghdad, 1995 ,pp. 20, 33.

٤٨- وليد عباس حلمي وآخرون، التحضر في العراق، وزارة التخطيط / التخطيط الأقليمي، دراسات رقم ١٥١، بدون تاريخ، ص ٥٧ .

٤٩- الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط / هيئة التخطيط الأقليمي، خطة دراسات الوزارة: دراسة رقم ٧٥٩، مشاكل توسعات المدن العراقية وأثرها على التوزيع الأقليمي للمستوطنات، بغداد، ١٩٨٩، ص ١٣ .

٥٠- انظر جدول (٥).

٥١- تبعاً لتقديرات وزارة التجارة بحسب البطاقة التموينية لعام ١٩٩٦ .

٥٢- راجع (عباس فاضل السعدي، التوزيع الجغرافي للسكان في اليمن، النشرة الدورية التي يصدرها قسم الجغرافيا بجامعة الكويت (رقم ٥١) مارس ١٩٨٣، ص ٤٩) حول كيفية قياس المؤشرات المنوه عنها .

* نسبة التركيز = $\frac{٢}{١}$ مج (س - ص) حيث تمثل س النسبة المئوية لمساحة المنطقة

إلى مساحة الإقليم الكلية، ص تمثل النسبة المئوية لسكان المنطقة إلى سكان الأقاليم الكلية، مج تمثل مجموع الفرق الموجب بين هذه النسب، أي مجموع القيم دون النظر للإشارات السالبة.

(*) تم الحصول على قيمة معامل (جيني) من تجميع القيم المستخرجة من منحني لورنز.

٥٣- عباس فاضل السعدي، "تباين توزيع السكان في الوطن العربي"، مجلة دراسات عربية، تصدرها دار الطليعة في بيروت، العدد ٦/٥، السنة ٢٩، آذار / نيسان ١٩٩٣، ص ٥٣-٥٤.

* الدونم العراقي = ٢٥٠٠ م^٢

٥٤- جامعة الدول العربية / المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، ١٩٩٥، الخرطوم، يوليو (تموز)، ١٩٩٦، ص ٢٤.

٥٥- جامعة الدول العربية / المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد ١٥، الخرطوم، ديسمبر ١٩٩٥، ص ٣٩٤.

٥٦- عباس فاضل السعدي، دراسات في جغرافية السكان، مصدر سابق، ص ٧٠ - ٧١.

* بلغ رقم (ويبيل) في تعداد ١٩٥٧ نحو (٢٢١) وانخفض إلى (١٣٩) في تعداد ١٩٧٧ وإلى (١٢٠) في تعداد ١٩٨٧. مما يشير إلى التحسن في الإدلاء بتلك البيانات عن العمر من تعداد إلى آخر. وهناك أيضاً مؤشر (مايرز) الذي يتراوح - من الناحية النظرية - بين صفر و ١٨٠، وقد بلغ في العراق بحسب تعداد ١٩٧٧ نحو ١٨، وفي عام ١٩٨٧ انخفض إلى ٩,٨. وهو تأكيد للتحسن المذكور في رقم (ويبيل)، في تعداد ١٩٨٧ قياساً بالتعداد السابق له (حسابات الباحث).

٥٧- لين ت. سميث، أساسيات علم السكان، ترجمة محمد السيد غلاب وفؤاد اسكندر، المكتب المصري الحديث، الأسكندرية، ١٩٧١، ص ٢٢٥ - ٢٢٦.

- ٥٨- الجهاز المركزي للإحصاء، تعداد السكان عام ١٩٨٧ (مجموع القطر)، ص ٧٤.
- ٥٩- الأمم المتحدة، الجمهورية العراقية، ١٩٨١، مصدر سابق، ص ١ - ١٧.
- ٦٠- المصدر نفسه، ص ١ - ١٧.
- ٦١- المصدر نفسه، ص ١ - ١٧.
- ٦٢- جوزيف سامي، " أثر المذاهب الدينية في تباينات الخصوبة "، النشرة السكانية، الأكوأ، العدد ١٣، بيروت، ١٩٧٧، ص ١٣.
- ٦٣- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٣)، جدول ٤، ٥١.
- ٦٤- الأمم المتحدة، الجمهورية العراقية، ١٩٨١، مصدر سابق، ص ١ - ١٦.
- ٦٥- تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣، مصدر سابق، جداول ١ - ٣، ٢٢.
- ٦٦- الأمم المتحدة، الجمهورية العراقية، ١٩٨١، مصدر سابق، ص ١ - ١٦، ١٧.

obeikandi.com

الفصل السابع

سكان سلطنة عمان



إعداد

أ.د. محمد محمد زهرة

قسم الجغرافيا - كلية الآداب

أستاذ الجغرافيا البشرية بجامعة القاهرة والإمارات العربية

جامعة العين - الإمارات العربية

obeikandi.com

سكان سلطنة عمان

لقد كان لظهور نتائج تعداد ١٩٩٣^(١) أثر كبير في إمكانية تناول موضوعات عن سكان عمان لم تدرس قبل ذلك لقصور البيانات، وقد أمكن الحصول على نتائج تعداد ١٩٩٣، واستخدم في هذه الدراسة، مما يعطي لهذه الدراسة صفة الشمولية لاعتمادها على بيانات تعداد، بالإضافة إلى دراسة موضوعات لم تسبق دراساتها في الدراسات السابقة.

الدراسات السابقة:

يعتبر تقدير لوريمر ١٩٠٦ هو أول تقدير لسكان عمان في بداية هذا القرن، وقد اقتصر على عدد السكان وعدد المنازل بالإضافة إلى الأنشطة الاقتصادية^(٢)، وقد قام تاونسند Townsend ١٩٧٧ ببيانات وتقديرات سكانية لعمان ومناطقها في كتابه عن عمان^(٣). وكذلك قدم بيركس وسنكلير Sinclair and Birks ١٩٧٨ تقديرات لسكان عمان وبعض العناصر السكانية فيها^(٤). أما شولتز ١٩٨٠ في دراسته عن جغرافية عمان فقد قدم في بعض الصفحات بيانات عن نمو السكان في عمان، وقد أُشير إلى دقتها عن دراسة توزيع السكان وكثافتهم^(٥). وفي عام ١٩٨٢ قدم حسن الخياط دراسته عن الرصيد السكاني لدول الخليج العربية^(٦)، وكانت عمان تمثل مشكلة في هذه الدراسة؛ لأنها الدولة الوحيدة التي لم تكن قد أجرت تعداداً سكانياً في تلك الفترة، وقدم الكتاب تقديرات لعمان وكغيرها من التقديرات يشوبها الكثير من الاضطراب وعدم الاتساق مع بعضها البعض، وفي عام ١٩٨٤ قدم فتحي أبو عيانة دراسته عن سكان سلطنة عمان، وهي دراسة تشمل دراسة النمو والتوزيع الجغرافي والمدن وبعض مظاهر التركيب السكاني، وذلك في إطار المتاح من تقديرات وبيانات^(٧) وذلك قبل التعداد، ونشرت نفس

الدراسة أيضاً في مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ١٩٨٥^(٨). وفي عام ١٩٨٥ قدم متولي وأبو العلا موضوعات عن سكان عمان في إطار دراسة سكان دول الخليج والجزيرة العربية^(٩)، وبعد ذلك قدم محمد الرويثي دراسة حول الاتجاهات السكانية في شبة الجزيرة العربية^(١٠)، وقد كان نقص البيانات والأرقام الخاصة بعمان مشكلة من مشكلات البحث، وفي عام ١٩٨٨ قدم أبو العلا دراسة عن سكان عمان في كتابه عن إقليم عمان، وقد اعتمد على المتاح من بيانات في كتابات سابقة وفي بعض التقديرات السكانية كما فعلت الدراسات السابقة عليه^(١١)، وقدم صبحي عبد الحكيم في دراسته عن الأبعاد السكانية لأزمة الخليج موضوعات عن سكان عمان تعتمد على التقديرات وذلك في إطار عرضه لموضوعات دراسته^(١٢)، وعرض أيضاً للمتاح من بيانات إحصائية، ثم هناك ١٩٩٤ دراسة لسعود العنسي عن السكان وموارد التنمية ومقوماتها في عمان^(١٣)، وقد استعرض بعض البيانات القائمة على التقديرات؛ لأن بيانات التعداد لم تكن قد نشرت وأتيح للبحث. وقد قدمت الجهات الدولية والإقليمية بيانات وأرقاماً وبعض التحليلات لسكان عمان، وقد اعتمدت الدراسات السابقة عليها بشكل متفاوت.

وعلى ذلك فالدراسة الحالية تتميز باعتمادها على مصدر رئيس وهو التعداد في معظم موضوعاتها، وقد صححت بيانات التعداد والتي وردت في هذه الدراسة العديد من الأخطاء في البيانات والإحصاءات في الموضوعات السكانية المختلفة.

مقدمة عن المصادر الإحصائية:

قبل إجراء التعداد (١٩٩٣) ونشر نتائجه كانت تقديرات سكان عمان تتفاوتت تفاوتاً كبيراً بين المصادر المختلفة كما سيرد فيما بعد. وتعد التعدادات

المصدر الهام والرئيس لبيانات دراسة السكان بشكل متسق حيث تصبح الأرقام بعيدة عن التناقض والتفاوت الكبير، مع ذلك فقد كانت هناك مجموعة من التقديرات.

التقديرات:

تشترك عمان مع بقية دول مجلس التعاون الخليجي في أن أول تقدير لسكانها في العصر الحديث جاء في بداية القرن العشرين تقريباً (١٩٠٦) (١٤).

وفي ظل غياب مصدر إحصائي عماني، فإن المتوافر هو ما تقدمه هذه الدراسات من أرقام لا تتضمن بالطبع خصائص السكان، حيث ظلت هذه الخصائص غائبة لا يعلم عنها تفاصيل أو حتى مجرد أرقام لفترة طويلة من الزمن. وفي بداية الخمسينيات من هذا القرن حدث تطور إيجابي في هذا الاتجاه وأصبح بالإمكان التعرف على بيانات سكانية لعمان من خلال عدة مداخل ومصادر وجهات هي:

١ - بدأت تقديرات سكان السلطنة في منتصف الخمسينيات تقريباً، وأصبح لدينا سلسلة تقديرات في هذا المجال من خلال تقديرات الأمم المتحدة.

٢ - حدث تقدم في بناء النماذج الديموغرافية والتعرف على الأنماط السكانية، وتقدير أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية في تفاوت الأحوال السكانية، وأصبح من السهل تصميم جداول الحياة ، بالإضافة إلى تقدم الأساليب الديموغرافية في بناء نماذج النضير، والحصول على تقديرات سكانية بطرق غير مباشرة، وقد ساعد ذلك في إمكانية عمل تقديرات لبعض العناصر الديموغرافية لعمان كالمواليد والوفيات مثلاً.

٣ - استعانت هذه المنظمات الإقليمية للأمم المتحدة ECWA بخبراء محليين

بالإضافة إلى الخبراء الدوليين أمكنهم زيارة دول المنظمة والتعرف على الظروف والأحوال المختلفة في تلك الدول مما يمكّن من عمل تقديرات ديموغرافية قريبة من الواقع خاصة في ظل تقدم الأساليب الديموغرافية وأساليب المسح الديمغرافي.

٤ - أسهمت (ECWA) عام ١٩٧٤ في إجراء مسح ديموغرافي لخمس مدن عمانية هي: مسقط، ومطرح، وصور، وصحار، ونزوى، كعينة رائدة لعمل مسح لمناطق أوسع في عمان، وتعطي نتائج مثل هذه المسوح مؤشرات ديموغرافية يمكن الاسترشاد بها في استكمال تقديرات السلطنة، كما أجرى مسح ديموغرافي بين عام ١٩٨٤ - ١٩٨٦، وقدرت بناء عليه أحجام السكان لأغراض التنمية.^(١٥)

٥ - منذ منتصف السبعينيات حدثت ظاهرة ديموغرافية حديثة هي "الهجرة الدولية في الشرق الأوسط" وتمثلت في هجرة السكان للعمل والإقامة في دول الخليج. وقد لفتت هذه الظاهرة أنظار جهات أكاديمية وتنفيذية إقليمية وعالمية فالتفتت إلى دراستها، ومن هذه الجهات مكتب العمل الدولي ILO وجامعة درم Durham، حيث كان مشروع انتقال القوى العاملة، الذي أشرف على جانب كبير منه كل من: بيركس Birks وسنكلير Sinclair، وقد صدرت عن المشروع عدة دراسات بعضها إقليمي - دراسة حالة لكل دولة - وبعضها للمنطقة ككل، وقد حظيت سلطنة عمان بدراسة خاصة^(١٦) ضمن هذا المشروع، وبها بعض التقديرات السكانية التي تشمل حجم السكان، وأعداد العاملين في بعض جهات الدول وجنسياتهم، وقد كانت هذه الدراسة حصيلة زيارات واستقصاءات وجمع لبيانات سكانية متوافرة لم تكن نشرت من قبل.

٦- في إطار النهضة الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها عمان والتي أدخلتها مرحلة حضارية حديثة بعد عام ١٩٧٠ حدثت تطورات هامة ساعدت على توافر بعض الأرقام والبيانات التي تفيد بعض الدراسات والتحليلات الديموغرافية؛ مثل: استكمال الجهاز الإداري للدولة، ونشر بيانات عن خطة التنمية، وتوافر الخدمات الصحية والتعليمية، ونشر بيانات تخص أنشطة تلك الخدمات، وأهم هذه البيانات ما جاء في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٧- رغم عدم وجود قانون ملزم لتسجيل المواليد ووفيات الأطفال والإحصاءات الأخرى كالزواج والطلاق وغيرها، إلا أن ظروف تطور الإدارة والمجتمع جعلت من الضروري والملزم للأفراد تسجيل هذه الإحصاءات، وسيرد تفصيل ذلك فيما بعد .

إلا أن كل ما سبق لا يغني عن بيانات التعداد العام للسكان؛ لأن المؤشرات والبيانات السابقة قد تفيد جزئياً في دراسة بعض موضوعات السكان، ولكنها لا تصلح لعمل دراسة منهجية كاملة ، ولذلك فقبل نشر نتائج تعداد ١٩٩٣ كانت الدراسات تعتمد على التقديرات والمؤشرات غير المباشرة، وهذه كانت غير دقيقة في بعض الأحيان، ودليل ذلك أن نتائج التعداد اختلفت كثيراً في بعض النواحي عما كان موجوداً من بيانات قبل التعداد .

تعداد السكان:

تكونت هيئة الإحصاءات الوطنية ولجنة التعداد القومي لإجراء تعداد السكان والمساكن وأعلن عن إجرائه عام ١٩٨١، إلا أنه لم يجر إلا بعد ذلك بأكثر من ١٠ سنوات، وذلك لظروف متعددة.

وقد صدر في شهر يونيو ١٩٩١ المرسوم السلطاني رقم ٥ / ١٩٩١ القاضي بإجراء تعداد عام للسكان والمساكن والمنشآت في سلطنة عمان، وعهد بمهمة استكمال تلك الإجراءات للأمانة العامة لمجلس التنمية، وقد تحدد تنفيذ التعداد عام ١٩٩٣ للاستفادة من نتائجه في وضع خطة التنمية ١٩٩٠م - ٢٠٠٠م، وقد قامت الجهات المختلفة باتخاذ الخطوات التنفيذية اللازمة لإجراء التعداد من خلال جهود مجلس الوزراء واللجنة الوطنية للتعداد واللجان الفرعية والمجلس التنفيذي للتعداد، وقد نفذت مجموعة من المراحل مثل مرحلة الأعمال التحضيرية، وتصميم الاستمارات، وأعمال الخرائط، والدليل الجغرافي ومرحلة التنفيذ الميداني وخطة العد والتوعية والإعلام وتجهيز البيانات واستخراج النتائج، وفي إطار ذلك كله قام مجلس التنمية من خلال جهاز التعداد بتقسيم كافة أراضي السلطنة إلى أقسام صغيرة يضم كل منها حوالي ١٠٠ مسكن تسمى منطقة العد.

وقد تم إعداد الخرائط التي توضح حدود ومكونات كل من هذه المناطق التي بلغ عددها أكثر من ٢٥٠٠ شخص لمرحلة التنفيذ الميداني التي استغرقت حوالي ثلاثة شهور ونصف ابتداء من سبتمبر وحتى نوفمبر ١٩٩٣، وقد شمل العد جميع الأفراد الأحياء والمساكن والمنشآت داخل حدود السلطنة، وجميع الأفراد العمانيين الذين كانوا خارج السلطنة ليلة التعداد ٣٠ نوفمبر/١ ديسمبر، واستمرت مرحلة العد الفعلي مدة ١٠ أيام ابتداء من ١/١٢/١٩٩٣ (١٧).

الإحصاءات الحيوية:

يتم تقدير معدلات المواليد والوفيات من خلال الأجهزة الدولية والإقليمية بناء على النماذج والأنماط الحيوية المشابهة في دول أو مجتمعات لها نفس

الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقد حدث تقدم كبير في هذا المجال مما أتاح بيانات إحصائية متعددة عن دول العالم التي لا تتبع نظام التسجيل الحيوي الملزم، إلا أن هناك تغيرات اقتصادية وسياسية واجتماعية تؤدي إلى الاتجاه نحو تقبل المجتمع للتسجيل الحيوي الملزم، ومن هذه التغيرات ما يلي:

- ١ - اتجاه الوافدين - غير المواطنين- إلى تسجيل مواليدهم ووفياتهم أيضاً لأسباب إدارية وسياسية تتعلق بنواح يتطلبها وجودهم في السلطنة، كما يحدث أيضاً في بقية دول مجلس التعاون الخليجي ، وفي الدول التي بها الظروف نفسها.
- ٢ - في إطار التنمية الشاملة التي شهدتها وتشهدها عمان زاد الاهتمام بالخدمات الصحية، وأصبحت حالات كثيرة من المواليد تتم في المستشفيات ، وفي هذه الحالة يتم استخراج شهادات الميلاد.
- ٣ - مع الاهتمام بالتعليم والنظر إليه كقيمة اجتماعية واقتصادية ، أقبل العمانيون على إلحاق أبنائهم بالمدارس، وتطلب ذلك الحصول على شهادات الميلاد، الأمر الذي يدفع السكان إلى تسجيل مواليدهم.
- ٤ - في إطار التنظيم الإداري والاجتماعي للدول - ولأسباب شرعية وقانونية وإدارية - يتم تسجيل حالات الوفيات، ولعل تسجيل حالات الوفيات لا تزال أعلى من تسجيل المواليد، كما أن تسجيل الزواج والطلاق أصبح بدوره في ظل الظروف الشرعية والقانونية مما يهتم بتسجيله بشكل خاص.
- ٥ - في الإطار التنظيمي نفسه يتطلب الأمر من بعض العاملين في بعض الجهات تقديم بيانات بأفراد الأسرة، ويفضل تقديم وثائق تثبت ذلك،

وأيضاً يدخل في هذا الإطار التسجيل الأسري الذي يتطلب بيانات خاصة بأفراد الأسرة.

٦ - قد يرتبط بتسجيل المواليد وإضافتهم إلى سجلات العاملين في بعض جهات الدولة الحصول على ميزات مالية إضافية.

المسوح والاستقصاءات السكانية الأخرى:

سبق الإشارة إلى المسوح الأخرى التي أجريت لسلطنة عمان، كالمسح الذي أجري للمدن الخمس الرئيسية بالإضافة إلى تقديرات البنك الدولي وقسم السكان بالأمم المتحدة عام ١٩٧٩م، وكذلك المسح الديمغرافي الذي أجري بالسلطنة من عام ٨٤، ١٩٨٦، وقد أجرت الحكومة بمساعدة الأمم المتحدة مسحاً في إحدى عشرة ولاية، ولكن نتائجه لم تنشر^(١٨). وكل هذه المصادر بلا شك ذات فائدة في الدراسات السكانية.

التقسيم الإداري:

يعد التقسيم الإداري من البيانات اللازم توافرها وعلى خرائط لاستكمال الدراسات السكانية وكذلك لبيان مواقع الخصائص السكانية، وقد تفاوت التقسيم الإداري في سلطنة عمان بين فترة وأخرى.

وحسب ما جاء في التعداد فإن التقسيم الإداري الذي نشرت على أساسه البيانات التعدادية يقسم سلطنة عمان إلى خمس مناطق هي: الباطنة والداخلية والشرقية والظاهرة والوسطى، وثلاث محافظات هي (مسقط، وظفار، ومسندم) وتقسم المناطق والمحافظات المذكورة إلى أقسام إدارية أصغر يسمى كل منها ولاية، ويبلغ مجموع الولايات بالسلطنة ٥٩ ولاية يوضحها

الجدول المرفق بالمحق، إلا أن بيانات التعداد المتاحة نشرت على مستوى المنطقة والمحافظات، ولم تنشر على مستوى الولاية أية بيانات، وعلى الأساس الإداري المتاح ستم دراسة موضوعات السكان.

جدول رقم (١)

الحدود الإدارية طبقاً لتعداد ١٩٩٣

المحافظة/المنطقة	الولاية	المحافظة/المنطقة	الولاية	المحافظة/المنطقة	الولاية
١ - محافظة مسقط	مسقط السيب مطروح بوشر العامرات قريات	٢ - منطقة الباطنية	صغار الرساق شناصر لواء صحم الخابورة السوين نخل وادي المعاول العرابي المصنعة بركاء	٣ - محافظة مسندم	خصب بخا دبا البيعة مدحاء
٤ - منطقة الظاهرة	البريمي بحري محسنة بنقل ضنك	٥ - منطقة الباطنة	نزوى سمائل بهلاء أدم الجمراء منح إزكي بدبد	٦ - منطقة الشرقية	صور إبراء بديعة القبائل المضيبي دماء والطائيين الكامل والوافي جعلان بني بوعلی جعلان بن بوحسن وادي ابن خالد مصيرة
٧ - منطقة الوسطى	هيماء بحرت الدقم الجازر	٨ - محافظة ظفار	صلاصة ثمریت طاقة مرباط سوح رخبوت ظلكوت مقشن جزر الحلايبات		

تطور سكان عمان

سكان عمان قبل التعداد:

كما سبق ذكره فإن دراسة سكان عمان قبل عام ١٩٩٣ تعتمد أساساً على تقديرات سكانية، وقد تفاوتت تقديرات السكان لسلطنة عمان قبل التعداد تفاوتاً كبيراً، وكان أول تقدير لسكان عمان في العصر الحديث هو تقدير لوريمر ١٩٠٦ ويقدر لوريمر سكان عمان في ذلك الوقت بنصف مليون نسمة^(١٩)، وقد استند لوريمر في تقديره على أساس عدد المنازل، حيث قدر لكل من هذه المنازل خمسة أشخاص^(٢٠)، ثم توالى التقديرات. ويوضح الجدول (رقم ٢) تطور تقدير سكان عمان في التواريخ المختلفة خلال القرن العشرين.

جدول (٢)

تطور تقدير سكان عمان في القرن العشرين

السنة	تقدير عدد السكان	معدل الزيادة	المصدر
١٩٠٦	٥٠٠٠٠٠		لوريمر ج، ٥
١٩٥٠	٣٩٠٠٠٠		في أبو عيانه U.N World pop. Prospect 1973
(١٩٥٠)	(١٥٠٠٠٠)		حسن الخياط ص ١٠٢
١٩٥٥	٤٣٧٠٠٠	٢,٣	في أبو عيانه، المصدر السابق
١٩٦٠	٤٩٤٠٠٠	٢,٥	في أبو عيانه، المصدر السابق
١٩٦٥	٥٦٥٠٠٠	٢,٧	في أبو عيانه، المصدر السابق
١٩٧٠	٦٥٧	٣,١	Year Book. في أبو عيانه
(١٩٧٢)	(٤٥٠٠٠٠)		حسن الخياط، ص ١٠٢
	٦٧٥٠٠٠	٣,٢	في أبو عيانه: البنك الدولي
١٩٧٥	(٤٥٠٠٠٠٠)		في العنسي عن تاونسند
(١٩٧٥)	(٧٥٠٠٠)	٣,٢	الأمم المتحدة
١٩٧٧	٧٦٦٠٠٠		Birks and Sinclair
١٩٧٥	٥٥٠٠٠٠		حسن الخياط
١٩٧٩	(٧٧٥٠٠٠)	٣,٣	U.S. Bureau of Census
١٩٨٠	٨١٧٠٠٠		أبو عيانه
١٩٨١	(٦٠٠٠٠٠)	٣,٠	محمد متولي، ومحمود أبو العلا، جغرافي الخليج ص ١٨٩
١٩٨٥	٨٦٤٠٠٠		U.S.B. of Census
١٩٩٠	(٦٦٦٠٠٠)	٢,٠	في أبو عيانه
	٩٠٠٠٠٠	٣,١	في العنسي ١٩٩٤
	٨٥٠٠٠٠		حسن الخياط ١٠٢
	٩١٩٠٠٠		محمد متولي وأبو العلا ص ١٨٩
	١,٥٠٠,٠٠٠		Demographic year Book
	٢,٠٠٠,٠٠٠		دائرة التخطيط سلطنة عمان
			العنسي ١٩٩٤، ص ٢١٤

ويلاحظ من الجدول التجميعي السابق تطور عدد سكان سلطنة عمان كما يلي:

- ١ - تتباين التقديرات السكانية لسلطنة عمان تبايناً واضحاً في السنة الواحدة حسب مصدر التقديرات وبالتالي أساس التقدير.
- ٢ - كان التباين الواضح والشديد في التقديرات هو ما بين تقدير لوريمر في بداية هذا القرن وما تلاه من تقديرات - وسنعود لتحليله فيما بعد .
- ٣ - ويظهر التباين الواضح من تقديرات حسن الخياط ومحمد متولي ومحمود طه أبو العلا وبيركس وسنكلير والعنسي ما قبل ١٩٨٠ وغيرهم من ناحية الأرقام الموجودة بين الأقواس، وبين الأرقام الأخرى التي اعتمدت على مصادر متسقة إلى حد ما هي تقديرات الأمم المتحدة ومكتب التعداد الأمريكي أوردتها فتحي أبو عيانة في دراسته، وقد تتسق إلى حد ما مع بيانات التعداد، وسترد فيما بعد الملاحظات على هذا التقديرات.
- ٤ - فيما يتعلق بتقدير لوريمر في بداية القرن العشرين، فإن به بعض المبالغة، وقد أجمع الباحثون في دراسة سكان عمان قبل مرحلة التعداد (ورد ذكرهم في مصادر الجدول السابق) على المبالغة الواضحة في تقدير لوريمر لسكان سلطنة عمان في تلك الفترة مع ملاحظة عدم تغير الحدود السياسية - بل تم تحديدها بدقة فيما بعد - في شبه الجزيرة العربية، ولكن يمكن القول بأن هناك من المؤشرات ما يدل على أن سلطنة عمان قد شهدت تناقصاً سكانياً في الفترة ١٩٠٦ - ١٩٥٠ وذلك لأسباب التالية:

- الصراع القبلي المستمر لفترة طويلة أدى إلى قلة حجم السكان بين حين وآخر خاصة الرجال منهم^(٢١).
- في تلك الفترة فقدت عمان مستعمراتها ورخاءها، وبالتالي لم تعد الموارد المتاحة كافية بدرجة مناسبة لزيادة السكان، بل إنه مع الظروف السياسية والبيئية المركبة حدثت هجرات للسكان. حدث تناقص في عدد سكان المنطقة الشرقية نتيجة لهجرتهم إلى بعض أجزاء الإمبراطورية السابقة في "زنجبار" وشرق إفريقيا، وقد اتخذت هذه الهجرة شكلاً واضحاً خاصة في الجنوب الشرقي من المناطق الداخلية، إذ إن القبائل التي تعيش هناك قد تميزت منذ زمن بعيد بميلها الكبير للشاطئ وتجارة البحر، وذلك بالمقارنة بقبائل المناطق الداخلية الرئيسة من عمان ومركزها نزوى، وتشتهر قبائل جنية والحرث بصفة خاصة بنشاطها وقدراتها في مجالات الملاحة والتجارة؛ ولذا تتضح مظاهر هجرة مواطنها القبلية بشكل خاص^(٢٢).
- وفي مقابل ذلك حدثت هجرة أخرى إلى عمان من مناطق: كساحل إيران وجهات أخرى سترد فيما بعد.
- لم تؤد الزيادة السكانية لمجموعات البدو إلى تزايد العدد الكلي لسكان عمان في تلك الفترة؛ وذلك لظروف المرحلة الديموغرافية التي كانت تعيشها عمان آنذاك مع الأخذ في الاعتبار صعوبة حياة البدو وانعدام الخدمات الصحية وصعوبة الظروف البيئية، وقد قام البدو بهجرة داخلية بين المناطق كان هدفها هو سد النقص في سكان القبائل الأخرى وإحداث توازن سكاني مكاني.
- حدثت هجرة مستمرة من عمان إلى دول الخليج العربي منذ منتصف القرن

العشرين خاصة وأن إنتاج البترول في دول الخليج المجاورة سبق عمان وأتاح فرص عمل، وخلق نوعاً من التفاوت الاقتصادي بين عمان والدول الأخرى. وتوضح جداول الجنسيات والتعدادات المبكرة في دول مجلس التعاون هذا بشكل واضح، وقد تميز العمانيون باستعدادهم وقدراتهم للقيام بالعديد من الأعمال، وقد سجل العمانيون عدداً كبيراً في بعض الدول الخليجية كالبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة.

- تبعاً للنظرية الديموغرافية الانتقالية والنظرية الوبائية الانتقالية فإن عمان وحتى منتصف الستينيات تقريباً كانت تعيش المرحلة البدائية في كلتا النظريتين، حيث ارتفاع معدلات المواليد والوفيات بزيادة طبيعية قليلة، ومع الحروب القبلية والهجرة النازحة يتوقع تناقص سكاني بين بداية القرن ومنتصفه، ونمو سكاني قليل بعد منتصف القرن العشرين خاصة في ظل اقتصاد زراعي رعوي تقليدي.

- ساعدت الظروف الاجتماعية والخدمات المحدودة المتاحة في تلك الفترة على عدم تحقيق معدلات مواليد ووفيات تسمح بزيادات سكانية عالية، حيث لم يسمح دخل الحكومة قبل سنة ١٩٧٠ بتوفير الخدمات الصحية والتعليمية، فقد كان عدد المدارس ثلاث فقط للأولاد، ولم تكن هناك مستشفيات غير واحدة للإرسالية الأمريكية بالإضافة إلى عشرة مستوصفات صغيرة؛ لذا انتشرت الأمراض بين السكان دون علاج مناسب وارتفعت معدلات الوفيات^(٣٣).

وأخيراً يمكن القول بأنه إذا أخذ في الاعتبار التطور الديمغرافي حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية في أي مجتمع حسب النظرية الديموغرافية الانتقالية والنظرية الوبائية الانتقالية فإن معدل الزيادة السكانية في سلطنة

عمان للفترة ١٩٥٠-١٩٦٥ كان أقل من ٢٪ سنوياً، ثم تقدر بنحو ٢-٢.٢٪ لفترة ١٩٦٥ - ١٩٧٥، ثم تزايد تزايداً واضحاً بعد ذلك بسبب تغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية والهجرة الوافدة وعودة العمانيين الذين كانوا في الخارج، وعليه يمكن تقدير السكان في التواريخ المختلفة كالتالي:

جدول رقم (٣)

تقدير عدد السكان في سلطنة عمان ١٩٥٠-١٩٩٩

السنة	تقرير عدد السكان	معدل النمو السنوي٪
١٩٥٠	٤٠٠٠٠٠	-
١٩٦٠	٥٠٠٠٠٠	١,٨
١٩٧٠	٦٣٠٠٠	١,٩
١٩٧٥	٧٧٠٠٠٠	٢,٢
١٩٨٠	٩٠٠٠٠٠	٢,٥
١٩٨٥	١,٥٠٠,٠٠٠	٣,٨
١٩٩٠	١,٨٠٠,٠٠٠	٣,٨
١٩٩٣ (التعداد)	٢,٠١٨,١٠٠	٤,٠
١٩٩٧	٢,٣٠٠,٠٠	٣,٤
١٩٩٩	٢,٥٠٠,٠٠٠	٣,٩

وتأخذ هذه التقديرات في الاعتبار التطور العام في المجتمع ومكوناته بناء على المعايير المستخدمة في التقديرات السكانية، وهي قد تتفق إلى حد ما أو تختلف مع التقديرات السابق ذكرها في الجدول السابق. ولا تتوفر بيانات عن الاختلاف الإقليمي لنمو السكان داخل السلطنة، فتعداد ١٩٩٣ هو أول تعداد، وبالتالي فهو الأساس الذي يمكن أن تبنى عليه تقديرات النمو السكاني مستقبلاً، وعلى الرغم من وجود تقديرات سكانية لمناطق وأقاليم عمانية في فترات سابقة إلا أنها لم تكن موحدة من حيث التقسيم الإداري، فمثلاً تقدير بيركس وسنكلير لسكان عمان، ٥٥٠٠٠٠ نسمة، قسم السكان على المناطق التالية: مسقط ومطرح، وسهل الباطنة، والداخل، وظفار والمنطقة الصحراوية ومسندم.

المواليد والوفيات

لقد تضمن تعداد ١٩٩٣ سؤالاً حول المواليد والوفيات خلال عام ميلادي، إلا أن النتائج المنشورة لم تكن بها تفريغ بيانات هذا السؤال الهام، ورغم إمكانية عدم دقته الكاملة لوحظ أن معظم الدول التي تفتقر إلى نظام التسجيل الحيوي الملزم تضمن هذا السؤال في تعداداتها خاصة دول غرب إفريقيا والمستعمرات الفرنسية سابقاً في الستينيات.

ومع ذلك فقد أصبح من الممكن تقدير المواليد والوفيات في المجتمعات المختلفة بسبب تقدم الأنماط والنماذج الديموغرافية؛ ولذلك تقوم الجهات المختلفة بتقدير المعدلات الحيوية في عمان، وفيما يلي تقدير معدلات المواليد والوفيات حسب الجهات المختلفة:

جدول (٤)

تقدير المعدلات الحيوية في سلطنة عمان لسنوات مختلفة

السنة	معدل المواليد	معدل الوفيات	معدل الزيادة الطبيعية	معدل الخصوبة	معدل وفيات الأطفال
١٩٧٥ (١)	٥٠	١٩	٣,١		
١٩٧٥ (٢)	٥٠	٢٧ (١٨)	٢,٣	٧,٣	
١٩٧٥ - ١٩٨٥	٤٨,٩	١٨,٦	٣,٥	٧,١	١٣٥,٢
١٩٧٧ (٣)	٤٨	١٦	٣,٢		
١٩٧٨ (٤)	٤٩	١٩	٣,٠		٢٣
١٩٩١ (٤)	٥٣	١,٤	٣,٩		٢٧
١٩٩٤ (٥)	٥٣	(٤)	٤,١	٦,٢	٣٠
١٩٩٧	٣٨	٤	٣,٤	٧,١	
١٩٩٩	٤٣	٥	٣,٩		

مصادر الجدول: ١- فتحي أبو عيانة، السكان، ص ١٩٨-١٩٩.

٢- اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، التوزيع الديمغرافي والاقتصادي ببلدان منظمة اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، النشرة السكانية، يناير ١٩٧٧.

٣- حسن الخياط، ص ٧٧

4- Demographic Year book, Tab.(1), Several Years.

5- Population Reference Bureau, p. Chart 1994.

6- PRB, 1999.

ويلاحظ من الجدول رقم (٤) الخاص بالمعدلات الحيوية ما يلي:

١ - تفاوت التقديرات الخاصة بالوفيات باختلاف مصدر التقدير، فبينما يرتفع به تقدير إلى ٢٧ في الألف ١٩٧٥ ينخفض بها تقدير آخر إلى ٤ في الألف عام ١٩٩٩، ومع أنه من المنطقي أن تنخفض معدلات الوفيات، لكن هذا الانخفاض أكثر من اللازم، ويمكن أن يقدر معدل الوفيات حالياً بنحو ٧ في الألف نظراً لطبيعة المجتمع وتقدمه، ولعل ١٦-١٨ في الألف لمعدل الوفيات قبل عام ١٩٩٠ معدل مناسب. وهي بذلك تعتبر من المعدلات المرتفعة.

٢ - بصفة عامة ترتفع معدلات المواليد والخصوبة في السنوات التي قدرت منها معدلات الخصوبة وهي من أعلى المعدلات في العالم، وكذلك في دول مجلس التعاون الخليجي، وأقرب الدول لمعدلاتها هي السعودية كمجتمع مستقر نسبياً تقل فيه نسبة غير المواطنين، ويبلغ ضعف المعدلات المسجلة في دولة كالإمارات أو قطر، ويرجع ارتفاع معدلات المواليد والخصوبة إلى الأسباب التالية:

(أ) لا يزال المجتمع يعيش الظروف الاجتماعية والعادات والتقاليد لمجتمع زراعي تقليدي في العلاقات الأسرية، بل إن الوضع الاقتصادي المتطور الذي شهدته عمان انعكس على توافر الخدمات الصحية وتحسين ظروف الإنجاب وانخفاض معدلات الوفيات.

(ب) الزواج المبكر، ففي مسح أجري في خمسة عشر قسماً بين أقسام الولاية التابعة للمستشفيات والمراكز الصحية في السلطنة، اتضح أن متوسط سن المرأة عند زواجها الأول ١٩، ١٨ سنة.

(ج) عدم وجود برامج عامة لتنظيم الأسرة قبل عام ١٩٩٧، عندما بدأت الحكومة التوعية لاتباع برنامج المباحدة بين حمل وآخر، وقد نظمت الحكومة حملة إعلامية كبيرة لذلك، وهذا يدل على إحساس بالمسؤولية لارتفاع الخصوبة، وخشية الحكومة من حدوث خلل في العلاقة بين السكان والموارد المتاحة، في ظل اقتصاد قد يشهد انخفاضاً في دخل البترول، مع الأخذ في الاعتبار أن الاحتياطي المؤكد المقدّر حالياً المقدّر حالياً سينفذ خلال ٢٥ سنة بمعدلات الاستهلاك الحالي ما لم تتم اكتشافات جديدة.

وبصفة عامة فإن المجتمع العماني مجتمع فتي شاب مرتفع الخصوبة يتوقع له ارتفاع معدلات النمو السكاني حسب المرحلة الانتقالية من النظرية الديموغرافية الانتقالية والتي تعيشها سلطنة عمان حالياً، وكذلك مع ارتفاع الهجرة الدولية إلى عمان خلال السنوات الماضية، والتي سوف تستمر لفترة أخرى من الزمن للإسهام في خطط التنمية الشاملة التي تشهدها عمان.

وفيما يتعلق بالوفيات فإن انخفاض معدلات الوفيات يتم عادة أسرع من معدلات المواليد، حيث ترتبط الأولى بالتقدم الصحي من حيث العلاج والوعي والوقاية، وما يهم الصحة يدخل في دائرة أولويات الإنسان والحكومات، أما خفض معدلات المواليد فيطلب تغييراً اجتماعياً واقتصادياً كبيراً، وقد أشير إلى محاولة الحكومة خفض معدلات المواليد.

ومع ارتفاع المواليد ترتفع أيضاً معدلات الوفيات نسبياً، فطوال فترة السبعينيات وحتى قرب نهاية الثمانينيات لم تنخفض معدلات الوفيات عن ١٥ في الألف، وهي معدلات مناسبة مع معدلات المواليد المرتفعة، وفي ظل التركيب النوعي والعمرى حيث المجتمع العماني مجتمع مستقر ونسبة النوع

فيه قريية من النسب العادية رغم وجود المهاجرين من أجل العمل، ويعتقد بحدوث انخفاض نسبي طفيف في معدلات المواليد وسبقت الإشارة إلى ذلك.

ويتوقع على أساس تقديرات الأمم المتحدة عام ١٩٩١ أن يتراوح معدل الوفيات ما بين ٧ - ١٠ في الألف ، فرغم الخدمات الصحية وتوافرها إلا أن نسبة الأمية بين الإناث تؤثر في معدلات وفيات الأطفال وبالتالي معدل الوفيات العامة. وانخفاض الوفيات العام بصفة عامة حدث هام في التطور الديمغرافي في المجتمع، وقد انخفضت معدلات وفيات الأطفال من نحو ١٣٥ في الألف إلى أقل من ٢٥ في الألف عام ١٩٩٤ وهذا تطور اقتصادي واجتماعي هام.

وبصفة عامة فإن معدلات المواليد في سلطنة عمان أعلى منها في دول مجلس التعاون المجاورة، وكذلك معدلات الوفيات، فقد بدأت عمان عمليات التنمية متأخرة نسبيا عن جاراتها، كما أن تركيب السكان العمري، الذي يدخل فيه الهجرة الدولية قد أثر في هذه الخصائص الحيوية.

الهجرة

تعتبر الهجرة الدولية أحد أهم مكونات النمو السكاني في أية دولة، كما أن الهجرة الداخلية ذات تأثير كبير في تفاوت النمو السكاني بين أقاليم ومناطق وولايات ومحافظات الدول المختلفة، ورغم أهمية ظاهرة الهجرة الدولية في كل دول مجلس التعاون الخليجي إلا أن عمان كانت الدولة الوحيدة التي تفتقر إلى بيانات رسمية كاملة قائمة على حصر شامل (تعداد) حتى إجراء تعداد ١٩٩٣، وقد كانت أي دراسة للهجرة الدولية تستخدم بيانات تعدادات دول مجلس التعاون حتى بدايات الثمانينيات وهذه البيانات كانت

لجنسيات السكان ولقوة العمل، أما في عمان فلم يكن يتوافر إلا بيانات عن العاملين من غير العمانيين في بعض جهات العمل الحكومية أو القطاع الخاص؛ لأنه لم يكن من السهل دراسة إجمالي الهجرة وهجرة قوة العمل في عمان دون إجراء تعداد يحصر الظاهرة ويوضحها، إلا أنه مع ظهور نتائج التعداد توافرت بيانات عن الهجرة الدولية، لم تنشر من قبل، بالإضافة إلى بيانات عن الهجرة الداخلية بين المحافظات والأقاليم العمانية.

الهجرة الدولية:

لم تكن الهجرة الخارجية لعمان ذات اتجاه واحد دائماً طوال القرن العشرين بل كانت هناك فترة من الفترات اتجهت الهجرة من عمان إلى الخارج بسبب الظروف السياسية والاقتصادية؛ لذلك هاجر العمانيون إلى دول مجلس التعاون، وقد سجل العمانيون عدداً كبيراً نسبياً في بعض الدول الخليجية وقد سبق ذكر ذلك، وفي برنامج منظمة العمل الدولية لدراسة الهجرة الدولية في دول الخليج عام ١٩٧٤ وجد أن ٧٤٪ من سكان القرى في فئة العمر ١٤-٤٠ عاماً كانوا في هجرة خارج عمان، وقد قدر هؤلاء المهاجرون بـ ٢٨٤٥٠ نسمة، أي نحو ٢٨٪ من إجمالي القوة العاملة العمانية ١٩٧٥، وتقدر مصادر أخرى عدد المهاجرين العمانيين بما يزيد عن ١٠٠ ألف نسمة أي نحو ٢٠٪ من إجمالي سكان عمان عام ١٩٧٥. (٢٤)

أما الهجرة الوافدة إلى عمان فلها أبعاد ونتائج جغرافية واقتصادية وأنثروبولوجية واجتماعية، ففي فترات سابقة لمرحلة البترول في عمان ومقابل هجرة مجموعات من القبائل العربية والأفراد من عمان، حدثت هجرة في الاتجاه الآخر من المناطق الساحلية لإيران، فقد دخلت عمان مجموعة من البلوش (٧٪ من السكان عام ١٩٨٠) الذين يبدو تأثيرهم هاماً في مسقط

وعلى طول سواحل سهل الباطنة، فقد كان المصدر الرئيس لهذه الهجرة ساحل مكران البلوخيستاني وكذلك ميناء جوادر الذي كان تحت حكم سلاطين عمان حتى عام ١٩٥٩ مصدراً رئيساً للمهاجرين البلوش الذين وفدوا إلى عمان^(٢٥)، أي أن بعض هذه المناطق كانت في إطار الممتلكات العمانية بالإضافة لعوامل تجارية أخرى^(٢٦)، وهؤلاء لا يمكن التفرقة بينهم وبين العمانيين العرب في هيتهم ووضعهم الاقتصادي^(٢٧)، وفي مسقط ومطرح وصلالة عدد من السكان من ذوي الأصول الإفريقية، خاصة زنجبار وشرق إفريقيا، وهؤلاء يمثلون رعايا عمان السابقين زمن الإمبراطورية عندما كانت ممتلكات السلطان تصل إلى الساحل الإفريقي، وهؤلاء شأنهم شأن البلوش من سكان جوادر إذ كانوا يتحركون ويرتبطون واحدة.

وقد رصد شولتز (١٩٨٤) وجود تيار مستمر من المهاجرين العمانيين العائدين إلى عمان منذ سنوات قليلة، وتمثل هؤلاء في عائلات مرتفعة الخصوبة تنتمي بقرابة مباشرة أو بعيدة للمواطنين والتجار والبحارة العمانيين. أما السكان ذوو الأصل الإيراني فيشكلون نسبة ضئيلة من السكان، وقد جاؤوا إلى جنوب شرقي الجزيرة العربية في فترة السيادة التجارية لعمان، ومن الممكن أن تكون بعض هذه العائلات من أصول عربية أساساً.

أما المهاجرون من الهند (الهندوس) فهم أكثر عدداً من الإيرانيين، وقد كونوا مجموعات سكنية مغلقة ولم يختلطوا بالسكان العرب، ويقطنون المناطق الساحلية بالباطنة وذلك في مسقط ومطرح وصور حيث يتمتعون بالحماية المباشرة من قبل السكان، وقد وفد هؤلاء نتيجة للتعامل التجاري مع شركة الهند الشرقية البريطانية^(٢٨).

هجرة ما بعد البترول:

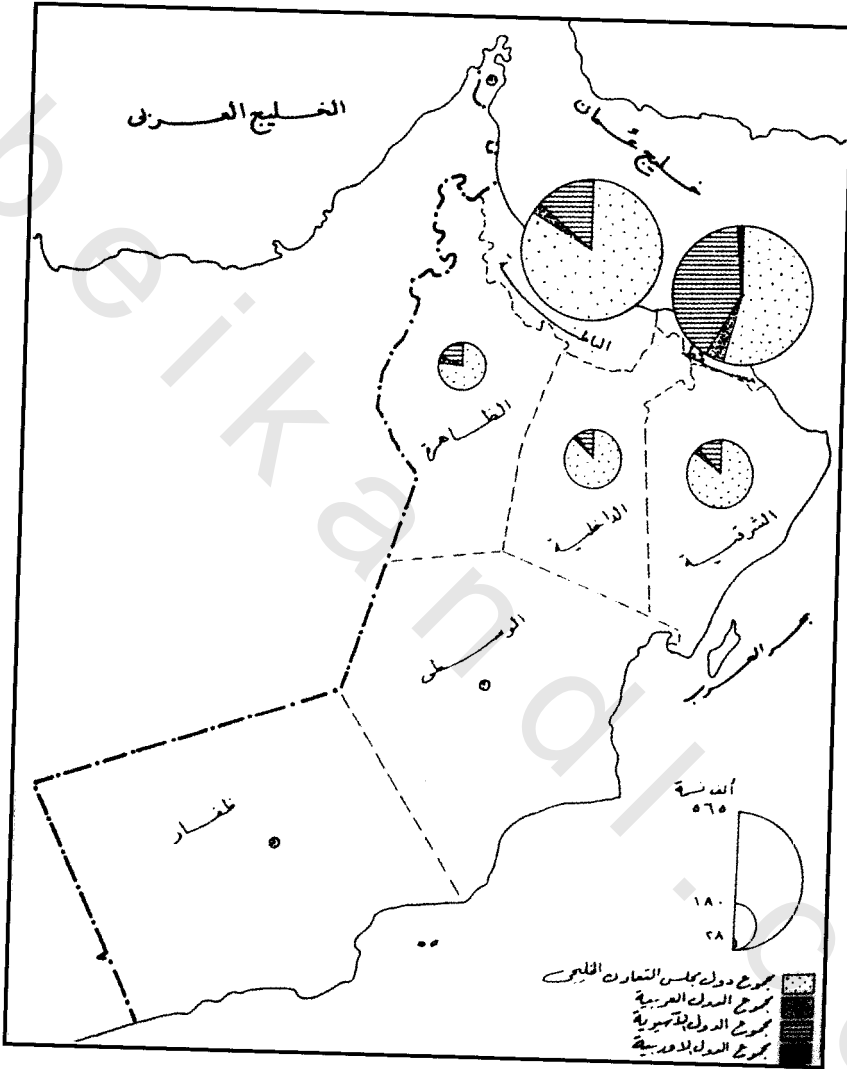
قدّرت قوة العمل التي وفّدت على عمان بعد عام ١٩٧٠ بنحو ١٠٪ من إجمالي السكان، وقد وفر التعداد (١٩٩٣) بيانات إحصائية لم تكن متوافرة قبل ذلك، ويوضح الجدول (رقم ٥) توزيع الجنسيات في عمان وفي المحافظات والمناطق الإدارية، ومن دراسة الجدول يتضح ما يلي:

جدول رقم (٥)

توزيع السكان حسب الجنسية ١٩٩٣ "النسبة المئوية من المجموع العام"

الجنسية	مسقط	الباطنة	مسندم	الظاهرة	الداخلية	الشرقية	الوسطى	ظفار
عماني	٥٣,٨٪	٨٣,٦٪	٧٨,٢٪	٧٤,٦٪	٨٦,٨٪	٨٤,٩٪	٨٠٪	٦٦,٤٪
مصري	١,٩٪	١,٤٪	٢,٢٪	١,٩٪	١,٣٪	١,٢٪	٠,٩٪	٢,١٪
سوداني	٠,٧٪	٠,٣٪	٠,٣٪	٠,٤٪	٠,٢٪	٠,٢٪	٠,١٪	٠,٦٪
مجموع الدول العربية	٣,٩٪	٢,٣٪	٣,٢٪	٣,٥٪	٢,١٪	١,٣٪	١,٣٪	٣,٩٪
هندي	٢٦,٨٪	٦,٢٪	٩,٩٪	١٠,١٪	٦,٤٪	١٠,١٪	١٠,١٪	١٦,٠٪
بنغلاديشي	٤,٥٪	٥,١٪	٢,٣٪	٤,٢٪	٢,٨٪	٥,٩٪	٥,٩٪	٤,٠٪
باكستاني	٤,٣٪	٢٪	٢,١٪	٤,٣٪	١,٤٪	١,٦٪	١,٦٪	٦,٤٪
مجموع الدول الآسيوية	٣٩,٩٪	١٣,٩٪	١٥,٦٪	١٩,٩٪	١١٪	١٨,٥٪	١٨,٥٪	٢٩,١٪
بريطاني	١,١٪	٠,٠٣٪	٠,٢٪	٠,١٪	٠,٠٣٪	٠,٠٩٪	٠,٠٩٪	٠,٣٪

١ - يشكل العمانيون ٤٨٣٢٢٦,١ نسمة، أي ما يعادل ٧٣,٥٪ من إجمالي سكان الدولة، أي أن الوافدين يشكلون ٢٦,٥٪ من إجمالي السكان، وهذه النسبة تقرب من النسبة المسجلة في المملكة العربية السعودية، ولكنها تختلف عن بقية دول مجلس التعاون حيث يشكل الوافدون أكثر من ٧٥٪ من إجمالي السكان في قطر والإمارات العربية المتحدة وأكثر من ١/٣ السكان في البحرين، أما في الكويت فتقدر نسبة الوافدين بنثلثي السكان.



شكل رقم (٥)
توزيع السكان في سلطنة عُمان حسب الجنسية

٢ - تشكل الجنسيات الآسيوية نحو ٢٣٪ من إجمالي السكان (٦١٪ من إجمالي الوافدين) وقد بلغت نسبة الهنود ١٣,٤٪ من إجمالي السكان (٣٥٪ من إجمالي الوافدين)، وسبقت الإشارة إلى بدايات وفود الهنود إلى عمان، ومعنى ذلك أن هناك عوامل تاريخية وجغرافية واقتصادية أدت إلى تلك الهجرة، ويشكل مواطنو بنجلاديش ١,٣٪ من إجمالي السكان (٨,٠٪ من إجمالي المهاجرين).

٣ - يسهم المصريون ب ١,٦٪ من إجمالي السكان (٤,٥٪ من المهاجرين) أما السودانيون فيشكلون ٠,٤٪ من إجمالي السكان، أما الأردنيون فنسبتهم نحو ٠,٣٪ من السكان، وتشكل بقية الجنسيات العربية نحو ٠,٧٪ من إجمالي السكان. وتعمل الجنسيات العربية أساساً في الخدمات التعليمية والصحية وفي الإدارة والخدمات الأخرى.

٤ - يسهم الأوربيون ب ٠,٥٪ من إجمالي السكان بينهم ٠,٤٪ أي نحو ٨٠٪ من إجمالي الأوربيين، ولهؤلاء علاقات تاريخية مع عمان ويعملون في مجالات عديدة كالخدمات الصحية والتعليمية والإعلام وفي الشركات التجارية والبنوك وغيرها. وتصل نسبة الجنسيات الأخرى إلى نحو ٠,٣٪ من إجمالي سكان عمان.

ولولا توافر بيانات التعداد ما أمكن دراسة كل هذه التفاصيل، ولعل هذه أول دراسة تتعرض لهذه الموضوعات لحداثة نشر التعداد، ولهذه الهجرة دور هام في ارتفاع معدل النمو السكاني بعد عام ١٩٧٥.

توزيع السكان وكثافتهم:

في دولة كسلطنة عمان يتباين توزيع السكان وكثافتهم بتباين الظروف الاقتصادية والجغرافية في عمان، وقد حاول شولتس في كتابه عن سلطنة

عمان (١٩٨٢) أن يرسم خريطة لتوزيع كثافة السكان في عمان بناء على مشاهداته وعلى توافر الظروف الجغرافية والبيئية والاقتصادية، وتوافر موارد المياه أساساً، وتركز التجمعات الحضرية، ولعل أهميتها العلمية تظل قائمة كمحاولة أولى استخدمتها بعد ذلك بعض الدراسات التالية^(٢٩).

التوزيع العددي للسكان:

وفرت بيانات التعداد متغيرات متعددة لدراسة توزيع السكان وكثافتهم، ومن دراسة الجدول رقم (٦) يتضح ما يلي:

بلغ عدد سكان عمان حسب تعداد ١٩٩٣ نحو ٢٠١٨١٠٠ نسمة، وتفاوت توزيع السكان العددي في المحافظات والمناطق العمانية التي يمكن تقسيمها إلى أربع فئات من حيث الأحجام السكانية ونسبة إسهامها إلى إجمالي سكان السلطنة على النحو التالي:

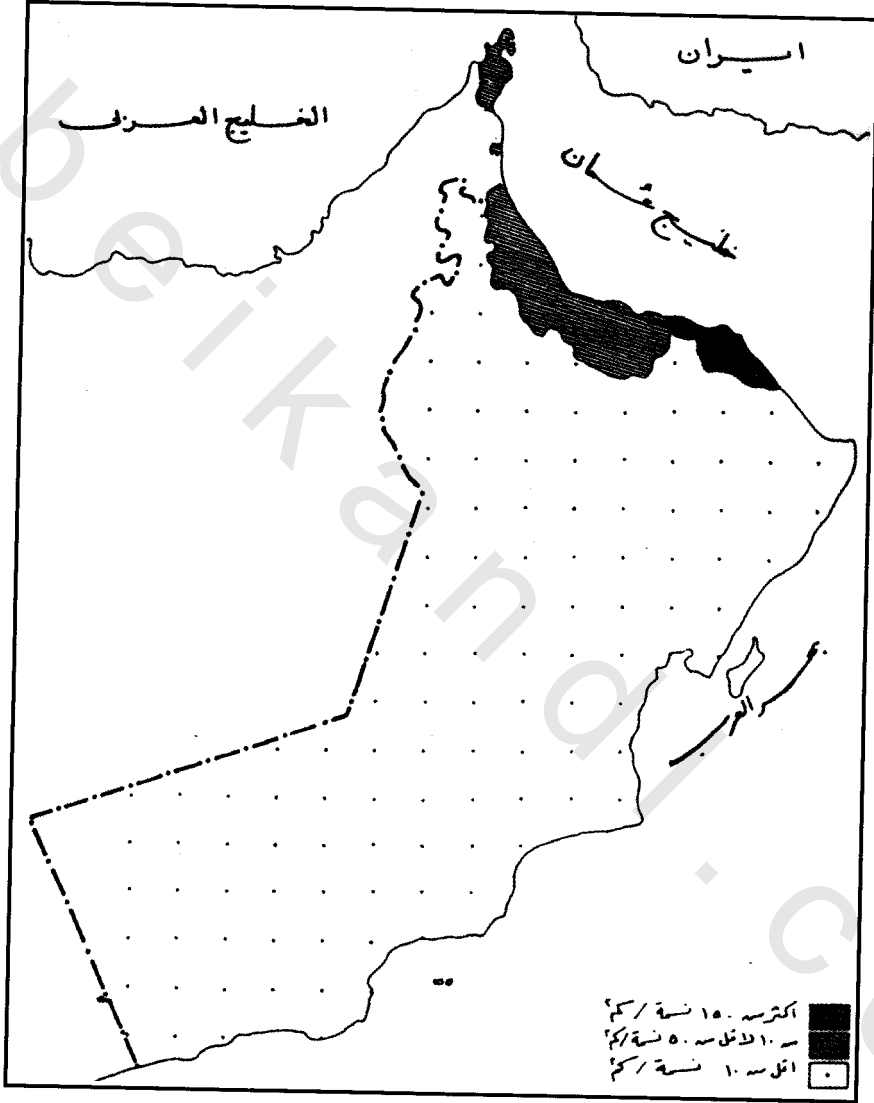
١ - بلغ عدد سكان منطقة الباطنة ومحافظة مسقط أكثر من ١,١ مليون نسمة، أي أكثر من ٥٠٪ من إجمالي السكان، (٢, ٥٥٪)، وقد بلغ عدد سكان الباطنة - أكبر الوحدات الإدارية - من حيث حجم ونسبة السكان في عمان ٥٦٢٦٧٧ نسمة، بنسبة ٢٨٪ من إجمالي السكان، في حين بلغ حجم سكان محافظة مسقط ٥٤٩١٥٠ نسمة أي بنسبة ٢٧,٢٪ من إجمالي السكان مع الفارق في المساحة بين الباطنة ومسقط، وكان سهل الباطنة دائماً يمثل أهم منطقة تركيز سكاني في عمان، وقد كانت التقديرات المختلفة للأقاليم والمناطق العمانية تضعه دائماً على رأس تلك المناطق من حيث حجم السكان ونسبتهم، في حين لم يكن لمسقط ومطرح الأولوية وإن كانتا تقعان في أطراف الباطنة.

- ٢ - بلغ عدد سكان الشرقية ٢٥٨٣٤٤ نسمة، أي نحو ١٢,٨٪ من إجمالي سكان عمان، أما الداخلية فقد بلغ عدد سكانها ٢٢٩٧٩١ نسمة أي نحو ١١,٤٪ من إجمالي السكان، أي أن إجمالي المنطقتين معاً نحو ١/٤ سكان عمان.
- ٣ - يتقارب حجم السكان في كل من محافظة ظفار ٢٠١٨٧٤ نسمة (٩,٤٪ من سكان عمان) ومنطقة الظاهرة ١٨١٢٢٤ نسمة (٩٪ من سكان عمان).
- ٤ - تأتي في المرتبة الأخيرة بأقل الأحجام السكانية بين الوحدات الإدارية العمانية محافظة مسندم ٢٨٧٢٧ نسمة (١,٤٪ من سكان عمان) ومنطقة الوسطى (٨,٠٪ من إجمالي سكان عمان).
- ويلاحظ مما سبق أن كل مجموعة تضم وحدتين إداريتين بحجم سكان متقارب لكل منهما.

جدول رقم (٦) بعض مقاييس تركيز السكان وكثافتهم

المحافظة والمنطقة	كثافة السكان نسمة/كم ^٢	عدد السكان	% السكان	المتجمع الصاعد س	% السكان	المتجمع الصاعد س	س س ص
مسقط	١٥٦,٩	٥٤٩١٥٠	٢٧,٢	٢٧,٢	١,١	١,١	٢٦,١
الباطنة	٤٥,٢	٥٦٤٦٧٧	٢٨,٠	٥٥,٢	٤,١	٥,٢	٢١
مسندم	١٦	٢٨٧٢٧	١,٤	٥٦,٦	٠,٦	٥,٨	٠,٨
الداخلية	٧,٢	٢٢٩٧٩١	١١,٤	٦٨,٠	١٠,٣	١٦,١	٠,٧
الشرقية	٧	٢٥٨٣٤٤	١٢,٨	٧٨,٨	١١,٨	٢٧,٩	١,٠
الظاهرة	٤,١	١٨١٢٢٤	٩	٨٧,٠	١٤,٢	٤٢,٠	٥,٢
ظفار	١,٩	١٠٩٠٩٤	٩,٤	٩٨,٤	٣٢,٣	٧١,٣	٢٢,٨
الوسطى	٠,٢	١٧٠٦٧	٠,٨	١٠٠	٢٥,٧	١٠٠	٢٤,٩
المجموع	٦,٥	٢,٠١٨١٠٠	١٠٠		١٠٠	-	

الجدول من حساب الباحث اعتماداً على بيانات التعداد



شكل رقم (٤)
كثافة السكان بسلطنة عُمان

وبتطبيق مؤشر التركيز^(٣٠) فإنه يقترب من ٤٧، أي أن هناك تركزاً نسبياً للسكان على مساحات قليلة من الأراضي ووجود مساحات أخرى خالية من السكان، ويتطلب الأمر استراتيجيات لإعادة توزيع السكان في المناطق الصالحة للسكني والاستغلال الاقتصادي داخل عمان.

كثافة السكان؛

تعد كثافة السكان مؤشراً لقياس العلاقة بين السكان والأرض، وبقدر عطاء الأرض من الموارد المختلفة وقدرتها يكون تركيز السكان، ولكن من الممكن أن تكون الموارد متوافرة مع قاعدة سكانية قليلة، وفي هذه الحالة فإن وفرة الموارد تكون حديثة، ويخضع استغلالها لنواحي تكنولوجية واقتصادية.

وهناك عدة أنواع من الكثافات، منها، الكثافة العامة، والكثافة الصافية، والكثافة الزراعية، والكثافة الاقتصادية العامة، لكن البيانات والإحصاءات المتوافرة لا تسمح بغير الكثافة العامة على مستوى المحافظات والمناطق، وإن كانت محاولة شولتس السابق الإشارة إليها في بداية هذا الموضوع من النوع البسيط لخريطة الكثافة الصافية، وفي حالة نشر بيانات السكان والمساحة على مستوى الولايات فإن الفرصة تكون أفضل لدراسة وإنشاء خرائط الكثافة الصافية، وهذه الكثافة أدق وأنسب في توضيح العلاقة بين السكان والأرض.

ومع ذلك يوضح الجدول رقم (٦) كثافة السكان في المحافظات والمناطق العمانية حسب نتائج تعداد ١٩٩٣ ومن دراسته يتضح ما يلي:

١ - تبلغ الكثافة العامة لسلطنة عمان ٦٥ نسمة/كم^٢، وهي كثافة منخفضة تضع عمان مع أقل دول الوطن العربي من حيث كثافة السكان، وهذه كثافة حجم سكاني ١٠٠,٠١٨ نسمة، ومساحة ٣٠٩٥٠٠ كم^٢، ويلاحظ

هنا أن مساحة عمان تختلف عن المساحة التي ترد لها في الكتاب الديمغرافي السنوي، وفي غيره من المصادر حيث يرد لعمان (٢١٢ ألف كم^٢) ولكن ربما يرجع ذلك لاعتبارات تتعلق بالمياه الإقليمية أو أن عمليات المساحة الحديثة لعمان قد صححت الرقم.

٢ - تأتي محافظة مسقط على رأس المحافظات والأقاليم العمانية من حيث كثافة السكان، حيث بلغت كثافة السكان بها ١٥٦,٩ نسمة /كم^٢، وهذا ما تسجله كثافات المدن في بعض الدول، وهي كثافة منخفضة نسبياً بالمقارنة بكثافات مشابهة في بعض الدول لمجلس التعاون الخليجي المجاورة، ويؤثر في كثافة السكان، استخدامات الأراضي، وأنماط المبنى، ونوع المساكن، والتطور العمراني، والمستويات الاجتماعية للسكان، والمنطقة تضم مطرح ومسقط، وقدر شولتز كثافة السكان في مسقط بأكثر من ١٢٠ نسمة /كم^٢(٣١).

٣ - تأتي منطقة الباطنة في المرتبة الثانية من حيث كثافة السكان بعد مسقط، ولكن بفارق كبير بينهما، حيث تبلغ كثافة السكان في الباطنة بنحو ٤٥ نسمة /كم^٢، وهي كثافة سكانية مرتفعة نسبياً لمنطقة زراعية من أهم مناطق الزراعة في عمان، ومن أقدمها عمراناً، ويقع الظهير الزراعي لمحافظة مسقط في إقليم الباطنة، وقدر شولتز كثافة السكان في الباطنة ما بين ٥٠-١٢٠ نسمة /كم^٢، وقد تجاوز تقديره الكثافة المسجلة، وإن كان هناك بعض الاختلاف في المساحة بين الإقليم الإداري والمنطقة التي قدر كثافتها، والباطنة سهل زراعي به مجموعة من الواحات وموارد المياه المتوافرة، وبالباطنة نحو ٣٥ ألف فدان تزرع بالخضراوات والفاكهة والمحصولات الحقلية، وبه مشروعات ري، وينقسم إلى شمال الباطنة وجنوبها، وهذه المساحة من أكبر المساحات الزراعية في عمان. كما يوجد

به نحو ٢٠٪ من المراعى في السلطنة و ٤١٪ من الثروة الحيوانية في السلطنة^(٣١) وهي أعلى نسبة موجودة في إقليم من الأقاليم الاقتصادية في عمان، أي أنه توجد مقومات كثافة السكان المرتفعة.

٤ - تتخفيض الكثافات بعد ذلك انخفاضاً شديداً، حيث تبلغ نحو ١٦ نسمة /كم^٢، وبها أراض زراعية، ويمارس سكانها حرفة الصيد، إلا أن نسبة كبيرة من مساحتها أرض هضبية شديدة التقطع ووعدة التضاريس^(٣٢).

٥ - ثم تتخفيض كثافة السكان بعد ذلك لتصل إلى ٧ نسمة /كم^٢ تقريباً في منطقتي الداخلية والشرقية وهي مناطق بها مساحات مستغلة زراعياً من خلال الواحات وقيعان الأودية وجوانبها إلا أنها تغلب عليها الأراضي غير المنتجة، ويتجه بعض سكان الشرقية إلى البحر للصيد (قرى الصيادين). والمحافظات والمناطق العمانية الخمس السابقة (مسقط والباطنة ومسندم والداخلية والشرقية) تزيد كثافة السكان فيها على كثافة السكان العامة في عمان.

٦ - تتخفيض كثافات السكان عن المعدل العام لعمان في الظاهرة ١، ٤ نسمة/كم^٢، وظفار ٩، ١ نسمة/كم^٢، هذه المحافظات تشكل أكثر من ٥٦٪ من مساحة عمان، وتمثل هذه المناطق اللامعمور العماني بصفة عامة، وباستثناء بعض المدن الإدارية والتاريخية وبعض مناطق الزراعة ومناطق استخراج البترول، وتشكل هوامشها الشرقية إمدادات لرمال الربع الخالي ولصحراء بلاد العرب.

سكان الحضر والريف:

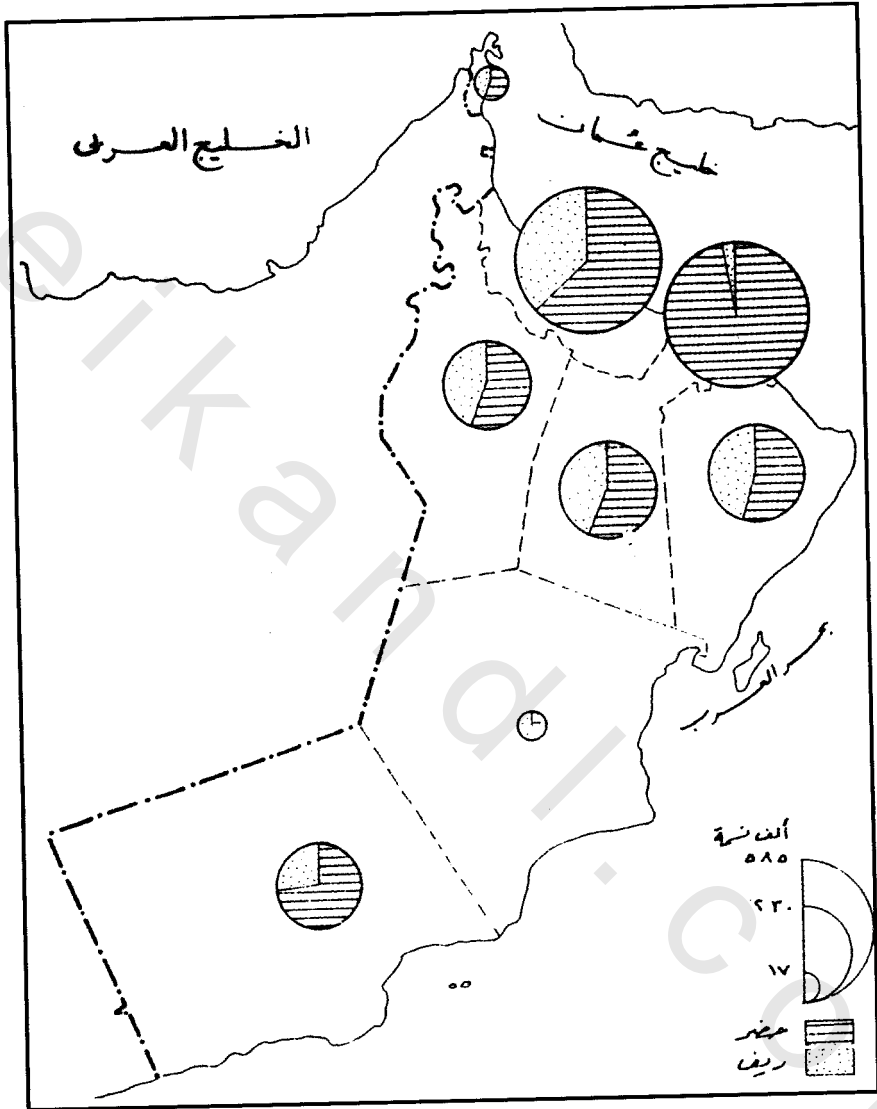
تعتبر نسبة سكان الحضر والريف مؤشراً على التطور الاقتصادي والاجتماعي في أية دولة، وتتطور هذه النسب مع التطور الديمغرافي والعام

في الدولة، وقد تطورت نسبة سكان الحضر في عمان تطوراً واضحاً وإيجابياً، فبعد أن قدرت نسبة سكان الحضر في عمان بـ ١٠٪ عام ١٩٧٥^(٣٤) وذلك في غياب بيانات وإحصاءات، ونظراً لما شهدته عمان من تغير عام في المجتمع ابتداء من عام ١٩٧٠، وتبني الدولة لخطط تنمية طموحة متعددة الأغراض والمجالات، نتج عنها مشروعات متعددة وخدمات متنوعة في المدن التي تحددت مع التقسيم الإداري للدولة، كان لهذا الجانب الأخير أهمية كبيرة حيث تحددت تعداد ١٩٩٣ - ٧١,٧٪، في حين أن سكان الريف ٢٨٪ من إجمالي السكان، وهذه الأرقام تغير الصورة السائدة تماماً حيث كان المتوقع وحسب التقديرات السابقة ارتفاع نسبة سكان الريف إلا أن مفهوم الحضر والهجرة الوافدة والتطور العام هو الأساس في رفع النسبة. وبالنسبة لسكنى العمانيين فإن ٦٦,٢٪ (نحو ثلثي السكان) يسكنون الحضر، ويسكن الريف ٣٣,٨٪. ويوضح الجدول التالي رقم (٧) توزيع السكان حسب الريف والحضر في المحافظات والمناطق العمانية ١٩٩٣.

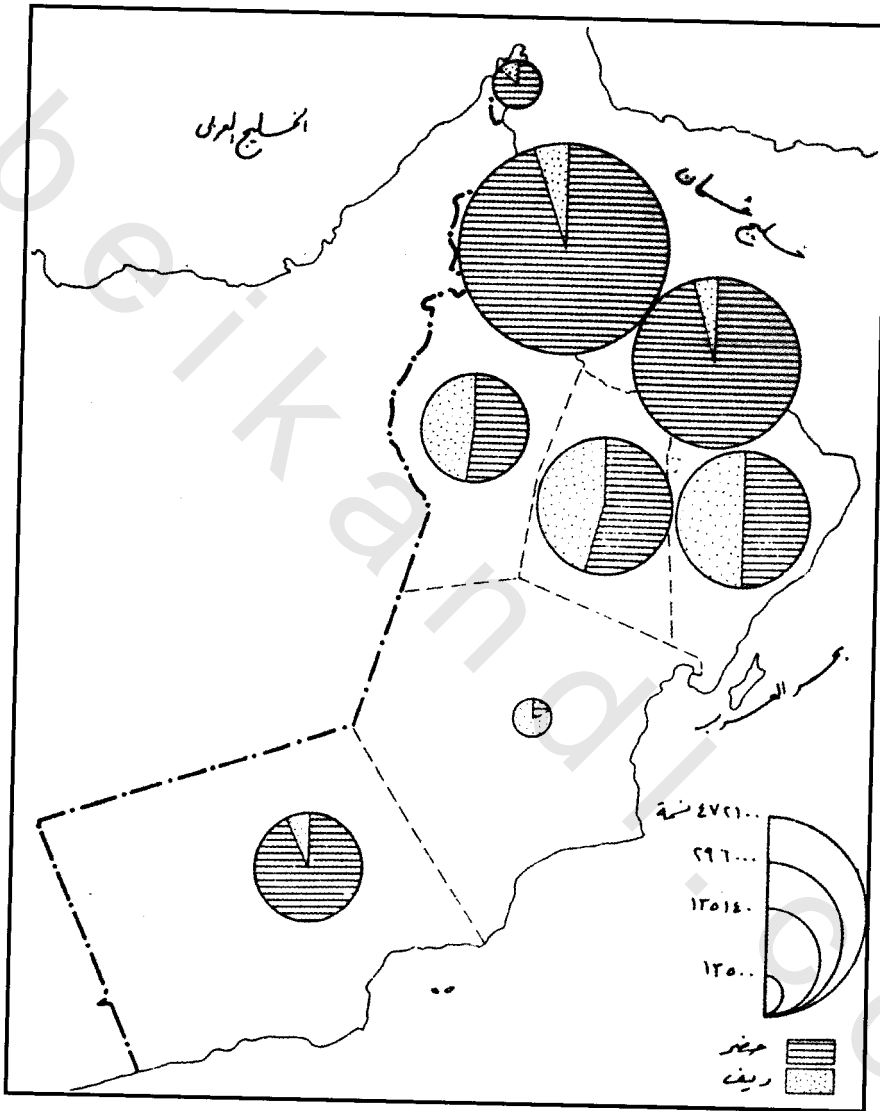
جدول رقم (٧)

توزيع السكان حسب الريف والحضر في المحافظات والمناطق العمانية ١٩٩٣

المحافظة/ المنطقة	الحضر %	الريف %
مسقط	٩٧,٢	٢,٨
الباطنة	٦٨,٢	٣١,٨
مسندم	٦٢,٣	٣٧,٧
الظاهرة	٥٥,٧	٤٤,٣
الداخلية	٥٦,١	٤٣,٩
الشرقية	٥٤,١	٤٥,٩
الوسطى	١٨,٥	٨١,٥
ظفار	٧٢,٤	٢٧,٦
المجموع العام	٧١,٧	٢٨,٠



شكل رقم (٧)
توزيع السكان في الحضر والريف



شكل رقم (٧-١)
توزيع السكان العمانيين في الحضر والريف

- ١ - تعتبر منطقة الوسطى أقل المحافظات من حيث نسبة الحضر ١٨,٥٪ فقط من إجمالي سكان المنطقة، في حين أن نسبة الحضر في مسقط (محافظة حضرية) ٩٧,٢٪ من إجمالي السكان.
- ٢ - باستثناء منطقة الوسطى فإن كل المحافظات والمناطق العمانية تسجل نسبة حضر أكثر من ٥٠٪ من إجمالي سكانها.
- ٣ - بمقارنة التقديرات السابقة للحضر في عمان والتي سجلت أرقاماً منخفضة للغاية على مستوى الدولة (مثلاً ١٠٪) بالأرقام التي أظهرها التعداد، فإن التحضر في عمان ينمو بمعدلات مرتفعة تفوق مثيله لنفس الفترة في دول عديدة.
- ٤ - تسجل محافظتا مسقط وظفار فقط نسباً للتحضر أعلى من النسبة العامة لعمان، حيث تسجل مسقط - كما سبق - ٩٧,٢٪ وظفار ٧٢,٤٪، ويرجع ذلك إلى أن مسقط محافظة حضرية، كما أن صلالة، عاصمة محافظة ظفار، من أكبر مدن السلطنة، بالإضافة إلى مدن أخرى تخدمها شبكة مواصلات جيدة، ويرتبط بعضها بإنتاج البترول.
- ٥ - تصل نسبة التحضر في الباطنة إلى ٦٨,٢٪، وهي نسبة تقرب من النسبة العامة لعمان، حيث تضم الباطنة مجموعة من المراكز الحضرية الساحلية والداخلية الهامة، ومسندم ٦٢,٣٪، وبها مركز حضري به نسبة كبيرة من السكان، والداخلية ٥٦,١٪ والظاهرة ٥٥,٧٪ والشرقية ٥٤٪.

أحجام سكان المدن العمانية:

بمقارنة تقديرات بيانات المصادر السابقة لسكان المدن العمانية نلاحظ زيادة واضحة في سكان المدن العمانية في تعداد ١٩٩٣، ويرجع السبب في

ذلك إلى التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته عمان، والهجرة الوافدة التي سكن الكثير من المدن، وكذلك بعض تيارات الهجرة الداخلية (الريفية - الحضرية)، وقد يرجع تطور سكان المدن الكبير بعد التعداد إلى قصور في التقديرات الأولى.

ويوضح جدول (رقم ٨) أحجام المدن العمانية حسب تعداد ١٩٩٣ .

جدول رقم (٨)

سكان المدن العمانية (والعواصم الإدارية) ١٩٩٣

المدينة	حجم السكان	المدينة	حجم السكان
صلالة	١٤٠٠٠	صور	٥٣٥٠٤
عبرى	٩٣٠٠٠	البوريمة	٤٨٢٨٧
صحار	٩٠٨١٤	مسقط	٤٠٨٥٦
الرسناق	٩١٩٨٤	خصب	١٦٣٩٣
نزوى	٥٨٥٨٢		

هناك مدينتان يزيد عدد سكان كل منهما على مائة ألف نسمة، مطرح وصاللة، ومسقط، ومطرح مجمعان حضريان، فمسقط المقر الرسمي للسلطان ومركز الوزارات والمصارف، ومطرح مكان الميناء والأحياء التجارية وشركات التصدير والاستيراد وشركات النقل ومقاولي البناء والصحافة والنشر والمكتب الرئيس للبرق (مركز الاتصال والاقتصاد)، وصاللة عاصمة الجنوب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وساعدت الوظائف في المدينتين على نمو سكانهما الكبير. ويقرب عدد سكان عبرى (عاصمة الشرقية)، وصحار (عاصمة الباطنة) من ١٠٠ ألف نسمة، حيث سجلتا ٩٣ ألف، و ٩١ ألف نسمة

على التوالي، أما الرستاق وهي مدينة داخلية هامة أيضاً، فعدد سكانها نحو ٦٢ ألف نسمة، أما نزوى (عاصمة الداخلية) وصور (عاصمة الوسطى) يزيد عدد سكان كل منها على ٥٠ ألف نسمة، وهي عواصم إدارية هامة.

أما بقية المدن فعدد سكانها أقل من ٥٠ ألف نسمة وإن كانت البوريمي في الظاهرة تقرب من ٥٠ ألف نسمة، وبصفة عامة فإن هناك مجموعة من العوامل سوف تؤدي إلى ارتفاع معدل النمو في المدن العمانية في الفترة القادمة، وهذه العوامل هي: الهجرة الوافدة، والنمو الاقتصادي والاجتماعي، وتعدد وظائف المدن الإدارية (عدا مدن المحافظات والمناطق) ونموها والنمو الحضري أيضاً^(٣٥).

تركيب السكان وخصائصهم

يعد تركيب السكان وخصائصهم من الموضوعات الهامة في دراسة السكان؛ لأنها سبب ونتيجة للعديد من الظواهر السكانية، فمثلاً ترتبط الخصوبة بالتركيب السكاني العمري والنوعي، ويؤثر التركيب السكاني في قوة العمل، ويؤثر التركيب العمري في معدلات الوفيات وغير ذلك من الخصائص السكانية، وسيدرس هذا الجزء من الدراسة تركيب السكان النوعي والعمري والنشاط الاقتصادي.

التركيب النوعي؛

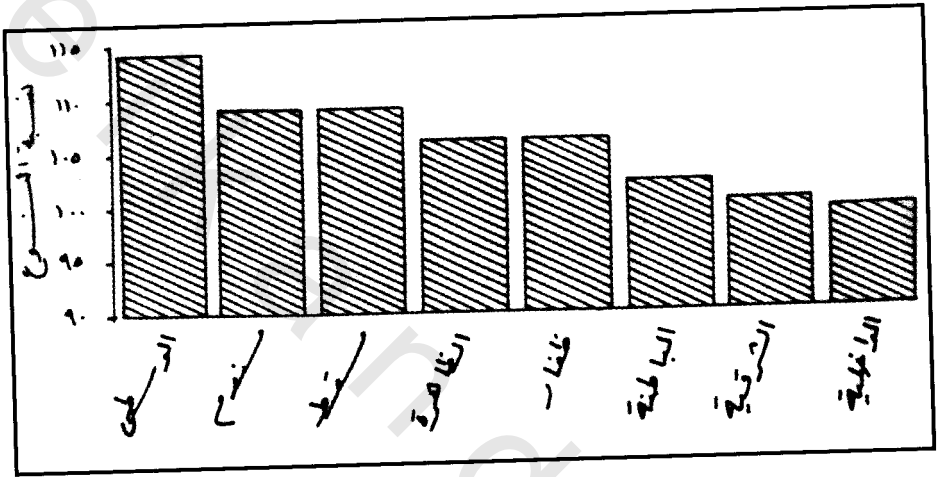
وتكشف التركيب النوعي عن نسبة الذكور والإناث في المجتمع، ويعبر عنه بالنسبة النوعية، ونسبة الذكورة، وهو عدد الذكور لكل ١٠٠ أنثى، والنسبة الطبيعية لمجتمع مستقر اقتصادياً واجتماعياً وتقل فيه الهجرة حيث

تتراوح ما بين ١٠٠-١٠٤ ذكر لكل ١٠٠ أنثى، وتؤثر الوفيات النوعية والهجرة في هذه النسبة.

وتكشف البيانات أن النسبة النوعية العامة للسكان العمانيين (نسبة في مجتمع مستقر إلى حد ما) تبلغ النسبة الطبيعية للمجتمعات المستقرة إذ تبلغ ١٠٤ ذكر / ١٠٠ أنثى، وإن كان هناك تفاوت بين المناطق أو المحافظات العمانية حسب الهجرة الداخلية للسكان، ففي الوسطى أعلى نسبة نوعية لمحافظة مستقبلية للمهاجرين (النسبة النوعية ١١٤)، وكذلك مسقط ومسندم، ويوجد بها العاملون في الخدمات من مناطق أخرى (النسبة النوعية ١٠٩)، وينطبق بشكل أقل على الظاهرة وظفار (النسبة ١٠٦)، وفي الباطنة تبلغ النسبة النوعية بها ١٠٢، والشرقية ١٠٠، والداخلية ٩٩، ويرجع ذلك إلى خروج سكانها للعمل بالجهات الأخرى، أو أخطاء إدلاء بيانات التعداد في هذه المنطقة في بعض الحالات، أو كلاهما.

أما النسبة النوعية العامة لعمان (مواطنين وافدين) والنسبة في هذه الحالة هي نسبة لمجتمع مستقبل للمهاجرين هجرة انتقائية في النوع والعمر (معظمها ذكور في منتصف العمر) فهي ١٤٠ ذكراً لكل ١٠٠ أنثى، وتختلف النسب النوعية في جهات عمان حسب نسبة الوفود، وهناك مجموعة من المحافظات والمناطق تشمل نسبة أعلى من النسبة العامة لعمان، ففي مسقط تبلغ النسبة ١٦٦,٧ ذكراً لكل ١٠٠ أنثى، وفي فار ١٦٠,٧، والوسطى ١٥٩، والظاهرة ١٤٣، أما بقية المحافظات فتسجل نسبة أقل من النسبة العامة في عمان، فمسندم تسجل ١٣٥,٦، والباطنة ١٢٧,٥ والشرقية ١٢٣,٨ والداخلية ١١٩,٣.

ويلاحظ أيضاً أن هناك ارتباطاً بين النسبة النوعية للعمانيين والنسبة النوعية العامة، فالجهات التي ترتفع فيها النسبة النوعية بين العمانيين هي أيضاً ترتفع فيها النسبة العامة. وهناك ٤٨٠ ذكراً وافداً مقابل كل ١٠٠ أنثى وافدة في السن ١٥ سنة فأكثر وهذه طبيعة الوفود (٣٦).



النسبة النوعية على مستوى مناطق السلطنة

التركيب العمري

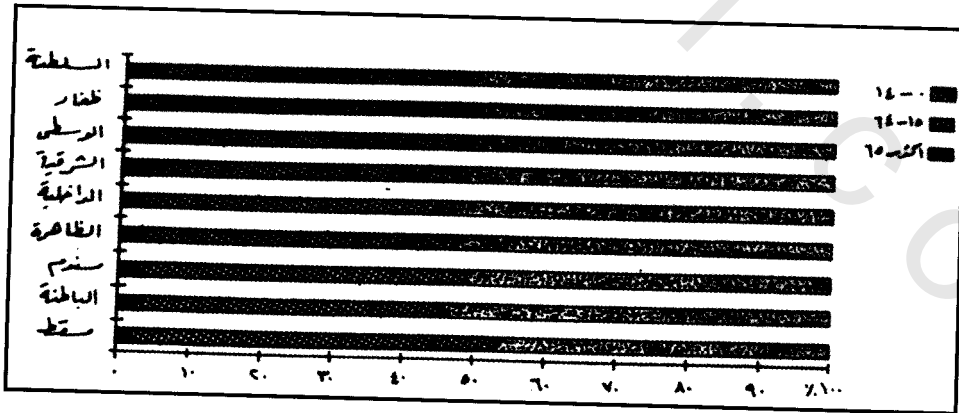
سبقت الإشارة إلى أهمية التركيب العمري بين الخصائص والظواهرات السكانية والديموغرافية، وتعتبر بيانات التركيب العمري من أقل بيانات التعدادات دقة خاصة في دول العالم الثالث، حيث الأمية وعدم الاهتمام بإدلاء بيانات العمر لأسباب نفسية واجتماعية وتعليمية عمداً أو عن غير عمد.

ولذلك لجأ الباحثون إلى دراسة التركيب العمري من خلال تقسيمه إلى فئات خمسية أو عشرية (كل خمس سنوات أو عشر سنوات)، أو فئات عريضة (متسعة) ثلاثة : ٠-١٤، ١٥-٥٩ ومن ٦٠ أو ٦٥ فأكثر للفئة الأخيرة (كبار

السن)، ويوضح الجدول المرفق التوزيع النسبي للعمانيين حسب فئات السن العريضة لكل الجهات المختلفة في عمان، ومن دراسة الجدول (رقم ٩) يتضح ما يأتي:

١ - تبلغ نسبة صغار السن ٠ - ١٤ على مستوى عمان ١٦,٦% من إجمالي السكان، وهذا يعني أن المجتمع فتي مرتفع الخصوبة، ويرتكز على قاعدة عريضة من الأطفال.

٢ - هناك متفاوتات بين الجهات العمانية المختلفة، فهي تسجل أدناها في مسقط ٤٦,٦%؛ وذلك لفئة السن الوسطى (سن العمل) نتيجة للهجرة الداخلية، وتنخفض أيضاً في ظفار والوسطى ومسندم عن النسبة العامة لعمان، ولكن لصالح الفئة الوسطى في ظفار ولصالح كبار السن في محافظة الوسطى، أما في بقية المحافظات فالنسبة أعلى من نسبة عمان أو حول النسبة، فهي ٥٤% في الباطنة (خصوبة مرتفعة) ٥٣,٥% في الداخلية (خصوبة مرتفعة) كما في الباطنة، ٥٢,٥% في الداخلة، ٥١,٧% في الشرقية.



التركيب العمري لسكان السلطنة حسب فئات العمر الرئيسة

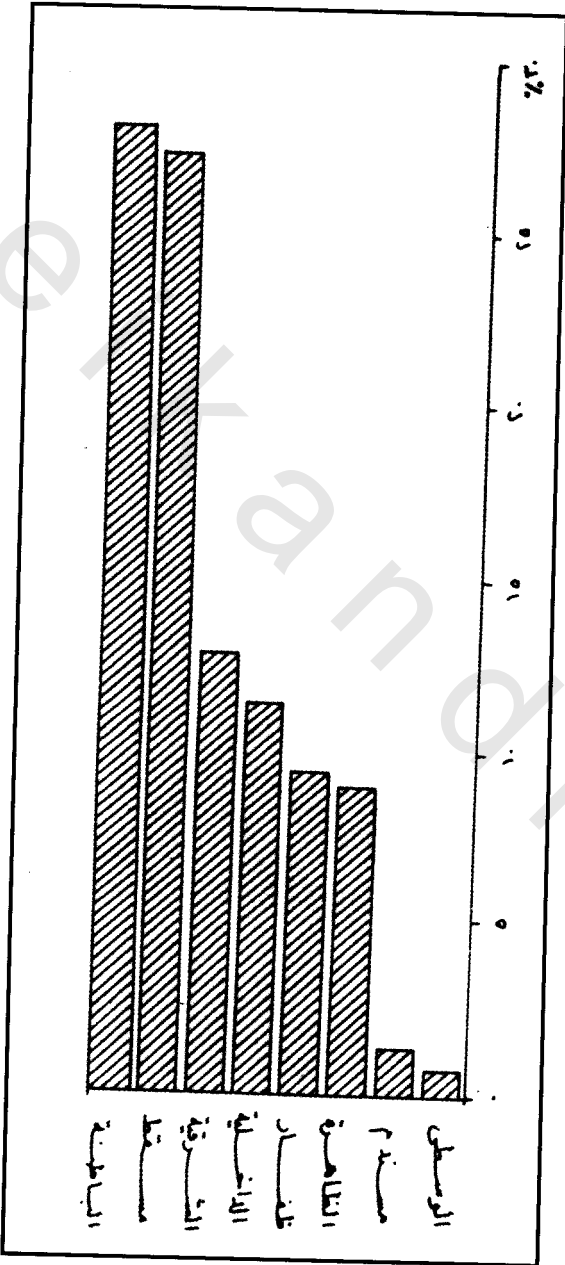
جدول (٩)

التوزيع النسبي للسكان العمانيين حسب فئات السن والمنطقة

فئة الأعمار			المحافظة/المنطقة
٦٥+	٦٤ - ١٥	١٤ - ٠	
٢,١	٥١,٣	٤٦,٤	مسقط
٢,٨	٤٣,٢	٥٤	الباطنة
٣	٤٥,٩	٥١,٥	مسندم
٣	٤٤,٦	٥٢,٤	الظاهرة
٣,١	٤٣,٤	٥٣,٥	الداخلية
٣,٩	٤٤,٤	٥١,٧	الشرقية
٣,٦	٤٥,٧	٥٠,٧	الوسطى
٢,٨	٤٦,٤	٥٠,٨	ظفار
٣	٤٥,٤	٥١,٦	المحافظة/المنطقة

٣- تبلغ نسبة فئة السن الوسطى (١٥-٦٤) ٤٥,٤٪ من جملة السكان في عمان، وهي نسبة طبيعية لمجتمع مستقر مرتفع الخصوبة، يلاحظ أن هذه الأرقام للعمانيين فقط، وترتفع النسبة عن هذا في مسقط ٥١,٣٪ وسبق تحليل ذلك، وتدور حول نسبة عمان العامة نسب ظفار ٤٦,٣٪، مسندم ٤٥,٩٪ الوسطى ٤٥,٧٪، ويلاحظ أن هذه المناطق سجلت نسباً مرتفعة في فئة صغار السن، أما بقية المحافظات فتقل عن النسبة العامة للدولة ٤٣,٢٪ في الباطنة، ٤٤,٦٪ في الظاهرة، ٤٣,٢٪ في الداخلية.

شكل رقم (٩)
التوزيع النسبي لسكان سلطنة عُمان



٤- أما فئة كبار السن ٦٥ سنة فأكثر فتسجل ٣٪ من إجمالي عمان، وتدور حول النسبة العامة مسندم، الظاهرة ٣٪، وأعلى من النسب العامة الداخلية والشرقية والوسطى، أما في ظفار والباطنة فهي ٨,٢٪ وفي مسقط ١,٢٪، ويلاحظ أيضاً أن هناك بالإضافة للعوامل الأساسية التي تؤثر في نسبة كل فئة من فئات السن، علاقات إحصائية بينها، فإن ارتفاع نسبة فئة معينة من هذه الفئات يؤدي إلى انخفاض فئة أخرى.

ويوضح الجدول (رقم ١٠)

التوزيع النسبي للسكان (عماني وغير عماني) حسب فئة العمر

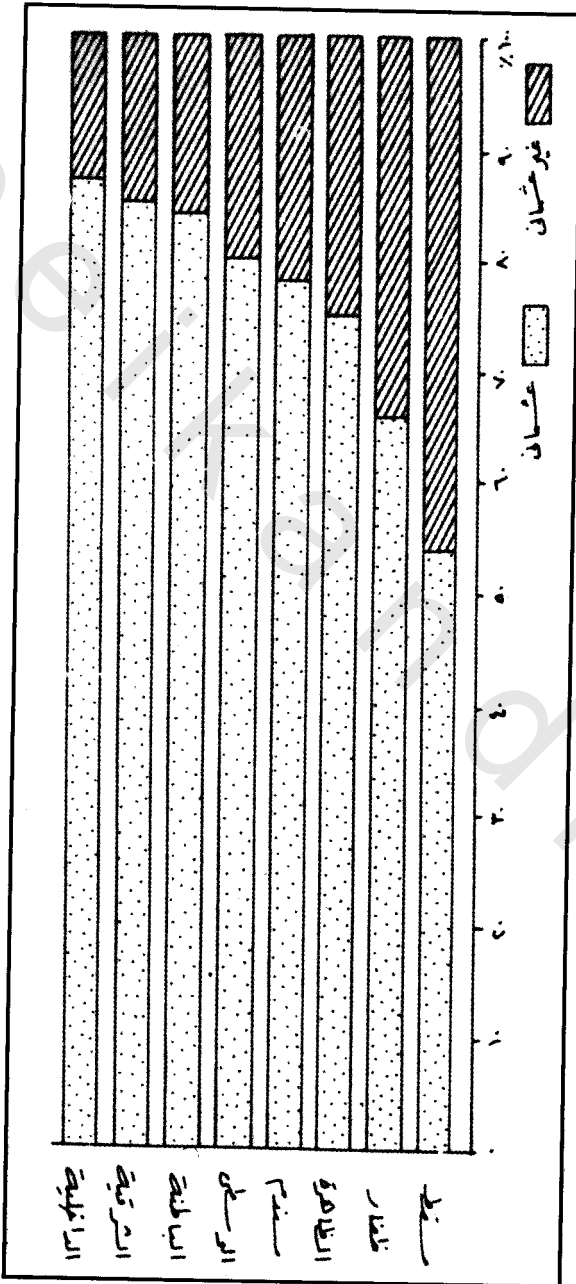
فئة العمر	%
١٤ - ٠	٤١
٦٤ - ١٥	٥٦,٧
٦٥ فأكثر	٢,٣

الجدول من حساب الباحث اعتماداً على التعداد.

ومن دراسته يتضح ما يلي:

تبلغ نسبة السكان صغار السن (١٤-٠ سنة) ٤١٪ من إجمالي السكان، ويلاحظ انخفاض نسبة هذه الفئة عما كانت عليه للعُمانيين فقط، بفعل عامل الهجرة الانتقائية (ذكور في فئات سن العمل) في حين ارتفعت فئة سن العمل (١٥-٦٤) إلى ٥٦,٧٪ (بفعل الهجرة الانتقائية) أما كبار السن فإن النسبة ٢,٣٪، وقد قلت عما كانت عليه بالنسبة للعُمانيين وحدهم، وذلك لصالح فئة السن الوسطى.

شكل رقم (١٠)
التوزيع النسبي للسكان (عماني/غير عماني) على مستوى المناطق



أما توزيع السكان حسب السن والفئات العشرية فقد أوضحها الجدول رقم (١٣) ومن دراسته يتضح ما يلي:

- تؤثر الهجرة الانتقائية - هجرة قوة العمل - أساساً على تركيب السكان العمري في بعض المحافظات خاصة مسقط، حيث تبلغ نسبة السكان في فئة العمر ٢٠-٥٩ ، ٦٤٪ من إجمالي الذكور، في حين أن نسبة الإناث ٤٧٪ من جملة السكان، وفي ظفار تبلغ النسبة نحو ٦٥٪ ، وهذا يدل على أن الهجرة الذكورية أساساً في هذه المحافظات.

ويصعب إيجاد بيانات خاصة بفئة العمر ١٥-١٩ ، إذ إنها تدخل ضمن الفئة ١٠-١٩ ، وإن كان هذا ممكناً رياضياً، فإن الهدف هنا بعد دراسة فئات السن للعمانيين هو توضيح أثر الهجرة الانتقائية على تركيب السكان العمري في فئة سن العمل، وقد اتضحت فيما سبق.

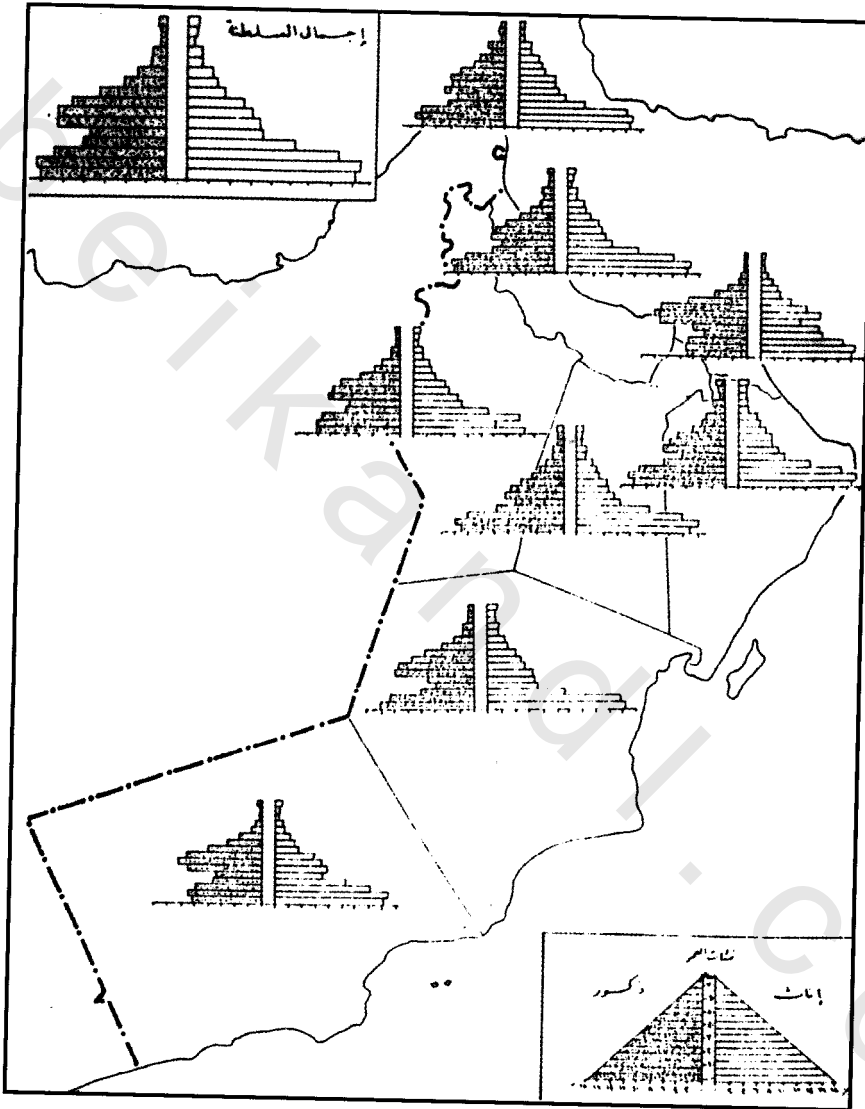
أما المحافظات/ المناطق الأخرى التي تقل فيها نسبة الهجرة الوافدة فنسبة فئات السن الوسطى بها لا ترتفع كثيراً إلى مستوى مسقط وظفار، وتسجل ارتفاعاً طفيفاً على النسب العادية التي درست للعمانيين. (راجع الجدول).

جدول رقم (١١)
توزيع السكان حسب المنطقة والنوع وفئات السن

المحافظة / المنطقة								فئات السن
الظاهرة		مسندم		الباطنة		مسقط		
إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
٢٥٤٧٠	٢٦٦٩٧	٤٠٥٠	٤٢٧٨	٨٩٩٠٢	٩٢٤٦٧	٥٨٩٠٦	٦١١٧٩	أقل من سنة - ٩
%٣٤,١	%٢٥,١	%٣٣,٢	%٢٥,٩	%٣٦,٢	%٢٩,٧	%٢٨,٦	%١٨,٨	
٢٠٥٢١	٢١٢١١	٣١٥٦	٣٤٦٣	٦٦٠٤٢	٦٨١٤٣	٤٤٧٤٨	٤٨٥٨٣	١٩ - ١٠
%١٣,٨	%١٩,٩	%٢٥,٩	%٢٠,٩	%٢٦,٦	%٢١,٥	%٢١,٧	%١٤,٩	
١٠٣٣٥	١٩٥٤٥	١٥٨١	٢٦٦٤	٣١٠٣٦	٥٢٤٧٤	٣٩٧٧٤	٧١٧٦٤	٢٩ - ٢٠
%١٣,٨	%١٨,٣	%١٢,٩	%١٦,١	%١٢,٥	%١٦,٦	%١٩,٣	%٢٢	
٧٧٣٤	٢٠٥٨١	١٣٣٩	٣٦٤٢	٢٤٦٦٦	٤٩٦٣٨	٣٣٩٥٨	٧٤٨٩٥	٣٩ - ٣٠
%١٠,٤	%١٩,٣	%١٠,٩	%١٥,٩	%٩,٩	%١٥,٧	%١٦,٥	%٢٢,٩	
٤٤٨٩	١٠٤١١	٨٨٤	١٧٧٣	١٥٣٤٨	٢٦٦٨٧	١٤٨٩٨	٤٧٨٦٤	٤٩ - ٤٠
%٦	%٩,٨	%٧,٣	%١٠,٧	%٦,٢	%٨,٤	%٧,٢	%١٤,٧	
٢٩٦٧	٤٤٣٣	٥٨٥	٩٢٨	١٠٠٥٢	١٣٧٧٩	٧١٦٧	١٤٩٥٩	٥٩ - ٥٠
%٣,٩	%٤,٢	%٤,٨	%٥,٦	%٤,١	%٤,٤	%٣,٥	%٤,٦	
١٦٨٤	٢١٤٤	٣٤٤	٥٢٢	٥٨٩١	٧٧٥٦	٣٦٨٧	٤٤٠٠	٦٩ - ٦٠
%٢,٣	%٢	%٢,٨	%٣,٢	%٢,٤	%٢,٥	%١,٨	%١,٣	
٨٨٥	٩٣٧	١٨٠	١٨٩	٣٠٦٩	٣٤٦٢	١٧٢٥	١٤٤٧	٧٩ - ٧٠
%١,٢	%٠,٩	%١,٥	%١,١	%١,٢	%١,١	%٠,٨	%٠,٤	
٥٧	٥٥٧	٦,٩	٨٠	٢٠٩١	٢٠١٠	٨٤١	٥٩٧	٨٠
%٠,٨	%٠,٥	%٠,٦	%٠,٥	%٠,٨	%٠,٦	%٠,٤	%٠,٢	
٩٩	٥٤	-	-	٢٩	٩٩	١٤٦	٢٤٢	غير مبين
%٠,٠١	%٠,٠٥			%٠,٠١	%٠,٠٣	%٠,٠٧	%٠,٠٧	
٧٤٦٦٤	١٠٦٥٦٠	١٢١٨٨	١٦٥٣٩	٢٤٨١٦٢	٣١٦٥١٥	٢٠٥٨٥٠	٣٢٥٩٣٠	المجموع العام

تابع جدول رقم (١١)
توزيع السكان حسب المنطقة والنوع وفئات السن

فئات السن	المحافظة / المنطقة							
	الداخلية		الشرقية		الوسطى		طفار	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
أقل من سنة - ٩	٣٧٩٧١	٣٦٩٥٣	٤٠٥٤٥	٣٩٦١٠	٢٨٠٨	٢٦١٠	٢٤٩٠٩	٢٤٠٤٦
	%٣,٤	%٣٥,٣	%٣٠,٢	%٣٤,٣	%٢٦,٦	%٤٠,١	%٢١,٤	%٣٣,١
١٩ - ١٠	٢٩٧٥٥	٢٨٦٣١	٢٢٩٣٢	٣٠١٦١	١٤٢٨	١٢٠١	١٩٧٠٥	١٨١٨٤
	%٢٣,٨	%٢٧,٣	%١٧,١	%٢٦,١	%١٣,٥	%١٨,٤	%١٦,٩	%٢٥,١
٢٩ - ٢٠	١٩٣٥٨	١٣٠٠٣	٢٣٠٧٣	١٤٩٨١	١٩٧٣	٩٠١	٢٠٤٩٨	١٠٧٦٥
	%١٥,٥	%١٢,٤	%١٧,٢	%١٢,٩	%١٨,٧	%١٣,٩	%١٧,٦	%١٤,٨
٣٩ - ٣٠	١٧٧٢٨	١٠٠٨٥	٢٢٠٠٠	١١٧٥٢	٢١٧٩	٦٦٣	٢٧٣٣٧	٩٢٤٨
	%١٤,٢	%٩,٦	%١٦,٤	%١٠,٢	%٢٠,٦	%١٠,٢	%٢٣,٥	%١٢,٧
٤٩ - ٤٠	٩٩٢٤	٩٨٧٦	١٢١٧	٧٧٣٢	١٢٨٤	٤٧٧	١٥٤٣٥	٤٧٠٧
	%٧,٩	%٦,٦	%٩,١	%٦,٧	%١٢,٢	%٧,٣	%١٣,٢	%٦,٥
٥٩ - ٥٠	٥٢٢٣	٤٢٠٩	٦٣١٠	٥٠٣٥	٤٨٠	٢٨٥	٥٦٣٩	٢٦٨٧
	%٤,٢	%٤	%٤,٧	%٤,٤	%٤,٥	%٤,٤	%٤,٨	%٣,٧
٦٩ - ٦٠	٢٩٧٣	٢٦٥٨	٤٠٢٥	٢٩٧٢	٢٥١	١٩٤	١٧٧٩	١٤٨٦
	%٢,٤	%٢,٥	%٢,٩	%٢,٦	%٢,٤	%٢,٩	%١,٥	%٢
٧٩ - ٧٠	١٢٤٩	١٥١٠	١٩٦٨	١٨٥٦	٩٠	١١٥	٦٧٢	٨٤٦
	%٠,٩	%١,٤	%١,٥	%٠,٩	%٠,٩	%١,٨	%٠,٦	%١,٢
٨٠	٨١٤	٨١٥	١٢٠٠	١٢٥٣	٥٦	٦٨	٤٤٦	٥٤١
	%٠,٧	%٠,٨	%٠,٩	%١,١	%٠,٥	%١	%٠,٤	%٠,٧
غير مبين	٤٢	١٤	١١١	٣٣	٤	-	١٢٢	٤٢
	%٠,٠٣	%٠,٠١	%٠,٠٨	%٠,٠	%٠,٠٤		%٠,١	%٠,٠٦
المجموع العام	١٢٥٠٣٧	١٠٤٧٥٤	١٣٤٣٣٤	١١٥٣٨٥	١٠٥٥٣	٦٥١٤	١١٦٥٤٢	٧٢٥٥٢٠



الهرم السكاني لسلطنة عُمان

العمر الوسيط:

يرتبط بالتركيب العمري للسكان بعض المقاييس، بينها العمر الوسيط، وهو ذلك العمر الذي يوجد نصف السكان أعلى منه ونصفهم الآخر أقل منه، وقد بلغ العمر الوسيط للعمانيين ١٣,٤ سنة (تعداد ١٩٩٣)، وهو مستوى منخفض ولكنه يعكس فتوة المجتمع سكانياً. أما متوسط العمر الكلي (عماني وغير عماني) فقد بلغ ٢٠,٤ سنة، وهو يعبر أيضاً عن فتوة المجتمع.

الإعالة السكانية:

تعطي دراسة التركيب العمري للسكان بعض المؤشرات الاقتصادية ومن بينها حساب نسبة الإعالة الديموغرافية (النظرية)، وتحسب هذه الإعالة بنسبة المعالين (١٤-٠) + (٦٥ سنة فأكثر) إلى كل السكان القادرين نظرياً على العمل المنتج، وهم (نظرياً) ١٥-٦٤ سنة.

$$\text{نسبة الإعالة} = \frac{\text{عدد الأفراد (١٤ - ٠)} + \text{عدد الأفراد (٦٥ فأكثر)}}{\text{عدد الأفراد ١٥ - ٦٤ سنة}}$$

النشاط الاقتصادي للسكان

تؤثر الظروف الجغرافية والاقتصادية في أنشطة السكان، وسنحاول أن نعرض باختصار للنشاط الاقتصادي، وكذلك لبعض خصائص السكان معتمدين على بيانات التعداد.

القوى العاملة:

تتألف القوى العاملة وفق المفاهيم الدولية المتعارف عليها من مجموع الأفراد الذين يقدمون عرض العمل سواء كانوا مشغولين فعلاً أو كانوا يبحثون

عن عمل، أي متعطلين. واستناداً إلى هذا المفهوم، فقد أظهرت النتائج الأولية للتعداد الحقائق التالية:

العُمانيون وغير العُمانيين في القوى العاملة:

يشكل غير العُمانيين حوالي ٤٠,٦١٪ من إجمالي القوى العاملة مقابل ٦٠,٣٨٪ للعُمانيين. أي أنه مقابل كل فردين عُمانيين في القوى العاملة يوجد ثلاثة أفراد غير عُمانيين، وتعتبر سلطنة عمان كدول مجلس التعاون بلداً مستورداً للعمالة، وتأتي هذه العمالة إلى السلطنة على الأغلب بشكل انتقائي قوامه الأفراد في سن العمل، وقد غلب الذكور على بعض الجنسيات؛ ولهذا كان الوزن النسبي لغير العُمانيين في القوى العاملة ٤٠,٦١٪ يفوق كثيراً الوزن النسبي لهم في جملة السكان والذي لا يتعدى ٢٦,٥٪.

معدل النشاط الاقتصادي الخام:

وهو النسبة المئوية للقوى العاملة إلى إجمالي السكان، ويبلغ هذا المعدل حوالي ٩٠,٣٤٪ لمجمَل سكان السلطنة، غير أنه يرتفع إلى ٨٠,٨٪ لغير العُمانيين، وينخفض إلى ٤٠,١٨٪ للعُمانيين، وتؤثر بعض العوامل في معدل النشاط الاقتصادي الخام، ويمكن أن تعتبر هذه هي الإعالة الاقتصادية مثل:

- ارتفاع الخصوبة في المجتمع.
- معدلات التحاق عالية بالتعليم.
- ضعف إقبال المرأة على العمل.
- كبار السن.

أما بالنسبة لغير العُمانيين فإن ارتفاعه على النحو السابق ذكره يرجع لأسباب معروفة وهي أن الوافدين لا يفدون إلى السلطنة إلا للعمل، وأن

النسبة التي لا تعمل منهم هي غالباً من المرافقين (الزوجات والأبناء). وكما سبقت الإشارة يأتي كثيرون بمفردهم.

توزيع القوى العاملة حسب الأنشطة الاقتصادية:

يقصد بالنشاط الاقتصادي المجال الذي يعمل فيه الفرد، ويطلق على هذا المجال أحياناً اسم القطاع الاقتصادي، وقد تم تصنيف القوى العاملة بالسلطنة وفق التصنيف الدولي للأنشطة الاقتصادية الذي أعد من قبل الجهات المختصة بالأمم المتحدة، وتبنته الغالبية العظمى من دول العالم.

ويوضح الجدول (رقم ١٢) توزيع قوة العمل حسب الأنشطة الاقتصادية، ومنها يتضح أن أربعة قطاعات رئيسية في السلطنة تستقطب ما يقرب من ٦٢٪ من إجمالي قوة العمل العمانية وغير العمانية. وهذه القطاعات هي:

- خدمات الإدارة العامة والدفاع ٢٤,٣٪

- الإنشاءات (البناء والتشييد) ١٥,٨٪

- التجارة وما يتبعها ١٣,١٪

- الصناعات التحويلية ٨,٩٪

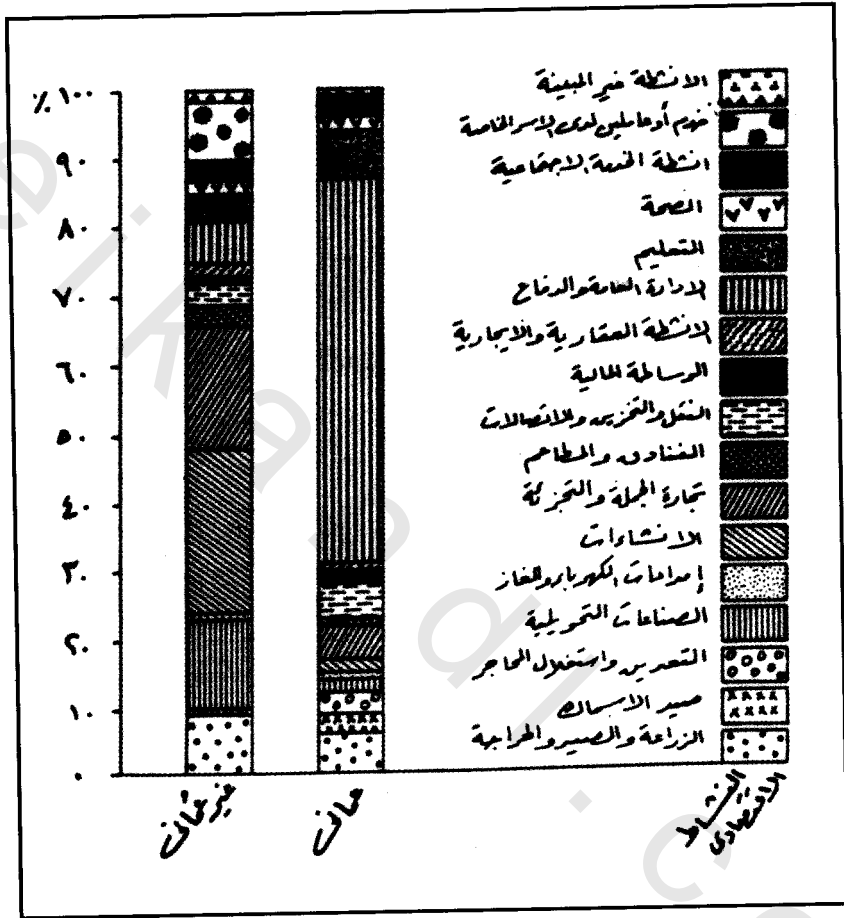
وتتوزع باقي القوى العاملة على القطاعات الأخرى بنسب متفاوتة. والحقيقة أن القطاعات التي تستقطب العمالة الوافدة تختلف جذرياً عن تلك التي تستقطب العمالة الوطنية، فبينما يصنف ٥٥,٧٪ من القوى العاملة الوطنية في قطاع الإدارة العامة والدفاع فإن ٥٥٪ من العمالة الوافدة تتركز في قطاعات الإنشاءات والتجارة والصناعة، بينما لا تزيد نسبة العمالة الوطنية في هذه القطاعات الثلاث عن ٨,٤٪.

جدول (١٢)

التوزيع النسبي للقوى العاملة العمانية وغير العمانية حسب الأنشطة الاقتصادية

النشاط الاقتصادي	المجموع %	غير عماني %	عماني %
الزراعة والصيد والحراجة	٨,١	٩,٣	٥,٩
صيد الأسماك	١,٣	٠,١	٣,٤
التعدين واستغلال المحاجر	٢,١	١,٤	٣,٣
الصناعات التحويلية	٨,٨	١٣	١,٨
إمدادات الكهرباء والغاز	٠,٧	٠,٨	٠,٤
الإنشاءات	١٥,٨	٢٤	١,٩
تجارة الجملة والتجزئة	١٣,١	١٨	٤,٧
الفنادق والمطاعم	٢,١	٣,١	٠,٤
النقل والتخزين والاتصالات	٣,٦	٣	٤,٧
الوساطة المالية	١,١	٠,٥	٢
الأنشطة العقارية والإيجارية	١,٥	٢,١	٠,٤
الإدارة العامة والدفاع	٢٤,٣	٦	٥٥
التعليم	٥,٤	٤,٤	٧,١
الصحة أنشطة الخدمة المجتمعية	٢,٤	٢,٢	٢,٨
خدم أو عاملين لدى الأسر الخاصة	٤,٣	٣,٣	٣,٧
المنظمات والهيئات غير الإقليمية	٤,٩	٧,٧	٠,١
المنظمات والهيئات غير الإقليمية	٠,١	٠,٢	٠,١
الأنشطة غير المبينة	١,٢	٠,٩	١,٦
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : التعداد



شكل رقم (١٢)

التوزيع النسبي للقوى العاملة العُمانية وغير العمانية حسب النشاط الاقتصادي

الحالة التعليمية:

أظهرت نتائج التعداد أن أكثر من ٢٨٪ من إجمالي سكان السلطنة العمانيين منهم والوافدين كانوا وقت التعداد ملتحقين بمختلف المراحل التعليمية.

وترتفع هذه النسبة بين العمانيين إلى أكثر من ٣٦٪، في حين لا تزيد كثيراً عن ٦٪ لدى غير العمانيين. وهذا التفاوت في نسب الالتحاق أمر طبيعي، حيث إن الغالبية العظمى من غير العمانيين جاؤوا إلى السلطنة للعمل غير مصحوبين في الغالب بأفراد أسرهم.

ويؤخذ من دراسة التوزيع النسبي للملتحقين حسب المراحل أن مدارس المرحلة الابتدائية تستقطب النسبة الأكبر من الملتحقين بالتعليم، حيث تصل إلى حوالي ٦٣٪ منهم، وتليها بطبيعة الحال المرحلة الإعدادية التي يلتحق بها حوالي ٢٣٪.

ويلاحظ الاختصار هنا على أساس اعتبارات الدراسة ككل، ولكن توافر مادة تعدادية دفعت للإشارة إلى هذه الموضوعات.

المستويات التعليمية:

تبلغ نسبة الأمية بين السكان -١٥ سنة فأكثر من العمر- العمانيين والوافدين حوالي ٣١٪، وبينما تنخفض هذه النسبة عند الذكور منهم إلى حوالي ٢٢٪، فإنها ترتفع بين الإناث إلى حوالي ٤٦٪.

وفيما يتعلق بالعمانيين فقد حققت المستويات التعليمية قفزة نوعية خلال فترة قصيرة نسبياً، فعلى الرغم من أن عمر النظام التعليمي بالسلطنة لا يتجاوز ربع قرن من الزمان فإن نسبة الأمية بين السكان العمانيين الذين تبلغ أعمارهم ١٥ سنة أو أكثر تزيد قليلاً عن ٤١٪، وهذه النسبة ترتفع بدورها لدى الإناث وتنخفض لدى الذكور، ويوضح الجدول (١٣)، (١٤) نسبة الملتحقين بالتعليم.

جدول رقم (١٣)

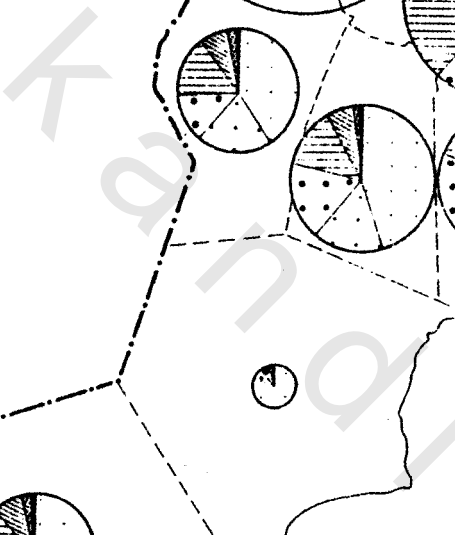
التوزيع النسبي للسكان العمانيين (١٥ سنة فأكثر) حسب الحالة التعليمية

الحياة التعليمية	المجموع %	إناث %	ذكور %
أمي	٤١,٣	٥٤,١	٢٩,٠
يقرأ ويكتب	١٥,٠	١٢,١	١٧,٨
حملة مؤهلات	٤٣,٧	٣٣,٨	٥٣,٢
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

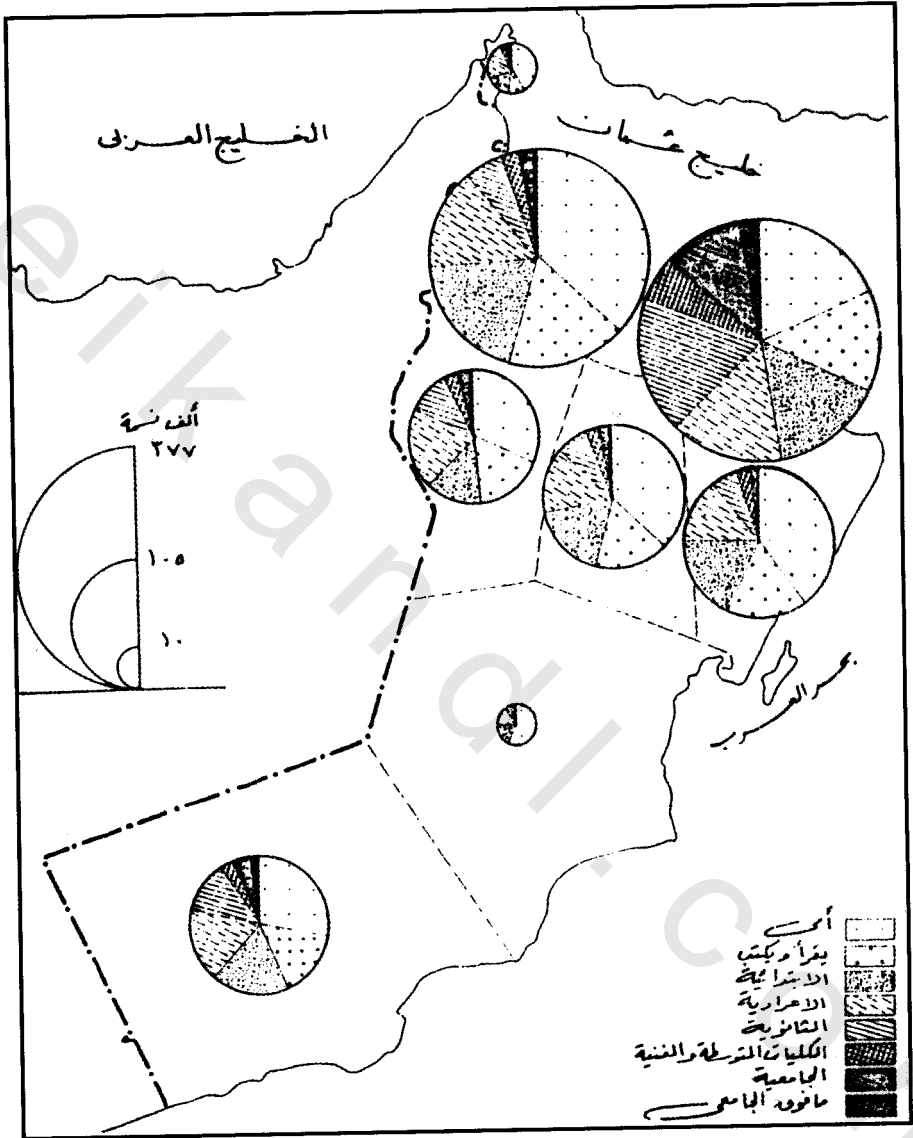
جدول رقم (١٤)

توزيع السكان (١٥ سنة فأكثر) حسب المنطقة والحالة التعليمية

الحياة التعليمية	المحافظة / المنطقة							
	مسقط	الباطنة	مسندم	الظاهرة	الداخلية	الشرقية	الوسطى	ظفار
أمي	١٨,٦ %	٣٦,٩ %	٤٢,٢ %	٣٢,١ %	٣٧,٢ %	٤٠,١ %	٥٧,٩ %	٢٧,٨ %
يقرأ ويكتب	١٤ %	١٧,٨ %	١٠,٤ %	١٦,٢ %	١٦,٩ %	١٦,٨ %	٩,٧ %	١٥,٦ %
الابتدائية	١٥,٤ %	١٩,٦ %	١٦,٩ %	١٦,٩ %	١٧,٩ %	١٦,٦ %	١٠,٦ %	١٧,٦ %
الإعدادية	١٤,٩ %	١٥,١ %	١٧,٢ %	١٧,٢ %	١٥ %	١٣,٩ %	٧,٤ %	١٦,٩ %
الثانوية	١٨,١ %	٥,٥ %	١٠,١ %	١٠,١ %	٧ %	٦,٦ %	٨,٢ %	١٢,٦ %
الكليات المتوسطة والفنية	٥,٩ %	٢,٣ %	٣,٤ %	٣,٤ %	٢,٧ %	٢,٧ %	٣,٥ %	٢,٩ %
الجامعية	١٠,٣ %	٢,٤ %	٣,٦ %	٣,٦ %	٢,٨ %	٢,٥ %	٢,٥ %	٤,٧ %
الماجستير	١,٣ %	٠,١٢ %	٠,٢ %	٠,٢ %	٠,٢ %	٠,١٤ %	٠,١٤ %	٠,٣ %
الدكتوراه	٠ %	٠,٠٤ %	٠,٥ %	٠,٥ %	٠,٥ %	٠,٥ %	٠,٠١ %	٠,٠٧ %
غير مبين الحالة التعليمية	١,١ %	٠,٢ %	٠,٣ %	٠,٣ %	٠,٣ %	٠,٥ %	٠,٠٦ %	١,٣ %



Σ.Υ



شكل رقم (١٤)

الحالة التعليمية للسكان ١٥ سنة فأكثر في مناطق السلطنة

الحالة الدينية :

تعتبر الحالة الدينية واحدة من انعكاسات ونتائج الهجرة الدولية، وتعتبر عمان من الدول القليلة التي تورد جدولاً بهذا البيان بعد سنة ١٩٨٥، ويوضح الجدول رقم (١٥) الحالة الدينية، ومن دراسته يتضح أن الوافدين يتوزعون على مختلف الديانات ، فالدين الإسلامي هو الأول للوافدين سواء لعدد الذكور أو الإناث، ويرجع ذلك للوافدين من الدول العربية وبنجلادش وباكستان والهند، ويأتي الهندوس في المرتبة الثانية للذكور (الهنود)، في حين احتلت الديانة المسيحية المرتبة الثانية للإناث البريطانيات العاملات في مجالات متعددة، كما أن هجرة الهنود انتقائية (ذكور في سن العمل) بالإضافة إلى الذكور والإناث البوذيين (الهند أيضاً، وبعض الدول الآسيوية).

أما بالنسبة للجهات المختلفة، فإن الأمر يتوقف على نوعية المهاجرين، فنسبة المسلمين في مسقط ٤٣٪ فقط أقل من النسبة العامة لارتفاع نسبة المهاجرين من الهنود، في حين ترتفع النسبة في الباطنة ومسندم لارتفاع نسبة المهاجرين من جنسيات مسلمة (راجع الهجرة)، وبصفة عامة نسبة المسلمين أعلى من المعدل العام لعمان في كل المناطق والمحافظات باستثناء مسقط.

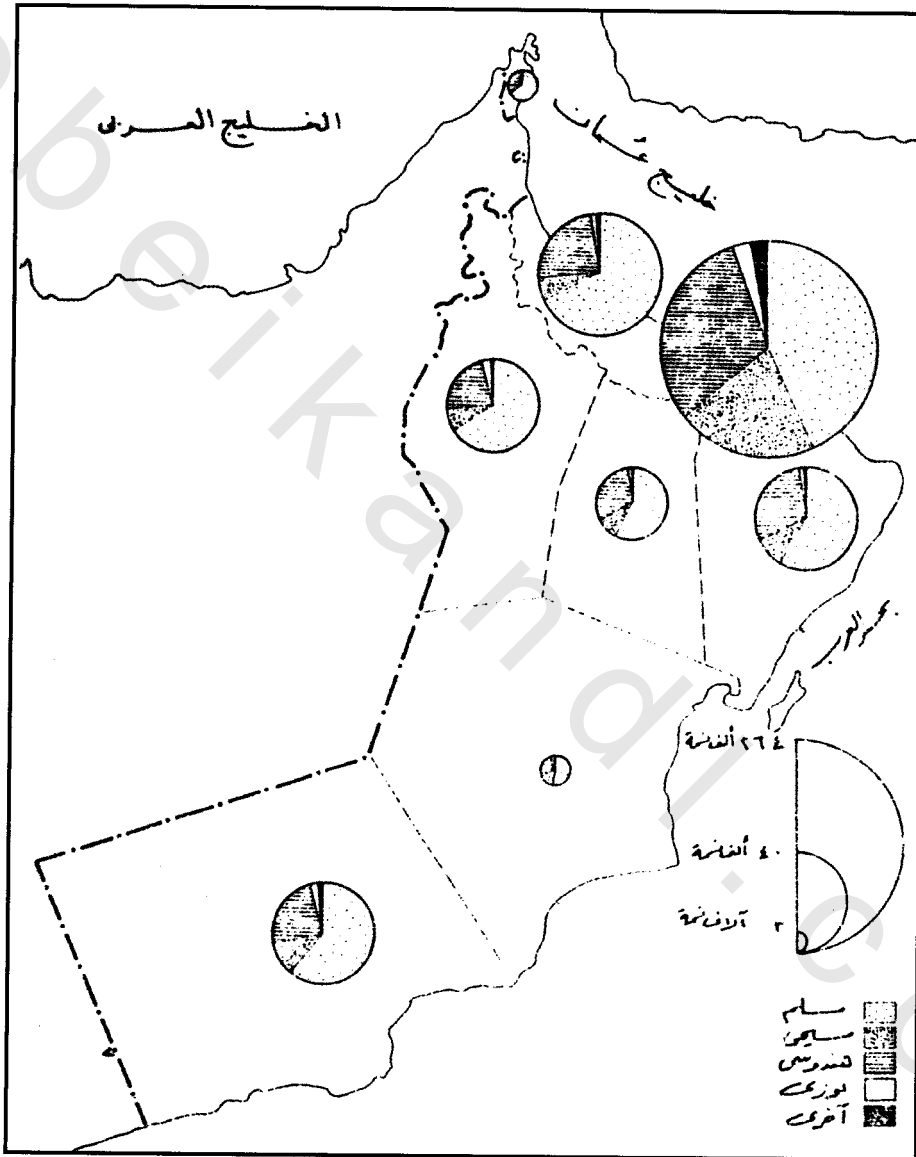
هناك علاقة عكسية بين نسبة المسلمين والهندوس في الجهات المختلفة، فأعلى نسبة للهندوس في مسقط، وهي أعلى من المعدل العام لعمان، وهي أيضاً أعلى من المعدل العام لعمان في الداخلية والشرقية والوسطى.

ترتفع نسبة المسيحيين في مسقط حيث العمل في الإدارات والخدمات والبنوك، وهي المحافظة الوحيدة التي تسجل أعلى من المعدل العام للدولة، وتقترب منها في النسبة الوسطى.

جدول (١٥)

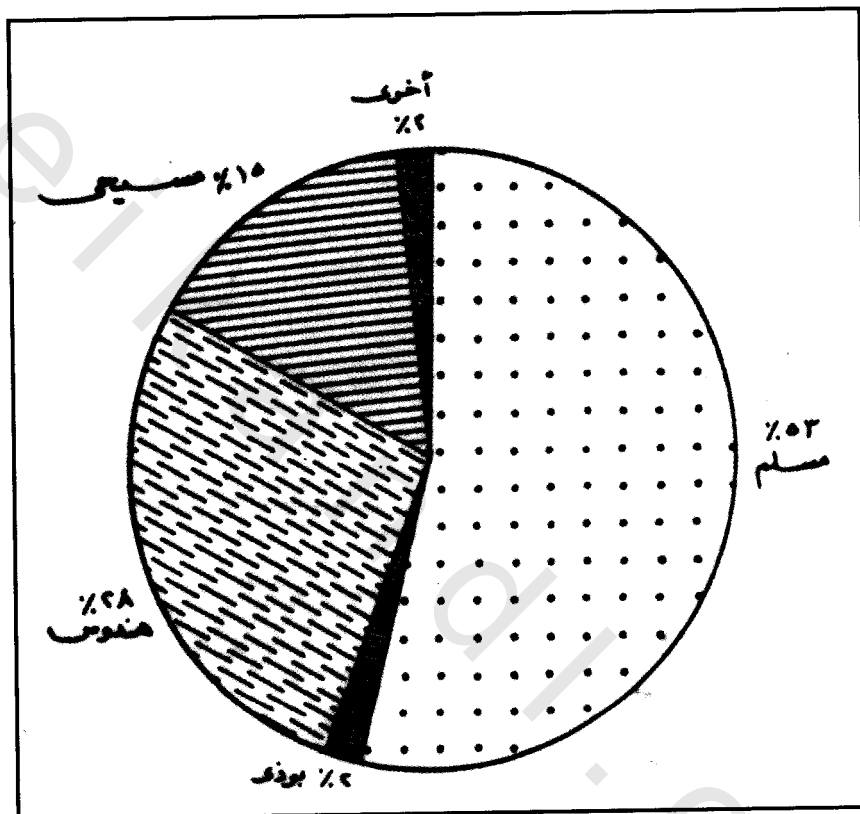
توزيع السكان غير العمانيين حسب المنطقة والديانة

الديانة	مسلم	مسيحي	هندوسي	بوذي	أخرى
مسقط	٤٣%	٢١,٢%	٣١,١%	٢,٦%	٢,١%
الباطنة	٦٧,٣%	٦,٧%	٢٣,٦%	١,٣%	٠,٩%
مسندم	٦٥,١%	٩,٩%	٢٢,٢%	١,١%	١,٥%
الظاهرة	٦٥,٩%	٨,٤%	٢٢,٢%	١,٨%	١,٧%
الداخلية	٥٧,١%	٩,٤%	٣٠,٩%	١,٠٢%	١,٦%
الشرقية	٥٨,٢%	٩,٣%	٢٩,٩%	١,٤%	١,١%
الوسطى	٥٢,٦%	١٣,٨%	٣٠,٦%	١,١%	١,٨%
ظفار	٦٠,٨%	١١,٤%	٢٣,٩%	١,٧%	٢,٢%
المجموع	٥٣,٥%	١٧,٤%	٢٧,٩%	١,٩%	١,٨%



شكل رقم (١٥)

توزيع السكان غير العمانيين حسب الديانة



شكل رقم (١٥-٢)
التركيب الديني للسكان غير العُمانيين

الخاتمة

تتميز سلطنة عمان بشخصية تاريخية وجغرافية واقتصادية مميزة، ففي فترات سابقة كونت إمبراطورية امتدت شرقاً وغرباً نظراً لاستغلال العمانيين لموقعهم الجغرافي البحري وقدراتهم الملاحية والحربية، وفي إطار تغير موازين القوى واهتمام بريطانيا بالمنطقة تغير الوضع ، وقد سبقت دراسة أهمية وأثر تكوين الممتلكات العمانية في نمو السكان والهجرة وأصولهم.

وتحتل عمان موقعاً فريداً على بحر العرب وخليج عمان ومدخل الخليج العربي تمتد بسواحل طويلة على هذه المسطحات المائية مع امتلاكها لجزر تمتد أمام سواحلها لمسافات طويلة، وقد ساعد الساحل مع عوامل موارد المياه على تركيز السكان للعمل في حرفتي الزراعة والصيد .

ومن الناحية الاقتصادية فإن عمان تتميز بتنوع مصادر الدخل والاقتصاد، حيث تتوافر موارد مائية وتربة خصبة في جهات كثيرة كما في سهل الباطنة، وفي الواحات الداخلية الممتدة في عمان بالإضافة إلى خصوبة مياه عمان البحرية الأمر الذي جعلها من أهم دول الوطن العربي في صيد الأسماك، وترتبط هذه الحرفة مستقبلاً بتطور الاستغلال الاقتصادي للموارد البحرية. يضاف إلى ذلك أيضاً غطاء نباتي متناثر يمكن أن يتم عليه تطوير المراعي. بالإضافة إلى البترول الذي ساعد استغلاله على النهضة الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها عمان حالياً .

ومع الاستفادة من عوائد البترول في التنمية دخل عمان مرحلة جديدة من مراحلها التاريخية، ومع ذلك تختلف عمان عن بعض دول مجلس التعاون

الخليجي المجاورة، وتتشابه مع بعضها في النواحي الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية، فمن ناحية تعتبر عمان والسعودية من دول مجلس التعاون التي تمتلك تنوعاً في مواردها الاقتصادية الطبيعية بشكل واضح، وبذلك تختلف عن الإمارات وقطر والبحرين والكويت حيث مورد الاقتصاد الأساس هو البترول.

وتشارك عمان مع السعودية في الانخفاض النسبي للوافدين إلى جملة السكان في حدود ٤/١ السكان من غير المواطنين، وهذه النسب تختلف أيضاً عن بقية دول المجلس، كما أن عمان والسعودية تشتركان في أنهما أقل دول المجلس من حيث معدل النمو السكاني (أقل من ٤٪ سنوياً) في حين أن هذه النسبة تزيد على ٥٪ سنوياً في الإمارات وقطر، وتقل عن ذلك قليلاً في الكويت ، ونحو ٤٪ في البحرين.

وعمان ثمانية دول مجلس التعاون من حيث المساحة بعد السعودية، ولكنها ثالثة دول المجلس من حيث السكان بعد السعودية والإمارات (٢,٣ مليون نسمة عام ١٩٩٤) وتقع في مكانة متوسطة بين دول المجلس.

وتعتبر عمان والسعودية أعلى دول مجلس التعاون الخليجي من حيث معدلات المواليد والوفيات للاستقرار النسبي للمجتمع (ارتفاع نسبة المواطنين إلى جملة السكان)، إذ تزيد معدلات المواليد على ٤٠ في الألف والوفيات على ٨ في الألف، في حين تقل هذه المعدلات في بقية دول المجلس لارتفاع نسبة الوافدين من الذكور في سن العمل، وهذا التركيب النوعي والعمرى يؤدي لانخفاض معدلات المواليد والوفيات في المجتمع ككل.

ورغم تركيز السكان في عمان في مناطق محدودة (٢/١ السكان ٥,٢ ٪ من المساحة) إلا أن سكان عمان بصفة عامة ينتشرون في مساحات أكبر، والمعمور العماني يشغل مساحة أكبر من المعمور في بقية دول مجلس التعاون، ولكن أصغر من السعودية بالطبع بفعل عامل المساحة.

وخصائص السكان في عمان أقرب إلى السعودية في بعض الجوانب كالتركيب العمري والنوعي، إلا أن بعض الخصائص كنسبة الأمية وتوزيع العاملين في النشاط الاقتصادي والتركيب الديني للوافدين تختلف عن السعودية لأسباب متعددة، كما يختلف التركيب الاقتصادي والحالة التعليمية عن دول مجلس التعاون.

الهوامش:

- (١) سلطنة عمان، وزارة التنمية، نتائج تعداد السكان والمساكن ، مسقط، د.ت.
- 2 - Lorimer, J.G. Gazetter of the Persian Gulf Oman and Central Arabia, Calcutta, 1908
وقد ترجم إلى اللغة العربية، بوريمر، دليل الخليج ، ترجمة مكتب حاكم قطر، بيروت.
- 3 - Townsend T., Oman: The Making of the Modern State, London, 1997/
- 4 - Birks K/S and Sinclair, The Sultanate of Oman: Economic Development, Domestic Labour Market and International Migration, World Employment Programme Working Paper, I.L.O. Geneva, 1978.
- (٥) فريد شولتز، سلطنة عمان: مقدمة جغرافية، ط١، شتوتجارت، ١٩٨٠.
- (٦) حسن الخياط، الرصيد السكاني لدول الخليج العربية، الدوحة، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية- جامعة قطر، ١٩٨٢.
- (٧) فتحي أبو عيانة ، سكان سلطنة عمان. في كتاب السكان والعمران الحضري: بحوث تطبيقية في بعض الأقطار العربية، بيروت، دار النهضة العربية ، ١٩٨٤، ص ص ١٧٨-٢٤١.
- (ب) فتحي أبو عيانة، في مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٢٤٠، السنة ١٠ أكتوبر ١٩٨٤، ص ص ١٩٩-٢٣٩.
- (٩) محمد متولي ومحمود أبو العلا، جغرافية الخليج، ج١، الكويت، دار الفلاح، ١٩٨٥.
- (١٠) محمد أحمد الرويثي، الاتجاهات السكانية في شبه الجزيرة العربية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٧.

(١١) محمود أبو العلا، جغرافية إقليم عمان: سلطنة عمان، دولة الإمارات الكويت، دار الفلاح، ١٩٨٨.

(١٢) محمد صبحي عبدالحكيم، "الأبعاد السكانية لأزمة الخليج" في ندوة عن أزمة الخليج من منظور جغرافي، الجمعية الجغرافية المصرية ٢٣، ٢٤، إبريل ١٩٩١، القاهرة، ١٩٩١، ص ص ٩٣-١٠٧.

(١٣) سعود سالم العنسي، السكان وإدارة التنمية ومقوماتها في عمان، ط٢، سلطنة عمان، ١٩٩٤.

(١٤) ج ج لوريمر، دليل الخليج العربي، السم الجغرافي، مجلدات ٣، ٤، ٥، ٦، ٧.
(١٥) مسعود سالم العنسي، سبق ذكره، ص ١٠٧.

16 - Briks and Sinclair, Op. Cit.

(١٧) سعود سالم العنسي، ص ١٤٣-١٥٤.

(١٨) فتحي أبو عيانة، السكان والعمران، ١٩٢.

(١٩) لوريمر، مرجع سبق ذكره، المجلد الخامس، ص ١٧٨٦، ٢٥٢٤.

(٢٠) المرجع السابق، الصفحات نفسها.

(٢١) شولتز، سبق ذكره، ص ٥٥.

(٢٢) المرجع السابق، المكان نفسه.

(٢٣) راجع: محمود أبو العلا، مرجع سبق ذكره، ص ٩٤.

24 - Briks and Sinclair, Op. Cit.

(٢٥) راجع شولتز ص ٥٥، فتحي أبو عيانة. دراسات الخليج ص ٢١١.

(٢٦) شولتز.

(٢٧) المرجع السابق، ص ٥٥.

(٢٨) نورة محمد القاسمي. الوجود الهندي في الخليج العربي، الشارقة، دائرة الثقافة والإعلام، ١٩٩٦، ص ص ٦٢-٦٥

(٢٩) شولتز، ص ٦١.

30 - Duncan, O.D. "Some Measurement of Population Distribution" Pop. Studies Vol. II, 1957, p.122.

(٣١) شولتز، ص ٦١.

(٣٢) محمود أبو العلا ، ص ص ١١٤ - ١١٥ .

(٣٣) محمد متولي ومحمود طه: أبو العلا ص ٥٣.

(٣٤) المرجع السابق، ص ١٩٨ .

(٣٥) للتعرف على تفاصيل أحجام وخصائص المدن العمانية راجع: محمد محمد زهرة، "أنماط العمران في سلطنة عمان" في كتاب عمان: دراسة مسحية شاملة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية ٢٠٠٠، ص ص ١٨٠-١٩٠.

(٣٦) جداول التعداد، الباب الثاني.

obeikandi.com

الفصل الثامن

سكان دولة فلسطين



إعداد

أ.د. محمد محمود السرياني

قسم الجغرافيا - جامعة أم القرى

مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية

obeikandi.com

سكان فلسطين - الواقع والمستقبل

توطئة:

إن هدف هذه الدراسة هو إلقاء الضوء على سكان فلسطين. وفلسطين بحدودها التاريخية المعروفة تشكل الشطر الجنوبي الغربي لبلاد الشام، التي تضم - فضلاً عن فلسطين - كلاً من لبنان وسورية والأردن، ومن ثم كانت حدودها البرية مشتركة مع تلك الأقطار، فضلاً عن حدودها مع مصر. فالحدود مع لبنان تبدأ من رأس الناقورة على البحر المتوسط، وتتجه بخط مستقيم شرقاً، ثم ينعطف الحد الفاصل بين القطرين شمالاً بزاوية تكاد تكون قائمة ليطلق منابع نهر الأردن، فيضمها إلى فلسطين في ممر أرضي ضيق، تحده من الشرق سوريا حتى جنوب بحيرة طبرية، ومن هناك تبدأ الحدود مع الأردن عند مصب اليرموك، لتساير بعد ذلك مجرى نهر الأردن، ومن مصبه تتجه الحدود جنوباً عبر المنتصف الهندسي للبحر الميت، فوادي عربة، حتى رأس خليج العقبة. أما الحد مع مصر فهو خط يكاد يكون مستقيماً يفصل بين شبه جزيرة سيناء، وبين أراضي النقب، ويبدأ من رفح على البحر المتوسط إلى طابا على خليج العقبة. وفي الغرب تطل فلسطين على المياه الدولية المفتوحة للبحر المتوسط مسافة تربو على ٢٥٠ كم فيما بين رأس الناقورة في الشمال ورفح في الجنوب.

تتألف الأراضي الفلسطينية البالغ مساحتها قرابة (٢٧) ألف كم^٢ من ثلاث وحدات جغرافية رئيسة متميزة، تمتد طولياً من الشمال إلى الجنوب عبر ما يقرب من أربع درجات عرضية، ما بين خطي عرض ٣٠ / ٢٩ (و٢٧ / ٣٢) شمالاً، وتبدأ بالسهل الساحلي في الغرب، وتنتهي شرقاً بأراضي الحفرة الصدمية للأخدود الأردني، وبينهما تمتد مرتفعات وسط فلسطين، التي تشغل

القسم الأكبر من الرقعة الأرضية للبلاد^(١) (انظر شكل ١).

إن الرقعة الأرضية بحدودها السابقة تنقسم الآن إلى وحدتين سياسيتين منفصلتين هما:

١ - فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ م حيث تقوم دولة إسرائيل.

٢ - فلسطين التي بقيت مع العرب بعد عام ١٩٤٨، والتي انضم جزء منها إلى الأردن باسم الضفة الغربية، وآخر إلى مصر باسم قطاع غزة، والتي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ م. وبعد مشاريع الصلح بين العرب واليهود قامت بها الدولة الفلسطينية التي سيعلن عن إنشائها في القريب العاجل. أما السكان الذين يستوطنون هذه البقعة فهم:

١ - اليهود الذين تجمعوا في دولة إسرائيل بعد تفرغها من العناصر العربية، ما عدا شريحة محدودة من العرب بقيت في إسرائيل بعد إنشائها.

٢ - الفلسطينيون الذين يستوطنون الضفة الغربية وقطاع غزة.

٣ - الفلسطينيون في الشتات. فقد نزح عدد كبير من الفلسطينيين بعد حروب العرب مع إسرائيل في أعوام ١٩٤٨، ١٩٦٧، ١٩٧٣، ١٩٨٢ إلى مختلف الأقطار العربية والأوربية مع تواجد ملموس في الدول العربية المجاورة وخاصة في الأردن وسوريا ولبنان ودول الخليج.

وتمشياً مع الأهداف الموضوعية لهذا البحث سنتناول الحديث عن السكان في الدولة اليهودية أو الدولة العبرية المعروفة باسم دولة إسرائيل (الكيان الصهيوني) وكذلك عن السكان في الدولة الفلسطينية الوليدة. ولا بد من مقدمة تبين قيام الدولة اليهودية، وقيام الدولة الفلسطينية، وارتباط ذلك بالأوضاع الديمغرافية التي نحن بصدد دراستها وتوضيحها.

مبالغات كثيرة هنا وهناك، الأمر الذي يقتضي الحذر الشديد والتمحيص الدقيق عند الاقتباس من هذه المراجع.

أما الأمر الثاني فيرتبط بالتجزئة السياسية التي عاشتها فلسطين خلال القرن الماضي. فقد خضعت للحكم العثماني ثم للانتداب البريطاني، ثم جزئت البلاد وقطعت أوصالها أشلاء بين دولة إسرائيل التي أقامها اليهود في فلسطين المحتلة، وبين الضفة الغربية التي ضمت للأردن، وبين قطاع غزة الذي ألحق بالإدارة المصرية. ونشاهد اليوم إعادة توحيد الضفة والقطاع كنواة لدولة جديدة هي الدولة الفلسطينية، لقد نجم عن كل ذلك مشكلة خاصة ترتبط بالبيانات السكانية. فمصادر هذه البيانات غير موحدة وإحصاءاتها مجزأة، وتختلف سجلات المواليد والوفيات والهجرة بين المناطق المختلفة، فبيانات الضفة الغربية السكانية ارتبطت بالأردن لفترة طويلة، ولم يكن هناك فصل في المعلومات السكانية المتعلقة بالضفة الغربية. وكذلك الحال في البيانات السكانية في قطاع غزة، التي كانت منظمة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين تتولى نشر بعضها، كما تتولى الإدارة المصرية في القطاع إصدار البعض الآخر. وزاد الطين بلة أن احتلت إسرائيل جميع هذه المواقع عام ١٩٦٧، فأصبحت تتولى نشر البيانات الإحصائية بنمط خاص بها. واليوم تحاول السلطة الفلسطينية إعادة ترتيب أوراقها بخصوص البيانات السكانية، وغيرها من البيانات الأخرى. إزاء ذلك كله يجب اعتبار الأرقام والجداول الواردة في هذه الدراسة مؤشرات تعين على تبيان الحقائق، فقد لا تكون الأرقام دقيقة، وقد تختلف هذه الأرقام عن الأرقام في مصادر أخرى، لاختلاف وتنوع المصادر الأولى لهذه البيانات. وقد حاولنا جهدنا أن نعرض الحقائق بموضوعية، فإن أصبنا فبنعمة من الله وفضله، وإن أخطأنا فلنا أجر المجتهد.

١ - السكان في الدولة اليهودية (إسرائيل)

١:١ قيام الدولة اليهودية وانعكاساتها على الوضع السكاني :

إن نشوء الدولة الصهيونية في فلسطين لا يمكن مقارنته بنشوء أي دولة أخرى من دول المنطقة. فحقيقة نشوء الدولة اليهودية هو نتاج الفكرة الصهيونية، التي كانت تحلم بإنشاء دولة للشعب اليهودي؛ ولهذا نجد أن فكرة قيام الدولة والتصميم على إنشائها والتخطيط لوجودها كان الشغل الشاغل للحركة الصهيونية العالمية؛ لذلك نجد أن كافة اليهود كانوا يسعون ويدركون أن من واجبهم السعي لدعم وإنشاء هذه الدولة، دون أن يكون لديهم معرفة مسبقة أين تقع حدود هذه الدولة، وما هو النظام الذي سيطبق فيها.

لقد كانت العقيدة اليهودية أهم الدوافع التي ساعدتهم على بناء الدولة. وقد كانت المعاناة التي لقيتها اليهود، والكراهية التي تكنها الشعوب الأوروبية لهم عاملاً مساعداً في تقوية الشعور بالوحدة الوطنية^(٢).

ترجع الدعوات الأولى لقيام الدولة اليهودية في فلسطين، ومشاريع الاستيطان اليهودي المرافقة لها، إلى بداية التفكير الاستعماري في المنطقة العربية. وتزامنت هذه الدعوات مع ظهور بعض القيادات الرأسمالية والدينية اليهودية التي تدعوا إلى توطين اليهود في فلسطين. وكان ابرز هذه الدعوات دعوة هرتزل، الذي دعا إلى عقد المؤتمر الصهيوني الأول سنة ١٨٩٧م في بال بسويسرا، حيث تبني المشروع إيجاد وطن قومي لليهود في فلسطين، وقد حدد مجموعة من الوسائل لتحقيق هذا الهدف.

استطاعت الجهود الصهيونية الحصول على وعد بلفور عام ١٩١٧م لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وقد ساعد الانتداب البريطاني على

ضمان الشرعية للكيان اليهودي في فلسطين، مع تواصل الجهود الصهيونية لخلق الواقع المادي المكون للدولة، والعمل على إحياء التراث اليهودي، لخلق مقومات الشعب للدولة اليهودية القادمة، ثم حاولت الحصول على الأراضي وترسيمها بالقوة لضمان إيجاد عنصر الإقليم للدولة الجديدة، ثم أنشئت المؤسسات العسكرية والسياسية والاقتصادية التي تشكل أساس السلطة والحكومة في الكيان المنوي إقامته.

وهكذا يمكن القول بأن الجهود الصهيونية، بالتعاون مع القوى الاستعمارية، استطاعت خلق نواة اجتماعية وجغرافية وسياسية للكيان اليهودي سنة ١٩٤٨م، وتمكنت هذه الجهود من مضاعفة سكان فلسطين من اليهود، بحيث وصل عددهم عام ١٩٤٨ قرابة ٦٥٠,٠٠٠ يمثلون حوالي ثلث إجمالي سكان البلاد آنذاك، ومعظم هؤلاء من المهاجرين من أصول أوروبية، وأصبحوا يملكون ٧٪ من أراضي فلسطين^(٣).

في يوم ١٤ مايو (أيار) ١٩٤٨م أعلنت بريطانيا انتهاء انتدابها على فلسطين، وتم عملياً جلاء القوات البريطانية. فأعلنت الصهيونية قيام دولة إسرائيل في اليوم التالي. وقد كان هذا الإعلان هو البداية لقيام حرب ١٩٤٨ التي انتهت بهزيمة الجيوش العربية، وتوقيع اتفاقيات الهدنة في رودس سنة ١٩٤٩م. ونتج عن ذلك أن استولى اليهود على ٧٧٪ من أراضي فلسطين شملت المنطقة الساحلية والمنطقة الشمالية إضافة إلى النقب. وقد أقاموا على هذه الرقعة دولة إسرائيل. وقد بقيت للعرب منطقتان فقط في فلسطين هما الضفة الغربية التي تشمل ثلاث مناطق جبلية هي : جبال نابلس والقدس والخليل، وتقدر مساحتها بـ (٥٦٥٠) كم^٢. وقد توحدت مع شرقي الأردن لتكوين المملكة الأردنية الهاشمية بموجب مؤتمر أريحا عام ١٩٤٩م. أما

المنطقة الثالثة فهي قطاع غزة، وهو شريط ساحلي ضيق في أقصى جنوب غرب فلسطين ومساحته (٣٦٤) كم^٢. وقد بقي تحت الإدارة المصرية (انظر شكل ٢). ومن الجدير بالذكر أن الضفة الغربية وقطاع غزة قد استولت عليهما إسرائيل بعد حرب عام ١٩٦٧م، إضافة إلى بعض المناطق الأخرى من الدول المجاورة مثل الجولان في سوريا، وسيناء في مصر وجنوب لبنان. إن الوجود اليهودي في فلسطين الذي تمثل بقيام إسرائيل ككيان سياسي قد تميز بمجموعة من الخصائص نذكر منها:

١ - إن هذا الوجود اليهودي، والذي نتج عن الهجرة والاستيطان، كان يهدف لبناء دولة مستقلة هدفها إحلال شعب محل شعب. فالوجود اليهودي في فلسطين لم يكتف باستغلال الأرض، وإنما عمد إلى مصادرتها من أصحابها بشكل كلي، بغرض استئصال المجتمع الأصلي، لإحلال مجتمع يهودي جديد، بجميع طبقاته، محل المجتمع الأصلي.

ومن هنا فقد أصبح هذا الوجود استيطانياً توسعياً، لم يكتف بالمناطق التي سيطر عليها، ولم يعترف بالحدود التي أقامها، وإنما سعى لتوسيع هذه الحدود ومدّها حسب الإمكانيات المتوافرة، معتمداً في المقام الأول على القوة العسكرية. وهذا ما حصل بعد عام ١٩٦٧م.

٢ - إن الكيان الإسرائيلي المقام كان يحاول تبرير شرعيته بالاستناد إلى أسس أيديولوجية وإلى ادعاء ديني، وأن وجود الدولة لا يعتمد فقط على الغزو العسكري، بل على إيمان اليهود بأنهم يشكلون قومية (شعب الله المختار)، وأنهم عادوا إلى بلادهم ليكونوا دولتهم التي ستكون مسؤولة عن رعاية شؤون اليهود في العالم أجمع.

إن ادعاءات إسرائيل بالحقوق التاريخية والدينية في فلسطين يمكن دحضها وبطلانها. ويمكن مناقشة هذه النقطة من خلال إظهار أن بني إسرائيل لم يكونوا سكان فلسطين الأوائل، حيث كان يسكنها الكنعانيون العرب قبل مجيء اليهود إليها بقرون، وأن اليهود حين جاؤوا إلى فلسطين كانوا أقلية، وشاركهم في سكناها العرب حتى في ظل أوج ممالكهم في عهد داود وسليمان - عليهما السلام - وإنهم لم يبقوا في فلسطين إلا مدة بسيطة، ثم أخرجوا منها، وإن الوجود العربي والإسلامي بقي فيها مدة خمسة عشر قرناً وبصورة مستمرة، وبهذا يمكن القول بأنه من حيث الأسبقية والاستمرارية كان العرب هم أصحاب الحق التاريخي في فلسطين.

ومن جهة أخرى الإسرائيليون الموجودون الآن ليسوا أحفاد العبرانيين واليهود القدامى، فاليهود اليوم طائفة دينية اجتماعية انضم إليها أجناس مختلفة من البشر في عصور مختلفة، بحيث يصعب وصفهم بالقومية اليهودية. فمنهم الفلاشا الأثيوبية، ومنهم اليهود الأتراك، ومنهم الأوربيون، ومنهم يهود البلاد العربية. ومن المؤكد استحالة انتماء جميع هذه الملل إلى جنس واحد، وبهذا لا يمكن القبول بادعاء الصهاينة أن المهاجرين اليهود الجدد قد عادوا إلى أرض آبائهم.

ومن جهة ثالثة إن قيام دولة إسرائيل يتعارض مع حق الشعب الفلسطيني في أرضه، فقد فرض على هذا الشعب التشرد والتحول إلى لاجئين، مع فقدانهم لأراضيهم التي طردوا منها بالقوة، وحرموا من العودة إليها، وفي الوقت نفسه أعطي الحق لكل يهود العالم بالعودة والاستيطان في فلسطين^(٤).

١ : ٢ : النمو السكاني في إسرائيل:

تشير المراجع التاريخية إلى أن عدد سكان فلسطين كان في أواخر القرن

التاسع عشر بحدود (٢٠٠) ألف نسمة^(٥)، وعندما دخل الإنجليز إلى فلسطين عام ١٩١٧م قدر عدد سكان البلاد آنذاك بما يقرب من (٦٤٨) ألفاً منهم ٨٩٪ من العرب. ولم تتغير النسبة كثيراً عام ١٩٢٢م حيث أجري تقدير لعدد السكان. فبلغ آنذاك قرابة ثلاثة أرباع المليون نسمة، كان العرب الفلسطينيون يشكلون أكثر من ٨٩٪ من إجمالي السكان في حين لا يتجاوز عدد اليهود ١١٪ فقط^(٦) (انظر جدول رقم ١).

وخلال فترة الانتداب البريطاني زادت حركة الهجرة اليهودية إلى فلسطين لتحقيق وعد بلفور بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. فعندما أجري أول تعداد لسكان فلسطين في نوفمبر عام ١٩٣١م، كان إجمالي عدد السكان يزيد عن المليون نسمة، يشكل العرب قرابة ٨٤٪ من هذا الرقم. ومن هنا نرى زيادة عدد اليهود عن طريق الهجرة. فقد وصل عددهم إلى ما يقرب من (١٧٥) ألف نسمة يشكلون ١٦٪ من إجمالي سكان فلسطين. وفي عام ١٩٤٦م أي قبل سنتين من قيام دولة إسرائيل قدر عدد اليهود بـ (٥٨٣) ألف يهودي يشكلون ٣١٪ من إجمالي سكان فلسطين. وزيادة أعداد اليهود خلال هذه الفترة تعود إلى ظروف الحرب العالمية الثانية، وإلى أوضاع اليهود في ألمانيا، الأمر الذي ساعد على هجرة المزيد من هؤلاء إلى فلسطين. وبهذا نجد أن اليهود قد زاد عددهم بين عامي ١٩٢٢ و ١٩٤٧ بمقدار نصف مليون يهودي^(٧).

جدول (١)

تطور عدد سكان فلسطين بين عامي ١٨٨٧ و ١٩٩٩م

السنة	إجمالي السكان	عدد العرب	%	عدد اليهود	%
١٨٨٧	٢٠٠,٠٠٠	—	—	—	—
١٩١٧	٦٤٧,٨٥٠	٥٧٧,٥٠٠	٨٩	٦٥,٣٠٠	١١
١٩٢٢	٧٥٢,٠٤٨	٦٦٨,٠٤٨	٨٩	٨٤,٠٠٠	١١
١٩٣١	١,٠٣٥,٨٢١	٨٦١,٢١١	٨٤	١٧٤,٦١٠	١٦
١٩٤٦	١,٨٨٠,٠٠٠	١,٢٩٧,٠٠٠	٦٩	٥٨٣,٠٠٠	٣١
١٩٤٧	١,٩٥٠,٠٠٠	١,٣٠٠,٠٠٠	٦٧	٦٥٠,٠٠٠	٣٣
١٩٤٨	٢,١٥١,٠٠٠	١,٣٨٠,٠٠٠	٦٤	٧٧١,٠٠٠	٣٦
١٩٥١	١,٤٩٤,٠٠٠	١٧٠,٠٠٠	١٢	١,٣٢٤,٠٠٠	٨٨
١٩٥٥	١,٧٥٠,٠٠٠	١٩٥,٠٠٠	١٢	١,٥٥٥,٠٠٠	٨٨
١٩٦٠	٢,١٥٠,٠٠٠	٢٣٩,١	١١	١,٩١١,٠٠٠	٨٩
١٩٦٥	٢,٥٦٢,٠٠٠	٢٩٢,٠٠٠	١٢	٢,٢٧٠,٠٠٠	٨٨
١٩٧٠	٣,٠١٢,٢٠٠	٤٢٢,٠٠٠	١٤	٢,٥٩٠,٠٠٠	٨٦
١٩٧٢	٣,٢٠٠,٥٠٠	٤٧٦,٩٠٠	١٥	٢,٧٢٣,٦٠٠	٨٥
١٩٨٢	٤,٠٦٣,٦٠٠	٦٩٠,٤٠٠	١٧	٣,٣٧٣,٢٠٠	٨٣
١٩٩٥	٥,٥٠٠,٠٠٠	٩٩٠,٠٠٠	١٨	٤,٥١٠,٠٠٠	٨٢
١٩٩٩	٦,١٠٠,٠٠٠	١,٠٩٨,٠٠٠	١٨	٥,٠٠٢,٠٠٠	٨٢

المصدر :

- ١ - أرقام ١٨٨٧-١٩٣٦ من محمد السيد غلاب وزميله ص ٣٣٥.
- ٢ - أرقام ١٩٤٦-١٩٤٨ من Orysdale.
- ٣ - أرقام ١٩٥٤-١٩٨٢ من حسن عبدالقادر نقلاً (1983) Statistical Abstract & Israel No. 34.
- ٤ - أرقام ١٩٩٩-١٩٩٩ من World Population Date sheet, 1995 - 1999.
- ٥ - نسبة العرب في إسرائيل منذ عام ١٩٨٢ من إبراهيم أبو جابر ص ٤٢٧ - ٤٣٠.

في عام ١٩٤٨ أعلنت بريطانيا إنهاء انتدابها على فلسطين، بعد أن سلمت اليهود أمور البلاد. وقد انتهز هؤلاء الفرصة وأعلنوا دولتهم الصهيونية على تراب فلسطين كما ذكرنا آنفاً. وقد كان من جراء ذلك أن قام اليهود أثناء حرب ١٩٤٨م بطرد حوالي (٢٠٠) ألف فلسطيني. وعندما وقعت إسرائيل على الهدنة عام ١٩٤٩م قاموا بطرد (٧٠٠) ألف فلسطيني آخر. وهكذا أفرغت فلسطين المحتلة من معظم سكانها العرب ولم يبق بها سوى (١٧٠) ألفاً من الفلسطينيين في المناطق التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٤٨م. أما الباقي فقد هاجر إلى الضفة الغربية وإلى قطاع غزة وإلى الدول العربية المجاورة. وقد استقبلت الأردن نحو نصف هؤلاء اللاجئين، بينما استقبلت مصر، وعلى وجه الخصوص قطاع غزة استقبال حوالي ٢٠٠ ألف، أما لبنان وسوريا فقد استقبلتا (١٠٠) ألف و(٧٥) ألف على التوالي^(٨).

لقد لجأت إسرائيل إلى إقرار قانون العودة، والذي يضمن حق المواطنة لكل يهودي يهاجر إلى فلسطين. وشجعت الهجرة من كافة دول العالم إلى إسرائيل. ففي خلال الثلاث سنوات الأولى من قيام الدولة اليهودية وصل إلى فلسطين المحتلة ما يقرب من ثلاثة أرباع المليون يهودي. وبالمقابل عارضت إسرائيل إعادة الفلسطينيين إلى أرضهم وقامت بالاستيلاء على ممتلكاتهم، وتسليمها إلى اليهود المهاجرين. ومع الأسف لم يسمع العالم الصوت الفلسطيني بهذا الخصوص. وقد أعطت الدول الكبرى زخماً لمسألة إنشاء الدولة اليهودية. ورأت هذه الدول أن قيام الدولة مرهون بأن يصبح اليهود أغلبية على الأرض التي سيطرون عليها. وهكذا أفرغت فلسطين من سكانها العرب لتصبح موطناً وملقى لكل يهود العالم دون استثناء.

لقد زاد عدد سكان فلسطين المحتلة من جراء الهجرة اليهودية المنظمة

إلى فلسطين. ففي عام ١٩٩٥م ارتفع عدد السكان إلى ١,٧٥٠,٠٠٠ نسمة. وبعد عقد من الزمن أصبح العدد ٢,٥ مليون نسمة، وذلك عام ١٩٦٥م. وقد وصل عدد السكان عام ١٩٩٥م إلى ٥,٥ مليون نسمة. ويزيد عددهم الآن عن ٦ ملايين نسمة (انظر جدول رقم ١) ٨٢٪ منهم من اليهود قدموا من ١٠٢ دولة من دول العالم. وتبذل السلطات الإسرائيلية جهوداً كبيرة في صهر هؤلاء المهاجرين في البوتقة اليهودية، وزرع الولاء للدولة اليهودية، وتعلم اللغة العبرية، التي لا تزال غير معروفة بالنسبة لكثير من هؤلاء المهاجرين.^(٩)

١ : ٢ : ٢ : المواليد :

تعتبر معدلات المواليد لدى اليهود أقل من مثيلاتها عند العرب، فقد بلغت معدلات المواليد عام ١٩٥٠ (٣٢) بالألف، انخفضت عام ١٩٧٠ إلى ٢٤ بالألف، وفي عام ١٩٨٠ انخفضت إلى ٢٢ بالألف^(١٠). ومنذ ذلك التاريخ وحتى اليوم (١٩٩٩م) لم تزد نسبة المواليد عن ٢١ بالألف إلا نادراً. ولا شك أن ضبط النسل الذي تمارسه الأسرة اليهودية، إضافة إلى انخفاض حالات الزواج، وارتفاع حالات الطلاق، من شأنه أن يجعل معدلات الخصوبة منخفضة، وبالتالي فإن عدد المواليد محدود نسبياً، فمعدل الخصوبة الكلية للمرأة اليهودية لا يتجاوز ٢,٩ عام ١٩٩٩م.

يختلف وضع اليهود من حيث المواليد بحسب مكان قدومهم الأصلي. فاليهود الغربيون خصائصهم الديمغرافية أقرب إلى الخصائص الديمغرافية للشعوب المتقدمة حيث تتدنى لديهم نسبة المواليد. أما اليهود الشرقيون فإن خصائصهم الإنجابية مماثلة لخصائص الشعوب النامية. غير أنه على العموم يمكن القول إن معدل المواليد عموماً لدى اليهود أقل بكثير مما هو موجود لدى الفلسطينيين العرب (انظر جدول رقم ٢).

٢ : ٣ : الوفيات :

تتدنى نسبة الوفيات لدى السكان اليهود لتصل إلى معدل لا يتجاوز ٦-٧ بالألف خلال نصف القرن الماضي. وهذا المعدل يضاهي في انخفاضه معدلات الدول المتقدمة. وأكبر دليل على ذلك انخفاض معدلات وفيات الأطفال إلى الحدود الدنيا، بحيث أصبحت تماثل المعدل العام للوفيات لجميع فئات السن. ويدل هذا التناقص المستمر لمعدل وفيات الأطفال اليهود على مدى الرعاية الصحية الكبيرة التي يتمتع بها هؤلاء الأطفال. ولا شك أن ضبط النسل الذي تمارسه الأسرة اليهودية، والذي ينجم عنه عدد محدود من الأطفال يؤدي إلى مزيد من الرعاية الصحية والغذائية للطفل، الأمر الذي يقلل من فرص وفيات الأطفال بشكل عام. (انظر جدول رقم ٢).

جدول رقم (٢)

المواليد والوفيات والخصوبة إسرائيل في من ١٩٥٠ - ١٩٩٩م

السنة	المواليد	الوفيات	وفات الأطفال	الخصوبة الكلية
١٩٥٠	٣٢	٦,٥	٤٦	٣,٩
١٩٧٠	٢٤,٢	٧,٣	١٩	٣,٤
١٩٨٠	٢٢	٧,٥	١٢	٢,٨
٩٥ - ٩٩	٢١	٧ - ٦	٦	٢,٩

المصدر:

١ - بيانات ١٩٥٠ - ١٩٨٠ حسن صالح - سكان فلسطين ص ٤٨ - ٤٩.

٢ - بيانات ٩٥ - ١٩٩٩ World Population Data Sheet

١ : ٢ : ٤ : مستقبل النمو السكاني :

استناداً إلى الفروق بين المواليد والوفيات خلال السنوات الخمس الماضية (٩٥ - ١٩٩٩) تتراوح الزيادة الطبيعية بين ١٥ - ١٦ بالألف. وهي زيادة محدودة إذا ما قورنت بالزيادة السكانية في المناطق العربية المجاورة أو في الزيادة السكانية لعرب إسرائيل. إن هذه الزيادة السكانية الطبيعية تحتاج معها إسرائيل إلى مدة تتراوح بين ٤٥ - ٤٧ عاماً حتى يتضاعف عدد سكانها. وهذا لا شك يقلق الكيان الصهيوني الذي يحرص على بذل كل ما من شأنه زيادة معدلات الزيادة الطبيعية والهجرة اليهودية؛ لأن عملية النمو السكاني تمثل جوهر الصراع الديمغرافي بين العرب واليهود.

إن مستقبل الزيادة السكانية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة، والاحتمالات المتوقعة لها. هذه الهجرة ترفع نسبة الزيادة السكانية إلى ٤٠ بالألف سنوياً. وهذا يعني أن متوسط الزيادة الناجمة عن الهجرة هي في حدود ٢٤ بالألف. وتلعب الظروف الخارجية دوراً بارزاً في زيادة الهجرة اليهودية، ويرتبط بهذه الظروف أعداد اليهود وأوضاعهم العامة في دول العالم المختلفة، كما أن الظروف السياسية والدولية لها دور بارز في هذا المجال. وهناك عوامل داخلية ترتبط بالظروف السياسية والعسكرية للكيان الصهيوني، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لليهود في فلسطين المحتلة، والحالة النفسية وعقدة الأمن التي تهيمن على السكان هناك.

يقدر عدد اليهود في العالم بحوالي ١٨ - ١٩ مليون يهودي. تستأثر الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأقطار أمريكا الجنوبية بما يوازي ٤٥٪ منهم. بينما يعيش ٢٨٪ منهم في فلسطين المحتلة. ويتوزع ١٨٪ في أقطار أوروبا الشرقية بما فيها روسيا الاتحادية وأقطار الاتحاد السوفيتي السابقة، وقيم

في أوروبا الغربية قرابة ٥% من يهود العالم. وفي الدول الأفرو آسيوية قرابة ٢%. ويتوزع الباقي على جهات العالم المختلفة.

ومما يسترعي الانتباه أن القارتين الإفريقية والآسيوية تكادان تكونان خاليتين تماماً، بعد الهجرات الكبيرة التي تمت من البلاد العربية وبعض الأقطار الإفريقية؛ لذا فإننا نستبعد هذه المناطق عند النظر إلى مصادر الهجرة اليهودية في المستقبل. أما مركز الثقل المستقبلي الكامن للهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة فهو في الأمريكيتين وأوروبا الشرقية بما فيها روسيا. وتشير الدلائل إلى أن أوضاع اليهود الاقتصادية والاجتماعية ممتازة في الولايات المتحدة وكندا، مما يجعل تيار الهجرة ضعيفاً، بالرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها المنظمات الصهيونية لتشجيع الهجرة من هذه الأقطار إلى فلسطين المحتلة. أما في أمريكا اللاتينية فهناك احتمالات كبيرة لقدم المهاجرين اليهود للتخلص من الصعوبات المحلية السياسية والاقتصادية التي يواجهونها في أقطار أمريكا اللاتينية.

وإذا قارنا بين أوضاع اليهود المعيشية في كل من أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية يتبين لنا أنهم يتمتعون بحرية سياسية واقتصادية في أوروبا الغربية أكثر بكثير من بلدان أوروبا الشرقية. وقد ساعد انهيار الاشتراكية في هذه الدول على تردي الأوضاع العامة للسكان جميعاً، الأمر الذي يساعد على زيادة تيار الهجرة من هذه الأقطار، وخاصة من المناطق التي كانت تتبع الاتحاد السوفيتي قبل انهياره؛ لذا تركز المنظمات اليهودية على تشجيع الهجرة من هذه الأقطار إلى فلسطين المحتلة. وستبقى هذه الأقطار الرافد الكبير الذي يساعد على زيادة التواجد اليهودي في فلسطين المحتلة.

أما اليهود في أقطار أوروبا الغربية فيعيشون في مستويات اقتصادية

عالية؛ لذا فمن المتوقع أن لا يهاجر من يهود غرب أوروبا سوى نسبة ضئيلة في المستقبل، حيث يتركز معظم هؤلاء في بريطانيا وفرنسا، وهم من الأثرياء ذوي النفوذ في بلادهم.

تؤثر الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لليهود المقيمين في فلسطين المحتلة على حركة الهجرة اليهودية إلى البلاد. فالأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها المجتمع اليهودي، والتي ينجم عنها حدوث البطالة، وزيادة الضرائب، وارتفاع الأسعار، وانخفاض الأجور، وأزمات السكان تؤثر سلباً على تيار الهجرة؛ لذا تشجع وكالات الهجرة حركة القدوم إلى فلسطين المحتلة، وذلك بتقديم التسهيلات الكثيرة لهؤلاء المهاجرين، حيث تقوم بتوفير فرص العمل، وقروض السكن، والإعفاءات الجمركية، والإعانات المالية بهدف جلب المزيد من المهاجرين.

وتتأثر حركة الهجرة بالأوضاع الأمنية في إسرائيل. وبعض هؤلاء يعيش في قلق نفسي، وخاصة إذا أسكن هؤلاء في المناطق الحدودية، حيث يشعر هؤلاء بأنهم عرضة لضربات رجال المقاومة العرب في أي وقت؛ لذا يلجأ العديد منهم إلى الهجرة من إسرائيل، إما عائداً إلى بلاده، أو يختار أحد الأقطار الأوروبية أو الأمريكية كوطن بديل. ومن المتوقع في ظل محادثات السلام، وتوقيع المعاهدات الأمنية مع الدول المجاورة من العرب، أن يزداد تيار الهجرة الوافدة إلى فلسطين في العقود الثلاثة القادمة.

١ : ٣ توزيع السكان وكثافتهم :

١ : ٣ : ١ التوزيع: تنقسم فلسطين المحتلة إدارياً من الشمال إلى الجنوب إلى ثلاثة قطاعات هي: القطاع الشمالي الذي يضم منطقة جبال الجليل في

الشمال والأراضي المطلّة على نهر الأردن وبحيرة طبريا، ثم منطقة حيفا وهي المنطقة الساحلية المقابلة. أما القطاع الأوسط فيضم الشريط الساحلي المعروف باسم منطقة تل أبيب - يافا، يليه نحو الشرق المنطقة الوسطى التي تقع بين مرتفعات جبال نابلس والقدس في الضفة الغربية وبين سهل تل أبيب - يافا، ويلحق بهذا القطاع منطقة القدس المحتلة. ويضم القطاع الجنوبي منطقة صحراء النقب، التي تشكل قرابة نصف مساحة فلسطين المحتلة، والتي تمتد بين سيناء غرباً، ومنحدرات البحر الميت ووادي عربة شرقاً. (انظر شكل رقم ٢).

لقد تأثر توزيع السكان اليهود في فلسطين المحتلة بظروف الهجرة الاستيطانية، حيث بدأ تركيز السكان في المناطق المحيطة بتل أبيب، التي أنشئت كقاعدة للاستيطان والهجرة اليهودية منذ عام ١٩٠٩م. وقد انعكس ذلك على زيادة الكثافة السكانية في هذه المنطقة التي تعرف بمنطقة يافا - تل أبيب والتي تضم قرابة ٢٥% من سكان الدولة اليهودية. وتأتي في المرتبة الأولى بين المناطق الإدارية من حيث عدد السكان. وتشكل منطقة النواة الرئيسية ومركز الثقل السكاني في البلاد.

تأتي المنطقة الوسطى في المرتبة الثانية من حيث عدد السكان، حيث تضم قرابة ٢٠% من إجمالي السكان العام. وتشكل هذه المنطقة الظهير الجغرافي لمنطقة تل أبيب - يافا، وهي مركز النشاط الاقتصادي وخاصة المنشآت الصناعية والزراعية. ومعظم السكان هنا هم من المهاجرين الأوروبيين الذين يشكلون الطبقة العليا في المجتمع الإسرائيلي. فإذا ما أضفنا إلى هؤلاء منطقة القدس التي تضم قرابة ١٥% من سكان فلسطين، أدركنا أن القطاع الأوسط يضم قرابة ٦٠% من إجمالي الدولة اليهودية.

أما القطاع الشمالي الذي يضم كلاً من منطقة الجليل في الشمال ومنطقة حيفا الساحلية فيستأثر بما يقرب من ٢٥٪ من إجمالي سكان البلاد. وتمتاز هذه المنطقة بأن ما يقرب من ثلثي سكانها هم من العناصر العربية، التي لم تغادر فلسطين عام ١٩٤٨م.



شكل (٢) المناطق الإدارية في فلسطين المحتلة

أما القطاع الجنوبي المعروف بالنقب فلا يزال قليل السكان. وتبذل الحكومة الإسرائيلية جهوداً كبيرة لإيجاد نوع من التوازن السكاني بين المناطق

الإدارية، وذلك عن طريق تشجيع الهجرة والاستيطان في منطقة صحراء النقب، بغرض إعمارها، كما تشجع على الاستيطان في منطقة القدس لأسباب دينية وسياسية.

شكل المناطق الإدارية:

١ : ٣ : ٢ الكثافة السكانية:

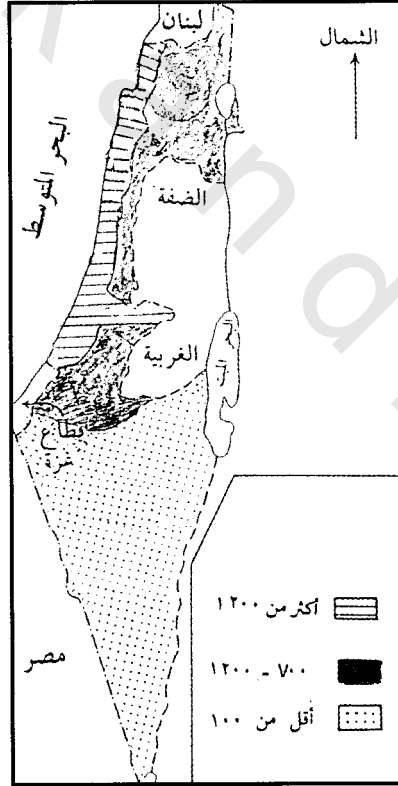
تبلغ الكثافة العامة للسكان في فلسطين المحتلة عام ١٩٩٩م قرابة ٣٠٠ نسمة في الكيلو متر المربع، وهذا يعني أن فلسطين المحتلة تعد من بين أعلى بقاع العالم كثافة سكانية. ويعود السبب في هذا الاكتظاظ السكاني إلى جلب قسم كبير من يهود العالم لاستعمار فلسطين، حيث تقدر نسبة اليهود في فلسطين بحوالي ثلث السكان اليهود في العالم، وإذا استعرضنا الكثافة السكانية على مستوى المناطق نجد أن هناك تبايناً بين منطقة وأخرى، حيث تصل إلى أكثر من ١٠٠٠ نسمة في الكيلو متر المربع في منطقة مثل تل أبيب - يافا، وإلى ٧٥٠ نسمة في المنطقة الوسطى، بينما لا تزيد في النقب عن ٧٦ نسمة في الكيلو متر المربع. (انظر شكل ٣).

١ : ٤ : التركيب السكاني:

سكان أي قطر ليسوا مجرد عدد فقط، بل هم مجموع ذكوره وإناثه، من مختلف فئات السن، ومن مختلف المهن والحرف؛ ولذلك لا بد من دراسة السكان من حيث توزيعهم بين الذكور والإناث، وتوزيعهم على مختلف فئات السن، وتوزيعهم بحسب المهن والحرف. ودراسة توزيعهم بين الريف والحضر وانقسامهم إلى طوائف دينية أو عرقية أو لغوية. وسنتحدث فيما يلي بإيجاز عن بعض جوانب التركيب السكاني بهذا الخصوص.

١ : ٤ : ١ التركيب النوعي:

إن أي مجموعة سكانية تنقسم إلى قسمين : ذكور وإناث. وتحسب نسبة الذكور إلى كل مائة من الإناث، وهذه تسمى نسبة النوع أو التركيب النوعي. وهذه النسبة تحسب بالنسبة للسكان عامة، أو بالنسبة لكل فئة من فئات السن، أو فئات المجتمع الدينية والعرقية وعندئذ تصبح ذات دلالة وأهمية خاصة.



شكل (٣) الكثافة السكانية في فلسطين المحتلة

ترتفع نسبة النوع في الغالب لدى الأقطار التي تشجع الهجرة الوافدة إليها. ولما كانت إسرائيل من المناطق التي تقوم على تشجيع الهجرة؛ لذا نجد أنها تجتذب عدداً كبيراً من المهاجرين الذكور في بداية الأمر، مما يرفع نسبة النوع إلى ما يزيد عن (١١٠) ٪ أي أن هناك قرابة (١١٠) ذكر مقابل كل ١٠٠ أنثى؛ ومما يساعد على رفع نسبة النوع أن قوانين الهجرة اليهودية إلى فلسطين تشترط أن يتم اختيار ٨٠٪ من المهاجرين من بين أعضاء منظمات الشبيبة، ومن الأفراد الذين يقبلون العمل في الزراعة، ومن العائلات التي لا يزيد سن عائلها عن الخامسة والثلاثين. ومن الطبيعي أن هذه الهجرة الانتقائية تنعكس على وضع المجتمع اليهودي بشكل عام، وعلى أوضاع نسبة النوع بشكل خاص سيما وأن هجرة الأسر تبدأ بهجرة الذكور أولاً، ثم ما يلبث أفراد الأسرة الآخرون للحاق برب الأسرة. وهذا النمط العام من الهجرة يجعل نسبة النوع ليست ثابتة أو منتظمة. كما يجعلها تختلف بين مجموعة وأخرى وبين سنة وأخرى. وفي كل الأحوال تتفوق نسبة الذكور بشكل ملحوظ على نسبة الإناث في مجتمع المهاجرين اليهود، وتنعكس بالتالي على كافة أفراد المجتمع اليهودي في فلسطين.

١ : ٤ : ٢ التركيب العمري :

يظهر الجدول رقم (٣) توزيع السكان اليهود على فئات السن الرئيسية. ومنه يظهر أن ٢٩٪ فقط من إجمالي السكان في فئات السن الصغيرة، دون الـ ١٥ عاماً و أن قرابة ٦١٪ من ذوي النشاط الاقتصادي، وتتراوح أعمارهم بين ١٥ - ٦٤ عاماً، وأن ما تبقى وهو ١٠٪ هم من الفئات الهرمة. إن الهرم السكاني يشبه إلى حد كبير أهرامات الدول الأوربية، التي وصلت إلى مرحلة النضج أو الكهولة حيث يمتاز هذا الهرم بقاعدة ليست عريضة، وأن جوانبه

ترتفع رأسياً، قبل أن تصل إلى فئات السن العليا أي إلى قمة الهرم، ومعنى هذا تركيز السكان في فئات السن الوسطى، أي في الفئات القادرة على العمل ما بين ١٥-٦٤ عاماً، كما ترتفع لدى هؤلاء السكان أعداد المسنين، وهذا نتيجة طبيعية لانخفاض معدلات الوفيات من جهة، وانخفاض معدلات المواليد، إضافة إلى هبوط نسبة الإنجاب من جهة أخرى^(١١)

جدول رقم (٣)

فئات العمر الرئيسية في إسرائيل عام ١٩٩٩م

فئات العمر	النسبة
أقل من ١٥ سنة	٢٩
١٥ - ٦٤	٦١
٦٥ فأكثر	١٠
الإجمالي	١٠٠

المصدر : world Population Data Sheet 1999

١ : ٤ : ٣ التركيب المهني :

لقد انعكس الهرم السكاني على إجمالي القوى العاملة في البلاد، التي بلغت على سبيل المثال عام ١٩٩٢م قرابة ١,٨٦٠,٠٠٠ نسمة منهم أكثر من مليون نسمة من الذكور، والباقي من الإناث. ويعمل أكثر من ٣٠٪ من هؤلاء في مجال الخدمات العامة، كما يعمل أكثر من ٢٣٪ في مجال الصناعة والمناجم. و٢٢٪ في قطاع التجارة والمال، وبالرغم من أن الزراعة متقدمة جداً في

إسرائيل إلا أنها لا تستوعب سوى ٦٪ من إجمالي القوى العاملة في البلاد. ويعود السبب في ذلك إلى أن الزراعة تعتمد اعتماداً كلياً على الميكنة والطرق الحديثة في الزراعة، التي تميل إلى استخدام الآلة أكثر من الجهد العضلي. وتتوزع باقي النشاطات الاقتصادية على قطاعات التشييد والبناء وأعمال النقل والتخزين والعاملين في المرافق العامة (كهرباء، ماء، غاز ...)^(١٣).

١ : ٤ : ٤ : التركيب التعليمي :

تشير الإحصاءات السكانية أن نسبة الأمية في الدولة العبرية لا تتجاوز عدد السكان الذين تتجاوز أعمارهم ١٥ سنة مقدار ٩, ٤٪ لأجمالي السكان عام ١٩٨٥م. وتتفاوت نسبة الأمية ما بين الذكور والإناث، ففي حين لم تتعد نسبة الأمية ٤٪ فقط لدى الذكور كانت عند الإناث بحدود ٦, ٦٠٪ عام ١٩٨٥م. ونلمس تفاوتاً في نسبة الأمية بين المناطق الحضرية حيث تتدنّى إلى أدنى مستوياتها، في حين ترتفع في المناطق الريفية لتصل إلى ١٠ - ١٢٪^(١٣).

جدول رقم (٤)

مؤشرات التعليم في فلسطين المحتلة عام ١٩٩٣م

المرحلة التعليمية	عدد المدارس	عدد المعلمين	عدد الطلاب
رياض الأطفال	-	-	٢٩١,٩٠٠
المرحلة الابتدائية	١,٢٢٨	٤٣,٣٢٩	٥٢٣,٧٥٥
مدارس متوسطة وثانوية	٩١٨	٤٤,٦٣٨	٣٧٠,٨٢٧
مدارس مهنية	٣٣٤	-	١١١,٨٢٣
تدريب معلمين	-	-	١٧,٧٤٦
أخرى	٢٠٢	٣,٢٨٧	١٢,٠٠٦

- المصدر: الموسوعة العربية ص ٥٥٤ - ٥٥٥.

يظهر الجدول رقم (٤) بعض مؤشرات التعليم لعام ١٩٩٣م. ومنه يظهر أن عدد المدارس الابتدائية يزيد عن ١٢٢٨ مدرسة، يزيد عدد طلابها عن نصف مليون طالب وطالبة. أما المدارس المتوسطة والثانوية فتزيد عن ٩١٨ مدرسة تحوي أكثر من ٢٧١ ألف طالب وطالبة في التعليم الأكاديمي. أما في التعليم المهني (مدارس صناعية وزراعية) فهناك ما يزيد عن ٣٣٤ مدرسة تحوي قرابة (١١٢) ألف طالب وطالبة. ومن الجدير بالذكر أن نسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية قد بلغت ٨٤٪ من أجمالي الطلاب و ٩١٪ من أجمالي الطالبات في سن الدراسة. وهي نسبة مرتفعة لا توجد إلا في الدول المتقدمة، ويندر وجودها في الدول النامية. والخلاصة أن المؤسسات التعليمية في فلسطين المحتلة تحوي ما يقرب من ٢, ٦٨٢ مدرسة ومؤسسة تعليمية يشرف عليها ما يزيد عن (١٠٠) ألف مدرس، وتضم ما يقارب ١, ٢ مليون طالب وطالبة في مراحل الدراسة المختلفة. وتحظى بما يقارب ١٠٪ من الإنفاق العام للدولة العبرية. ونمط التعليم هو نمط غربي. والتعليم الابتدائي إجباري ومجاني من سن ٥ - ١٣، وتركز المدارس الثانوية على التعليم الفني والمهني والزراعي.

١ : ٤ : ٥ التركيب الحضري - الريفي

يتركز السكان في فلسطين المحتلة في الشريط الساحلي الذي يضم قرابة ٧٧٪ من مجموع السكان، وتتركز أعلى الكثافات السكانية في منطقة (تل أبيب - يافا) ثم في سهل سارونه ومنطقة الجليل الأعلى، أما النقب فلا يزال قليل السكان نسبياً.

معظم سكان إسرائيل يستوطنون المدن الكبيرة (تل أبيب - يافا - حيفا، اللد، الرملة، عكا، بيسان، القدس) ويزيد نسبة سكان المدن عن ٩٠٪ من أجمالي سكان البلاد. أما الباقي وهو ١٠٪ فيستوطنون قرى ذات طابع خاص

أسستها الوكالة اليهودية، ومؤسسة الجباية اليهودية، والجمعيات التعاونية اليهودية. ومعظم السكان الريفيين لا يمتلكون الأرض، بل هي مملوكة لهيئات يهودية حتى تمنع الأفراد اليهود من التصرف بها.

والقرى اليهودية على أنواع أهمها الكيبوتز والموشاف.

لقد رسمت السلطات اليهودية خطتها لربط المهاجرين اليهود بالأرض وجذبهم إليها، فقد كانت إقامة المستعمرات الزراعية التعاونية جزءاً من مخطط الحركة الصهيونية لاغتصاب فلسطين. كما كانت وسيلة تأمين عمل وسكن للمهاجرين اليهود الذين يصلون إلى البلاد. وقد تطلبت عمليات التوطن الزراعي في فلسطين المحتلة كثيراً من التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية، حيث أصبحت القرى منظمة تنظيمياً جماعياً وتعاونياً. فهناك المزارع الجماعية المعروفة باسم "الكيبوتز" وهناك القرى التعاونية المشهورة باسم "الموشاف". وهناك فروق بين الكيبوتز والمشاف.

في الكيبوتز الأرض ملكية عامة، ولكنها توزع على المستوطنين بموجب سند إيجار رسمي. وكل ما في الكيبوتز ملكية عامة للدولة. ويوزع العمل على الأفراد حسب احتياجات الجماعة. ويعود كل الدخل في الكيبوتز إلى الجماعة. وتقوم المؤسسات الاجتماعية فيه بتأمين حاجات الأعضاء بالتساوي، حيث توفر الكيبوتز لأعضائها مطالبهم من الأكل والسكن ووسائل الترفيه، والمدارس والرعاية الصحية. والزراعة في معظم المزارع الجماعية مختلطة. وإن كان نوع أو آخر قد يكون أكثر نمواً، ويمكن للمزرعة الجماعية أن تقوم بتربية الأسماك وأن تنمي بعض الصناعات الحرفية لزيادة الدخل كما يحلو لها. فالقيد الوحيد هو على مساحة الأرض وكمية الماء. ويتراوح عدد سكان الكيبوتز بين ١٥٠٠ و ٢٠,٠٠٠ نسمة، كما تتراوح مساحة المزرعة بين ألفين

وعشرين ألف دونم. على أن الكيبوتز ليس تنظيمًا اقتصاديًا فحسب، بل هو في الوقت نفسه تنظيم عسكري، فقد روعي فيه العامل الاستراتيجي، وهذا العامل يشمل إشراف المستعمرات على المناطق المجاورة، وسهولة الدفاع وتأمين الاتصال والحماية المتبادلة بين الكيبوتزات.

أما الموشاف فهو عبارة عن مجموعة من المزارع الصغيرة، ويقوم العمل فيها على أساس أسري، وتحصل كل أسرة على ما تنتجه أرضها وماشيتها، ويتم البيع والشراء عن طريق الجمعيات التعاونية. ولا يوجد هناك تأجير للأيدي العاملة. وهناك أنواع مختلفة من الموشاف، فبعضها تكون الأرض فيها ملكية عامة كما الكيبوتز، ولكنها توزع بالتساوي على عائلات المستوطنين، حيث تشكل العائلة في هذا النوع من الموشاف وحدة استهلاكية وسكنية مستقلة. وقد أدى ذلك إلى وجود فروق اجتماعية واقتصادية داخل الموشاف. وهناك أنواع أخرى تكون فيها ملكية الأرض للأفراد. ويطلق عليها اسم "القرى التعاونية". وأفراد هذه القرى من الطبقة المتوسطة من المهاجرين ممن كانوا قبل مجيئهم إلى فلسطين يعملون تجاراً وحرفيين وموظفين، وهنا تكون الأرض للعمال وصغار المستوطنين. ويمكن للمستوطن تكبير مزارعه بشراء أراضي أخرى، وله الحرية، في اختيار نوع زراعته. وتستوعب هذه المزارع أعداداً كبيرة من العمال، ويمكن فيها إقامة الصناعات الخفيفة.

إن المتمعن في هذه المستوطنات الريفية يرى مجموعة من الناس تختلف عن بعضها البعض من حيث العرف والثقافة والمستوى الحضاري واللغة، وكلها تعيش في بيئة غربية عنها بزعم أنها أرض الآباء والأجداد بزعمهم، ويجمع بين الجميع استخدام الأساليب العلمية والتكنولوجية المتطورة في الزراعة، بحيث يكون استغلال الموارد البيئية على أفضل صورة، تضاهي ما هو موجود في دول العالم المتقدم^(١٤).

١ : ٤ : ٦ التركيب العرقي:

هناك ثنائية يعيشها المجتمع الصهيوني داخل فلسطين المحتلة تتمثل في انقسام اليهود إلى يهود غربيين (أشكناز) ويهود شرقيين (سفارديم). واليهود الغربيون هم المهاجرون القادمون من أوروبا وأمريكا. أما الشرقيون فهم القادمون من أقطار آسيا وإفريقيا، وخاصة اليهود القادمون من البلاد العربية.

ولا يقتصر تركيب دولة إسرائيل على اليهود الغربيين والشرقيين، فهناك ثنائية أخرى هي العرب واليهود داخل الدولة اليهودية. وهؤلاء العرب هم ما تبقى من سكان فلسطين بعد عام ١٩٤٨م، حيث لم يغادر هؤلاء بلادهم بل بقوا تحت نير الاحتلال الصهيوني.

١ : ٤ : ٦ : ١ انقسام اليهود إلى شرقيين وغربيين:

من أخطر المشكلات التي تواجه المجتمع الصهيوني داخل فلسطين المحتلة انقسامهم إلى غربيين (أشكناز) وشرقيين (سفارديم). وكما ذكرنا آنفاً فقد قدم اليهود الغربيون من كافة أقطار أوروبا وأمريكا. أما اليهود الشرقيون فقد قدموا من مختلف أقطار آسيا وإفريقيا. ومعظم هؤلاء من اليهود الذين كانوا يقيمون في البلاد العربية قبل قيام دولة إسرائيل.

لقد كان المهاجرون الأوائل وبناءة إسرائيل من دول أوروبا الشرقية، ويمكن القول إن هؤلاء المهاجرين الذين قدموا فيما بين ١٩٠٤ - ١٩٢٣، هم الذين تولوا هندسة بناء الدولة الصهيونية. وقد كان معظم هؤلاء متشبعين بإيديولوجيات الحركة الصهيونية العالمية؛ ولذا فقد طبعوا معظم المؤسسات اليهودية بطابعهم الصهيوني المميز، فقد أقاموا المستوطنات التعاونية

(الكيبوتز) كما أنشؤوا اتحاد العمال اليهود (الهستدروت). وكانت جميع هذه المؤسسات من ترتيبات الحركة الصهيونية العالمية؛ ولذا فقد كان اليهود القادمون من شرق أوروبا يشكلون حتى عهد قريب الطبقة العليا في المجتمع الصهيوني.

في عام ١٩٤٨م حينما أنشأ اليهود دولة الصهاينة كان ٩٠٪ من المهاجرين القادمين إلى فلسطين المحتلة من دول أوروبا وأمريكا، وقد تلا هذا التاريخ هجرة اليهود من مختلف أقطار الشرق الأوسط بما فيها البلاد العربية، وقد أوجد تيار الهجرة العربية والآسيوية تغييرات جذرية على المجتمع اليهودي، الذي كان في معظمه في السابق من عناصر أوربية وأمريكية متشابهة المنشأ والثقافة، ووجدت الآن مجتمعات متباينة داخل الدولة، ولم تكن هذه الفئات بحماس العناصر الأوربية الأولى، الأمر الذي ساعد على تفكك الروابط القوية بين أفراد المجتمع اليهودي، ونجد اليوم أن أكثر من نصف سكان فلسطين المحتلة من اليهود الشرقيين الذين ولدوا هم أنفسهم في أقطار آسيا وإفريقيا أو ولد آبائهم على الأكثر.

لقد كان اليهود الشرقيون لا يدركون برامج الحركة الصهيونية العالمية، التي نشأت وترعرعت في وسط وشرق أوروبا، ولم يتعرضوا للمذابح التي كانت لليهود الأوربيين، كما لم يعانون من الكراهية ضد السامية، التي كان يعاني منها نظراؤهم في أوروبا وأمريكا، فقد كانوا يعيشون مواطنين على قدم المساواة مع غيرهم من سكان العالم العربي والإسلامي.

إن التوجهات السياسية للحركة الصهيونية كانت نتاج الاضطهاد في أوروبا، ولم يكن اليهود الشرقيون يعانون مثل هذا الاضطهاد، ولهذا لم يكونوا يتحمسون في بادئ الأمر إلى قيام المؤسسات الاشتراكية كالقوى التعاونية

الزراعية، أو يميلون إلى الانخراط الكلي في النشاطات الإيديولوجية، والمنطلقات الفكرية للحركة الصهيونية، فإذا أضفنا إلى كل ذلك أن مستواهم الاقتصادي والثقافي والاجتماعي هو متدن، وأقل بكثير من نظرائهم الأوروبيين، الذين قدموا من مجتمعات حضرية، وكانوا ذوي ثقافات عالية، ومعظمهم فنيون ومهنيون أدركنا عمق الفوارق بين هاتين الفئتين من فئات الشعب اليهودي الغاصب.

لقد كان شغل الحركة الصهيونية الشاغل هو دمج هؤلاء في إطار المجتمع اليهودي، ورفع مستواهم الفكري والمادي، وزرع روح المواطنة للدولة الجديدة في نفوسهم، وقد قطعت الحركة الصهيونية شوطاً بعيداً في تخفيف الفوارق، إلا أنها لازالت موجودة في ثنايا المجتمع الصهيوني، فلا يزال التعليم متدن لدى هؤلاء، والمستوى الاقتصادي منخفض، ونوع السكن غير ملائم، وتزداد البطالة بين صفوفهم، كما تزداد نسبة الجريمة لديهم.

ويرى الباحثون أن معاناة هؤلاء ستستمر لبعض الوقت، ويربطون ذلك بالأوضاع الجغرافية لاستيطان هؤلاء، فقد قدم الأوروبيون اليهود أولاً إلى فلسطين المحتلة، وقد سكن هؤلاء المناطق الخصبة في السهل الساحلي حول تل أبيب، كما استوطنوا المدن الرئيسة ذات النشاط الصناعي والتجاري، ولما بدأت هجرة اليهود الشرقيين قررت الدولة توزيعهم على المناطق القليلة السكان بهدف احتوائها، والسيطرة عليها، ونزعها من أيدي أهلها الشرعيين. فأجبر هؤلاء على الاستيطان في المناطق الريفية، خاصة في مناطق النقب والجليل الأعلى، حيث يشكل هؤلاء ٨٠٪ من إجمالي السكان، وقد أوجد هذا الاتجاه نوعاً من المواجهة والعراك بين هؤلاء الريفيين، والمجتمع الأوربي من سكان المدن، ويشعر الكثير من هؤلاء أن اليهود الغربيين (الأشكناز) قد قذفوا

باليهود الشرقيين (السفارديم) في المستوطنات البعيدة، حيث المستوى الاقتصادي المتدني، وفرص العمل القليلة، والموارد الطبيعية المحدودة^(١٥).

١ : ٤ : ٦ : ٢ الشعب العربي داخل فلسطين المحتلة:

لا يقتصر تركيب دولة إسرائيل على اليهود الغربيين والشرقيين، فهناك ثنائية أخرى هي العرب واليهود داخل الدولة اليهودية، لقد طرد من فلسطين عام ١٩٤٨م قرابة مليون عربي، وقد بقي داخل الأراضي المحتلة ما يزيد عن ١٥٦ ألف نسمة. واستناداً إلى إحصاءات عام ١٩٩٠م فقد وصل عدد هؤلاء إلى ٨٧٥,٠٠٠ نسمة يشكلون قرابة ١٨٪ من إجمالي سكان الدولة العبرية. ويزيد عددهم في الوقت الراهن عن مليون نسمة.

جدول رقم (٥)

توزيع السكان العرب في فلسطين المحتلة

المنطقة	النسبة %
الجليل	٦٠
المثلث	٢٠
النقب	١٠
المدن المختلفة	١٠
الإجمالي	١٠٠

المصدر : جواد الحمد، ١٩٩٩م : ٤٣٠.

يعيش هؤلاء العرب في ثلاث مناطق رئيسة يظهرها الجدول رقم (٥)، وأكبر تواجد لهؤلاء العرب في منطقة الجليل الأعلى في الشمال بالقرب من الحدود اللبنانية، حيث تتركز الغالبية العظمى من هؤلاء خاصة في الناصرة

وعكا وفي القرى الممتدة بين صفد وعكا. وهناك عدد من البدو يعيشون في إقليم النقب، كما يوجد بعض السكان العرب في مدن حيفا ويافا والرملة. وينقسم هؤلاء إلى ثلاث طوائف دينية (مسلمون، نصارى، دروز)^(١٦) يظهرها الجدول رقم (٦).

جدول رقم (٦)

توزيع السكان العرب في إسرائيل حسب الطوائف الدينية

الطائفة	النسبة %
مسلمون	٧٦
نصارى	١٤
دروز	١٠
الإجمالي	١٠٠

المصدر : جواد الحمد، ١٩٩٩م : ٤٢٩

لقد عاش العرب في إسرائيل مواطنين من الدرجة الثانية، بالرغم من أنه أعطيت لهم الجنسية الإسرائيلية وحقوق الانتخاب. ومن الجدير بالذكر أن الحركة الصهيونية هي حركة استيطانية، فوجود العرب في دولة إسرائيل لا يتلاءم والسياسة العامة لإحلال اليهود محل العرب؛ ولذلك مارس اليهود الكثير من الضغوط على هؤلاء، وخاصة وأن اليهود كانوا يشككون في ولاء العرب لدولتهم، ويعتبرونهم طابوراً خامساً وسط الدولة العبرية.

لقد اتبع اليهود سياسة حازمة تجاه عرب فلسطين عام ١٩٤٨، هذه السياسة تقوم على ثلاثة أسس هي:

(١) عزل الأقلية العربية داخلياً وتفتيتها.

(٢) جعل هذه الأقلية تعتمد اعتماداً كلياً على المجتمع اليهودي في الحصول على مواردها الاقتصادية.

(٣) قصر المنافع والفوائد والخدمات على الأفراد الذين يبدون التعاون الوثيق مع السلطة اليهودية.

حتى عام ١٩٩٦ كانت القرى العربية في منطقة الجليل والمناطق الأخرى تعتبر مناطق أمنية، وتدار بالحكم العسكري دون المدني، وبناء على المراسيم العسكرية كان الحاكم العسكري يمنع دخول وخروج المواطنين إلي هذه القطاعات، ويستطيع طرد أي مواطن، والاستيلاء على أية أراض دون محاكمة. وقد خول القانون العسكري تفتيش وسجن واعتقال أي مواطن عربي باسم الضرورات الأمنية ودون محاكمة، أو محاكمة من خلال محكمة عسكرية فقط، وقد منع المسلمون والنصارى العرب من الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي، ولم يسمح إلا للدروز بالالتحاق بالجيش الإسرائيلي، ولم يقتصر الأمر على الجيش بل تعداه إلى كافة الوظائف التي لها مساس بالأمن.

وفي إحصاءات خاصة نشرت عن عرب إسرائيل في أواخر الثمانينيات، أن دخل الفرد العربي هو ٧٠٪ فقط من دخل الفرد الإسرائيلي، وفي المناطق الريفية يكون دخل الفرد العربي أكثر انخفاضاً وتدنياً، والمساكن العربية مزدحمة وغير صحية، فمعدل الغرفة الواحدة هو أكثر من ثلاثة أشخاص في ٣٣٪ من مساكن العرب، في حين نجد ٢٪ فقط من مساكن اليهود يسكنها ثلاثة أشخاص، ويمتلك ٦٦٪ من اليهود تلفونات في بيوتهم مقابل ١٣٪ فقط من العرب، وهناك ٣٤٪ من اليهود يمتلكون سيارات خاصة بهم، مقابل ١٣٪ من العرب هم الذين يمتلكون مثل هذه الوسيلة، وبالرغم من أن العرب في إسرائيل هم قرابة سدس السكان، فإن نسبة الأكاديميين منهم هي ١: ٣٠٠،

وهناك تدن واضح في الخدمات البلدية المقدمة للمدن العربية، مقارنة مع الخدمات المقدمة للمدن اليهودية.

وفي السنوات الأخيرة أقدمت إسرائيل على زرع منطقة الجليل بالعديد من المستوطنات الإسرائيلية لتغيير الهوية العربية في المنطقة، وفي إحدى التقارير السرية أنه يجب زيادة الوجود الإسرائيلي ضمن الوسط العربي، عن طريق إنشاء مستوطنات يهودية في المنطقة، وتسهيل هجرة هؤلاء العرب إلى مناطق أخرى داخل إسرائيل، بقصد منع تركيز هؤلاء في منطقة واحدة، بحيث تقوى الروابط الوطنية فيما بينهم، الأمر الذي يهدد الأمن الإسرائيلي الداخلي^(١٧).

ويمكن القول إن إسرائيل قد استطاعت تحقيق ما يلي ضمن الوسط العربي.

- ١ - تحويل قوة العمل العربية إلى عمال أجراء في القطاع اليهودي.
- ٢ - تحويل المجتمع العربي في إسرائيل من مجتمع منتج كان يعتمد على زراعة أرضه واستغلالها إلى مجتمع مستهلك.
- ٣ - زيادة الهوة بين الوسط العربي واليهودي فيما يتعلق بمستوى المعيشة.

٢ : السكان في الدولة الفلسطينية؛

٢ : ١ قيام الدولة الفلسطينية:

لقد أدى وضع الفلسطينيين كلاجئين يعيشون في غير بلادهم إلى إثارة الشعور بالانتماء الوطني والقومي، وإلى ضرورة العودة إلى بلدهم الأصلي فلسطين. وأصبح هذا الشعور يقوى بمرور الزمن. ويلمس المرء هذا الحنين من خلال الشعر والأدب والرسم وحتى أغاني الفلسطينيين أنفسهم.

ويرى البعض أن نمو الشعور الوطني كان ردة فعل للعيش في المخيمات، وأنه إذا تم إعادة توطين هؤلاء اللاجئين في الدول العربية، سيفقد هذا الشعور الوطني الكثير من قوته، وهذا ليس صحيحاً؛ لأن أكثر أنصار الدولة الفلسطينية هم من طبقة الموظفين، والذين لم يعيشوا في المخيمات. وعليه فالمشكلة ليست مشكلة لاجئين، بالرغم من أن هذه المخيمات تشكل رمزاً وطنياً. فالفلسطينيون ينظرون إلى المشكلة على أنها مشكلة تقرير مصير. فلسان حالهم يطرح التساؤل التالي: كيف يمكن لليهود أن يتوقعوا أن ينسى الفلسطينيون وطنهم خلال نصف قرن، بينما ظل هؤلاء اليهود لديهم الرغبة في العودة لمدة ألفي سنة؟^(١٨).

خلال الفترة الأولى من اللجوء كان الفلسطينيون غير منظمين سياسياً، وكانوا يأملون أن تقوم الحكومات العربية باسترداد فلسطين. غير أن هذا الأمل تبدد على صخرة الواقع العربي، الذي كان عاجزاً عن إنجاز مثل هذا الأمل. ومنذ منتصف الستينيات طور الفلسطينيون عدداً من المؤسسات السياسية والعسكرية والاجتماعية. وأهم هذه المؤسسات هي منظمة التحرير الفلسطينية، التي تستخدم كغطاء للعديد من المنظمات التي تهتم بالأمور التربوية والاجتماعية والصحية والثقافية والمالية. وكانت منظمة فتح أبرز المنظمات المؤثرة المكونة لمنظمة التحرير الفلسطينية. وقد تبنى معظم هذه المنظمات خط تحرير الأرض عن طريق القوة العسكرية. وكان دستور منظمة التحرير يناادي بإقامة دولة ديمقراطية في أي جزء من فلسطين يتم تحريره من السلطة الإسرائيلية.

لقد أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية تمثل الحكومة الفلسطينية القائمة فعلياً في المنفى. وقد أصبح لها صفة مراقب في الأمم المتحدة، كما اعترفت بها جميع الدول العربية بأنها الممثل الشرعي والوحيد للفلسطينيين.

وأصبح لها ما يزيد عن ٨٣ مكتباً عبر العالم، كما كان لها علاقات رسمية مع أكثر من ١٠٠ بلد. وشكل آخر مهم من تنظيمات الفلسطينيين هو المجلس الوطني الفلسطيني، والذي يمثل شبه برلمان، والذي يشكل أعضاؤه مجموعات مهنية وإيديولوجية. ويمكن القول إن الفلسطينيين قد طوروا البنية التحتية اللازمة للدولة منذ وقت مبكر^(١٩).

لقد لعبت ظروف فلسطينية وعربية ودولية على إعاقة الاستمرار في النهج الذي تبنته المنظمات الفدائية في تعاملها مع العدو الإسرائيلي، ذلك النهج القائم على قتال إسرائيل، وضرب مصالحها الحيوية، ومهاجمة مواقعها العسكرية، وقد ثبت للعرب عامة والفلسطينيين خاصة بعد حرب عام ١٩٦٧م أن محو إسرائيل من الخريطة ليس أمراً سهلاً، كما كان يعتقد العرب في السابق. وبدأ العرب يفكرون في الحلول السلمية. وقد تبنت مصر مشروع التباحث حول السلام في نوفمبر عام ١٩٧٧. وقد أدت المباحثات اللاحقة في كامب ديفيد عام ١٩٧٨م إلى الاتفاق حول إطارين للسلام: أحدهما يصف العناصر الأساسية لاتفاقية السلام، والتي تم توقيعها خلال ثلاثة أشهر. أما الإطار الآخر فيضع الخطوط العريضة للحكم الذاتي للضفة الغربية وقطاع غزة.

لقد كانت اتفاقية السلام المصرية - الإسرائيلية اتفاقية جزئية؛ لأن كل الدول العربية - عدا مصر - عارضت هذه الاتفاقية، بحجة أنها أهملت القضية الفلسطينية. وبعد أن أمنت إسرائيل حدودها مع مصر، تفرغت لضرب الحركات الفدائية في لبنان، والتي كانت قاعدة قوية للمنظمات الفدائية. وكانت الأراضي اللبنانية تستخدم في بعض الأحيان في شن غارات محدودة على الأهداف الإسرائيلية في فلسطين المحتلة. وفي ٦ يونيو عام ١٩٨٢م اجتاحت القوات الإسرائيلية لبنان، لكسر شوكة منظمة التحرير الفلسطينية، وبعد حرب شرسة أجبرت المليشيات الفلسطينية على مغادرة لبنان. وقد أضعفت هذه الحرب منظمة التحرير الفلسطينية التي حصرت

أهدافها فيما بعد في السبل السلمية وذلك من أجل كسب التأييد الدولي، كما نقلت مقر أعمالها إلى تونس بعيداً عن الساحة الفلسطينية.

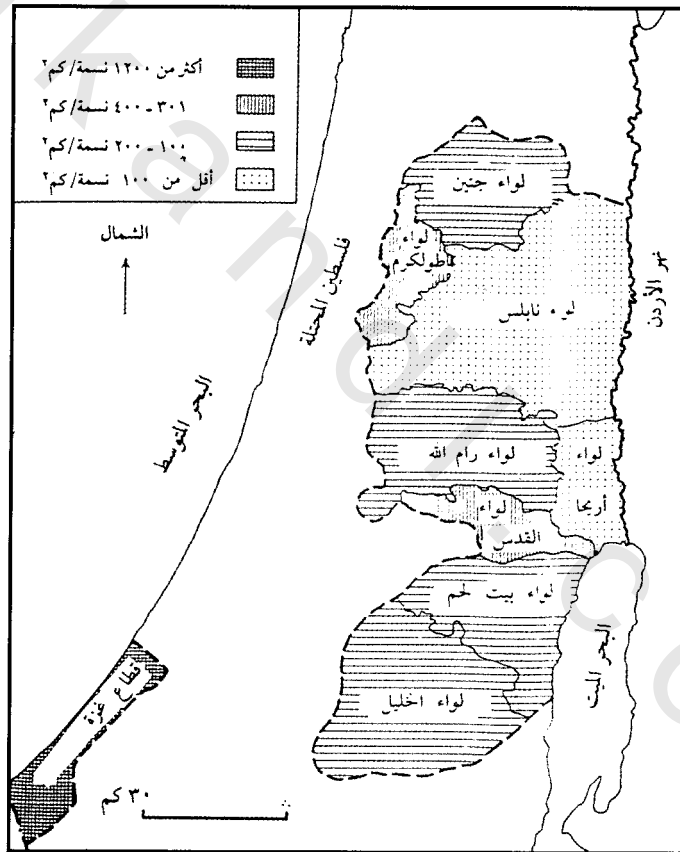
منذ عام ١٩٩٣م جرت مفاوضات سرية وعلمية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، انتهت بتوقيع عدد من الاتفاقيات، التي تنص على وجوب انسحاب إسرائيل من معظم الضفة الغربية وقطاع غزة، وعلى التمهيد لقيام الدولة الفلسطينية التي ستشمل منطقة الضفة الغربية، التي كانت تتبع الأردن منذ عام ١٩٤٩م، والتي احتلتها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧م، وكذلك منطقة قطاع غزة، الذي كان يخضع للإدارة المصرية، وجرى احتلاله أيضاً عام ١٩٦٧. ومن الجدير بالذكر أن الدولة الفلسطينية الجديدة ستضم إقليمين متباعدين هما الضفة الغربية وقطاع غزة، ويربط بين الإقليمين ممر يمتد عبر الأراضي الإسرائيلية، يوصل مدينة الخليل في الضفة الغربية ومدينة غزة في القطاع بطول ٤٤ كم. ومن المقرر أن يتم الإعلان رسمياً عن قيام الدولة الفلسطينية في نهاية عام ٢٠٠٠م*.

٢ : ٢ النمو السكاني في الدولة الفلسطينية :

نظراً لأن شطري الدولة الفلسطينية المقبلة وهما الضفة الغربية وقطاع غزة عاشا ظروفاً متباينة. فستحدث عن النمو السكاني في كل منهما على انفراد حتى يمكننا تتبع التطور العددي في كل منهما:

٢ : ٢ : ١ : الضفة الغربية: ضمت الضفة الغربية رسمياً إلى الأردن بعد نكبة عام ١٩٤٨م، وقد قدر عدد سكانها آنذاك بـ ٤٠٠ ألف نسمة. وفي عام ١٩٥٢م جرى أول تعداد للمساكن في المملكة الأردنية الهاشمية. وقد قدر عدد السكان في الضفة الغربية بما يعادل ٦٦٧,٠٠٠ نسمة يشكلون ٥٥% من إجمالي سكان الأردن. وبعد ١٠ سنوات لاحقة أظهرت أرقام التعداد العام الرسمي للأردن في عام ١٩٦٧م أن عدد سكان الضفة الغربية يقارب

٧٣٠,٠٠٠ نسمة أو ما يقارب ٤٧٪ من مجموع سكان الأردن البالغ ١,٧٠٦,٠٠٠ نسمة، ويعود السبب في تناقص سكان الضفة الغربية النسبي في أوائل الستينيات إلى حدوث هجرة داخلية من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية من الأردن. ونزوح أعداد أخرى منهم في هجرة خارجية إلى أقطار الخليج العربي وغيرها من الأقطار الأخرى. إلا أن الزيادة الطبيعية للسكان ظلت تساهم في تعويض هذا التناقص السكاني الناجم عن الهجرة (٢٠).



شكل (٤) كثافة السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة

قدر عدد سكان الضفة الغربية عام ١٩٦٦م بنحو ٨٣٠,٠٠٠ نسمة. وفي عام ١٩٦٧ تناقص عددهم إثر حرب حزيران بسبب نزوح السكان إلى الضفة الشرقية، ووفقاً للتقدير الذي أجرته سلطات الاحتلال نهاية عام ١٩٦٨م بلغ عدد سكان الضفة الغربية نحو ٦٥٠,٠٠٠ نسمة. بمعنى أن المنطقة نزح منها ما مقداره ١٨٠,٠٠٠ نسمة. وقد قدرت نسبة التناقص بـ ٢٢٪ من إجمالي السكان. لقد أجبرت إسرائيل سكان الضفة الغربية على النزوح الجماعي بعد الحرب، واتخذ النزوح بعد ذلك طابعاً فردياً أو عائلياً، وذلك من خلال عمليات التهجير القسري لبعض الأفراد لأسباب أمنية، أو ممارسة الضغوط المختلفة لإجبار العائلات على الرحيل خارج الضفة.

استمر نمو السكان معتمداً على الزيادة الطبيعية، غير أن عدد السكان طوال عقد السبعينيات بقي أقل مما كان عليه عام ١٩٦٦م، حيث لم تتمكن الزيادة الطبيعية من تعويض الفاقد عن طريق الهجرة إلا في عام ١٩٨١م، حيث تمكنت الزيادة الطبيعية لأول مرة منذ عام ١٩٦٧م من أن تعوض ما فقدته الضفة من السكان. حيث بلغ سكان الضفة في عام ١٩٨١م ٨٣٣,٠٠٠ نسمة. ومنذ ذلك الحين بدأ سكان الضفة بالزيادة التدريجية فقد ارتفع عدد السكان عام ١٩٩٠ إلى ١,٣ مليون نسمة وفي عام ١٩٩٥ إلى ١,٥ مليون نسمة ويصل عدد السكان الآن (١٩٩٩م) ما يقرب من ١,٩ مليون نسمة (جدول رقم ٧).

جدول رقم (٧)

تطور عدد السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام ١٩٤٨م

السنة	الضفة الغربية	قطاع غزة
١٩٤٨	٤٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠
١٩٥٠	-	٢٨٨,٠٠٠
١٩٥٢	٦٦٧,٠٠٠	-
١٩٦٠	-	٣٥٠,٠٠٠
١٩٦١	٧٣٠,٠٠٠	-
١٩٦٦	٨٣٠,٠٠٠	٤٥٥,٠٠٠
١٩٦٨	٦٥٠,٠٠٠	٣٤١,٠٠٠
١٩٧٥	-	٤٠١,٠٠٠
١٩٨١	٨٣٣,٠٠٠	٤٥٢,٠٠٠
١٩٩٠	١,٣٠٠,٠٠٠	٦١٥,٠٠٠
١٩٩٥	١,٥٠٠,٠٠٠	٩٠٠,٠٠٠
١٩٩٩	١,٩٠٠,٠٠٠	١,٢٠٠,٠٠٠

المصدر : أ) حسن عبدالقادر صالح - مرجع سابق

ب) World Population Data Sheet 1990 - 1999

٢ : ٢ : ٢ قطاع غزة :

قدر عدد سكان قطاع غزة بعد النكبة في عام ١٩٤٨ بـ ٢٠٠ ألف نسمة، وازداد عددهم إلى ٢٨٨,٠٠٠ نسمة عام ١٩٥٠. وبعد عشر سنوات أي في عام ١٩٦٠ وصل عدد السكان في القطاع إلى ٣٥٠,٠٠٠ نسمة ارتفع بعدها عام ١٩٦٦ إلى ٤٥٥,٠٠٠ ألفاً (جدول رقم ٧).

خضع قطاع غزة للاحتلال الصهيوني مثل الضفة الغربية إثر حرب حزيران عام ١٩٦٧م، وأدت الحرب إلى نزوح عدد من سكانه إلى الضفة الشرقية للأردن للاستقرار فيها، كما اتجه بعض السكان للعمل في الأقطار العربية المنتجة للنفط. ونتج عن ذلك هبوط مفاجئ في عدد سكان القطاع، حيث انخفض العدد في عام ١٩٦٨ إلى ٣٤١,٠٠٠، مما يعني أن القطاع فقد نتيجة الاحتلال الإسرائيلي قرابة ١١٤,٠٠٠ نسمة خلال عامي ١٩٦٧ و١٩٦٨. أو بمعنى آخر فقد القطاع بسبب الهجرة الخارجة ربع سكانه، نتيجة الإجراءات التي اتخذها اليهود لحمل الناس على الهجرة فرادى أو جماعات، ضمن سياسة التهجير القسري. ومن الجدير بالذكر أن معظم النازحين من القطاع كانوا من لاجئي عام ١٩٤٨م، الذين استقروا في القطاع، ثم عاودوا النزوح مرة ثانية.

لقد استغرق القطاع ١٥ عاماً ليتمكن من تعويض أعداد النازحين منه بعد عام ١٩٦٧. ولم يصل عدد السكان إلى مستواه قبل عام ١٩٦٧ إلا بعد عام ١٩٨١ حيث وصل العدد إلى ٤٥٢,٠٠٠ نسمة. ومنذ عام ١٩٨٢ بدأ سكان القطاع بالزيادة التدريجية الناجمة عن الزيادة الطبيعية التي تقاس بفرق المواليد عن الوفيات، فقد قدر عدد السكان في عام ١٩٩٠ بـ ٦١٥,٠٠٠، ارتفع إلى ٩٠٠,٠٠٠ نسمة عام ١٩٩٥، ويصل عدد السكان اليوم (١٩٩٩) إلى ١,٢ مليون نسمة^(٢١).

٢ : ٢ : ٣ : المواليد :

تعتبر معدلات المواليد في الدولة الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) مرتفعه جداً، لا بل هي من أعلى المعدلات في العالم. وتتراوح هذه المعدلات في قطاع غزة خلال الخمسة سنوات الأخيرة (٩٥ - ٩٩) بين ٤٩ -

٥٥ في الألف أما في الضفة الغربية فتتراوح بين ٣٨ - ٤٥ في الألف. وهذه النسبة أعلى من جميع معدلات المواليد في العالم العربي. ولا نجد نظيراً لها إلا في بعض الدول الأفريقية.

ويرجع ارتفاع نسبة المواليد إلى ارتفاع نسبة الزوجية. وإلى الرغبة الشديدة في الإنجاب نظراً لما تتوقعه الأسر من فقد الأبناء. فما من أسرة فلسطينية إلا وشهدت فقد أحد أبنائها في الحروب المتكررة التي تعرض لها الفلسطينيون. وفي ظل الأوضاع الاقتصادية السيئة يشعر الآباء أن الأبناء هم الخلاص من الفقر، حيث تجد الأسرة في ظل أبنائها الأمن والأمان والابتعاد عن الفاقة والحرمان. وإذا كان اعتماد الأمم على ما تملكه من ثروات فإن عماد الشعب الفلسطيني هو على سواعد أبنائه الذين يشكلون عماد الاقتصاد الفلسطيني، هذا من جهة، ومن جهة أخرى هناك سبب سيكولوجي لزيادة النسل يفرضه الشعور بعدم الأمن والخوف من تكرار الحروب؛ ولذا قالت العرب: "بقية السيف أكثر ولداً" ومؤدى ذلك أن استشعار الحرب يؤدي دائماً إلى زيادة النسل.

فإذا ما أضفت إلى ذلك الأسباب التقليدية التي تؤدي إلى زيادة الإنجاب في المجتمعات العربية، مثل حرص المرأة المتزوجة على الإنجاب؛ لأن هذا يعطيها مركزاً أكثر أمناً لدى زوجها، وكذلك إلى عادات التبكير في الزواج، والإقبال على الإنجاب في سن مبكرة، أدركنا سبب ارتفاع نسبة المواليد لدى الشعب الفلسطيني عموماً.

٢ : ٢ : ٤ الوفيات:

تشهد الوفيات انخفاضاً ملموساً في كل من قطاع غزة والضفة الغربية على حد سواء. فإحصاءات الوفيات للسنوات الخمس الأخيرة (٩٥ - ٩٩)

تشير إلى أن نسبة الوفيات تتراوح بين ٥ - ٧ بالآلف، وهي نسبة متدنية جداً إذا ما قورنت بنسبة الوفيات العالمية التي تصل إلى ١٠ بالآلف.

أما وفيات الأطفال الرضع ممن هم دون السنة من العمر فقد بلغت نسبة تتراوح بين ٢٧ - ٣٨ بالآلف، وهذه النسبة تقارب وفيات الأطفال في الأردن التي تصل إلى ٣٤ بالآلف، وتقل كثيراً عن وفيات الأطفال في مصر التي تصل إلى ٥٢ بالآلف. وتحصد المنية أربعة أطفال من بين كل ١٠٠ طفل ممن هم دون الخامسة من العمر. ويرتفع أمد الحياة للذكور إلى ٦٨ عاماً بينما هو للإناث ٦٩ عاماً^(٢٢).

ربما يرجع السبب في انخفاض معدل الوفيات إلى التحسن المطرد في الخدمات الصحية، ومكافحة الأوبئة، وخصوصاً أمراض الأطفال. وانتشار الوعي الصحي، وإقبال الناس على التطعيم، وتعميم اللقاحات، يضاف إلى كل ذلك ارتفاع مستوى المعيشة ارتفاعاً مضطرباً، مما أدى إلى نقص وفيات الأطفال، ومن ثم إلى نقص معدل الوفيات بشكل عام.

ولابد هنا من أن نشير إلى أنه بالرغم من تقدم الخدمات الصحية والعلاجية خلال السنوات الماضية، إلا أن انخفاض الوفيات بالصورة الموجودة التي تظهرها الأرقام السابقة مردها إلى عدم دقة بيانات الوفيات. وقصور بيانات الوفيات ظاهرة ملموسة في كل الدول النامية دون استثناء. فبيانات الوفيات في العادة لا تكون شاملة كبيانات المواليد.

٢ : ٥ : مستقبل النمو السكاني:

استناداً إلى الفروق بين المواليد والوفيات تتراوح الزيادة الطبيعية السنوية بين ٣٤ في الألف في الضفة الغربية و٤٦ بالآلف في قطاع غزة. إن الخصوبة

الكلية للمرأة هي في حدود ٧ - ٨ أطفال في قطاع غزة و ٥ - ٦ أطفال في الضفة الغربية. وإذا ترجمنا ذلك إلى واقع عددي ملموس نجد أن سكان قطاع غزة يتضاعفون كل ١٥ - ١٦ عاماً. أما سكان الضفة الغربية فيحتاجون إلى مدة تتراوح بين ٢٠ - ٢١ عاماً. ولا شك أن هذه الأرقام تجعل الدولة الفلسطينية من أكثر الشعوب إنجاباً في العالم. فالمتوسط العالمي لتضاعف عدد السكان هو ٤٠ سنة للدول النامية، أما الدول المتقدمة فقد تصل المدة إلى مئات السنين. وإذا استمرت الزيادة على هذه الصورة فإن عدد سكان الضفة والقطاع سيكون بحدود ٤,٥ مليون عام ٢٠١٠م، يرتفع إلى ٦,٦٠ مليون عام ٢٠٢٥م. أي بعد ربع قرن من الآن.

إن سكان الدولة الفلسطينية يعطون صورة حية لمجتمع انخفضت فيه نسبة الوفيات، بينما لا يزال الناس على عاداتهم القديمة في الإقبال على الإنجاب، مما جعل الفرق كبيراً بين نسبة الوفيات ومعدل المواليد، الأمر الذي يجعل السكان يدخلون إلى المرحلة الانتقالية في النظرية الديمغرافية، وهي مرحلة الانفجار السكاني، مما يعطي صورة حية لشعب مقبل على الحياة، تنتظره تحديات لا حصر لها، في ظل ظروفه الصعبة التي عاشها خلال نصف القرن الماضي.

٢ : ٢ : ٦ الهجرة وحركات النزوح الفلسطيني:

لم يشهد التاريخ الحديث عملية استبدال كاملة للسكان الأصليين وأصحاب الأرض الشرعيين، بأجناس من الدخلاء، من مختلف أقطار العالم، كما جرى في فلسطين، منذ بداية القرن العشرين. حيث انقلبت المعادلة الديمغرافية رأساً على عقب، بشكل أحال الأقلية اليهودية إلى أكثرية ساحقة،

وأبرز في الوقت ذاته ظاهرة فريدة من نوعها من حيث التصنيفات السكانية، ألا وهي ظاهرة اللاجئين الفلسطينيين الذين اتسمت قضيتهم بالديمومة والخطورة.

فمن المعلوم أن نكبة فلسطين عام ١٩٤٨م أدت إلى تشريد حوالي ٩٤٠,٠٠٠ فلسطيني من ديارهم، كما ورد في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لعام ١٩٤٨م. لقد استقبلت الأردن نصف هؤلاء اللاجئين، واستوطن معظم هؤلاء في عشرين مخيماً في الضفة الغربية، وعشر مخيمات في الضفة الشرقية، فيما استوطن الباقي في كافة المدن الأردنية آنذاك (القدس، نابلس، الخليل، أريحا، عمان، الزرقاء، إربد).

أما مصر التي بسطت سلطانها على قطاع غزة فقد استقبلت حوالي ٢٠٠ ألف مهاجر استوطنوا في ثماني مخيمات إضافة إلى مدن القطاع (غزة، خان يونس، وغيرها). وهناك ما يقرب من ١٠٠ ألف لاجئ نزحوا إلى لبنان و٧٥ ألفاً آخرين نزحوا إلى سوريا. وقد استوطن هؤلاء ١٣ مخيماً في لبنان و١٠ مخيمات في سوريا، إضافة إلى المدن السورية واللبنانية.

لقد ظن هؤلاء اللاجئون أن رحلة العودة لن تطول، وأن الغربة التي شملت ثلثي الشعب الفلسطيني هي لأسابيع أو شهور قليلة، غير أن هؤلاء وجدوا أنفسهم في غفلة من الزمن، وجهاً لوجه مع وحشة الغربة والتشرد التي طال أمدها، وتضاءل أمل العودة، فبدأ العديد من هؤلاء يتركون المخيمات ليجتثوا عن وسائل العيش في المدن. وكانت النتيجة أن ٣٥٪ فقط من هؤلاء اللاجئين بقوا في المخيمات، بينما انتقل ٦٥٪ منهم إلى القرى والمدن في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي الأردن وسوريا ولبنان. وهاجرت أعداد كبيرة من هؤلاء إلى مختلف أقطار العالم العربي وخاصة دول النفط، كما غادر الباقون

إلى أقطار أوروبا وأمريكا، وأصبح هؤلاء جميعاً يشكلون الشتات الفلسطيني في الغربية. (Diaspora). (٢٣)

لم يقف الأمر عند هذا الحد، ففي عام ١٩٦٧م وبعد حرب الأيام الستة، واحتلال إسرائيل لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة تمخض عن ذلك نزوح ما يزيد عن ٣٥٠,٠٠٠ فلسطيني، نصفهم من اللاجئين القدامى، الذين استوطنوا قطاع غزة أو الضفة الغربية منذ عام ١٩٤٨م. وقد ترك هؤلاء مناطق الضفة والقطاع وعبروا الحدود إلى الأردن. كما عبر مع هؤلاء مهاجرون جدد ممن شردوا لأول مرة من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد استوطن جمع هؤلاء في مخيمات جديدة أعدها وكالة الغوث الدولية. ويطلق على هؤلاء مسمى " النازحين " لتمييزهم عن اللاجئين الذين تركوا ديارهم بعد عام ١٩٤٨م (٢٤).

لقد كرس حركات النزوح ظاهرة التششت وعمقتها، وأصبح هؤلاء اللاجئين والنازحون يشكلون جوهر الصراع العربي - الإسرائيلي. وقد تعثرت حتى الآن الحلول المقترحة لإعادة هؤلاء اللاجئين والنازحين إلى ديارهم، وحق العودة هو موضوع خلاف جذري بين طرفي الصراع العربي - الإسرائيلي.

لقد وجد هؤلاء أنفسهم في غفلة من الزمن وجهاً لوجه مع الغربية، موزعين على العديد من الدول التي انتشرت على حدود الوطن الأم، مما أوجد قاسماً مشتركاً من البؤس والشقاء والمعاناة الدائمة في ظل اليأس القانط من الرجوع إلى موطنهم الأصلي.

إن الجدول التالي رقم (٨) يظهر مناطق تواجد الفلسطينيين وتوزعهم وأعدادهم.

ومن الجدير بالذكر أنه بسبب المعدل العالي للزيادة السكانية زاد الفلسطينيون ثلاثة أضعاف ما بين النكبة وبين عام ١٩٨٢م. فقد قدر عدد الفلسطينيين عام ١٩٨٢ بـ ٤,٤٠ مليون نسمة، ويصل العدد اليوم إلى ما يقرب من ٨,٥ مليون نسمة.

يتركز قرابة نصف الفلسطينيين في حدود الأراضي الفلسطينية ما بين الضفة الغربية (١,٩) مليون وقطاع غزة (١,٢) مليون، وإسرائيل (قرابة مليون). ويأتي تمركز الفلسطينيين في الأردن في المرتبة الثانية، حيث أنهم أصبحوا يشكلون أكثر من نصف العدد الكلي للسكان. حيث يزيد عدد الفلسطينيين عن ٢,٥ مليون نسمة يتوزعون في المدن الكبرى وفي المخيمات، التي تنتشر في معظم مناطق البلاد. وقد زاد الفلسطينيون في كل من سوريا ولبنان حيث تشير التقديرات إلى أن هناك ٤٠٠,٠٠٠ فلسطيني في سوريا، و ٤٧١,٥٠٠ فلسطيني في لبنان، ويتوزع هؤلاء على معظم المدن السورية واللبنانية مع تواجد ملموس حول دمشق في سوريا وإلى الجنوب من بيروت في لبنان.

وفي خارج هذا الإطار أدت الغربة إلى تشتت الفلسطينيين في منطقة واسعة من العالم. وهناك العديد من هؤلاء في أقطار شبه الجزيرة العربية. وخاصة في المملكة العربية السعودية، وهناك عدد آخر هاجر إلى الولايات المتحدة وكندا. (انظر جدول ٨).

جدول رقم (٨)

التوزيع الجغرافي للفلسطينيين عام ١٩٨٢م وعام ١٩٩٨م

النسبة الكلية	النسبة للسكان المحليين	١٩٩٨	١٩٨٢	القطر
١٢,٦	%١٤	١,١٠٠,٠٠٠	٥٥٠٨٠٠	إسرائيل
٢١,٧	%١٠٠	١,٩٠٠,٠٠٠	٨٣٣٠٠٠	الضفة الغربية
١٣,٧	%١٠٠	١,٢٠٠,٠٠٠	٤٥١٠٠٠	قطاع غزة
٢٨,٦	%٥٣,٣	٢,٥٠٠,٠٠٠	١,١٤٨,٣٣٤	الأردن
٥,٤	%١١,٥	٤٧١,٥٠٠	٣٥٨٢٠٧	لبنان
٤,٥	%٢,٥	٤٠٠,٠٠٠	٢٢٢٥٢٥	سوريا
٠,٥	%٠,٢	٤٥,٠٠٠	٢٠٦٠٤	العراق
٠,٨	%٠,١	٦٦,٠٠٠	٤٥٦٠٥	مصر
٠,٤	%٠,٧	٣٥,٠٠٠	٢٣٧٥٩	ليبيا
٣,٨	%١,٦	٣٣٤,٥٠٠	١٣٦٧٧٩	السعودية
٠,٤	%١,٧	٣٥,٠٠٠	٢٢٩٧١٠	الكويت
١,١٠	%٣,٥	٩٨,٠٠٠	٣٦٥٠٤	الإمارات
٠,٠٥	%٠,٦	٤,٥٠٠	٢١٠٠	البحرين
٠,٥	%٩,٧	٤٨,٥٠٠	٢٤٢٣٣	قطر
١,٧	%٦	١٥٠,٠٠٠	٥٠٧٠٦	عمان
١,٧		١٤٧,٠٠٠	١٠٤٨٥٦	الولايات المتحدة
٢,٢٠		١٩٦,٠٠٠	١٤٠١١٦	أخرى
%١٠٠	-	٨,٧٣١,٠٠٠	٤,٤٤٤٨,٨٣٨	المجموع

المصدر : أ - تقديرات ١٩٨٢ من (Drysedale, 1985 : 284)

ب - تقديرات ١٩٩٨ حسبت على أساس نسبة الفلسطينيين في مختلف الدول بناء على عدد سكان تلك الدول والمنشورة في World Pop Data Sheet, 1998

٢ : ٣ توزيع السكان وكثافتهم:

يتوزع سكان الضفة الغربية على محافظات نابلس والقدس والخليل. وهي المناطق الإدارية الكبرى التي تنقسم إليها الضفة الغربية. ومن المعلوم أن

محافظة نابلس تضم ألوية جنين وطولكرم و نابلس. أما محافظة القدس فتضم ألوية بيت لحم وأريحا ورام الله والقدس، أما محافظة الخليل فتضم منطقة الخليل وما حولها. (انظر شكل ٤).

تتفوق منطقة نابلس على منطقتي القدس والخليل في عدد السكان. والسبب أن منطقة نابلس قليلة الارتفاع نسبياً إذا ما قورنت بمنطقتي القدس والخليل. وتنتشر بها الكثير من الوديان التي يتخللها النشاط الزراعي، إضافة إلى أنها أكبر محافظات الضفة الغربية مساحة، حيث تزيد مساحتها عن ٢٥٠٩ كم^٢. ويتركز السكان في محافظة نابلس بكثافة عالية في منطقة طولكرم ثم في منطقة جنين. أما محافظة القدس فتزيد مساحتها عن ٢٠٥٩ كم^٢ وأكثف مناطقها سكاناً هي منطقة القدس ورام الله. أما محافظة الخليل والتي تبلغ مساحتها ١٠٨٢ كم^٢ فيتركز سكانها في مدينة الخليل والقرى المحيطة بها. ويتوزع السكان على المحافظات الثلاث بنسبة ٤٤٪ لمحافظة نابلس و ٣٩٪ لمحافظة القدس و ١٧٪ لمحافظة الخليل.

تبلغ الكثافة العامة للسكان في الضفة الغربية عام ١٩٩٩م ٣٣٦ نسمة/كم^٢. وإذا استعرضنا هذه الكثافة على مستوى المناطق المختلفة، نجد أنها تتباين بين منطقة وأخرى (انظر شكل ٤) غير أن أعلى الكثافات السكانية تقع في لواء القدس وطولكرم حيث تتراوح الكثافة بين ٣٥٠ - ٣٦٠ نسمة في الكيلو متر المربع. في حين تتراوح الكثافة بين ١٠٠ - ٢٠٠ نسمة في ألوية الخليل وبيت لحم ورام الله وجنين. أما أدنى الكثافات السكانية فنراها في لواء نابلس وأريحا. ويعود تناقص الكثافة السكانية في لواء نابلس إلى مصادرة الاحتلال الصهيوني للأراضي داخل اللواء لإنشاء مستوطنات صهيونية عليها. وقد ساهم هذا في حمل بعض المواطنين على الهجرة إلى

بعض الأولوية الأخرى أو إلى الضفة الشرقية في الأردن. وعلى العموم يستوطن معظم سكان الضفة الغربية مدن القدس ورام الله ونابلس وطولكرم وجنين وبيت لحم والخليل وأريحا؛ لذا ترتفع نسبة سكان المدن وما يلحق بها من مخيمات، والتي أصبحت الآن أجزاء من هذه، المدن بحيث تصل هذه النسبة إلى ٩٠٪ من إجمالي السكان في الضفة.

يعتبر قطاع غزة من أكثر المناطق سكاناً في العالم؛ ففيه تكاثف سكاني رهيب، حيث يعيش ١,٢ مليون نسمة في رقعة من الأرض لا تتجاوز مساحتها ٣٦٠ كم^٢، مما يجعل الكثافة العامة للسكان تزيد عن ٣٣٠٠ نسمة في الكيلومتر المربع. وترتفع كثافة السكان حول مدينة غزة بمقدار يتفوق على كثافة السكان العامة في القطاع، بينما تقل كثافة السكان نسبياً في المنطقة الوسطى حول دير البلح، وفي المنطقة الجنوبية حول رفح إلى أقل من كثافة السكان العامة، وتصبح قريبة من كثافة السكان العامة حول مدينة خان يونس في المنطقة الجنوبية.

يستوطن اللاجئون منذ عام ١٩٤٨ مخيمات (دير البلح، المغازي، النصيرات، البريج، الشاطئ، جباليا) التي تستوعب قرابة ثلث إجمالي السكان، فيما يتوزع باقي السكان على مدن غزة وخان يونس ورفح والقرى الأخرى التي تنتشر في القطاع. وتبلغ نسبة سكان المدن في قطاع غزة ٩٤٪ من إجمالي سكان القطاع بشكل عام.

والخلاصة أن أنماط توزيع السكان وكثافتهم سواء في الوحدات الإدارية أو بحسب الريف والحضر ليس مرده إلى عوامل طبيعية تمنع من الاستيطان في منطقة أو تساعد عليه في منطقة أخرى. ولا إلى ظروف اقتصادية تجعل من أحد المناطق أكثر جذباً من المناطق الأخرى. وإنما يرتبط توزيع السكان

وانتشارهم على الرقعة الأرضية في الضفة الغربية وقطاع غزة بالظروف التاريخية والسياسية التي أملتھا القضية الفلسطينية، والحروب المتكررة التي كان يعقبھا النزوح والتوطن في مناطق يتم اختيارھا بحسب الحاجة والظروف الملحة التي تستلزم إيواء هؤلاء النازحين.

٢ : ٤ : التركيب السكاني؛

٢ : ٤ : ١ التركيب النوعي:

تراوحت نسبة النوع خلال ربع القرن الماضي في الضفة الغربية ما بين حد أعلى بلغ ١٠١ ذكر لكل ١٠٠ أنثى، وحد أدنى بلغ ٩٩ ذكراً لكل ١٠٠ أنثى، مع ملاحظة انخفاض نسبة النوع خلال عامي ١٩٦٧ و ١٩٦٨ اللذين انخفضت فيهما نسبة النوع بحيث تفوق عدد الإناث خلالهما على عدد الذكور. أما بقية الأعوام فقد شهدت تفوق عدد الذكور بنسبة طفيفة على عدد الإناث. ومع الأسف لم يتسن لنا الحصول على معلومات حديثه عن التركيب النوعي، غير أنه يمكننا القول إن التركيب النوعي للسكان في الضفة الغربية هو في حدود ١٠١ ذكر لكل ١٠٠ أنثى.

أما في قطاع غزة فمما يسترعي الانتباه أن نسبة النوع تعد من أكثر نسب النوع انخفاضاً، فهي تتراوح بين ٩٥ - ٩٩ ذكراً لكل مائه أنثى. ويمكن أن يعزى هذا الانخفاض إلى هجرة الذكور الشباب من القطاع وتهجير سلطات الاحتلال للعديد منهم.

٢ : ٤ : ٢ التركيب العمري:

الجدول التالي رقم (٩) يظهر بعض البيانات عن التركيب العمري لسكان

الضفة والقطاع. ومنه نلاحظ أن الهرم السكاني في الضفة الغربية وقطاع غزة يتركز على قاعدة عريضة. وأن صغار السن ممن هم دون الخامسة عشرة يشكلون ٤٥ و ٥٠٪ من إجمالي سكان الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي، أما كبار السن ممن تزيد أعمارهم عن ٦٥ عاماً فيشكلون ٣ - ٤ ٪ من إجمالي السكان. وتصل نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين (١٥ - ٦٤) عاماً -وهؤلاء هم قوة العمل الخام في المجتمع- إلى ٤٧٪ و ٥١٪ في كل من الضفة الغربية والقطاع. وهؤلاء هم الأشخاص الذين هم في سن العمل، وعليهم إعالة باقي أفراد المجتمع. غير أن نسبة كبيرة من هؤلاء لا تمارس عملاً.

جدول رقم (٩)

فئات العمر الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٩٩م

فئات العمر	الضفة الغربية	قطاع غزة
أقل من ١٥ سنة	٤٥	٥٠
١٥ - ٦٤	٥١	٤٧
٦٥ فأكثر	٤	٣
الإجمالي	١٠٠	١٠٠

المصدر : World Pop. Data Sheet, 1999

٢ : ٤ : ٣ التركيب المهني:

يظهر لنا الجدول التالي رقم (١٠) نسبة قوة العمل الحقيقية في الضفة الغربية وقطاع غزة من الذكور والإناث خلال بعض السنوات. ومنه نستنتج أن ١٢٪ من إجمالي النساء القادرات على العمل في الضفة الغربية هن اللواتي

يعملن. أما بالنسبة للذكور فإن أقل من ٦٠٪ من إجمالي من هم في سن العمل هم الذين يعملون فعلاً، وفي القطاع فإن ٦٩٪ و ٧٪ من هم في سن العمل هم الذين يمارسون عملاً. أما الباقي فيصنفون أنهم عاطلون عن العمل؛ ولهذا نجد أن نسبة السكان النشيطين اقتصادياً تتراوح بين ٣٢ - ٣٧٪ فقط من إجمالي قوة العمل الخام (النظرية). وهذه النسبة يقع على كاهلها إعالة بقية أفراد المجتمع.

جدول رقم (١٠)

نسبة قوة العمل لدى الذكور والإناث في الضفة الغربية

السنة	الضفة الغربية		قطاع غزة	
	قوة العمل من الذكور	قوة العمل من الإناث	قوة العمل من الذكور	قوة العمل من الإناث
١٩٦٨	٥٢,٦	٧,٩	٥٩	٦,٤
١٩٧٥	٥٨,٦	١٢,٢	٦٤,٦	٤,١
١٩٨١	٥٤,٩	١٠,٧	٦٦	٣,٨
١٩٩٠	٥٩,٢	١٢,٦	٦٩	٦,٦٠

ومن جهة أخرى فإن نصف السكان الذين تقل أعمارهم عن ١٥ عاماً يحتاجون إلى مزيد من الخدمات التعليمية والصحية، مما يفترض التوسع في التعليم وزيادة الخدمات الصحية - الوقائية والعلاجية - مما يضع عبئاً كبيراً على السلطات المحلية لتوفير مثل هذه الخدمات الضرورية، لمجتمع فتي يمثل أحد الشعوب الشابة في مجتمعنا العربي.

كان العمل في الزراعة هو الحرفة الأساسية لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة، غير أن القطاع الزراعي شهد انحساراً كبيراً خلال ربع القرن الماضي،

فقد انخفض عدد العاملين في الزراعة من ٣٣٪ من إجمالي القوة العاملة عام ١٩٧١م إلى ٨٪ فقط عام ١٩٩٩م. وتناقص نسبة العاملين في قطاع الزراعة مرده إلى أن الكيان الصهيوني لا يشجع العرب على الزراعة لإضعاف ارتباط العرب بأرضهم. ومن جهة أخرى يحاول اليهود ربط المناطق المحتلة باقتصادهم عن طريق فتح أبواب العمل في قطاعات الصناعة والبناء والتشييد والخدمات. وهذه القطاعات غير متوفرة في الضفة والقطاع، الأمر الذي يستلزم تسخير هؤلاء العمال لخدمة المصانع والمباني والمرافق التي يشيدها اليهود. وتقدر العمالة العربية التي تعمل في مناحي الاقتصاد المختلفة في إسرائيل قرابة ٩٠ ألفاً يشتغل حوالي ٧٠٪ منهم في قطاعي البناء والتشييد، والباقي في قطاع الصناعة والزراعة والخدمات.

٢ : ٤ : ٤ : التركيب الديني والعرقي : بعد عام ١٩٤٨م لم يبق في الضفة الغربية أو قطاع غزة أية عناصر يهودية، ومن المعروف أنه حتى قبل هذا التاريخ لم تكن تلك المناطق مسكونة من قبل العناصر اليهودية؛ لذا نجد أن الطابع العربي كان المميز لهاتين المنطقتين، ومن الجدير بالذكر أن غالبية السكان هم من المسلمين حيث تزيد نسبة المسلمين في الضفة الغربية عن ٩٤٪ وترتفع إلى ٩٩٪ في قطاع غزة، في حين يستوطن الضفة الغربية قرابة ٦٪ من المسيحيين العرب. وفي إبان الاحتلال الصهيوني للضفة والقطاع هاجر عدد كبير من هؤلاء إلى الولايات المتحدة وكندا، وقلّت نسبتهم كثيراً عما كانت عليه. غير أنه الفترة القادمة ستشهد المزيد من عودة هؤلاء بعد قيام الدولة الفلسطينية، ليتحملوا مع إخوانهم العرب تبعات المرحلة القادمة.

بعد احتلال إسرائيل لمنطقة الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧م شرعت في توطين اليهود في هذه المنطقة، فقامت بإنشاء العديد من

المستوطنات اليهودية في الضفة والقطاع وبدأ برنامجاً عاجلاً للاستيطان من خلال إقامة المستوطنات، ليس فقط حول القرى العربية، ولكن أيضاً فيما بينها بقصد تفتيت المناطق العربية إلى خلايا منعزلة وصغيرة.

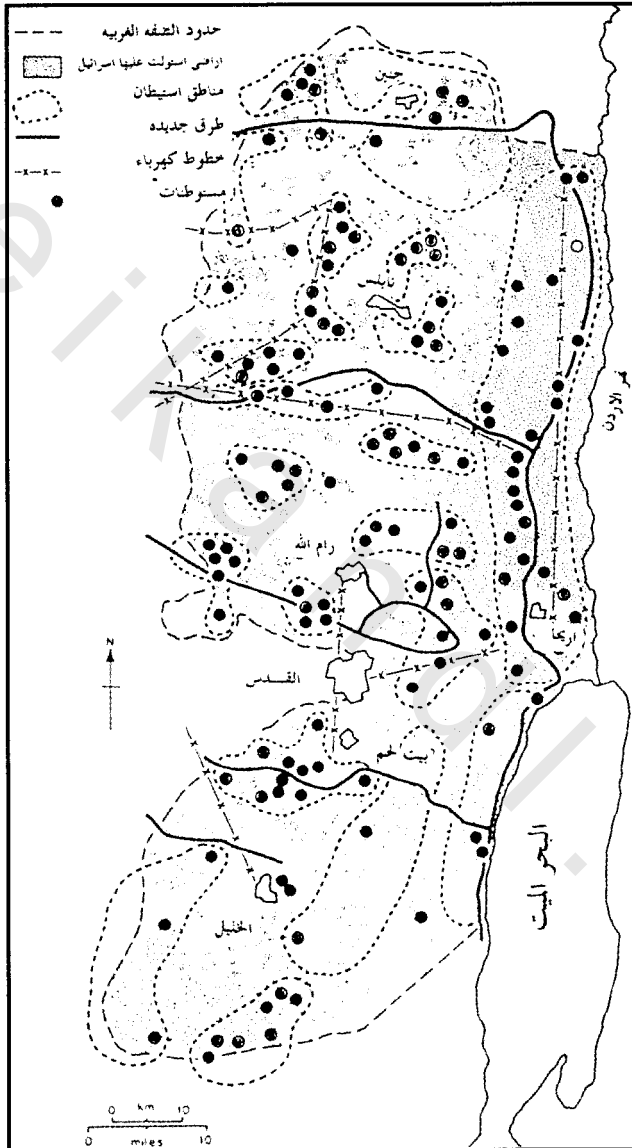
لقد وضع شارون وزير الدفاع الإسرائيلي السابق بالتعاون مع المنظمة الصهيونية للاستيطان خطة لاستيطان الضفة والقطاع. وقد أوصى شارون ببناء قطاع من المستوطنات من شمال الضفة إلى جنوبها، ويتقاطع هذا القطاع مع قطاع آخر شرقي - غربي ممتد من المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ غرباً إلى وادي الأردن شرقاً، وتتقاطع هذه المحاور الاستيطانية في مدينة أرييل شارون الجديدة، والتي يتوقع لها أن تستوعب ٥٠,٠٠٠ مسكن. لقد تركز الاستيطان على طول محور جنين، وعلى طول طريق نابلس - رام الله وفي مناطق القدس وبيت لحم والخليل. وتقوم المستعمرات اليهودية في كتل تحيط بالمدن والقرى العربية من جهة، وفي حزاميين طوليين يمتد أحدهما في غرب الضفة الغربية، بينما يمتد الثاني على طول نهر الأردن والبحر الميت فوق أقدام الجبال. وقد خطط اليهود لإقامة طريقين يقطعان الضفة من الغرب إلى الشرق. أحدهما يقطع الجزء الشمالي من الضفة الغربية متجهاً إلى وادي الأردن، والثاني يربط البحر الميت بإسرائيل. وهذه الطرق السريعة سوف تربط مناطق الضفة الغربية بإسرائيل، وتسهل عملية الاستيطان اليهودي من خلال السماح للمستوطنين بالذهاب إلى تل أبيب والعودة منها لممارسة أعمالهم.^(٢٥)

لقد كثف اليهود مناطق الاستيطان حول القدس العربية، والتي كانت تعرف باسم القدس الشرقية. فبعد الاحتلال الصهيوني للضفة الغربية قامت إسرائيل بضم القدس والمناطق المحيطة بها، وصادرت كمية كبيرة من الأراضي

حولها. وقد نالت القدس مزيداً من الاهتمام من حيث زرع المستوطنات اليهودية حولها. فقد أقيمت حلقة من المستوطنات في الجبال المحيطة بالمدينة المقدسة، والتي تشكل نوعاً من السور الخارجي استوطن بها ما يزيد عن ١٠٠,٠٠٠ يهودي. وبعد فترة وجيزة أقامت سوراً آخر من المناطق الصناعية بحيث يمكن القول إن هذه المستوطنات قد عزلت المدينة المقدسة عن ظهيرها في الضفة الغربية.^(٢٦) (انظر شكل ٥).

لقد كانت المحصلة النهائية إقامة أكثر من ٤٠٠ مستوطنة يهودية يسكنها أكثر من ٢٠٠ ألف نسمة في الضفة الغربية، أما في قطاع غزة فقد أقام اليهود ما يزيد عن ٢٢ مستوطنة بهدف فصل غزة عن رفح. ويهدف الكيان الصهيوني إلى أحاطه التجمعات السكانية العربية في غزة ودير البلح وخان يونس بالمستعمرات اليهودية لإحكام السيطرة عليها، ووضعها تحت المراقبة الدائمة بحجة الأغراض الأمنية.

لقد قامت دولة إسرائيل باستغلال بعض القوانين لصالح الاستيلاء على مواقع هذه المستعمرات، مثل قانون امتلاك الأراضي للمصلحة العامة، وقانون الدفاع والطوارئ، وقانون مصادرة الأملاك لضرورات أمنية وعسكرية، وقانون أملاك الغائبين. والنتيجة إقامة مئات المستوطنات التي تحيط بالقرى والمدن العربية من كل جانب بهدف تطويقها وعزلها عن بعضها البعض بهدف تمزيق وحدتها وبعثرة سكانها^(٢٧).



شكل (٥) المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية

الهوامش

- ١ - صلاح الدين البحيري: جغرافية فلسطين ضمن كتاب جواد الحمد (محرر): المدخل إلى القضية الفلسطينية (الطبعة الخامسة) مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن ١٩٩٩م ص ١٥.
- 2 - Alasdair Drysdale and Gerald Blake, The Middle East and North Africa, Oxford University Press, New York, 1985 PP. 204 - 205.
- ٣ - نظام بركات : قيام دولة إسرائيل بحث ضمن كتاب : جواد الحمد (محرر) : المدخل إلى القضية الفلسطينية، مرجع سابق ص ٢٠١ - ٢٠٢.
- ٤ - المصدر نفسه ص ٢٠٤ - ٢٠٧.
- 5 - Volney, C. E. , Travels in Syria and Egypt, 1783 - 1785 P 334.
- ٦ - محمد السيد غلاب ومحمد صبحي عبد الحكيم : السكان ديمغرافيا وجغرافيا ط (٤) مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٨ ص ٢٣٥.
- 7 - Alasdair Drysdale and Gerald Blake, P. 270.
- 8 - ibid. P. 282.
- 9 - ibid. p. 271.
- ١٠ - حسن عبد القادر صالح: سكان فلسطين ديموغرافيا وجغرافيا، دار الشروق عمان ١٩٨٥، ص ٤٨ - ٤٩.
- 11 - World Population Data Sheet, 1995 - 1999.
- ١٢ - الموسوعة العربية ص ٥٥٣.
- ١٣ - البيانات الإحصائية الملحق ببرنامج Arcview على الكمبيوتر للأعوام ١٩٦٥ - ١٩٨٩م.

١٤- الموسوعة الفلسطينية ص ٣٩٤ و ٦٣٨.

15 - Alasdair Drysdale and Gerald Blake, P. 205 - 208.

١٦- إبراهيم أبو جابر : المجتمع العربي في إسرائيل ضمن كتاب جواد الحمد (محرر) المدخل إلى القضية الفلسطينية، مرجع سابق ص ٤٢٧ - ٤٣٢.

17 - Alasdair Drysdale and Gerald Blake, P. 285.

18 - Alasdair Drysdale and Gerald Blake, P.209.

19 - Alasdair Drysdale and Gerald Blake, P. 287.

٢٠- حسن عبد القادر صالح : مرجع سابق ص ٥٠.

٢١- World Population Data Sheet, 1995 - 1999. وكذلك حسن عبد القادر صالح مرجع سابق ص ٥٠ - ٥٨.

22 - World Population Data Sheet, 1995 - 1999.

٢٣- تيسير عمرو : مشكلة اللاجئين والنازحين الفلسطينيين ضمن كتاب جواد الحمد مرجع سابق ص ٥٩٣ س.

٢٤ - المرجع السابق ص ٥٩٤ - ٥٩٨.

25 - Alasdair Drysdale and Gerald Blake, P. 296.

٢٦- إبراهيم أبو جابر وآخرون : قضية القدس ومستقبلها ضمن كتاب جواد الحمد (محرر) مرجع سابق ص ٥٣٩ - ٥٨٤.

٢٧- حسن عبد القادر صالح : مرجع سابق ص ٧٧ - ٧٨.

المراجع

- (١) أبو جابر، إبراهيم: المجتمع الغربي في إسرائيل، بحث ضمن كتاب جواد الحمد (محرر) المدخل إلى القضية الفلسطينية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الطبعة الخامسة ١٩٩٢م، ص ٤٥٧ - ٤٦٤.
- (٢) أبو جابر، إبراهيم والحمد، جواد وسمعان، سمير: قضية القدس ومستقبلها بحث ضمن كتاب جواد الحمد (محرر) المدخل إلى القضية الفلسطينية مرجع سابق ص ٥٣٩ - ٥٩٢.
- (٣) بحيري، صلاح الدين: أرض فلسطين والأردن - طبيعتها وحيازتها واستعمالاتها، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٤م .
- (٤) بحيري، صلاح الدين: جغرافية فلسطين ضمن كتاب جواد الحمد (محرر): المدخل إلى القضية الفلسطينية، الطبعة الخامسة، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن، ١٩٩٩ .
- (٥) بركات، نظام: الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين، مركز البحوث بجامعة الملك سعود، الرياض ١٩٨٥م.
- (٦) بركات، نظام: قيام دولة إسرائيل بحث ضمن كتاب جواد الحمد (محرر) المدخل إلى القضية الفلسطينية مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الطبعة الخامسة في ١٩٩٩ ص ٢٠١ - ٢٠٨ .
- (٧) بركات، نظام : النظام السياسي في إسرائيل، بحث ضمن كتاب جواد الحمد مرجع سابق ص ٢٠٩ - ٢٣٤.
- (٨) جامعة الدول العربية : الفلسطينيون في الوطن العربي، دراسة في أوضاعهم الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، منشورات معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٨م.

- (٩) جامعة الدول العربية: تقرير عن الهجرة اليهودية من دول أوروبا الشرقية إلى إسرائيل وخاصة هجرة يهود رومانيا، القاهرة (د . ت) .
- (١٠) الجعفري، وليد: المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة ١٩٦٧ - ١٩٨٠م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨١م
- (١١) ربابعة، غازي: القدس في الصراع العربي الإسرائيلي، دار الفرقان ط٢، عمان في ١٩٩٣م.
- (١٢) السيد، محمد إسماعيل: مدى مشروعية أسانيد السياسة الإسرائيلية في فلسطين، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٥م.
- (١٣) صالح، حسن عبد القادر: سكان فلسطين ديموغرافيا وجغرافيا، دار الشروق، عمان، ١٩٨٥م.
- (١٤) عمرو، تيسير: مشكلة اللاجئين والنازحين الفلسطينيين بحث ضمن كتاب جواد الحمد، مرجع سابق ص ٥٩٣ - ٦١٤.
- (١٥) غلاب، محمد السيد وعبدالحكيم محمد صبحي: السكان ديموغرافيا وجغرافيا، الطبعة الرابعة، الأنجلو المصرية، ١٩٧٨م.
- (١٦) فهمي، وليم: الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧١م.
- (١٧) قاسم، عبد الستار: الحروب العربية - الإسرائيلية، بحث ضمن كتاب جواد الحمد مرجع سابق ص ٢٥٧ - ٣١٨.
- (١٨) قورة، نزية: شبح الصهيونية الديموغرافي، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٩٥ تشرين أول ١٩٧٩ ص ١١ - ٢٠ .
- (١٩) مخادمه، ذياب: منظمة التحرير الفلسطينية، بحث ضمن كتاب جواد الحمد، مرجع سابق ص ٣١٩ - ٣٤٤.

- (٢٠) مصالحة، عمر: السلام الموعود : الفلسطينيون من النزاع إلى التسوية - ترجمة وديع أسطفان وماري طوق، دار الساقى، بيروت ط١، ١٩٩٤م.
- (٢١) المسيري، عبد الوهاب: الحركة الصهيونية ومشروعها السياسي ضمن كتاب جواد الحمد (محرر) المدخل إلى القضية الفلسطينية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن، ١٩٩٩م ص ١٠٥ - ١٦٠.
- (٢٢) الموسوعة العربية (١٩٩٨ - ١٩٩٩ م) منشورات الرياض، ١٩٩٨م.
- (٢٣) الموسوعة الفلسطينية : هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق، ١٩٨٤م.
- (٢٤) نوفل، أحمد سعيد : المؤامرة الاستعمارية - الصهيونية على فلسطين بحث ضمن كتاب جواد الحمد مرجع سابق، ١٩٩٩م ص ١٦١ - ٢٠٠.
- (25) Drysdale, A and Blake, G , The Middle East and North Africa : A political Geography, Oxford University Press, New York, 1985
- (26) Population Reference Bureau, Word Population Data Sheet, 1990 - 1999.
- * لقد جرى توقيع (٦) اتفاقات خلال (٦) أعوام بين ١٩٩٣ و ١٩٩٩ وهذه الاتفاقات هي:
- ١ - اتفاقية أوسلو ١٣ سبتمبر ١٩٩٣م وقعت في حديقة البيت الأبيض.
 - ٢ - اتفاقية غزة - أريحا في مايو ١٩٩٤م ووقعت في القاهرة وعاد بموجب هذه الاتفاقية ياسر عرفات إلى غزة في يوليو ١٩٩٤م.
 - ٣ - اتفاقية أوسلو (٢) في ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥م وقعت في البيت الأبيض.
 - ٤ - اتفاقية ١٥ يناير ١٩٩٧م وقعت في البيت الأبيض.
 - ٥ - اتفاقية واي ريفر في ٢٣ أكتوبر ١٩٩٨م وقعت بالقرب من واشنطن في منتجع واي ريفر.
 - ٦ - اتفاقية واي ريفر الثانية في ٤ سبتمبر ١٩٩٩م وقعت في واي ريفر بالقرب من واشنطن.

obeikandi.com

الفصل التاسع

سكان دولة قطر



إعداد

أ.د. ناصر عبد الرحمن فخرو

قسم الجغرافيا

كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية

جامعة قطر - الدوحة - قطر

obeikandi.com

السكان في دولة قطر

تمهيد :

- مصادر البيانات السكانية:

تعاني دولة قطر مثلها مثل بعض دول الخليج العربي من ندرة البيانات السكانية، الأمر الذي يمثل صعوبة تواجه كل من يتكفل بدراسة حقيقة الرصيد السكاني دراسة كمية. ونوع المعاناة تتمثل في النقص وعدم الدقة في البيانات الإحصائية أو عدم توافرها إطلاقاً حتى وقت قريب، وهو أمر يؤثر ويعيق من وضع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما تؤول إليه من نتائج ومردودات حياتية.

فالإحصاءات السكانية تعتبر من المتطلبات الأساسية عند إعداد الاستراتيجيات والخطط والبرامج المتعلقة بعمليات التنمية في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتعليمية وغير ذلك. فوجود بيانات ديموغرافية دقيقة وشاملة تساهم إلى حد كبير في بلورة تصورات ورؤى أكثر اقتراباً من الواقع، مما يضمن للمخططين صحة التوجهات، وسلامة الأهداف المطلوب تحقيقها، والوصول إلى نماذج إحصائية مرتبطة بإسقاطات وتنبؤات تفيد في خطط التنمية بكافة جوانبها.

ومن واقع الإحصاءات السكانية المتاحة تؤكد حقيقة أن دولة قطر ليست ذات تاريخ طويل في إجراء التعدادات، أو في جمع وتصنيف البيانات السكانية الأخرى، وهذا يتضح من خلال استعراضنا لمصادر البيانات الثابتة والمتمثلة في التعدادات أو غير الثابتة وهي سجلات المواليد والوفيات والهجرة.

(١) مصادر البيانات السكانية الثابتة: (تعدادات- تقديرات)

أجرت قطر ثلاثة تعدادات سكانية، كان أولها تعداد عام ١٩٧٠، الذي لم تعتمد الدولة ولم تنشر نتائجه لأسباب أمنية خاصة؛ لذلك سحب من التداول قبل صدوره، وإن كان قد تم تناول أرقامه في بعض الدراسات العلمية. ولم يجر بعد ذلك أي تعداد بطريق الحصر الشامل إلا أنه في عام ١٩٨٢ أجرى الجهاز المركزي للإحصاء بعد إنشائه عام ١٩٨٠- دراسة للسكان عن طريق العينة، وظلت نتائجه سرية فيما عدا بعض البيانات العامة مثل إجمالي عدد السكان لبعض مناطق قطر وبعض الخصائص السكانية البسيطة.

ويعتبر تعداد عام ١٩٨٦ أهم تعداد نفذته الجهاز المركزي للإحصاء، حيث راعى أحدث التوصيات الصادرة عن الأمم المتحدة، فقد تميز بالدقة والشمول، حيث درس السكان وتوزيعهم وخصائصهم الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية. أما التعداد الأخير للدولة فقد أجري في مارس ١٩٩٧، وقد احتوى هذا التعداد على بيانات تفصيلية دقيقة وشاملة للسكان، وكانت على مستوى الدولة والبلديات. وبهذا يمكن القول إن هناك تعدادين يمكن الثقة بهما وأصبحا يمثلان نقطتي انطلاق لمختلف الدراسات الديمغرافية والاجتماعية وغيرها، خاصة مؤشرات النمو ومعدلاته وتقدير التوقعات المستقبلية لمسيرة التنمية في المجتمع.

(٢) مصادر البيانات السكانية غير الثابتة: (الإحصاءات الحيوية- الهجرة)

فيما يتعلق بالإحصاءات الحيوية في دولة قطر فحتى وقت قريب لم توجد تسجيلات دقيقة لهذا النوع من الإحصاءات، حيث تقتصر الدولة لسجلات عن المواليد والوفيات خلال فترة زمنية طويلة، مما يجعل من العسير حساب

المقاييس الإحصائية المختلفة والخاصة بقياس الإنجاب والوفيات ومعدلات أخرى، وحديثاً بدأت الدولة تهتم بتسجيل الإحصاءات الحيوية بعد إصدار قانون سنة ١٩٨٢ بشأن تسجيل المواليد والوفيات وإحصاءات الزواج والطلاق. وبذلك لا نشك أن تصل نسبة المسجلين من المواليد إلى ١٠٠٪ لأسباب من بينها، صغر الدولة سكاناً ومساحة، ومركزية المستوطنات البشرية، بالإضافة إلى أهمية التسجيل اجتماعياً واقتصادياً وإدارياً لكافة أفراد المجتمع. أما حالات الوفاة المسجلة فلا تختلف نسبها عن المواليد وذلك بعد أن كانت متدنية في فترة الستينيات والسبعينيات.

أما بالنسبة لبيانات الهجرة فتعتبر من أكثر البيانات سرية حيث حجت معظم الأرقام الرسمية الخاصة بنسبة الوافدين في الدولة لحساسيتها سواء في التعداد الأول أو الثاني أو الثالث، الأمر الذي شكل صعوبة في تناول مثل هذه الدراسات، رغم ذلك يمكن الحصول على بيانات الوافدين خلال تعدادي ١٩٨٦، ١٩٩٧ من خلال ما يصدره مركز الإحصاء في المجموعات الإحصائية السنوية، والاعتماد عليها في الدراسات السكانية للدولة.

أولاً: نمو السكان:

(١) اتجاهات النمو السكاني:

ارتبط النمو السكاني في دولة قطر بمجموعة من التغيرات الاقتصادية والتي تمثلت في التحول من اقتصاد تقليدي يعتمد على التجارة والزراعة والصيد والغوص على اللؤلؤ، إلى اقتصاد حديث بدأ مع ظهور النفط واعتمد على عوائده المتزايدة، وقد كان لهذا التحول أثره في حدوث تغيرات ديموغرافية سريعة وعميقة كان لها مردوداتها العميقة في التشكيلة والتركيب السكانية للدولة.

لذلك سوف نعرض لاتجاهات نمو السكان من خلال فترتين لكل منهما
مميزاتها الديموغرافية الخاصة بها:

الفترة الأولى: هي فترة ما قبل ظهور النفط.

الفترة الثانية: فترة ما بعد ظهور النفط.

أ) نمو السكان قبل ظهور النفط:

نظراً لعدم توفر الإحصاءات والبيانات الدقيقة والموضوعية عن حجم السكان خلال هذه الفترة والتي تمتد حتى عام ١٩٥٠، فإنه سيتم الاعتماد على ما ذكر من تقديرات شخصية أو تقديرات لهيئات رسمية، رغم ما في ذلك من تفاوت وتذبذب للأرقام، وذلك للوقوف على حجم وشكل النمو السكاني خلال هذه المرحلة.

يمكن القول دون تحفظ بأنه لم تطرأ زيادة سكانية بارزة حتى منتصف القرن العشرين بسبب انعدام المقومات التي تؤدي إلى ذلك، فالبلاذ كانت تعاني من سوء الأوضاع الصحية، وفقر الموارد الاقتصادية، فهي تمثل منطقة طرد للسكان أكثر منها منطقة جذب. فسواحل الخليج كانت حتى وقت قريب من أشد جهات العالم جدياً وأكثرها فقراً، مما دفع السكان للاتجاه إما للبحر أو الصحراء، والتفاعل مع بيئتهم الشاقة للحصول على الحد الأدنى من وسائل الحياة والعيش. وقد صحت هذه الحياة الشاقة معدلات عالية من المواليد والوفيات، الأمر الذي جعل تغير الحجم السكاني ضئيلاً، والزيادة الطبيعية- المسؤولة عن هذا التغير في النمو- كانت منخفضة جداً.

أولى التقديرات التي أوردت بياناً بحجم السكان في قطر، كانت تقديرات لوريمر في مطلع هذا القرن، حيث قدر السكان في عام ١٩٠٧ بحوالي ٢٧

ألف نسمة. في حين قدر بيركس وسنكلير Birks & Sinclair السكان في عام ١٩٣٩ بحوالي ٢٨ ألف نسمة، وفي عام ١٩٦٥ بنحو ٢٥ ألف نسمة. ومثل هذه التقديرات يعترها كثير من التناقض لكونها تعتمد على معايير قد تكون اقتصادية أو اجتماعية، ويعتمدون على المشاهدة أو من خلال تقدير عدد المنازل ومحاولة الوصول لحجم السكان التقريبي، كما فعل لوريمر.

أما سلسلة البيانات الدولية كالكتاب السنوي الديمغرافي الذي تصدره الأمم المتحدة فقد كان تقديره لسكان قطر لعام ١٩٣٧ بحدود ١٦ ألف نسمة، وصل في عام ١٩٤٩ إلى ٢٠ ألف نسمة، أما تقديره لعام ١٩٦٢ فقد كان ٥٥ ألف نسمة. ولعل لهذه الزيادة جانباً من الصحة وذلك نتيجة لاستقرار الظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلاد في ذلك الوقت، وبداية استقبال قطر لمجموعة من العاملين في مجالات التنمية المختلفة التي بدأت مع إنتاج النفط وتصديره والاستفادة من عوائده.

إذن تميزت هذه الفترة بتضارب التقديرات وتفاوتها، وببطء النمو السكاني، حيث لم تكن البلاد في ظل الأوضاع السائدة قادرة على استيعاب أحجام سكانية أكبر من ذلك.

ب) نمو السكان بعد ظهور النفط:

منذ بداية الخمسينيات تحول اقتصاد البلاد من تقليدي إلى حديث يعتمد على النفط، فبدأت مرحلة جديدة من النمو السكاني، حيث صاحب إنتاج النفط تغيرات ديموغرافية سريعة وانتعاش اقتصادي ووفرة في سوق العمل، كان له الأثر الأكبر في نمو السكان السريع وما صحبه من تركيبة سكانية غير طبيعية.

يوضح الجدول رقم (١) والشكل (١) صورة النمو السكاني في الفترة من ١٩٥٠ حتى أواخر التسعينيات ومنه نستخلص الآتي:

جدول (١)

نمو سكان قطر للفترة من ١٩٥٠ - ١٩٩٧

السنة	حجم السكان	معدل النمو السنوي
١٩٥٠	٣٠٠٠٠	
١٩٥٥	٤٠٠٠٠	٥,٧
١٩٦٠	٥٥٠٠٠	٦,٣
١٩٥٦	٧٠٠٠٠	٤,٨
١٩٧٠ ^(١)	١١١٠٠٠	٩,١
١٩٧٥	١٨٠٠٠٠	٨,٤
١٩٨٠	٢٢٠٠٠٠	٥,١
١٩٨٦ ^(٢)	٣٧٠٠٠٠	٨,٤
١٩٧٩ ^(٣)	٥٢٢٠٠٠	٣,٧

المصدر : (١) التعداد العام للسكان ١٩٧٠.

(٢) الجهاز المركزي للإحصاء، تعداد السكان العام، ١٩٨٦.

(٣) الجهاز المركزي للإحصاء، تعداد السكان العام ٢ مارس ١٩٩٧.

- بقية السنوات عبارة عن تقديرات للأمم المتحدة. U.N. Demographic Year Book, 1980.

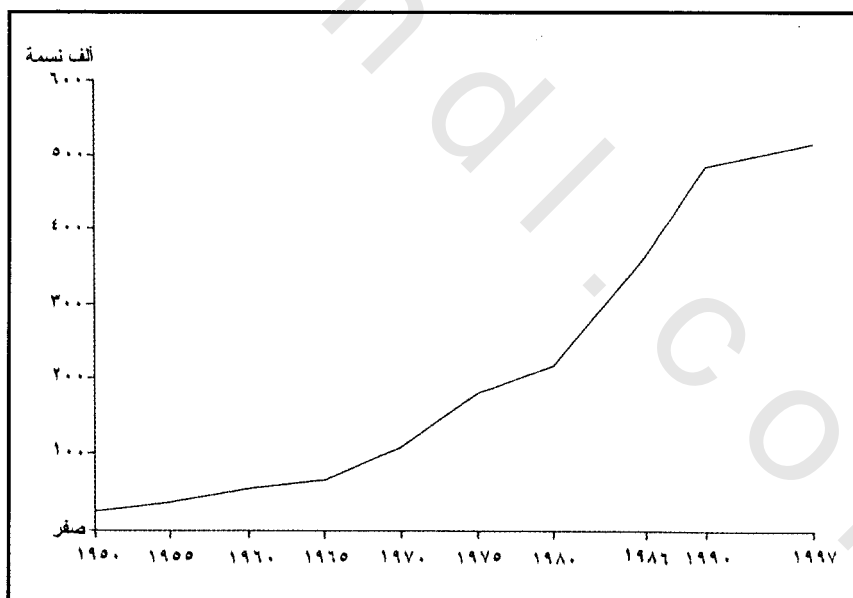
(١) ارتفع حجم السكان إلى نحو ٥ أمثال خلال فترة لا تتجاوز ٢٧ عاماً تمتد من ١٩٧٠ حتى ١٩٩٧، بمعدل نمو سنوي قدره ٨ ر ٤٪ سنوياً.

(٢) شهدت الفترة من ١٩٦٥-١٩٧٥ أعلى معدل لنمو السكان، حيث بلغ أكثر من ٩٪ سنوياً. وتعتبر هذه الفترة هي بداية التحول الاقتصادي للبلاد،

وظهور الطفرة العمرانية التي تطلبت استقدام أعداد كبيرة من العمالة الوافدة للمشاركة في بناء الهيكل الأساسي للبلاد وتنفيذ خطط التنمية الشاملة لها.

(٣) استمر معدل النمو مرتفعاً حتى بداية التسعينيات رغم التذبذب البسيط بين الارتفاع والانخفاض، حيث لازالت هذه الفترة تمثل امتداداً لمرحلة النمو التطور الذي تشهده البلاد على كافة المستويات.

(٤) حدث تراجع في معدل النمو منذ بداية التسعينيات واستمر هذا الانخفاض حتى نهايتها، ليصل إلى نحو ٥ ر ٣٪ خلال الفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩٧. ويعود ذلك إلى الانخفاض الكبير في أسعار النفط وتأثيره على العوائد المالية، وبالتالي على الحركة العمرانية والاقتصادية للبلاد، وهذا بدوره أثر في حركة الهجرة الوافدة وقلل من حجمها.



شكل (١) نمو سكان قطر خلال الفترة ١٩٥٠ - ١٩٩٧

نستخلص من العرض السابق لشكل النمو بأن هناك فترتين: الفترة الأولى تميزت بانخفاض معدلات النمو، حيث الزيادة الطبيعية منخفضة والهجرة الوافدة معدومة، أما الفترة الثانية فتعتبر هي الفترة الحقيقية لنمو السكان، والتي بدأت مع أوائل السبعينيات، وهي بداية ارتفاع عوائد البترول وتزايد عملية التنمية في البلاد، وما صاحبها من هجرة للعمالة الوافدة، والتي تعد المسؤول الأول عن عملية النمو السكاني للدولة.

(٢) عوامل النمو السكاني ومعدلاته:

يرتبط نمو السكان بمتغيرين هما: الزيادة الطبيعية والهجرة، وسنتناول هذين العنصرين كلاً على حدة لمعرفة أيهما المؤثر الحقيقي في نمو سكان دولة قطر.

(أ) الإنجاب :

سجلت معدلات المواليد نسباً منخفضة، حيث مثلت عام ١٩٧٠ نحو ٣٢,٥ بالألف ثم انخفضت إلى ٢٦ بالألف عام ١٩٨٠، وواصلت المعدلات انخفاضها في الفترة ١٩٨٥ و ١٩٩٠ و ١٩٩٧ لتمثل نحو ٢٠,٢-٢٢,٨-١٦,٢ بالألف على التوالي، انظر جدول (٢) وشكل (٢). ولعل من أهم الأسباب التي خفضت من معدلات المواليد هي ارتفاع نسبة العمالة الوافدة من غير المتزوجين أو المصطحبين لأسرهم بين السكان؛ لذلك نرى أن معدلات المواليد بين القطريين مرتفعة حيث وصلت إلى نحو ٣٨ بالألف في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٧. ويمكن إدراج مجموعة من العوامل التي أدت إلى ارتفاع معدل المواليد بين المواطنين نذكر منها:

(١) العامل الاقتصادي ودوره في زيادة المواليد، فارتفاع مستويات المعيشة شجع على زيادة الإقبال على الزواج والإنجاب، وتشير الإحصاءات أن نسبة المتزوجات اللواتي تزوجن في عمر أقل من ٢٥ عاماً ارتفعت إلى ٦٦٪

عام ١٩٩٧. في حين كانت تمثل حتى عام ١٩٩٠ نحو ٣٥٪. إضافة إلى دور الدولة في تقليل أعباء الإنفاق على الأسرة عن طريق توفير الرعاية الصحية والتعليمية للطفل، مع توفير مجالات العمل والسكن له بعد التخرج.

(٢) العادات والتقاليد التي تحث على الزواج المبكر، وميل السكان إلى زيادة المواليد لتؤدي إلى كبر حجم الأسرة أو العائلة.

(٣) العامل الديني كان له أثر في تحريم الإجهاض وتحديد النسل، والحث على الزواج والإنجاب الأمر الذي ساهم في زيادة عدد المواليد في المجتمع.

(٤) العامل الديمغرافي له تأثير مباشر على زيادة المواليد عن طريق التركيب العمري للسكان، فارتفاع نسبة السكان في سن الشباب، يجعل جزءاً كبيراً من المجتمع يدخل ضمن سن الإنجاب.

جدول (٢)

معدلات المواليد والوفيات لسكان قطر خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩٧

السنة	معدل المواليد (بالألف)	معدل الوفيات (بالألف)	الزيادة الطبيعية (بالألف)
١٩٧٠	٣٢,٥	٤,١	٢٨,٤
١٩٧٥	٢٥,٣	٣,٣	٢٢
١٩٨٠	٢٥,٩	٢,٥	٢٣,٤
١٩٨٥	٢٠,٢	٢,٢	١٨
١٩٩٠	٢٢,٨	١,٨	٢١
١٩٩٢	١٩,٦	١,٨	١٧,٨
١٩٩٧	١٦,٢	١,٦	١٤,٦

المصدر :- الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية السنوية.

- الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة السنوية للإحصاءات الحيوية.

(ب) الوفاة :

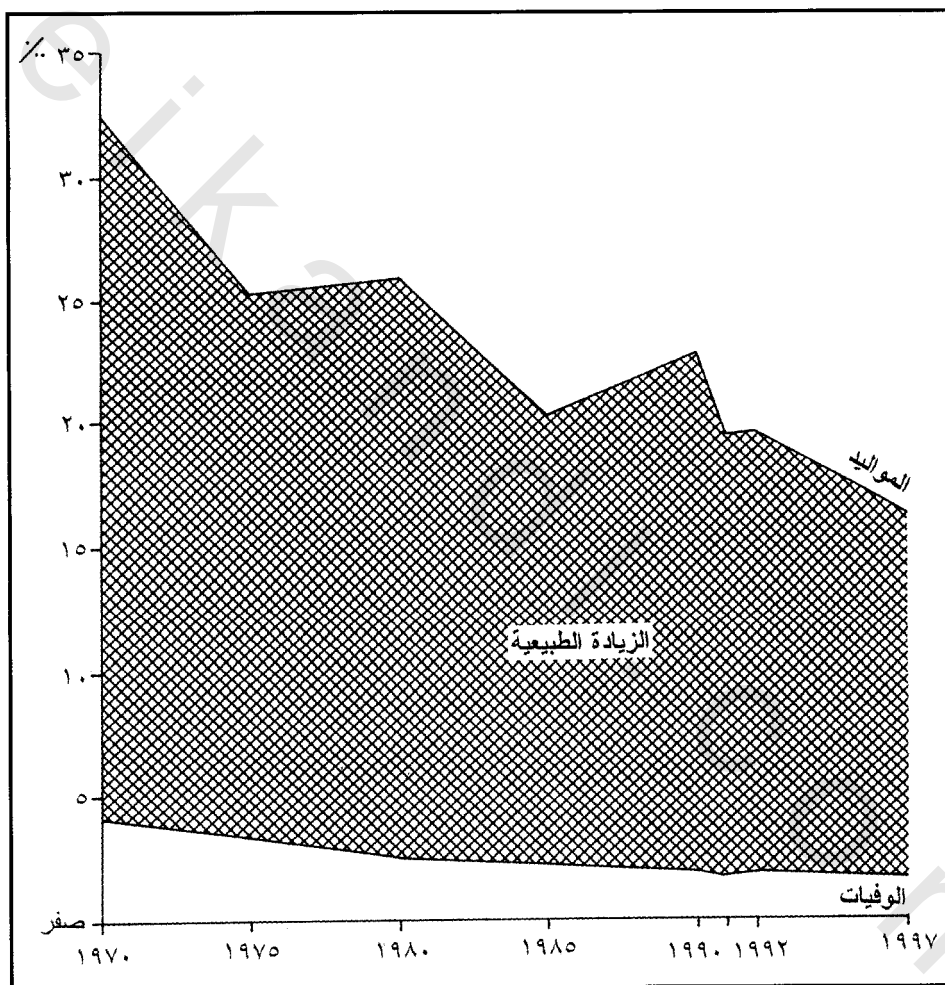
تمثل معدلات الوفيات خاصة بالنسبة للأطفال الرضع أحد المؤشرات الهامة التي تعكس تقدم المجتمع ودرجة تحضره، ويجب الأخذ به عند دراسة النمو الطبيعي للسكان؛ لأن معدل المواليد يعتبر من المعدلات شبه الثابتة في المجتمعات، بينما الوفيات تشهد هبوطاً كبيراً؛ لذا فهي مهمة في معرفة التغيرات في حجم الزيادة السكانية ودرجة التغير الديموغرافي.

شهدت قطر تغيراً ملحوظاً في معدل الوفيات فهو في هبوط تدريجي نتيجة ما حدث للمجتمع من تقدم اقتصادي واجتماعي وفكري وثقافي وصحي، خاصة في العقدين الأخيرين، حيث انخفض المعدل من ٤,١ بالألف عام ١٩٧٠ إلى ٣,٣ بالألف عام ١٩٧٥، ثم واصل انخفاضه إلى أدنى مستوى له منذ عام ١٩٩٠ وحتى عام ١٩٩٧ حيث لم يتجاوز ٢ بالألف سنوياً (انظر جدول ٢). ويمكن إرجاع أسباب الانخفاض إلى:

١ - الرعاية الصحية المتطورة، والتقدم الطبي، وزيادة العناية بالطفولة، والأمومة وارتفاع مستويات الخدمة الصحية وانتشارها، وكذلك توفر الأدوية والأمصال بصورة مجانية للسكان، ووجود الكوادر الطبية والتمريضية المتقدمة.

٢ - ارتفاع المستوى التعليمي والثقافي، وتوسيع مدارك الأمهات من خلال وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية عن كيفية تربية الأطفال والاهتمام بهم، وقد انعكس ذلك على انخفاض نسبة وفيات الأطفال الرضع إلى نحو ١١ بالألف عام ١٩٩٧.

٣ - ارتفاع دخل الفرد وتحسين مستوى المعيشة وتحسن الأوضاع الغذائية وتنوعها، مما له آثاره الإيجابية في تحسن الصحة العامة لأفراد المجتمع عامة والأطفال خاصة.



شكل (٢) معدلات المواليد والوفيات لسكان قطر للفترة ١٩٩٧ - ١٩٧٠

ج) الهجرة الدولية:

تعد الهجرة الوافدة هي العامل الرئيسي في نمو سكان قطر، وخاصة في الثلاثة عقود الأخيرة، حيث أصبحت الهجرات الوافدة بكافة أنواعها، الجماعية والفردية، الدائمة والمؤقتة هي المحور الرئيسي لاحتياجات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لما تتطلبه هذه الخطط من أيد عاملة ليست متوافرة في المجتمع الأصلي، وقد تركت الهجرة -كما سنرى- آثاراً عميقة ومؤثرة على الرصيد السكاني، وتركت بصمات واضحة على خصائصه الديموغرافية، وساحته الجغرافية، وواقعه الاقتصادي والاجتماعي، فالهجرة الوافدة كانت ولا تزال المحرك الأساسي في النمو السكاني منذ الكشف عن البترول وتصديره للخارج. وما صاحب ذلك من قفزات في النمو الاقتصادي والعمراني.

فقد بدأت الهجرة الوافدة تتضح منذ بداية الخمسينيات من القرن العشرين، وقد ارتبطت بظروف الانتعاش الاقتصادي بعد اكتشاف النفط، واستغلال عوائده في عمليات التنمية. وتزايد تأثير الهجرة ارتبط بتزايد الحاجة إلى اليد العاملة كماً وكيفاً، وبدأ تأثيرها في زيادة حجم السكان يتعاظم خلال السبعينيات والثمانينيات، وتصبح أكثر عمقاً وأوسع تأثيراً. فقد قدر حجم الوافدين في بداية الستينيات بنحو ثلث إجمالي السكان، ثم بدأت أحجامهم تتفوق لأول مرة على أعداد المواطنين في عام ١٩٧٠ لتصبح نسبتهم تمثل حوالي ٥٩% من إجمالي السكان الذين قدر عددهم بنحو ١١١ ألف نسمة، ثم نمت الشريحة الوافدة من ٦٥ ألف نسمة في عام ١٩٧٠ إلى ١١٥ ألف عام ١٩٧٥، بمتوسط نمو سنوي يزيد على ١١%. واستمر تزايد أعداد الوافدين ليصل عام ١٩٨٠ إلى نحو ١٧٥ ألف نسمة، بمتوسط نمو سنوي قدره ٨%، وبهذا أصبح الوافدون يشكلون ما يقرب من ثلثي إجمالي السكان. وخلال التسعينيات استمرت نسبة السكان المواطنين بالانخفاض على حساب تزايد

نسبة الوافدين، حتى وصلت إلى نحو ربع السكان تقريباً (٢٦٪) عام ١٩٩٥، انظر جدول (٣) وشكل (٣).

وللأسف تتعدم الأرقام الرسمية الحديثة التي يمكن أن تعطينا مؤشراً لحجم الوافدين خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين، وإن كانت التوقعات تشير إلى انخفاض نسبتهم تدريجياً نتيجة سياسة الإحلال أو التقطير التي تتبعها الحكومة في محاولة لإعادة التوازن بين السكان المواطنين والوافدين. ومؤشرات هذا التناقص في نسبة الوافدين يمكن أن نلاحظها من خلال انخفاض معدل النمو السنوي لهم في التسعينيات عنه في الثمانينيات، حيث وصل إلى ٣,٥٪ للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥، بعد أن كان النمو يمثل نحو ٦٪ للفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٠. ومرد هذا الانخفاض يعود إلى ما شهدته المنطقة من انخفاض في أسعار النفط وتأثير ذلك على الحركة العمرانية والاقتصادية للبلاد، وقلة الحاجة إلى الأيدي العاملة الوافدة.

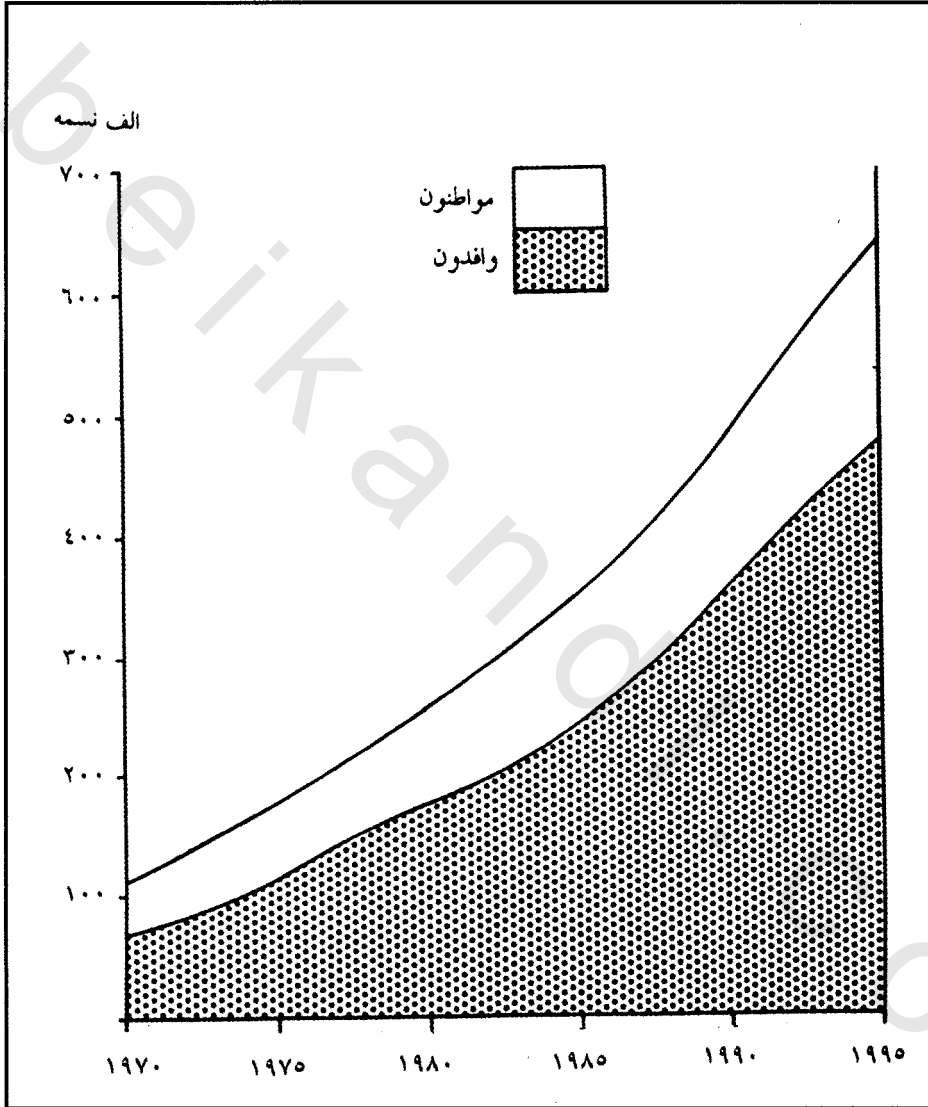
جدول (٣)

تطور حجم الهجرة الوافدة ونسبتها إلى إجمالي السكان
خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٥)

السنة	المواطنون	% من إجمالي السكان	الوافدون	% من إجمالي السكان
١٩٧٠	٤٥٠٠٠	٤٠,٥	٦٦٠٠٠	٥٩,٥
١٩٧٥	٦٥٠٠٠	٣٦,١	١١٥٠٠٠	٦٣,٩
١٩٨٠	٨٥٠٠٠	٣٢,٧	١٧٥٠٠٠	٦٧,٣
١٩٨٥	١٠٩٠٠٠	٣١,١	٢٤١٠٠٠	٦٨,٩
١٩٩٠	١٢٥٠٠٠	٢٥,٧	٣٦٢٠٠٠	٧٤,٣
١٩٩٥	١٦١٠٠٠	٢٥,٢	٤٧٩٠٠٠	٧٤,٨

المصدر :- الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية السنوية، العدد ١٣، ١٩٩٣.

- التعداد العام للسكان، ١٩٧٠.



شكل (٣) تطور حجم الهجرة الوافده بالنسبة إلى إجمالي السكان في قطر

- مستقبل النمو السكاني

رغم صعوبة تصور ما سيكون عليه الحجم السكاني المستقبلي في ظل المتغيرات والمؤشرات السريعة جداً، في كافة أوجه الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعمرانية التي تحدد مسيرة واتجاه النمو السكاني لأعوام قادمة. إلا أنه يمكن استشراف مستقبل النمو عن طريق بعض المؤشرات الديموغرافية التالية:

أ (تشير بيانات الخصوبة إلى انخفاض معدلات المواليد خلال العشر سنوات القادمة من القرن القادم إلى أقل من ٢٠ بالآلاف، وأن معدل الخصوبة الكلية للمرأة هو في حدود ٣,٥ طفل فقط، في حين كانت تمثل في الثمانينيات نحو ٦ أطفال. أما الوفيات فهي في هبوط متواصل حيث يتوقع أن تصل إلى أقل من ٤ بالآلاف للفترة من ٢٠٠٠ - ٢٠١٠. مما يعني أن الزيادة الطبيعية للسكان ستخفّض إلى نحو ١٦ بالآلاف (١,٦٪) وهي نسبة منخفضة سوف تحد من الزيادة السكانية.

ب) جميع التوقعات في مجال الهجرة الوافدة تشير إلى تضائل حجم الوافدين ونسبتهم إلى إجمالي السكان، وأن مساهمة الهجرة في الزيادة السكانية قد تناقصت بشكل كبير بحيث أصبحت تمثل ٢١٪ فقط من إجمالي معدل النمو السكاني. وذلك بعد أن كان لها الدور الأكبر في الزيادة السكانية خلال الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٧٥ وهي ٨٨٪ ونحو ٧٣٪ للفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠، و ٤٢٪ للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥. وهي فترة بداية الطفرة الاقتصادية التي شهدتها البلاد.

وقد كان للسياسة السكانية الخاصة بتتمية الموارد البشرية دور في تراجع

الإقبال على العمالة الوافدة، والتي ستتضح معالمها خلال السنوات القليلة القادمة، والتي يتمثل إطارها العام في:

١ - منح الأفضلية في العمل للعمالة القطرية والخليجية والعربية، وتشجيع القطريين للالتحاق بالمؤسسات والشركات العامة والخاصة وتوفير فرص العمل لهم.

٢ - النهوض بمستويات التعليم والتدريب، ودعم مراكز البحث العلمي، والتركيز على التعليم الفني والتقني.

٣ - الحد من استخدام العمالة الوافدة إلا للاحتياجات الفعلية، ووفق معايير تنظيمية كمية ونوعية، واتباع سياسة تقطير الوظائف والإحلال على أسس انتقائية.

٤ - تنمية فرص العمل أمام المرأة سواء في القطاع الحكومي أو الأهلي، والتوسع في فرص تدريبها في مجال الخدمات التي تتناسب مع طبيعة عملها.

ثانياً: توزيع السكان:

تهدف دراسة التوزيع السكاني إلى تحليل صورة التوزيع وتحديد شكل العلاقة بين المساحة والسكان، ونمط التوزيع في قطر ليست تقليدية وليس لها بُعد تاريخي، فقد كانت صورة التوزيع تأخذ صيغة التركيز في المدن والقرى، والتبعثر والانتشار في البادية. أما الاتجاهات الحالية في التوزيع فتشير إلى تغير الصورة القديمة لصيغة تميل إلى التوزيع السكاني نحو التركيز الشديد في المدن على حساب تفريغ القرى.

ويتخذ التوزيع السكاني في قطر شكل التركيز الشديد في العاصمة وبعض المدن الصغيرة، بينما تكاد تخلو بقية المناطق من السكان، وهذا النمط من التوزيع يكاد ينطبق على معظم دول الخليج العربية، مما جعل البعض يطلق عليها دول مدن City - States؛ لأن العاصمة هي مركز الثقل السكاني والاقتصادي والعمراني للدولة.

جدول (٤)

توزيع السكان حسب البلديات للفترة من ١٩٨٦ - ١٩٩٧

البلدية	السكان ١٩٨٦	%	السكان ١٩٩٧	%
الدوحة	٢١٧٢٩٤	٥٨,٩	٢٦٤٠٠٩	٥٠,٦
الريان	٩١٩٩٦	٢٤,٩	١٦٩٧٧٤	٣٢,٥
الوكرة	١٧٢٤٥	٤,٧	٢٤٢٨٣	٤,٧
أم صلال	١١١٦١	٣,٠	١٨٣٩٢	٣,٥
الخور	٨٩٩٣	٢,٤	١٧٧٩٣	٣,٤
الشمال	٤٣٨٠	١,٢	٤٠٥٩	٠,٨
الغويرية	١٦٢٩	,٤	١٧١٦	,٣
الجميلية	٧٢١٧	٢,٠	٩٨٣٦	١,٩
مسيعيد	٦٤٣٧	١,٧	٧٦٤٠	١,٥
جريان البطنة	٢٧٢٧	,٧	٤٥٢١	,٩
الجملة	٣٦٩٠٧٩	١٠٠	٥٢٢٠٢٣	١٠٠

المصدر: - الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية السنوية، العدد الثامن عشر، ١٩٩٨.

- التوزيع العددي للسكان:

يتضح من خلال الجدول (٤) الذي يوضح شكل التوزيع السكاني في قطر حسب البلديات ما يلي:

- ضمت العاصمة (الدوحة) نحو ٥٩٪ من سكان الدولة عام ١٩٨٦، ثم انخفضت عام ١٩٩٧ لتمثل ٦, ٥٠٪، وذلك بسبب تضخم بعض المدن القريبة من العاصمة والتي تمثل ضواحي مدينة الدوحة مثل: مدينة الريان، والوكرة، وأم صلال.
- ويتوزع سكان المدينة على مجموعة من الأحياء والمناطق السكنية، وتعتبر أحياء مدينة خليفة الجنوبية (٢٤١٥٠ نسمة)، وأم غويلينه (١٩٠٩٠ نسمة)، والمطار القديم (١١٤٠٦ نسمة)، وبين عمران (١٧١٢٧ نسمة)، أكبر الأحياء سكاناً حيث يقطنها نحو ربع سكان مدينة الدوحة، أما بقية سكان العاصمة فيتوزعون على خمسة وستين حياً.
- تضم بلدية الريان نحو ثلث سكان الدولة، وهي أقرب البلديات إلى العاصمة، وتضم معظم الأحياء السكنية المستحدثة، مستفيدة من قربها وإحاطتها ببلدية الدوحة. وقد تضاعف سكان هذه البلدية خلال فترة لا تتجاوز العشر سنوات (فترة التسعينيات).
- تأتي بلدية الوكرة في المرتبة الثالثة من حيث حجمها السكاني بنسبة ٤, ٧٪ من جملة سكان الدولة، وتضم هذه البلدية مدن مثل مدينة الوكرة والوكير.
- مما سبق يتضح أن الدوحة الكبرى التي تضم مدن (الدوحة- الريان- الوكرة)، تضم ٨٨٪ من سكان الدولة. بينما تضم باقي البلديات ١٢٪ فقط، وذلك لانعدام وجود المراكز العمرانية فيها إلا من بعض المدن والقرى ذات الأحجام السكانية البسيطة مثل مدينة أم صلال (١٨٣٩٢ نسمة)، ومدينة الخور (١٧٧٩٢ نسمة)، ومدينة الخور (١٧٧٩٣ نسمة)، ومدينة مسيعيد (٧٤٢٤ نسمة)، ومدينة الشمال (٤٠٥٩ نسمة)، ومدينة دخان (٤٨٢١ نسمة).

(٢) الكثافة السكانية:

من خلال الصورة التوزيعية للسكان اتضح عدم التجانس في التوزيع بين بلديات الدولة، ولتحديد هذا التفاوت، نستعرض طبيعة العلاقة بين السكان والمساحة ممثلة في مقياس الكثافة العامة والكثافة الصافية.

جدول (٥)

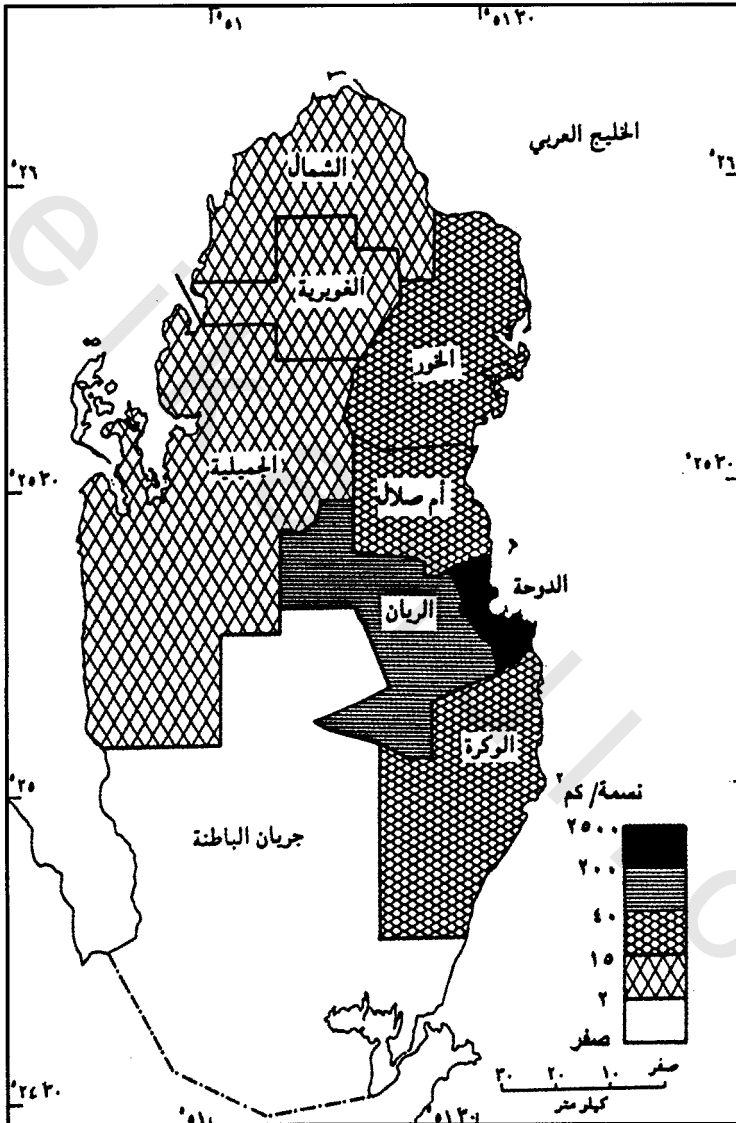
الكثافة العامة للسكان على مستوى البلديات ١٩٩٧

البلدية	السكان	المساحة / كم ^٢	الكثافة العامة
الدوحة	٢٦٤٠٠٩	١٣٢	٢٠٠٠
الريان	١٦٩٧٧٤	٨٨٩	١٩١
الوكرة	٢٤٢٨٣	٢٨٤	٢٤
أم صلال	١٨٣٩٢	٤٩٣	٣٧
الخور	١٧٧٩٣	٩٩٦	١٨
الشمال	٤٠٥٩	٩٠٣	٥
الغويرية	١٧١٦	٦٢٢	٣
الجميلية	٩٨٣٦	٢٥٦٥	٤
مسيعيد	٧٦٤٠	٦٧٠	١١
جريان البطنة	٤٥٢١	٣٧١٥	١
الجملة	٥٢٢٠٢٣	١١٢٦٩	٤٦

المصدر : - الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، ١٩٩٨.

(أ) الكثافة العامة للسكان:

إن مقياس الكثافة العامة لا تعطينا صورة حقيقية عن العلاقة بين السكان والموارد الاقتصادية، ولا يمكن النظر إليها على أنها مقياس دقيق؛ فالجفاف والتصحر يغلبان على البيئة القطرية، وهي بيئة طاردة للسكان، مما أدى إلى تجمع السكان في مواضع محددة، وظلت معظم أراضي الدولة خالية من السكان،



الشكل (رقم ٤) الكثافة العامة للسكان حسب البلديات

كما يتضح من خلال الجدول (٥) والشكل (٤) اللذين يوضحان شكل الكثافة العامة في الدولة، حيث نجد أن الكثافة العامة تعتبر منخفضة بسبب التباين الكبير بين المساحة وعدد السكان، حيث لم تزد على (٤٦ نسمة/كم^٢)، والأمر ينطبق على معظم بلديات الدولة التي سجلت الكثافة فيها انخفاضاً كبيراً، لكونها تضم مساحات صحراوية كبيرة، وأراضي غير مستغلة في الكتلة السكنية، وقد تراوحت الكثافة ما بين ١-٥ نسمة/كم^٢، كما في بلديات الجميلية والغويرية والشمال، و ١١-٣٧ نسمة/كم^٢، كما في بلديات مسيعيد، والخور، وأم صلال.

أما أعلى كثافة فسجلت في بلدية الدوحة (العاصمة) حيث وصلت إلى ٢٠٠٠ نسمة/كم^٢، وسبب الارتفاع يعود إلى كونها تضم معظم سكان الدولة (٥١ ٪)، يتركزون على مساحة من الأرض لا تزيد على ١٣٢ كم^٢، تليها بلدية الريان القريبة من العاصمة وبكثافة قدرها ١٩١ نسمة/كم^٢.

وقد أمكن إيجاد نوع آخر من العلاقة بين توزيع السكان والمساحة تبعاً لمنحنى لورنز Lorenz Curve، كما يتضح من الجدول (٦) والشكل (٥) حيث نجد ما يأتي:

جدول (٦)

العلاقة بين توزيع السكان والمساحة في قطر عام ١٩٩٧ تبعاً لمنحنى لورنز

البلدية	الكثافة السكانية	% لجملة المساحة	التجمع الصاعد للمساحة	% لجملة السكان	التجمع الصاعد للسكان
الدوحة	٢٠٠٠	١,٢	١,٢	٥٠,٦	٥٠,٦
الريان	١٩١	٧,٩	٩,١	٣٢,٥	٨٣,١
أم صلال	٣٧	٤,٤	١٣,٥	٣,٥	٨٦,٦
الوكرة	٢٤	٢,٥	١٦	٤,٧	٩١,٣
الخور	١٨	٨,٨	٢٤,٨	٣,٤	٩٤,٧
مسيعيد	١١	٥,٩	٣٠,٧	١,٥	٩٦,٢
الشمال	٥	٨	٣٨,٧	,٨	٩٧
الجميلية	٤	٢٢,٧	٦١,٤	١,٩	٩٨,٩
الغويرية	٣	٥,٥	٦٦,٩	,٣	٩٩,٢
جريان البطنة	١	٣٣,١	١٠٠	,٨	١٠٠

- يتركز ٨٣٪ من السكان في ٩٪ من المساحة بكثافة تزيد على ١٩٠ نسمة/كم^٢. وهذه النسب تمثل مدينة الدوحة (العاصمة)، ومدينة الريان القريبة والتي تمثل الامتداد العمراني لمدينة الدوحة.

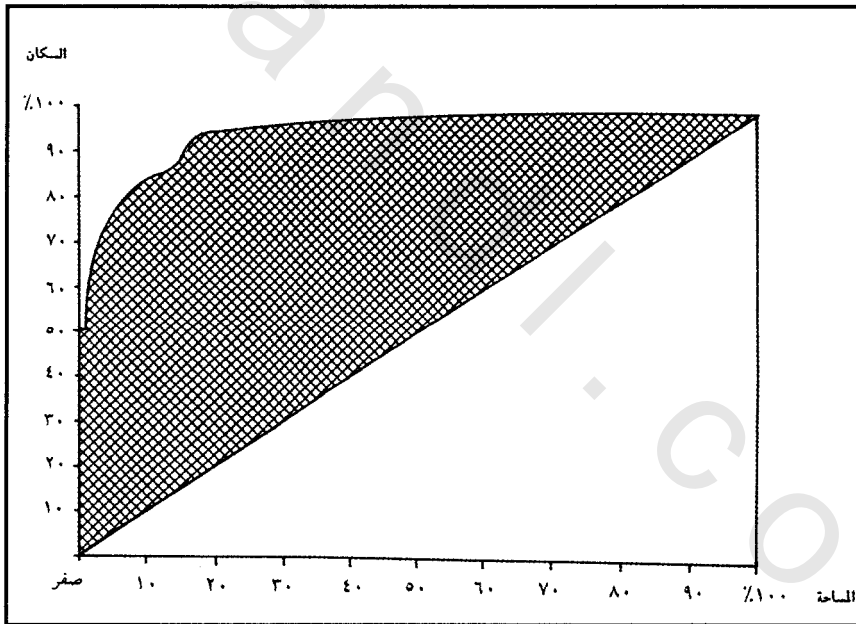
- يوجد ٩١٪ من السكان في ١٦٪ من المساحة بكثافة تصل إلى ٢٤ نسمة/كم^٢. وهنا بدأت كثافات بعض المناطق الريفية وسكانها تظهر على المنحنى.

- يتركز ٩٥٪ من السكان على ربع مساحة الدولة، بكثافة تصل إلى ١٨ نسمة/كم^٢.

- إن أكثر من ٩٩٪ من السكان يعيشون على ثلثي المساحة في الدولة، وتمثل بلدية جريان البطنة أكبر جزء من المساحة، إذ تشكل ثلث مساحة قطر، ولا

يسكنها إلا ٠,٨ ٪ من السكان، وهذا يؤكد القول بأن أجزاء كبيرة من مساحة البلاد تدخل ضمن اللا معمرر. فانخفاض الكثافة هنا يعود إلى انعدام عوامل الجذب، وسيطرة الظروف الطبيعية القاسية مثل: الكثبان الرملية والسبخات.

- تعكس التوزيعات السابقة بأن تركيز السكان في الدولة ارتبط بالعاصمة في المقام الأول، ثم بالمدن القريبة منها، وبعض المدن الساحلية مثل: الخور والوكرة ومسيعيد. أما بقية أجزاء الدولة فتخلو من السكان باستثناء بعض التجمعات الصغيرة خاصة في شمال البلاد.



شكل (٥) العلاقة بين التوزيع النسبي للمساحة والسكان في دولة قطر ١٩٩٧

ب) الكثافة الصافية للسكان:

تعتبر من أصلح المؤشرات لقياس الكثافة؛ لأنها توضح العلاقة بين حجم السكان والمساحات المعمّرة في البلديات، وبذلك تستبعد كافة المساحات غير المعمّورة بالسكان، ومن خلال الجدول (٧) والشكل (٦) يتضح التالي:

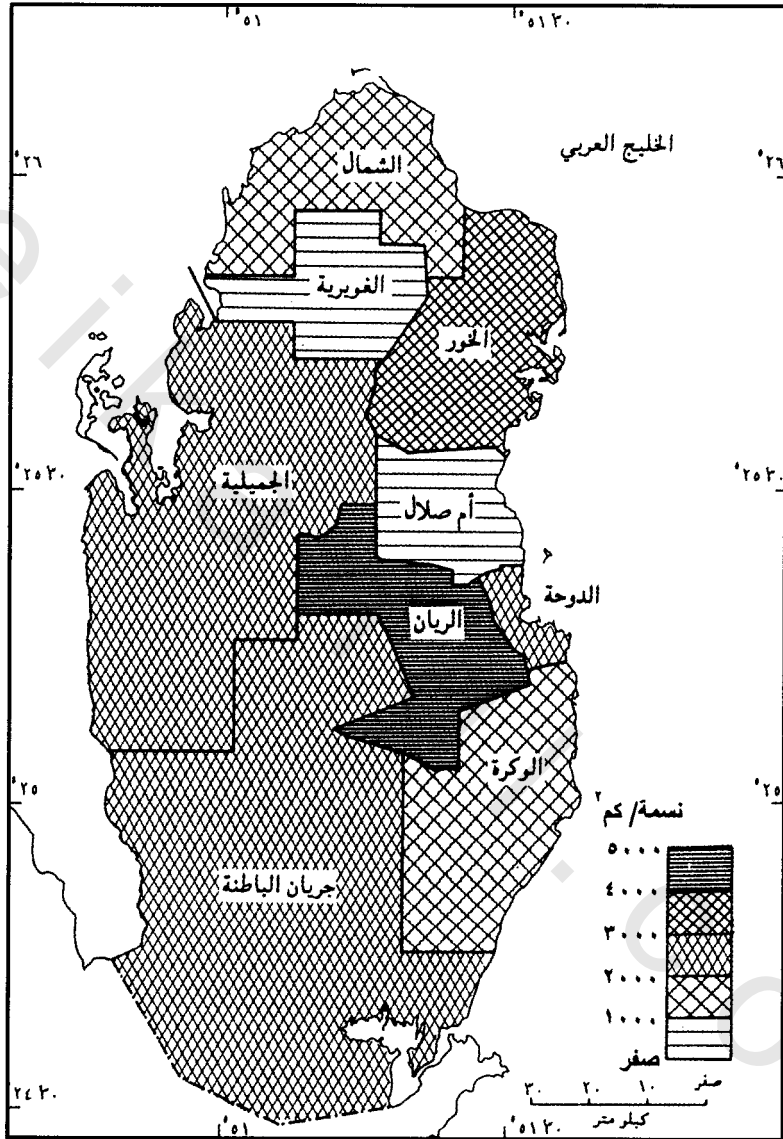
جدول (٧)

الكثافة الصافية للسكان في قطر على مستوى البلديات عام ١٩٩٧

الوحدة البلدية	عدد السكان ١٩٩٧	المساحة المبنية بالكم ^٢	الكثافة الصافية نسمة/كم ^٢
الدوحة	٢٦٤٠٠٩	٩٢	٢٨٧٠
الريان	١٦٩٧٧٤	٣٩,٤	٤٣٠٩
الوكرة	٢٤٢٨٣	٢٤	١٠١٢
أم صلال	١٨٣٩٢	٥,٢	٣٥٣٧
الخور	١٧٧٩٣	٤,٦	٣٨٦٨
الشمال	٤٠٥٩	٣,٥	١١٦٠
الغويرية	١٧١٦	١,٨	٩٥٣
الجميلية	٩٨٣٦	٣,٣	٢٩٨١
مسيعيد	٧٦٤٠	٩,٠	٨٤٩
جريان البطنة	٤٥٢١	٢,٢	٢٠٥٥
الإجمالي	٥٢٢٠٢٣	١٨٥	٢٩٦٦

المصدر: - الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، ١٩٩٨.

- وزارة الشؤون البلدية والزراعة، إدارة التخطيط العمراني.



شكل (٦) الكثافة الصافية في قطر على مستوى البلديات

- ارتفعت الكثافة في بلدية الريان إلى ٤٣٠٩ نسمة/كم^٢، التي تعتبر نطاق الامتداد العمراني الحديث للدوحة، ولكونها أصبحت تضم ضمن حدودها بعض ضواحي العاصمة مثل الغرافة، وحي الأمير، والسودان، وبعض المراكز العمرانية مثل الشحانية وأم القهاب، وبعض معسكرات الجيش.

- تأتي بلديتا الخور وأم صلال في المرتبة الثانية من حيث الكثافة والتي وصلت إلى أكثر من ٣٥٠٠ نسمة/كم^٢، ولعل الارتفاع هنا يعود لكون الأولى تمثل ثاني أهم مدن قطر، والثانية تضم مراكز عمرانية حديثة مستفيدة من قربها من الدوحة والريان، يضاف إلى ذلك حدودية المساحة المعمورة في هذه البلديات حيث لا تتعدى في كل منهما خمسة كيلو مترات مربعة.

- تتقارب الكثافة الصافية في كلا من بلدية الجميلية والدوحة حيث تقترب من ٢٩٠٠ نسمة/كم^٢، وتضم بلدية الجميلية مدينة الجميلية السكنية، ومدينة دخان، مركز حقول البترول القطرية حيث تتواجد العمالة، أما بلدية الدوحة فارتفعت الكثافة فيها يعود إلى كبر حجم السكان فيها حيث تضم ٥١٪ من سكان الدولة، إضافة إلى محدودية المساحة الفضاء التي تدخل ضمن حدودها. حيث أن المساحة المعمورة في بلدية الدوحة تمثل ٧٠٪ من جملة مساحة البلدية.

- تتخفف بعد ذلك الكثافة الصافية في بقية البلديات إلى نحو ١٠٠٠ نسمة/كم^٢، ومرد ذلك إلى قلة المراكز العمرانية في هذه البلديات، وبعدها عن مراكز الاستيطان الرئيسية، ولكونها تمثل مساحات كبيرة من الأراضي الصحراوية غير المعمورة.

(٣) عوامل التوزيع السكاني:

هناك مجموعة من العوامل الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي أثرت على شكل التوزيع الحالي للسكان، والتي يمكن توضيحها كالتالي:

أ - العوامل الطبيعية:

تعتبر الظروف الطبيعية من أهم العوامل التي أثرت في تحديد مناطق الاستيطان قديماً والتي أصبحت في الوقت الحاضر تمثل أهم مدن الدولة، فمعظم التركزات السكانية موجودة على امتداد الساحل الشرقي، وهو الأمر الذي يوضح مدى ارتباط السكان بالمسطحات المائية حيث مصدر الرزق ونشاط الإنسان، بعيدين عن الصحراء وقسوة الجفاف. فمدينة الدوحة والوكرة والخور ومسيعيد والشمال، كلها مدن ساحلية، وهي تضم نحو ٦١٪ من جملة سكان الدولة.

وللظواهر المورفولوجية الساحلية، مثل: الدوحات والخلجان والأخوار وأعماق المياه، دور في وجود التجمعات البشرية، حيث مثلت هذه الظواهر قديماً عاملاً مهماً في اختيار موقع المدينة، سواء على رؤوس الأخوار أو في الخلجان، وعلى العكس من ذلك نجد أن الظواهر الطبيعية المتمثلة في السباح والكثبان الرملية، والرمال الشاطئية، كانت تمثل عامل طرد وعرقلة لظهور التجمعات السكانية على طول السواحل.

ب) العوامل الاجتماعية والاقتصادية:

وتتمثل في معرفة السكان بالظروف والعلاقات المكانية للمواقع المختلفة من حيث المناخ، والتربة، والأنشطة التجارية السائدة، جعلهم أكثر قدرة على

تحديد أنسب المواقع لتجمعاتهم التي تحقق أعلى استغلال وحماية ممكنة للثروات المائية والطبيعية والبيئية بالمنطقة. فطبيعة النشاط الاقتصادي القائم على الصيد البحري والغوص على اللؤلؤ، كان له دور رئيس في امتداد المستوطنات قديماً على الساحل، والتي استمر دورها قائماً لتمثل أهم مدن وموانئ الدولة حالياً (الدوحة- الخور- الوكرة).

هناك بعض المستوطنات كان لعامل الاقتصاد الحديث الذي يعتمد على النفط دوره في قيامها، مثل: مدينة مسيعيد الصناعية، ومنطقة رأس لفان الصناعية، التي ارتبط وجودها باكتشاف حقل غاز الشمال.

كان لدور مركزية الخدمات أثر واضح أيضاً في محرك السكان من تجمعاتهم الصغيرة، الساحلية أو الداخلية، القريبة أو البعيدة عن العاصمة، تجاه التجمعات المركزية، والتي تتوفر فيها الخدمات الأساسية، سواء تعليمية صحية، إدارية، تجارية. أو امتداد كتل بعض التجمعات تجاه تلك المراكز. وتعتبر العاصمة الدوحة خير مثال على ذلك، فكلما اقتربت التجمعات منها نمت بمعدل أكبر وأسرع نظراً لتركز كافة الخدمات بها، وامتدت هذه التجمعات تجاه العاصمة، أي أن العاصمة منطقة جذب قوية لباقي التجمعات المحيطة بها، وقد استفادت من ذلك القرب الجغرافي مدينة الريان، التي تمثل امتداداً للعاصمة من جهة الغرب، ومدينة الوكرة التي تمثل امتداداً للعاصمة من جهة الجنوب.

ج) العوامل التاريخية والسياسية:

يمكن إجمال هذه العوامل في الظروف السياسية والتاريخية التي مرت بها قطر، والتي أثرت في توزيع التجمعات السكنية، حيث تعرض السكان إلى

أخطار الغارات والهجمات سواء من البحر أو البر، خاصة من جهة الغرب، مما أدى إلى تحصين مواقع التجمعات، وانتقال الوظيفة السياسية كمقر الحكم من مدينة الزيارة غرباً إلى مدينة الدوحة على الساحل الشرقي، وما تبعها من تمركز سكاني في هذا الاتجاه، وكان ذلك في الربع الأخير من القرن التاسع عشر (١٨٦٨م).

- مستقبل التوزيع السكاني:

جميع المؤشرات تؤكد على أن مدينة الدوحة سوف تظل هي المدينة الدولة لقطر دون منافس، وذلك في غياب سياسة حضرية لإعادة التوزيع السكاني فيها، بل إن مدينة الدوحة سوف تكون أكثر أهمية، ليس ضمن حدودها البلدية، وإنما ضمن امتدادها الحضري، والذي يشكل مدينة الدوحة الكبرى (بلدية الدوحة- الريان)، وإنه إلى الآن لا توجد سياسة حضرية لإعادة توزيع السكان لا على المدى القصير أو الطويل. حيث تشير التقديرات السكانية، أن نسبة تركّز السكان في الدوحة الكبرى في ارتفاع مستمر حيث يتوقع أن تضم ٨٦,٦٪ من جملة سكان الدولة عام ٢٠٠٥ م، ونحو ٥ ر ٨٧٪ عام ٢٠١٠ م. وهي تأكيد على سياسة التمرّكز الحضري، ويدعم هذا الرأي أن عدد المباني المكتملة ورخص المباني الجديدة (السكنية فقط) في بلديتي الدوحة والريان (الدوحة الكبرى)، شكلت ٩٢٪ من مجموع المباني المكتملة عام ١٩٩٧م، ونحو ٨٩٪ من رخص المباني الصادرة في الدولة.

ثالثاً: تركيب السكان:

عدم التوازن السكاني، وتأثر المجتمع بالهجرة الوافدة الانتقائية، جعل وضع التركيب السكاني في قطر مغايراً شكلاً ومضموناً لما عليه في المجتمعات الطبيعية، وسيوضح ذلك من دراسة عناصر التركيب السكاني التالية:

١ - التركيب العمري للسكان:

يعتبر التركيب العمري للسكان من أبرز الخصائص الديموغرافية التي تميز شخصية المجتمع؛ لأنه هو المحدد لكثير من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية، فعليه يتوقف حجم العرض من القوى العاملة، وبالتالي معدلات الإعالة السكانية.

وعامل السن هو أكثر تأثيراً في تحديد وقياس مستويات عوامل التغير السكاني مثل: المواليد والوفيات والهجرة، إضافة للتغير في البناء الاجتماعي، والنشاط الاقتصادي، وحركة السكان. والعامل الديموغرافي هو الأساس الذي يزود المجتمع بقوة العمل والقدرة على تقديم عدد من السكان لتأدية حاجات المجتمع من الخدمات، وإبراز صورة الأنشطة الاقتصادية للسكان، واتجاه مسارها المستقبلي، كما أنه يشكل الأساس لقياس التغيرات في حركة السكان داخل وخارج قوة العمل.

وفيما يلي سيتم دراسة التركيب العمري للسكان في البلديات من خلال تقسيمهم إلى ثلاث فئات للسن وهي، أقل من ٩٥ سنة، ومن ١٥ - ٥٩ سنة، ثم من ٦٠ سنة فأكثر، ومن الجدول (٨) يلاحظ ما يلي:

١ - تتفاوت نسب صغار السن الأقل من ١٥ سنة من بلدية إلى أخرى، وتتميز بأنها فئة غير منتجة، ولم يدخل أفرادها سوق العمل، ولا تسهم بدور فعال في العمل وفي مجالات الخدمات المختلفة، وإن كانت تشكل رصيذاً كبيراً للمستقبل. وقد مثلت هذه الفئة العمرية خلال بيانات عام ١٩٩٧ نسبة ٢٦,٤٪ من جملة السكان، وهي نسبة منخفضة قياساً ببيانات عام ١٩٨٦ التي كانت تمثل ٤٠,٥٪، وسبب هذا الانخفاض الكبير يعود إلى زيادة العمالة الوافدة وارتفاع نسبتهم إلى جملة السكان.

جدول (٨)

السكان حسب البلديات وفئات العمر والنوع عام ١٩٩٧

البلدية	فئة العمر (أقل من ١٥)	%	فئة العمر (١٥ - ٥٩)	%	فئة العمر (٦٠ سنة فأكثر)	%	المجموع	ذكور %	إناث %
الدوحة	٦٧٠٩١	٢٤,٧	١٨٩٧٩٠	٧٢,٧	٧١٢٨	٢,٦	٢٦١١٧٠	٦٥,٨	٣٤,٢
الريان	٤٩٣٠٠	٢٩,٠	١١٦١٨٥	٦٨,٤	٤٢٨٩	٢,٦	١٦٩٧٧٤	٦٥,١	٣٤,٩
الوكرة	٧٥٥٧	٣١,١	١٦٠١٦	٦٦,٠	٧١٠	٢,٩	٢٤٢٨٣	٥٩,١	٤٠,٩
أم صلال	٦٠٠٧	٣٢,٧	١١٨٧٢	٦٤,٥	٥١٣	٢,٨	١٨٣٩٢	٥٨,٤	٤١,٦
الخور	٢٢٦٨	١٢,٧	١٥١٢٢	٨٥,٠	٤٠٣	٢,٣	١٧٧٩٣	٨٠,٠	٢٠,٠
الشمال	٩٠٦	٢٢,٣	٢٩٨٠	٧٤,٤	١٧٣	٤,٣	٤٠٥٩	٦٤,١	٣٥,٩
الغويرية	٢٢٢	١٢,٩	١٤٣٢	٨٣,٥	٦٢	٣,٦	١٧١٦	٨١,٦	١٨,٤
الجميلية	١٨٤٥	١٨,٨	٧٧٧٠	٧٩	٢٢١	٢,٢	٩٨٣٦	٧٩,٣	٢٣,٧
مسيعيد	١٧٤٤	٢٢,٨	٥٨٥٩	٧٦,٧	٣٧	٠,٥	٧٦٤٠	٧٣,٤	٢٦,٦
جريان البطنة	٧٦٥	١٧,٠	٣٦٢٧	٨٠,٢	١٢٩	٢,٨	٤٥٢١	٨٠,٢	١٩,٨
المجموع	١٣٧٧٠٥	٢٦,٤	٣٧٠٦٥٣	٧١,٠	١٣٦٦٥	٢,٦	٥٢٢٠٢٣	٦٥,٦	٣٤,٤

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، العدد ١٨، ١٩٩٨م.

وقد سجلت بلديتا أم صلال والوكرة أعلى نسبة في فئات الأعمار أقل من ٩٥ سنة بين البلديات، إذ وصلت إلى نحو ٣٢٪. فهي مراكز عمرانية مستقرة يقطنها المواطنون، مما نتج عنها ارتفاع معدلات الخصوبة.

وتراوح النسبة في كل من بلدية الريان والدوحة ومسيعيد والشمال، بين ٢٩٪ إلى ٢٢٪، ويرجع التفاوت إلى أن هذه البلديات أصبحت تضم أعداداً كبيرة من الوافدين غير المتزوجين، وخاصة الدوحة (العاصمة)، والشمال، وأمسيعيد المدينة الصناعية.

وتقل بعد ذلك فئة صغار السن في البلديات التي ترتفع فيها النسبة النوعية، مثل: الجميلية (٨, ١٨٪)، وجريان الباطنة (١٧٪)، وأخيراً الغويرية والخور نحو (١٣٪). والمجتمعات في هذه البلديات مجتمعات غير طبيعية، حيث تتزايد أعداد الذكور العزاب بين سكانها، أو الذين يفدون دون اصطحاب عائلاتهم معهم، وبالتالي يختل التوازن بالنسبة لصغار السن وتتنخفض معدلات المواليد وتقل هذه الفئة، وهي أكثر وضوحاً في بلدية الغويرية والخور.

(٢) أما بالنسبة لفئات السن من ١٥-٥٩ سنة فهي تفوق نسبة الصغار والكبار من السكان، إذ تشكل نسبتهم أكثر من ٧٠٪ من جملة السكان، ويعود ذلك إلى زيادة الهجرة الوافدة، ومعظمهم من متوسطي السن، وهو سن العمل، وهذا يتأكد من ارتفاع نسبة الأعمار من ٢٥-٤٠ إلى أكثر من ثلث السكان (٣٦٪)، وبذلك تتضح ظاهرة الانتخاب الهجري العمري بين غير المواطنين، وهي سمة مميزة لمجتمعات المهاجرين، خاصة في الدول التي لا تعد مهجراً دائماً لمعظم الوافدين إليها كمنطقة الخليج.

وقد ارتفعت نسبة هذه الفئة على مستوى جميع البلديات إلى أكثر من ٦٥٪ من جملة سكانها، وبلغت أقصاها في بلدية الخور (٨٥٪)، والغويرية (٨٣, ٥٪)، وجريان البطنة (٨٠, ٢٪)، ومسيعيد (٧٧٪). وهذا يعكس تأثير العمالة الوافدة في هذه البلديات حيث يمثلون معظم سكانها، كما تفتقد هذه البلديات للمستوطنات السكنية الخاصة بالمواطنين، فهي مدن صناعية ومدن خدمات، خاصة مسيعيد ودخان.

٣- أما عند فئة كبار السن (٦٠ سنة فأكثر)، فهي فئة غير منتجة، وتضم هذه الفئة العدد الأكبر من الإناث المواطنين في معظم البلديات. وقد تراوحت نسبة هذه الفئة بين ٢-٤٪. بلغت أقصاها في بلدية الشمال (٤, ٣٪)،

وهي مدينة سكنية معظم سكانها من الأسر القطرية، وأدناها في بلدية مسيعيد (٥, ٠٪)، وهي مدينة صناعية يقطنها عدد كبير من العاملين؛ لذلك نجد أن فئة الأعمار الوسط في هذه البلدية هي الغالبة. وتعتبر نسب هذه الفئة منخفضة جداً قياساً بالمستوى العالمي (حوالي ٦٪)، والدول المتقدمة (أكثر من ٨٪)، إلا أنها مرتفعة قياساً بنسب الوافدين في هذه الفئة العمرية والتي لم تتعد ١, ٥٪.

انخفاض النسبة لهذه الفئة يعود إلى أن التجديد المستمر لقاعدة الهرم السكاني يؤدي إلى قلة التعمير، أو أن ما يضاف إلى فئة صغار السن من أطفال سنوياً، وارتفاع نسبة متوسط السن من الوافدين "كلها عوامل أثرت في انخفاض نسبة هذه الفئة إلى هذا المستوى. وهذا بدوره أثر على انخفاض العمر الوسيط لسكان قطر حيث كان في حدود ٢٥ سنة، وهو مؤشر لتزايد أعداد السكان في فئات العمر الصغرى والوسطى.

٢ - التركيب النوعي للسكان:

تعد دراسة النوع على قدر كبير من الأهمية في دراسة السكان؛ لأنها توضح الملامح الديموجرافية للمجتمع ذكوراً وإناثاً. كما أنها نتاج للعوامل المؤثرة في النمو السكاني من مواليد ووفيات وهجرة. وتكون نسبة النوع في أغلب الحالات متوازنة خاصة في المجتمعات التي تمارس ظروفاً طبيعية لا يختص فيها جنس دون آخر، أما في حالة قطر ولكونها دولة مستقبلية لأعداد كبيرة من المهاجرين، فقد أثر ذلك على مستوى نسب النوع لإجمالي السكان فيها، لتجعلها عالية جداً قياساً بالمجتمعات ذات الظروف الطبيعية المستقرة. ومن خلال الجدول ١٩١ يتضح الآتي:

جدول (٩)

النسبة النوعية حسب البلديات عام ١٩٩٧

الوحدة البلدية	عدد الذكور	عدد الإناث	النسبة النوعية
الدوحة	١٧١٧٩١	٩٢٢١٨	١٨٦
الريان	١١٠٥٨٨	٥٩١٨٦	١٨٧
الوكرة	١٤٣٤٨	٩٩٣٥	١٤٤
أم صلال	١٠٧٤٩	٧٦٤٣	١٤١
الخور	١٤٢٤٢	٣٥٥١	٤٠١
الشمال	٢٦٠١	١٤٥٨	١٧٨
الغويرية	١٤٠١	٣١٥	٤٤٥
الجميلية	٧٥٠٦	٢٣٣٠	٣٢٢
مسيعيد	٥٦٠٩	٢٠٣١	٢٧٦
جريان البطنة	٣٦٢٤	٨٩٧	٤٠٤
الإجمالي	٣٤٢٤٥٩	١٧٩٥٦٤	١٩١

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، العدد ١٨، ١٩٩٨ م.

- سجلت بلدية الغويرية والخور والجميلية وجريان البطنة أعلى نسبة نوعية إذ وصلت إلى (٤٤٥) ذكراً لكل مائة أنثى في الغويرية، وإلى نحو (٤٠٠) في الخور والجميلية وجريان البطنة. وهذا مؤشر على زيادة العمالة الذكور الذين يقطنون هذه البلديات، حيث يتواجد بها العمال الوافدون دون أسرهم والذي يعملون في الزراعة والرعي، بالإضافة لما تضمه هذه البلديات من مناطق عمل ذكورية في المقام الأول كمنطقة دخان البترولية، ومنطقة أم باب الصناعية، بالإضافة إلى المراكز الحدودية للدولة التي تقع ضمن حدود بلدية جريان البطنة مثل مركز أبو سمرة ومركز سودانشيل.

- ترتفع النسبة النوعية كذلك في مسيعيد (٣٢٢) التي تعد المدينة الصناعية الأولى في الدولة، ويقطنها أعداد كبيرة من العمالة الوافدة الذين يعملون في الصناعات البتروكيماوية المتمركزة في المنطقة، والميناء الرئيس لتصدير النفط. أما بقية البلديات فتراوحت النسبة النوعية ما بين (١٩٠) كما في بلدية الدوحة والريان والشمال، (١٤٠) كما في بلدية الوكرة وأم صلال، وتعتبر مدينتي الدوحة والريان مراكز جذب للسكان سواء المواطنين أو الوافدين " لما تتمتع به من فرص عمل، ونتيجة لتركز الأنشطة التجارية والخدمات فيها، كما أن ارتفاع النسبة في كل من الوكرة وأم صلال، يعود أيضاً لكونها امتدادات عمرانية للعاصمة، الأولى باتجاه الجنوب، والثانية باتجاه الشمال، ويقطنها أيضاً أعداد كبيرة من العمالة الوافدة.

٣ - التركيب الاقتصادي للسكان:

تعتبر الدراسات المتعلقة بنمو وتركيب وتوزيع القوى البشرية الداخلة في قوة العمل على جانب كبير من الأهمية في تحديد السياسة، وتخطيط البرامج التي تهدف إلى استغلال الموارد البشرية استغلالاً كاملاً وفعالاً. كما أن دراسة القوى العاملة ونسبة توزيعها من خلال الأنشطة الاقتصادية المختلفة، ممكن أن تعد من أنسب وسائل القياس لسهولة المقارنة من نشاط إلى آخر ومن عام لآخر.

والجدول (١٠) يوضح شكل التوزيع السكاني في قطر على الأنشطة الاقتصادية المختلفة، مواطنين ووافدين، كما جاء في بيانات تعداد عام ١٩٩٧ .

جدول (١٠)

توزيع السكان على أقسام النشاط الاقتصادي حسب الجنسية عام ١٩٩٧

النشاط الاقتصادي	قطريون	%	غير قطريون	%	المجموع	%
الزراعة والصيد	٤٣	,٤	١٠٣٠٤	٩٩,٦	١٠٣٤٧	٣,٧
المناجم والمحاجر	٢٠٥٨	٢٢,٠	٧٣٠٦	٧٨,٠	٩٣٦٤	٣,٣
النصاعات التحويلية	٦٤٥	٢,٧	٢٣٤٩٨	٩٧,٣	٢٤١٤٣	٨,٦
الكهرباء والغاز والمياه	٩٠٤	٢٨,٢	٢٣٠٢	٧١,٨	٣٢٠٦	١,١
التشييد والبناء	٣١٨	,٦	٥٥٧٨٨	٩٩,٤	٥٦١٠٦	٢٠,٠
التجارة والمطاعم والفنادق	٨٣٠	٢,٣	٣٥٨٦٠	٩٧,٧	٣٦٦٩٠	١٣,٢
النقل والتخزين والمواصلات	٨٧٦	٩,١	٨٧٣٨	٩٠,٩	٩٦١٤	٣,٤
تمويل وتموين عقارات	٥٣٨	٧,٠	٧٢٠٠	٩٣,٠	٧٧٣٨	٢,٨
خدمات مجتمع	٢٩٨٧٨	٢٤,٢	٩٢٧٤١	٧٥,٦	١٢٢٦١٩	٤٣,٨
أنشطة غير كاملة التوظيف	١٨٥	٦٢,٧	١١٠	٣٧,٣	٢٩٥	,١
المجموع	٣٦٢٧٥	١٣,٠	٢٤٣٨٤٧	٨٧	٢٨٠١٢٢	١٠٠

المصدر : مجلس التخطيط، الأمانة العامة، التعداد العام للسكان والمساكن، ١٩٩٩، ص١٠٧.

- بلغ مجموع القوى العاملة في قطر ٢٨٠١٢٢ نسمة يمثلون نسبة ٥٤% من مجموع سكان الدولة عام ١٩٩٧. وقد بلغ عدد العاملين القطريين ٣٦٢٧٥ نسمة، يمثلون ١٣% من مجموع العاملين في النشاط الاقتصادي في الدولة، وهي نسبة ضئيلة جداً توضح قلة مساهمة العمالة المواطنة في قوة العمل. وكانت نسبة الإناث من جملة قوة العمل ضئيلة أيضاً حيث مثلت ١٣,٥% فقط بعدد مطلق قدره (٣٧٧٣٧) نسمة، وأن عدد القطريات العاملات لا يمثل سوى ربع هذا العدد (٨٧٠٢) نسمة فقط.

- عدم التوازن بين عدد العاملين القطريين وغير القطريين على مستوى جميع الأنشطة الاقتصادية، حيث تتفوق أعداد العاملين غير القطريين بنسبة تصل إلى أكثر من ٩٧٪ من جملة العمالة في قطاع الزراعة والصيد، والتشييد والبناء، والتجارة، والصناعات التحويلية، ونحو ٩٠٪ في قطاع التمويل والتأمين والعقارات، وقطاع النقل والمواصلات. ثم تتخفف قليلاً لتمثل نحو ٨٠٪ في المناجم " والكهرباء والماء، والخدمات، ويعود تفوق مشاركة العمالة الوافدة في قوة العمل إلى صغر حجم الطاقة البشرية " بسبب قلة السكان وقلة الخبرة في الأنشطة الاقتصادية الحديثة.

- تختلف مساهمة الأيدي العاملة في الأنشطة الاقتصادية، حيث يلاحظ من الجدول أن قطاع الخدمات استحوذ على أكبر عدد من العمالة بنسبة ٤٤٪ من جملتهم. وقد ارتفعت أيضاً نسبة العمالة الوطنية في هذا القطاع مقارنة ببقية القطاعات الأخرى حيث مثلوا نحو ربع جملة العمالة (٤, ٢٤٪).

- استحوذت قطاعات الأنشطة الثالثة على نحو ٦٠٪ من جملة العاملين في الدولة، ويعود ذلك إلى طبيعة النشاط الاقتصادي للبلاد، الذي يعتمد على أنشطة الخدمات الاجتماعية والشخصية، والتجارة بنوعيتها الجملة والتجزئة، وأنشطة العقارات والمشاريع التجارية، والأنشطة المالية والمصرفية. وقد جذبت هذه القطاعات العمالة من كلا الجنسيتين القطرية وغير القطرية على السواء، حيث بلغت نسبة العمالة القطرية في هذه القطاعات نحو ٨٦٪ من جملتهم، والعمالة غير القطرية ٥٦٪. والملاحظ أيضاً أن النسبة الأكبر من العمالة القطرية تركزت في قطاع واحد وهو قطاع الخدمات بنسبة ٨٢,٤٪ من جملتهم في النشاط الاقتصادي، وذلك بسبب طبيعة العمالة المواطنة التي تحبذ الأعمال المكتبية والمتركة في

القطاعات الحكومية، ولقلة الخبرة في مجال الأعمال الأخرى خاصة في مجال التجارة والصناعة والتشييد والبناء.

- يستأثر القطاع الخاص بنسبة ٦١٪ من الأيدي العاملة، والقطاع الحكومي ٣٧٪، والقطاع المختلط ٢٪. وتختلف نسبة الأنشطة الاقتصادية في كل قطاع، إذ يسجل القطاع الحكومي أعلى نسبة له في نشاط الخدمات ٩٢٪، والكهرباء والماء ٩٤٪. أما القطاع الخاص فأكبر نسبة سجلتها الأنشطة الاقتصادية كانت في التجارة ٩٩٪، وأنشطة العقارات ٩٨٪ والزراعة والصيد ٩٤٪، والصناعة التحويلية ٨٢٪، أما القطاع المختلط فأكبر نسبة للعاملين كان في قطاع المال والبنوك ٢٤٪، والصناعة التحويلية ١٢,٣٪، والفنادق والمطاعم ١١٪.

- بتقسيم السكان النشيطون اقتصادياً حسب الحالة العملية، نجد أن ٩٨,٥٪ يعمل بأجر، ونحو ٠,٨٪ يعمل لحسابه، و ٠,٦٪ صاحب عمل.

- توجد أكبر نسبة للعاملين في مدينة الدوحة ٦١٪ من إجمالي العاملين في الدولة، يليها بلدية الريان ٢٤٪، ثم بلدية الوكرة ٥,٥٪، وأم صلال ٢,٣٪ والخور ٢,٦٪، والجميلية ٢٪، أما بقية البلديات فلا تساهم إلا بنسب ضئيلة وتصل مجتمعة إلى ٢,٥٪ من إجمالي العاملين في الدولة.

من خلال استعراضنا لتوزيع قوة العمل نجد أن هناك بعض الخلل ولا بد من معالجته عن طريق:

١ - رفع نسبة مشاركة العمالة الوطنية في قوة العمل والتي مثلت نسباً منخفضة كما رأينا، وذلك من خلال ربط برامج التدريب والتأهيل والمؤسسات العلمية، باحتياجات سوق العمل، وكذلك تطوير المستويات

التعليمية، من حيث المحتوى والمنهج وطرق التدريس، والتركيز على التعليم التقني والفني والتدريب المهني، ولابد من الاستفادة من القوى العاملة الفائضة في بعض دول مجلس التعاون لسد النقص، والتقليل من استخدام العمالة الآسيوية الوافدة.

٢ - رفع معدلات مساهمة المرأة في سوق العمل والانخراط في أعمال تتناسب مع مبادئ الشريعة وتقاليد المجتمع الخليجي وعاداته وقيمه.

٣ - رفع نسبة مساهمة العمالة الوطنية في القطاع الخاص، وذلك بإلزام الشركات الخاصة بتشغيل العمالة المواطنة ورفع نسبة مشاركتهم في هذه الشركات، وذلك بعد تأهيلهم ووضع خطط وبرامج وخاصة في المجالات الفنية والإدارية بما يتناسب ومتطلبات القطاع الخاص. وتقديم امتيازات تتماثل مع الامتيازات التي يحصل عليها المواطن عند تشغيله في القطاع الحكومي مثل قسائم الأراضي والقروض والحقوق المالية.

٤ - التركيب التعليمي للسكان:

تعتبر دراسة الحالة التعليمية للسكان أحد المؤشرات الاجتماعية الهامة التي تؤثر في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وسنتناول دراسة الحالة التعليمية على مستوى البلديات كما في جدول (١١) ومنه يتضح الآتي:

جدول (١١)

توزيع السكان حسب الحالة التعليمية على مستوى البلديات عام ١٩٩٧

البلدية	أمي	%	يقرا ويكتب	%	حاصل على شهادة	%	المجموع	%
الدوحة	٣٠٤٩١	١٤,١	٥٢٣٨٣	٢٤,٢	١٣٣٨٠٩	٦١,٧	٢١٦٦٨٣	٥١
الريان	٢٣٠٥٦	١٧,١	٤٦٢٠٣	٣٤,٣	٦٥٥٦٦	٤٨,٦	١٣٤٨٢٥	٣١,٧
الوكرة	٢٣٨١	١٢,٦	٤٢٣٩	٢٢,٣	١٢٣٥٥	٦٥,١	١٨٩٧٥	٤,٥
أم صلال	٥٤٦٣	٣٨,٥	٤٣٥٢	٣٠,٦	٤٣٨٦	٣٠,٩	١٤٢٠١	٣,٣
الخور	٢٣٧٧	١٤,٧	٤٤٧٣	٢٧,٦	٩٣٤٧	٥٧,٧	١٦١٩٧	٣,٨
الشمال	٨٨٣	٢٥,٥	١١٤٧	٣٣,١	١٤٣٢	٤١,٤	٣٤٦٢	,٨
الغويرية	٦٦٢	٤٢,٢	٤٧٤	٣٠,٢	٤٣٢	٢٧,٦	١٥٦٨	,٤
الجميلية	١٥٥٧	١٨,١	١٨٤١	٢١,٤	٥٢٠٣	٦٠,٥	٨٦٠١	٢,٠
مسعيد	٤٩٠	٧,٥	١١٠٧	١٧	٤٩١٠	٧٥,٥	٦٥٠٧	١,٥
جريان البطنة	٧٧٣	١٩,٣	٢٠٨٥	٥٢,١	١١٤١	٢٨,٦	٣٩٩٩	١,٠
المجموع	٦٥٠٩٣	١٥,٣	١١٨٣٠٤	٢٧,٨	٢٤١٦٢١	٥٦,٩	٤٢٥٠١٨	١٠٠

المصدر : مجلس التخطيط، التعداد العام للسكان والمساكن، ١٩٩٩، ص ٦٣.

- ترتفع نسبة الأمية في بلدية الغويرية إلى (٤٢ ٪)، وبلدية أم صلال (٥ ر ٣٨ ٪)، وبلدية الشمال (٢٥,٥١ ٪) من إجمالي السكان لكل بلدية، وذلك بسبب ارتفاع نسبة العمالة الوافدة غير المتعلمة وذات المهن المتواضعة.

- تنخفض نسبة بقية البلديات إلى أقل من (٢٠ ٪)، وذلك بسبب ارتفاع أصحاب المؤهلات العلمية فيها كما في بلدية أم سعيد، التي انخفضت نسبة الأمية فيها إلى نحو ٧,٥ ٪ فقط، بسبب أنها تمثل منطقة صناعية

للبتروكيماويات والعاملين فيها من ذوي الخبرة والعلم في مجال عملهم. أما بلديتا الدوحة والوكرة والخور فكانت نسبة الأميين فيها متقاربة وهي بين (٩٣-٩٥٪) وهي مناطق سكن مهمة للمواطنين الذين ترتفع فيهم نسبة المتعلمين مقارنة بالوافدين.

- شكل السكان الملمون بالقراءة والكتابة نسبة (٥٢٪) من جملة السكان في بلدية جريان البطنة، وأكثر من (٣١٪) في بلدية الشمال والريان وأم صلال والغويرية، وهي إما مناطق سكنية، أو مناطق إنتاج بترول تقطنها فئة متعلمة من السكان.

- أعلى نسبة من حملة الشهادات سجلت في بلدية الدوحة بنسبة (٥٠٪) من جملة سكانها، يليها بلدية الريان (٣٢٪)، وهاتان البلديتان تعتبران مركزاً عمرانياً لسكن المواطنين والوافدين الذين يعملون في مجالات تتطلب مستوى علمي مرتفع "كالأنشطة التجارية، ونشاط الخدمات، وقطاع المال والتأمين والمصارف، وغيرها.

- ترتفع نسبة الأمية ومن يقرأ ويكتب بين الوافدين إلى ٤٦٪ من جملتهم، بينما هي عند المواطنين ٣٤٪، وفي المقابل ترتفع نسبة حملة الشهادات بين المواطنين إلى ٦٦٪ وتخفض عن ذلك عند الوافدين إلى ٥٤٪ (جدول ١٢) وذلك بسبب إلزامية التعليم للمواطنين، مقابل ارتفاع نسبة العمالة غير المتعلمة بين الوافدين.

ومن الجدول يتضح أيضاً أن نسبة الأمية بين الإناث أعلى منها بين الذكور عند المواطنين، بينما هي متقاربة عند الوافدين. ويعود ذلك إلى طبيعة المجتمع المحافظ الذي حتى وقت قريب كان يمنع المرأة من إكمال تعليمها بعد الزواج،

الأمر الذي جعل نسبتهم ترتفع لتمثل أكثر من ضعف نسبة الأمية بين الذكور. أما بالنسبة لغير القطريين فنجد أن نسبة الأمية تكاد تكون متقاربة بين الإناث والذكور حيث تمثل نحو ١٦٪ من جملتهم.

جدول (١٢)

التوزيع النسبي للسكان حسب الحالة التعليمية والجنسية والجنس عام ١٩٩٧

البلدية	قطريون			غير قطريين			المجموع		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
أمية	٨,٧	١٨,٤	١٣,٨	١٦	١٥,٤	١٥,٨	١٤,٧	١٦,٦	١٥,٣
يقرأ ويكتب	٢٢,٠	١٨,٣	٢٠,١	٣١,٤	٢٧,١	٣٠,٣	٢٩,٧	٢٣,٦	٢٧,٨
حاصل على شهادة	٦٩,٣	٦٣,٣	٦٦,١	٥٢,٦	٥٧,٥	٥٣,٩	٥٥,٦	٥٩,٨	٥٦,٩
المجموع	٤٩,٦	٥٠,٤	١٠٠	٧٥	٢٥	١٠٠	٦٩	٣١	١٠٠

المصدر : مجلس التخطيط، التعداد العام للسكان والمساكن، مارس ١٩٩٧، ص ٦٥.

(٥) التركيب الديني للسكان:

يعتبر التركيب الديني من الخصائص السكانية التي توضح مدى تجانس السكان " وتبرز أهميته لاعتبار أساسي " وهو أن الهجرة الوافدة، وخاصة الآسيوية، هي المسؤولة عن نمو سكان الدولة، وهذه الجنسيات الآسيوية تتميز بتنوع الأديان والعقائد، الأمر الذي قد تترتب عليه بعض الآثار السلبية على تركيب السكان، خصوصاً وأن المجتمع القطري مجتمع إسلامي بالدرجة الأولى.

ومن خلال دراسة التركيب الديني في دولة قطر سوف نتعرف على نسبة كل ديانة من الديانات " وكيف أثرت الهجرة في ارتفاع نسبة بعض الديانات الأخرى. بلغت نسبة المسلمين نحو (٨٠,٥٪) من جملة السكان، في حين وصلت نسبة المسيحيين (٩,٣٪) والديانات الأخرى (١٠,٢٪)، وهذا يعني أن نحو خمس السكان هم من غير المسلمين، وارتفاع هذه النسبة - خاصة بين أصحاب الديانات الأخرى غير المسلمة والمسيحية - والتي تمثل نحو ١٠٪- يعتبر أمراً خطيراً يجعل معتنقي هذه الديانات يشكلون خطورة على التكوين الاجتماعي للسكان، وقد يسبب الكثير من التناقضات الفكرية والاجتماعية، وهو أمر يجعلهم يطالبون بممارسة شعائرهم الدينية، ويقومون بتشديد المعابد لهم، وهو ما حدث فعلاً في بعض الدول الخليجية. وهذا ما سوف ينعكس على الوضع الإسلامي كلما ازداد عدد أتباع هذه الديانات، ولا شك أن ممارسة هذه الشعائر الدينية وما يتبعها من تكتلات قومية لمعتنقيها، قد يضعف الهوية القومية للسكان العرب، حيث أصبحوا في معظم أقطارها لا يشكلون الغالبية العظمى أمام هذه الأفواج المهاجرة، والتي تحمل معها طابعها الديني والقومي المميز، ومما يزيد المشكلة تعقيداً، أن هذا المركب الديني، مصحوب بمركب عرقي متنوع، ولا بد من وضع الضوابط التي تحول دون تفاقم هذه المشكلات.

- الخلاصة:

- بالنسبة لنمو السكان اتضح أن هناك نمواً مرتفعاً للسكان بلغ نحو ٤٪ سنوياً، خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٧. وقد ساهمت الهجرة الوافدة بالنسبة الأكبر من هذه الزيادة. نتيجة الطلب المتزايد على العمالة الوافدة، وإن كانت المؤشرات المستقبلية تؤكد انخفاض معدل النمو إلى أقل من ٢٪ سنوياً خلال

الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٥، نتيجة خفض استيراد العمالة في ظل الظروف الاقتصادية التي تعيشها الدولة.

• وأوضحت صورة التوزيع السكاني وجود تركيز كبير في العاصمة التي تضم نحو ثلثي سكان الدولة، وإن النسبة ترتفع إلى ٩٠٪ إذا ما ضمت مدينتي الريان والوكرة (الدوحة الكبرى)، وهذا يعني استقطاب العاصمة لمعظم سكان الدولة بكثافة صافية قدرها ٤٠٠٠ نسمة/كم^٢. وبقياس نسبة التركيز السكاني وجد أن هناك تركيز سكاني كبير حيث إن ٩٠٪ من السكان يتواجدون على ١٢٪ فقط من مساحة الدولة. وهذه تمثل مدينة الدوحة والمدن القريبة منها، وهي مركز الثقل والارتكاز السكاني والاقتصادي والسياسي والعمراني، أما بقية أجزاء الدولة فتكاد تخلو من السكان.

• أما خصائص السكان فقد تأثرت هي الأخرى بالهجرة الوافدة، ووجدنا ارتفاع في نسبة الأعمار المتوسطة من السكان إلى ٧١٪، وارتفاع نسبة الذكور إلى ٦٦٪. مما يؤكد عملية الانتقال الهجري للبلاد. كما لاحظنا من خلال التركيب الاقتصادي قلة مشاركة العمالة الوطنية في قوة العمل (١٣٪)، كما اتضح عدم التوازن بين عدد العاملين القطريين وغير القطريين على مستوى جميع الأنشطة الاقتصادية، حيث تتفوق أعداد العمالة غير القطرية بنسبة ٩ إلى ١، وهو مؤشر خطير يوضح مدى الاعتماد الكبير على هذه العمالة.

نظرة مستقبلية، وتوصيات لمعالجة الخلل السكاني في قطر:

١ - ضرورة وضع سياسة سكانية مستقبلية " لتحقيق نوع من التوازن بين السكان المواطنين والوافدين، ومحاولة تعديل التركيبة السكانية والاعتماد على مصادر متعددة من العمالة الوافدة، والتركيز على العمالة الوطنية قدر الإمكان.

٢ - تنظيم الهجرة الوافدة، وذلك عن طريق استقدام العمالة ذات الكفاءات والخبرات التي تحتاجها الدولة، والتعرف على مقدار العرض والطلب من قوة العمل، وتقليص أعداد العمالة غير المنتجة، والتي تخلق مزيداً من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية للدولة.

٣ - رفع كفاءة العمالة المواطنة وتقديم الحوافز المناسبة لهم للمشاركة في مختلف الأنشطة الاقتصادية سواء في القطاع العام أو الخاص، والتأكيد على دورها في عملية التنمية.

٤ - ينبغي اتباع سياسة نشر السكان وتوزيعهم بدلاً من تركيزهم في العاصمة، في محاولة لتقليل الضغط على المدينة، ويتم ذلك بتطوير المدن الأخرى والتي تتوزع في شمال العاصمة مثل: الخور ومدينة الشمال، وجنوبها مثل: الوكرة ومسيعيد، وتوفير الخدمات بكافة مستوياتها على هذه المدن، لكي تستقطب السكان وتعمل على امتصاص الفائض السكاني الموجود في العاصمة.

٥ - لابد من رفع نسبة مشاركة المواطنين ذكوراً وإناً في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وعدم تكديسهم في الأعمال المكتبية، وذلك عن طريق تأهيلهم للأعمال المهنية، بتشجيع إنشاء المراكز والمعاهد لتدريبهم، وهذا من شأنه أن يقلل من الاعتماد على كثير من العمالة الوافدة.

٦ - اتباع إجراءات التقليل من الهجرة سوف يعدل من الخلل الموجود في بقية الخصائص السكانية الأخرى سواء في التركيب العمري والنوعي أو التركيب الاقتصادي، أو التركيب الديني.

وأخيراً لابد من الإشارة إلى أن أية سياسة سكانية لابد أن يتبناها ويتولى

أمورها ويخطط لها ويتابع عملياتها ويتدارس نتائجها مجلس أو لجنة وطنية، وأن تكون ضمن خطة زمنية محددة، حتى يمكن الوقوف على ما تحقق من هذه السياسة السكانية، ويفضل تنفيذ ذلك من قبل الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، لكون المشاكل السكانية في هذه الدول متشابهة، والأخطار التي تواجههم، والتحديات المطلوبة منهم واحدة.

المراجع:

- ١ - حسن الخياط، الرصيد السكاني لدول الخليج العربية، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، ١٩٨٢، ص ٦٦.
- ٢ - محمد حسن الجابر، الجغرافية البشرية لقطر، رسالة ماجستير، غ. م.، القاهرة، ١٩٧٧.
- ٣ - سارة الزمان، جغرافية الخدمات في دولة قطر، رسالة دكتوراه، غ. م.، جامعة القاهرة ١٩٩٤، ص ٣٥.
- ٤ - الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة السنوية للإحصاءات الحيوية (مواليد-وفيات) العدد الثامن، ١٩٩٢، ص ١.
- ٥ - نظام عبدالكريم، الزيادة الطبيعية ودورها في معالجة الخلل السكاني في دولة قطر، قسم الجغرافيا، جامعة قطر، ١٩٩٣، ص ٤.
- ٦ - حسن الخياط، مرجع سبق ذكره، ص ٦٨.
- ٧ - ج. ج.، لوريمر، دليل الخليج، قسم الجغرافيا، الجزء السادس، ترجمة دولة قطر، الدوحة (ب. ت) ص ٩٨٥.

- ٨ - بيركس وسنكلير، السكان والهجرة الدولية في الدول العربية، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، بيروت، ١٩٨٠، ص ١٨٨.
- 9 - United Nation, D. Demographic Year book, 1980
- ١٠- الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، العدد الثامن عشر، يوليو ١٩٩٨، ص ٩١.
- ١١- حسن الخياط، مرجع سبق ذكره، ص ٧٥.
- ١٢- عثمان الحسن نور، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الإطار العام لبناء استراتيجية سكانية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، ١٩٩٦، ص ١١٢.
- ١٣- عثمان الحسن نور، مرجع سبق ذكره، ص ١١٢.
- ١٤- ناصر فخرو، النمو والتوزيع السكاني في قطر، موسوعة المعلومات القطرية، المجلد الجغرافي، كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر، ١٩٩٨، ص ٢١٦.
- ١٥- محمد السيد غلاب، محمد صبحي عبد الحكيم، السكان ديموغرافياً وجغرافياً، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٢٠٠.
- ١٦- إسماعيل عبد العزيز، المدن والمستوطنات والتخطيط العمراني، موسوعة المعلومات القطرية، المجلد الجغرافي، جامعة قطر، ١٩٩٨، ص ٢٣٨.
- ١٧- محمد الكواري، مدينة الدوحة، دراسة جغرافية، موسوعة المعلومات القطرية، المجلد الجغرافي، جامعة قطر، ١٩٩٨، ص ٣١٧.
- ١٨- الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، العدد ١٨، ١٩٩٨، ص ٢٥٩.

19 - Hawly, A. H., "Population Composition" in Hauser, P. m. and Duncan, O. D., (eds.), The Study of Population, Chicago University Press, Chicago, 1959. P 3.

٢٠ - فتحي أبو عيانة، جغرافية السكان، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٠، ص ٣٩٩.

٢١- سارة الزمان، مرجع سبق ذكره، ص ٦٣ .

الفصل العاشر

سكان دولة الكويت



إعداد

أ.د. أمل العذبي الصباح

قسم الجغرافيا - كلية العلوم الاجتماعية

جامعة الكويت

obeikandi.com

نمهييد : تقويم مصادر البيانات

١ - مصادر البيانات الثابتة (التعداد/العينة):

يرجع تاريخ أول تعداد عام للسكان في دولة الكويت إلى عام ١٩٥٧، ثم تلاه تعداد آخر عام ١٩٦١، واعتباراً من عام ١٩٦٥ كان يجري تعداد السكان في الكويت مرة كل خمس سنوات وذلك بصفة دورية حتى عام ١٩٩٥، ونظراً لظروف العدوان العراقي لم يتم إجراء تعداد ١٩٩٠م.

وفي جميع تعدادات الكويت استخدمت طريقة العد الفعلي كأساس للتعداد. وطبقاً لهذه الطريقة يتم حصر السكان حسب مكان تواجدهم الفعلي بصرف النظر عن كونهم من سكان المكان الأصليين أو متواجدين بصفة مؤقتة. ولظروف السكان في دولة الكويت هناك بعض الاستثناءات التي أدخلت على طريقة العد السابقة، بحيث يعتبر ضمن أفراد الأسرة كل فرد يتغيب بصفة مؤقتة في عمل اضطره للمبيت خارج المسكن، وكذلك الكويتيون المبعوثون مؤقتاً خارج الدولة مثل الطلبة ورجال الأعمال.

كانت التعدادات الأولى في الكويت تجرى بهدف جمع بيانات محدودة عن السكان، أما في التعدادات الأخيرة فقد تنوعت وتعددت أغراض التعداد. ولقد ساهرت الكويت معظم التوصيات الدولية بشأن نوع وكمية البيانات التي يسأل عنها وشكل التبويبات التي تعد لاستخلاص الحقائق منها، وقد زادت عدد المتغيرات التي تجمع في كل تعداد بالمقارنة بالتعداد السابق له حتى أصبحت تفي بحاجة أغلبية المستفيدين.

وتعدادات السكان في الكويت مثلها مثل سائر التعدادات في بلاد العالم الأخرى عرضة لبعض الأخطاء. بعضها يتعلق بنقص الشمول الناتج عن قصور

أو تكرار العد، والبعض الآخر يتعلق بمحتوى البيانات ذاتها. وبهدف التغلب والسيطرة على هذه الأخطاء يبذل القائمون على التعداد قصارى جهدهم في تدريب المشتغلين، وعمل الدعاية اللازمة لبيانات التعداد وأهمية استخدامها في التخطيط.

وفي دولة الكويت يتم استخدام أسلوب المعاينة جنباً إلى جنب مع تعداد السكان؛ وذلك لتوسعة مجال البحث بالحصول من العينة على بيانات أكثر تفصيلاً مما نستطيع الحصول عليه من التعداد. ومن الأمثلة على أبحاث المعاينة التي تتم بصورة منتظمة في الكويت نذكر منها ما يلي:

- أبحاث القوة العاملة بالعينة.
- أبحاث ميزانية الأسرة بالعينة.
- أبحاث الصحة العامة والطفولة بالعينة وغيرها.

٢ - مصادر البيانات غير الثابتة سجلات المواليد والوفيات والهجرة؛

يرجع تاريخ بداية التسجيل الحيوي في دولة الكويت إلى عام ١٩٥٦م، ويعتبر القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ أول قانون لتنظيم قيد المواليد والوفيات وجعلها إجبارية وقد عدل هذا القانون بعد ذلك بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٩م في شأن تنظيم المواليد والوفيات. وهناك الكثير من الجوانب الهامة المنظمة لإجراءات القيد لهاتين الواقعتين سواء داخل البلاد أو خارجها.

بالنسبة للمواليد يشتمل البلاغ على بيانات تفصيلية عن كل مولود وهذه البيانات هي:

- بيانات القيد، وتشمل رقم القيد في السجل الصحي وتاريخه.

- بيانات المولود، وتشمل: الاسم - النوع (ذكر أو أنثى).
- تاريخ يوم الولادة وساعتها ومحل الميلاد، والولادة المتعددة (التوأمية).
- بيانات عن الأم وتشمل مدة الحياة الزوجية وعدد المواليد السابقين للمولود الحالي.
- أما نموذج الوفاة فيشتمل على البيانات الآتية:
- تاريخ يوم الوفاة وساعتها ومحل الوفاة.
- نوع المتوفى (ذكر أو أنثى).
- اسم المتوفى ولقبه وسنه وجنسيته وديانته ومهنته.
- اسم والدي المتوفى إذا كانا معروفين.
- سبب الوفاة.
- اسم المبلغ وسنه ومحل إقامته وصفته.

إن إحصاءات المواليد والوفيات تمر بدورة مستتدية، حيث تقوم المصادر المختصة من مستشفيات ومجمعات صحية (أو قنصليات الكويت في الخارج لحالات الكويتيين فقط) بتحرير إخطارات تلك الوقائع وترسل إلى السجل المركزي حيث يتم بعدها استكمال بقية البيانات الديموغرافية والإدارية، والتي حددها القانون المذكور آنفاً، وبعد ذلك ترسل نسخ من تلك الإخطارات إلى قسم الإحصاءات الحيوية بوزارة الصحة، ثم يتم مراجعتها مع ترميز أسباب الوفاة واسم المرض الأصلي حسب التصنيف الدولي وإرسالها إلى الإدارة المركزية للإحصاء، حيث تتم المراحل النهائية لتجهيز النتائج النهائية. وبطبيعة الحال ما زالت هناك بعض المشاكل والعقبات التي تعترض تنفيذ هذا النظام ومنها:

- بعض الأخطاء التي تحدث أثناء تدوين بعض المتغيرات مثل وجود خطأ في العنوان أو المهنة.
- أخطاء في الشمول الزمني أو المكاني نتيجة للازدواجية في بيانات الواقعة.
- عدم الانتظام في دورية ورودد البلاغات من وزارة الصحة مما يسبب بعض الاختناقات في عملية تجهيز البيانات.

أولاً: نمو السكان

١ - اتجاهات النمو ومعدلاته:

كان النمو السكاني في الكويت سريعاً للغاية، وقد بدأت فترة النمو السريع في أوائل الخمسينيات بعد الشروع بالعمل في الخطة الإنمائية الأولى ومع تصدير أول شحنة من النفط في شهر من عام ١٩٦٦^(١). وقد شهدت هذه الفترة عودة السكان الأصليين الذين هاجروا من الكويت في فترات زمنية سابقة، لمرورها بفترات من الأزمات الاقتصادية، واستقروا بوجه خاص في الدول العربية المجاورة كالعراق والسعودية، أو في بلدان الشرق الأقصى كالهند وماليزيا، حيث كانوا يعملون بالتجارة في تلك الدول.

إن معدلات النمو السنوية للسكان في الكويت المسجلة في الفترات التعددية المختلفة تعد مرتفعة للغاية ومع ذلك فقد اتخذت هذه المعدلات اتجاهاً هبوطياً في كل فترة تعددية بالمقارنة بالفترة السابقة لها.

جدول رقم (١-١)

معدلات النمو السكاني حسب الجنسية والنوع خلال الفترات التعدادية

الفترة التعدادية	الكويتيون			غير الكويتيين			مجموع السكان		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
١٩٦٥ - ٦١	٧,٢	٨,٢	٧,٧	١٠,٠	١٣,١	١٠,٩	٨,٩	١٠,١	٩,٣
١٩٧٠ - ٦٥	٨,٩	٩,٤	٩,١	٦,٨	١٣,٨	٩,٢	٧,٧	١١,٣	٩,٢
١٩٧٥ - ٧٠	٦,٠	٦,٣	٦,١	٤,٦	٧,٧	٥,٨	٥,٢	٧,٩	٦,٠
١٩٨٠ - ٧٥	٣,٤	٣,٨	٣,٦	٩,٦	٦,٤	٨,٣	٧,١	٥,١	٦,٢
١٩٨٥ - ٨٠	٣,٨	٣,٧	٣,٧	٤,٧	٥,٥	٥,٠	٤,٣	٤,٦	٤,٥
١٩٩٥ - ٨٥	٣,٢	٣,٦	٣,٤	٢,١	٤,٠	٢,٨	٠,٥	١٠,٠	٧,٠

المصدر : أمل الصباح، ومصطفى الشلقاني (١٩٨٦)

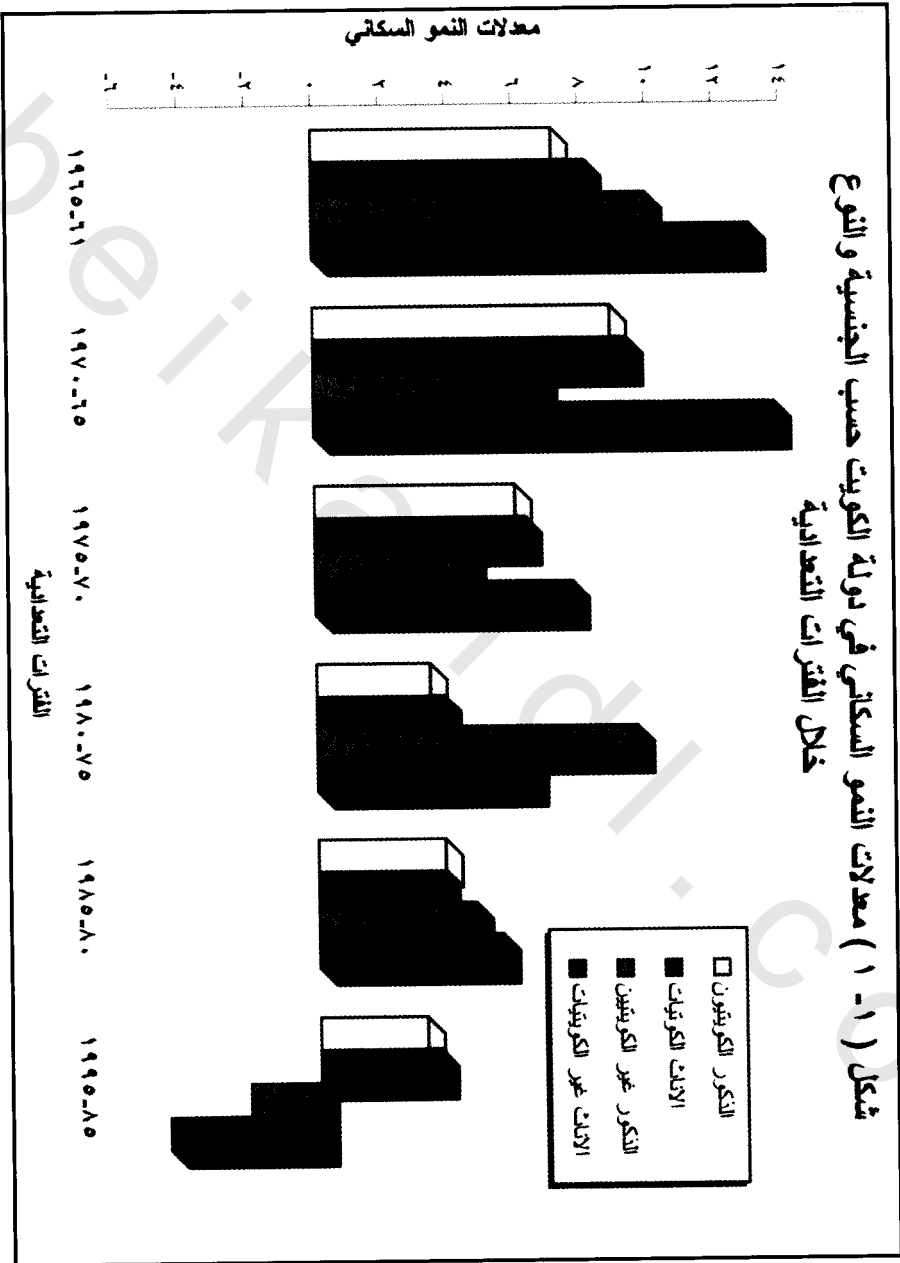
سكان الكويت - الماضي والحاضر والمستقبل، وحدة البحث والترجمة، قسم الجغرافيا بجامعة الكويت،

والجمعية الجغرافية الكويتية، جدول (٤-٢) ، ص (١٥٩)

• احتسبت معدلات النمو خلال الفترة ١٩٩٥-٨٥ على أساس أعداد السكان المقدرة في عام ١٩٩٥.

خلال الفترتين التعداديتين (١٩٦٥-٦١)، (١٩٧٠-٦٥) كان معدل النمو السكاني السنوي ٩ في الألف انخفض بعد ذلك إلى ٦ في الألف على مدار الفترتين التعداديتين التاليتين، واستمر في الانخفاض إلى ٤,٥ في الألف خلال الفترة التعدادية التالية (١٩٨٥-٨٠)، إلى أن سجل معدلاً سالباً بعد الغزو ليصل إلى ٧,٠ خلال الفترة (١٩٩٥-٨٥).

تتباين معدلات النمو السكاني حسب الجنسية بين الكويتيين وغير الكويتيين. ففي البداية كان هذا التباين واضحاً وفي صالح غير الكويتيين إلا أنه اختفى بعد ذلك وأصبحت المعدلات متساوية تقريباً لكلا الفريقين، ثم عادت بعد ذلك لتكون في صالح غير الكويتيين.



إن معدلات النمو السكاني المرتفعة في دولة الكويت والاختلاف الذي وجد بينها لكل من الكويتيين وغير الكويتيين تؤكد على وجود تباين في مصادر النمو السكاني لكل من المجتمعين، حيث تتعدد هذه المصادر من مواليد ووفيات وتجنيس وهجرة، ولا شك أن كلاً منها يلعب دوراً مختلفاً في تشكيل معدل النمو. فمثلاً إذا كانت الزيادة الطبيعية المتمثلة في الفرق بين المواليد والوفيات تمثل المصدر الرئيس لنمو السكان الكويتيين فإن عملية التجنيس تمثل مصدر زيادتهم غير الطبيعية. أما مجتمع الوافدين فعلى العكس نجد أن الهجرة تمثل المصدر الرئيس لنموه، وهذا ما نوضحه في الجزء التالي.

٢ - عوامل النمو وخصائصها:

أ - الإنجاب

يتسم المجتمع السكاني في دولة الكويت بخصوبة عالية يستشف مداها من تتبع معدلات المواليد والخصوبة والإنجاب على مدار السنوات الثلاثة الأخيرة. من بيانات جدول (١-٢) نجد أن معدل المواليد الخام (أعداد المواليد لكل ألف من السكان) في دولة الكويت يتراوح قيمته بين ٢٠,٤ في الألف، ٢٥,٤ في الألف، وأن هذه المعدلات بين السكان الكويتيين أكبر منها بين السكان غير الكويتيين. بالنسبة للكويتيين نجد أن معدلات المواليد السنوية تجاوزت ٣٣ مولوداً لكل ألف من السكان، أما غير الكويتيين فهناك اتجاه واضح لمعدلات المواليد نحو الانخفاض سنة بعد أخرى حتى وصل هذا المعدل إلى أدنى مستوى له وهو ١٢,٥ في الألف عام ١٩٩٨. ويرجع السبب في ارتفاع معدل المواليد في الكويت إلى ارتفاع العدد الذي يرغب الأبوان في إنجابه كنتيجة للظروف البيئية وللهيكل الاجتماعي والاقتصادي الذي تميزت به الدولة بعد اكتشاف النفط.

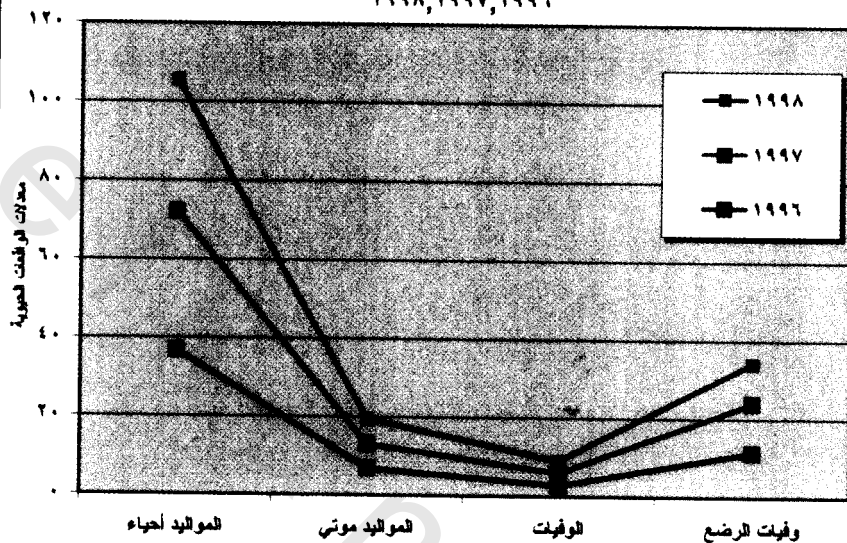
جدول رقم (٢-١)
معدلات الواقعات الحيوية حسب الجنسية خلال السنوات
١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨. (نسبة ألفية)

السنوات	المواليد أحياء	المواليد موتى	الوفيات	وفيات الرضع
الكويتيون				
١٩٩٦	٣٦,٨	٧,٠	٢,٩	١١,٤
١٩٩٧	٣٥,٣	٦,١	٣,١	١٢,٥
١٩٩٨	٣٣,٣	٦,٤	٣,١	١٠,١
غير الكويتيين				
١٩٦٩	١٧,٥	٨,٩	١,٦	١١,٧
١٩٩٧	١٥,٦	٧,٢	١,٦	١٢,٦
١٩٩٨	١٢,٥	٨,٥	١,٥	١٢,١
مجموع السكان				
١٩٩٦	٢٥,٤	٧,٨	٢,٢	١١,٥
١٩٩٧	٢٣,٧	٦,٥	٢,٢	١٢,٥
١٩٩٨	٢٠,٤	٧,٢	٢,١	١٠,٩

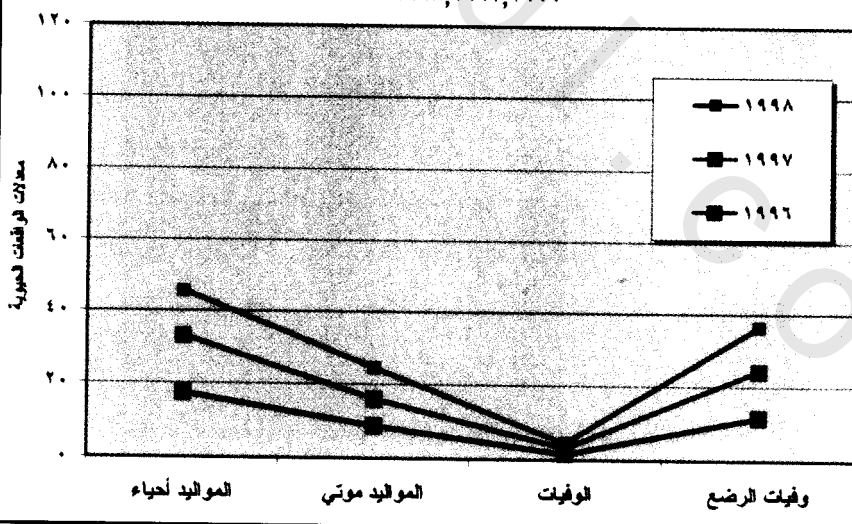
المصدر : وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء، المجموعة الإحصائية للسنوات ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨.

في ظل المستوى الحالي للخصوبة يدل معدل الخصوبة الكلي (وبعبارة عنه بعدد المواليد لكل امرأة في المتوسط) على أن متوسط عدد المواليد لكل امرأة كويتية خلال مرحلة الإنجاب بأكملها يقترب من ٤ مواليد خلال عام ١٩٩٨ مقارنة بـ ٧ مواليد تقريباً خلال الفترة ٧٠-١٩٨٠.

شكل (١ - ٢) معدلات الوفيات الحيوية للسكان الكويتيين خلال الاعوام
١٩٩٨, ١٩٩٧, ١٩٩٦



شكل (١ - ٢) معدلات الوفيات الحيوية للسكان غير الكويتيين خلال الاعوام
١٩٩٨, ١٩٩٧, ١٩٩٦



والعلاقة بين معدل الخصوبة الكلي ومعدل التوالد الإجمالي (إجمالي أعداد المواليد الإناث لكل امرأة في المتوسط) يحكمها نسبة النوع بين المواليد. وحيث إن هذه النسبة يمكن افتراض ثباتها عند منتصف كل فئة عمرية عند مستوى ٤٩ في الألف تقريباً، فإن قيمة معدل التوالد الإجمالي في عام ١٩٩٨ تعادل تقريباً نصف قيمة معدل الخصوبة الكلي (أي مولودين) ^(٢). ومعدل التوالد الإجمالي ببساطة هو مقياس للمدى الذي يستبدل فيه جيل المواليد الجدد نفسه في ظل ظروف الخصوبة والوفاة السائدة، وهذا معناه تضاعف عدد السكان في الجيل القادم.

ب - الوفاة:

على الرغم من ارتفاع معدلات المواليد إلى مستويات عالية نجد على العكس أن معدلات الوفيات منخفضة جداً. طبقاً للبيانات المسجلة في جدول (٢-١)، حيث تتراوح قيمة معدل الوفيات الخام في الكويت حوالي ٢,٢ لكل ألف من السكان. والكويت بهذا المستوى المنخفض لمعدل الوفاة يمكن مقارنتها بأكثر دول العالم تقدماً في النواحي الصحية.

واختلاف معدلات الوفاة حسب الجنس في صالح الإناث دائماً، حيث ترتفع معدلات الوفاة للذكور عن مثيلاتها الخاصة بالإناث وذلك في جميع فئات العمر. وأيضاً نجد أن اختلاف معدلات الوفاة حسب الجنسية في صالح السكان غير الكويتيين، حيث إن معدلات الوفاة بين الكويتيين أكبر منها للسكان غير الكويتيين.

بالإضافة إلى ما سبق نجد أن انخفاض وفيات السكان في الكويت لم يصاحبه انخفاض مماثل في وفيات الأطفال الرضع. طبقاً للبيانات المسجلة في جدول (٢-١)، حيث إن المعدل الخام لوفيات الأطفال الرضع في الكويت

(عدد الوفيات خلال السنة الأولى من العمر لكل ألف من المواليد أحياء) ينحصر في المدى ١٠,٩ ، ١٢,٥ في الألف.

وللدلالة على ثقل وفيات الأطفال الرضع في الكويت لكبر حجم هذه الوفيات وارتفاع نسبتها في المجموع العام للوفيات التي حدثت في الدولة. إذ على امتداد فترة زمنية طولها عشر سنوات تكاد تكون هذه النسبة ثابتة، وتشير إلى أن حوالي ربع الوفيات تحدث خلال السنة الأولى من العمر. ولا شك أن كبر حجم الوفيات في هذه السن إنما يكلف الدولة خسارة سنوية لا يستهان بها، إذ إن هؤلاء الصغار يدركهم الموت قبل أن يصلوا إلى سن العمل والاستفادة من مساهمتهم في الإنتاج.

وبالنظر إلى التوزيع العمري لوفيات الأطفال الرضع على مدار السنة في دولة الكويت فإن هذه الوفيات يمكن تجزئتها إلى مركبتين أساسيتين: الأولى وفيات المواليد المبكرة ويتركز تأثيرها خلال الشهر الأول وحتى نهاية السنة الأولى. يحسب المعدل الأول بقسمة عدد حالات الوفاة خلال الشهر الأول من عمر الرضيع على عدد المواليد أحياء خلال السنة، أما المعدل الثاني فيحسب بقسمة عدد حالات الوفيات خلال الأحد عشر شهراً الأخيرة على عدد المواليد الأحياء أيضاً.

وإذا تتبعنا حركة معدلات الوفيات الرضع بين المواليد المبكرة والمواليد المتأخرة خلال عام ١٩٩٨ يظهر لنا كبر حجم الوفيات بين المواليد المبكرة بالمقارنة بالوفيات بين المواليد المتأخرة. وهذه الظاهرة تكاد تكون عامة بين سكان دولة الكويت بصرف النظر عن جنسيتهم كويتيين أو غير كويتيين أو نوعهم ذكوراً أو إناثاً، بالنسبة للكويتيين بلغ معدل وفيات المواليد المبكرة ٦,٥ في الألف مقابل ٧,٥ في الألف لغير الكويتيين. وبالمثل معدل وفيات المواليد

المتأخرة فكانت لكل منهما ٣,٦ في الألف و ٤,٦ في الألف على الترتيب وذلك عن عام ١٩٩٨.

ومن الملاحظ أن الوفيات في الكويت تزداد في فصل الشتاء وتصل إلى ذروتها في شهر يناير وتقل في شهور الصيف وتصل إلى أدنى مستوى لها في شهر سبتمبر. ومن الواضح أن لهذا النمط علاقة بحالة الطقس في فصول السنة المختلفة، حيث تزداد نسبة حالات الوفاة في الشتاء بصفة عامة عنها في شهور الصيف.

ج - الهجرة الدولية:

إن عامل الهجرة الدولية وأثره في تطور وزيادة عدد السكان الوافدين قبل عام ١٩٩٠ كان نتيجة للكثير من المتغيرات نذكر منها على ما يلي:

- نشوب حرب عام ١٩٦٧ قد ساعدت على وفود المهاجرين إلى دولة الكويت بأعداد كبيرة خاصة من دول المواجهة مع إسرائيل. والمعروف أن تلك الحرب لم تؤثر على حجم الهجرة فقط وإنما أثرت على نوعيتها أيضاً. فبعد أن كانت قبل التاريخ المذكور هجرة فردية تحولت بعده إلى هجرة جماعية تتكون في غالبيتها من الإناث والأطفال صغار السن. ولعل لتلك الظاهرة سبباً يتلخص في أن المهاجرين الأوائل استدعوا عائلاتهم وبخاصة ممن هم في دول المواجهة. ونتيجة للهجرة الكبيرة في حجمها التي أعقبت تلك الحرب أخذت الدولة تغير من سياستها تجاه دخول المهاجرين للبلاد، بحيث أصبحت تلك السياسة متشددة منذ عام ١٩٦٩.

- ظهور أسواق منافسة لدولة الكويت لما هو معروض من أيد عاملة، حيث إن تلك الأسواق أصبحت تمر بما مرت به من مراحل تدفق النفط الأولى، مما

يعني أن تلك الأسواق شهدت الظروف ذاتها التي شهدتها دولة الكويت في بداية الخمسينيات مثل ليبيا والإمارات العربية المتحدة وقطر.

- تشبع الكويت بما لديها من عمالة عربية غير كويتية وأجنبية، خاصة بعد تدفق المهاجرين بأعداد كبيرة فأصبحت الكويت تشتترط فيمن يدخلون إلى أراضيها النوعية وليست الكمية.

- ظهور نوع جديد من الهجرة تتصف باختلاف مصدرها عن المصادر التقليدية المعروفة، وقد جاءت هذه الهجرة من شرق وجنوب شرقي آسيا وبالتحديد فقد جاءت من كل من كوريا والفلبين وتايلاند. ويتضمن الاتجاه الجديد في ذلك النوع من الهجرة قيام الشركات العالمية الكبيرة بالاستئثار الفعلي لعملية تعبئة الأيدي العاملة المؤهلة جماعياً والمدرية على استعمال التكنولوجيا الغربية^(٣).

٣ - مستقبل النمو السكاني:

كان للعدوان العراقي تأثير لا يمكن إغفاله على التركيب السكاني بشتي أنماطه في دولة الكويت. ومن الطبيعي أن تتركز التغيرات في مجتمع الوافدين، فالتحكم في نوعية وخصائص المهاجرين الوافدين إليها يمكن تحقيقه بسهولة خلال الهجرة الانتقائية وهو ما يفسر بوضوح الفروق بين مجتمع المهاجرين قبل وبعد الغزو، ومن أهم معالمه:

- تعمق اختلال الميزان النوعي للوافدين لصالح الذكور بسبب الاتجاه الواضح لبقاء الوافدين في الكويت دون أسرهم.

- التفوق العددي للجنسيات الآسيوية غير العربية على الجنسيات العربية بعد أن كان للعرب الأغلبية قبل الغزو مباشرة. وأهم أسباب ذلك انتشار

استخدام العمالة الآسيوية بجانب رفض السلطات لعودة مواطني الدول التي ساندت العدوان.

- ظهور بوادر للتخفيف من سرعة نمو المجتمع الكويتي يتمثل في انخفاض معدلات الزيادة الطبيعية.

ومن الطبيعي في حالة استمرار معدل النمو السكاني السائد حالياً على ما هو عليه، فمن المتوقع أن يصل عدد السكان الكويتيين بحلول عام ٢٠٠٠ إلى ٦٦٠١٩٩ وفي عام ٢٠٠٥ إلى ٦٧٨٤٦٢ وهي أرقام لا تساعد على تشجيع سياسة الإحلال التي تنتهجها الحكومة حالياً.

ثانياً: توزيع السكان

١ - أنماط التوزيع والكثافة:

أ - التوزيع حسب الوحدات الإدارية:

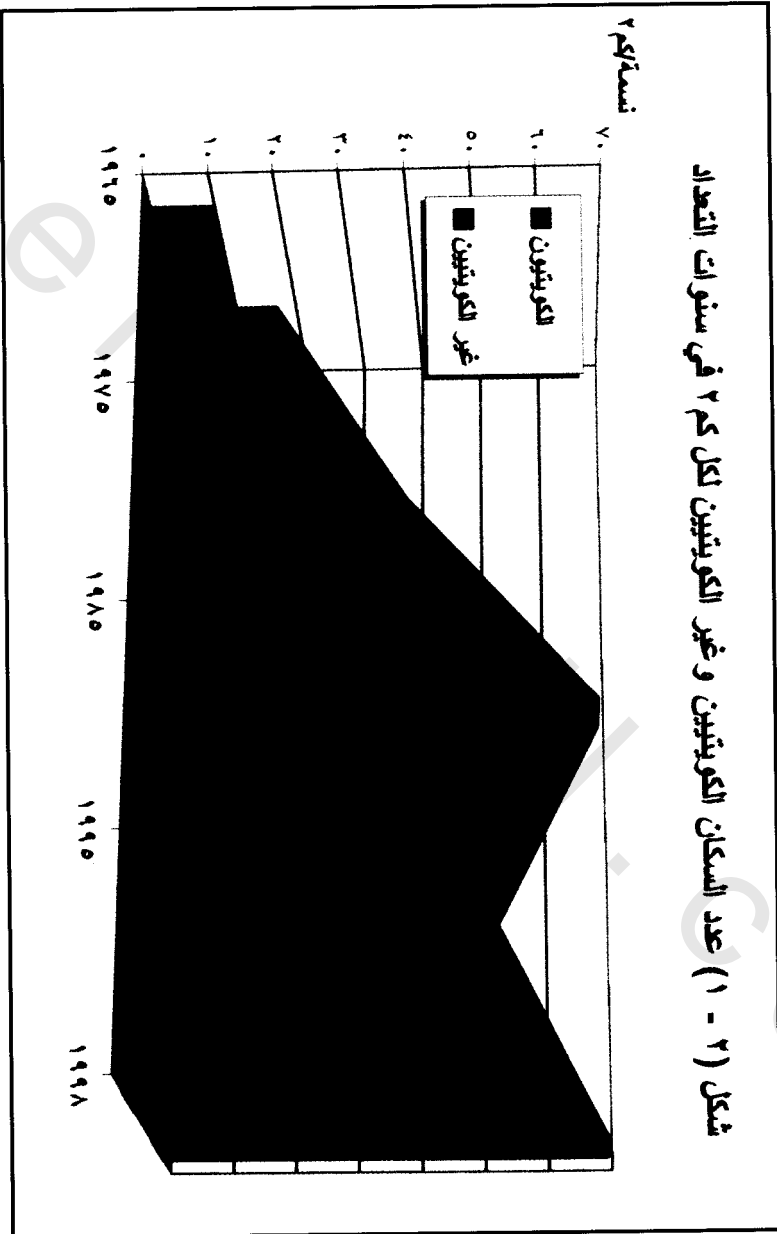
مع زيادة حجم السكان ارتفعت الكثافة السكانية. طبقاً للبيانات المسجلة في الجدول (٢-١) حيث ارتفعت الكثافة السكانية من ٢٦ شخصاً/كم^٢ في عام ١٩٦٥ لتصل إلى ٩٥ شخصاً/كم^٢ في عام ١٩٨٥، ثم قفزت إلى ١١٤ شخصاً/كم^٢ في عام ١٩٩٨. ولقد كان هذا الاتجاه نحو الزيادة النسبية على السواء بين الكويتيين وغير الكويتيين، بحيث ارتفعت الكثافة النسبية للسكان خلال الفترة المذكورة إلى أكثر من ٤ أضعاف مما كانت عليه في عام ١٩٦٥م.

جدول رقم (٢-١)
عدد السكان لكل كم^٢ في السنوات التعدادية حسب الجنسية

سنوات التعداد	الكويتيون	غير الكويتيين	مجموع السكان
١٩٦٥	٩,٥	١٦,٨	٢٦,٣
١٩٧٥	١٧,٣	٣٨,٥	٥٥,٨
١٩٨٥	٢٦,٤	٦٨,٩	٩٥,٣
١٩٩٥	٣٦,٨	٥١,٦	٨٨,٤
١٩٩٨*	٤٣,٦	٦٩,٢	١١٣,٨

المصدر : المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٨٨ ، جدول رقم (٩) ، ص ٢٥ .
* احتسبت الكثافات السكانية للعام ١٩٩٨ على أساس أعداد السكان المقدرة لعام ١٩٩٨ .

إدارياً تنقسم الكويت إلى خمس محافظات هي: العاصمة، حولي، الأحمدى، الجهراء وأخيراً الفروانية. وقد صدر حديثاً مرسوم بإنشاء محافظة سادسة هي محافظة مبارك الكبير. ويختلف التوزيع السكاني حسب المحافظة، حيث يتركز الجزء الأكبر من السكان في مساحة ٢٨٥ كم^٢ هي مجموع مساحة محافظتي العاصمة وحولي (٤)، بينما تقل الكثافة السكانية في بقية المحافظات الأخرى. ففي محافظة الفروانية تنخفض الكثافة السكانية إلى ٢٠٨٩ شخصاً/كم^٢ وفي محافظتي الأحمدى والجهراء تنخفض الكثافة السكانية إلى أبعد من ذلك حيث تصل إلى ٨٣ شخصاً/كم^٢ و ٢٢ شخصاً/كم^٢ في المحافظتين المذكورتين على الترتيب.



وتتضمن الكويت ١٥٠ تجمعاً سكانياً (منطقة) وتختلف تلك التجمعات السكانية أيضاً من حيث حجم السكان القاطنين بكل منها. وتشير البيانات إلى وجود ٣٢ منطقة يزيد عدد سكان كل منها عن ٢٥ ألف نسمة و ٢٩ منطقة يتراوح عدد سكانها من (١٠-٢٥) ألف نسمة. وتشكل هذه المناطق مجتمعة أكثر من ٤٠٪ من الحجم الكلي لسكان الكويت.

وتتباين الكثافة السكانية داخل التجمعات السكانية في الكويت حيث نجد أقصاها في منطقة حولي بمحافظة حولي (حوالي ٢٣ ألف شخص/كم^٢) وأدناها في منطقة الصحراء في محافظة الجبراء (شخصان لكل كم^٢). إلى جانب وجود عدد من المناطق غير المأهولة سكانياً وعددهم ٢٢ منطقة وهي تشمل مناطق الجزر في محافظة العاصمة وكذلك بعض المناطق المستحدثة أو الحدودية في المحافظات الأخرى.

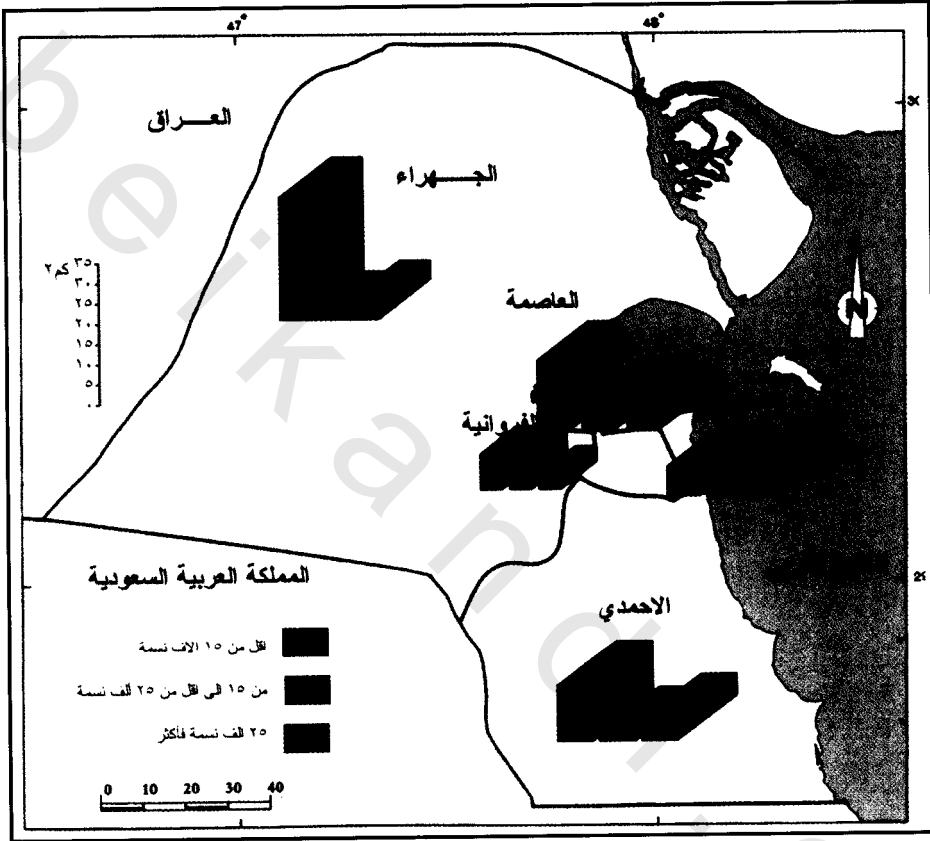
جدول رقم (٢-٢)

أعداد التجمعات السكانية في كل محافظة حسب الحجم في عام ١٩٩٨

المحافظات	عدد وحجم التجمعات السكانية			المجموع
	أقل من ١٥ ألف	١٥ إلى أقل من ٢٥ ألف	٢٥ ألف فأكثر	
العاصمة	١٢	١٥	٥	٣٢
حولي	٧	٤	٨	١٩
الأحمدي	٢١	٣	٨	٣٢
الجبراء	٣٤	٢	٥	٤١
الفروانية	١٥	٥	٦	٢٥
المجموع	٨٩	٢٩	٣٢	١٥٠

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية، دليل المعلومات المدنية، السكان والقوى العاملة، العدد (١٥) جدول (٢)، الصفحات (١٠-٢).

شكل (٢-٢) عدد وحجم التجمعات السكانية في كل محافظة في عام ١٩٩٨م



وفيما يتعلق بتوزيع السكان حسب الجنسية في كل تجمع سكاني داخل المحافظة، فمما لا شك فيه أن هناك بعض الاختلافات أيضاً. ففي محافظة العاصمة يتمركز الكويتيون في ٩ مناطق معظمها مناطق نموذجية مقابل ١٧ منطقة لغير الكويتيين. أما في محافظة حولي فيتمركز الكويتيون في مناطق القبرين وصباح السالم وبيان والرميثية مقابل تمركز غير الكويتيين في بقية مناطق المحافظة وخاصة في منطقتي السالمية وحولي واللتين تضمان ٧٧٪ من

إجمالي السكان غير الكويتيين في المحافظة. وفي محافظة الأحمدى بينما يتمركز الكويتيون في مناطق الصباحية، الرقة، الظهر، هدية، وغرب الفنتاس يتمركز غير الكويتيين في بقية المناطق وخاصة مناطق الفحاحي، مدينة الأحمدى، أبو حليفة، وأم الهيمان، أما في محافظة الجهراء فتكون الغلبة العددية للكويتيين في منطقة واحدة هي العيون وفي محافظة الفروانية يزداد عدد مناطق تمركز الكويتيين إلى ٨ مناطق أهمها مناطق الفردوس، العمرية، العارضية، الراية.

ب - التوزيع حسب الريف والحضر:

بصفة عامة يمكن تسمية الكويت بدولة المدينة مع وجود نسبة هامشية للسكان الذين يعيشون في مناطق يمكن تسميتها مناطق ريفية. وحضرية الدولة وهامشية النشاط الريفي فيها انعكس على حجم المشتغلين بالأنشطة الريفية إلى جملة المشتغلين، حيث بلغت نسبتهم حوالي ٢,١٪ وظلت هذه النسبة ثابتة على مدى السنوات العشر الأخيرة منذ الغزو العراقي في عام ١٩٩٠ وحتى الآن.

وداخل الكويت يتركز النشاط الزراعي في منطقة العبدلي والتي تشكل مساحتها حوالي ٥٦٪ من مجموع الأراضي الزراعية في الدولة^(٥)، ولا شك أن الدمار الذي لحق بهذه المنطقة من جراء الغزو العراقي الفاشم واستحالة عودتها إلى معدلات إنتاجيتها السابقة بسبب قربها من الحدود العراقية قد ساهم إلى حد كبير في تراجع الأنشطة الريفية في الكويت.

وعموماً يمكن القول بأن جميع مناطق محافظتي العاصمة وحولي هي مناطق حضرية، أما بقية المحافظات فهي في معظمها مناطق حضرية رغم

وجود بعض المناطق مثل الصحراء والمناطق الساحلية يمكن النظر إليها كوحدات ريفية.

في ضوء ما سبق إذا عرفنا محافظتي العاصمة وحولي بالكامل كحضر وأضفنا إليهما التجمعات السكانية في المحافظات الأخرى والتي يبلغ عدد سكان كل منها ٥ آلاف نسمة فأكثر وعددها ٦١ منطقة، فإن نسبة الحضر في الكويت في عام ١٩٩٨ تصل إلى ٩٨٪. وهذا التعريف لا يعتمد على معيار حجم السكان فقط في التفرقة بين الريف والحضر وإنما يأخذ في اعتباره أيضاً أن معظم مناطق الكويت مزودة بالكثير من الوسائل الحضرية كالماء والكهرباء والطرق... إلخ، وقد سبق للجنة الاقتصادية لغرب آسيا (الأسكوا) اعتماد معيار حجم السكان أيضاً في نشر تقرير لنسبة السكان الحضر في الكويت تصل فيه إلى ٨٦,٣٪ وذلك عن عام ١٩٨٠، وقد اعتبر هذا التقرير جميع المناطق التي يقل عدد سكانها عن ١٠ آلاف نسمة هي مناطق ريفية. ومع ذلك فإن هذا التقرير بعيد جداً عن الواقع، حيث إن المناطق المستبعدة هي في معظمها مناطق حضرية الآن مما يدعونا إلى التأكيد بأن نسبة الحضر في الكويت حالياً هي أقرب إلى أن تكون ٩٨٪.

ثالثاً: تركيب السكان

١ - التركيب العمري والنوعي:

تقع الكويت ضمن مجموعة الدول التي تتميز بوجود نسبة عالية للنوع، فأعداد الذكور تفوق دائماً أعداد الإناث. من بيانات الجدول رقم (٣-١) الذي يوضح التوزيع النسبي للسكان الكويتيين وغير الكويتيين حسب السن والنوع

لعام ١٩٩٨. يتضح أن نسبة النوع لإجمالي السكان (عدد الذكور لكل ١٠٠ من الإناث) ١٥٨٪. ولا شك أن ارتفاع نسبة النوع إلى تلك المستويات العالية إنما كان بسبب الارتفاع الكبير في نسبة النوع بين السكان غير الكويتيين.

جدول رقم (٣-١)

التوزيع النسبي للسكان الكويتيين حسب السن والنوع ١٩٩٨ - ١٩٨٨

فئات العمر	الكويتيون				غير الكويتيين				جملة		
	ذكور	إناث	جملة	نسبة النوع	ذكور	إناث	جملة	نسبة النوع	ذكور	إناث	جملة
١٩٨٨											
١٤-٠	٤٢,٢	٣٩,٩	٤١,١	١٠٦,١	٣٠,١	٢٨,٣	٢٩,٦	١٠٣,٩	٣٣,٣	٣٨,٨	٣٥,٧
٥٩-١٥	٥٣,٤	٥٦,٩	٥٥,٠	٩٤,٦	٦٨,٣	٦٠,٣	٦٤,٩	١٥٠,٣	٦٤,٤	٥٩,٢	٦٢,١
٦٠ فأكثر	٤,٤	٣,٢	٣,٩	١٣٥,٧	١,٦	١,٤	١,٥	١٤٥,٦	٢,٣	٢,٠	٢,٢
جملة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٥	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٣٢,٥	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٢٢,٣
١٩٩٨											
١٤-٠	٤٤,٣	٤١,٩	٤٣,٤	١٠٣,٤	١٢,٢	٢٣,٩	١٦,٠	١٠٥,٨	٢١,٢	٣٢,١	٢٥,٤
٥٩-١٥	٥١,٤	٥٤,٠	٩٣,١	٩٣,١	٨٥,٩	٧٤,٤	٨٢,١	٢٤٠,١	٧٦,٢	٦٥,١	٧١,٩
٦٠ فأكثر	٤,٣	٤,١	١٠٢,٥	١٠٢,٥	١,٩	١,٧	١,٩	٢٣٨,٩	٢,٦	٢,٨	٢,٧
جملة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٩٧,٨	٩٧,٨	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٢٠٨,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٥٨,٢

المصدر :

١ - المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٩٨، العدد الخامس والثلاثون، جدولي ١٦، ١٤ الصفحات ٣١-٣٤.

٢ - أعيد تبويب فئات التوزيع العمري واحتسبت النسب من الجدولين السابقين بمعرفة الباحث.

بالنسبة للكويتيين سجلت نسبة النوع حوالي ٩٨٪ خلال عام ١٩٩٨ بينما هي لغير الكويتيين قفزت إلى ٢٠٨٪. ويمكن تفسير ذلك المستوى المرتفع لنسبة النوع إلى حاجة الدولة المستمرة إلى العمالة الوافدة، ثم سلوك هذه العمالة اتجاهاً نحو الاستقرار.

وإذا انتقلنا إلى تركيب السكان حسب السن نجد أن الأطفال في الكويت (أقل من ١٥ سنة) يشكلون أكثر من ربع حجم السكان. وترتفع هذه النسب بين الأطفال الكويتيين لتصل إلى ٤٣٪ تقريباً. وترتبط الزيادة في نسبة الأطفال الكويتيين بالمعدلات المرتفعة لخصوبة الأمهات وتوافر الكثير من الخدمات التي تقدمها الدولة والتي تشجع على زيادة الإنجاب.

بناء على ما تقد فإن نسبة السكان في الفئة العمرية (١٥-٥٩ سنة) والتي تمثل القوة البشرية زادت إلى ٧١,٩٪ خلال العام المذكور، وهي زيادة ملموسة خاصة بكبار السن، وقد تمت على حساب نقص السكان خارج القوة البشرية في فئة العمر أقل من ١٥ سنة.

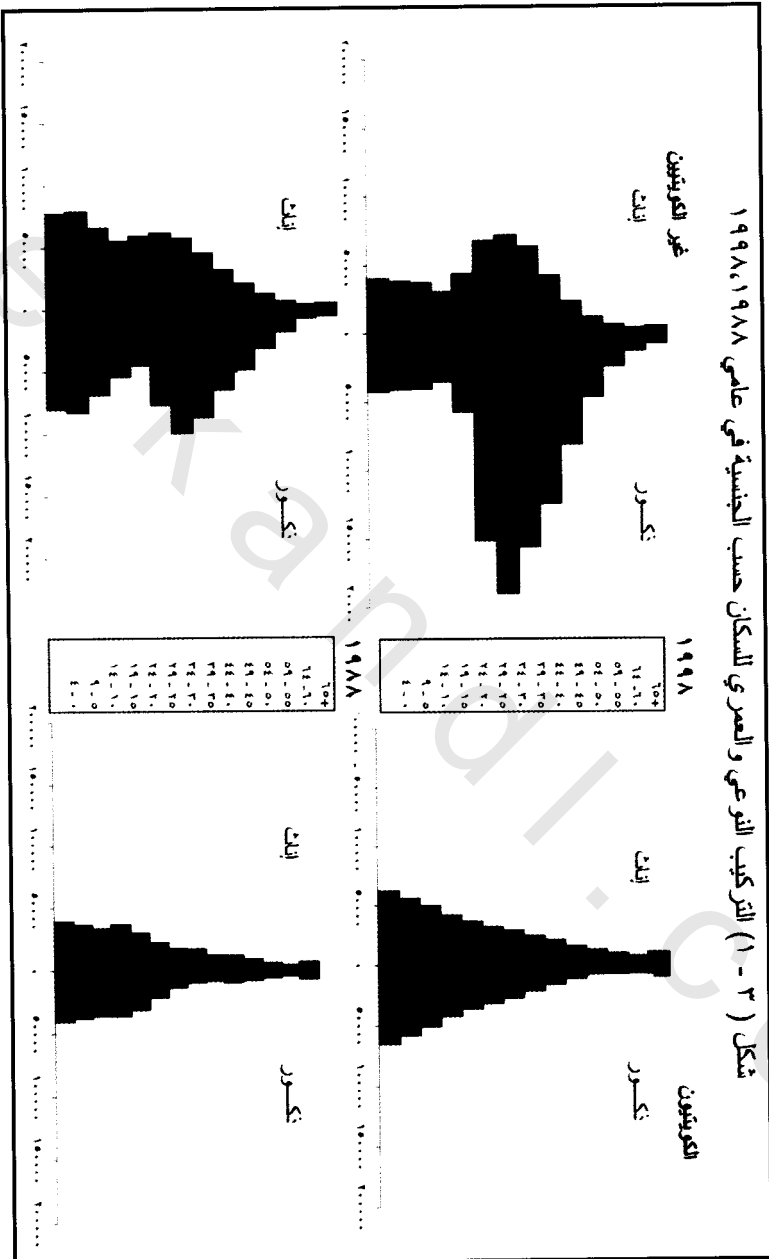
ومن بيانات الجدول نفسه يتضح أن التوزيع العمري للسكان غير الكويتيين، يعد توزيعاً غير فتي، وبالتالي فإن نسبة السكان دون الخمسة عشر عاماً منخفضة وتصل إلى ١٦,٠٪، أما السكان في الفئة التي تمثل القوة البشرية (١٥-٥٩ سنة) فهي مرتفعة بدرجة كبيرة تفوق نظيرتها للسكان الكويتيين، كما ارتفعت نسبياً خلال الفترة المذكورة إلى ٨٢,١٪، أما كبار السن فإن نسبتهم زادت من ١,٥٪ إلى ١,٩٪.

إن الاختلافات السابقة في التركيب العمري للسكان الكويتيين وغير الكويتيين قد انعكست على درجة مساهمة كل منهما في النشاط الاقتصادي، وتشير الإحصاءات إلى وجود فروق واضحة في معدلات النشاط الاقتصادي

بين الكويتيين وغير الكويتيين. فهذه المعدلات بين الكويتيين أقل بكثير مما هي عليه بين غير الكويتيين، وإن هذا التفاوت يزداد مع مرور الزمن كنتيجة حتمية لكون معدلات النشاط الاقتصادي بين الكويتيين تتجه إلى التناقص في حين أن هذه المعدلات بين غير الكويتيين على العكس تتجه إلى التزايد.

وديموجرافياً يمكن ترجمة توزيع السكان حسب السن والنوع إلى شكل هرم سكاني في بيانات الشكل (٣-١) التي توضح الهرم السكاني للكويتيين وغير الكويتيين في عام ١٩٩٨، حيث يتبين أنه بالنسبة للكويتيين يبدأ الهرم بقاعدة عريضة ثم ينحدر تدريجياً من الجانبين حتى يصل إلى قمة مدببة. ويعكس هذا الشكل الذي استمر لفترة طويلة دون تغير ما تميزت به إحصاءات الكويتيين من معدلات سكانية مستقرة.

أما الخصوبة فقد ظلت على مستواها المرتفع لفترة طويلة من الزمن، وبالنسبة للوفاة لم يحدث أن تعرض المجتمع لهزات غير طبيعية يمكن أن تؤثر على تركيبه السكاني، وبالنسبة للهجرة لم يحدث ما يدفع المواطنين إلى ترك البلاد إلى الخارج نظراً لما توفره الدولة لهم من فرص وخدمات تعليمية وصحية وإسكانية.... إلخ. ومحصلة هذه العوامل مجتمعة أن التركيب العمري للسكان الكويتيين ظل مستقراً دون تغير يذكر في شكل الهرم السكاني. والصفة المميزة لهذا الشكل من الأهرامات السكانية هي انخفاض العمر الوسيط للسكان وارتفاع نسبة الإعاقة^(١).



وبالمقابل يختلف الوضع تماماً في شكل الهرم السكاني لغير الكويتيين في عام ١٩٩٨م. فمن الشكل ذاته تظهر نتوءات وفجوات تعكس الوضع الديموجرافي المتغير لمجتمع الوافدين ومدى تأثير الهجرة في الأعمار المختلفة على شكل الهرم.

٢ - التركيب الاقتصادي:

من أبرز السمات الأساسية للقوة العاملة بدولة الكويت انخفاض نسبة المصنفين من جملة السكان على أنهم خارج القوة البشرية (أقل من ١٥ سنة) إلى ما يقرب من ٢٥,٥٪ حسب الوضع الراهن في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨. بالنسبة للكويتيين صارت تلك النسبة ٤٣,١٪ وترتفع بين الذكور منهم إلى ٤٤,٨٪ بينما هي للإناث ٤١,٩٪. أما غير الكويتيين فإن الحالة أقل من نظيرتها لدى الكويتيين، حيث انخفضت النسبة إلى ١٦٪ فقط، وقد استمر هذا الانخفاض على كل من الذكور والإناث أيضاً، حيث تراجعت نسبة الذكور إلى ١٢,٢٪ ونسبة الإناث إلى ٢٣٪ خلال العام المذكور.

قطاعات العمل:

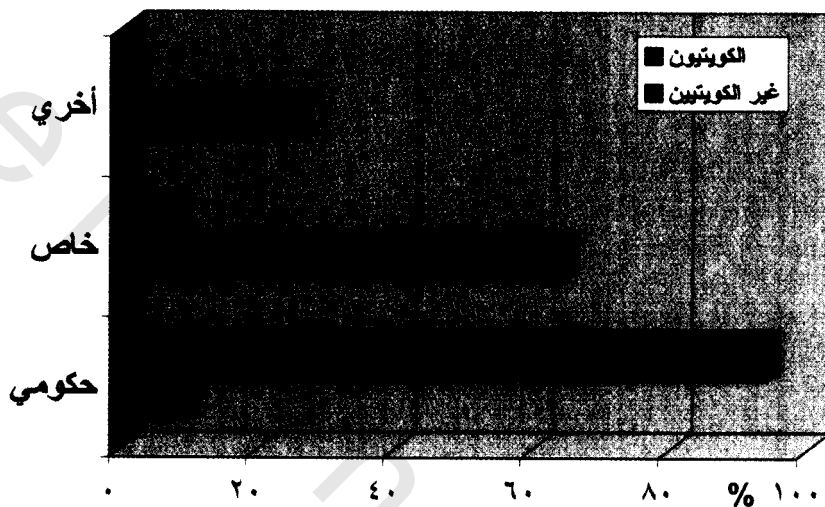
تعكس بيانات كل من الجدول (٢-٣) والشكل (٢-٣) تطور الوضع الراهن لتوزيع قوة العمل حسب قطاع العمل خلال الفترة ١٩٩٨-١٩٩٠.

جدول رقم (٣-٢)
توزيع قوة العمل حسب الجنسية وقطاع العمل*
١٩٩٨ - ١٩٨٨

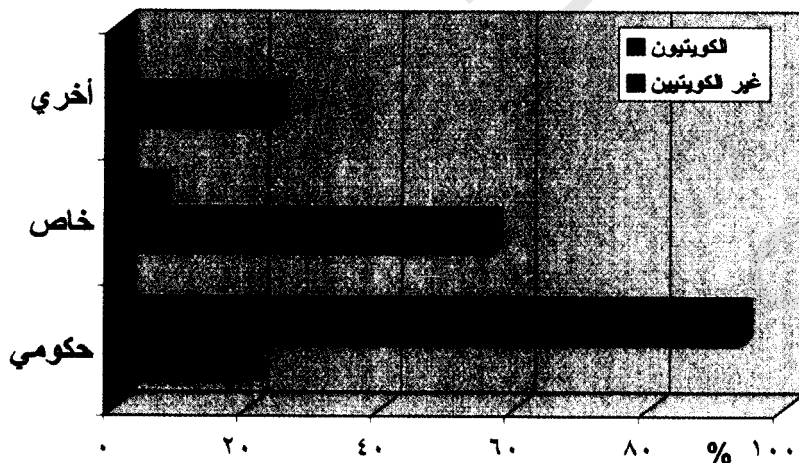
قطاع العمل	الكويتيون		غير الكويتيين		الجملة		نسبة الكويتيين %
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	
١٩٩٠							
حكومي	١١٥٥١٣	٩٣,٤	١٥٧٣٥٦	٢٠,٣	٢٧٢٨٦٩	٣٠,٣	٤٢,٣
خاص	٧٨٤٠	٦,٣	٤٣٥٣٠١	٥٦,٠	٤٤٣١٤١	٤٩,٢	١,٨
أخرى	٣٥٠	٠,٣	١٨٤٣٨١	٢٣,٧	١٨٤٧٣١	٢٠,٥	٠,٢
جملة	١٢٣٧٠٣	١٠٠	٧٧٧٠٣٨	١٠٠	٩٠٠٧٤١	١٠٠	١٣,٧
١٩٩٨							
حكومي	١٨٤٩٨٣	٩٤,٠	٩٧٨٩٤	٩,٧	٢٨٢٨٧٧	٢٣,٤	٦٥,٤
خاص	١١٦٩٢	٥,٩	٦٥٢٠١٢	٦٤,٥	٦٦٣٧٠٤	٥٤,٩	١,٨
أخرى	١٧٢	٠,١	٢٦١٢٠٠	٢٥,٨	٢٦١٣٧٢	٢١,٦	٠,١
جملة	١٩٦٨٤٧	١٠٠	١٠١١١٠٦	١٠٠	١٢٠٧٩٥٣	١٠٠	١٦,٣

* راجع قائمة مصادر الدراسة رقم ٧.

شكل (٢٠٣) التوزيع النسبي لقوة العمل حسب قطاع العمل والجنسية
في عام ١٩٩٨



شكل (٢٠٣) التوزيع النسبي لقوة العمل حسب قطاع العمل والجنسية
في عام ١٩٩٠



من الملاحظ أنه لم يقتصر التغيير في القوة العاملة بعد العزو في عام ١٩٩٨ على الزيادة في الحجم فقط حيث بلغ ١,٢ مليون نسمة بزيادة قدرها ٣٠٧٢١٢ فرداً عن عددهم في عام ١٩٩٠، وإنما شمل أيضاً زيادة نسبة مشاركة الكويتيين في قطاعات العمل من ١٣,٧٪ إلى ١٦,٣٪. وإذا كانت الزيادة في الحجم حدثت كنتيجة منطقية للزيادة الطبيعية فإن وجود عوامل أخرى وراء هذه الزيادة يمكن إدراكه إذا علمنا أن معدل تغير جملة السكان (١٥ سنة فأكثر) خلال تلك الفترة ١٩,١٪ بينما بلغ هذا المعدل لقوة العمل إلى ٣٣,٧٪.

واختلاف القوة العاملة حسب الجنسية يعتبر أحد النتائج المباشرة للعزو العراقي بحيث أصبح السوق مهياً لاستقدام عمالة وافدة من جنسيات دول التحالف وشبه مغلقة أمام العمالة من الدول المساندة للعدوان العراقي (٧)، وتتمثل أهم مظاهر هذا التغير في زيادة نسبة العمالة الآسيوية غير العربية إلى جملة القوة العاملة من ٥٤٪ إلى ٦٥٪ على حساب العمالة العربية التي انخفض نصيبها من ٤٥٪ إلى ٣٣,٢٪.

أما على المستوى القطاعي فيختلف توزيع قوة العمل على قطاعات العمل حسب الجنسية بين الكويتيين وغير الكويتيين اختلافاً كبيراً، إذ يجتذب القطاع الحكومي الأغلبية الساحقة من العمالة الكويتية، بينما يعمل أكثر من نصف الوافدين في القطاع الخاص نظراً لسهولة استقدام وإنهاء عقود هذه العمالة وكذلك انخفاض مستويات أجورهم^(٨).

وعن تطور التوزيع النسبي داخل قطاعات العمل نجد أن نسبة العمالة الكويتية شكلت ما مقداره ٤٢,٣٪ من إجمالي العاملين في القطاع الحكومي في عام ١٩٩٠، ثم قفزت بعد العزو إلى ٦٥,٤٪، ومن الملاحظ أنه ولا تزال

نسبة العمالة الكويتية في القطاع الخاص والقطاعات الأخرى ثابتة عند مستواها تقريباً قبل الغزو، ومن الطبيعي أن يجتذب القطاع الحكومي أعداداً ضخمة من الكويتيين بسبب المزايا العديدة التي يوفرها لهم العمل في هذا القطاع من ناحية وإلى جهود الحكومية في إفساح المجال أمام العمالة الوطنية لإحلالها مكان العمالة الوافدة خاصة العاملة منها في القطاع الحكومي من ناحية أخرى. ونتيجة لتلك السياسات ارتفع نصيب العمالة الوافدة في القطاع الخاص من ٥٦٪ إلى ٦٤,٥٪ خلال الفترة نفسها، وبالتالي لن يكون مستغرباً أن نجد نسبة الكويتيين في هذا القطاع لا تتعدى ١,٨ فقط (٩) (١٠).

أقسام المهن:

يعرض كل من الجدول رقم (٣-٣) والشكل رقم (٣-٣) التغيرات التي طرأت على تركيب قوة العمل حسب أقسام المهن خلال الفترة ٩٠-١٩٩٨ ومنهما نلاحظ استمرار الاختلافات في تركيب قوة العمل.

من أهم معالم الاختلاف ما يلي:

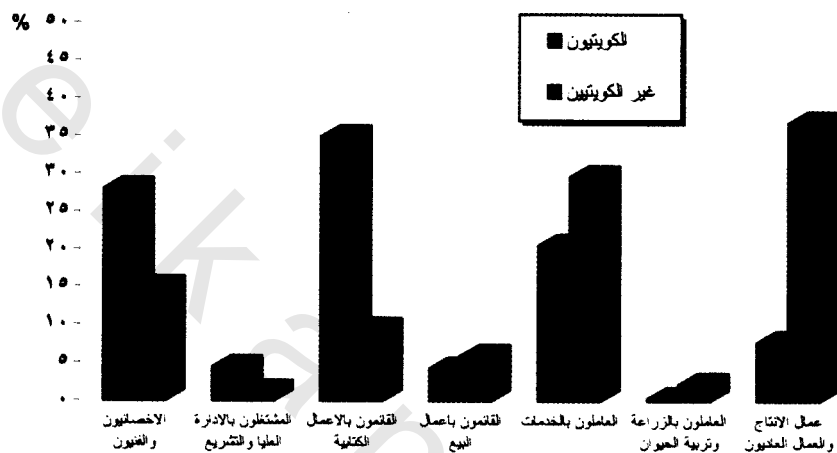
- استحوذت مجموعة عمال الإنتاج والعمال العاديين على النسبة الأكبر من جملة العاملين وهي ٣٢,٧٪ عام ١٩٩٨ رغم انخفاضها عما كانت عليه في عام ١٩٩٠م. يلي ذلك مجموعة العاملين بالخدمات ونسبتهم ٢٨,٣٪ ومجموعة مهن المختصين والفنيين ونسبتهم ١٦,٧٪، وقد سجلت تلك النسب زيادة طفيفة في عام ١٩٩٨ بالمقارنة بما كانت عليه في عام ١٩٩٠م.
- رغم ارتفاع نسبة العمالة الكويتية إلى جملة قوة العمل بدرجة مختلفة في أغلب المجموعات المهنية، إلا أن قوة العمل الوافدة ما زالت مساهمتها تشكل أكثر من ٥٠٪ في أغلب المجموعات المهنية.

جدول رقم (٣-٣)

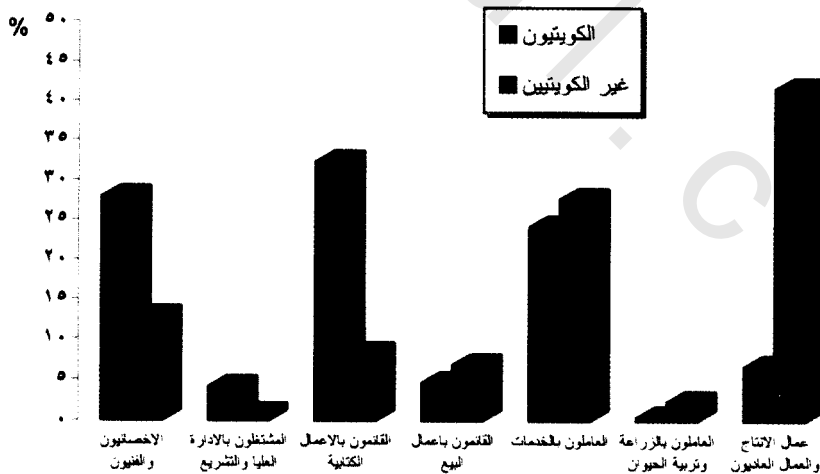
توزيع قوة العمل حسب أقسام المهن والجنسية في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٨

أقسام المهن		الكويتيون		غير الكويتيين		المجموع	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%
١٩٩٠							
المختصون والفنيون ومن إليهم	٢٣,٢١٢	٢٧,٩	٩٤,٣٢٥	١٢,٨	١٢٧,٥٣٧	١٤,٩	
المشتغلون بالإدارة العليا والتشريع	٤,٨٧٦	٤,١	٦,٠٢٥	٠,٨	١٠,٩٠١	١,٣	
القائمون بالأعمال الكتابية ومن إليهم	٣٨,٤١٠	٣٢,٣	٦٠,٤٧٥	٨,٢	٩٨,٨٨٥	١١,٦	
القائمون بأعمال البيع	٥,٤٧٤	٤,٦	٤٩,٧٠٠	٦,٨	٥٥,١٧٤	٦,٥	
العاملون بالخدمات	٢٨,٦١٢	٢٤,١	٢٠٢,٩٧٥	٢٧,٦	٢٣١,٥٨٧	٢٧,١	
العاملون بالزراعة وتربية الحيوان	٤٣٧	٠,٤	١٦,٩٧٥	٢,٣	١٧٠,٤١٢	٢,٠	
عمال الإنتاج والعمال العاديون	٧,٨٢٠	٦,٦	٣٠٥,٤٠٠	٤١,٥	٣١٣,٢٢٠	٣٦,٦	
المجموع	١١٨,٨٤١	١٠٠,٠	٧٣٥,٨٧٥	١٠٠,٠	٨٥٤,٧١٦	١٠٠,٠	
١٩٩٨							
المختصون والفنيون ومن إليهم	٢٦٤٥٢	٢٨,٠	٨٤٣٦٤	١٤,٩	١١٠,٨١٦	١٦,٧	
المشتغلون بالإدارة العليا والتشريع	٤١٧٤	٤,٤	٦٩١٩	١,٢	١١٠,٩٣	١,٧	
القائمون بالأعمال الكتابية ومن إليهم	٣٣٠١٦	٣٤,٩	٥٣٤٠٠	٩,٤	٨٦٤١٦	١٣,٠	
القائمون بأعمال البيع	٣٩٧٨	٤,٢	٣٣٣٧٢	٥,٩	٣٧٣٥٠	٥,٧	
العاملون بالخدمات	١٩٣٤٨	٢٠,٥	١٦٨٣٨٦	٢٩,٦	١٨٧٧٣٤	٢٨,٣	
العاملون بالزراعة وتربية الحيوان	٣٦٨	٠,٣	١٢٤٩٨	٢,٢	١٢٧٦٦	١,٩	
عمال الإنتاج والعمال العاديون	٧٣٢٩	٧,٧	٢٠٩٠٨٤	٣٦,٨	٢١٦٤١٣	٣٢,٧	
المجموع	٩٤٥٦٥	١٠٠,٠	٥٦٨٠٢٣	١٠٠,٠	٦٦٣٥٨٨	١٠٠,٠	

شكل (٣ - ٣) التوزيع النسبي لقوة العمل حسب أقسام المهن والجنسية
في عام ١٩٩٨



شكل (٣ - ٣) التوزيع النسبي لقوة العمل حسب أقسام المهن والجنسية
في عام ١٩٩٠



وبالنسبة للاختلافات المهنية حسب الجنسية نلاحظ وجود تركز واضح للكويتيين في المهن العلمية والمهن الكتابية والخدمات مقابل نسبة ضئيلة منهم تعمل في المهن الإنتاجية سواء قبل الغزو أو بعده، على العكس تماماً بالنسبة للوافدين حيث توزعت قوائهم قبل الغزو بنسب متساوية تقريباً بين المهن العلمية والخدمات، ثم تغيرت الصورة بعد الغزو فانفردت المهن الإنتاجية بالجزء الأكبر وتليها باقي الأقسام المهنية.

النشاط الاقتصادي.

يتشابه تركيب السكان حسب الأنشطة الاقتصادية مع كل من التركيب القطاعي والتركيب المهني حيث تتمركز العمالة الوطنية في أنشطة الخدمات التي ترتبط ارتباطاً كبيراً بالقطاع الحكومي سواء قبل الغزو أو بعده. أما الوافدون وإن كان معظمهم يعمل بالخدمات إلا أن الجزء الباقي يتوزع على باقي الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

تعرض بيانات كل من الجدول رقم (٤-٣) والشكل رقم (٤-٣) تطور توزيع قوة العمل حسب الجنسية وأقسام النشاط الاقتصادي حسب الوضع في آخر ديسمبر من عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٨.

إن من أهم التغيرات التي سجلت خلال الفترة المذكورة نوردتها فيما يلي:

- ظل نشاط خدمات المجتمع والخدمات الشخصية يستحوذ على الجزء الأكبر من قوة العمل الوطنية وبنسب ٥٧,٨% في نهاية الفترة و ٧٩,٣% في بدايتها.
- حققت الأوزان النسبية لقوة العمل الوطنية انخفاضاً في نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم، بينما سجلت ارتفاعاً ملحوظاً في نشاط المناجم والمحاجر والكهرباء والغاز والمياه، حيث زادت بنسب من ١٦,٤% إلى ١٦,٩%.

جدول رقم (٣-٤)

توزيع قوة العمل حسب أقسام النشاط الاقتصادي والجنسية في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٨**

أقسام النشاط الاقتصادي		الكويتيون		غير الكويتيين		المجموع	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%
**١٩٩٠							
الزراعة والصيد	٣٤٥	٠,٣	١٤,٦٧٥	٢,٠	١٥,٠٢٠	١,٨	
المناجم والمحاجر	١,٨٨٦	١,٦	٥,٤٢٥	٠,٧	٧,٣١١	٠,٨	
الصناعات التحويلية	٢,٦٨٠	٣,١	٦٣,٨٧٥	٨,٧	٦٤,٥٥٥	٧,٩	
الكهرباء والغاز والماء	١,٢٨٨	١,١	٥,٢٠٠	٠,٧	٦,٤٨٨	٠,٨	
التشييد والبناء	٩٨٩	٠,٨	١٦٣,٥٢٥	٢٢,٢	١٦٤,٥١٤	١٩,٢	
التجارة	٤,٠٩٤	٣,٥	٩٩,٢٠٠	١٣,٥	١٠٣,٢٩٤	١٢,١	
النقل والتخزين والمواصلات	٧,٠٦١	٥,٩	٣٩,٤٧٥	٥,٤	٤٦,٥٣٦	٥,٤	
التمويل والتأمين	٥,٢٤٤	٤,٤	١٨,٥٥٠	٢,٥	٢٣,٧٩٤	٢,٨	
خدمات المجتمع	٩٤,٢٥٤	٧٩,٣	٣٢٥,٩٥٠	٤٤,٣	٤٢٠,٢٠٤	٤٩,٢	
الجملة**	١١٨,٨٤١	١٠٠,٠	٧٣٥,٨٧٥	١٠٠,٠	٨٥٤,٧١٦	١٠٠,٠	
١٩٩٨							
الزراعة والصيد	٣٩٩	٠,٣	٨٨٥٥	١,٥	٩٢٥٤	١,٣	
المناجم والمحاجر	٢٩١٩	٢,٦	٣٦١١	٠,٦	٦٥٣٠	٠,٩	
الصناعات التحويلية	٤٦٦٢	٤,١	٥٠٠٠٢	٨,٣	٥٤٦٦٤	٧,٦	
الكهرباء والغاز والماء	١٤٤٩	١,٣	٦١٦٤	١,٠	٧٦١٣	١,١	
التشييد والبناء	١٠٢٩	٠,٩	١١٣٥٠٥	١٨,٧	١١٤٥٣٤	١٥,٩	
التجارة	٣٨٠١	٣,٤	٧٩٥٣٤	١٣,١	٨٣٣٣٥	١١,٦	
النقل والتخزين والمواصلات	٨٦٣١	٧,٦	٢٩١٤١	٤,٨	٣٧٧٧٢	٥,٢	
التمويل والتأمين	٤٤٧٣	٤,٠	١٧٠٨٩	٢,٨	٢١٥٦٢	٢,٠	
خدمات المجتمع	٨٥٥٩٦	٧٥,٨	٢٩٧٩٨٨	٤٩,٢	٣٨٣٥٨٤	٥٣,٤	
الجملة**	١١٢٩٥٩	١٠٠,٠	٦٠٥٨٨٩	١٠٠,٠	٧١٨٨٤٨	١٠٠,٠	

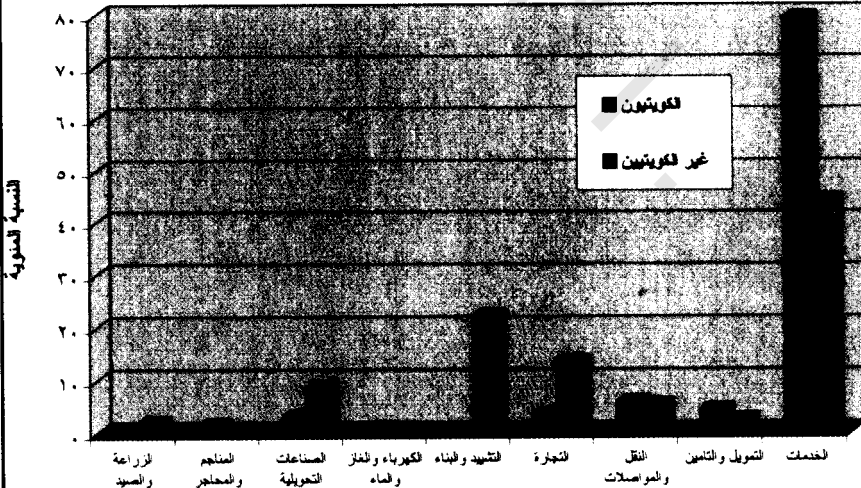
* بيانات أولية، بحث القوة العاملة بالعينة، مايو ١٩٩٠.

** التوزيع لا يشمل المتعطلين الجدد وعددهم (٢,٨٠٦ كويتي، ١٦,٥٠٠ غير كويتي).

شكل (٣ - ٤) التوزيع النسبي لقوة العمل حسب أقسام النشاط الاقتصادي والجنسية
عام ١٩٩٨



شكل (٣ - ٤) التوزيع النسبي لقوة العمل حسب أقسام النشاط الاقتصادي والجنسية
عام ١٩٩٠



- حدوث تغيرات متباينة في التركيب النسبي لهيكل قوة العمل الوافدة في بعض أقسام النشاط الاقتصادي. على سبيل المثال ارتفاع نصيب قطاع خدمات المجتمع والخدمات الشخصية من حوالي ٤٤,٢٪ إلى ٤٩,٢٪، ومصدر هذا الارتفاع زيادة أعداد العاملين في القطاع العائلي مقابل انخفاض نسبة العاملين في نشاط تجارة الجملة والتجزئة من ١٣,٥٪ إلى ١٣,١٪، إلى جانب بعض الأنشطة الأخرى كما هو واضح من بيانات الجدول السابق.

بعد أن استعرضنا أوجه التركيب الاقتصادي وأشكاله الثلاثة المختلفة والمتعلقة بالتركيب القطاعي والتركيب المهني والتركيب حسب أقسام النشاط الاقتصادي، يمكن تلخيص سمات الوضع الحالي لسوق العمل بما يلي^(١١).

أولاً : ما زالت قوة العمل الوافدة تشكل غالبية قوة العمل في الكويت.

ثانياً: ارتفاع الأهمية النسبية لقوة العمل غير العربية، خاصة الآسيوية منها، إلى إجمالي قوة العمل الوافدة.

ثالثاً: ما زال القطاع الحكومي يستحوذ على الغالبية العظمى من قوة العمل الكويتية.

رابعاً: في حين لم يطرأ أي تغير يذكر على أهمية بعض الأنشطة الاقتصادية، فقد ظل قطاع الخدمات هو القطاع الأكثر جذباً لقوة العمل.

بالإضافة إلى ما سبق فمن المعروف أن الاقتصاد الكويتي من أكثر الأنظمة الاقتصادية اعتماداً على النفط، فمنذ عام ١٩٩٣م شكل دخل الكويت من النفط ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي و٩٤٪ من الصادرات الخارجية و٦٧٪ من جملة إيرادات الميزانية نظراً لاعتماد الكويت على النفط بهذا الشكل مع احتمال انخفاض نصيب الفرد من الدخل، خاصة أن القوة العاملة الوطنية

تعتمد على القطاع الحكومي كمصدر للدخل، ظهرت الكثير من الدراسات الاقتصادية التي اقترحت حزمة من السياسات الإصلاحية التي ترمي إلى تناول ومعالجة المشكلات الأساسية التي تواجه سوق العمل في الكويت^(١٢).

٣ - التركيب التعليمي:

يتكون هيكل التعليم في دولة الكويت من الأنواع الأساسية الآتية:

- التعليم العام: ويتضمن ثلاثة مراحل هي: الابتدائي والمتوسط والثانوي، ومدة الدراسة في كل مرحلة منها أربع سنوات، وتتشعب السنتان الأخيرتان في المرحلة الثانوية إلى شعبتي الآداب والعلوم.

- التعليم التطبيقي والتدريب: ويشتمل على دراسات فنية ومهنية لإعداد المعلمين والفنيين، ويقوم بتقديمها بعض الكليات ومراكز التدريب الفني والمهني المتخصصة.

- التعليم الجامعي: ويشتمل على دراسات جامعية تقدمها جامعة الكويت، وتتراوح مدة الدراسة فيها من ٤ إلى ٧ سنوات.

وهيكل التعليم بأشكاله الثلاثة يشكل ما يعرف بالتعليم الرسمي. أما التعليم غير الرسمي فيشتمل على برامج محو الأمية، تعليم الكبار، البرامج التدريبية التي تطرحها بعض الهيئات الحكومية والشركات للعاملين بها.

والتعليم العام في دولة الكويت إجباري من سن السادسة إلى الخامسة عشرة أو انتهاء المرحلة المتوسطة أيهما أقرب، كما يسبق التعليم الإجباري مرحلة رياض الأطفال والتي يبدأ فيها القبول من سن الرابعة للأطفال الكويتيين. والتعليم العام في الكويت قد يكون حكومياً أو أهلياً.

يشكل النوع الأول الجانب الأكبر من التعليم العام، أما التعليم العام الأهلي فتتولى مسؤوليته هيئات أخرى غير حكومية ولكن يخضع للإشراف الحكومي. وهناك عوامل تحكم سياسة القبول بالتعليم العام تختلف بين الكويتيين وغير الكويتيين. فالتلاميذ الكويتيون يحكمهم قانون التعليم الإلزامي الذي يحتم قيد التلميذ عند بلوغه السادسة من العمر. أما غير الكويتيين فيتم قبولهم وفقاً لقواعد وشروط تتم مراجعتها سنوياً في ضوء اعتبارات مختلفة أهمها طاقة سعة الأبنية المدرسية.

أما التعليم الجامعي فتتولى مسؤوليته جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي. وقد تخرجت الدفعة الأولى من الجامعة في نهاية العام الجامعي ١٩٧٠/٦٩م. ومنذ ذلك الحين يتزايد عدد الخريجين عاماً بعد آخر. ولقد ارتفعت نسبة الإناث الخريجات بالمقارنة بالذكور، بحيث كان هذا التفوق العددي للخريجات الكويتيات أكثر وضوحاً حتى تكاد نسبتهن تصل إلى ضعف نسبة الذكور الكويتيين.

ومن الملامح الرئيسية لنظام التعليم في الكويت وجود نسبة ملموسة من الطلبة غير الكويتيين إلى جانب إقبال البنات المتزايد على التعليم.

يعرض الجدول رقم (٣-٥) توزيع السكان (١٠ سنوات فأكثر) حسب الحالة التعليمية والجنسية والنوع حسب الوضع في أول يناير من عامي ١٩٩٠، ١٩٩٩م.

جدول رقم (٣-٥)

التوزيع النسبي للسكان (١٠ سنوات فأكثر)
حسب الحالة التعليمية والجنسية والنوع في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٩

أ - الكويتيون						
جملة		إناث		ذكور		الحالة التعليمية
١٩٩٩	١٩٩٠	١٩٩٩	١٩٩٠	١٩٩٩	١٩٩٠	
٨,٥	١٣,٧	١٣,٣	٢٠,٣	٣,٥	٦,٩	أمي
٧,٧	٨,٩	٧,٦	٨,٦	٧,٧	٩,٢	يقرأ ويكتب
٢٤,٥	٢٤,١	٢٢,٥	٢٢,٤	٢٦,٧	٢٦,٠	الابتدائية
٢٩,٧	٢٧,٨	٢٦,٤	٢٥,٤	٣٣,١	٣٠,٣	المتوسطة
١٤,٢	١١,٩	١٣,٦	١٠,٤	١٤,٨	١٣,٤	الثانوية
٦,٦	٦,٣	٦,٨	٦,٤	٦,٤	٦,١	دبلومات
٨,٨	٧,٣	٩,٨	٦,٥	٧,٨	٨,١	الجامعي وما فوقها
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	جملة
ب - غير الكويتيين						
١٢,٥	١٦,٨	١٣,٥	١٨,١	١٢,٠	١٥,٩	أمي
٣١,٨	١٧,٨	٣٢,٩	١٦,٤	٣١,٣	١٨,٧	يقرأ ويكتب
١٣,٤	١٨,٥	١٣,٠	١٨,٤	١٣,٦	١٨,٦	الابتدائية
١٩,٦	٢١,٤	١٨,٥	٢١,٥	٢٠,٢	٢١,٤	المتوسطة
١٢,٨	١٤,٠	١٢,٥	١٤,٨	١٢,٩	١٣,٥	الثانوية
٣,٣	٣,٦	٣,٣	٣,٩	٣,٣	٣,٤	دبلومات
٦,٦	٧,٩	٦,٣	٦,٩	٦,٧	٨,٥	الجامعي وما فوقها
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	جملة

في دولة الكويت ترتفع أمية الكويتيين بالمقارنة بغير الكويتيين، كما ترتفع أمية الإناث بالمقارنة بالذكور. ومع ذلك فإن التحسن الذي طرأ على نسبة الأمية شمل جميع الفئات الأربعة من السكان. وإن كان أثر هذا التحسن عند الذكور أفضل منه بالنسبة للإناث وعند غير الكويتيين أفضل منه بالنسبة للكويتيين.

من بيانات الجدول المذكور نشاهد ارتفاع نسبة الحاصلين على مؤهلات الابتدائية والثانوية والجامعية للجنسين مقابل الثبات النسبي للحاصلين على الدبلومات وانخفاض النسبة لمن يقرأ ويكتب، وكذلك حملة المؤهلات المتوسطة وذلك خلال الفترة الزمنية التي يشملها الجدول.

مما سبق يتضح أن نظام التعليم في الكويت ما زال عرضة لبعض العيوب ومنها ارتفاع نسبة الأمية ومعدلات التسرب في التعليم، ولقد تناولت إحدى الدراسات^(١٣) الحالة الانتقالية التي تمر بها دول الخليج (باستثناء السعودية وسلطنة عمان) لتوضيح الفجوة بين ارتفاع مستويات الدخل وتدني المستوى التعليمي، إلى جانب الوضع الصحي للسكان. فمستويات الدخل التي يتمتع بها سكان هذه الدول يضعها بين الدول المتقدمة، إلا أن تدني مستويات التأهيل التعليمي يجعلها تبعد بأكبر من ثلاثة انحرافات معيارية من خط الاتجاه بالنسبة لمجموع دول العالم.

مصادر الدراسة

- ١ - آلن. ج. هيل (١٩٧٧) الخصائص الديموجرافية للسكان في الكويت، النشرة السكانية للأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، العدد (١٣) بيروت ص (٤٥)، بيروت.
- ٢ - وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء، (١٩٩٨) النشرة السنوية للإحصاءات الحيوية - المواليد والوفيات، الكويت، جدول رقم (٢).
- ٣ - حسن الهداوي، (١٩٨٣) الجنسية ومركز الأجانب وأحكامها في القانون الكويتي، الكويت، ص (٢٣٩).
- ٤ - تم تعديل تقسيم المحافظات بناء على المرسوم الأميري رقم ١٥٦ عام ١٩٨٨م، انظر وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء، المجموعة الإحصائية في ٢٥ عاماً، عدد خاص ١٩٩٠م، الكويت.
- ٥ - غانم سلطان أمان، فتحي عبد الله فياض، (١٩٩٩) الآثار الاقتصادية للغزو العراقي للكويت- دراسة مسحية تحليلية، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، العدد ١٩، الرسالة ١٣٠، الكويت.
- ٦ - وزارة التخطيط، قطاع التخطيط والمتابعة، إدارة التنمية البشرية، (١٩٩٩) السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة في ١٢/٣١/١٩٩٨م، الإصدار الثالث عشر، الكويت، ص (٢٠).
- ٧ - حمدي علي عزت، (١٩٩٩) أثر الغزو العراقي الفاشم على التركيب الاقتصادي للسكان في دولة الكويت ، بحث مقبول للنشر، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، ص (٣٩).
- ٨ - يوسف حمد الإبراهيم، (١٩٩٥) اتجاهات سوق العمل في الاقتصاد

الكويتي، مؤتمر التنمية ومتطلبات سوق العمل، جمعية الخريجين الكويتية، الكويت، ص (٧).

9 - Kuwait Recent Economic Developments and Selected Issues. Repor Sm/99/9, International Monetary Fund, (1999).

10- Foreign Workers & the Provision of Public Services: The Case of Kuwait. International Journal of Social Economics, vol.20, No.1 Robert E. Looney, (1993).

١١- موزي الحمود، عيسى القيسي، (١٩٩٥) تطور سوق العمل الكويتي، مؤتمر التنمية ومتطلبات سوق العمل، جمعية الخريجين الكويتية، الكويت، ص ص (١١-١٢).

١٢- عدنان علي السلطان، (١٩٩٩) إصلاح سوق العمل في دولة الكويت، حزمة سياسات قصيرة المدى، مؤتمر الصناعيين السابع لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الدوحة، ص ص (٧-١٠).

١٣- رياض طبارة، (١٩٨٧) تنمية الموارد البشرية وأبعادها السكانية في الوطن العربي، ندوة الموارد البشرية في الوطن العربي، الكويت.

obeikandi.com

الفصل الحادي عشر

سكان الجمهورية اللبنانية



إعداد

أ.د. محمد عبد الحميد الحمادي

قسم الجغرافيا

جامعة دمشق - سوريا

obeikandi.com

السكان في لبنان

لبنان بلد صغير المساحة (١٠٤٠٠ كم^٢)، ويقع في الطرف الشرقي للبحر المتوسط والطرف الغربي لقارة آسيا، وهو جزء من بلاد الشام التي قسمت بموجب معاهدة سايكس بيكو، بعد الحرب العالمية الأولى إلى عدة دول كان لبنان من بينها، وتحد سورية لبنان من الشرق والشمال بطول ٢٧٨ كم، بينما يبلغ طول حدودها مع فلسطين ٧٢ كم، وطول سواحلها على البحر المتوسط ٢٢٠ كم. وكان لموقع لبنان أهمية في مجالي النقل والتجارة بين ظهيريهما الغربي وبلدان أوروبا وإفريقية، ومنذ استقلاله عام ١٩٤٦م حتى اليوم شهد لبنان العرب من الأزمات السياسية والتناحرات الداخلية بسبب تدخلات الدول الأجنبية وتصارع الطوائف الدينية. ولعل أكثر الحروب الأهلية بشاعة هي التي اندلعت في عام ١٩٧٥م ودامت نحو سبعة عشر عاماً رافقها اجتياح القوات الصهيونية واحتلالها لجنوب لبنان استمر نحو ٢٢ عاماً. دمر العدو خلالها المدن والقرى والبنى الأساسية في أجزاء واسعة من البلاد. وقتل خلال هذه الفترة حسب بعض التقديرات نحو ١٨٠ ألف شخص من سكان لبنان، وهاجر خارج البلاد نحو ١٥٠ ألف شخص.

إن عدم الاستقرار الذي شهده لبنان خلال السنوات الخمسة والعشرين الماضية كان له أكبر الأثر على النمو السكاني وتوزيع السكان في البلاد. فتزاحم السكان في المدن البعيدة عن ضربات العدو الصهيوني، وهاجر آلاف الشباب بحثاً عن العمل في كل مكان من العالم، وشهدت البلاد أزمات اقتصادية تدهورت معها الليرة اللبنانية، فازدادت أعداد المهاجرين، وأهملت الزراعة والصناعة، وتوقفت الموانئ والمطارات عن العمل. كل هذه الأحداث

أثرت في الأوضاع السكانية وأدت إلى غياب الإحصاءات الرسمية الدورية للسكان.

في عام ١٩٣٢ أجري الإحصاء الرسمي الأول في لبنان ضمن ظروف الانتداب الفرنسي. ومنذ ذلك التاريخ غابت الإحصاءات الرسمية الشاملة، وكل ما ينشر عن السكان في لبنان هو عبارة عن تقديرات أو دراسات ومسوحات جزئية يقوم بها أفراد أو لجان أجنبية بمشاركة بعض الجهات الرسمية في لبنان.

ففي الأعوام ١٩٤٣-١٩٥٣-١٩٥٩ قامت لجان أجنبية ببعض المسح الميداني لتقدير أعداد السكان ونسبة النمو السكاني وتوزيع السكان على المدن والمحافظات، وفي عام ١٩٧٠ جرى مسح للقوى العاملة في لبنان باستثناء الفلسطينيين. وفي عام ١٩٨٠ جرى تقدير لعدد السكان والنمو السكاني قامت به اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة. وخلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦ جرى مسح إحصائي للسكان والمساكن قامت به وزارة الشؤون الاجتماعية اللبنانية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان.

يلاحظ من الجدول (١) أن عدد السكان في عام ١٩٩٦م يعادل ثمانية أضعاف عدد السكان في عام ١٩١٣. مما يدل على نسبة نمو مرتفعة جعلت الكثافة العامة في لبنان تزداد من ٨,٣٩ نسمة/كم^٢ في عام ١٩١٣ إلى نحو ٢٩٩ نسمة/كم^٢ في عام ١٩٩٦. وبصورة عامة ترتفع الكثافة السكانية في المدن الكبرى والسهول الساحلية وسهل البقاع وتقل في المناطق الجبلية.

كما يلاحظ من الجدول تفاوت معدل النمو السكاني بصورة كبيرة خاصة خلال الأعوام ١٩٢٣-١٩٣٢-١٩٤٣-١٩٧٠-١٩٧٥-١٩٩٦. فهو مرتفع في

الأعوام ١٩٢٣-١٩٤٣-١٩٧٥ ، بينما ينخفض في الأعوام ١٩٣٢-١٩٥٩-١٩٧٠-١٩٩٦ ، ويستمر في التناقص حتى عام ٢٠٠٠ (٨, ١٪) .

جدول (١)

تطور عدد السكان في لبنان

السنة	عدد السكان نسمة	معدل النمو السكاني %
١٩١٣	٤١١٨٠٠	-
١٩٢٣	٦٢٨٨٦٣	٥,١٦
١٩٣٢	٧٨٥٥٤٣	٢,٧٦
١٩٤٣	١٠٤٦٠٠٠	٤,٧٤
١٩٥٣	١٤١٦٠٠٠	٣,٥٣
١٩٥٩	١٦٣٦٠٠٠	٢,٤٦
١٩٧٠	٢١٣٦٠٠٠	٢,٧٩
١٩٧٥	٢٦٠٠٠٠٠	٤,٤٤
١٩٩٦	٣١١١٠٠٠	١,٩
٢٠٠٠	٣٣٠٠٠٠٠	١,٨

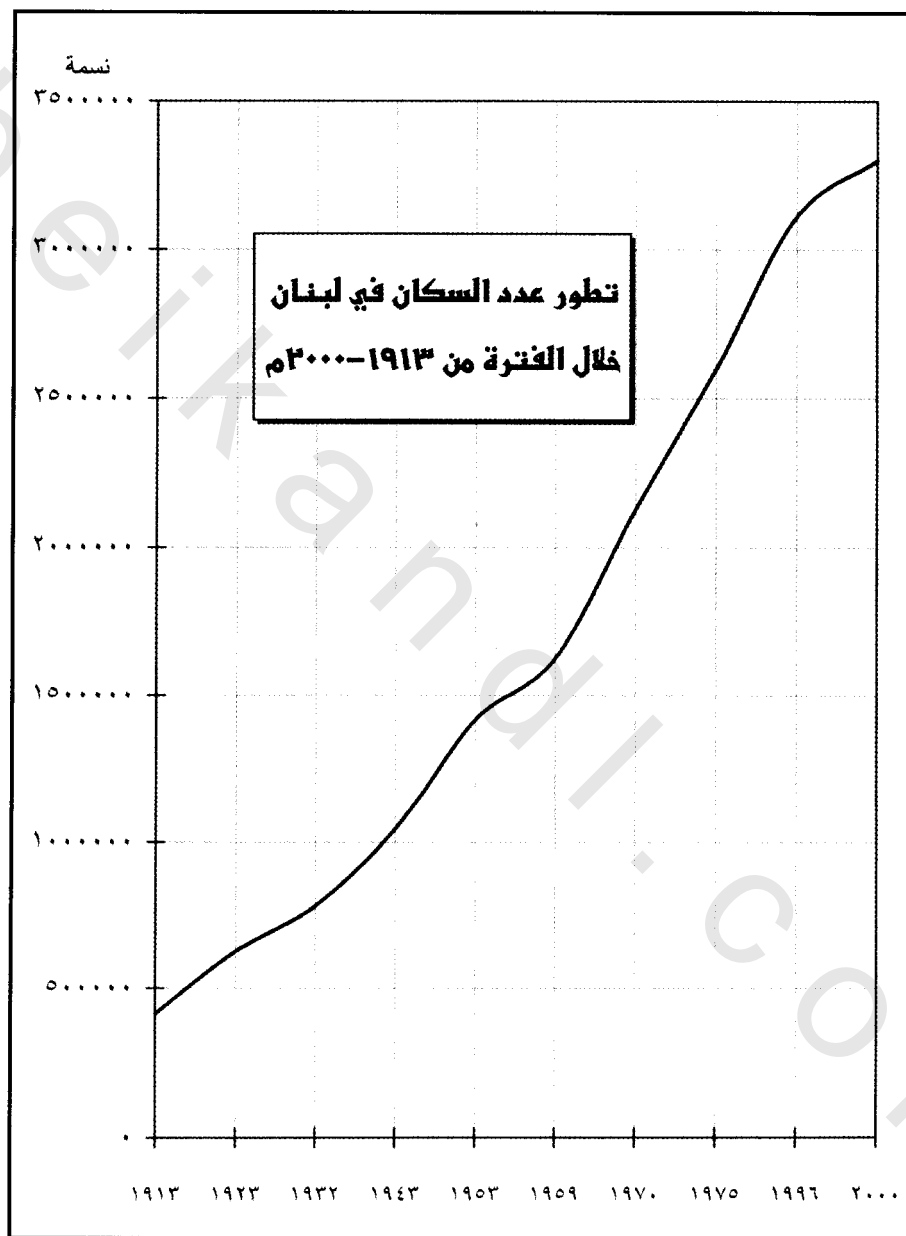
لا شك أن الجهود التي بذلت للتعرف على أعداد السكان واتجاهات النمو السكاني وتوزيع السكان على المدن والقرى والمحافظات التي سبقت الاستقلال كانت في بدايتها . وكان الجهل وعدم الوعي والخوف من التعداد من الأسباب الرئيسية التي أثرت على التقديرات السكانية، كذلك كان لقدوم الجاليات الأرمنية والكردية والفلسطينية الوافدة إلى لبنان قبل الاستقلال وبعده أثر في الزيادات السكانية المفاجئة.

كما كان للاضطرابات والفتن الداخلية والحروب مع العدو الصهيوني الأثر الأكبر في غياب الإحصاءات السكانية الدقيقة والدورية . وتحرك السكان من مناطق الجنوب نحو الشمال وخاصة إلى بيروت وصيدا وطرابلس البقاع، وهجرة أعداد كبيرة إلى البلدان المجاورة أو البعيدة .

بلغ معدل الولادات في لبنان في الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠ نحو ١,٣٠ بالألف ثم هبط هذا المعدل حتى بلغ ٢٨ بالألف عام ١٩٩٣. أما معدل الوفيات بين الأطفال دون الخامسة فقد بلغ ٤٧ بالألف بين الذكور ٣٦ بالألف بين الإناث . وهو معدل منخفض بالمقارنة مع المتوسط العملي البالغ ٥٧ بالألف .

وحسب تقديرات الأمم المتحدة فقد بلغت نسبة النمو السكاني في لبنان . خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٩١ نحو ٣,١ ٪، ثم أصبحت حسب المصدر نفسه ٩,١ ٪ في الفترة ١٩٩١-٢٠٠٠ وهذا ما يتناقض إلى حد ما مع التقديرات المسجلة في الجدول (١) وخاصة في الأعوام ١٩٧٠-١٩٧٥ .

وحسب تقديرات الأمم المتحدة بلغ معدل الخصوبة في لبنان في عام ١٩٩٥ نحو ٧,٢ مولوداً لكل امرأة، بينما قدر هذا المعدل بنحو ٧,٣ مواليد لكل امرأة عام ١٩٩٣ . ومن حيث التركيب الفرعي للسكان خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦ وجد أنه مقابل كل ١٠٠ أنثى يوجد ٣,٩٨ من الذكور على مستوى لبنان، و٢,٩٧ في كل المدن مجتمعة و٨,٩٦ في مراكز المحافظات و٥,٩٤ في مدينة بيروت، وتعني هذه الأرقام تناقص عدد الشباب في المدن بسبب الهجرة إلى خارج البلاد .



يشكل الأطفال (دون سن ١٥ سنة) نحو ٤٠٪ من مجمل سكان لبنان، بينما يشكل متوسط السن (١٥-٦٤ سنة) ٥٥٪ من جملة السكان، ويشكل كبار السن (أكثر من ٦٤ سنة) ٥٪ من السكان في عام ١٩٩٣م. مما يدل على حيوية الشعب اللبناني وشبابه، وبلغ العمر المتوسط للذكور ٦٨، ١ وللإناث ٧١، ٧ عام ١٩٩٦، أما من حيث أصول السكان. فإن ٩٠٪ من السكان ينحدرون من أصول عربية منهم نحو ٤٠٠ ألف من اللاجئين الفلسطينيين ممن شردوا من ديارهم في عام ١٩٤٨. أما نسبة ١٠٪ الباقية فتشمل الأرمن والأكراد والآشوريين يمثل لبنان من الناحية الدينية والطائفية ملتق لا نظير له بين الأقطار العربية الأخرى. وهذه الظاهرة أدت إلى قيام الحياة السياسية والإدارية في لبنان على أسس دينية ومذهبية. وتشير بعض التقديرات لعام ١٩٩٠ أن نسبة المسلمين في لبنان بلغت ٦٢٪ من مجمل سكان لبنان منهم ٥٤، ٥٪ من المسلمين الشيعة، ٣٤، ١٪ من المسلمين السنة، ١١، ٤٪ من المسلمين الدروز. ويعيش غالبية الشيعة في الجزء الجنوبي من لبنان وبيروت وسهل القاع. كما يعيش معظم السنة في المدن وخاصة في بيروت وطرابلس وصيدا. كما يقطن الدروز منطقة الشوف في الجنوب الشرقي من بيروت وبعض مناطق الجنوب الشرقي من لبنان.

وتبلغ نسبة المسيحيين في لبنان ٣٨٪ من السكان. وينقسمون إلى عدد كبير من الطوائف بعضها يتبع الكنيسة الرومانية الكاثوليكية مثل المارونيين والأرمن والكوان والسرمان واللاتين... وبعضها يتبع الجماعات الإنجليزكية، كما توجد جماعات أخرى تتبع الكنيسة الأرثوذكسية. والموارنه هم أكبر الطوائف في لبنان إذ تبلغ نسبتهم نحو ٦٩٪ من مجموع الطوائف المسيحية ونحو ٢٥، ٧٪ من مجموع سكان لبنان، كما تبلغ نسبة الأرثوذكس ٢٧، ٨٪ من مجموع المسيحيين ونحو ٧، ١٪ من مجموع سكان لبنان، كما تبلغ نسبة الأرمن

١٣,٦٪ من مجموع المسيحيين ونحو ٥٪ من مجموع السكان، يتمتع الموارد بنفوذ سياسي كبير بالنسبة للطوائف اللبنانية الأخرى منذ عهد الانتداب الفرنسي وحتى الآن. حيث ينتخب رئيس الجمهورية ويعين قائد الجيش منهم. وهم ينتشرون في إقليم الجبال الساحلية والسهل الساحلي وفي بيروت وفي سهل البقاع.

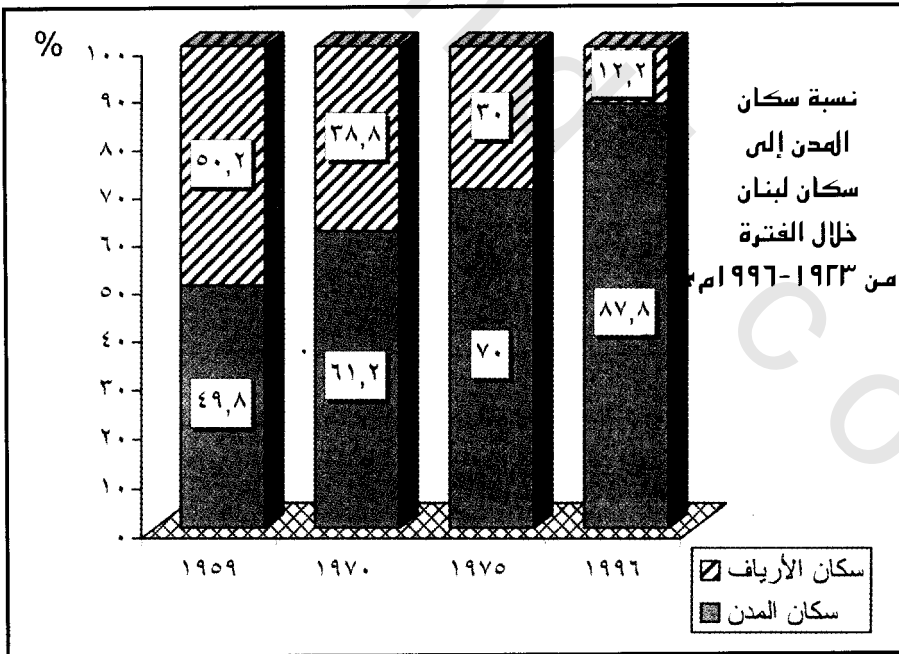
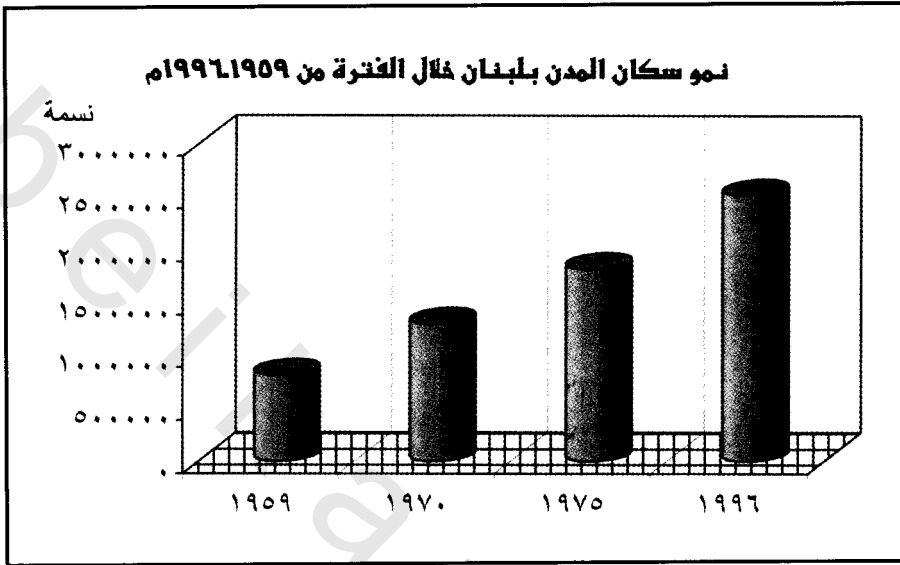
تعد لبنان من الدول التي حققت نمواً حضرياً سريعاً بين الدول العربية ودول العالم الثالث، فخلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٣ زادت نسبة سكان المدن من ٦١,٢٪ من مجمل السكان في عام ١٩٧٠ إلى ٨٤٪ في عام ١٩٩٣، ثم ارتفعت النسبة إلى ٨٧٪ في عام ١٩٩٥.

جدول (٢)

نمو سكان المدن ونسبتهم إلى سكان لبنان

السنة	سكان المدن نسمة	نسبتهم من مجمل سكان لبنان %
١٩٥٩	٨٠٩٧٤٨	٤٩,٨
١٩٧٠	١٣٠١٣١١	٦١,٢
١٩٧٥	١٨٢٠٠٠٠	٧٠
١٩٩٦	٢٥١٣٤٥٧	٨٧,٨

وكما هو الحال في أغلب البلدان العربية يلاحظ تسارع معدل النمو الحضري في لبنان؛ فسكان الأرياف يتدفقون إلى المدن بسبب ضيق رقعة الأراضي الزراعية وقلة فرص العمل واتساع نطاق البطالة، ونقص الخدمات، إضافة إلى هجرة أهالي الجنوب بسبب تواجد قوات الاحتلال الصهيوني في المنطقة واعتداءاتها المستمرة على المزارع والقرى والبلدان.

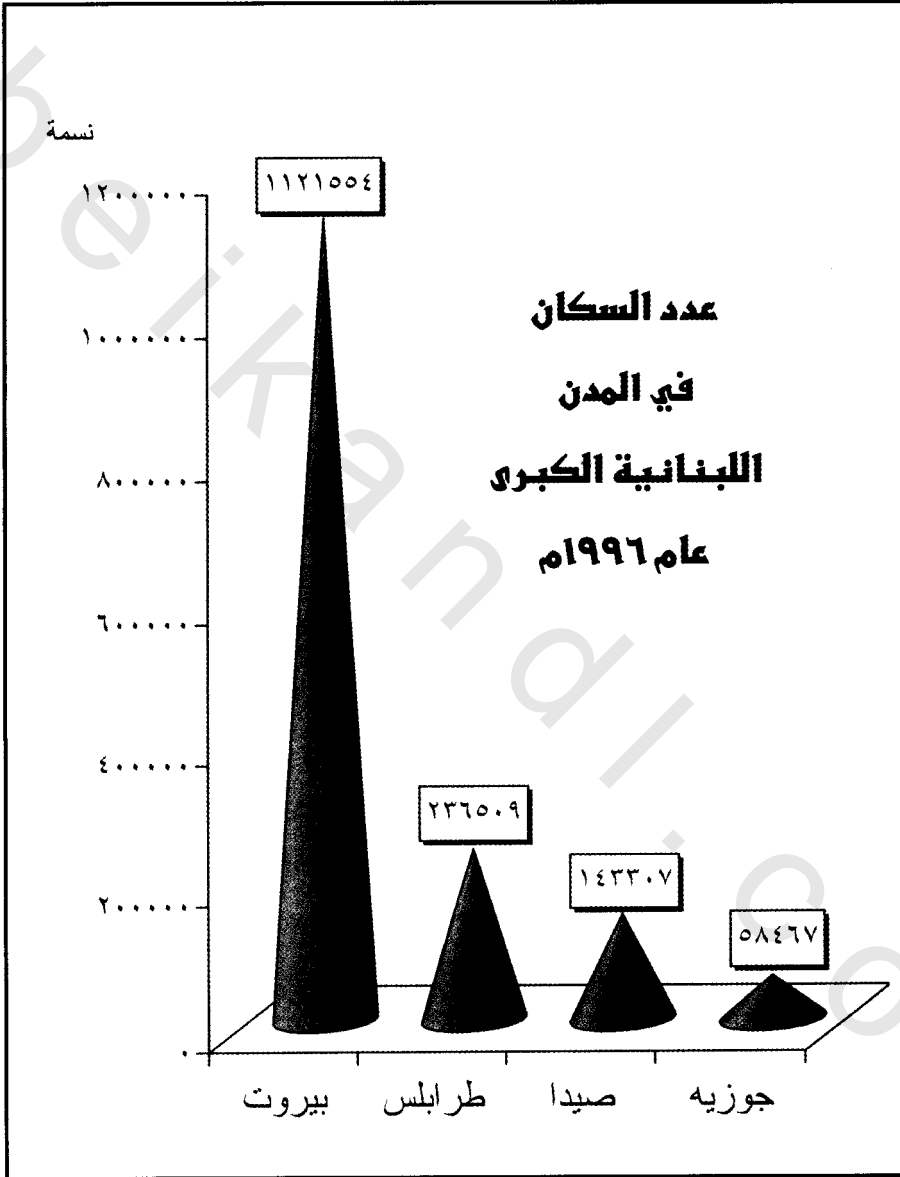


جدول (٣)

عدد السكان في المدن اللبنانية الكبرى عام ١٩٩٦

المدينة	عدد السكان نسمة	النسبة من إجمالي عدد السكان
بيروت	١١٢١٥٥٤	٣٦٪
طرابلس	٢٣٦٥٠٩	٧,٦٪
صيدا	١٤٣٣٠٧	٤,٦٪
جوزيه	٥٨٤٦٧	١,٨٪
المجموع	١٥٥٩٨٣٧	٥٠٪

يلاحظ من الجدول (٣) أن أربع مدن لبنانية فقط تضم ٥٠٪ من مجموع السكان وكلها تقع في السهل الساحلي تمتد من النهر الكبير الجنوبي في الشمال حتى رأس الناقورة في الجنوب. وهو سهل خصب التربة تكثر فيه الأمطار وتجري فيه أنهار عديدة تتحدر من سلسلة جبال لبنان الغربية لتصب في البحر المتوسط، كما أن هذه المدن الأربع هي أكبر الموانئ اللبنانية على البحر المتوسط، كما أنها تشمل أكبر الفعاليات الصناعية والمالية والخدمية وصيد الأسماك، ويتضح من الجدول أن لبنان يضم مدينة مليونية واحدة هي بيروت عاصمة الدولة، وتضم أكثر من ثلث سكان لبنان، مما يشير إلى التركيز الشديد للسكن في مدينة واحدة. بينما يلاحظ تدني نصيب المدن الأخرى من مجمل عدد السكان، ولا عجب في ذلك في بيروت عاصمة البلاد ومدينة ذات تاريخ قديم وأكبر مرفأً تجاري على الحوض الشرقي للبحر المتوسط والمركز الرئيس للصناعة والتجارة والمال في لبنان، وفيها مطار لبنان الدولي، وهي عقدة مواصلات للسكك الحديدية والطرق البرية والنقل الجوي والبحري.



جدول (٤)

تطور سكان مدينة بيروت

السنة	سكان المدن نسمة	نسبتهم من مجمل سكان لبنان %
١٩٢٣	١٥٠٠٠٠	٢٣,٨
١٩٥٩	٤٥٠٠٠٠	٢٧,٧
١٩٧٥	١١٧٠٠٠٠	٤٥
١٩٩٦	١١٢١٠٠٠	٣٦

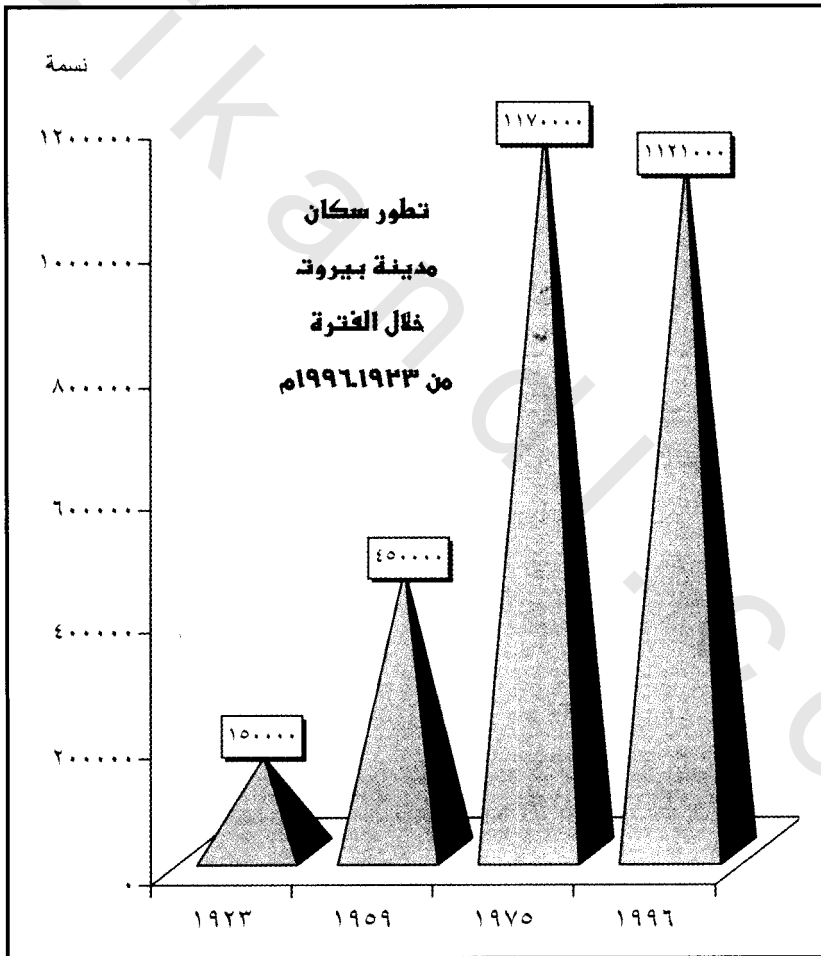
يستنتج من الجدول (٤) أن عدد السكان في مدينة بيروت قد ارتفع بشكل كبير وبلغ الذروة في عام ١٩٧٥.

إن الحرب الأهلية التي اندلعت في النصف الثاني من السنة ذاتها في مدينة بيروت ثم انتقلت إلى محيطها، قد أدت إلى موت الآلاف من سكانها وهروب آلاف آخرين، كما أن الغزو الصهيوني للبنان ومحاصرته لمدينة بيروت عام ١٩٨٢ وقصف بيوتها ومنشآتها ليلاً ونهاراً نحو ثلاثة أشهر أدى أيضاً إلى موت الآلاف ونزوح آلاف آخرين إلى خارج المدينة المحاصرة، وهذا ما يفسر ظاهرة تناقص السكان في بيروت منذ الحرب حتى عام ١٩٩٦، وتدني نسبة سكانها من ٤٥% إلى ٣٦%.

يعد لبنان في مقدمة الدول العربية من حيث ارتفاع نسبة المتعلمين وانخفاض نسبة الأمية. ففي عام ١٩٩٦ بلغت نسبة الأمية ١٢% بين الذكور و ٢٧% بين الإناث.

لا يلزم القانون اللبناني الأطفال بالانتظام في الدراسة، ومع ذلك يرسل معظم الآباء أطفالهم إلى المدارس الابتدائية والثانوية وينتظم أكثر من نصف

عدد الأطفال في سن التعليم في الدراسة، ففي عام ١٩٤٨ بلغت نسبة الانتظام في المدارس الابتدائية والثانوية نحو ٧٤٪ من جملة عدد الأطفال في سن التعليم (٧٦٪ للذكور، ٧١٪ للإناث)، وبلغت نسبة الانتظام في عام ١٩٩٦ نحو ٧١٪ بين الذكور و ٧٦٪ بين الإناث، من الواضح اختلاف نسبة الانتظام للجنسين بين عامي ١٩٨٤ - ١٩٩٦ وتزايد إقبال الإناث على الدراسة.



توجد في لبنان مدارس حكومية مجانية في مراحل التعليم الابتدائي و الثانوي، كما توجد مدارس خاصة تحصل رسوماً تعليمية في المرحلتين، كما تتمتع الطوائف الدينية المختلفة بحرية إقامة مدارس خاصة.

يضم لبنان عدداً كبيراً من مؤسسات البحث العلمي و الدراسات (١٥ مؤسسة) كما توجد (١١) مكتبة علمية في المدن اللبنانية الكبيرة وخاصة بيروت، كما توجد في لبنان ست جامعات هي: الجامعة الأمريكية في بيروت، وجامعة بيروت العربية، وجامعة سانت ستريث للكاثوليك، وجامعة سانت جوزيف. كما توجد في لبنان سبع كليات عليا محلية وأجنبية. وقد بلغت الميزانية المخصصة للتعليم في لبنان نحو ١١٪ من مجمل الميزانية العامة للبلاد في عام ١٩٩٠م.

شكلت القوى العاملة في لبنان ٣٠٪ من جملة عدد السكان في عام ١٩٩٢ (بينما بلغ المعدل العالمي نحو ٤٨٪) منها ٧٣٪ من الذكور و ٢٧٪ من الإناث، يستوعب قطاع الخدمات ٥٩٪ من مجمل القوى العاملة وقطاع الصناعة ٢٧٪ والزراعة ١٤٪.

إن هذه النسب تشير بشكل واضح إلى اعتماد لبنان على قطاع الخدمات مستغلاً موقعه الجغرافي أفضل استغلال في اجتذاب رؤوس الأموال وتنشيط التجارة والسياحة وما تتطلب من تطور لقطاعات الفنادق والمطاعم والملاهي.

أهم المراجع :

- ١- الموسوعة العربية العالمية الجزء ٢١.
- ٢- معطيات إحصاء عام ١٩٣٢ في لبنان - بيروت.
- ٣- معطيات مسح السكان و المساكن في لبنان في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦ - بيروت.

obeikandi.com

الفصل الثاني عشر

سكان جمهورية اليمن



إعداد

أ.د. أحمد محمد شجاع الدين

استاذ السكان والمدير التنفيذي لمركز التدريب والدراسات السكانية

جامعة صنعاء - اليمن

obeikandi.com

سكان جمهورية اليمن

المقدمة

حظيت المسألة السكان منذ القديم بالاهتمام وقد كانت المعرفة متوفرة عن عدد السكان وتوزيعهم من أجل التجنيد والضرائب. أما في العصر الحديث فقد أخذت المسألة السكانية بعداً آخر أكثر تشعباً وتعقيداً، حيث أثر التطور الكبير الذي شهدته البشرية في مختلف مجالات الحياة وبصفة خاصة في المجال الصحي الذي أدى إلى خفض معدلات الوفيات وخاصة الأطفال؛ مما نتج عنه زيادة كبيرة في النمو السكاني. وهذا الوضع أدى إلى وجود أعداد كبيرة من السكان جيلاً بعد جيل، وأدى إلى وجود مشاكل كبيرة في الوقت الحاضر لمعظم بلدان العالم وعلى وجه الخصوص في البلدان النامية ومنها اليمن؛ لهذا نجد أن الوضع السكاني في اليمن في الوقت الحاضر وما سيكون وضعه في المستقبل جدير بالاهتمام والدراسة.

إن معدل النمو السكاني السنوي المرتفع بسبب ارتفاع معدلات الخصوبة وخاصة في الريف وتحسن صحة الطفل والأم والسيطرة على الأمراض المستوطنة قد أدت إلى زيادة نسبة السكان السنوية في اليمن وقلة فرص العمل بشكل كبير أمام الفئات العمرية القادرة على الإنتاج؛ مما دفع بحركة السكان من الريف صوب المدن الرئيسية والثانوية بحثاً عن فرص عمل، لقد أدى الوضع السكاني في الجمهورية اليمنية إلى وجود البطالة السافرة والمقنعة والموسمية والنقص في تقديم الخدمات الأساسية للسكان بسبب النمو السكاني السنوي على مستوى الريف والحضر، ووجدت العديد من المشاكل ذات الصلة بالمسار الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي والصحي في اليمن. ومنذ منتصف السبعينيات من هذا القرن زاد معدل النمو السكاني السنوية في

اليمن، حيث كانت الزيادة السكانية قبل هذه الفترة بطيئة وأصبحت متسارعة فيما بعد بفعل العديد من العوامل منها: تحسين خدمات الطفولة والأمومة انخفاض معدل الوفيات، القضاء على الأوبئة، تحسين مستوى تقديم الخدمات الأساسية على مستوى الريف والحضر، وصول الخدمات الصحية إلى المناطق النائية.

ونتيجة لهذه الزيادة السكانية السنوية المتسارعة أصبحت المسألة السكانية تشكل عبئاً على مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما دفع اليمن لاتخاذ العديد من الإجراءات لمواجهتها، حيث بدأت تلقي بظلالها على مختلف جوانب الحياة في اليمن وخاصة على الجوانب التعليمية، الصحية، البيئية، الخدمات الأساسية، القوى العاملة وغير ذلك من الجوانب الحيوية. لهذا اتخذت اليمن عدة إجراءات لمواجهة الوضع السكاني المتفاقم ومنها: تشكيل المجلس الوطني للسكان، إقرار الاستراتيجية الوطنية للسكان في عام ١٩٩١ التي توصل إلى المؤتمر الأول للسياسات السكانية من عام ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٠م، خطة العمل السكاني المحدثه من عام ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٠م التي توصل إليها المؤتمر الوطني الثاني للسياسة السكانية وتم إقرار هاتين الوثيقتين من قبل مجلس الوزراء.

إن هذه الإجراءات التي اتخذتها حكومة الجمهورية اليمنية إزاء المسألة السكانية بغية التأثير على العوامل المؤثرة على زيادة النمو السكاني السنوي والتخفيف من حدته على المسار الاقتصادي والاجتماعي والصحي والتعليمي. إن الأهداف والسياسات والإجراءات التي اتخذتها الدولة المتصلة بالوضع السكاني في اليمن جزء لا يتجزأ من التنمية التي تنتهجها الدولة في سبيل تحسين مستوى حياة الناس المعيشية، حيث تؤكد توجهات الدولة على

ضرورة تحقيق تنمية شاملة، حيث يحق لكل مواطن يمني التمتع بمستوى جيد من الصحة البدنية والعقلية، وإن مخرجات التنمية التي تنتجها حقاً من حقوق الإنسان اليمني وجزء لا يتجزأ من حقوقه الأساسية وإن الموضوع الرئيس للتنمية والتمتع بها، أو أن انعدامها أو التعثر في تحقيقها لا يجوز اتخاذ ذلك ذريعة لتبرير الانتقاص من حقوق الإنسان اليمني الأساسية. وهذا ما تؤكد عليه المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش التي تعقد في اليمن من وقت إلى آخر حول السكان والتنمية وتؤكد على ضرورة النظر إلى ربط النمو السكاني السنوي بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية المستدامة والعلاقة المتبادلة بينهما من أجل النهوض في تحقيق حقوق الإنسان اليمني وذلك بالعيش الكريم في وطنه.

نمو السكان في اليمن

لا توجد مصادر موثوقة تؤكد كم كان عدد سكان اليمن قبل عقد الخمسينيات من هذا القرن، ولا معدل النمو السكاني السنوي بحكم الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت تعيشها اليمن آنذاك، وكذا تخلف هياكل الدولة آنذاك. أما منذ ١٩٥٠م فتشير تقديرات مصادر الأمم المتحدة أن سكان اليمن كانوا يتزايدون ببطء، حيث كانوا ٤,٣ مليون، وارتفع العدد إلى ٥,٢ مليون نسمة عام ١٩٦٠م، ثم إلى ٦,٣ مليون عام ١٩٧٠م. ولم يصل العدد إلى الضعف عن ما كان عليه في عقد الخمسينيات إلا في أواخر الثمانينيات من هذا القرن عندما وصل عدد سكان اليمن إلى ١٠,٦ مليون نسمة. ولقد كان النمو السكاني بطيئاً في ١٩٥٠م حيث، وصل آنذاك إلى ١,٨٥ ٪ بحسب تقديرات المنظمة للدولة، وارتفع إلى ٢,٠٦ ٪ ما بين ١٩٦٠م إلى ١٩٦٥م. إلا أن النمو السكاني السنوي ما لبث أن انخفض إلى ١,٦١ ٪ ما

بين ١٩٦٥ إلى ١٩٧٠ بحكم عدم استقرار الأوضاع السياسية آنذاك في اليمن بسبب الحرب الأهلية من أجل تثبيت نظام الجمهورية في المحافظات الشمالية والكفاح المسلح في المحافظات الجنوبية من أجل الاستقلال من المستعمر البريطاني. ومع كل تلك الأحداث الكبيرة التي مرت بها اليمن أثناء هذه الفترة التاريخية وأثرت على معدل النمو السكاني السنوي، إلا أن ذلك الانخفاض كان عابراً إذ ما لبث النمو السكاني أن تزايد بعد هذه الفترة ووصل إلى ٩٨,١٪ ما بين ١٩٧٠م إلى ١٩٧٥م. واستمر النمو السكاني بالارتفاع بشكل مطرد^(١).

جدول رقم (١) يبين سكان اليمن ما بين ١٩٥٠ إلى ٢٠٠٥م بناءً على تقديرات المنظمة الدولية ونتائج التعدادات العامة للسكان والمساكن والمنشآت وتوقعات الجهاز المركزي للإحصاء.

جدول (١)

يوضح تقديرات السكان في اليمن ما بين ١٩٥٠م - ٢٠٠٥م.

تقدير السكان	العام
٤,٣١٦,٠٠٠	١٩٥٠
٤,٧٣٤,٠٠٠	١٩٥٥
٥,٢٤٧,٠٠٠	١٩٦٠
٥,٨٤٣,٠٠٠	١٩٦٥
٦,٣٣٠,٠٠٠ ^(١)	١٩٧٠
٦,٩٣٦,٠٠٠	١٩٧٥
١٠,٦١٩,٠٠٠ ^(٢)	١٩٨٨
١٤,٨٥٩,٠٠٠ ^(٣)	١٩٩٤
٢١,٨٥١,٠٠٠ ^(٤)	٢٠٠٥

المصدر : ١ - بحث مقدم إلى المؤتمر الأول للسياسة السكانية "سكان اليمن حاضراً ومستقبلاً".

٢ - الجهاز المركزي للإحصاء - نتائج التعداد العام للمساكن والسكان.

٣ - الجهاز المركزي للإحصاء - التقرير العام لنتائج التعداد العام للمساكن والمنشآت.

٤ - تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء.

لهذا نجد أن النمو السكاني السنوي في المرحلة من عام ١٩٥٠-١٩٧٠م أثر بشكل كبير على الوضع السكاني في اليمن بسبب الأوضاع الصعبة المتمثلة في الجوانب: الاقتصادية والثقافية والصحية والتعليمية والاجتماعية والسياسية آنذاك. ولقد كان من ملامح هذه المرحلة الارتفاع الكبير في الوفيات، يقابله أيضاً ارتفاع كبير في المواليد. هذا الوضع أثر على النمو السكاني السنوي وبرزت عدة خصائص في هذه المرحلة من تاريخ سكان اليمن منها:

- ١ - نمو بطيء للسكان في كل سنة.
 - ٢ - انخفاض متوسط عمر الإنسان بحيث لا يتجاوز ٢٥ عاماً.
 - ٣ - تركيز كبير للسكان في الريف، حيث كانت تصل النسبة إلى أكثر من ٩٠٪ من مجموع السكان.
 - ٤ - ضآلة سكان الحضر، حيث كانت النسبة تتراوح بين ٧-١٠٪ من مجموع السكان.
 - ٥ - هجرة خارجية للسكان بشكل متزايد إلى بلدان مختلفة في العالم.
- هذه العوامل مجتمعة لم تظهر الوضع السكاني في اليمن كمشكلة سكانية في الستينيات من هذا القرن. أما في بداية السبعينيات فقد أدت هجرة اليمنيين بأعداد كبيرة إلى المملكة العربية السعودية ودول الخليج إلى امتصاص الأيدي العاملة المتزايدة سواء كانت ماهرة أو شبه ماهرة، وهذا مما أدى خلال هذه الفترة إلى عدم ظهور المسألة السكانية كمشكلة.
- لقد بدأ الإدراك أن الوضع السكاني في اليمن يشكل عبئاً على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من المجالات الحيوية عند بروز الحاجة

إلى الاعتماد على التخطيط والبرمجة من أجل إحداث تنمية شاملة وعلى مستوى الريف والحضر. وهذا الوضع فرض على الدولة ضرورة وجود بيانات حقيقية لا تقديرية عن السكان في اليمن من حيث: الخصائص، التوزيع الجغرافي، فئات العمر المختلفة، خصائص القوى العاملة، أنواع الأعمال المطلوبة والمتوفرة، الوضع التعليمي في مختلف المراحل، الوضع الصحي على مستوى الريف والحضر، وضع الخدمات العامة والمتمثلة في (المياه الكهرباء، مجاري الصرف الصحي)، التغيرات في البيئة، الوضع الاقتصادي سواء أكان زراعياً أو صناعياً التغيرات الاجتماعية. من هذا الإحساس المتزايد لدى الدولة والمجتمع بأهمية إعطاء الوضع السكاني أهمية في توجهات الدولة التنموية؛ لهذا ركزت الدولة جهودها من أجل إجراء تعدادات عامة للمساكن والسكان والمنشآت بشكل منتظم.

لقد تم إجراء تعدادات عامة للمساكن والسكان والمنشآت من قبل الدولة من أجل الحصول على المعلومات المختلفة عن الأوضاع السكانية في اليمن؛ ولهذا نفذت الدولة أول تعداد سكاني شامل عام ١٩٧٣م في المحافظات الجنوبية والشرقية، وتعداد ١٩٧٥م في المحافظات الشمالية. وأظهر كلا التعدادين أن سكان اليمن كان ٧,٥ مليون نسمة، وأن الزيادة السنوية خلال هذه الفترة ٢,٥٪ سنوياً في المحافظات الشمالية، ٢,٦٪ في المحافظات الجنوبية.

وزاد الشعور لدى الدولة والمجتمع بأهمية إعطاء البعد السكاني في خطط التنمية الشاملة التي تنفذها الدولة في العديد من المجالات وبالأذات عندما بدأت آثار التحسن في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ونمو الدخل الإجمالي المحلي إلى ٨,٥٪ في المحافظات الشمالية، ٧٪ في المحافظات

الجنوبية في منتصف السبعينيات من هذا القرن^(٢). إضافة إلى ذلك انخفاض في معدلات الوفيات الناتج عن تحسين الوضع الصحي في اليمن واستمرار تصاعد معدلات المواليد بوتيرة مرتفعة، وهذا بدوره أدى إلى ارتفاع معدل النمو السكاني في اليمن بشكل عام.

وفي بداية الثمانينيات بدأت المشكلة السكانية في اليمن تتصاعد أكثر مما كانت عليه في السبعينيات، حيث ارتفع معدل النمو السكاني السنوي إلى ٣٪ بدلاً مما كان عليه ٢,٥٪ في منتصف السبعينيات. ورافق هذا النمو المرتفع تباطؤ في النمو الاقتصادي بسبب تدني الطلب على العمالة اليمنية من المملكة العربية السعودية ودول الخليج. ولم يقتصر الأمر على هذا فقط بل العديد من العمال بدؤوا بالعودة، وهذا الوضع أوجد حالتين هما:

١ - انخفاض تحويلات المغتربين من العملة الصعبة.

٢ - عرض القوى العاملة غير القادرة للحصول على فرص عمل في اليمن أكثر، وهذا أدى إلى بداية ظهور البطالة السافرة والمقنعة وكذلك الموسمية.

لقد أدى تباطؤ النمو الاقتصادي في اليمن بحكم زيادة النمو السكاني السنوي والتدني التدريجي في تقديم الخدمات الصحية والتعليمية على اعتبار أن إمكانية الدولة لا تستطيع توفيرها بشكل جيد على مستوى الريف والحضر؛ نتيجة لزيادة السكان السنوية التي تفوق قدرات الدولة على توفير هذه الخدمات الأساسية للمواطنين، وهذا أدى إلى بداية اتساع الفجوة بين السكان والموارد، وبدأت هذه المشكلة تتسع من سنة إلى أخرى، وبدأ كذلك استنزاف الموارد المائية الجوفية بحكم تصاعد تيارات الهجرة الداخلية من

الريف والاستقرار في المدن الرئيسية والثانوية، وبداية تدهور البيئة في الريف والحضر نتيجة للاستخدام المفرط لها من قبل السكان. وأدى تصاعد النمو السكاني خلال هذه الفترة إلى تفاقم حدة تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في اليمن.

ومع بداية التسعينيات من هذا القرن زاد حجم المشكلة السكانية في اليمن بسبب الاختلال في التوازن بين النمو المتسارع في كل سنة وبين الموارد الاقتصادية والتي هي في الأصل محدودة. أضيف إلى ذلك قيام الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م وما رافقها من التزامات مالية كبيرة على الدولة نتيجة دمج نظامين في نظام واحد وما يترتب على هذا الوضع من التزامات كبيرة على الدولة، في الوقت نفسه ارتفع عدد سكان اليمن من ١١,٣ مليون نسمة في عام ١٩٩٠م إلى ١٢,٥ مليون نسمة في عام ١٩٩١م وذلك من جراء العودة المفاجئة لحوالي مليون يمني بعد اندلاع حرب الخليج الثانية، وكذلك عودة المهاجرين اليمنيين من القرن الإفريقي نتيجة لعدم استقرار الأوضاع السياسية في هذا الجزء من القارة الإفريقية. ولم يقتصر الأمر على هذا فقط، بل صاحب ذلك انخفاض في تدفق العملات الأجنبية إلى اليمن التي كان يرسلها المهاجرون إلى اليمن لأسرهم. رافق ذلك أيضاً انقطاع المعونات والمساعدات والقروض التي كانت تحصل عليها اليمن من الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الدولية. أدى هذا الوضع الاقتصادي إلى تدني دخل الفرد في اليمن واستمرار ارتفاع حجم البطالة وتسارع النمو السكاني السنوي.

لقد صاحب هذا التسارع للنمو السكاني تزايد حجم الهجرة الداخلية من الريف صوب المدن الرئيسية والثانوية لم يسبق له مثيل، وأدى هذا الوضع إلى تزايد الطلبات على توفير الخدمات الأساسية من الصحة التدريب

والتأهيل، ومياه الشرب النقية، والكهرباء، والصرف الصحي، فاق بكثير طلبات السكان وإمكانيات الدولة، هذا الوضع أدى إلى بروز تدهور الوضع البيئي في اليمن بشكل واضح، وتمثل في سوء تصريف النفايات وخاصة في المدن الرئيسية والثانوية وانتشار بعض الأمراض في صفوف السكان الناتجة عن مشاكل الصرف الصحي وتدهور أحوال البيئة بشكل عام.

ونتيجة لهذه العوامل الناجمة عن الاختلال بين الموارد الاقتصادية المتاحة وتدهور أوضاع البيئة والنمو المتسارع للسكان في كل سنة والذي وصل إلى ٣,٧٪ تحول الوعي بالمشاكل السكانية من قبل الدولة والمجتمع إلى عمل جاد تمثل بإعداد الإستراتيجية الوطنية للسكان في الجمهورية اليمنية في أكتوبر من عام ١٩٩١م، من أجل التأثير على الزيادة السنوية للسكان من ناحية الكم والكيف وبما يتلائم مع حاجة ومتطلبات نمو المجتمع اليمني ورفاهيته في مختلف مجالات الحياة. وحددت الفترة لتنفيذ الإستراتيجية من عام ١٩٩١- ٢٠٠٠م بعد إقرارها من قبل المؤتمر الوطني الأول للسكان في الجمهورية اليمنية، وأقرت هذه الإستراتيجية من قبل مجلس الوزراء بالقرار رقم (٣٥٦) لشهر أغسطس ١٩٩١م. وعقد المؤتمر الوطني الثاني للسياسة السكانية في أكتوبر عام ١٩٩٦م وانبثقت عنه خطة العمل السكاني في الجمهورية اليمنية بعد المناقشات والمداولات للدراسات التي قدمت للمؤتمر من قبل الباحثين والمخططين وممثلي المنظمات المحلية والدولية، وكذلك الوزارات والمصالح والهيئات ذات الصلة بالمسألة السكانية.

لقد استهدفت خطة العمل السكاني تنفيذ البرامج السكانية في أربعة محاور رئيسة وهي:

١ - تطوير الأداء لخدمات الصحة العامة وإيصالها إلى المناطق النائية التي لم

تصلها بعد. وتتمثل هذه الخدمات بصحة الأمهات والأطفال وتوسيع تقديم خدمات تنظيم الأسرة على مستوى الريف والحضر وكذلك الوالدية المسؤولة.

٢ - تنمية الموارد البشرية، وتحريك القوة الكامنة لديها، وخلق ضمانات ضد البطالة، وعدم تسرب التلاميذ من التعليم الأساسي، وتشجيع الفتاة على الالتحاق بالتعليم في مختلف المراحل، واستحداث الوسائل لدمج المهارات والتقنيات المكتسبة في مستحدثات التنمية الشاملة القابلة للاستمرار.

٣ - تطوير آليات التنمية الاقتصادية في المنهج والمقصد لتتماشى مع عناصر التنمية ومدخلاتها مع خصائص السكان؛ كي يضمن تحقيق الأهداف السكانية المعلنة من قبل الدولة.

٤ - تعزيز دور البنية المؤسسية والتشريعية والإعلامية بغرض إيجاد تيار عام في اليمن حول الوضع السكاني والمخاطر الناجمة عن الزيادة السكانية السنوية على مستقبل اليمن والأجيال القادمة، وتعزيز دورها في التنسيق والمتابعة والتقييم للسياسات والبرامج السكانية ذات الصلة بالإستراتيجية الوطنية للسكان وخطة العمل السكاني المحدثة.

وهكذا نجد أن النمو السكاني السنوي يشكل تحدياً كبيراً للدولة والمجتمع وللسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تنتهجها الدولة في سبيل تحقيق توازن بين الموارد والسكان.

مصادر البيانات السكانية في الجمهورية اليمنية

يهدف هذا الجزء إلى معرفة التعدادات السكانية والمسوحات التي تمت كمصدر من المصادر الرئيسية للحصول على بيانات للسكان في فترات زمنية مختلفة.

نظام السجل المدني في اليمن

لقد كان نظام السجل المدني والإحصاءات الحيوية مقتصرًا على مدينة عدن وضواحيها، ويعمل على توفير المعلومات عن السكان الخاصة بالمواليد والوفيات والزواج والطلاق. ويعود قيد الزواج والوفيات في مدينة عدن إلى عام ١٨٦٣م، والمواليد والطلاق إلى عام ١٨٩١م. وكان النظام لتسجيل الوقائع الحيوية يقوم على تخصيص صفحة لكل أسرة حسب ترتيب الأعمار والخصائص السكانية، ويتم إضافة الأشخاص الذين ينضمون إلى الأسرة عن طريق الزواج ويتم شطب الأسماء الذين يغادرون الأسرة بصفة دائمة، وتوقف العمل بهذا النظام عام ١٩٤٥م. وما أخذت المحافظات الجنوبية من الوطن استقلالها من المستعمر البريطاني عام ١٩٦٧م حتى أصبح التسجيل للوقائع الحيوية إجبارياً من قبل كل المواطنين في عام ١٩٧٠م بحكم القانون.

أما المحافظات الشمالية فقد تم إنشاء نظام السجل المدني عام ١٩٧٤م، واقتصر دوره آنذاك على منح المواطنين البطاقات الشخصية. وبعد إجراء أو تعداد عام للمساكن والسكان والمنشآت في عام ١٩٧٥م تم إنشاء مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني عام ١٩٧٦م، وحددت مهامها منح البطاقة الشخصية وتسجيل الوقائع الحيوية كمصدر من مصادر البيانات السكانية الحيوية. ومنذ تأسيس مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني أصبحت تلعب دوراً رئيساً في توفير المعلومات والبيانات الحيوية عن السكان في اليمن وعلى مستوى الريف والحضر.

أما التعدادات السكانية التي تمت في اليمن للسكان والمساكن والمنشآت كمصدر من مصادر البيانات السكانية في الجمهورية اليمنية، فقد تم أول تعداد في المحافظات الجنوبية عام ١٩٧٣م والمحافظات الشمالية عام ١٩٧٥م،

وتم الوقوف لأول مرة في تاريخ اليمن على خصائص السكان، وتوزيعهم، والخدمات التي تقدمها الدولة للسكان في الريف والحضر. وتلا هذين التعدادين تعداد عام ١٩٨٦م في المحافظات الشمالية وتعداد ١٩٨٨م في المحافظات الجنوبية، وكانت أكثر دقة وشمولاً من التعدادات السابقة، وأعطت صورة أكثر وضوحاً عن خصائص السكان في مختلف القرى والمديريات والمحافظات ومدن الجمهورية. وتم إجراء آخر تعداد عام للمساكن والسكان والمنشآت في ديسمبر عام ١٩٩٤م، وركز التعداد على خصائص السكان الديمغرافية وأنشطتهم الاقتصادية ونوع الخدمات الأساسية المتوفرة لدى المواطنين، سواء على مستوى الريف أو الحضر. وقد كان آخر تعداد عام للسكان والمساكن والمنشآت وكان أكثر دقة وشمولاً من التعدادات السابقة، مما عزز من واقعية الخطط الاقتصادية والاجتماعية التي تنفذها الدولة.

أما المسوحات السكانية فقد تمت في فترات زمنية مختلفة وهي عديدة، وحدد لكل مسح أهدافه ومبررات إجرائه. وسنستعرض أهم المسوحات التي تمت في اليمن والأهداف لهذه المسوحات بشكل عام.

من هذه المسوحات التي نفذت كمصدر من مصادر البيانات السكانية في الجمهورية: مسح ميزانية الأسرة عام ١٩٧٣م، مسح الوفيات عام ١٩٧٣م، مسح التقييمات الإدارية عام ١٩٧٤م، المسح الاجتماعي عام ١٩٧٤م، مسح القوى الوظيفية للدولة عام ١٩٧٥م، مسح ميزانية الأسرة عام ١٩٧٧م، مسح القوى العاملة عام ١٩٧٩م، مسح التنمية الحضرية عام ١٩٧٩م، مسح تغطية الخصوبة البشرية عام ١٩٧٩م، المسح الديمغرافي عام ١٩٨١م، مسح تغطية نطاق الأحوال المدنية والسجل المدني عام ١٩٨٢م، مسح القوى العاملة عام ١٩٨٥م، المسح الديمغرافي لجزيرة سقطرى عام ١٩٨٥م، مسح مساهمة المرأة

في التنمية عام ١٩٨٦م، مسح ميزانية الأسرة عام ١٩٨٧م، المسح اليمني الديمغرافي لصحة الأم والطفل عام (٩١/٩٢م، ٩٦/٩٧م)، حصر المغتربين العائدين من الخليج والجزيرة بسبب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م، مسح ميزانية الأسرة عام ١٩٩٣م، المسح الصحي الشامل للمؤسسات والقوى العاملة الصحية عام ١٩٩٢م، مسح الفقر، بحث عن الجماعات والفئات الهامشية في المجتمع اليمني عام ١٩٩٦م.

هدفت هذه المسوحات إلى جمع البيانات السكانية عن فئة سكانية مختارة للوقوف على الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والوفيات، الخصوبة البشرية، حالة التعليم، العاهات، المهن، المسكن وخصائصه، العلاقة بقوة العمل، استهلاك الأسرة، متوسطات الدخل الجارية للأسرة، العلاقة بين النمط الاستهلاكي والخصائص الديمغرافية والاقتصادية للأسرة، معرفة أثر التغير في الدخل على النمط الاستهلاكي، معرفة الآثار الموسمية على النمط الاستهلاكي للأسر. وهناك العديد من المسوحات تم تنفيذها ما بين عام ٩٨-١٩٩٩م ولكنها مركزة بدرجة أساسية حول الفقر وميزانية الأسرة وعلى مستوى الريف والحضر كمصدر من مصادر البيانات السكانية في الجمهورية اليمنية.

الخصوبة البشرية:

تعتبر الخصوبة البشرية أساساً مهماً في الدراسات السكانية؛ لأنها المسؤولة عن بقاء سلسلة الأحياء البشرية. ومن دون شك فإن العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية تلعب دوراً مهماً في تحديد مستوى الخصوبة واختلافها من مجتمع إلى آخر، ومن مجموعة سكانية إلى أخرى؛ ولهذا تحظى الخصوبة البشرية باهتمام كبير من قبل علماء الديمغرافيا والاقتصاد والاجتماع والسياسيين ومخططي التنمية البشرية.

إن ارتفاع معدل النمو السكاني السنوي عن معدل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية يشكل عقبة كبيرة أمام خطط التنمية التي تتبناها الدولة لرفع مستوى الحياة المعيشية للمواطنين. لقد حدثت تغيرات ملموسة في مستويات واتجاهات الخصوبة البشرية في البلدان المتقدمة وخاصة في أعقاب الثورة الصناعية، إلا أن معظم البلدان النامية ظلت الخصوبة البشرية مرتفعة. ومن هنا نجد أن معظم البلدان النامية وخاصة منذ منتصف الستينيات أظهرت ولا زالت اهتماماً كبيراً في العلاقة الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية بالخصوبة البشرية وتأثيرها على معدل النمو السكاني السنوي. العديد من البلدان النامية أعدت برامج تنظيم الأسرة على مستوى الريف والمدينة وأثمرت جهودها في تخفيض مستويات الخصوبة البشرية وغيرها من المفاهيم لدى السكان فيما يتعلق بحجم الأسرة^(٣).

هناك العديد من العوامل تؤثر على معدل الخصوبة البشرية في المجتمع اليمني ومنها على سبيل المثال: الاختلاف في مستويات التنمية، الاختلاف في المستويات التعليمية، التحضر، مستوى وعي الفرد في استخدام الطرق المختلفة من أجل خفض مستويات الخصوبة البشرية، انخراط المرأة المتعلمة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، الاختلاف في المهن حيث المرأة والرجل اللذان يمارسان نشاطاً ذهنياً أقل رغبة في الإنجاب من الذين لا يمارسون أي عمل ذهني، منظومة القيم السائدة ومنها تحديد سن الزواج وحجم الأسرة والربط بين مكانة المرأة الاجتماعية وعلاقة ذلك بالخصوبة البشرية، العوامل الفسيولوجية وذلك بقدرة المرأة على الإنجاب من عدمه بسبب العديد من العوامل الصحية، التغذية، والصحة، رضاعة الطفل، مكانة المرأة الاجتماعية والمرتبطة بعدد الأولاد، مشاركة المرأة في الوظيفة العامة

والأنشطة الاجتماعية والسياسية، ممارسة تنظيم الأسرة المبني على القرار الذاتي من قبل الزوج والزوجة، كل هذه العوامل تؤثر على الخصوبة البشرية في اليمن.

لم تولي اليمن في الماضي القريب أي اهتمام يذكر بمسألة الخصوبة بحكم تخلف هياكلها الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية. وتشير التقديرات الإحصائية أن معدل المواليد في الخمسينيات ما بين ٤٢-٤٦ في الألف ومعدل الوفيات ٣٢-٣٥ في الألف. ومنذ العقد السادس من هذا القرن (أي بعد قيام ثورتي ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م، و١٤ أكتوبر ١٩٦٣م) تحول الاهتمام بصورة ملموسة إلى العمل من أجل تحسين شروط الحياة للسكان في مختلف مجالات الحياتية، وانعكس هذا الاهتمام بارتفاع المواليد إلى ٤٦ في الألف، وانخفاض معدل الوفيات إلى ٢٨ في الألف، وارتفع توقع الحياة عند المواليد من ٣٣ عاماً إلى ٣٦ عاماً في أواخر الستينيات من هذا القرن.

لقد كانت الزيادة السنوية للسكان في الخمسينيات لا تتجاوز ١٪ وأصبحت في الستينيات ٨، ١٪، ووصلت في منتصف السبعينيات إلى ٢، ٢٪، تتصل في منتصف الثمانينيات إلى ١، ٣٪. وما إن حل منتصف التسعينيات من هذا القرن حتى وصل معدل النمو السكاني السنوي ٧، ٣٪.

لهذا كان حجم السكان في بداية الخمسينيات يحتاج إلى ٧٠ عاماً من أجل أن يتضاعف بسبب انخفاض معدل النمو الطبيعي للسكان بسبب ارتفاع معدل الوفيات خلال هذه الفترة التاريخية. وفي منتصف الثمانينيات انخفضت فترة مضاعفة حجم السكان إلى ٣٣ عاماً، وأصبحت الفترة في منتصف التسعينيات إلى ١٨ عاماً فقط^(٤).

إن المعلومات المتعلقة بالخصوبة البشرية قبل تعداد ١٩٨٦م في المحافظات الشمالية تم الحصول عليها عن طريق المسوحات الديمغرافية التي تمت بالعينة على مستوى الريف والحضر عن طريق الجهاز المركزي للإحصاء، وأعطت صورة عن واقع الخصوبة البشرية في اليمن. والاعتماد على المسوحات يعود إلى عدم توفير معلومات عن الخصوبة البشرية في اليمن قبل هذه الفترة.

إن التعدادات العامة للمساكن والسكان والمنشآت التي تمت عام ١٩٧٣م، ١٩٧٥م، لم تتطرق إلى وضع الخصوبة البشرية عندما تم إعداد استمارات التعدادات العامة للسكان. منذ أن دخلت اليمن مرحلة الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في بداية التسعينيات من هذا القرن نجد أنها دخلت مرحلة جديدة من التحول الديمغرافي والمتمثلة في الانفجار السكاني، ومن مميزات انخفاض معدل الوفاة مع بقاء معدلات المواليد مرتفعة. ولقد وصل معدل المواليد الخام ٤٦ في الألف في الفترة من ٧٠ إلى ١٩٧٥م وانخفض معدل الوفيات إلى ٢٤ في الألف للفترة نفسها وارتفع معدل الخصوبة الكلي من ٧ مواليد لكل امرأة قادرة على الإنجاب إلى ٢٦، ٨ مولود في منتصف الثمانينيات. وارتفع متوسط الحياة إلى ٤٦ عاماً في عام ١٩٨٨م^(٥).

الخصوبة البشرية حسب العمر:

تصدر اليمن العديد من البلدان العربية والإسلامية في معدل الخصوبة البشرية في الفئات العمرية المختلفة، جدول رقم (٣) يبين معدل الخصوبة البشرية في الفئات العمرية المختلفة.

جدول رقم (٢)

يبين معدل الإنجاب التفصيلي لكل فئة عمرية حضر وريف الجمهورية اليمنية لكل ألف من الإناث لعام ١٩٩٤م.

العمر	حضر	ريف
١٥ - ١٩	٦٩	٦٥
٢٠ - ٢٤	٢٤٨	٢٩٧
٢٥ - ٢٩	٣٠١	٣٥٩
٣٠ - ٣٤	٢٧٦	٣٢٧
٣٥ - ٣٩	٢٠٦	٢٧٣
٤٠ - ٤٤	٩٨	١٥٤
٤٥ - ٤٩	٤٤	٨١
معدل الإنجاب الكلي	٦,٢١	٧,٧٧

المصدر: وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء.

من الجدول يتضح أن انخفاض الخصوبة البشرية في اليمن في الفئة العمرية ١٥-١٩ سنة وكذلك الفئة ٤٥-٤٩ سنة. على مستوى الريف والحضر، حيث وصل الإنجاب ٦٩ لكل ألف في الحضر يقابل ذلك ٦٥ لكل ألف من الإناث في الريف. أمّا انخفاض الخصوبة البشرية في الفئة العمرية ٤٥-٤٩ سنة فقد وصل ٤٤ في الحضر يقابل ذلك ٨١ في الريف، كما ورد في الجدول. وفي كلتا الحالتين يكون الإنجاب في هذه المرحلة من عمر المرأة غير مأمون. أما معدل الخصوبة المرتفعة فتجدها في الفئة العمرية ٢٥-٢٩ سنة وسواء كان على مستوى الريف أو الحضر، والفارق واضح بين كل منهما كما هو موضح في الجدول.

ومن الملاحظ على الجدول أن الفجوة واضحة بين الريف والحضر في معدل الإنجاب وبالذات من الفئة العمرية عشرين سنة وحتى نهاية فترة الإنجاب لدى المرأة. وهذا يعود في اعتقادنا إلى عدة عوامل: ارتفاع نسبة الأمية في صفوف النساء في الريف أكثر من الحضر، ومتوسط عمر زواج المرأة في الريف أقل من الحضر بحكم تمسك الريف بالعادات والتقاليد التي تحث على المزيد من الإنجاب مما جعل الخصوبة الكلية مرتفعة، والفرق واضح في معدل الخصوبة العمرية للأمهات بين الريف والحضر، حيث بلغ ١,٥٦ مولود وهذا ما يؤكد أن الريف يحتاج جهوداً كبيرة من قبل الدولة والمجتمع من أجل وصول الخدمات الصحية الأولية إلى جميع المناطق الريفية ونشر التعليم العام في صفوف الذكور والإناث على حد سواء، وإدماج التربية السكانية في مناهج التعليم العام.

جدول رقم (٣) يبين معدل الخصوبة البشرية في اليمن على مستوى المحافظات وخلال تعدادات سكانية مختلفة.

جدول (٣)

يبين معدل الخصوبة البشرية الكلي لكل محافظة للأعوام ٨٦، ٨٨، ١٩٩٤م

المحافظة	١٩٨٦	١٩٨٨	١٩٩٤
أمانة العاصمة	٧,٢	٧,٠	٥,١
صنعاء	٨,٨	٨,٧	٧,٩
عدن	٤,٩	٤,٨	٤,٠
تعز	٧,٧	٧,٦	٦,٩
الحديدة	٧,٤	٧,٣	٦,٨
لحج	٦,٩	٦,٩	٦,٦
إب	٨,٦	٨,٥	٧,٩
أبين	٨,٣	٧,٩	٦,٦
ذمار	٨,٤	٨,٣	٨,٠
شبو	٨,٦	٨,٥	٨,٣
حجة	٨,٧	٨,٦	٨,٢
البيضاء	٨,٦	٨,٦	٨,٥
حضر موت	٧,٩	٧,٧	٦,٥
صعدة	٨,٣	٨,٣	٨,٤
المحويت	٧,٤	٧,٣	٦,٨
المهرة	٦,٦	٦,٦	٦,٦
مأرب	٨,٧	٨,٦	٨,٣
الجوف	١٠,٦	١٠,٦	١٠,٥
الجمهورية	٨,٠	٧,٩	٧,٤

المصدر: التخطيط والتنمية - الجهاز المركزي للإحصاء.

من الجدول يتضح أن التفاوت بين كل محافظة وأخرى بالخصوبة البشرية في التعدادات العامة للمساكن والسكان والمنشآت التي تمت في

الجمهورية اليمنية في فترات مختلفة بسيط، إلا محافظات عدن وأمانة العاصمة. إن التفاوت بين هذه المحافظات المحدودة وبقية محافظات الجمهورية يعود في هاتين المحافظتين إلى: زيادة الوعي عن أهمية المبادعة بين كل مولود وآخر وانتشار التعليم وكذلك انتشار خدمات تنظيم الأسرة في هذه المحافظات. هذا الوعي والممارسة في هاتين المحافظتين دون غيرها بأهمية المبادعة والاستفادة من خدمات تنظيم الأسرة أدى ثماره في السنوات الأخيرة كما أوضح الجدول.

هنالك بدأ تغيير في فهم وإدراك السكان أهمية المبادعة بين كل مولود وآخر بسبب العديد من العوامل منها: تكثيف التوعية الإعلامية في وسائل الإعلام المختلفة، التغيير في المفاهيم والقيم التقليدية لدى السكان التي تحث على كثرة الإنجاب، زيادة خدمات تنظيم الأسرة على مستوى الريف والحضر وخاصة وجود العيادات المتنقلة لتقديم الخدمة على مستوى القرى، الوضع الاقتصادي الذي تمر به اليمن حتمَّ على بعض الأسر وبالذات المتعلمين أن يعيدوا النظر في تحديد حجم الأسرة. هذه العوامل أثرت على معدل الخصوبة البشرية في اليمن منذ منتصف التسعينيات وحتى اليوم. الجدول التالي يبين متوسط عدد المواليد الأحياء ومعدل الخصوبة العمرية لكل ألف امرأة بناء على ما ورد في المسح الديمغرافي في اليمن لصحة الأم والطفل - الدورة الثانية.

جدول رقم (٤)

يبين الخصوبة الحالية وعدد الأطفال أحياء

معدل الخصوبة البشرية لعام ١٩٩٧م			الخصائص الخلفية الفئات العمرية
عدد النساء	متوسط عدد المواليد أحياء	معدلات الخصوبة العمرية	
٤,١٣٧	٠,١٧	١١٠,٠	١٩ - ١٥
٢,٧٣٨	١,٤١	٢٨٦,٠	٢٤ - ٢٠
٢,١٤٧	٣,٥٥	٣٠٤,٠	٢٩ - ٢٥
١,٧٤٨	٥,٥٧	٢٦٧,٠	٣٤ - ٣٠
١,٨٠٤	٧,٠٧	٢٠٠,٠	٣٩ - ٣٥
١,١٠٧	٨,٠٢	١١٥,٠	٤٤ - ٤٠
٨٣٩	٨,٨٣	٦٢,٠	٤٩ - ٤٥

معدل الخصوبة الكلية

١٤,٥٢١	٣,٥١	٦,٧	٤٩ - ١٥
١٣,٦٨٢	٣,١٩	٦,٤	٤٤ - ١٥

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية - الجهاز المركزي للإحصاء، الدورة الثانية للمسح الديمغرافي اليمني لصحة الأم والطفل ١٩٩٧م.

من الجدول يتضح أن الخصوبة البشرية للنساء اللواتي تقل أعمارهن عن الثلاثين عاماً لم تتغير عملياً منذ بداية التسعينيات، غير أن معدل الخصوبة قد انخفض بالنسبة للنساء فوق الثلاثين من العمر نتج عن ذلك انخفاض معدل الخصوبة الكلية ٤٩-١٥ سنة من ٧,٤ طفل من عام ٩٤ إلى ٦,٧ طفل عام ١٩٩٧م، كما ورد في جدول رقم (٢)، (٤). ويرجع هذا الانخفاض الجزئي في هذه الفئة العمرية كما أظهره المسح الأخير لصحة الأم والطفل إلى زيادة

استخدام موانع الحمل ومعرفة المرأة بوسائل تنظيم الأسرة على مستوى الريف والحضر وبمصدر هذه الوسائل.

وهكذا نجد من خلال المقارنة بين جداول الخصوبة البشرية المختلفة أن الفارق في الخصوبة الكلية على مستوى الريف والحضر منذ منتصف الثمانينيات وحتى اليوم بسيط، وهذا يعود في اعتقادنا إلى عدة أسباب منها:

- ١ - تزايد حجم الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن الرئيسية والثانوية.
- ٢ - قصر الفترة الزمنية للهجرة الداخلية وهذا ما أدى إلى عدم تأثر المهاجرين بالحياة المدنية بشكل كبير وجعلهم يشكلون حياتهم داخل المدن اليمينية، سواء كانت رئيسية أو ثانوية بما يشبه الجزر الريفية المغلقة في بعض الأحيان، محتفظين بعاداتهم وتقاليدهم ونمط حياتهم التي تعودوا عليها في الريف.
- ٣ - الرغبة في الاستمرار في الإنجاب لأكثر عدد من الأطفال تجنباً لفقد بعضهم وخاصة أن نسبة وفيات الأطفال والأطفال الرضع لا زالت مرتفعة في اليمن.
- ٤ - الفهم القاصر للمسألة الدينية المتعلقة بالإنجاب وخاصة لدى الأميين، وبالذات أن نسبة الأمية في صفوف النساء مرتفعة.
- ٥ - عدم تعرض مناهج التعليم العام لأهمية تنظيم الأسرة، مما جعل الأفراد الذين استقروا بحياتهم في المدينة مستمرين في الإنجاب بالوتيرة نفسها التي كانوا عليها في الريف إن لم يكونوا أعظم مما كانوا عليه.
- ٦ - شيوع الزواج المبكر على مستوى الريف وعلى مستوى المجموعات التي قررت العيش والاستقرار في المدن.
- ٧ - سعي المرأة لتأكيد مكانتها الاجتماعية في الأسرة من خلال الإنجاب المبكر وإنجاب المزيد من عدد أفراد الأسرة.

لكل هذه العوامل وغيرها أثره على مستوى الخصوبة البشرية وعلى وجود الفوارق البسيطة بين الريف الحضر. الجدول التالي يبين الخصوبة البشرية ووفيات الرضع وتوقع الحياة لكل محافظة من محافظات الجمهورية.

جدول رقم (٥)

يوضح معدل الخصوبة البشرية ووفيات الرضع وتوقع الحياة عند الميلاد لكل ألف من السكان

المحافظة	الخصوبة البشرية	معدل وفيات الرضع	توقع الحياة عند الميلاد
أمانة العاصمة	٥,٧	٧٧,٥٣	٨٥,٦٠
صنعاء	٧,٩	٨٩,٤٥	٥٥,٨٥
عدن	٤,٠	٥٩,٩١	١٦,٣٤
تعز	٦,٩	٦٥,٩٢	٦٠,٤٨
الحديدة	٦,٨	١٠٧,٩٠	٥٢,١٦
لحج	٦,٦	٦٣,٧٤	٦١,٢٨
إب	٧,٩	٨٩,٢٧	٥٥,٩١
أبين	٦,٦	٥٧,٣٥	٦٣,٤٣
ذمار	٨,٠	١١١,٦٠	٥١,٥٣
شبو	٨,٣	٦٤,٨٦	٦٠,٨٧
حجة	٨,٢	٧١,٣٠	٥٩,٦٥
البيضاء	٨,٥	٦٢,٥١	٦١,٤٦
حضر موت	٦,٥	٦٠,٤٥	١٦,٨٥
صعدة	٨,٤	٧٥,٣٦	٥٨,٩٧
المحويت	٦,٨	٩٩,٤٧	٥٣,٦٣
المهرة	٦,٦	٩٩,٤٩	٥٣,٥٨
مأرب	٨,٣	٦٣,٥٣	٦١,١٨
الجوف	١٠,٥	٥٥,٧٥	٦٣,٤٧
إجمالي الجمهورية	٧,٤	٨٠,٩٢	٥٧,٤٥

المصدر : وزارة التخطيط والتنمية - الجهاز المركزي للإحصاء، جدول مركب من النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ١٩٩٤م التقرير العام.

أما تأثير التعليم في الجمهورية اليمنية على الخصوبة فهو كبير، حيث هناك علاقة عكسية بين التعليم والخصوبة، فكلما ارتفع مستوى التعليم كانت هنالك إمكانية أكبر لانخفاض مستوى الإنجاب لدى المرأة في عمرها الإنجابي، وينخفض معدل وفيات الرضع. وهذا يعود إلى فهم المرأة المتعلمة بالطرق الصحيحة والتوقيت المناسب لتلقيح الأطفال والمحافظة على صحة الطفل والفهم السليم بالطرق السليمة باستخدام الأطفال للأدوية، وكذلك تغذية الأطفال ومكافحة الأمراض المعدية.

ومن الملاحظ على توقع الحياة عند الميلاد أن هناك تفاوتاً كبيراً بين كل محافظة وأخرى، وهذا يعود في اعتقادنا إلى نوع التغذية ومكافحة الأوبئة والأمراض المستوطنة.

ومما سبق نستطيع القول إن الخصوبة البشرية في اليمن مرت بمرحلتين هما: المرحلة الأولى وتمثل ما قبل منتصف السبعينيات، حيث كانت اليمن في أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية والثقافية شبه راكدة، وتنتشر فيها الأمراض التي كانت تفتك بالإنسان، والرضاعة الطبيعية كانت منتشرة وكانت وسيلة فعالة للمباعدة بين كل مولود وآخر، ولهذا كانت الخصوبة البشرية متدنية. أما المرحلة الثانية وهي من بداية الثمانينيات وحتى اليوم فتتميز بارتفاع الخصوبة البشرية، حيث وصل معدل الإنجاب للمرأة الواحدة في مرحلة إنجابها في أواخر الثمانينيات إلى ٨,٣ طفل، ووصل أقصاه في محافظات لحج، حجة، الجوف، وأدناه في محافظات عدن وأمانة العاصمة.

ويشير المسح الديمغرافي اليمني لصحة الأم والطفل الدورة الثانية عام ١٩٩٧م أن معدل الخصوبة البشرية الكلية للمرأة في مرحلة إنجابها من ١٥-

٤٩ بلغت ٦,٧ مولود لكل امرأة. وهذا يعود إلى مرحلة الاستقرار السياسي التي تمر بها اليمن وتنفيذ الخطط الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية التي تنفذها الدولة، وكذلك تحسن مستوى حياة الناس المعيشية وزيادة وعي الناس بأهمية استخدام وسائل تنظيم الأسرة وخاصة في المناطق الحضرية.

الوفيات؛

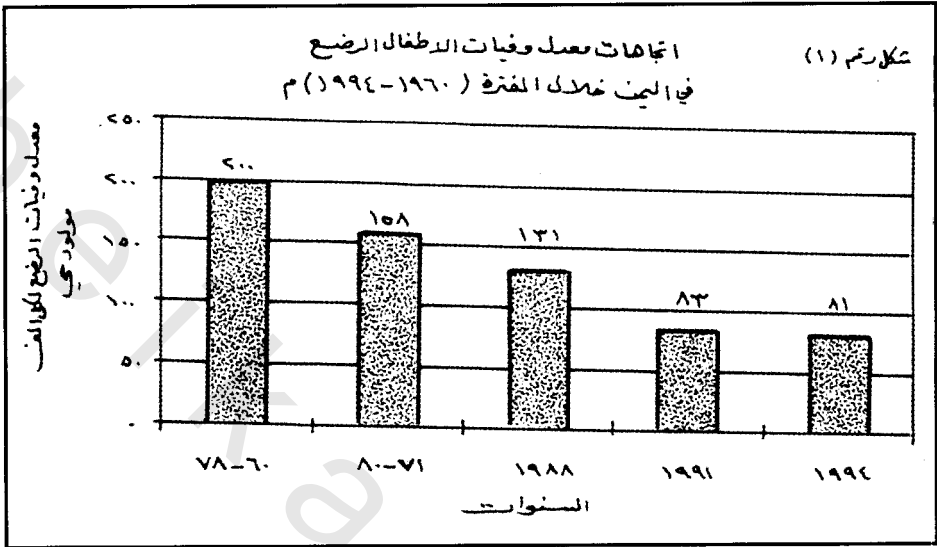
تتأثر صحة الأفراد ومستويات الوفيات بين السكان بعدد كبير من العوامل منها: الديمغرافية والبيولوجية والاقتصادية والاجتماعية والحضرية، وتؤثر العوامل الديمغرافي وذلك من ناحية التركيب العمري والجنسي للسكان. أما العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على مستويات الوفيات في اليمن فعديدة منها: المهنة، المستوى التعليمي، ظروف السك، الخدمات الصحية والطبية المتوفرة على مستوى الريف والحضر، المستوى المعيشي العام للسكان، وضع البيئة، توفير الخدمات الأساسية للمواطنين والمتمثلة في: مياه الشرب النقية، مجاري الصرف الصحي، الطرقات/الكهرباء،...الخ.

تشير العديد من التقديرات أن الوفيات في اليمن لا زالت من المعدلات العالية في البلدان النامية بالرغم من الانخفاض الكبير عن ما كانت عليه في الستينيات والسبعينيات من هذا القرن، ويعود هذا بدرجة أساسية إلى التحسن الملموس الذي حققته اليمن في الجوانب الصحية وزيادة خدماتها الأولية على مستوى الريف والحضر والقضاء على العديد من الأوبئة التي كانت مستوطنة في اليمن.

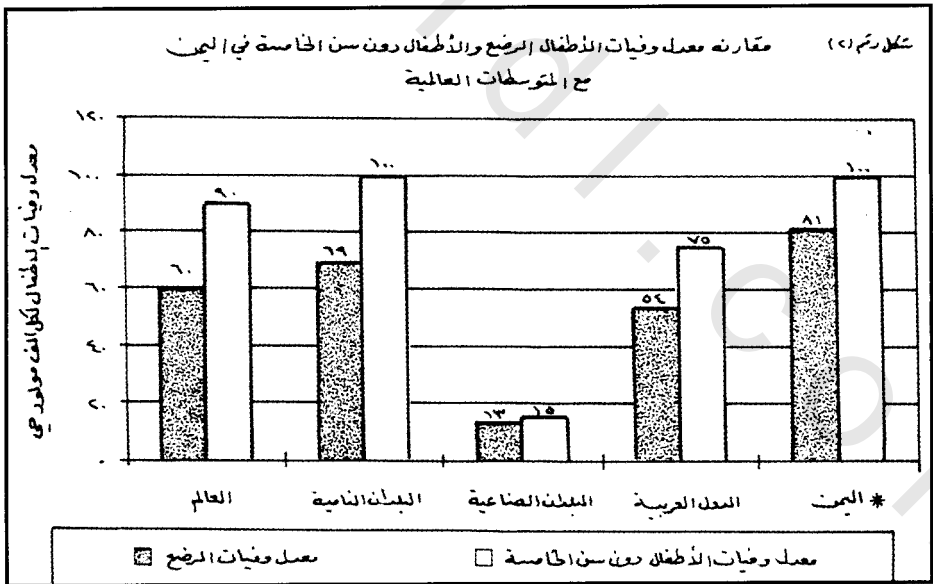
لقد انتقل اليمن من مرحلة الأوبئة المنتشرة والتي كانت قبل قيام الثورة تفتك بالسكان إلى مرحلة انحسارها، حيث كانت الأمراض المعدية والمنتقلة

والمستوطنة الناتجة عن العدوى ونقص التغذية وأمراض الطفولة وعدم توفير الخدمات الصحية السليمة على مستوى والريف والحضر من الأسباب الرئيسة لارتفاع نسبة الوفيات في اليمن خلال هذه الفترة الزمنية. وبدأت الأوبئة بالانحسار مع بداية تواجد الدولة الحديثة بمؤسستها خلال الثلاثة عقود من أواخر القرن العشرين، حيث قلت نسبة الأمراض وتحسنت الأحوال المعيشية للناس والتحسّن المستمر في تقديم الخدمات الصحية للسكان سواء من القطاع الخاص أو من قبل الدولة. وهذا التحسن قد ترجم نفسه على الانحدار النسبي في معدلات الوفيات، حيث لوحظ أن معدلات الوفيات في المحافظات الشمالية قد انخفضت من ١٧,١ في الألف عام ١٩٧٥م إلى ١٣,٦ في الألف عام ١٩٨٦م، وكان توقع الحياة عند الولادة ٢٩,٥ سنة عام ١٩٧٥م وارتفع إلى ٤٤,٥ سنة عام ١٩٨٦م. أما المحافظات الجنوبية والشرقية فقد انخفضت معدلات الوفيات بشكل متقارب مع المحافظات الشمالية، وانعكس ذلك في ارتفاع توقع الحياة عند الولادة إلى ٥٠ سنة في عام ١٩٨٨م^(٦).

ومن المتعارف عليه أن معدلات وفيات الرضع والأطفال من المؤشرات الحساسة لقياس التطور الاقتصادي والصحي والاجتماعي للمجتمع اليمني، ويمكننا أن ننظر إلى معدلات وفيات الأطفال كمرآة صادقة عن الوضع الصحي والبيئي والخدمات الأساسية التي توفرها الدولة في أي منطقة جغرافية، حيث إن الرضع والأطفال يمثلون عادة أكثر الفئات تأثراً للإصابة بالأمراض المعدية بسبب تأثرهم بعدم بانتشار الخدمات الصحية وتدني مستوى الحياة المعيشية. فكلما ارتفع مستوى الحياة المعيشية للمواطنين ومستوى تقديم الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية زاد الوعي بوسائل استخدام وسائل النظافة واتباع السلوك الإنجابي السليم، وهذا الوضع يؤدي إلى انخفاض معدلات وفيات الأطفال والرضع في أي محافظة أو مديرية في الجمهورية اليمنية.



المصدر: المجلس الوطني للسكان «الأمانة العامة»



المصدر: المجلس الوطني للسكان «الأمانة العامة»

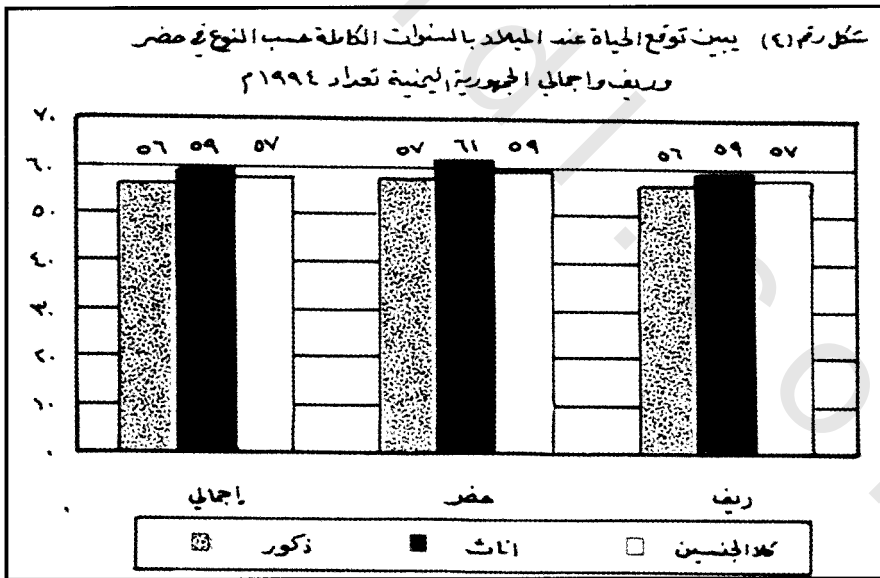
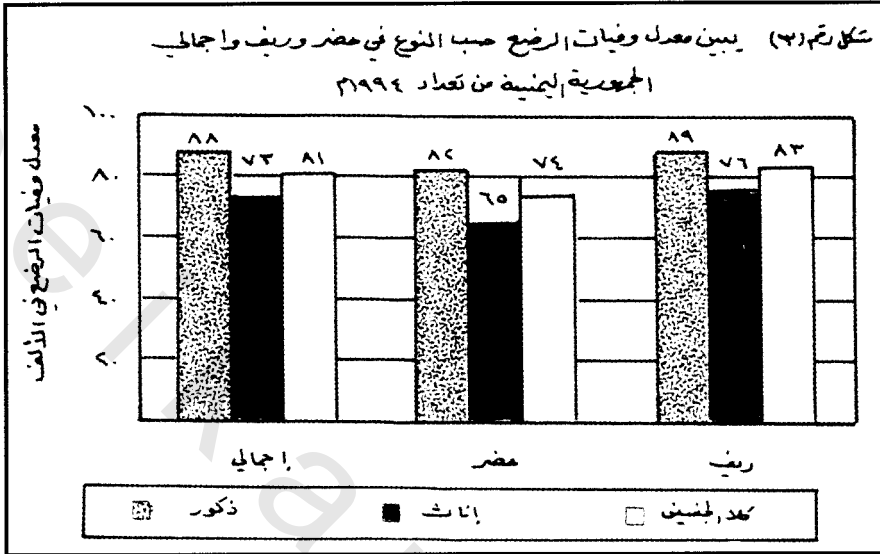
شكل رقم (١) يبين اتجاهات معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر منذ بداية الستينيات وحتى منتصف التسعينيات من هذا القرن.

يؤكد الشكل أن هناك انخفاضاً كبيراً في معدل وفيات الرضع والأطفال تحت سن الخامسة من العمر عند مقارنة معدلات الوفيات في الستينيات ومنتصف التسعينيات. وبالرغم من الانخفاض الواضح في معدلات الوفيات في صفوف الأطفال والرضع إلا أنها لا زالت مرتفعة عند مقارنة المعدلات السائدة في المجتمعات الأخرى، حيث لا زال أمام اليمن الكثير من التحديات للوصول إلى أهداف تخفيض الوفيات على مستوى الريف والحضر.

شكل رقم (٢) يبين معدل وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون سن الخامسة في اليمن مع متوسطات الوفيات للفئة العمرية نفسها في البلدان العربية والنامية والدول الصناعية والعالم من باب المقارنة.

تشير نتائج آخر التعدادات للسكان والمساكن والمنشآت التي تمت في الجمهورية اليمنية أن هنالك تباينات في وفيات الأطفال والرضع حسب الجنس وعلى مستوى الريف والحضر، حيث نجد أن معدل وفيات الرضع على مستوى الحضر وصل إلى ٧٤ حالة وفاة لكل مولود في منتصف التسعينيات، أما في الريف فقد وصلت النسبة إلى ٨٣ في الألف. وهذا ما يؤكد أن الوضع الصحي في الحضر أفضل من الريف، ويعود هذا إلى إمكانية حصول السكان في الحضر على خدمات الرعاية الصحية أفضل من السكان في الريف. وإذا أخذنا تباين معدلات الأطفال والرضع على مستوى محافظات الجمهورية سنجد أن أقل المحافظات عدن، حيث وصل إلى ٦٠ وفاة لكل ألف من الأطفال المولودين^(٧).

شكل رقم (٣) يبين معدلات الوفيات الأطفال والرضع حسب النوع ريف وحضر الجمهورية اليمنية بناء على نتائج آخر تعداد عام للسكان تم في عام ١٩٩٤م.



أما توقع الحياة عند الميلاد ويعني متوسط عدد السنوات الإضافية التي يمكن أن يعيشها الفرد اليمني إذا استمرت توجهات الوفيات على حالها في المجتمع اليمني. ويتم استخدام توقع الحياة عند الميلاد لمعرفة نوعية الحياة بين السكان كمؤشر ديمغرافي من أجل التدليل على تردي الأوضاع الصحية أو تحسينها في اليمن.

لقد كانت تقديرات توقع الحياة للمواطن اليمني في عقد الستينيات لا تتجاوز ٢٥ سنة، ووصل في أواخر الثمانينيات ٤٧ سنة. وأظهرت نتائج التعداد العام للمساكن والسكان والمنشآت في عام ١٩٩٤م أن توقع الحياة قد ارتفع لكلا الجنسين ٥٧ عاماً وأن الفارق في توقع الحياة بين الذكور والإناث على مستو الريف والحضر ثلاثة سنوات. أما على مستوى الحضر فإن التعداد قد أظهر توقع الحياة للذكور سبعة وخمسين سنة والإناث واحد وستين سنة، وأن متوسط توقع الحياة في حضر الجمهورية اليمنية لكل من الذكور والإناث تسعة وخمسون سنة. شكل رقم (٤) يبين توقع الحياة عند الميلاد حسب النوع في ريف وحضر الجمهورية اليمنية.

تركيب السكان:

يعد التركيب العمري والنوعي Age-Sex Composition على قدر كبير من الأهمية في دراسة الوضع السكاني في الجمهورية اليمنية؛ لأنه يوضح الملامح الديمغرافية للسكان ذكوراً وإناثاً، ويحدد الفئات المنتجة والتي يقع عليها العبء في الإعالة لباقي الأفراد في المجتمع، ونجد أن التركيب العمري والنوعي للسكان ناتج للعوامل المؤثرة في النمو السكاني من مواليد ووفيات وهجرة في اليمن، حيث نجد أن الوقوف على التركيب السكاني في اليمن يساعد على فهم

دور العوامل في النمو السكاني واتجاهاته وتوزيعه، ويرتبط التركيب العمري والنوعي بالقوة الإنتاجية للسكان وفعاليتهم في النمو الاقتصادي.

إن التركيب العمري والنوعي للسكان في اليمن لا يشذ عن بقية البلدان النامية، حيث نجد أن حجم الجيل الصغير من صفر إلى ١٤ سنة يشكل أكثر من نصف السكان، وحجم الجيل من ١٥ إلى ٦٥ سنة يقع عليه العبء المعيشي لبقية أفراد الأسرة.

جدول رقم (٦) يبين التوزيع العمري للسكان

الفئة العمرية		١٤ - ٠		١٥ - ٦٤		٦٥ فأكثر		المجموع	
العام		ذكور	إناث	٤٠,٥	٤٦	٤,٤	٤,٣	١٠٠	١٠٠
المحافظات الشمالية ١٩٨٦م		٥٥	٤٩,٤	٤٠,٥	٤٦	٤,٤	٤,٣	١٠٠	١٠٠
المحافظات الجنوبية ١٩٨٨م		٤٣,٩	٤٣	٤٤,٨	٤٩	٧,٤	٨	١٠٠	١٠٠

المصدر : نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت للمحافظات الشمالية والجنوبية.

من الجدول نستطيع أن نتوصل إلى عدة استنتاجات حول التركيب العمري والنوعي للسكان في الجمهورية اليمنية خلال الثمانينيات على النحو التالي:

١ - هناك فوارق في التركيب العمري في الفئة العمرية صفر-١٤ سنة بين المحافظات الشمالية والجنوبية، وهذا يعود في اعتقادنا إلى: ارتفاع الخصوبة البشرية لدى المرأة في مرحلة إنجابها، انخفاض مستوى التعليم، تدني مستوى تقدم الخدمات الأساسية في المحافظات الشمالية كان أكثر من المحافظات الجنوبية خلال الثمانينيات من هذا القرن.

٢ - يشير الجدول إلى أن هناك تفاوتاً بين فئة الذكور والإناث في الفئة العمرية ١٥-٦٤ سنة سواء في المحافظات الشمالية أو الجنوبية، ويعود هذا التفاوت إلى الهجرة الخارجية، حيث إن نسبة الذكور المهاجرين أكثر من الإناث في فترة الثمانينيات عند إجراء التعدادات العامة للمساكن والسكان والمنشآت، وهذا يؤكد أن للهجرة الخارجية تأثيراً كبيراً على التركيب الديمغرافي في اليمن خلال الثمانينيات في الجمهورية اليمنية.

منذ بداية التسعينيات من هذا القرن نجد أن التركيب العمري للسكان في الجمهورية اليمنية أصبح العامل الأساس في تحديد وبلورة الكثير من المتغيرات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية، حيث يعتبر العامل الرئيسي في تحديد عرض القوى العاملة، وتتأثر به أنماط الاستهلاك للسلع والخدمات بشتى أنواعها، وعلى التركيب العمري للسكان في الجمهورية اليمنية يتوقف تقدير الاحتياجات الراهنة والمستقبلية، ويعتبر أكثر العوامل تأثيراً في تحديد وقياس العديد من المؤشرات الديمغرافية في التسعينيات ومنها: مستويات الخصوبة البشرية، الوفيات، الهجرة واتجاهاتها. الجدول التالي يبين التوزيع النسبي للسكان حسب الفئات العمرية من عام ١٩٩٠ إلى ١٩٩٤.

جدول رقم (٧)

يبين نسبة السكان في كل فئة عمرية إلى مجموع السكان منذ ١٩٩٠-١٩٩٤م

السنة	الفئة العمرية	١٤ - ٠	١٥ - ٦٤	٦٥ فأكثر	المجموع
١٩٩٠		٥٠,٤	٤٥,٤	٤,٢	١٠٠
١٩٩١		٥٠,٥	٤٥,٦	٣,٩	١٠٠
١٩٩٢		٥٠,٣	٤٥,٨	٣,٩	١٠٠
١٩٩٣		٥٠,٣	٤٦,٢	٣,٥	١٠٠
١٩٩٤		٥٠,٣	٤٦,٢	٣,٥	١٠٠

المصدر : المجلس الوطني للسكان/ الأمانة العامة، بناء على تقارير الجهاز المركزي للإحصاء للسكان من عام ١٩٩٠ إلى ١٩٩٣م ونتائج التعداد العام للمساكن والسكان والمنشآت عام ١٩٩٤م.

يتضح من الجدول أن التركيب العمري في اليمن يتميز بالآتي:

١ - إن فئات الأعمار من صفر-١٤ لا زالت تمثل أكثر من ٥٠٪ من مجموع السكان، وهذا يعود إلى ارتفاع معدلات النمو الطبيعي للسكان. من قراءة الجدول يتضح أنه لم يحدث أي تغيير لهذه الفئة العمرية من عام ١٩٩٠م وحتى عام ١٩٩٤م.

٢ - نستطيع القول إن هذه الفئة العمرية من صفر-١٤ سنة تعتبر إحدى المشكلات الرئيسية السكانية في الجمهورية اليمنية وذلك للأسباب الآتية:

أ - معظم هذه الفئة تعتمد على غيرها في توفير جميع مستلزمات الحياة.

ب- الإنفاق الكبير من قبل الدولة في سبيل توفير الخدمات الأساسية لهذه الفئة والمتمثل في توفير: التعليم، الصحة، التغذية، المياه، الكهرباء، الترفيه... إلخ.

٣- أما الفئة العمرية ١٥ إلى ٦٤ سنة نجد أن النسبة انخفضت من ٤٥,٤ إلى ٤٦,٢ في المائة من مجموع السكان. وهذا يعطينا مؤشراً واضحاً على أن هذه الفئة العمرية تتحمل العبء الكبير لإعالة بقية الفئات العمرية من السكان غير المنتجة سواء أكانوا في العمرية من صفر إلى ١٤ سنة أم من ٦٥ سنة فأكثر.

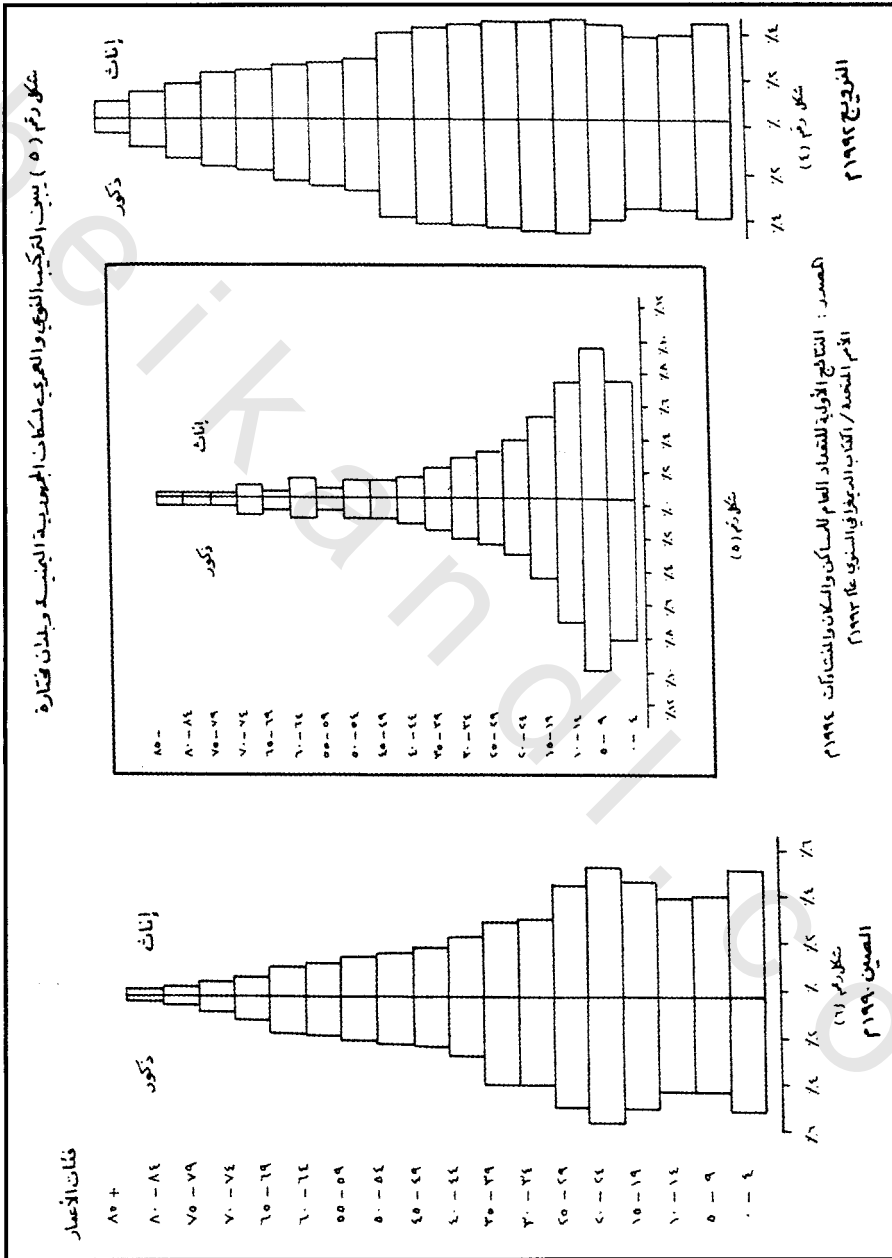
٤- نتيجة لهذا الوضع الديمغرافي التي تمر به الجمهورية اليمنية نجد أن نسبة الإعالة (المحسوبة بقسمة السكان أقل من ١٥ سنة وكذلك ٦٥ سنة فأكثر على مجموع السكان في الأعمار المنتجة من ١٥-٦٤ سنة وصلت إلى ١٢٥٪ في عام ١٩٨٦م، وأصبحت ١١٧٪ عام ١٩٩٤م). وهذا يعني أن كل مائة نسمة من السكان القادرين على العمل (وهذا جانب نظري) يتحملون عبء إعالة ١١٧ طفلاً وشيخاً، وهذا المعدل ضعف ما هو موجود في الدول المتقدمة. أما معدل الإعالة الاقتصادية (وعادة يقاس بنسبة السكان غير النشطين اقتصادياً من جميع فئات الأعمار المختلفة إلى عدد الأفراد النشطين اقتصادياً) فقد بلغ معدل الإعالة ٤٣٩ فرداً لكل مائة شخص بناء على نتائج التعداد العام للسكان عام ١٩٩٤م. أي أن الفرد في قوة العمل يعول ٤,٤ أفراد بالإضافة إلى نفسه نتيجة لقلة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي بشكل عام، وإلى ارتفاع نسبة البطالة السافرة والمقنعة والموسمية لمن هم في سن العمل، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة فئة العمر من صفر إلى ١٤ سنة.

٥- الفئة العمرية ٦٥ سنة فأكثر انخفضت من ٤,٢ عام ١٩٩٠ إلى ٣,٥ في المائة عام ١٩٩٤م، وهذا يعود إلى ضعف تقديم الخدمات الصحية والتغذية والخدمات الأساسية لهذه الفئة العمرية.

أما الهرم السكاني فيعدُّ لوحة اقتصادية اجتماعية قبل أن يعطي صورة ديمغرافية عن السكان في اليمن، وبالتالي يعطي صورة واضحة عن حاضر ومستقبل السكان، ويعتبر أفضل واسطة لمقارنة التركيب العمري والنوعي للسكان في أي مجتمع من المجتمعات، شكل رقم (٥) يمثل الأهرام السكانية لكل من الصين والنرويج على جانبي الهرم السكاني لليمن من أجل المقارنة على التغيرات التي طرأت على سكان كل من سكان: الصين والنرويج من أجل تسهيل الرؤية بين وضع السكان في اليمن وبين بلدان مختارة.

لقد بين الشكل الهرمي لسكان الصين أن الدولة وسعت من أنشطتها السكانية في مختلف الجوانب من أجل تخفيض الإنجاب ومشاركة نسبة كبيرة من السكان في العمل والإنتاج الاقتصادي، وأن السياسة السكانية التي انتهجتها الحكومة الصينية وذلك بتحديد العدد المسموح لإنجاب الأطفال لكل أسرة، قد آتت ثمارها. أما الهرم السكاني للنرويج فمن الملاحظ فقد أظهرت هنالك تغييرات واضحة في معدل المواليد وكذلك الوفيات، وهذا الوضع أدى إلى تغيير على البنية الديمغرافية للمجتمع النرويجي.

أما الفجوات التي توجد عند أعالي الأهرامات السكانية لكل من النرويج والصين فمرد ذلك إلى نقص في الولادات بسبب انخفاض الإقبال على الزواج وكذلك انتشار ظاهرة انفصال الحياة الزوجية وتأجيل الولادات باتفاق الزوج والزوجة^(٨). أما الهرم السكاني للجمهورية اليمنية فمن الملاحظ أن قاعدته عريضة، وهذا يعود إلى أن الفئة العمرية من صفر إلى ١٤ سنة تمثل أكثر من ٥٠٪ من مجموع السكان، ورأس الهرم يمثل نسبة بسيطة من العمرية من ٦٥ فأكثر، حيث وصلت ٣,٥٪ فقط من مجموع السكان. أما الفئة العمرية من ١٥ إلى ٦٤ سنة فمن الملاحظ أن الفئات العمرية متذبذبة في تدرجها،



وأن هذه الفئة العمرية تمثل العبء الاقتصادي لبقية الفئات العمرية المختلفة من صفر إلى ١٤ سنة أو من ٦٥ فأكثر. وهذا الوضع للسكان في الجمهورية اليمنية كما يمثله الهرم السكاني يعكس عدة خصائص منها:

١ - أن نسبة كبيرة من السكان لا ينتجون بحكم السن، وهذا يكلف ميزانية الدولة العبء الكبير في توفير المدارس المستشفيات توفير الغذاء المناسب والخدمات الأساسية الأخرى.

٢ - تحمل الفئة العمرية ١٥ سنة فأكثر العبء في إعالة نسبة كبيرة من السكان تصل إلى أكثر من ٥٥٪ من مجموع السكان، وهذا الوضع أثر على: تغذية السكان، توفير المتطلبات الأساسية للفئات العمرية المختلفة المعالة.

الهجرة:

تعرف الهجرة بأنها تشمل حركة جميع الموارد البشرية سواء العقول أو المهنين أو غير المتخصصين باتجاه الحدود الإقليمية التي يطرق المهاجر أبوابها وتجد من يفتح لها الحدود^(٨). والهجرة نوعان هما: الهجرة الداخلية وهي من الريف صوب الحضر، أو من منطقة إلى أخرى داخل الدولة الواحدة. أما النوع الآخر فهي الهجرة الخارجية من أو إلى وطن معين، وقد تكون هجرة مؤقتة للعمل أو هجرة دائمة الاستيطان.

إن هجرة أشخاص أو مجموعة بشرية من مكان إلى آخر لا تعتبر في حد ذاتها عملاً غير مشروع، أو أنه مخالف لطبيعة الأشياء، بل إن الهجرة تسهم إلى حد كبير في التخفيف من آلام الناس سواء كانت ناتجة عن ظلم الطبيعة أو عن ظلم الإنسان أخاه الإنسان. إن الهجرة الداخلية والخارجية تعدُّ أسبق من الناحية التاريخية من ظاهرة الاستقرار، والتي هي بدورها ظاهرة

طبيعية، سواء كانت عن طريق الإقامة الموسمية أو المؤقتة أو عن طريق الاستقرار في القرى والمحلات، حيث يتوفر المسكن والأراضي الزراعية والماشية أو عن طريق حياة التحضر، ويتمثل ذلك الاستقرار في المدن والاعتماد على النشاطات الاقتصادية غير الزراعية مثل: الصناعة، التجارة، تقديم الخدمات العامة، تقديم الخدمات الأساسية وغير ذلك من الأنشطة التي يقوم بها المهاجرون الذين قرروا العيش والاستقرار في المدن سواء كانت رئيسة أو ثانوية وسواء كانت هجرة داخلية أو خارجية، لذا نجد أن الهجرة أو الاستقرار هما مفهومان مترابطان ومتلازمان ويستدعي كل منهما الآخر، كما تتربط وتتداخل عوامل الطرد والجذب في عملية التحضر^(٩).

إن الهجرة الحديثة هي بصورة أساسية إحدى نتائج تحول المجتمعات البشرية من مرحلة ما قبل الرأسمالية إلى مرحلة الرأسمالية، أو بعبارة أخرى من حالة الاقتصاد الزراعي إلى حالة الاقتصاد الصناعي وشبه الصناعي، حيث الفروق الكبيرة في الحياة المعيشية ونمط الحياة بين الريف والحضر أو بين القرية والمدينة؛ لهذا نجد أن هنالك عوامل متعددة تقف وراء اتخاذ قرار الهجرة، وتأتي في طليعة هذه العوامل في اتخاذ القرار العامل الاقتصادي.

إن غالبية الهجرة تتم بقرار ذاتي من صاحب الشأن، ولكن هذا القرار عادة ما يكون محكوماً بالظروف الموضوعية الخارجية عن إرادته؛ ولهذا نجد أن قرار الهجرة حرٌّ من حيث الشكل ولكنه في واقع الحال قرار إجباري ولا سيما في الهجرة الخارجية سواء كانت قصيرة أو بعيدة المدى.

الهجرة اليمنية الخارجية

من المتعارف عليه لدى علماء السكان أن دراسة ظاهرة الهجرة الخارجية لأي مجتمع من المجتمعات البشرية وتحليلها تحليلاً علمياً من

أصعب الأمور، ويعود ذلك إلى عيش المهاجر في ظروف جديدة وواقع اقتصادي واجتماعي وثقافي مختلف إلى حد ما عن الحياة التي ألفها في وطنه الذي تركه وطرقه باب الهجرة؛ لهذا نجد أن قرار الهجرة الخارجية من قبل أي إنسان وفي أي مكان صعب، لما يترتب على ذلك من تغيير في نمط الحياة والسلوك الاجتماعي، حيث يتطلب من المهاجر أن يتكيف مع المجتمع الجديد الذي انتقل إليه، وعليه أن يغير من سلوكه اليومي حتى يتمكن من مخالطة الناس الذين يتعايش معهم ويتصل بهم ويتعامل معهم لأول مرة. وعلى المهاجر أن يتكيف مع العديد من العادات والتقاليد، وخاصة الذين يهاجرون إلى بلدان أجنبية لا عهد لهم بها من قبل. ويصبح المطلوب من المهاجر أن يتكيف بأقصى سرعة ممكنة كي لا تصبح حياة المهجر مرادفة للعزلة التي قد تبعث في نفس المهاجر إحساساً عميقاً بحصار اجتماعي ونفسي وذهني مرير.

العديد من المصادر التاريخية ترجع ظاهرة الهجرة اليمنية الخارجية إلى عامي ٤٠٠ - ١٢٠٠ قبل الميلاد، حيث تؤكد الموسوعة الأمريكية أن اليمنيين اتجهوا إلى جنوبي العراق وشمال شرقي الأردن. وعادوا إلى اليمن قبل الميلاد حوالي ٧٠٠ سنة وكونوا العديد من الحضارات اليمنية؛ لأنهم عادوا وهم محملين من المعارف والثروة من هذه الأماكن التي اتجهوا إليها. ولكن هذا الرأي لم يكن قطعياً بل يحتاج إلى تحقق وثبت، وهذا الأمر من اختصاص المؤرخين وبصفة خاصة أصحاب الآثار.

يؤكد العديد من المؤرخين أن ظاهرة الهجرة اليمنية تعود أيضاً إلى فترة تهدم سد مأرب، حيث كان اليمنيون يتاجرون بالكثير من السلع التجارية إلى جنوب شرقي آسيا وشرقي إفريقيا وتمكنوا من السيطرة على المواقع التجارية

المهمة، فترة من الزمن. ولكن تجارة اليمنيين تأثرت عندما تمكن الإغريق من الاستفادة من الرياح الموسمية وسيطروا على الطرق الملاحية التي تؤدي إلى الهند، وبدأت حينئذ المراكز التجارية اليمنية بالضعف وبالذات عندما أصبحت الكنيسة الرومانية تلعب دوراً كبيراً في السيطرة على الطرق التجارية من أجل نشر الديانة المسيحية. وقد كانت هذه الأنشطة التجارية والدينية للإغريق والكنيسة الرومانية تعود إلى ٣٢٥ بعد الميلاد^(١٠).

لقد تمكن اليمانيون من الوصول إلى أندونيسيا وماليزيا وسنغافورا وكونوا مناطق تجارية، وتكونت منهم فئات غنية من وراء هذه التجارة، ووصل المهاجرون اليمانيون أيضاً إلى شرق إفريقيا وعملوا بالتجارة والزراعة وحققوا مكاسب مالية كبيرة. ولعل الكثافة السكانية العالية في الكيلو متر مربع الواحد في بعض أجزاء من مناطق اليمن مقارنة ببقية البلدان العربية في الجزيرة والخليج ومحدودية الأراضي الزراعية ومواجهة اليمن الجفاف لبعض السنوات وعدم الاستقرار السياسي في بعض الفترات، كانت هذه الأسباب أحد العوامل التي دفعت الكثير من اليمنيين إلى ترك بلدهم بحثاً عن فرص عمل أفضل من أجل تحسين أحوالهم المعيشية.

ومن الملاحظ أن الهجرة اليمنية طويلة المدى نشطة بصفة أساسية منذ عام ١٨٣٩م، وكان المهاجرون اليمنيون يتجهون إلى البلدان التي كانت خاضعة للاستعمار البريطاني والفرنسي والإيطالي، وكانت تتجه بصفة أساسية إلى كل من : بريطانيا، السودان، الصومال، إثيوبيا، وجبوتي. وتوجهت أعداد كبيرة منهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة من بعد الحرب العالمية الثانية جدول رقم (٨) يوضح الهجرات اليمنية طويلة المدى، وقد اتخذ المهاجرون اليمنيون من ميناء عدن منطلقاً لهجرتهم إلى البلدان التي قصدوا بها

هجرتهم. ومعظمهم طرّفوا باب الهجرة في عز الشباب تاركين أسرهم في اليمن سعياً لتحسين حياتهم المعيشية.

جدول (٨) الهجرة اليمنية طويلة المدى

البلد	العدد
أثيوبيا	٥٠,٠٠٠
السودان	٣٠,٠٠٠
أمريكا	٢٠,٠٠٠
مصر	١٥,٠٠٠
بريطانيا	١٣,٠٠٠
جيبوتي	١٠,٠٠٠
الصومال	١٠,٠٠٠
فرنسا	٨,٠٠٠
الأردن	٥,٠٠٠
بلدان أخرى	٥٠,٠٠٠

Source: The World Bank, Manpower Development: the Yemen Arab Republic, Washington, D.C.: 1981,(Citing Steffen, Population, Movement Zurich, N.D. : Tables, 2-29

وبالرغم من مكوثهم سنوات طويلة من أعمارهم في المهجر من أجل أن يحققوا ثروة مالية كبيرة، لكنهم لم يحققوا ما كانوا يتطلعون إليه إلا نسبة بسيطة منهم، وبالتالي لم يتمكنوا من تحقيق تغيير في واقع الاقتصاد اليمني من خلال تحويلاتهم النقدية، ولم يتمكنوا أيضاً من تحسين مستوى حياة معيشة أسرهم بالشكل الذي كانوا يتوقعون تحقيقه بعد طرق باب الهجرة. ولم يتمكن المهاجرون من إيجاد مشاريع اقتصادية كبيرة عند زيارتهم لبلدهم وبالذات في المجال الزراعي.

ومن الملاحظ أن حجم الهجرة طويلة المدى قد تضخم منذ الخمسينيات، ولكنها اتجهت بصفة أساسية إلى دول الخليج والمملكة العربية السعودية، وبصفة خاصة بعد انتهاء الحرب الأهلية في اليمن عام ١٩٧٠م. في الوقت نفسه نجد أن العديد من المهاجرين اليمنيين في إثيوبيا والصومال والسودان وبريطانيا وفيتنام وجيبوتي وبدؤوا بالعودة إلى اليمن وبصفة خاصة عندما شعر المهاجرون أن الأمن والاستقرار عاد إلى ربوع اليمن. البعض من المهاجرين اليمنيين العائدين من المهجر كانوا يحملون بعض الخبرات، لكنهم لم يتمكنوا من استخدامها لعدم توفر مشاريع اقتصادية كبيرة آنذاك كي تمكنهم من استخدام هذه الخبرات، ونسبة كبيرة من المهاجرين العائدين من هذه البلدان عادوا دون أية خبرة تذكر واتجهوا نحو التجارة الداخلية وقاموا بفتح محلات تجارية بالجملة والتجزئة في المدن الرئيسية بصفة خاصة. البعض منهم عادوا إلى قراهم من أجل العمل في المزارع ولكن بأعداد محدودة.

وزادت هجرة اليمنيين منذ السبعينيات وحتى منتصف الثمانينيات إلى دول الخليج وإلى المملكة العربية السعودية بصفة خاصة، واعتبرت هجرة قصيرة المدى بحكم وجود فرص العمل وزيادة المهاجرين في هذه البلدان، ولم يكن بدافع الفاقة أو الهروب من مجاعة محققة في اليمن، بكل كان الدافع الطلبات المتزايدة للأيدي العاملة من هذه البلدان وبالذات منذ عام ١٩٧٣م بسبب زيادة الدخل القومي في هذه البلدان نتيجة لارتفاع أسعار النفط آنذاك ورغبة حكومات هذه البلدان في تحقيق تنمية شاملة. بجانب ذلك شيوع النمط الاستهلاكي في اليمن شجع اليمنيين على طرق باب الهجرة إلى المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي، ووصل الأمر في اليمن حدوث آنذاك نقص في الأيدي العاملة وخاصة الأيدي الماهرة، وهذا الوضع أدى إلى إحلال العمالة الأجنبية بدلاً من العمالة اليمنية ولا سيما من بلدان جنوب شرقي آسيا.

لقد أظهرت التعدادات السكانية التي تمت في اليمن أن عدد المهاجرين اليمنيين قد وصل في منتصف السبعينيات إلى ١,٤٦٧,٨٩٨ مهاجراً من المحافظات الشمالية والجنوبية، ومعظمهم يعتبرون من الهجرات قصيرة المدى خلال هذه الفترة. أما التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت الذي تم في اليمن في منتصف الثمانينيات قد أظهر أن عدد المهاجرين اليمنيين إلى مختلف دول العالم، وكان تركّزهم بصفة خاصة في المملكة العربية السعودية ودول الخليج قد وصل إلى ١,٤٥١,٣٩٤ مهاجر بنقص عن التعداد الذي سبقه ستة عشر ألف مهاجر، معظم هؤلاء عادوا إلى اليمن وبصفة خاصة من المملكة العربية السعودية بعد حرب الخليج الثانية^(١).

تختلف نسبة الهجرة الخارجية من محافظة إلى أخرى، حيث تحتل محافظة إب الدرجة الأولى، وتليها محافظة تعز. أما أقل المحافظات من حيث عدد المهاجرين فهي الجوف.

أظهرت نتائج التعداد العام للمساكن والسكان والمنشآت الذي تم في عام ١٩٩٤م ويعتبر آخر تعداد تم في اليمن قبل الدخول في الألفية الثالثة، أن عدد المهاجرين اليمنيين في مختلف دول العالم وصل إلى ٧٥٠,٠٩٣ مهاجر، منهم ٤٥٤,٢٥٨ ذكور، ٢٩٥,٨٣٥ إناث^(٢).

هنالك العديد من العوامل لظاهرة الهجرة الخارجية اليمنية وهي:

- ١ - الزيادة المطردة للنمو السكاني السنوي.
- ٢ - نسبة كبيرة من السكان لا يشاركون في النشاط الاقتصادي الإنتاجي.
- ٣ - نسبة كبيرة من السكان الذين في سن الإنتاج يعملون في مجالات لا يتولد فيها فائض اقتصادي.

٤ - النمو الاقتصادي السنوي بطيء إن لم يتدهور في بعض القطاعات وخاصة القطاع الزراعي عن ما كان عليه.

٥ - عجز القطاعات الاقتصادية الإنتاجية الحالية عن توفير فرص عمل كافية تتناسب مع الزيادة السكانية السنوية.

أما خصائص المهاجرين الذين طرّقوا باب الهجرة الخارجية سنجد أن من خصائصهم الآتي:

١ - أعمارهم تقع بين ١٥-٣٥ سنة، حيث يكونون في هذه الفئة العمرية أكثر قدرة على النشاط والحركة وتحمل المشاق في المهجر، وقادرين على التكيف مع حياة الحياة الجديدة للمهاجر.

٢ - ترتفع نسبة المهاجرين الذكور أكثر من الإناث.

٣ - تزداد نسبة المهاجرين في صفوف العزاب والمطلقين والأرامل من نسبة المتزوجين.

٤ - عدد المهاجرين الذين يطرقون باب الهجرة إلى بلد معين يتناسبون طردياً مع فرص العمل المتوفرة في البلد.

٥ - يتأثر المهاجرون الذين يقيمون في المدن في البلدان التي هاجروا إليها بالقيم المتعلقة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في هذه البلدان.

وهكذا نستطيع القول إننا أمام حلقة مفرغة في مسألة الهجرة اليمنية الخارجية، حيث نجد وجود فائض في قوة العمل في القطاع الزراعي وفي الوقت نفسه القطاع الصناعي وفرص العمل المتاحة لا تستطيع استيعابها، فتتولد حركة الهجرة كإحدى الحلول لمواجهة البطالة السافرة والمقنعة. ونجد أن تدهور الإنتاج الزراعي من سنة إلى أخرى، وهذا مما أدى إلى العجز في

توفير المواد الغذائية الأساسية، وخاصة أن الضغط السكاني يزيد بسبب النمو السكاني السنوي الكبير، وهذا الوضع يؤدي إلى تواصل القوى العاملة اليمنية طرق باب الهجرة الخارجية. وفي نهاية الأمر نجد أن الهجرة اليمنية الخارجية أصبحت عبارة عن نظام يتولد ذاتياً وتخلق مبررات وجودها. وفي النهاية علينا أن ندرك أن ما يتولد عن الهجرة لا يتسم بالخلود^(١٣).

الهجرة الداخلية:

تعد الهجرة الداخلية العنصر الحاسم في انتقال الناس من الريف إلى الحضر إلى جانب الأنماط الأخرى، كانتقال السكان من الحضر إلى الحضر أو من الريف إلى الريف. وقد كان للعوامل الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والصحية والتعليمية الدور الحاسم في الجمهورية اليمنية في الماضي وكذلك في الحاضر لتشكيل المدن وتطورها، وأصبحت الهجرة الداخلية في الوقت الحاضر المحرك الأساس لحركة السكان داخل اليمن.

تشير تقديرات الأمم المتحدة بأن أقل من ٣٪ من السكان في عام ١٨٠٠م كانوا يعيشون في المناطق الحضرية، وارتفعت هذه النسبة إلى ١٤٪ في عام ١٩٢٠م وأصبح سكان الحضر يشكلون أكثر من ربع سكان العالم، ووصلت نسبة السكان الذين يعيشون في أواخر القرن العشرين في المدن الرئيسية والثانوية بسبب الهجرة الداخلية إلى أكثر من ٥٠٪. أما سكان المدن في الوطن العربي فقد كانوا في بداية القرن العشرين لا يزيدون عن ٣,٠ مليون نسمة، وأصبحوا في عام ١٩٢٠م ١٨ مليون^(١٤) وفي عام ١٩٨٣م وصل عدد سكان المدن العربية ٤٨,١٩٥,٠٠٠ نسمة^(١٥). وفي عام ١٩٩٦م ١٣٥,٢٤٠,٠٠٠ مليون نسمة، ومن المتوقع أن يصل عدد سكان المدن العربية بناءً على توقعات

الأمم المتحدة عام ٢٠٣٠م إلى ٢٣٧,٢٤٠,٠٠٠ نسمة^(١٦). وهذه الزيادة المتصاعدة لنمو سكان المدن العربية تعود بدرجة أساسية إلى حركة الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر ومن المدن الرئيسة إلى الثانوية ومن الثانوية إلى الرئيسة.

هنالك العديد من خصائص تتميز بها ظاهرة الهجرة الداخلية اليمنية في الوقت الحاضر، ومن أهم هذه الخصائص: أنها في معظمها ذات اتجاه واحد من الريف إلى الحضر، تتجه نحو المدن الرئيسة والثانوية، وتتزايد بشكل مستمر مع استمرار الزيادة الطبيعية السكانية السنوية، ولا توجد سياسة لدى الدولة من أجل توجيهها وتنظيمها.

نستطيع أن نحدد الجوانب السلبية لظاهرة الهجرة الداخلية اليمنية باتجاهين على مستوى الريف والحضر. فعلى مستوى الريف نجد أن السلبات تتمثل بالآتي: استنزاف قوة العمل الزراعية. وهذا ما أدى ارتفاع أجور القوى العاملة في القطاع الزراعي وانخفضت العائدات من الإنتاج الزراعي، وجدت عائدات استهلاكية جديدة لدى الفلاحين، وهذا ما أدى إلى زيادة حجم المستوردات وبالذات المواد الغذائية الأساسية من سنة إلى أخرى، ارتفاع تكلفة المواد الغذائية المنتجة محلياً، الأمر الذي يترتب عليه زيادة كلفة الحياة المعيشية، تسرب الأولاد من المدارس وبالذات في التعليم الأساسي بسبب غياب الرقابة الأبوية وصعوبة الحياة المعيشية في الريف من سنة إلى أخرى، زيادة حدة المشاكل الاجتماعية بسبب عدم تواجد رب الأسرة من أجل التوجيه والإشراف والمتابعة، تم القضاء على العديد من الحرف الصناعية التقليدية وكذلك المنزلية بسبب ترك الناس هذه الحرف والتوجه للعيش والاستقرار في المدن، العديد من القرى وخاصة في المحافظات ذات الكثافة السكانية العالية

في الكيلو متر مربع أصبحت خالية من الشباب والعناصر المنتجة وأصبح كبار وصغار السن والنساء هم الموجودون في هذه القرى.

أما الاتجاه الثاني لظاهرة نتائج الهجرة الداخلية على مستوى الحضرة فنجد أنها عديدة ومنها: زيادة عرض قوة العمل عن الطلب الفعلي لها وبالذات في المدن الرئيسية والثانوية، تفاقم ظاهرة البطالة السافرة والمقنعة ظهور البناء العشوائي غير المخطط في أطراف المدن، ظهور التجمعات السكنية في أطراف المدن الرئيسية والثانوية المبنية من الصفيح والأكواخ والخشب والطوب الأحمر وغير المزودة بالمياه والكهرباء ومجاري الصرف الصحي، وأصبحت هذه التجمعات مأوى للعديد من المشاكل الاجتماعية، ارتفاع أجور السكن وخاصة لأصحاب الدخل المحدود، زيادة تلوث البيئة، تفشي بعض الأمراض الاجتماعية وخاصة في الرئيسية مثل: (السرققات، ارتكاب الجرائم) تبدل شكل ومضمون العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بسبب تجاوز مجموعات سكنية متباينة في أصولها الجغرافية وجذورها الأسرية والقبلية، تدني حصة المواطن من الخدمات العامة وخاصة الخدمات: الصحية، التعليمية، المياه وغير ذلك من الخدمات الأساسية، توسع المدن وخاصة الثانوية على حساب الأراضي الزراعية المجاورة.

لقد وقف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على ظاهرة الهجرة الداخلية وأكد على ضرورة إيلاء اهتمام لهذه الظاهرة، ورأى أنه لا بد من اتخاذ سياسات للتوزيع السكاني ولا بد من أن تراعى الآثار الاستراتيجية الانمائية على التوزيع السكاني، مع احترام حق الأفراد في العيش والعمل في المجتمع المحلي الذي يقع عليه اختيارهم. وتطرق المؤتمر إلى التحضر وأن له آثاراً عميقة على مورد الرزق للأفراد، وأسلوب حياتهم وقيمهم، وفي الوقت نفسه

تكون للهجرة الداخلية آثار اقتصادية واجتماعية وبيئية على الأماكن الأصلية وأماكن القصد. ورأى المؤتمر ضرورة تشجيع التوزيع المكاني للسكان ويكون أكثر توازناً عن طريق العمل وتعزيز التنمية المستدامة إيكولوجياً في المناطق الموفدة والمستقبلية، مع ضرورة التركيز على الإنصاف الاقتصادي. وطالب المؤتمر الدولي للسكان والتنمية من الحكومات أن تجري تقييماً للكيفية التي يتأثر بها التوزيع السكاني والهجرة الداخلية من جراء نتائج سياستها الاقتصادية والبيئية واستثماراتها الأساسية في هياكل الدولة وتوازن الموارد فيما بين السلطات الإقليمية والمركزية^(١٧).

وهكذا نجد أن ظاهرة الهجرة اليمنية الداخلية منذ منتصف الثمانينيات وحتى اليوم تشكل عبئاً كبيراً على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية ومجال تقديم خدمات المياه والكهرباء وغير ذلك من الخدمات الأساسية في المدن الرئيسة والثانوية في الجمهورية اليمنية. وهذا الأمر يفرض على الدولة ضرورة إيجاد رؤية واضحة لمعالجة هذه الظاهرة حتى تتمكن من تحقيق الاستقرار النفسي والمعيشي للمواطن اليمني، وتستطيع تحقيق التنمية الشاملة على مستوى الريف والحضر.

مستقبل النمو السكاني في الجمهورية اليمنية؛

من خلال تتبع التطور التاريخي لنمو السكان في اليمن ومعرفة التغيرات الديمغرافية وبالذات منذ منتصف السبعينيات من هذا القرن، نجد أن الزيادة المليونية للسكان تحدث خلال فترة قصيرة، وهذا بالعكس عن ما كان عليه الوضع خلال الخمسينيات والستينيات من هذا القرن.

لقد أقدم الجهاز المركزي للإحصاء بعمل إسقاطات للسكان في الجمهورية اليمنية وافترض أن متوسط الخصوبة البشرية للمرأة في مرحلة إنجابها في

عام ١٩٩٦م ٧,٢ مواليد، وسيستمر عليه الحال سنوات طويلة بسبب ضعف تقديم خدمات تنظيم الأسرة، وسيصل معدل الإنجاب للمرأة الواحدة في عام ٢٠٢٦م ٣,٣ مواليد. أما عدد السكان في اليمن فقد توقع الجهاز المركزي للإحصاء عام ٢٠٠٠م سيكون ١٨,٣ مليون نسمة وفي عام ٢٠٠٥ سيصل عدد السكان ٢١,٩ مليون نسمة، وستستمر هذه الزيادة حتى عام ٢٠٢٦ ليصل عدد السكان في الجمهورية اليمنية ٤٣,٣ مليون نسمة بناءً على تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء. وهذا الأمر يعني بالنسبة لنا أن الزيادة السنوية ستكون ما يعادل مليون نسمة كحد متوسط، وكحد أدنى في حدود ٧٥٠ ألف نسمة. هذا الوضع يفرض نفسه على الدولة وذلك بضرورة عمل الخطط والبرامج التي تكفل ضرورة توفير الاحتياجات الأساسية من توفير فرص عمل وتوفير الخدمات الأساسية: مياه، مجاري الصرف الصحي، الإصحاح البيئي، تعليم، صحة، كهرباء، شق الطرق، توفير الأمن الغذائي لهذه الإضافة السنوية فما بالنا باحتياجات السكان الحالية التي تتفاقم من سنة إلى أخرى.

أما التركيب العمري للسكان فمن خلال الإسقاطات التي وضعها الجهاز المركزي للإحصاء نجد أن التغيرات في معدلات المواليد والوفيات ستكون محدودة جداً، وتبدأ التغيرات في هذه المعدلات بعد ٢٠١٠م. وهذا التغير البطيء يرجع بدرجة أساسية إلى أن المفاهيم السكانية لم تأخذ أبعادها على مستوى مراحل التعليم المختلفة، والتغير في وجدان وعقلية الناس يمر بشكل بطيء بحكم العلاقات الأسرية والقبلية والعشائرية في المجتمع اليمني، والتقييم لنتائج السياسات السكانية التي تتبعها الدولة منذ عام ١٩٩١م متواضع؛ لهذا نجد أن نسبة الإعالة ستستمر وستكون مرتفعة، وهذا الوضع سيؤثر على مستوى الحياة المعيشية للسكان، وستزيد نسبة الفقراء من سنة

إلى أخرى ويؤدي هذا الوضع إلى زيادة الإنفاق من قبل الدولة على الخدمات الأساسية التي تواجهها الدولة والمجتمع في آن واحد، وهذا بالطبع سيكون على حساب التنمية الشاملة.

وتؤكد التوقعات للنمو السكاني في اليمن أنه سيستمر بمعدل ٣,٥٪ سنوياً لغاية ٢٠١٠م. وبعد هذه الفترة سيبدأ في الانخفاض وسيصل إلى ٢,٦٪ سنوياً عام ٢٠٢٦م. وسيختار الشعب اليمني الأفعال والأنشطة للحد من النمو السكاني السنوي وتحديد مستقبله بناءً على ما ستقدم عليه الدولة والمجتمع من أنشطة للحد من تزايد النمو السكاني السنوي. جدول رقم (٩) يبين التوقعات لمعدل الزيادة الطبيعية للسكان في الجمهورية اليمنية من ١٩٩٦م وحتى ٢٠٣١م بناءً على توقعات الجهاز المركزي للإحصاء.

جدول رقم (٩)

معدل الزيادة الطبيعية خلال الفترات الخمسية بين ١٩٩٦ و ٢٠٣١م.

الفترة	المرتفع	المتوسط	المنخفض
١٩٩٦ - ٢٠٠١	٣,٦	٣,٥	٣,٥
٢٠٠١ - ٢٠٠٦	٣,٨	٣,٦	٣,٦
٢٠٠٦ - ٢٠١١	٣,٦	٣,٦	٣,٤
٢٠١١ - ٢٠١٦	٣,٦	٣,٥	٣,٢
٢٠١٦ - ٢٠٢١	٣,٩	٣,٣	٣,٠
٢٠٢١ - ٢٠٢٦	٣,٩	٣,٠	٢,٦
٢٠٢٦ - ٢٠٣١	٣,٩	٢,٧	٢,٢

المصدر: الإسقاطات السكانية في الجمهورية اليمنية للفترة (١٩٩٤-٢٠٣١) الجهاز المركزي للإحصاء.

ومن أجل مواجهة مستقبل نمو السكان السنوي في الجمهورية اليمنية لا بد من العمل المتواصل في اتجاهين هما:-

الأول: العمل على خفض معدلات الخصوبة البشرية من خلال البرامج التي تعتمد على الإقناع بضرورة المباشرة بين كل مولود وآخر تطبيقاً لما ورد في القرآن والسنة، تكثيف تقديم خدمات الأمومة والطفولة، توسيع شبكة تقديم خدمات تنظيم الأسرة على مستوى المدن الرئيسية والثانوية والقرى والمناطق النائية والعمل على إعطاء الريف أهمية خاصة في تقديم هذه الخدمة، العمل على نشر مفاهيم التربية السكانية في مختلف مراحل التعليم.

أما الاتجاه الثاني: يعتمد على الاستخدام الأمثل للموارد المادية وتوجيهها من أجل إقامة المشروعات الاقتصادية الكبيرة التي ستوفر فرص الأعمال للأجيال القادمة وتؤمن لهم حياتهم حتى لا يضطرون للتفكير للمزيد من الإنجاب حتى يؤمنوا مصادر رزقهم عن طريق أبنائهم، وكذلك توفير الخدمات الأساسية التي تجعل المواطن يعيش بنوع من الاستقرار والطمأنينة سواء على مستوى الريف أو المدينة، وتحسن مستويات المعيشة، وهذا الوضع سيؤثر بدوره على تخفيض الخصوبة البشرية في الجمهورية اليمنية.

المصادر العربية:

- ١ - د. علي عبدالرزاق حليبي، علم اجتماع السكان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٤م.
- ٢ - د. أحمد محمد شجاع الدين، المسألة السكانية في اليمن "الكتاب المرجعي في التريية السكانية، منشورات صندوق الأمم المتحدة للسكان في صنعاء، ١٩٩٦م.
- ٣ - الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية - الجهاز المركزي للإحصاء، وثائق المؤتمر الأول للسياسة السكانية د. محمد الميتمي وآخرون، الخصوبة البشرية في اليمن: محدداتها، مؤشراتنا، وسبل تنظيمها، ١٩٩١م.
- ٤ - الجمهورية اليمنية، المجلس الوطني للسكان/ الأمانة العامة، الإستراتيجية الوطنية للسكان ١٩٩٠-٢٠٠٠م.
- ٥ - الجمهورية اليمنية المجلس الوطني للسكان/ الأمانة العامة، المؤتمر الوطني الثاني للسياسة السكانية، صنعاء من ٢٦-٢٩ أكتوبر ١٩٩٦م، دراسة مقدمة عن الاتجاهات الديمغرافية في الجمهورية اليمنية، عبده ناصر قباطي وآخرون، ١٩٩٧م.
- ٦ - محمد الرقاص، الدينامية السكانية، الكتاب المرجعي للسكان المملكة المغربية، دون تأريخ.
- ٧ - د. أبو بكر السقاف، مشكلة الهجرة في الجمهورية العربية اليمنية، مجلة دراسات يمنية، العدد الرابع، يوليو ١٩٨٠م.
- ٨ - الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية - الجهاز المركزي للإحصاء،

- وثائق المؤتمر الوطني الأول للسياسات السكانية المنعقد بصنعاء من ٢٦-٢٩ أكتوبر ١٩٩١م، بحث مقدم إلى المؤتمر حول الهجرة اليمنية: طبيعتها، أسبابها، نتائجها من قبل أ. د أحمد محمد شجاع الدين، أ. د محمد أحمد الزعبي، ١٩٩٢م.
- ٩- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية - الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي، ١٩٨٩م.
- ١٠- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية - الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ١٩٩٤م إبريل ١٩٩٥م.
- ١١- د. أحمد القصير، عوامل الهجرة اليمنية مجلة الدراسات والبحوث اليمنية، العدد الثامن، يونيو، يوليو ١٩٨٣م.
- ١٢- إبراهيم علي، جريدة الثورة اليومية الصادرة في صنعاء، الجمهورية اليمنية، العدد ١٣٦٧، ٢٦/١٢/١٩٩٥م.
- ١٣- أ. د فتحي أبو عيانة، جغرافية السكان " أسس وتطبيقات " دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢م.
- ١٤- الأمم المتحدة، تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، جمهورية مصر العربية - القاهرة، ٥-١٣ سبتمبر ١٩٩٤م، ١٩٩٥م.
- ١٥- أ. د أحمد محمد شجاع الدين، اليمن: الآفاق التنموية والتحديات السكانية، مجلة مركز الدراسات والبحوث اليمنية، العدد ٥٩، أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر ١٩٩٨م.
- ١٦- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية - الجهاز المركزي للإحصاء

المسح الديمغرافي اليمني لصحة الأم والطفل "الدورة الثانية ١٩٩٧"
يناير ١٩٩٩م.

١٧- منظمة العمل الدولية، دعم سياسات الهجرة في المنطقة العربية، الهجرة
اليمنية: الأبعاد والنتائج، إعداد: أ. د أحمد محمد شجاع الدين
وآخرون، ١٩٩٢م.

١٨- البنك الدولي، تقرير عن تقييم أوضاع الفقر في الجمهورية اليمنية،
يونيو ١٩٩٦م.

١٩- البنك الدولي، تعزيز خيارات وبدائل السياسة السكانية "دراسة في
القطاع السكاني" الجزء الأول، التقرير الرئيس، إبريل ١٩٩٧م.

٢٠- المركز الدولي الإسلامي للدراسات والبحوث السكانية "جامعة الأزهر"،
التربية السكانية، إعداد: نخبة من أساتذة جامعة الأزهر والجامعات
المصرية، ١٩٩٧م.

المصادر باللغة الإنجليزية:

- 1 - NROP, R.F., Bendery, B.L., Carter, L.N., E/gin, D.R. Kyrchner, R.A., and Wing, A.G, Ar Handbook of Yemen Washington D.C., U.S.A, Government Printing Office 1971.
- 2 - United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division Urban and Rural Area, 1996.
- 3 - United Nations, Too Young to Die: Genes or Gender?, Economic and Social Affairs, New York, 1998.

- 4 - United Nations, Population Distribution and Migration, Economic and Social Affairs, New York, 1998.
- 5 - United Nations, National Population Policies, Economic and Social Affairs, New York, 1998.
- 6 - United Nations, World Population Prospects, the 1996 Revision, Economic and Social Affairs, New York, 1998.
- 7 - United Nations, the Sex and Age Distribution of the World Population, the 1996 Revision, 1997.

الهوامش:

- 1 - United Nations "World Population Prospects: the 1994 Revision, U.N.N.Y., 1995
- 2 - World Bank, Yemen Arab Republic, and People Democratic of Yemen: A Review of Economic and Social Development, Washington, D.C., 1979, A.B.
- (٣) د. علي عبدالرزاق حلبي، علم اجتماع السكان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٤، ص ١٧٨-١٩٩.
- (٤) أ. د. أحمد محمد شجاع الدين، المسألة السكانية في اليمن "الكتاب المرجعي للتربية السكانية"، ١٩٩٦، ص ٢٧-٢٨.
- (٥) الجمهورية اليمنية وزارة التخطيط والتنمية - الجهاز المركزي للإحصاء، وثائق المؤتمر الأول للسياسة السكانية د. محمد الميثمي وآخرون "الخصوبة البشرية في اليمن: محدثاتها، وسبل تطبيقها، ص ١٢٨، ١٩٩١ م.
- (٦) الجمهورية اليمنية - المجلس الوطني للسكان / الأمانة العامة، الإستراتيجية الوطنية للسكان ١٩٩٠-٢٠٠٠ م، ص ١٤-١٥، ١٩٩١ م.

(٧) الجمهورية اليمنية - المجلس الوطني للسكان/ الأمانة العامة، المؤتمر الوطني الثاني للسياسة السكانية - صنعاء ٢٦-٢٩ أكتوبر ١٩٩٦م، دراسة مقدمة عن الاتجاهات الديمغرافية في الجمهورية اليمنية، عبده ناصر قباطي وآخرون، ١٩٩٧م، ص ٨٣.

(٨) محمد الرقاص، الدينامية السكانية الكتاب المرجعي المغرب ص ٤٥-٤٦.

(٨) أبو بكر السقاف، مشكلة الهجرة في الجمهورية اليمنية، دراسات يمنية العدد الرابع، يوليو ١٩٨٠م، ص ٥٣٠.

(٩) الجمهورية اليمنية - وزارة التخطيط والتنمية الجهاز المركزي للإحصاء، وثائق المؤتمر الوطني الأول للسياسات السكانية المنعقد من ٢٦-٢٩ أكتوبر ١٩٩١م، بحث مقدم إلى المؤتمر حول الهجرة اليمنية: طبيعتها أسبابها نتائجها، من قبل أ. د. محمد أحمد الزعبي، أ. د. أحمد محمد شجاع الدين، ١٩٩٢م، ص ١٤٤، ١٤٥.

10 - NROP, R. F. Bendery, B. L. Carter, L.N, Elgin, D.R. Kyrchner, R.A, and Wing, A.G, Area Handbook of Yemen, Washington D.C., U.S.A, Government Printing Office, 1971.

(١١) الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية - الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٨٩، ص ٣٧.

(١٢) الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية - الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، أبريل ١٩٩٥م، ص ٢٠.

(١٣) د. أحمد القصير، عوامل الهجرة اليمنية، مجلة دراسات يمنية - العدد الثامن والتاسع، يونيو يوليو ١٩٨٣م، ص ١٦٤-١٦٨.

(١٤) إبراهيم علي، جريدة الثورة اليومية الصادرة في صنعاء - الجمهورية اليمنية العدد ١٣٦٧، بتاريخ ١٢/٢٦/١٩٩٥م ص ١٢.

(١٥) أ. د. فتحي أبو عيانة، جغرافية السكان "أسس وتطبيقات"، دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية، ١٩٩٢م ص ٤٩٠.

16 - United Nations, Department of Economic and Social Affair, Population Division, Urban and Rural Area , 1996

(١٧) الأمم المتحدة - تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية جمهورية مصر العربية، القاهرة، ٥-١٣ ديسمبر ١٩٩٤م، ١٩٩٥، ص ٨-١١.